الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

أوراق بحثية محكمة

التطبيقات الجديدة للإقتصاد:

اقتصاد الصحة

اقتصاد العمل

الاقتصاد البيئي

الاقتصاد القانوني

رئيس الملتقى:
د/ بن حمودة يوسف

كتاب أعمال الملتقى الوطني الأول حول:

التطبيقات الجديدة للإقتصاد

المنعقد يوم 12 نوفمبر 2019

رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978-9931-9751-0-6

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

بالتعاون مع:
مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية (دينامكس)

الملتقى العلمي الوطني الأول حول:

التطبيقات الجديدة للإقتصاد

- اقتصاد الصحة
- اقتصاد العمل
- الاقتصاد البيئي
- الاقتصاد القانوني

يوم: 12 نوفمبر 2019

أوراق بحثية محكمة

تخلي جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
ومخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية (دينامكس) مسؤولياتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تمثل الآراء والأفكار الواردة في هذه الأوراق البحثية إلا أصحابها

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير- جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
2021/04
رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978-9931-9751-0-6

هيئة الملتقى:

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د/ مصطفى بلحاكم – مدير الجامعة –

المشرف العام: د/ عبد القادر شاعة – عميد الكلية –

رئيس الملتقى: د/ بن حمودة يوسف

ديباجة الملتقى:

تعتبر النظرية الاقتصادية وسيلة موجهة أساسا نحو التطبيق. وعلى هذا الأساس كانت ولا تزال إرادة الاقتصاديين منصبة حول تقريب النظرية الاقتصادية من التشغيل الفعلي للأنظمة الاقتصادية. وفي هذا السياق جاءت فكرة هذا الملتقى الوطني لتسليط الضوء حول التطبيقات الجديدة للإقتصاد بحيث نريد من خلاله تناول المسارات الجديدة للإقتصاد بطريقة دورية بحيث يتم كل سنة اختيار مجموعة من المواضيع التي تتماشى مع متطلبات كل مرحلة من مراحل بناء اقتصاد وطني قوي. ومن أهم التطبيقات التي أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام عالميا نجد: اقتصاد العمل، الاقتصاد التربوي، اقتصاد الصحة، الاقتصاد العمومي، الاقتصاد الجيوغرافي، اقتصاد النقل، الاقتصاد الجزئي المالي، اقتصاد النمو والفقر، الاقتصاد الفلاحي، الاقتصاد البيئي، الاقتصاد القانوني، الاقتصاد السلوكي والتجريبي.

وفي طبعته الأولى اخترنا لملتقانا هذا أربعة تطبيقات جديدة للإقتصاد وهي: اقتصاد الصحة، اقتصاد العمل، الاقتصاد البيئي والاقتصاد القانوني.

يعتبر اقتصاد الصحة أحد المجالات الاقتصادية الهامة والخصوصية ذلك كونها تمس صحة الإنسان وعلى اعتبار الصحة سلعة فهي تختلف تماما عن باقي السلع ما يجعل التعامل معها بالمفاهيم السابقة مستحيلا ليطرح مشكل تحديد سعر الخدمة الصحية وطبيعة المؤسسة الصحية ومشكل عدم تماثل المعلومة والثقة بين الطبيب والمريض وغيرها من المواضيع التي تعتبر أرضا خصبة لتطبيق المفاهيم الجديدة للإقتصاد الجزئي.

أما اقتصاد العمل فيخص بالدراسة والتحليل جانب مهم جدا وأساسي ألا وهو العمل وسوق العمل بكل ما يحتويه من سلوك طالبي العمل وسلوك عارضي العمل وكذا تحليل السياسات الاقتصادية في مجال التشغيل والأداء والرفاه هذا إلى جانب دراسة وتحليل علاقات العمل.

وفيما يخص الاقتصاد البيئي فهو الآخر موضوع بالغ الأهمية فبعد التجاهل الذي عانت منه البيئة في وقت مضى وراء السعي لتحقيق النمو الاقتصادي السريع آن الأوان لإيجاد التوافق بين هذا النمو والحفاض على المقدرات الطبيعية للعالم وفي هذا السياق جاء مفهوم التنمية المستدامة وما صاحبه من مفاهيم جديدة لاستخدام الطاقات المتجددة ومراعاة المعايير البيئية لينشأ مفهوم الاقتصاد البيئي ويجمع هذه المفاهيم بهدف الوصول لحلول من شأنها تحقيق النمو المطلوب بأقل الأضرار الممكنة.

يعمل الاقتصاد القانوني على تطبيق وسائل التحليل والمعايير الاقتصادية من أجل شرح وتقييم القواعد القانونية فهو بذلك يبحث من جهة في سلوك الأفراد المنتمين للمنظومة القانونية معتمدا على تقنيات الاقتصاد الجزئي في تحليل السلوك وخاصة جانب التغير في السلوك الناجم عن تطبيق النصوص القانونية ومن جهة أخرى فهو يبحث في أثر تطبيق النصوص القانونية على الفعالية الاقتصادية.

أهداف الملتقى:

- يهدف الملتقى إلى تسليط الضوء على المسارات الجديدة للإقتصاد التطبيقي وإبراز الأهمية الكبيرة لهذه الأخيرة كونها تشكل الجانب الملموس للنظرية الاقتصادية.
- يهدف الملتقى كذلك إلى البحث من خلال تطبيقات الاقتصاد عن مجموعة مجالات حيوية من شأنها إعادة بعث الاقتصاد الوطني وذلك بدءا بتحديد الأولويات.
- يهدف الملتقى إلى فتح آفاق للأساتذة والباحثين على المستوى الوطني لإنشاء تخصصات جديدة بما يتوافق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والتطورات الدولية الحاصلة.

محاور الملتقى:

- **المحور الأول: اقتصاد الصحة**
- **المحور الثاني: اقتصاد العمل**
- **المحور الثالث: الاقتصاد البيئي**
- **المحور الرابع: الاقتصاد القانوني**

اللجنة العلمية للملتقى:

أ.د/ زرواط فاطمة الزهراء - جامعة مستغانم
أ.د/ العيد محمد - جامعة مستغانم
د/ دواح بلقاسم - جامعة مستغانم
أ.د/ بابا عبد القادر - جامعة مستغانم
أ.د/ساهل سيدي محمد-المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان
أ.د/ بلمقدم مصطفى – جامعة تلمسان
أ.د/ عشوي نصر الدين - جامعة مستغانم
أ.د/ عدالة العجال - جامعة مستغانم
أ.د/ بن بوزيان محمد – جامعة تلمسان
د/ وهراني مجدوب - جامعة مستغانم
د/ دقيش مختار - جامعة مستغانم
د/ رمضاني محمد - جامعة مستغانم
د/ بن حمو عصمت - جامعة مستغانم
أ. قوار الحبيب - جامعة مستغانم

رئيس اللجنة العلمية: د/ بن حمودة يوسف

أ. براهيمي عمر - جامعة مستغانم
د/ ودان بوعبدالله - جامعة مستغانم
د/ ولد محمد عيسى محمد محمود – جامعة مستغانم
أ. بوزيان العربي - جامعة مستغانم
د/ بوزيان العجال - جامعة مستغانم
د/ بن عامر مصطفى - جامعة مستغانم
د/ كبدالي سيد أحمد - جامعة مستغانم
د/ قدال زين الدين – جامعة مستغانم
د/ بوثلجة عبد الناصر– جامعة تلمسان
د/ عمراني محمد - جامعة مستغانم
د/ حواس أمين - جامعة تيارت
أ. صحراوي سعيد - المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان
د/ بن بوزيان محمد - المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان
د/ إزناسني علي - المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
ديباجة الملتقى	03
فهرس المحتويات	06
المحور الأول: اقتصاد الصحة	08
مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة الخدمات الصحية بطاهر بختة مدوري نور الدين – جامعة مستغانم	09
فعالية الحوافز على أداء المرضين في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم د. ودان بوعبدالله – د. خالدي علي هواري – جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم	24
المحور الثاني: اقتصاد العمل	39
سوق العمل في الجزائر بسدات كريمة – بن شني عبد القادر - جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم	40
رأس المال البشري و النمو الداخلي: نموذج Uzawa-Lucas أمين حواس – هشام صالح – جامعة تيارت	51
تجارب تنموية رائدة: دراسة حالة لاقتصاد العمل والتعليم في ألمانيا رفيقة صباغ– ايمان كروشة –جامعة لجيلالي ليابس سيدي بلعباس	79
دور السياحة في العمالة (حالة الجزائر) مزواغي جيلالي – عدالة العجال – جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم	94
المقاولاتية ودورها في تنمية الإبداع لدى المقاول عبد القادر موزاوي - عائشة موزاوي – جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم	109
المحور الثالث: الاقتصاد البيئي	126
دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل استراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر 2030 لعلمي فاطمة – بوزيان العجال – جامعة عبد الحميد بن باديس	127
الفعالية الطاقوية من خلال الطاقات المتجددة: حالة الجزائر بن حمودة يوسف - شاعة عبد القادر - وهراني مجدوب - جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	141

أبعاد التنمية المستدامة في ظل تطور الاقتصاد البيئي: خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 نموذجا بن ناصر سيدأحمد – بن زيدان ياسين – جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	148
دور تفعيل نظام المحاسبة البيئية في المؤسسات في ضمان تحقيق التنمية المستدامة بن عيشة كريمة – بن عمر عبد العالي – جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل	160
إعادة التدوير حلقة الوصل بين البيئة والاقتصاد جلولي سهام - بن علي عائشة- جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم	172
واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة زلماط مريم – جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	181
المؤتمرات الدولية لحماية البيئة و ارساء مبادئ الاقتصاد الاخضر - حالة الجزائر- عباس امينة - تادلاوتي يامنة - جامعة سيدي بلعباس	191
التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة سبيل لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة عمروش صبرينة – دواح بلقاسم – جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	200
اختبار العلاقة بين نمو القيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة و بين التدهور البيئي الممثل بالانبعاثات الغازية الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد خلال الفترة الممتدة بين 2000-2014 بالجزائر بالاعتماد على نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR بلفضيل كمال– قدال زين الدين – جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	213
دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر) منصور شريفة – حاكمي بوحفص – جامعة وهران2 محمد بن أحمد	228
التكنولوجيا الخضراء وفرص الاستدامة البيئية دراسة حالة بالجزائر. يسعد عبد الرحمن - مكاوي محمد الأمين - ولد علي لطيفة–جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	244
المحور الرابع: الاقتصاد القانوني	260
التحليل الاقتصادي للقانون باستخدام نماذج معيارية دولية. هدوقة حسيبة – جامعة قسنطينة 2	261

المحور الأول:
اقتصاد الصحة

محور المداخلة: اقتصاد الصحة

عنوان المداخلة: مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة الخدمات الصحية

The contribution of comprehensive quality management to improving the quality of health services

بطاهر بختة– جامعة مستغانم– bakhta_48@hotmail.fr
مدوري نور الدين–جامعة مستغانم– nor-djawed@hotmail.fr

ملخص المداخلة:
يهدف هذا البحث إلى التركيز على مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة الخدمات الصحية. حيث يعتبر مفهوم إدارة الجودة الشاملة حديثا نسبيا في المؤسسات الصحية، ويستند إلى المبادئ التي وضعها رواد الجودة، أمثال ديمينغ و جوارن، والتي بدأ تطبيقها في القطاع الصناعي ثم امتدت تدريجيا إلى القطاعات الأخرى بما فيها الخدمات الصحية، التي أصبحت محور كثير من المؤسسات الاستثنائية بغرض جذب المرضى من خلال تقديم لهم أجود الخدمات والتي تتلاءم مع معطيات وحجاتهم الصحية.
الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، الخدمة الصحية، المؤسسة العمومية.

Abstract :
This research aims to focus on the contribution of comprehensive quality management to improving the quality of health services. The concept of comprehensive quality management is a relative point in health institutions, and is based on the principles developed by quality pioneers, such as Deming and Guerin, which began to be applied in the industrial sector and then gradually spread to other sectors including health services, which have become the focus of many institutions. Exceptional for the purpose of attracting patients by providing them with the best services that fit their health data and arguments.
Keywords : Overall Quality Management, Health Service, Public Institution.

I. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصحية من بين المؤسسات التي تبنت مفهوم الجودة ، إذ يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة نشاطها الحساس ذو الطابع العمومي المرتبط مباشرة بالسكان، المتمثل في تقديم الخدمة الصحية، فهي اليوم بحاجة إلى إدارة تمكنها من مواكبة المتغيرات والتكيف مع المستجدات بالموضوعية العلمية المطلوبة، ولقد ركزت منظمة الصحة العالمية ومنظمات دولية متخصصة على أهمية تطبيق الاتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات مثل إدارة الجودة الشاملة كعلم متطور وكممارسة مهنية باتت لها أهميتها البالغة في الإدارة العصرية للمستشفيات من أجل زيادة الكفاءة في الأداء وفعالية جودة الخدمة الصحية.

إن تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة ينطلق من أحد أقسام المستشفى وبمرور الزمن يتم انتشاره إلى جميع الأقسام، حيث تشجع إدارة الجودة الشاملة عملية التكامل بين مختلف الأقسام لكي يتم الارتقاء بمستوى جودة الخدمات الصحية، وجودة الخدمات المساندة، وجودة النظام الإداري. ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: **مدى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين خدمة الصحية؟**

الأسئلة الفرعية

- ماهي آليات تطبيق إدارة الجودة الشاملة؟
- ماهي مميزات قياس جودة الخدمات الصحية؟
- ماهو دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة الخدمات الصحية؟

الفرضيات

- هناك وعي مرتفع لدى مستخدمي المؤسسة العمومية بمبادئ والمزايا التي يحققها تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- يدرك مستخدم الخدمة بأهمية أبعاد جودة الخدمات الصحية لأنها تعبر عن رضا المرضي.

المنهج المستخدم

تستند الدراسة الاستكشافية إلى المنهجي الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة تعبيرا كميا وكيفيا .والمنهج الوصفي لا يقف عند حد جمع المعلومات لوصف ظاهرة، وإنما يعتمد إلى تحليل الظاهرة، وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة، من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في تحقيق الواقع وتطوير.

هيكل الدراسة

قسمنا دراستنا إلى ثلاث محاور، حيث ركزنا في المحور الأول على آليات تطبيق إدارة الجودة الشاملة، أما في المحور الثاني على مميزات جودة الخدمات الصحية، أما في المحور الثالث ركزنا على دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة الخدمات الصحية.

2. آليات تطبيق إدارة الجودة الشاملة

يعد مفهوم إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الإدارية الحديثة القائمة على مجموعة من المبادئ لذا سعت المؤسسات الحديثة إلى تحقيق الجودة وجعلها الهدف الأساسي في ظل عالم متغير يسوده التنافس في تقديم الخدمات والسلع بصورة أفضل.

1.2. مفهوم إدارة الجودة الشاملة واهم عناصرها

سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم واهم عناصر إدارة الجودة الشاملة.

1.1.2. مفهوم إدارة الجودة الشاملة

تعريف إدارة الجودة الشاملة حسب المكتب الفدرالي الأمريكي للإدارة الميزانية(AFOMB):" هي نهج تنظيم الكلي لتلبية احتياجات العملاء وتوقعاتهم يشمل جميع المديرين والموظفين في استخدام الأساليب الكمية لتحسين باستمرار عمليات منظمة والمنتجات والخدمات."[1]

فحسب(Brock) :"هي طريقة التحسين المستمر للأداء في جميع مستويات العملية للإدارية، وفي كل المجالات الوظيفية بالمنظمة وذلك باستخدام الموارد البشرية والمالية المتاحة."[2]

وحسب (Flynn et al):"هي نهج متكامل لتحقيق واستدامة إنتاج عالية الجودة، مع التركيز على صيانة و تحسين المستمر للعمليات ومنع وجود أي عيب على مستوى جميع وظائف المنظمة، وذلك لتلبية أو تجاوز توقعات العملاء."[3]

ويشير عقيلي على:" أنها فلسفة إدارية حديثة تأخذ شكل نهج أو نظام إداري شامل، قائم على أساس أحداث تغييرات إيجابية جذرية لكل شيء داخل مؤسسة بحيث تشمل هذه التغييرات الفكر، السلوك، القيم، المعتقدات التنظيمية، المفاهيم الإدارية، نمط القيادة الإدارية، نظم إجراءات العمل والأداء، وذلك من أجل تحسين وتطوير كل مكونات المؤسسة للوصول إلى أعلى جودة في مخرجاتها سلع وخدمات وبأقل تكلفة، تهدف تحقيق أعلى درجة من الرضا لدى زبائنها عن طريق إشباع حاجاتهم ورغباتهم وفق ما يتوقعونه.[4] "

و حسب (.Josef M.juran): "إنها ليست مجرد سلسلة من البرامج، بل هي نظام إداري والذي من خلاله يمكن تطبيق الكثير من الأدوات التي قامت إدارة الجودة بتطويرها بصورة فعالة في المؤسسة، في حين لا يمكن جني الفوائد كاملة دون إحداث تغيير في سلوكيات العاملين وكذلك إحداث تغيير على الأوضاع التشغيل اليومية وأولويتها."[5]

وحسب (Baharat wkhur):" هي اتفاق في السداد لإسعاد المستهلكين عن طريق عمل المديرين والموظفين مع بعضهم البعض من اجل تحقيق أو تزويد المستهلكين بجودة ذات قيمة من خلال تأدية العمل الصحيح بالشكل الصحيح ومن المرة الأولى وفي كل وقت".[6]

وتعرف أيضا:"هي أهم الأفكار و الاتجاهات الحديثة التي ألقت نظرة كاملة على إدارة العمليات، وبالتالي هي دراسة منظمة و بشكل كامل.[7]"

ومن خلال التعريفين السابقين نستنتج أن إدارة الجودة الشاملة ما هي إلا مجموعة من الإجراءات المتخذة من أجل تحسين وتطوير كل مكونات المؤسسة للوصول إلى أعلى جودة في مخرجاتها سلع وخدمات وبأقل تكلفة ممكنة.

2.1.2. عناصر إدارة الجودة الشاملة

إن نظام إدارة الجودة الشاملة هو عبارة عن نموذج متكامل من أنظمة فرعية، وهذه العناصر موضحة فيمايلي:[8]

- عملية الجودة: يشمل نظام عملية الجودة على كل العمليات الإدارية والتوجيهية والإنتاجية؛

- الهيكل التنظيمي: ويتضمن مسؤوليات الأفراد العاملين وظروف عملهم في بيئة المنظمة، الاتصالات الرسمية وغير الرسمية التي تتم داخل المنظمة؛

- التكنولوجيا: يتمثل هذا النظام الفرعي للإدارة الجودة الشاملة على العدد من المكونات والفقرات الضرورية للأداء المهام بشكل كامل؛

- نظام الأفراد: يتكون النظام الفرعي للعاملين في المنظمة من التعاليم، التدريب وتغيير الثقافة وغيرها؛

- المهام: تشمل مهام الجودة، ووظائف الأعمال، وغيرها.

2.2. المتطلبات الرئيسية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة

يلتزم مجموعة من مبادئ هي:[9]

- إعادة تشكيل ثقافة المنظمة: إن إدخال أي مبدأ جديد في المنظمة يتطلب إعادة تشكيل لثقافة تلك المنظمة، حيث أن قبول أو رفض أي مبدأ يعتمد على ثقافة ومعتقدات الموظفين في المنظمة؛

- الترويج وتسويق البرامج: إن تسويق البرنامج يساعد كثيرا في تقليل من المعارضة للتعبير والتعرف على المخاطر المتوقعة، ويتم الترويج للبرنامج عن طريق تنظيم المحاضرات لتعريف بمفهوم الجودة؛

- التعليم والتدريب: يجب التدريب وتعليم المشاركين بأساليب وأدوات هذا المفهوم الجديد، حتى يقوم على أساس سليم وصلب وبالتالي يؤدي إلى النتائج المرغوبة من تطبيق؛

- الاستعانة بالاستثماريين: الدف من الاستعانة بالخبرات الخارجية من مستشارين ومؤسسات متخصصة عند تطبيق البرنامج و تدعيم خبرة المنظمة ومساعدتها في حل المشاكل؛

- تشكيل فرق العمل: يتم تأليف فرق العمل كل واحدة منها مابين خمسة إلى ثمانية أعضاء من الأقسام المعنية مباشرة أو ممن يؤدون فعلا العمل المراد تطويره؛

- تشجيع والتحفيز: أن تقدير الأفراد نظير قيامهم بعمل عظيم سيؤدي حتما إلى تشجيعهم، وزرع الثقة وتدعيم الأداء المرغوب؛

- الإشراف والمتابعة: من ضروريات تطبيق برنامج الجودة هو الإشراف على فرق العمل بتعديل أي مسار خاطئ ومتابعة انجازاتهم وتعودهم.

3.2. معوقات إدارة الجودة الشاملة

تتمثل هذه المعوقات فيمايلي:[10]

- عدم وجود الوعي الكافي من الإدارة العليا وإيمانها بأهمية إدارة الجودة الشاملة وهناك من الإدارات من تعتبر هذا النوع من التعبير في المفاهيم نوعا من الكماليات مما يشكل غياب إدارة الجودة؛

- خلو الاستراتيجيات المتبعة في بعض المنظمات من إدارة الجودة الشاملة لضعف البعد الاستراتيجي لدى بعض المدراء مما يزيد من قوة المنظمات المنافسة في السوق ويضعف مستوى أداء المنظمة؛

- عدم قدرة الإدارات على تطبيق إدارة الجودة الشاملة؛

- التركيز على أهداف المنظمة قصيرة الأجل؛

- الإيمان في الشعارات ونجاحها في الوصول إلى أهداف الجودة الشاملة؛

- المشاكل التنظيمية بسبب ضعف خطوط الاتصال بين المستويات الإدارية، وعدم وضع رؤية واضحة للأهداف؛

- اثر البيروقراطية على نظام المنظمة وما يتركه من جمود في تمرير المعلومات والأوامر وربط عملية اتخاذ القرار وتدني القدرة على التغيير؛

- عدم توافر الخبرات الكافية والمعرفة في إدارة الجودة الشاملة وصعوبة التحكم بمتطلباتها بسبب نقص الكوادر المدربة والمؤهلة؛

- تغيير في القيادات الأمر الذي ينسق الاستراتيجيات المتبعة وعدم القدرة على مواجهة اتخاذ القرار السليم في ظل التغيير المستمر لسياسات؛

- التعقيدات الناتجة عن القوانين والأنظمة وإتباع اللوائح المعمول بها في المنظمة مما يؤدي إلى هدر الجهد والوقت.

3. مميزات قياس جودة الخدمات الصحية

فقد أصبحت جودة الخدمات الصحية ضرورة لازمة تزداد أهميتها بازدياد قدرتها على إشباع الرغبات الكاملة للمرضى، سواء داخل المستشفى أو خارجه، وذلك عن طريق تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم وتوقعاتهم المعلنة وغير المعلنة.

1.3. مفهوم جودة الخدمات الصحية وأهم أهدافها

سنلقي الضوء في هذا العنصر على مفهوم جودة الخدمات الصحية وأهدافها.

1.1.3. مفهوم جودة الخدمات الصحية

لقد عرفت منظمة الصحة العالمية جودة الخدمات الصحية بأنها:" التوافق مع المعايير والأداء الصحيح بطريقة آمنة ومقبولة من المجتمع، وبتكلفة مقبولة، بحيث تؤدي إلى إحداث تأثير على نسبة الحالات المرضية ونسبة الوفيات والإعاقة وسوء التغذية."[11]

حسب Lee et jones :"هي تطبيق وتوفير جميع الخدمات الصحية الضرورية بما يتوافق مع العلوم والتقنيات الطبية الحديثة لتلبية جميع حاجات السكان.[12]"

تعرف الخدمة الصحية بأنها:" عبارة عن جميع الخدمات، التي يقدمها القطاع الصحي على مستوى الدولة سواء كانت علاجية موجهة للفرد، أو وقائية موجهة للمجتمع والبيئة، أو إنتاجية مثل إنتاج الأدوية

والمستحضرات الطبية والأجهزة التعويضية وغيرها، بهدف رفع المستوى الصحي للمواطنين وعلاجهم."[13]

وعرفت أيضا:"مقدار ما تحققه المنظمة الصحية من الأمان لكل من مقدمي الخدمة ومستلميها."[14]

الهيئة المشتركة لاعتماد المنظمات الصحية و المعروفة باسمها المختصر(JCAHO) فعرفتها على:" أنها درجة الالتزام بالمعايير المعاصرة المعترف بها على وجه العموم للممارسة الجيدة ومعرفة النتائج المتوقعة لخدمة أو إجراء أو تشخيص أو أي مشكلة طبية."[15]

من خلال التعاريف السابقة يمكن التوصل إلى أن جودة الخدمات الصحية هي عبارة عن تقديم الخدمة الصحية بأحسن صورة من خلال الالتزام بالمعايير المطلوبة لإرضاء مستفيدين منها.

2.1.3. أهداف جودة الخدمات الصحية

تتمثل فيمايلي:[16]

- ضمان الصحة البدنية والنفسية للمستفيدين؛

- تقديم خدمة صحية ذات جودة مميزة من شانها تحقيق رضى المستفيد وزيادة ولاؤه للمنظمة الصحية والذي سيصبح فيما بعد وسيلة إعلامية فاعلة لتلك المنظمة الصحية؛

- تعد معرفة أراء وانطباعات المستفيدين وقياس مستوى رضاهم عن الخدمات الصحية وسيلة مهمة في مجال البحوث الإدارية والتخطيط للرعاية الصحية ووضع السياسات المتعلقة بها؛

- تطوير وتحسين قنوات الاتصال بين المستفيدين من الخدمة الصحية ومقدمها؛

- تمكين المنظمات الصحية من تأدية مهامها بكفاءة وفعالية؛

- تحقيق مستويات إنتاجية أفضل، إذ يعد الوصول إلى مستوى المطلوب من الرعاية الصحية المقدمة إلى المستفيدين، الهدف الأساسي من تطبيق الجودة؛

- كسب رضى المستفيد إذ أن هناك قيم أساسية للإدارة الجودة لابد من توفرها في أي منظمة صحية تعمل على تحسين الجودة وتسعى لتطبيق نظم الجودة وبالتالي تطوير أداء العمل وبالنهاية كسب رضى المستفيد؛

- تحسين معنويات العاملين، إذ أن المنظمة الصحية الخاصة هي التي يمكن لها تعزيز الثقة لدى العاملين لديها وجعلهم يشعرون بأنهم أعضاء يتمتعون بالفاعلية مما يؤدي إلى تحسين معنوياتهم وبالتالي الحصول على أفضل النتائج.

2.3. أبعاد جودة الخدمة الصحية

توجد جملة من الأبعاد لجودة الخدمة الصحية حيث تعتبر الإطار الذي يساعد مقدمي الخدمة على تحديد وتحليل المشاكل وقياس مدى تطابق الأداء مع المعايير المتفق عليها. ويمكن عرض هذه الأبعاد في العناصر التالية:[17]

- **التمكن الفني:** ويعنى المهارات والقدرات ومستوى الأداء الفعلي للمدير ومقدم الخدمة ومساعديهم بالدقة المطلوبة والتوافق وبصفة مستمرة بما يشبع رغبات المرضى والمصابين؛

- **الإمكانيات المادية للمستشفى**: ويقاس هذا البعد خلال تقييم العميل لمباني المستشفى ومعداتها وأجهزتها، والإمكانيات والتسهيلات المادية الأخرى، وموقع المستشفى ومظهر المستشفى من الداخل والخارج من حيث المظهر ومدى توافر أماكن انتظار السيارات، ومظهر الأطباء والفنيين والإداريين والعاملين وطرق وأدوات الاتصال ومصادر المعلومات التي يحصل منها العملاء على المعلومات اللازمة لهم؛

- **الأمان:** ويعني أن يشعر الفرد انه دائما تحت مظلة من الرعاية الصحية لا نعلم متى سيحتاج إليها. ويعني كذلك تقليل مخاطر الإصابة بالعدوى والمضاعفات الجانبية سواء تعلق الأمر بمقدم الخدمة أو المستفيد منها؛

- **الاستمرارية**: وتعني تقديم الخدمات الصحية دون توقف أو انقطاع، على أن تصميم هذه على أساس مبدأ الاستمرارية وان يحصل عليها المريض مباشرة عند الحاجة وان تتوفر السجلات الطبية التي تسهل لمقدم الخدمة التعرف على التاريخ الصحي للمستفيد، وغياب الاستمرارية قد يضعف تأثير وفعالية وكفاءة الخدمة ويقلل من ضمان الجودة؛

- **الفعالية والكفاءة**: فالفعالية تعني درجة فعالية تقديم الخدمة للحصول على النتائج المرجوة، أي أن هذا البعد يهتم بالعلاقة بين مردود الخدمة والتكلفة؛

- **الاعتمادية:** وهي تعبر عم درجة ثقة الزبون (المريض) في المؤسسة الصحية ومدى اعتماده عليها في الحصول على الخدمات الطبية التي يتوقعها ويعكس هذا العنصر مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بتقديم الخدمات الطبية في

المواعيد المحددة وبدرجة عالية من الدقة والكفاءة ومدى سهولة وسرعة إجراءات الحصول على تلك الخدمات ويرفع هذا من مستوى مصداقية المنتوج (الخدمة الصحية).

3.3. قياس جودة الخدمات الصحية

لقد أصبح قياس جودة الخدمات الصحية ضرورة ملحة ولا سبيل إلى تجاهلها، ولكن عند اختيار القياسات يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الغرض من القياس وأنواع القياسات وأنواع المتغيرات التي سوف نقيسها. وبعد مراجعة الكتابات المتعلقة بقياس جودة الخدمات الصحية فوجد ثلاثة أنواع من المقاييس هي:

- **المقاييس الهيكلية (قياسات البنية):** إن مقاييس الهيكل للرعاية الصحية مرتبط بالأفراد والتسهيلات المقدمة في تقديم وتزويد الخدمات والطريقة التي تنظم بها، ولذا فان أبعاد المقاييس الهيكلية تشمل التنظيم، الأفراد، التسهيلات المتاحة في المستشفى. ومن الملاحظ أنه يوجد افتراضية عند استخدام هذا المدخل كمؤشر للجودة وهي:

- أن الرعاية الأحسن أو الأفضل يتم إمدادها حينما يكون هناك هيئة مؤهلة وعلى مستوى عال، وتجهيزات مادية ممتازة وهيكل تنظيمي جيد وأمول متاحة؛

- أنه يكون من الكاف التحديد لما هو "جيد "بشرط وجود هيئة مؤهلة، هيكل مادي، تنظيم رسمي، مع ملاحظة أن هذه العناصر ليست متساوية الأثر في علاقتها بالجودة؛ إنها فقط تتوقع أن وجود خصائص هيكلية جيدة يعني أن رعاية ذات جودة واردة -مع الاعتراف بأنه ليس هناك تأكيد لحدوثها -ولذا فان هذا المدخل بمفرده غير كاف كمؤشر للجودة؛

- **مقاييس الإجراءات:** تسمى كذلك مقاييس العمليات؛ ويدل مفهوم العمليات على تتابع خطوات العمل لتقديم أو توصيل الخدمة الصحية وهي التي تتسبب في الوصول إلى النتائج) المخرجات .(وتعتمد كل المداخل المتصلة بتقويم الإجراءات على إصدار معايير مقبولة للرعاية الجيدة ودراسة تطبيقات هذه المعايير على حالات من المرض. ومثال ذلك قياس إجراءات رعاية الحوامل أو مدة انتظار المرضى.[18]

- **مقاييس النواتج:** يعكس هذا المدخل التغيرات الصافية في الحالة الصحية كناتج للرعاية الصحية،

ومن المؤشرات التي يتم استخدامها في ذلك ما يلي:

- **الحالة الصحية العامة:** والتي يعبر عنها بمجموعة من المقاييس مثال معدلات الوفيات أو أحد الأمراض كمقاييس؛ ويمكن ذلك في استخدام ملامح تأثير المرض؛

- **مؤشرات النواتج لأمراض بالتحديد:** وذلك بما تشمله من معدلات الوفيات لأمراض معينة، أو وجود أعراض معروفة مصحوبة بالمرض، أو معوقات سلوكية مرتبطة بأمراض معينة. وهذا المقياس مثالي فتقييمه للجودة، فضلا عن صعوبة القياس لأنه لا يوجد تأكيد على ارتباط النواتج بعمليات التشخيص والمعالجة، حيث تتدخل عوامل اجتماعية ونفسية ومادية في هذه النواتج؛

- **الحالة الصحية العامة:** والتي يعبر عنها بمجموعة من المقاييس مثال معدلات الوفيات أو أحد الأمراض كمقاييس؛ ويمكن ذلك في استخدام ملامح تأثير المرض؛

- **مؤشرات النواتج لأمراض بالتحديد:** وذلك بما تشمله من معدلات الوفيات لأمراض معينة، أو وجود أعراض معروفة مصحوبة بالمرض، أو معوقات سلوكية مرتبطة بأمراض معينة. وهذا المقياس مثالي فتقييمه للجودة، فضلا عن صعوبة القياس لأنه لا يوجد تأكيد على ارتباط النواتج بعمليات التشخيص والمعالجة، حيث تتدخل عوامل اجتماعية ونفسية ومادية في هذه النواتج.[19]

4. دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة الخدمة الصحية

لمفهوم إدارة الجودة الشاملة في مجال الخدمات الصحية مبادئ ومهارات وطرق وأدوات مختلفة، لذلك ينبغي أن تشتمل الأنشطة الأولية المتعلقة بالجودة على تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية حول الموضوع لتوجيه أصحاب القرار والمديرين بشأن مفهوم وأهمية إدارة الجودة الشاملة في الرعاية الصحية.

1.4. مبررات تبني إدارة الجودة الشاملة في الخدمات الصحية

يمكن تصنيف أهم مبررات تبني إدارة الجودة الشاملة على النحو التالي:

1.1.4. القوى العاملة

- ضعف التوازن في توزيع القوى العاملة المتخصصة والفنية والطبية المساعدة بين المستشفيات، وبين الأقسام الداخلية للمستشفى الواحد وذلك نتيجة غياب المعايير القياسية للقوى العاملة حسب الطاقة الاستيعابية وطبيعة الخدمات المقدمة؛

- قصور برامج التدريب والتعليم المستمر في المستشفيات في تحديد متطلبات القوى العاملة كما ونوعا؛

- نقص في الوصف الوظيفي للعاملين في التخصصات الطبية والفنية والطبية المساعدة وتداخل بعض هذه الاختصاصات مع عدم وضوح صلاحياتها ومسؤولياتها؛

- حساسية العمل في المستشفيات وقصور الحوافز المادية والمعنوية المعمول بها أو عدم جدواها في حفظ العاملين على الارتقاء بمستوى أدائهم؛

- عدم توافر المناخ التنظيمي الذي يساعد على خلق اتجاهات إيجابية لدى مختلف فئات العاملين بالمستشفى؛

-عدم استقرار القوى العاملة وقلة الولاء للمستشفيات التي تعمل بها.

2.1.4. التقنيات والتجهيزات الطبية

- عدم كفاية المعايير القياسية المعمول بها في تحديد حجم ومواصفات التجهيزات الطبية المساعدة اللازمة لكل قسم من أقسام المستشفى حسب طبيعة وحجم العمل؛

- تباين كفاءة ومستوى جودة أداء التجهيزات الطبية بالمستشفيات نتيجة غياب المواصفات القياسية لهذه التجهيزات وتنوع مصادرها، والتركيز في كثير من الحالات على تكلفة توفيرها وليس كفاءة أدائها؛
- تقادم بعض التجهيزات وتخلفها عن مسايرة التطورات التقنية في مجالها، إضافة إلى كثرة أعطالها وقلة كفاءة أجهزة الصيانة بالمستشفى؛
- قصور عمليات التخطيط اللازمة لتحديد أوقات واحتياجات التجديد والإحلال أو الاستبدال أو رفع كفاءة التجهيزات الطبية المتاحة[20].

3.1.4. تأمين الاحتياجات الطبية ومستلزمات التشغيل

- قصور التخطيط السنوي لتحديد احتياجات المستشفى من المستلزمات الطبية ومستلزمات الإعاشة والخدمات الأخرى، ومواجهة عجز بعض هذه المستلزمات؛
- عدم وفاء بعض الموردين بالتزاماتهم التعاقدية ومواجهة العجز في بعض هذه المستلزمات والاحتياجات الطبية والخدمية بشكل سليم، مما يؤثر سلبا على كفاءة وجودة الخدمة؛
- ارتفاع معدلات استهلاك الأدوية والمستلزمات الطبية والخدمية بشكل ملحوظ نتيجة عدم كفاءة النظم المعمول بها في الصرف ومراقبة الاستهلاك.

4.1.4. المستفيدون من خدمات المستشفى

- تزايد الضغط على خدمات وإمكانيات المستشفى نتيجة لقصور الوعي لدى طالبي الخدمة وعدم تفهمهم لدور المستشفى الصحيح في تقديم الخدمات الطبية؛
- عدم وجود نظام واضح ومفهوم لدى المستفيدين من خدمات المستشفيات، وما يترتب على ذلك من تزايد الضغط على العيادات الخارجية في المستشفيات، وما يتبع ذلك من انخفاض مستوى جودة الخدمات المقدمة؛
- كثرة عدد المرضى في الغرفة الواحدة وعدم تمكنهم من م ا رجعة نفس الطبيب بصفة مستمرة؛
- كثرة الشكاوى المبنية على مفاهيم خاطئة، وما يترتب على ذلك من ردود فعل وتحفظات من الفريق المعالج تنعكس سلبا على مستوى الخدمات المقدمة[21].

2.4. استخدام إدارة الجودة الشاملة في تحسين الخدمة الصحية

ويرجع الاهتمام بتحسين الخدمة في مجال الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عام1987 عندما اجتمع واحد وعشرون من منظمات تقديم الرعاية الطبية مع عدد مماثل من خبراء الصناعة في مجال الجودة في مدينة بوسطون الأمريكية ليعلنوا عن بداية البرنامج القومي لتحسين الجودة في الولايات المتحدة الأمريكية والذي سمّي ب (NDP).

و بعد تبادل الخبرات والمعارف لمدة أسبوع بين رجال الصناعة والعاملين في مجال الرعاية الصحية حول تحسين جودة الخدمة الصحية ثم تشكيل فريق من الباحثين لتقديم تقرير عام حول إمكانية تطبيق نظم TQM في الرعاية الصحية، وبالفعل تم تقديم هذا التقرير في موعده، واعتبر لسنوات طويلة المرجع الرئيسي للاستراتيجيات الجديدة

لتحسين الجودة في مجال الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية وقد أدى نجاح هذا البرنامج «NDP »إلى إنشاء معهد متخصص لتحسين خدمة الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1993 .

كذلك فقد تم إنشاء هيئ ة للاعتراف بالمنظمات التي تقدم الخدمات الصحية، أطلق عليهاCommission For Joint Accreditation Of Health Care Organization وهي عبارة عن هيئة تتبع الحكومة الفيدرالية تهدف إلى التأكد من قيام المنظمات التي تقدم الخدمات الصحية بتقديم الحد الأدنى من الجودة لتلك الخدمات في (TQM) برنامجا في شكل عشر خطوات لتطبيق نظم (Jcaho) وفي سبيل ذلك وضعت هذه الهيئة المستشفيات وهي:

- توزيع مسؤوليات التحسين داخل المؤسسة الصحية على الأطراف المختلفة؛
- تحديد الجوانب المختلفة للرعاية الصحية التي تقدمها المنظمة؛
- تحديد العناصر الرئيسية التي سوف يتم على أساسها تقييم جودة كل خدمة يتم تقديمها؛
- تحديد المقاييس التي سوف تستخدم للحكم على مستوى جودة كل عنصر؛
- وضع مداخل محددة لعملية تقييم الجودة؛
- وجود نظام لجمع البيانات التفصيلية المرتبطة بجودة الخدمات الصحية التي تؤديها المنظمة؛
- تقييم البيانات التي يتم جمعها والمرتبطة بالجودة وعمل التحليلات والمقارنات الخاصة بها؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين مستوى الرعاية الصحية؛
- تقييم درجة فعالية تلك الإجراءات في تحسين الخدمة؛
- تداول نتائج عمليات التحسين مع جميع الأقسام والإدارات في إطار برنامج تحسين الجودة على مستوى المنظمة[22].

ويعد الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة من المعالم التي يمكن أن تتكفل بعملية التحسين داخل المؤسسات الصحية، أي كلما كان هناك وعي والتزام بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة من طرف المؤسسات الصحية، كلما أدى ذلك إلى عملية تحسين جودة الخدمات أفضل، مما يؤدي إلى تميز المؤسسة عن باقي المؤسسات الأخرى. وبالتالي ينتج عن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصحية، تخفيض التكاليف، وتقليص طول فترة الانتظار بالنسبة للعملاء(المرضى)، وكذا الرفع من قدرات العاملين(الكفاءة)، بهدف كسب ثقافاتهم بالمرضى.[23]

3.4. معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الصحية

تؤكد الدراسات والبحوث التي أجريت على المؤسسات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة، أن هناك بعض المعيقات المتعلقة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة ومن أهمها:[24]

- الثقافة التنظيمية السائدة في مؤسسات الخدمة ترعي وتشجيع وتكافئ الإنجازات الفردية أكثر بكثير من رعاية وتشجيع ومكافأة الانجازات الجماعية والانجازات التنظيمية؛
- عدم التزام ودعم الإدارة العليا لتطبيق ونجاح إدارة الجودة. وهذا بسبب عدم أدراك الإدارة العليا لمفهوم إدارة الجودة وأهميتها وفوائدها، وكذلك المعرفة والخبرات المحدودة لدى المدراء عن إدارة الجودة، وإنما تركيز الكثير من الإدارات على الأرباح قصيرة الأجل؛

- عدم الحصول على مشاركة الموظفين في برنامج إدارة الجودة الشاملة، فمن الضروري لإنجاح هذا البرنامج لابد من مشاركة كافة أفراد المؤسسة والتزامهم المستمر ومسؤوليتهم تجاهه؛
- محاومة التغيير سواء كان من الإدارة أو الموظفين لان برنامج تحسين الجودة تستدعي تغييرا تاما في ثقافة وطرق المؤسسة داخل المؤسسة؛
- عدم الاستعانة بخبراء الجودة في عقد اللقاءات والاجتماعات الدورية مع العاملين؛
- عدم وجود دورات تدريبية لجميع العاملين في كل المستويات الإدارية للتدريب على مفاهيم وأساليب الجودة؛
- غياب الأساليب والطرق الاستقصائية التي تعتمد عليها لقياس أداء المؤسسات الصحية؛
- نقص مشاركة الأطباء في جهود إدارة الجودة الشاملة، أي توجد قناعة لديهم بأن عملهم ذو جودة عالية.

5. خلاصة

لإدارة الجودة الشاملة عدة مفاهيم ومختلف النماذج المتعلقة بتطبيقها في المنظمات الخدمية، مرورا بالخدمات الصحية من منظور مفاهيمي ليتم الانتقال إلى تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في الخدمات الصحية التي تحتاج تهيئة وتوفير مجموعة من العناصر والمتطلبات التي تسهم في وضع مبادئها ومفاهيمها موضع التنفيذ الفعلي وتضمن التبني الناجح لإدارة الجودة الشاملة، إلا أنها تواجه العديد من المعوقات والأخطاء في التطبيق التي تعوق نجاح وفرص اعتماده، وهو الأمر الذي يدعو إلى أهمية فهم وإدراك المعوقات والأخطاء والتحذير المسبق منها لكي يمكن إيجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها ومواجهتها مما يفرض على المنظمة دراسة البيئة الداخلية لمعرفة أهم المعوقات التي تحول دون التطبيق الناجح لها من جهة، ومعرفة أهم عوامل النجاح التي يمكنها أن تساهم في التطبيق الناجح أو ما اصطلح عليه بالعوامل الحرجة لنجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة. ومن يمكن التوصل إلى نتائج التالية:

- يتطلب التطبيق الناجح لإدارة الجودة الشاملة في المنظمات فهم وإدراك المعوقات والأخطاء التي يمكن الوقوع فيها؛
- عدم وجود مقاييس موضوعية لمعرفة مستوى رضا الزبون(المريض)عن الخدمة الصحية؛
- إن أهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة التي يجب أن تتبناها المنظمات الصحية تتمثل في مبدأ التحسين المستمر ومبدأ اتخاذ القرارات بناء على المعلومات.

---

[1] .Shehzad Akhtar, Hashim Zameer & Rashid Saeed, **Impact of Total Quality Management on the Performance of Service Organizations in Pakistan,** International Journal of Academic Research in Ecomics and Management Sciences, Vol. 3, No. 6, Nov 2014, p110.

[2]. أحمد بن عيثاوي، **إدارة الجودة الشاملة(TQM)-الأسس النظرية و التطبيقية في المؤسسات السلعية والخدماتية**، ط1، دار حامد، عمان، 2013 ،ص69.

[3]. Ali Bakhit Jaafreh , Abedalfattah Z. Al-abedallat, **The Effect of Quality Management Practices on Organizational Performance in Jordan: An Empirical Study**, International Journal of Financial Research Vol. 4, No. 1, 2013, p95.

[4]. ختيم محمد العيد، **إدارة الجودة الشاملة و إستراتيجية المؤسسة-دراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2009-2010، ص10.

[5]. احمد بن عيشاوي، **إدارة الجودة الشاملة(TQM)- الأسس النظرية والتطبيقية والتنظيمية في المؤسسات السلعية والخدماتية**، ط1، الأردن، 2013، ص23.

[6]. حميد عبد النبي الطائي وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة وازو**، دار الوراق الأردن، 2014، ص15.

[7]. مؤيد عبد الحسين الفصل، يوسف حجيم الطائي، **إدارة الجودة الشاملة من المستهلك إلى المستهلك**،ط1، دار الوراق، الأردن، 2005، ص316.

[8]. قاسم نايف علوان، **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات ايزو**، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص97.

[9]. محمد خثير، **إدارة الجودة بالمنظمة- مدخل تطبيقي نظري**، ط1، دار الجسور، الجزائر، 2016، ص43-45.

[10]. عطا الله علي الزبون، خالد بني حمدان، **إدارة الجودة الشاملة- مفاهيم وتطبيقات**، دار اليازوري، الأردن، ص 155-156.

[11]. وفيق حلمي الأغا، **الجودة الشاملة وطرق إبداعها بالقطاع الصحي الفلسطيني**، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 2006، ص3.

[12]. A.Jacquerye **,la qualité des soins infirmiers,Lmplantation ,Evaluation,** Accreditation Editions Maloine,1999,p247.

[13]. حمد محمد إبراهيم، **طبيعة حماية المستهلك في مجال الخدمات الصحية**، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 04، جامعة أسيوط، مصر، 1983، ص23.

[14]. سعد علي العنزي، **الإدارة الصحية**، دار اليازوري ، الأردن، 2009 ، ص 233.

[15]. خالد بن السعيد، **مدى فعالية برامج الجودة النوعية بمستشفيات وزارة الصحة السعودية**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 2، العدد 1، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص 1.

[16]. مصطفى يوسف كافي، **إدارة الخدمات الصحية**، ط 1، دار حامد، الأردن، 2017، ص 272-273.

[17]. ديون عبد القادر، **دور التحسين المستمر في تفعيل جودة الخدمات الصحية- حالة المؤسسة الاستشفائية محمد بوضياف بورقلة**، مجلة الباحث، العدد11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص218-219.

[18]. مذكور فوزي شعبان، **مدى إدراك وتطبيق مديرية المستشفيات العامة المصرية لطرق إدارة جودة رعاية المريض**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، العدد3 ، جامعة عين شمس، مصر، 1997 ، ص233 .

[19]. جلالي امير، **محاولة دراسة تسويق الخدمات الصحية في المنظومة الاستشفائية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2088-2009، ص 51.

[20]. عبد العزيز مخيمر، محمد الطعامنة، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات" المفاهيم والتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، 2003، ص17-19.

[21]. ريمة اوشن، **إدارة الجودة الشاملة كآلية لتحسين الخدمات الصحية- دراسة حالة المراكز الاستشفائية الجامعية للشرق الجزائري**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر 2018/2017، ص79.

[22]. محمد توفيق ماضي، **إدارة الجودة الشاملة في مجالي الصحة والتعليم**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص81-91.

[23]. فليسي ليندة، **واقع جودة الخدمات في المنظمات ودورها في تحيي الأداء المتميز**، رسالة ماجستير في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012، ص19.

[24]. حسين محمد الحراحشة، **إدارة الجودة الشاملة والأداء الوظيفي**، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 82.

قائمة المراجع:

1- المراجع العربية

1-1 الكتب

1. أحمد بن عيثاوي، **إدارة الجودة الشاملة(TQM)-الأسس النظرية و التطبيقية في المؤسسات السلعية والخدماتية**، ط1، دار حامد، عمان، 2013.
2. سعد علي العنزي، **الإدارة الصحية**، دار اليازوري ، الأردن،2009 .
3. مصطفى يوسف كافي، **إدارة الخدمات الصحية**، ط 1، دار حامد، الأردن، 2017.
4. محمد توفيق ماضي، **إدارة الجودة الشاملة في مجالي الصحة والتعليم**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.
5. عبد العزيز مخيمر، محمد الطعامنة، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات" المفاهيم والتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، 2003.
6. حسين محمد الحراحشة، **إدارة الجودة الشاملة والأداء الوظيفي**، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
7. مؤيد عبد الحسين الفصل، يوسف حجيم الطائي، **إدارة الجودة الشاملة من المستهلك إلى المستهلك**،ط1، دار الوراق، الأردن، 2005.
8. احمد بن عيشاوي، **إدارة الجودة الشاملة(TQM)- الأسس النظرية والتطبيقية والتنظيمية في المؤسسات السلعية والخدماتية**، ط1، الأردن، 2013.
9. قاسم نايف علوان، **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات ايزو**، دار الثقافة، الأردن، 2009.
10. محمد خثير، **ادارة الجودة بالمنظمة- مدخل تطبيقي نظري**، ط1، دار الجسور، الجزائر، 2016.
11. عطا الله علي الزبون، خالد بني حمدان، **ادارة الجودة الشاملة- مفاهيم وتطبيقات**، دار اليازوري، الأردن، بدون سنة نشر.
12. حميد عبد النبي الطائي وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة ايزو**، دار الوراق الأردن، 2014.

1-2 أطروحات الدكتوراه ورسائل ماجستيرومجلات وملتقيات

13. ريمة اوشن، **إدارة الجودة الشاملة كآلية لتحسين الخدمات الصحية- دراسة حالة المراكز الاستشفائية الجامعية للشرق الجزائري**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر 2018/2017.

14. ختيم محمد العيد، **إدارة الجودة الشاملة و إستراتيجية المؤسسة-دراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2009-2010.

15. جلالي امير، **محاولة دراسة تسويق الخدمات الصحية في المنظومة الاستشفائية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2088-2009.

16. فليسي ليندة، **واقع جودة الخدمات في المنظمات ودورها في تحيي الأداء المتميز**، رسالة ماجستير في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012.

17. حمد محمد إبراهيم، **طبيعة حماية المستهلك في مجال الخدمات الصحية**، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد4 ، جامعة أسيوط، مصر، 1983 .

18. [24]. خالد بن السعيد، **مدى فعالية برامج الجودة النوعية بمستشفيات وزارة الصحة السعودية**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 2، العدد 1، جامعة الكويت، الكويت، 1994.

19. ديون عبد القادر، **دور التحسين المستمر في تفعيل جودة الخدمات الصحية- حالة المؤسسة الاستشفائية محمد بوضياف بورقلة**، مجلة الباحث، العدد11،جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

20. مذكور فوزي شعبان، **مدى إدراك وتطبيق مديرية المستشفيات العامة المصرية لطرق إدارة جودة رعاية المريض**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، العدد3 ، جامعة عين شمس، مصر، 1997.

21. وفيق حلمي الأغا، **الجودة الشاملة وطرق إبداعها بالقطاع الصحي الفلسطيني**، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن،2006.

2- المراجع الأجنبية

22. Shehzad Akhtar, Hashim Zameer & Rashid Saeed, **Impact of Total Quality Management on the Performance of Service Organizations in Pakistan,** International Journal of Academic Research in Ecomics and Management Sciences, Vol. 3, No. 6, Nov 2014.

23. Ali Bakhit Jaafreh , Abedalfattah Z. Al-abedallat, **The Effect of Quality Management Practices on Organizational Performance in Jordan: An Empirical Study**, International Journal of Financial Research Vol. 4, No.1, 2013 .

24. A.Jacquerye **,la qualité des soins infirmiers,Lmplantation ,Evaluation,** Accreditation Editions Maloine,1999.

محور المداخلة: اقتصاد الصحة

عنوان المداخلة: فعالية الحوافزعلى أداء الممرضين في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم

Efficiency of the performance of nurses in local public health establishments of Mostaganem

د. ودان بوعبدالله – جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم – bouabdellah.ouddane@univ-mosta.dz
د. خالدي علي هواري – جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم – alihouari.khaldi@univ-mosta.dz

ملخص المداخلة:

الرأس المال البشري يعتبر من الموارد الرئيسية للمسيرين للتعامل مع الحاجة إلى التكيف مع الابتكارات التكنولوجية والطبية الدائمة. كما أن تحفيز الممرضين هو أمر حاسم لتحسين أداء المؤسسات الصحية. وعليه يقدم المؤلفان هذه الدراسة الاستكشافية الوصفية لتحديد الدوافع الرئيسية للتحفيز عند الممرضين في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم.

الكلمات المفتاحية: الحوافز المادية، الحوافز المعنوية، الرضا الوظيفي، أداء الممرضين، المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم.

Abstract :

Human capital is the main resource for managers to meet the need to adapt to permanent technological and medical innovations. Thus, the motivation of nurses is crucial for improving the performance of health facilities. The authors present here their descriptive exploratory study to identify the key motivating factors for nurses at Mostaganem's public health establishments (EPSP).

Keywords: material motivations, moral motivations, professional satisfaction, nursing performance, EPSP Mostaganem.

1. مقدمة:

إن المؤسسة العمومية للصحة الجوارية تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية والتوازن الاجتماعي، وذلك لما تقدمه من رعاية علاجية ووقائية لأفراد المجتمع، فنجاحها ورفع كفاءة أفرادها يتوقف على فعالية العنصر البشري فيها، الذي لا يتحدد بمستوى إعدادهم وتدريبهم ومستوياتهم العلمية والفنية، بل بما توفره بيئة العمل من حوافز بما يتوافق ورغباتهم وما يشبع حاجاتهم، مما يترك أثارا ايجابية ويهيئ لديهم شعورا بالرضا نحو العمل.

وتعد الحوافز من الموضوعات الرئيسية في مهنة الإدارة، لأنها تمس صميم العامل البشري الذي يمثل الهدف والوسيلة وغاية نتائج انجاز أي عمل كان. فالحوافز تستخدم لحث الإنسان على بذل الجهد، للقيام بالعمل بالشكل المطلوب والمتميز، بمعنى أنها بمثابة المقابل للأداء المتميز، وبالتالي فإن للحوافز تأثير كبيرا ومباشر على توجيه السلوك وتحديد الاتجاهات وزيادة الإنتاجية والارتفاع بمستوى رضا العاملين.

ويظهر دور الحوافز في إثارة السلوك والأداء لإشباع الحاجات، ومن ثم جذب الموارد البشرية بالكم والكيف المناسب للعمل بالمؤسسة، والاحتفاظ بالعاملين الأكفاء، والسعي الدائم لحثهم على بذل الجهد وتحسين الأداء في وظائفهم وجزائهم بحسب المستوى الزائد على المستوى المتوقع من الأداء.

كما أن قطاع الصحة في الجزائر يشتكي من فاعلية أنظمته التحفيزية وفق ما يلبي الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للممرضين، فللحوافز المادية والمعنوية علاقة كبيرة بمستوى أداءهم، والذي يتأثر بنقص أو اختلال نظام الحوافز، مما تتأثر جودة الخدمات الصحية.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الحوافز على أداء الممرضين في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل نفترض ما يلي:

الحوافز المادية (الأجر، المكافآت والخدمات الاجتماعية) ترفع مستوى أداء الممرضين.

الحوافز المعنوية (الترقية، المشاركة في اتخاذ القرار و التدريب) ترفع مستوى أداء الممرضين.

2. تقديم عام حول المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم:

1.2 نشأة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية:

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-140 المؤرخ في 19 ماي 2007 والمتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية، تنظيمها وسيرها بأحكام المواد من 02 إلى 05 من هذا المرسوم، حيث تقع في حي لالة خيرة سابقا.

وتنص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 466-97 المؤرخ في 02 ديسمبر 1997 المحدد لقواعد إنشاء تنظيم وسير القطاعات الصحية على أن القطاع الصحي يتكون من مجموع الهياكل الصحية العمومية الخاصة بالوقاية، التشخيص، العلاج، الاستشفاء وإعادة التكيف الطبي، التي تغطي حاجيات سكان مجموعة من البلديات التابعة للوزارة المكلفة بالصحة. والواقعة في الإدارة الواحدة المتمثلة في المستشفيات، العيادات متعددة الخدمات، المراكز الصحية، قاعات الفحوص والعلاج، عيادات التوليد ومراكز المراقبة الصحية على الحدود.

2.2 مهام المؤسسة العمومية للصحة الجوارية:

تتمثل في التكفل بصفة متكاملة ومتسلسلة بالحاجات الصحية للسكان، وفي هذا الإطار تتولى المهام الآتية:

- ضمان تنظيم وبرمجة توزيع العلاج الصحي، التشخيص وإعادة التأهيل الطبي والصحي؛
- تطبيق البرامج الوطنية الصحية؛
- ضمان حفظ الصحة، النظافة، مكافحة الأضرار، الآفات الاجتماعية والاعتناء بصحة المرضى؛
- ضمان تحسين مستخدمي مصالح الصحة وتجديد معارفهم وذلك بالقيام بدورات تكوينية؛
- المراقبة المستمرة للوحدات ووضع استراتيجيات شاملة لتسييرها.

3.2 التعريف بالمديرية الفرعية للموارد البشرية:

ويمكن حصر المهام الأساسية لتسيير الموارد البشرية فيما يلي:

تحليل العمل: ويعني التعرف على كل الأنشطة التي تتكون منها مناصب وظروف العمل التي تؤدى في ظلها، وتحديد المتطلبات الوظيفة من القدرات والمهارات المتنوعة واستخدام تلك البيانات وتقييم الوظائف الأخرى، والتقييم يعد أمر أساسي لتصميم نظام الأجور والحوافز.

تقدير الاحتياجات من الموارد البشرية: من حيث الحجم والنوع، وتحليل المعروض والمناخ لتقدير العجز أو الفائض المتوقع من القوة العاملة، وتحديد كيفية معالجة حالة اختلال التوازن.

الاختياروالتعيين: البحث عن العاملين في سوق العمالة وتحديد المصادر المناسبة للحصول على العناصر البشرية المرغوبة وتصفيتها من خلال طلبات العمل والاختبارات المختلفة والمقابلات الشخصية، وهذا بهدف وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

تصميم هيكل الأجور والحوافز: تقدير قيمة وأهمية كل وظيفة مع أجرها، وتصميم درجات الأجر وهيكل الحوافز لمنح مقابل عادل لكل أداء متميز، والتحفيز يكون على الأداء الفردي أو الجماعي.

تقييم الأداء: والذي عادة ما يتم من طرف الرؤساء المباشرين، وهناك تعاون بين إدارة الموارد البشرية والإدارات التنفيذية، وذلك فيما يتعلق بتأسيس نظام التقييم ومراجعة نتائج التقييم واعتمادها.

التكوين: يهدف إلى رفع كفاءة العاملين، فإدارة الموارد البشرية مع الإدارات التنفيذية تقدر احتياجات العاملين للتكوين وطرق التكوينية المناسبة إضافة إلى ضرورة تقييم فعالية التكوين.

المعلومات والاتصالات: خضع هذا المجال لتطور كبير، حيث يقوم مسؤول تسيير الموارد البشرية بضمان جلب المعلومات، والخاصة بالتطوير التكنولوجي، التطور التجاري والعلاقات الإنسانية.

تحسين ظروف العمل: تتباين من مؤسسة لأخرى، تبعا للأهمية التي يعطيها المسؤول لهذا النشاط، وفي هذا المجال يحصل مدير تسيير الموارد البشرية على تفويض للسلطات من مدير المؤسسة في مجال تحسين ظروف العمل.

العلاقات الاجتماعية: لمسؤولي إدارة الموارد البشرية دور بارز في مجال العلاقات الاجتماعية، كما يلي:

- علاقات العمل من أولويات عمل مسؤول تسيير الموارد البشرية، فبحصوله على تفويض من الإدارة يكون الممثل الرسمي المسؤول للمؤسسة مع النقابة ومفتشية العمل.
- لمسؤولي تسيير الموارد البشرية دور فعال في تنشيط وعمل مختلف اللجان في المؤسسة.

- تهتم إدارة الموارد البشرية بالكشف عن مراكز التوتر في المؤسسة وبحث احتمالات تطورها، وتحدد ما إذا كان من الممكن تلبية الاحتياجات قبل حدوث التوترات وتطورها.

سلك السجلات والملفات: تتولى السجلات والملفات بهدف تكوين وتوفير الإحصائيات الضرورية، وعليه فهي تعمل على تسجيل ومتابعة ومراقبة المعطيات الفردية والجماعية للأفراد في المؤسسة، وتتولى توفير الإحصائيات الضرورية المتعلقة بمعدل الغياب، معدل دوران وحوادث العمل، معدلات التأخر عن العمل مع البحث عن أسبابها.

4.2 إمكانيات المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم:

سنتعرف على الإمكانيات المادية والبشرية في الوحدات التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم.

أ- الوحدات التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية:

تمتلك عدة منشآت موجهة لتقديم الخدمات الصحية تقدر بـ50 وحدة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: العيادات والمراكز الصحية التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم

العيادات والمراكز الصحية	الموقع	العيادات والمراكز الصحية	الموقع
عيادات متعددة خدمات ومراكز صحية	مستغانم	قاعة علاج عيادة أسنان la Rotonde	مستغانم
عيادة متعددة الخدمات "عابد خوجة"	مستغانم	قاعة علاج " دوار الجديد "	حاسي ماماش
عيادة متعددة الخدمات "صلامندر"	مستغانم	قاعة علاج" معايزية "	حاسي ماماش
عيادة متعددة الخدمات" فوغلو محمد"	مستغانم	قاعة علاج" الرحاحلة"	حاسي ماماش
عيادة متعددة الخدمات"5 جويلية"	مستغانم	قاعة علاج "سيدي المجدوب"	مستغانم
عيادة متعددة الخدمات" تيجديت"	مستغانم	قاعة علاج "بلايدية"	حاسي ماماش
عيادة متعددة الخدمات"شالام"	مستغانم	قاعة علاج "وريعة"	مزغران
عيادة متعددة الخدمات"جبلي محمد"	مستغانم	قاعة علاج "تيليقراف"	مزغران
عيادة متعددة الخدمات + مركز توليد	حاسي ماماش	قاعة علاج "مزغران"	مزغران
عيادة متعددة الخدمات"مزغران"	مزغران	قاعة علاج "درادب"	ستيدية
عيادة متعددة الخدمات + مركز توليد	عين النويصي	قاعة علاج"كرايمية"	ستيدية
مركز توليد" ستيدية"	ستيدية	قاعة علاج " اولاد عمار"	ستيدية
قاعة علاج "بالفودير"	مستغانم	قاعة علاج " ستيدية"	ستيدية
قاعة علاج "بيبينيار"	مستغانم	قاعة علاج "عين النويصي"	عين النويصي
قاعة علاج "5 جويلية"	مستغانم	قاعة علاج "عمايرية"	عين النويصي
قاعة علاج"بيموت"	مستغانم	قاعة علاج "اولاد حمدان "	عين النويصي

قاعة علاج "الدرب"	مستغانم	قاعة علاج "دوار حمدود"	عين النويصي
قاعة علاج + طب العمل	مستغانم	قاعة علاج " كدادرة"	فرناكة
قاعة علاج	مستغانم	قاعة علاج "لوزة"	فرناكة
قاعة علاج " مطمر"	مستغانم	قاعة علاج "اولاد السنوسي"	فرناكة
قاعة علاج" عمارنة"	مستغانم	قاعة علاج "عياشة"	فرناكة
قاعة علاج 800 سكن " عيادة أسنان "	مستغانم	قاعة علاج "فرناكة "	فرناكة
قاعة علاج " بن عامر – 300 سكن "	مستغانم	قاعة علاج "حسيان"	الحسيان
قاعة علاج "ريزانفيل"	مستغانم	قاعة علاج "كوارة"	الحسيان

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية الموارد البشرية، المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم.

ب- الإمكانيات البشرية:

وفقا للإحصائيات السنوية التي قامت بها المؤسسة في 2016/12/31، بلغ العدد الإجمالي للموارد البشرية التي تشتغل في مديرية المؤسسة العمومية للصحة الجوارية وكامل الوحدات التابعة لها 691 عاملا والمتمثلين في الرتب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: توزيع الموارد البشرية في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية خلال عام 2016

الرتب	العدد	الرتب	العدد
المدير	01	نفسانيين عياديين في الصحة العمومية	04
المدراء الفرعيين	04	شبه الطبيين في الصحة العمومية	311
رؤساء المكاتب	04	قابلات في الصحة العمومية	51
الأطباء المتخصصين	17	الإداريون	18
جراحي الأسنان المتخصصين	10	مهندس الدولة في الإعلام الألي	01
الأطباء العامون الرئيسيون	59	العمال المهنيين	70
الأطباء العامون	49	سائقي السيارات	04
جراحي الأسنان العامون الرئيسيون	46	الأعوان المتعاقدين	31
جراحي أسنان العامون	11	**المجموع**	**691**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم.

كما يمثل الجدول التالي توزيع العمال في مديرية المؤسسة العمومية للصحة الجوارية وكامل الوحدات التابعة لها.

الجدول رقم 3: توزيع الموارد البشرية في الوحدات التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية 2016

	عمال دائمين			عمال مؤقتين	
	السلك الطبي والسلك الشبه الطبي	أسلاك مشتركة	مهنين	متعاقدين	مؤقتين
عدد العمال	580	28	38	26	19
النسبة	% 83.94	%4.05	%5.5	%3.76	%2.75

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم.

ج- الإمكانيات البشرية بمديرية المؤسسة العمومية للصحة الجوارية- مستغانم-:

بلغ عدد الموارد البشرية وفقا للإحصائيات المقدمة 31-12-2016 حوالي 80 عاملا، موزعين حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 4: توزيع الموارد البشرية بمديرية المؤسسة العمومية للصحة الجوارية لسنة 2016

	عمال دائمين			عمال مؤقتين	
	السلك الطبي والسلك الشبه الطبي	أسلاك مشتركة	مهنين	متعاقدين	مؤقتين
عدد العمال	38	09	11	13	09
النسبة	%47.50	%11.25	%13.75	%16.25	%11.25

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على وثائق المؤسسة.

3. عرض وتحليل بيانات الحوافز وأثرها على أداء الممرضين في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم:

1.3 إعداد الاستبيان:

قمنا بإعداد وتحليل بيانات الاستبيان الموجه للعينة المختارة، والتي جمعت من المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم، ولقد بدأت الدراسة الميدانية في شهر ماي من عام 2019، أين قمنا بالتعرف عن قرب على مختلف مصالح المؤسسة وسير العمل بها وإجراء المقابلات مع مختلف مسؤولي المؤسسة، خاصة مدير الموارد البشرية، وذلك من أجل الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، تعدادها البشري وكل المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تخدم هذه الدراسة كمرحلة أولية. ثم قمنا بتوزيع استمارات للحصول على البيانات والمعلومات التي يتم من خلالها اختبار الفروض التي انطلقنا منها للإجابة على الإشكالية التي طرحناها.

ويضم مجتمع الدراسة جميع الممرضين الذين يعملون في العيادات المتعددة الخدمات بمستغانم والبالغ عددهم 311 ممرض. وقمنا بتوزيع الاستبيانات على 70 ممرض، بحيث تم استرجاع 55 استبيان، ومنها تم رفض 5

استبيانات لعدم إجابتها على أغلب الأسئلة، وعليه فعدد الاستبيانات المعبر عليها 50 استبيان. كما اعتمدنا في دراستنا على أدوات أخرى لجمع المعلومات منها الملاحظة والمقابلة مع رئيس مصلحة الموارد البشرية، لمعرفة واقع الحوافز وأهم المشاكل التي تعاني منها أنظمة التحفيز في المؤسسات العمومية ومدى تأثيرها على الأداء الوظيفي للممرضين، وقد احتوت هذه الاستمارة على أسئلة معظمها مغلقة، وذلك لتوجيه المبحوث نحو الإجابة المحددة.

وعليه سنتعرض إلى مناقشة وتحليل المعطيات التي جمعت حول جملة من المسائل المتعلقة بموضوع الدراسة، ولتحقيق هذا المسعى اعتمدنا في هذا الجانب على تبويب البيانات وحساب النسب المئوية لتفسير وتحليل الواقع المدروس، حيث تم عرض البيانات الشخصية ثم بيانات الحوافز المادية والمعنوية وتأثيرها على الأداء.

2.3 البيانات الشخصية:

الجدول رقم 5: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

الجنس			المستوى التعليمي		
	العدد	النسبة %		العدد	النسبة %
ذكر	19	% 38	متوسط	00	% 00
أنثى	31	% 62	ثانوي	21	% 42
			جامعي	29	% 58
السن			الخبرة المهنية		
أقل من 20 سنة	00	00	أقل من 5 سنوات	17	% 34
29-20 سنة	26	% 52	من 5- 10 سنوات	23	% 46
39-30 سنة	22	% 44	من 11-15 سنة	05	% 10
40 سنة فأكثر	02	% 4	أكثر من 15 سنة	05	% 10
المؤهل العلمي			الوضعية المهنية		
شهادة دولة في التمريض	26	% 52	مثبت	47	% 94
شبه طبي مؤهل	03	% 6	متربص	03	% 06
شبه طبي مساعد	21	% 42	متعاقد	00	% 00

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتضح أن نسبة الذكور في أفراد عينة البحث تمثل 38% في حين تمثل الإناث 62%، وهذا ما يؤكد اجتذاب قطاع الصحة للعنصر النسوي، وذلك لأن مهنة التمريض تتناسب مع طبيعة المرأة واستعداداتها الفطرية، خصوصا وأن بعض الاختصاصات تتطلب في مجتمعنا وجود ممرضات يعملن على مستوى مصلحة طب النساء والتوليد. كما أن الفئة العمرية من 20 إلى 29 سنة تمثل النسبة الأكبر بـ52%، ثم تليها من 30 إلى 39 سنة بنسبة 44% ، وهذا ما يعني أن القطاع الصحي لا يزال يستقبل الخريجين الجدد من الشباب، وهذا نتيجة تقاعد العديد من الممرضين وبالتالي إعطاء الفرصة للجيل الجديد، ثم تليها فئة الممرضين الأكثر من 40 سنة بـ 4% من عينة

البحث، أما الفئة الأقل من 20 سنة فهي منعدمة تماما. وعليه نجد أن ذلك مؤشر إيجابي لأجل الاستفادة من كل طاقاتها البشرية، ولكن بشرط تحفيزها على البذل والعطاء، وذلك بتوفير جملة من الحوافز والتي يجب أن تتوافق مع كل فئة من مختلف الأعمار.

وتمثل نسبة الممرضون الحائزين على شهادة دولة في التمريض أعلى نسبة بـ 52 % ثم تليها فئة الشبه طبيين المساعدين بـ 42%، أما الشبه الطبيين المؤهلين فيمثلون 6%، وذلك راجع للتخلي عن هذا المؤهل العلمي. فالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية تزخر بعدد هام من الممرضين ذوي التكوين العالي والتي تعتبر أعلى شهادة في مجال التمريض في الجزائر وأيضا الشبه الطبيين المساعدين، ومن أجل الاستفادة من هذه الكفاءات والقدرات البشرية وجب عليها أن تحفزها بما يلبي تطلعاتها وطموحاتها، وبالتالي دفعها إلى الارتقاء بأدائها إلى المستوى الذي تتحقق به الأهداف المرسومة للمؤسسة.

إن أغلبية أفراد العينة من ذوي المستوى العالي ونسبتهم 58%، ثم تليها ذوي المستوى الثانوي بـ 42%، أما نسبة المستوى المتوسط فهي منعدمة. فالنتائج المتحصل عليها مؤشر جيد من أجل الاستفادة القصوى من كفاءاتها، خصوصا إذا ما تم تحفيزها وفق نظام حوافز فعال يستجيب لطموحات وتطلعات الممرضين، وهذا بتلقي مواردها البشرية لتكوين متخصص في الجامعات، المعاهد والمدارس المتخصصة والتي تنتشر عبر كامل التراب الوطني.

أما فيما يخص الوضعية المهنية، فنسبة العمال المثبتين تقدر بـــ 94%، وتليها نسبة المتربصين بـــ 6%، أما نسبة المتعاقدين فهي منعدمة، ويعود ذلك إلى أن فترة التربص قصيرة نسبيا وتتراوح سنة واحدة، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة المثبتين.

كما أن 46% لها خبرة مهنية من 5-10 سنوات، ثم تأتي فئة الممرضين ذات الخبرة أقل من 5 سنوات بـ 34%، في حين من 11 إلى 15 سنة فأكثر 10% على التوالي. فالممرضين الذين تقل خبرتهم عن عشرة سنوات يمثلون النسبة الأعلى، ويدل هذا على أن المؤسسة تستقطب أعداد هامة من الممرضين الشباب.

3.3 علاقة الحوافز المادية بأداء الممرضين:

الجدول رقم 6: علاقة الأجر بأداء الممرضين

مدى كفاية الأجر			سبب عدم تناسب الأجر مع الجهد المبذول		
الاحتمالات	التكرارات	النسبة %	الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	16	% 32	ضعف الأجر	17	%34
لا	34	% 68	انخفاض مستوى المعيشة	33	%66
هناك تناسب الأجر مع الجهد المبذول			الزيادة في الأجر ترفع مستوى الأداء		
نعم	08	% 16	نعم	33	%66
لا	42	% 84	لا	17	%34

المصدر: من إعداد الباحثين.

إن الأغلبية وبنسبة 68% غير راضين عن الأجر الذي يتقاضونه، ويعود ذلك إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري العامل في الوظيف العمومي، أما الفئة الراضية عن أجرها فكانت 32%، أغلبتهم وظفوا لأول مرة، فهم راضين لأنهم تخلصوا من البطالة أو الذين يشغلون مناصب نوعية تمكنهم من الاستفادة من عدة امتيازات مادية ومعنوية غير متاحة للجميع. كما أنه مع ازدياد الأقدميه يتناقص مستوى رضاهم وذلك بسبب عدم كفايته وتغطيته لاحتياجاتهم المتزايدة مع مرور الزمن، وهذا الإحساس يضعف الدافعية لدى الممرضين وبالتالي يؤثر على مستوى أدائهم.

كما أن أغلبية الممرضين عبروا عن عدم تناسب الأجر مع الجهد الذي يبذلونه، وذلك بنسبة 84%، فيما يرى 16% أنه يتناسب. وكل ذلك نتيجة عدم عدالة الأجور في قطاع الصحة، فنظام الأجور المعتمد التابع للوظيف العمومي، لا يفرق بين مستوى أداء العاملين، حيث نجد أن الأجر الذي يتحصل عليه العامل المجتهد أو الذي يعمل في منصب صعب وحساس هو نفس الأجر الذي يتحصل عليه العامل الذي يعمل في منصب لا يتطلب مهارات عالية، لأن العامل يكافئ على أساس المنصب لا على أساس الكفاءة، الشيء الذي أثر خفض دافعيتهم للعمل.

إن عدم تناسب الأجر مع الجهد المبذول راجع إلى إنخفاض مستوى المعيشة بنسبة 66%، وإلى ضعف الأجر بنسبة 34%، والذي أدى بهم إلى خفض مستوى أدائهم باستعمال مختلف الأعذار والتبريرات، بسبب عدم مواكبة أجور ممرضي القطاع الصحي لمجابهة غلاء المعيشة الذي يؤرقهم.

كما أن نصف أفراد عينة الدراسة أكدوا أن أجورهم تعرف زيادة منتظمة منذ مباشرتهم مهامهم والتحاقهم بمنصب عملهم، والنصف الآخر أكدوا عن عدم تلقيهم لأية زيادة تذكر. فالزيادة في الأجر بالنسبة للفئة الأولى هي تحت أسس مختلفة منها الترقية والأقدمية، أما الفئة الثانية لم تلقى أي زيادة وذلك راجع إلى أنها من العمال الجدد.

فالأغلبية وبنسبة 66% ترى أن الزيادة في الأجر ترفع من مستوى أداء الممرضين، في حين ترى نسبة 34% أن زيادة الأجر لا تعني بالضرورة رفع مستوى الأداء، فالأجر ليس العامل الوحيد الذي يتحكم في مستوى الأداء لدى الممرضين ولكن هناك عوامل أخرى متعلقة ببيئة وظروف العمل.

الجدول رقم 7: علاقة المكافأة بأداء الممرضين

مدى حصول الممرضين على المكافأت			تساهم المكافآت في رفع المعنويات		
نعم	48	% 96	نعم	25	%50
لا	02	% 04	لا	25	%50
رأي الممرضين في نظام المكافآت المعتمد			تأثير المكافآت على عدم التغيب عن العمل		
جيد	00	% 00	تؤثر بقوة	02	% 4
متوسط	21	% 42	نوعا ما	25	% 50
ضعيف	29	% 58	لا تؤثر	23	% 46

المصدر: من إعداد الباحثين.

كما أن أغلبية الممرضين تحصلوا على مكافآت بنسبة 96%، في حين 4% لم يتلقوا أي منها، والسبب أنهم حديثوا الالتحاق ولم يتم تكليفهم بأي من المهام التي تستدعي التعويض (أغلبيتها علاوة خطر، العدوى، الضرر...الخ). كما أعتبر 58% أن نظام المكافآت ضعيف، حيث أنه لا يراعي مبدأ الكفاءة في العمل ولا يميز بين الفرد المجتهد والخامل، بينما نسبة 42% تعتبر نظام مكافآت متوسط نوعا ما، في حين لم نجد ولا فرد يعتبر أنه جيد. أما فيما يخص مساهمة المكافآت في رفع المعنويات، فهناك فئة ترى أنها تساهم في الرفع منها، أما الثانية فترى العكس. فالمكافآت المادية تشبع الحاجات المادية للممرضين مما يشعرهم بالرضا، ولكنها لا تكفي لذلك يجب توفر عوامل أخرى كرفع الأجور وتحسين ظروف العمل. كما أن 4% أكدوا أن المكافآت تؤثر على عدم تغيبهم، لأنه بغيابه تنقص مكافئته، وبالتالي فإنه يحاول عدم التغيب إلا في الظروف الملحة لضمان أجر شهري معتبر يعينه على قضاء حاجاته، بينما أقروا 50% بالتأثير النسبي، لأنه بعد المقابلة مع المشرف المباشر، فهو يستطيع أن يتساهل مع الممرض ولا يقتطع من حجم المكافآت، لأن هناك من الزملاء من يعوضه في مهامه. في حين أكد 46% بعدم التأثير، حيث أكدوا أن الخبرة، السلوك ومستوى الأداء كفيل بتعويض مدة الغياب، بالإضافة إلى حسن العلاقة مع المشرف المباشر.

الجدول رقم 8: علاقة الخدمات الاجتماعية بأداء الممرضين

هناك خدمات اجتماعية مقدمة			مدى كفاية الخدمات		
نعم	29	% 58	نعم	01	% 02
لا	21	% 42	لا	49	% 98
استفادة الممرضين من الخدمات الاجتماعية			مساهمة الخدمات الاجتماعية في الأداء		
أحيانا	28	% 56	نعم	13	% 26
باستمرار	02	% 04	لا	37	% 74
أبدا	20	% 40			

المصدر: من إعداد الباحثين.

تقدم المؤسسة خدمات اجتماعية للعمال ذات طابع اجتماعي لفائدة الممرضين، حيث يؤكد 58% أنها تقدم خدمات متنوعة كالمساعدات المالية، السلف والقروض الاستهلاكية، غير أن هناك فئة نسبتها 42% لا تقر بوجودها، فهي تمثل تحفيزا إضافيا للعمال لرفع الروح المعنوية وشعورهم أكثر بضرورة تطوير المؤسسة والارتباط بها. كما أن نسبة المستفيدين منها باستمرار تمثل 4%، في حين عبرت الغالبية 56% على الاستفادة منها من حين لآخر، أما البقية 40% فلم تحصل عليها، فهناك نوع من التضارب من حيث الاستفادة منها، وقد اتضح أن البعض ليسوا على دراية كافية بالخدمات المقدمة، مما يعني أن هناك نقص في الجانب الإعلامي، في حين يرى البعض الآخر أنها توزع بطريقة غير منظمة مما يحرمهم من الاستفادة منها في الوقت المناسب. ولقد عبر 98% عن عدم رضاهم بها، في حين 2% اعتبروها كافية وتستجيب لبعض الحاجيات التي يسعون لإشباعها. ومن المعلوم أنها جزء من الحوافز المالية التي يستفيد منها العامل، وهي تمثل أهمية بالغة إذا استطاعت المؤسسة أن تضمن للعامل خدمات تعوض النقص الذي قد يتخلل الأجر الذي يتقاضاه. كما أن نسبة 74% لا يشعرون بالرضا

اتجاهها، أما البقية المقدرة بـــ 26% فهم راضــين عنها وتلبي طموحاتهم. فهي لا تهتم إلا باقتناء بعض اللوازم والتجهيزات المنزلية وبيعها بالتقســيط دون الاهتمام بالجوانب الثقافية، الاجتماعية والترفيهية، والتي تكتســي أهمية كبرى باعتبارها من أهم المحفزات المعنوية التي تساهم في الارتقاء الروحي والتوازن النفسي، الأمر الذي يؤثر إيجابا على نشاطهم ومثابرتهم في أدائهم في المؤسسة.

4.3 علاقة الحوافز المعنوية بأداء المرضين:

الجدول رقم 9: علاقة المشاركة في اتخاذ القرارات بأداء المرضين

مشاركة المرضين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل			المشاركة في اتخاذ القرار تدفع إلى المواظبة في العمل		
نعم	05	%10	نعم	34	% 68
لا	45	% 90	لا	16	% 32
أهمية المشاركة في اتخاذ القرارات			إسهامات المشاركة في اتخاذ القرار في تحقيق أهداف المؤسسة		
الشعور بالتقدير	20	% 40	نعم	29	% 58
ارتفاع الروح المعنوية	10	% 20	لا	00	% 00
شعور بالرضا والاستقرار	20	% 40	لا أدري	21	% 42

المصدر: من إعداد الباحثين.

أما فيما يخص إشراك المرضين في صياغة القرارات المتعلقة بالعمل، فـ 90% أكدوا عدم مشاركتهم في أي قرار يتعلق بالمؤسســة، في حين عبر 10% عن إشـراكهم في اتخاذ بعض القرارات، وعليه فان المرض يشـعر أن دوره يقتصـر فقط على تنفيذ الأوامر الفوقية، الأمر الذي ينعكس سـلبا على أداءه وضـعف الشـعور بانتمائه لمؤسسته. وقد أشار 40 % أن المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل تساهم في الشعور بالتقدير، في حين يرى 20% أنها ترفع من روحهم المعنوية، أما 40% فترى أنها تساهم في زيادة الشعور بالرضا والاستقرار، مما يعني أنها مؤشر على الحوافز المعنوية تساهم في ولاء العامل للمؤسسة، وهذا من شأنه أن يحقق قدرا كبيرا من سعي العامل إلى رفع مستوى أدائه. ويؤكد 68% أن المشاركة في اتخاذ القرار تزيد من مواظبتهم للعمل، بينما نفى 32% ذلك. فهي ترفع روحهم المعنوية وتجعلهم أكثر فعالية ويتقوي نسق أدائهم، بسبب إحساسهم بأن القرارات صادرة عنهم وأنهم مسؤولون عنها. ويؤكد 58% أن إشراكهم يساهم في تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة لانجازها عبر أفرادها، مما يرفع معنوياتهم ويدفعهم إلى تبني أهداف المؤسســة والسـعي لتحقيقها بكل عزيمة وإصـرار، في حين نسبة 42% لا يدرون إن كانت مساهمتهم للمشاركة في اتخاذ القرار تحقق أهداف المؤسسة.

الجدول رقم 10: الحصول على ترقية بالمؤسسة، عدد المرات ونوعها

السؤال	الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
هل تحصلت على ترقية في المؤسسة؟	نعم	31	% 62
	لا	19	% 38

	المجموع	50	%100
كم من مرة؟	مرة واحدة	20	% 64.52
	مرتين	11	% 35.48
	ثلاث مرات	00	00
	المجموع	31	%100
و ما نوعها ؟	في الدرجة	05	% 16.13
	في الفئة	14	% 45.16
	في كليهما	12	% 38.70
	المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الباحثين.

وفيما يخص الحصول على ترقية أثناء العمل، فأغلبية الممرضين تحصلوا عليها خلال مسارهم الوظيفي بنسبة 62%، وكان في الفئات بنسبة 45.16%، في حين نجد أن 38% لم يتحصلوا عليها، ويرجع ذلك إلى المعايير المعتمدة التي تتركز أساسا على الأقدمية، وهو الأمر الذي يفتقدونه باعتبارهم حديثي الالتحاق بالمؤسسة، في حين أن الترقية في الدرجات تحصل عليها ما يمثل 16.13%، وقد برر ارتفاع نسبة الحصول على ترقية في المناصب بسبب تقاعد معظم شاغريها. كما نجد أن نسبة 64.52% من المبحوثين استفادوا مرة واحدة من الترقية و 35.48 % استفادوا مرتين.

الجدول رقم 11: علاقة الترقية بأداء الممرضين

أساس الترقية			**تقييم الأداء بموضوعية يخلق الانضباط في العمل**		
الأقدمية	23	% 46	**نعم**	40	% 80
الكفاءة	20	% 40	**لا**	05	% 10
تقييم المشرف	07	% 14	**نوعا ما**	05	% 10
إسناد الترقية لمعايير موضوعية واضحة يساهم في الرضا الوظيفي			**تساهم امتيازات الترقية على الاستقرار في العمل**		
نعم	25	% 50	**نعم**	46	% 92
لا	19	% 38	**لا**	02	% 04
نوعا ما	06	% 12	**نوعا ما**	02	% 04
الترقية على أساس الكفاءة تأثر على الجدية في العمل					
نعم	36	% 72			
لا	12	% 24			
نوعا ما	02	% 04			

المصدر: من إعداد الباحثين.

إن أساس منح الترقية بنسبة 46% تعتمد على الأقدمية، في حين نجد 14% يقرون أن الترقية لا تراعى الكفاءة والأقدمية، وبالتالي تفويت فرص للتطور إضافة إلى زرع اليأس في الأفراد الأكفاء الذي ينعكس سلبا على مستوى أدائهم وتفانيهم في العمل. كما نجد نسبة 40% صرحت على أنها تتم على أساس الكفاءة. أما 50% أكدوا على إسناد الترقية إلى معايير موضوعية واضحة في الرضا الوظيفي يساهم في خلق الإحساس بالعدالة ومنه العمل على زيادة وتيرة الأداء، على غرار 38% أقروا العكس، وذلك لأنهم حصلوا على ترقية ولم يشعروا بالرضا الوظيفي معللين ذلك بتدخل عوامل أخرى مثل جماعة وظروف العمل، في حين نسبة 12% ترى أنه نوعا ما موضوعية معايير الترقية تساهم في الرضا الوظيفي. ووجدنا أن 72% يقرون على أن تقدير كفاءة الأفراد وترقيتهم اعتمادا عليها يحفزهم على أداء وظائفهم بكل جدية وتفاني، في حين يرى 4% أنها تساهم مساهمة نسبية، وذلك راجع إلى عدم موضوعية تقييم الكفاءة المهنية، ونجد أن 24% يرون الكفاءة لا تساهم في خلق الجدية في العمل، وأثناء مقابلتهم تبين أنهم من الممرضين ذوي الأقدمية وقد تخلفت ترقيتهم لعدة أسباب متعلقة بمسارهم المهني بالمؤسسة. كما أن 80% أكدوا على أن تقييم الأداء بموضوعية يخلق الانضباط في العمل، لأنه عندما يحس العامل بالعدالة والقيمة عند مسؤوليه فإنه يقدم أفضل ما لديه من أجل الحصول على تنقيط جيد يؤهله للحصول على الترقية، وفي المقابل 10% أكدوا على المساهمة النسبية أي حسب موضوعية المشرف واقتناع العامل بذلك من خلال المعاملة العادلة له، وأيضا بنسبة 10% على أنه حتى ولو تعسف المشرف في تقييم أدائهم فإن ولائهم للمؤسسة يمنعهم من إنقاص معدل أدائهم لأنهم يعملون من أجل إرضاء ضمائرهم من جهة، ومن جهة أخرى فإن طبيعة عملهم لا تتحمل أي تقصير مهما كان السبب. وتساهم امتيازات الترقية على استقرار الممرض في عمله بنسبة 92%، لأنه بمجرد تحسيس العامل بأهميته وأنه عضو فعال في البناء التنظيمي للمؤسسة يجعله يقدم أفضل ما لديه من جهود بكل إخلاص وإتقان، في حين أقرت نسبة 4% بالمساهمة النسبية فقط، وأيضا أكدت نسبة 4% عدم مساهمة امتيازات الترقية في الاستقرار، إذ أن الضغوط المؤثرة على العامل تجعله يترك عمله رغم المغريات المقدمة، لأن الراحة النفسية والعمل في جو نظيف أهم من الأمور المادية.

الجدول رقم 12: علاقة التدريب بأداء الممرضين

مدى تنظيم المؤسسة لدورات تدريبية لفائدة الممرضين					
الاحتمالات	**التكرارات**	**النسبة %**	**الاحتمالات**	**التكرارات**	**النسبة %**
نعم	28	% 56	داخل المؤسسة	06	% 21.43
لا	21	% 42	خارج المؤسسة	22	% 78.57
لا أدري	01	% 02	المجموع	28	%100
يتحسن الأداء بفضل التدريب			**نظام التدريب يستجيب لتطلعات الممرضين**		
نعم	31	% 62	**نعم**	26	% 52
لا	14	% 28	**لا**	14	% 28
نوعا ما	05	%10	**نوعا ما**	10	% 20
التدريب له علاقة بالترقية			**هناك تأثير للحوافز على الأداء**		

% 62	31	**نعم**	% 36	18	**نعم**
% 38	19	**لا**	% 64	32	**لا**

المصدر: من إعداد الباحثين.

وفيما يخص تنظيم المؤسسة لدورات تدخل في إطار التكوين المتواصل وتحسين المستوى لفائدة الممرضين، فقد أكد 42% عدم استفادتهم منها، في حين أقرت نسبة 56% أنهم استفادوا من دورات تمت داخل المؤسسة بـ 21.43% و 78.57% خارج المؤسسة. كما أكد 62% من الذين المستفيدين أنهم اكتسبوا مهارات جديدة واستفادوا من تقنيات متطورة ومستحدثة في مجال عملهم الأمر الذي انعكس إيجابا على أدائهم، في حين أقر 10% بالمساهمة النسبية لتأثير العملية التدريبية على الأداء، وأكد 28% أن التدريب لا يؤثر إطلاقا على أدائهم. أما نسبة 64% يرون أنه لا توجد علاقة لنظام التدريب بالترقية، بينما ترى 36% أن له علاقة. كما أن 52% تقر بفعالية نظام التدريب واستجابته لتطلعات الممرضين في تحسين أوضاعهم المادية وتطوير قدراتهم المهنية، في حين ترى 28% أنه لا يستجيب لطموحاتهم وتطلعاتهم المهنية، أما نسبة 20% فترى أنه يستجيب نسبيا. كما نرى أن المؤسسة تراعي تخطيط مسبق لنظام التدريب من أجل تحقيق الاحتياجات الحقيقية والأهداف المحددة.

فالغالبية ترى أن الحوافز تلعب دورا كبيرا في رفع مستوى أداء الممرضين وذلك لأسباب مادية ومعنوية بنسبة 62%، وأرجعوا ذلك إلى شعورهم بأن الإدارة مهتمة بهم وبكل ما يحتاجون إليه في العمل. في حين ترى نسبة 38% أنه لا تأثير للحوافز على الأداء، وذلك يعود إلى عدم وجود معايير عادلة في تقديم ومنح هذه الحوافز، وبالتالي فهم لا ينتظرون أية حوافز استثنائية لاتخاذها معيارا للأداء المتميز.

4. الخاتمة:

بالرغم من التطورات والتغيرات في المجتمع الجزائري في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، إلا أن نظام الوظيف العمومي والمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم بصفة خاصة لم تبلغ هذا التطور من أجل النهوض بقطاع الصحة للأحسن، والذي من أولويات إصلاحه الاهتمام بالمورد البشري بتحفيزه من أجل تقديم أداء متميز، للرفع من نوعية الخدمات الصحية.

إن الأداء الوظيفي للممرضين يرتبط بالحوافز إلى حد كبير، فالحوافز المادية (الأجر، المكافآت، الخدمات الاجتماعية) تؤدي إلى زيادة مستوى الأداء، فنظرا لانخفاض أجور الممرضين وعدم كفايتها لمتطلباتهم اليومية ومواكبتها لأسعار السوق، ولا حتى مع الجهد المبذول، أدى إلى انخفاض مستوى معيشتهم. إن هذه الوضعية ناتجة عن عدم وجود نظام مرن للأجور والمكافآت يراعي الأعباء الوظيفية ومتطلبات الحياة اليومية، وهذا راجع إلى مركزية نظام الأجور. كما أن نظام المكافآت غير فعال ولا يستجيب لتطلعات العاملين، فهو لا يراعى مبدأ الكفاءة ومستوى الأداء. وهناك نوع من عن عدم الرضا على الخدمات الاجتماعية المقدمة، الأمر الذي يؤثر على نشاطهم ومثابرتهم في أدائهم.

وتساهم الحوافز المعنوية (المشاركة في اتخاذ القرار، الترقية، التدريب) في زيادة الشعور بالرضا والاستقرار لدى الممرضين، فهي تشجعه على بذل مجهودات أكبر، مما يدفعه لزيادة أدائه. فأهمية المشاركة في اتخاذ القرارات، سواء ما تعلق بعملهم اليومي أو بمسارهم الوظيفي، يؤدي إلى الشعور بالانتماء إلى المؤسسة وتبني

أهدافها والسعي إلى تحقيقها، وبالتالي الولاء والذي يجعلهم مرتبطين بها ولو دون حوافز، فالمهم لديهم هو ضمان الأجر المعقول لمجابهة متطلبات الحياة اليومية. كما أن الاختلال في نظام الترقية يولد الإحباط وعدم استقرار الممرضين، فهي حافز يساهم في إبراز قدراتهم وكفاءتهم ويشبع حاجاتهم المادية والمعنوية. أما التدريب فله أهمية في تنمية العاملين وبعث روح التنافس بينهم، وكذا مواكبة مختلف التطورات وذلك من أجل تحقيق أهدافها التنظيمية، من خلال تحسين جودة الخدمات الصحية.

قائمة المراجع:

بوشقور فاتيحة: التحفيز وعلاقته بأداء الممرضين، دراسة حالة المستشفى العمومي الإستشفائي يسعد خالد - معسكر-، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الهياكل الاستشفائية، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2016-2017.

مشتة عائشة: أثر المناخ التنظيمي على الأداء التمريضي، دراسة حالة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الهياكل الاستشفائية، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2016-2017.

نور الدين بوالشرش: الحوافز وأداء العاملين في المؤسسة الصحية العمومية الجزائرية، دراسة ميدانية بمستشفى الحكيم ضربان -عنابة-، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006.

ليزايد وهيبة: فعالية أساليب التحفيز في استقرار الموارد البشرية بالمؤسسة، دراسة ميدانية بالمجمع الصناعي لإنتاج الألبان بتلمسان، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

وثائق مقدمة من طرف مديرية الموارد البشرية، المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمستغانم.

المحور الثاني:
اقتصاد العمل

المحور الثاني: اقتصاد العمل

عنوان المداخلة: سوق العمل في الجزائر
Labor market in Algeria

د.بسدات كريمة – جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم- الجزائر،
E: karima.bessadet@univ-mosta.dz
د.بن شني عبد القادر– جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم- الجزائر
E: abdelkader.benchenni@univ-mosta.dz

ملخص المداخلة:

هدفت هذه المداخلة إلى إبراز المفاهيم الأساسية لسوق العمل، نظرا للأهمية البالغة التي يخظى بها على المستوى المحلي و العالمي، و إلقاء نظرة على سوق العمل في الجزائر. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن سوق العمل يتميز بخصائص معينة تجعله يختلف عن بقية الأسواق، كما أن سوق العمل في الجزائر تشهد فجوة كبيرة بين عرض و طلب العمل، و أن دراسة سوق العمل في الجزائر و الحكم عليها يتطلب دراسة معمقة له.

الكلمات المفتاحية: العمل، سوق العمل في الجزائر.

Abstract :

Given the great importance of labor market at the local and international levels, this intervention tried to recognize it basic concepts, and to look at the labor market in Algeria. The analytical descriptive approach was used.

The main results are: the labor market characterizes by certain characteristics that make it different from the other markets, also we reached that the labor market in Algeria witnesses a large gap between the job supply and demand, and to study and judging it requires an in-depth study of it.

Keywords: Labor, the labor market in Algeria

I. مقدمة:

يعتبر اقتصاد العمل أحد الفروع الرئيسية لعلم الاقتصاد و جزأ من الاقتصاد الاجتماعي يتعلق بالعنصر البشري في النشاط الاقتصادي، إذ يعالج تنظيم العلاقات الإنتاجية بين العمال وأصحاب العمل والأجراء في جميع القطاعات العامة والخاصة، كما يهتم بدراسة الطرق و الآليات التي تعكس أداء سوق العمل الذي يتم فيه بيع و شراء خدمات العمل، أي تتفاعل فيه قوى عرض و طلب العمل، و قد حظيا سوق العمل بالعديد من الدراسات نظرا للأهمية التي يكتسيها على مستوى اقتصاد أي دولة، و الجزائر على غرار بقية الدول تسعى جاهدة إلى تجنب و معالجة أي اختلال يطرأ على هذه السوق بالبحث عن السياسات الفعالة لتوازنه.

شهد الاقتصاد الجزائري العديد من التطورات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و قد كان لهذه التطورات أثر بارز في سوق العمل الذي بدوره مر بالعديد من التغيرات، من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع سوق العمل في الجزائر؟

و للإجابة على الإشكالية يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ماذا نقصد بسوق العمل
- ما هي مكونات سوق العمل؟
- ما هي أهم مؤشرات سوق العمل؟
- ما هي سمات سوق العمل في الجزئر؟

الفرضيات

- لا يختلف سوق العمل عن بقية الأسواق
- هناك توازن بين عرض و طلب العمل في سوق العمل الجزائرية

الأهداف

نهدف من خلال هذه المداخلة إلى التعرف على مفهوم سوق العمل و كل خصائصه، و القاء نظرة على واقع سوق العمل في الجزائر من خلال التعرض إلى أهم مكوناته و المتمثلة في عرض و الطلب على العمل.

2.سوق العمل

1.2.العمل: هناك عدة تعاريف للعمل نذكر منها:

-العمل هو ذلك النشاط الذي يستهدف إنتاج و تقديم السلع و الخدمات التي تشبع حاجات و رغبات الأفراد الآخرين.[1]

-العمل هو ذلك الجهد البشري الموجه نحو إنتاج أثر نافع، سواء كان هذا الأثر ماديا محسوسا أو معنويا مجردا.[2]

1.2.مفهوم سوق العمل

يعرف سوق العمل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين و البائعين لخدمات العمل و البائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته،و المشتري هو الذي يرغب في الحصول على خدمات العامل.[3]

كما يعرف اقتصاديا بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف أي تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل.[4]

من خلال ما سبق يتبين أن سوق العمل يتميز بالخصائص التالية:

-لا يمكن بيع خدمات العمل، إنما يدفع أجر مقابل الخدمة.

-لا يمكن الفصل بين العامل و خدمات العمل.

-غياب المنافسة الكاملة.

-جانب العرض يتمثل في القوى البشرية القادرة و الراغبة و المستعدة للعمل.[5]

-جانب الطلب يتمثل في طلبات المنظمات التي تحدد الأماكن الشاغرة فيها.[6]

-تفاعل قوى العرض و الطلب ينتج عنه تحديد الأجر.

-يتأثر عرض العمل بعدة متغيرات.

-الطلب على العمل طلب مشتق، أي أن العمل لا يطلب بحد ذاته و إنما يطلب من أجل إنتاج سع و خدمات يتم بيعها.

-تتعدد أطراف سوق العمل(العمال، أصحاب العمل، التنظيمات العمالية، التنظيمات المهنية ، الجهات الحكومية

3.2.القوى العاملة:

تعرف القوة العاملة بأنها: " تشمل عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه، وينتمون لفئات عمرية معينة تختلف باختلاف قوانين العمل المعمول بها في الدول.[7]

كما تعرف على أنها "جميع الأفراد القادرين على العمل و الذين يقومون بعمل مستمر يتقاضون مقابله أجر نقديا أو عينيا كما تشمل العاطلين أي الأشخاص الراغبين في العمل و يبحثون عنه و لا يجدونه"[8]

وتنقسم القوة العاملة إلى قسمين بارزين هما :

1.العاملون، المشتغلون أو القوة العاملة المستخدمة وهي التي يمارس أفرادها العمل فعال للحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج، وهذا يعني أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير والذين يعملون مشاركة والذين يعملون لحسابهم الخاص وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة[9]

2.البطالون :يعرف البطال أو العاطل عن العمل بأنه: "كل شخص راغب في العمل وقادر عليه وباحث عنه ولم يجده. وعليه فإن من يرغب في الحصول على عمل يعتبر ضمن أعداد العاطلين عن العمل، و العاطلون قسمان، عاطلون سبق لهم العمل و عاطلون لم يسبق لهم العمل.

3. مكونات سوق العمل

يتكون سوق العمل من:

العرض: بحيث يقصد به القوى العاملة من أيدٍ وموظفين ومؤهلين، المتمثلة بالشريحة السكانية النشطة والمستعدة والقادرة على العمل.

الطلب: بحيث يقصد به الجهات والمؤسسات والشركات والأطراف التي تحتاج إلى الأيدي العاملة.

4. أنواع سوق العمل

- الأسواق المحلية
- الأسواق الإقليمية
- الأسواق العالمية أو الدولية،
- الأسواق المحلية

حيث أن هذه الأسواق ترتبط بقواسم مشتركة رغم تباينها من حيث الحجم، كما أن أن بعض هذه الأسواق يعمل بشكل منتظم وفق تشريعات وقيود محددة، بينما توجد أخرى تعمل بشكل غير منتظم وغير رسمي (كالسوق الموازي).

5.مؤشرات سوق العمل

يقصد بمؤشرات سوق العمل كل الأدوات الكمية أو النوعية التي تستعمل لتحليل و تلخيص حالة السوق، و تنقسم إلى:[10]

1.5.المؤشرات العامة:

مؤشرات المؤهل التعليمي و الأمية، مؤشر معدل غير النشطين، مؤشر المشاركة في قوة العمل.

2.5 .مؤشرات التشغيل:

مؤشر نسبة العاملين إلى السكان، مؤشر التشغيل بحسب الحالة العملية، مؤشر التشغيل بحسب النشاط الاقتصادي، مؤشر العاملين بدوام جزئي، مؤشر التشغيل في القطاع غير المنظم، مؤشر التشغيل الناقص المرئي، مؤشر ساعات العمل.

3.5.مؤشرات البطالة:

معدل البطالة، مؤشر بطالة الشباب، مؤشر البطالة طويلة الأمد، مؤشر البطالة بحسب المؤهل العلمي

4.5.مؤشرات الأجور و الدخل و التعويضات:

مؤشر الأرقام القياسية للأجور في الصناعة التحويلية، مؤشر الأرقام القياسية للأجور بحسب الدخل و المهنة، مؤشر الفقر و توزيع الدخل، مؤشر تكاليف التعويض المالي للعاملين بالساعة.

5.5.مؤشرات الإنتاجية:

مؤشر إنتاجية العمل و تكاليف وحدة العمل.

6.5.مؤشر حراك سوق العمل:

يوضح معدل الحراك في سوق العمل بشكل عام، و كذلك معدل النمو في التشغيل باجر و معدل الحراك من وضعية البالة إلى وضعية التشغيل ، بالإضافة إلى معدل الاستقرار في العمل.

6.سوق العمل في الجزائر

يمكن تلخيص أهم المراحل و التطورات التي سهدها سوق العمل في الجزائر:

- عرفت الفترة الممتدة من 1967-1978 بارتفاع نسبة الاستثمارات مما أدى إلى انتعاش في سوق العمل باستحداث العديد من مناصب الشغل.
- أما الفترة 1980-1985 فقد شهدت زيادة في فرص العمل بسبب التوجهات الجديدة المتمثلة في إعادة هيكلة المؤسسات و استكمال المشاريع الاستثمارية التي كانت المقررة.
- 1985-1989 و التي تزامنت مع انخفاض أسعار البترول و بالتالي نقص في الموارد المالية، مما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات، و الذي نتج عنه تراجع ملحوظ في مناصب العمل و ظهور فائض في العمالة على مستوى بعض المؤسسات العمومية.[11]
- 1990-1998 تميزت بداية هذه الفترة بتبني نظام جديد يعتمد على إرساء آليات اقتصاد السوق، كما ميز هذه الفترة ركود اقتصادي انعكست أثاره على سوق العمل ، الذي عرف تراجع كبير في مناصب الشغل، كما تم تسريح العديد من العمال بسبب الصعوبات التي واجهتها المؤسسات، زد على ذلك أن معظم مناصب الشغل المستحدثة كانت مؤقتة.
- بداية من سنة 2000 عرفت الجزائر استقرار من الناحية الأمنية، ارتفاع أسعار البترول ، الذي أدى إلى زيادة الموارد المالية التي سمحت بانتهاج عدة برامج لدعم التنمية الاقتصادية هدفت إلى تنشيط الطلب الكلي و خلق مناصب عمل و تقليص مستويات البطالة.

الجدول رقم (01): تطور سوق العمل في الجزائر(2015-2017)

	2015	2016	2017
طلب العمل	811115	654460	757824
عرض العمل	418122	465901	414136

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات الوكالة الوطنية للتشغيل.

يمثل الجدول رقم (01) تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2015-2017، حيث نلاحظ أن طلبات العمل أن طلبات العمل انخفضت سنة 2016 حيث كانت تقدر ب 811115 طلب في 2015 لتصل إلى 654460 طلب في 2016، و في 2017 ارتفعت لتصل إلى 757824 طلب، كما أن عروض العمل خلال هذه السنوات تميزت بنوع من الثبات حيث سجلت اكبر قدر من العروض سنة 2016 ب 465901، كما أن هناك فوارق كبيرة بين طلبات العمل والعروض المقدمة التي لم تغطي طلبات السوق.

الشكل رقم (01): تطور سوق العمل في الجزائر(2015-2017)

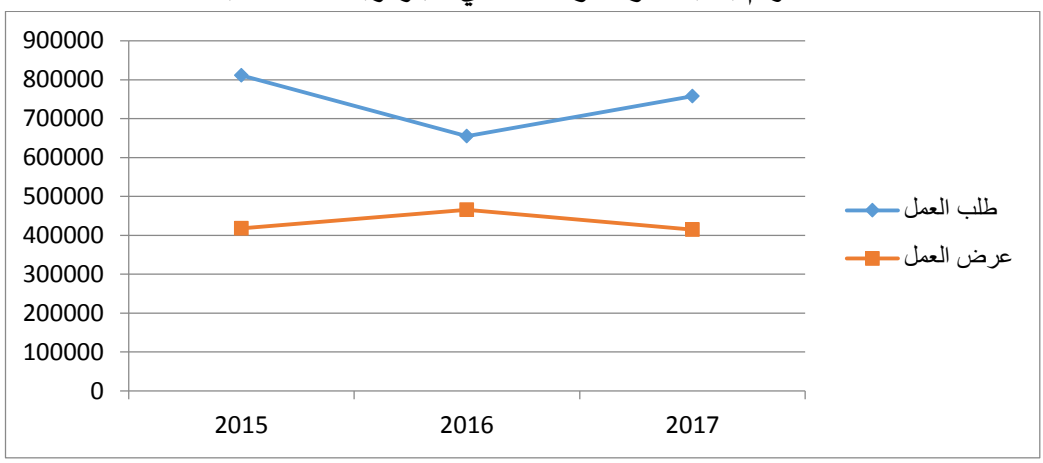

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01).

الجدول رقم (02):عدد طالبي العمل المسجلين و الموجهين (أوت 2018).

	ذكور	اناث	المجموع
طالبي العمل المسجلين	115837	58158	173995
طالبي العمل الموجهين	44875	5221	50096
نسبة	%39	9%	%29

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات الوكالة الوطنية للتشغيل.

من خلال الجدول رقم (02) و الذي يمثل عدد طالبي العمل المسجلين و الموجهين خلال شهر أوت 2018، أن نسبة 39% من طالبي العمل الذكور المسجلين تم توجيههم، في حين أن نسبة الإناث الموجهين بلغت 9%، كما أن إجمالي طالبي العمل الذين تم توجيههم قدرت ب29%.

الجدول رقم (03):عدد طالبي العمل المسجلين و الموجهين (أوت 2019).

	ذكور	إناث	المجموع
طالبي العمل المسجلين	91518	38373	129891
طالبي العمل الموجهين	38931	5828	44759
نسبة	%43	15%	%34

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات الوكالة الوطنية للتشغيل.

من خلال الجدول رقم (03) و الذي يمثل عدد طالبي العمل المسجلين و الموجهين خلال شهر أوت 2019، أن نسبة 43% من طالبي العمل الذكور المسجلين تم توجيههم، في حين أن نسبة الإناث الموجهين بلغت 15%، كما أن إجمالي طالبي العمل الذين تم توجيههم قدرت ب34%.

الشكل رقم (02): عدد طالبي العمل المسجلين و الموجهين (أوت2018- أوت 2019).

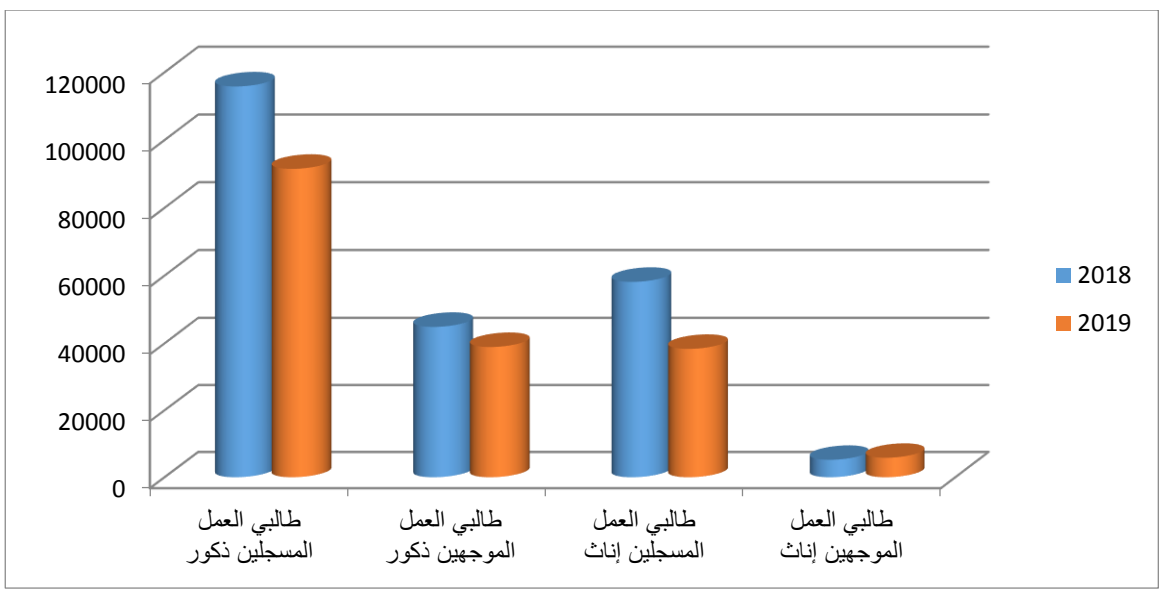

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-03).

الجدول رقم(04) :عروض العمل المسجلة حسب القطاعات الاقتصادية(أوت 2018).

	القطاع العام	القطاع الخاص الوطني	القطاع الخاص الأجنبي	المجموع	النسبة
الصناعة	2135	6742	807	9684	33%
البناء	1617	5116	2174	8907	30%
الفلاحة	602	403	49	1054	4%
الخدمات	2392	7046	480	9918	34%
المجموع	6746	19307	3510	29563	100%

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات الوكالة الوطنية للتشغيل.

نستنتج من خلال الجدول رقم(04) المتمثل عروض العمل المسجلة حسب القطاعات الاقتصادية خلال شهر أوت 2018، أن قطاع الخدمات سجل أعلى نسبة لعروض العمل قدرت ب34% من إجمالي العروض المقدمة من طرف القطاعات الاقتصادية، يليها القطاع الصناعي بنسبة 33%، و قطاع البناء ب 30%، بينما سجل القطاع الفلاحي اقل نسبة عروض حيث قدرت ب4%، و هدا ما يدل على أنه هذا القطاع المهم يمكن استغلاله لمواجهة طلبات العمل الكبيرة و التي يعجز سوق العمل على تلبيتها، عن طريق البحث عن آليات فعالة لخلق فرص عمل حقيقية في ها القطاع و ترغيب اليد العاملة للتوجه نحو ها القطاع.

الجدول رقم (05):عروض العمل المسجلة حسب القطاعات الاقتصادية(أوت 2019).

	القطاع العام	القطاع الخاص الوطني	القطاع الخاص الاجنبي	المجموع	النسبة
الصناعة	1637	5679	559	7875	33%
البناء	755	3977	1349	6081	26%
الفلاحة	197	215	4	416	2%
الخدمات	2485	6551	275	9311	39%
المجموع	5074	16422	2187	23683	100%

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات الوكالة الوطنية للتشغيل.

نستنتج من خلال الجدول رقم(05) المتمثل عروض العمل المسجلة حسب القطاعات الاقتصادية خلال شهر أوت 2019، أن قطاع الخدمات سجل أعلى نسبة لعروض العمل قدرت ب39% من إجمالي العروض المقدمة من طرف القطاعات الاقتصادية كما أنها نسبة مرتفعة مقارنة ب2018، يليها القطاع الصناعي بنسبة % 33، و قطاع البناء ب 26% و هي نسبة منخفضة مقارنة ب 2018، بينما سجل القطاع الفلاحي تراجع في عروض العمل مقارنة ب 2018 حيث قدرت ب2%.

الشكل رقم (03): عروض العمل المسجلة حسب القطاعات الاقتصادية(أوت 2018-أوت 2019).

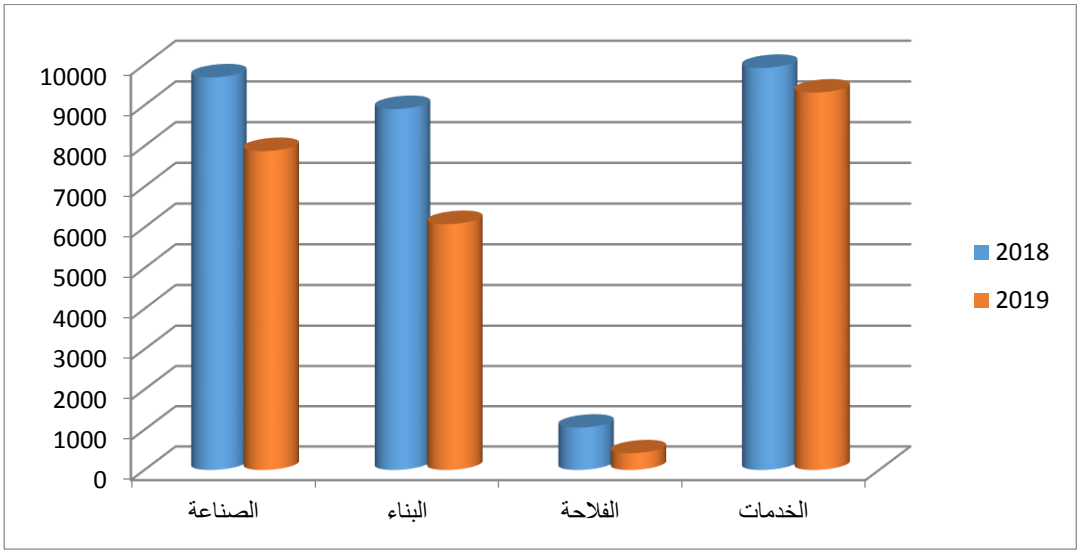

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04-05).

الخاتمة

بناءا على ما سبق تبين أن سوق العمل سوق تختلف عن بقية الأسواق، و تنفرد بالعديد من الخصائص، غير أن مكوناته الأساسية تعتبر أساس قيام أي سوق و هي قوى العرض و الطلب، كما أن هذا السوق تحكمه مجموعة من المؤشرات و التي تعتبر بمثابة المرأة العاكسة له، و التي يمكن الاعتماد عليها لمعرفة حالة السوق.

إن السوق العمل في الجزائر مرت بالعديد من المراحل و عرفت العديد من التطورات من الاستقلال إلى يومنا هذا، فهي جزأ لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني و تتأثر بأي تغيرات قد تطرأ على الساحة الوطنية أو العالمية، كما أن الجهات المعنية تسعى جاهدة إلى التحكم في السوق و محاولة معالجة الاختلال سواء من جانب العرض أو الطلب بانتهاج و تسطير السياسات الناجعة لعمل السوق.

إن دراسة سوق العمل في الجزائر تتطلب دراسة معمقة لواقع السوق بحيث يجب أن تمس هذه الدراسة العديد من الجوانب، و تواكب جميع التغيرات التي تطرأ عليها.

[1]- جلال محمد النعمي، دراسة العمل- في إطار إدارة الإنتاج و العمليات-، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع،2009،الأردن،ص17.

[22]- بوحفص مباركي، العمل البشري، الطبعة الثانية، دار الغرب للنشر و التوزيع، 200، وهران،ص43.

[3]- مدحت القريشي (2007 ":(اقتصاديات العمل"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ص21.

[4]- نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1997، مصر،ص11.

[5]- منصور احمد منصور، تخطيط القوى العاملة بين النظرية و التطبيق، وكالة المطبوعات، 1975، الكويت،ص35.

[6]- نفس المرجع.

[7]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر ، 2010 ،ص 50.

[8]- محمد متولي غنيمة، التربية و العمل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الاولى، 1996،ص157.

[9]- البشير عبد الكريم، "دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس ص177.

[10]- عادل لطفي، مؤشرات سوق العمل، ورشة العمل الإقليمية التدريبية حول: "تنمية و تطوير المشروعات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" تحت شعار" المشروعات الصغرى دعم للاقتصاد الوطني"، سلطنة عمان، مسقط، 8-12 ديسمبر 2007، ص11.

[11] -Ali SOUAG, "L'impact de flexibilité du marché du travail sur la compétitivité des entreprises au Maghreb Central", mémoire de magistère en économie et statistique appliquée, Institut National de Planification et de la Statistique, 2006 – 2007, p 63.

قائمة المراجع:

1- البشير عبد الكريم، "دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

2- بوحفص مباركي، العمل البشري، الطبعة الثانية، دار الغرب للنشر و التوزيع، 200، وهران.

3- جلال محمد النعمي، دراسة العمل- في إطار إدارة الإنتاج و العمليات-، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع،2009،الأردن.

4- عادل لطفي، مؤشرات سوق العمل، ورشة العمل الإقليمية التدريبية حول: "تنمية و تطوير المشروعات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" تحت شعار" المشروعات الصغرى دعم للاقتصاد الوطني"، سلطنة عمان، مسقط، 8-12 ديسمبر 2007.

5- محمد متولي غنيمة، التربية و العمل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الاولى، 1996.

6- مدحت القريشي (2007 ":(اقتصاديات العمل"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
7- منصور احمد منصور، تخطيط القوى العاملة بين النظرية و التطبيق، وكالة المطبوعات، 1975، الكويت.
8- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر ، 2010.
9- نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1997، مصر.

10- Ali SOUAG, "L'impact de flexibilité du marché du travail sur la compétitivité des entreprises au Maghreb Central", mémoire de magistère en économie et statistique appliquée, Institut National de Planification et de la Statistique, 2006 – 2007, p 63.

محور المداخلة: اقتصاد العمل

رأس المال البشري و النمو الداخلي:
نموذج Uzawa-Lucas
Human Capital and Endogenous Growth : Uzawa –Lucas Model

أمين حواس ،أستاذ محاضر أ – جامعة تيارت (amine.haouas@univ-tiaret.dz)
هشام صالح، أستاذ محاضر ب – المركز الجامعي غليزان (hicham_don@hotmail.fr)

ملخص المداخلة:

باستخدام نموذج نمو داخلي لـ Uzawa-Lucas موسعا بالسلوك الأمثلي، تعمل هذه الورقة على اظهار تأثيرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي عبر تخصيص المزيد من الموارد في قطاع التعليم. أيضا، نتيجة اكتساب التعليم يقوم الأفراد بتراكم المهارات (رأس المال البشري) مما يعني وجود يد عاملة ذات مهارات أكبر في المستقبل سيسمح بإنتاج أكبر حجم للناتج في المستقبل. أيضا، سيُؤدي وجود عدد سكاني عالي المهارات لنشر مهاراتهم نحو الآخرين و بالتالي يكون تراكم رأس المال البشري أكثر فعالية و في مستوى أعلى.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، النمو الاقتصادي، نموذج Uzawa –Lucas، التأثيرات الخارجية.

Abstract :

Using an Extended Uzawa-Lucas endogenous growth model with an optimal behavior, this paper analyses the effect on economic growth of human capital through allocates more resources to the schooling sector. Also, By acquiring schooling, people accumulate skills (human capital), and a more highly skilled labor force in the future permits more future output to be produced. Also, a more highly skilled population can better pass on skills to others, and so human capital accumulation is more efficient if the level of human capital is higher.

Keywords : Human Capital, Economic Growth, Uzawa- Lucas Model, Externalities.

I. مقدمة:

ظهرت مجموعة مهمة من نماذج النمو الداخلي الجيل الأول بقيادة Robert Lucas (1988) ضعت تراكم رأس المال البشري في مركز عملية النمو الاقتصادي. لقد كشف Lucas (1988) في نموذجه عن إمكانية توليد نمو داخلي مستديم بشكل مُشابه لنموذج Romer (1986) لكن هذه المرة بفضل تراكم رأس المال البشري Human Capitalو الآثار الخارجية المتصلة به.

يُشير مصطلح رأس المال البشري لمخزون المهارات و القدرات المُجسدة في الأفراد التي تُؤثر على عملية الإنتاج، و تُكتسب عن طريق التعليم الرسمي أو عن طريق التدريب أثناء العمل، كما تُعتبر الرعاية الصحية– لأنها تُساهم في الحفاظ على الحياة و الرفاهية- ذو أهمية بالغة بالنسبة لمخزون رأس المال البشري و حافزا للاستثمار فيه .

ينصب تركيزنا في هذه الورقة على التعليم الرسمي بدلا من التعلم بالممارسة. و لأن رأس المال البشري يُجسَد في الأفراد و لا يُمكن استخدامه إلا مرة في الزمن، فإنه يُمثل سلعة مُتنافس عليها و مستبعدة على عكس المعرفة التقنية التي تُمثل جملة من التعليمات (مبدأ الهندسة الكيميائية على سبيل المثال) حول المدخلات المختلفة لإنتاج مُخرج معين: يُمكن نسخ هذا المبدأ على الصبورة، الكتب، المجلات و على الأقراص الالكترونية...الخ و تكون بطبيعتها متاحة و مستخدمة مرارا و تكرارا في العديد من الأماكن العشوائية في آن واحد، في حين تُمثل كفاءة تطبيق المعرفة التقنية إحدى المهارات التي تُكَون رأس المال البشري.

لم تحقق الجهود السابقة التي تُحلل رأس المال البشري في نماذج ديناميكية عموما النجاح المطلوب في تفسير النمو الدائم، إلى أن استطاع Uzawa (1965) في عمله "التغير التقني الأمثل في نموذج كلي للنمو الاقتصادي Optimum Technical Change in an Aggregative Model of Economic Growth"تقديم نموذج ديناميكي يقترح فيه التعامل مع مستوى العمالة الماهرة كمتغير يتزايد عبر الزمن لتحقيق نمو دائم، أما Lucas (1988) في عمله "حول آليات التنمية الاقتصادية On The Mechanics of Economic Development " استطاع توسيع فكرة Uzawaبإدخال الآثار الخارجية لرأس المال البشري. لذا، سنعمل في هذه الورقة على تقديم نسخة موحدة لنموذج Uzawa-Lucas.

في نموذجUzawa-Lucas ، يعمل فرد ما على تخصيص وقته بين العمل لإنتاج الناتج و بين تراكم رأس المال البشري: كلما وُجد مستوى أعلى من رأس المال البشري أنتج أكثر و أنتج وحدات جديدة من رأس مال بشري، و بالتالي وجود مستوى مرتفع من رأس المال البشري يعني نمو الاقتصاد بمعدل أسرع .

عند أي نقطة زمنية يتم تشغيل بعض العمال لإنتاج السلع و الخدمات و يُخصص البعض الآخر وقتهم في المدارس، أما الباقون فعاطلون عن العمل أو ليسوا مدرجين في عنصر العمل. و بالتالي تُوجد هناك "تكلفة فرصة اجتماعية" مرتبطة بالأشخاص البالغين سن العمل و الذين يُزاولون الدراسة طالما بإمكانهم التواجد في المصنع لإنتاج السلع و الخدمات. على ذلك، نتيجة اكتساب التعليم يقوم الأفراد بتراكم المهارات (رأس المال البشري) مما

يعني وجود يد عاملة ذات مهارات أكبر في المستقبل سيسمح بإنتاج أكبر حجم للناتج في المستقبل. أيضا، سيُؤدي وجود عدد سكاني عالي المهارات لنشر مهاراتهم نحو الآخرين و بالتالي يكون تراكم رأس المال البشري أكثر فعالية و في مستوى أعلى.

في الواقع، لعبت ورقة Lucas (1988) دورين رئيسيين في أدبيات النمو الاقتصادي: أولاً، شدد Lucas على الأهمية التجريبية للنمو الاقتصادي المستديم و بالتالي كان له دور فعال في إعادة احياء الاهتمام بنماذج النمو الداخلي الناشئة حديثاً. ثانيا، شدد على أهمية رأس المال البشري وخاصة التأثيرات الخارجية لرأس المال البشري.

2. اقتصاديات رأس المال البشري:

تتضمن العديد من النماذج الرياضية المُستخدمة من قبل الاقتصاديين دائما تراكم رأس المال كجزء هام لسرد قصة النمو الاقتصادي. لكن هناك العديد من أشكال رأس المال:

(i) رأس المال المادي (مثل الآلات)

(ii) رأس المال البنى التحتية (مثل السدود و الموانئ)

(iii) رأس المال الموارد الطبيعية(مثل الأراضي الخصبة و الموارد المعدنية)

(iv) رأس المال الاجتماعي و السياسي (مثل الثقة و نوعية المؤسسات)

(v) و رأس المال البشري.

فيما يتعلق بالشكل الأخير، يستخدم العلماء مجموعة متنوعة من التعاريف الضيقة و واسعة النطاق و هو أمر لا يُثير الدهشة بالنظر للطبيعة متعددة الأبعاد لمفهوم رأس المال البشري.

قدمت أوائل الأدبيات تعاريف ضيقة لرأس المال البشري. فعلى سبيل المثال، كان Jacob Mincer (1958) رائد الفكرة القائلة أن إنتاجية الفرد يُمكن أن تُعَزز بشكل كبير من خلال اكتساب المعرفة. يُحدد هذا النهج المعروف باسم "اقتصاديات التعليم Economics of Education" ثلاث مكونات رئيسية لرأس المال البشري: (1) القدرات الفردية (الفطرية أو المكتسبة)،(2) المعرفة التي يتم الحصول عليها عن طريق التعليم الرسمي (الابتدائي، الثانوي و الجامعي) و (3) المهارات المختلفة التي يكتسبها العمال في مكان العمل عن طريق التدريب و التعلم أثناء العمل.

و بما أن التعليم الرسمي و التدريب و تنقل العمالة (الهجرة) تنطوي على تكاليف مباشرة و أرباح مُتنازل عنها و فوائد يجنيها الأفراد من هذه الأنشطة على شكل إيرادات أعلى تتراكم على مدى الحياة، يُمكن اعتبار قرار تعزيز الإنتاجية الفردية بمثابة "استثمار" في رأس المال البشري. و هكذا، منذ أوائل الستينات بدأ الاقتصاديون التعامل مع عنصر العمل ليس كعنصر متجانس و لكن كمدخل إنتاج غير متجانس يتشكل عن طريق المعارف و المهارات الموروثة و المكتسبة، و التي من خلاله يُوسع الأفراد فرص حياتهم في اتجاهات عديدة كما يميل معدل العائد على هذه الاستثمارات للارتفاع و التباين إيجابيا مع تحسن مستويات الصحة و متوسط العمر المتوقع.

على الرغم أن مفهوم رأس المال البشري له جذور تاريخية طويلة تعود على الأقل إلى Adam Smith (1776) إلا أن الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد Theodore Schultz (1979) أكثر من أي خبير اقتصادي آخر بَشر بحدوث ثورة حديثة لرأس المال البشري في علم الاقتصاد. في خطابه الشهير أمام الجمعية الاقتصادية الأمريكية، عرض Schultz (1: 1961) نظرة عامة حول رأس المال البشري مُشيرا أن "الكثير مما نُسميه استهلاكا يُشكل (في الواقع)

استثمارا في رأس المال البشري". و قد حدد Schultz خمس أنشطة رئيسية يُمكن أن تُعزز رأس المال البشري: النفقات الصحية التي تزيد متوسط العمر المتوقع و القوة و القدرة على التحمل و الحيوية للسكان؛ التدريب أثناء العمل؛ تعليم نظامي؛ برامج تدريس البالغين و هجرة الأفراد.

تبعا لـ Schultz، نُعرف رأس المال البشري أنه أي مخزون للمعرفة، المهارات أو الخصائص العامة للعمال بما في ذلك صحتهم، وظائفهم الفسيولوجية، المواقف اتجاه العمل التي تُعزز كفاءاتهم و إنتاجيتهم. يُمكن لهذه المهارات و الكفاءات أن تكون فطرية أو مكتسبة عبر الزمن.

1.2. رأس المال البشري و التعليم :

إن اكتساب المزيد من التعليم يُحقق فوائد استثمارية و استهلاكية لصالح الفرد، فالتعليم أحد الأشكال العديدة للاستثمار في رأس المال البشري الذي يجعل الأفراد أكثر إنتاجية. على مستوى الاقتصاد الجزئي و في ظل سوق عمل تنافسي، يُؤدي اكتساب العمال للتعليم، المعرفة و المهارات لإحداث تحول سليم لمنحنى الطلب على اليد العاملة مما يؤدي لزيادة أجور الأفراد المتعلمين (حسب ظروف عرض العمل). أما على مستوى الاقتصاد الكلي، يُعزز وجود يد عاملة أكثر تعليما دالة الإنتاج الكلي من خلال تكملة مهام رأس المال المادي و التأثير على التقدم التكنولوجي و ريادة الأعمال و الابتكار .

يهدف التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول رأس المال البشري (2013) لتقديم نظرة عامة طويلة الآجل حول مدى استفادة البلدان من رأس مالها البشري و تكوين يد عاملة قادرة على تلبية متطلبات الاقتصاديات التنافسية. و مع ذلك، نجد قياس رأس المال البشري أكثر صعوبة من تعريفه، لذلك لجأ الباحثون لاستخدام مجموعة متنوعة من المقاييس البديلة كسنوات الدراسة، معدلات الإلمام بالقراءة و الكتابة و بيانات حول الالتحاق بالمدارس و المهارات المعرفية (مقاسة بنتائج اختبار الدراسة). وفق Son (2010) يُعتبر مقياس "سنوات الدراسة " Years of Schooling التقريب الأكثر استخداما للتعبير عن رأس المال البشري التعليمي و يُقدم Barro and Lee (2013) أحدث تقديرات التحصيل العلمي وفق هذا المؤشر.

لكن ثمة مشكلة رئيسية عند استخدام سنوات الدراسة كمقياس بديل لتراكم رأس المال البشري يتمثل في أنه لا يبدو واضحا في الغالبية العظمى للحالات وجود تأثير ثابت لسنوات الدراسة على تحسين المهارات المعرفية في إفريقيا جنوب الصحراء كما هو عليه الأمر في أوروبا الغربية. هنا يَخلص Woessmann (2008 Hanushek and (607: أن التركيز على مقاييس المهارات المعرفية دون سنوات الدراسة يُوفر تقديرا أكثر وضوحا لتراكم رأس المال البشري، و هناك أدلة قوية أن هذه المقاييس "ترتبط ارتباطا قويا بالإيرادات الفردية، توزيع الدخل و بالنمو الاقتصادي". غير أنه عند جمع البيانات المتعلقة بكمية و نوعية التعليم في البلدان النامية، يُلاحظ أن العجز التعليمي في البلدان النامية أكبر مما هو متوقع بشكل عام و أن وضعية كمية و نوعية التعليم و المهارات في معظم البلدان النامية مُخزن للغاية .

على مستوى الاقتصاد الجزئي، أصبح الآن أثر التعليم على إمكانات الفرد في كسب الدخل مجالا جيدا للبحث و التوثيق ضمن نطاق اقتصاديات الموارد البشرية. فمن خلال تكبد تكلفة أولية يُمكن للفرد عبر الاستثمار في التعليم توليد تيار أعلى من الأرباح مدى الحياة. و في ظل ظروف تنافسية، ينبغي أن تعكس اختلافات تدفق

الإيرادات فروقا في الإنتاجية (بالإضافة لأي عوامل تعويضية كالاختلافات في مرافق/ظروف العمل). و على غرار الاستثمار في رأس المال المادي، يُؤدي الاستثمار في التعليم لتحقيق معدل خاص للعائد يُمكن حسابه بمقارنة القيمة المخصومة لصافي الدخل مع تكلفة الاستثمار الأولي. و يقتضي تقدير المعدل الاجتماعي للعائد على الاستثمار في التعليم مقارنة التكاليف المباشرة و غير المباشرة الخاصة و العامة لتلقي هذا التعليم (بما في ذلك الأرباح الضائعة) مع الفوائد الناجمة عن سنوات التعليم الإضافية.

بالنسبة لأي شخص، يكون الاستثمار في التعليم عادة نشاطا جديرا بالاهتمام (بناءا على مجال الدراسة المُختار و جودة المؤسسة المُقدمة للتعليم /التدريب). وفق Mark Blaug (1970 :1) رائد مجال اقتصاديات التعليم "في جميع الاقتصاديات التي تملك المعرفة، يكسب الأفراد الأكثر تعليما في المتوسط دخلا أعلى مقارنة بالأفراد الأقل تعليما–على الأقل من نفس العمر. بعبارة أخرى، يُؤتي التعليم الإضافي ثماره في شكل دخل أعلى مدى الحياة."

بالطبع هناك العديد من العوامل التي تُؤثر على إمكانيات دخل فرد ما في البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء و التي تشمل قدرة الشخص المُوروثة، هيكل الحوافز، عملية التنشئة الاجتماعية، تأثيرات الأسر و الأقران، نوعية المعلمين و المدارس، مستوى الفقر و عمالة الأطفال، العمر المتوقع و الصحة، سهولة التنقل الجغرافي، بُعد المسافة عن المدارس، التمييز الطبقي و الروابط الاجتماعية، الثقافة و التفضيلات و الطموح، اختيار المهنة و مستوى تنمية البلد و الحظ !! مع ذلك، تُؤكد العديد من الأبحاث أن سنوات الدراسة المُنجزة تعتبر أقوى محدد للأرباح مدى الحياة: يُقرر الطالب قضاء عدة سنوات في الدراسة بغية الحصول على شهادة جامعية بدلا من دخول سوق العمل بشهادة التعليم الثانوي أو ما يُعادلها، فهو بذلك يتحمل تكاليف مباشرة (مثل الرسوم الدراسية) جراء هذا القرار و تُصبح الأرباح الضائعة (قيمة التعويض عن التكاليف) مُساوية تلك التكاليف المباشرة. و مع ذلك، تكون القيمة الحالية للفجوة المحتملة لأرباح مدى الحياة الناتجة عن الاستثمار في سنوات إضافية من التعليم أكبر من قيمة التعويض عن التكاليف الأولية المتكبدة، لذلك ُتؤدي زيادة سنة من التعليم لمعدل عائد إيجابي.

تتميز أرباح مدى الحياة جراء زيادة مستويات التعليم بالخصائص التالية: أولا، تميل للاختلاف إيجابيا مع التقدم في السن (ترتفع الإنتاجية مع زيادة الخبرة و التعلم بالممارسة)، ثانيا تميل الأرباح للارتفاع بشكل أسرع كلما ارتفع مستوى التعليم المحقق، أما ثالثا كلما زادت الأرباح في وقت لاحق من الحياة ارتفع مستوى التعلم المحقق .

قدم Psacharopoulos and Patrinos (2004) أدلة قوية تتعلق بعائدات الاستثمار في التعليم تُؤكد النتائج التالية:

(i) العائد من التعليم أعلى في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة.

(ii) يتجاوز العائد من التعليم الابتدائي مستواه في التعليم الثانوي، الذي يتجاوز بدوره العائد من التعليم الجامعي.

(iii) يتجاوز المعدل الخاص للعائد نظيره المعدل الاجتماعي بسبب الإعانات العمومية للتعليم و استبعاد التأثيرات الانتشارية للتعليم من حسابات الفوائد الاجتماعية.

(iv) تميل معدلات العائد للارتفاع عند الإناث أكثر مقارنة بالذكور.

(v) تتجاوز معدلات العائد من التعليم في البلدان النامية معدلات العائد من الاستثمار الرأسمالي.

2.2. رأس المال البشري و الصحة:

هناك تفاعل قوي ذو اتجاهين بين التحصيل العلمي و الحالة الصحية لشخص ما، كما أن التحسينات العالمية للصحة لها آثار اقتصادية هامة عديدة. على سبيل المثال، يتمتع فرد ما بصحة أفضل و بمستوى تعليمي بإنتاجية أعلى و يزيد من إمكانية حصوله على أعلى دخل مدى الحياة، كما يُؤدي تحسن متوسط العمر المتوقع لزيادة عدد السنوات التي يستطيع فيها الفرد (و المجتمع) جني ثمار الإنتاجية العالية، كما تُشكل الصحة أيضا عاملا هاما في زيادة معدل التحاق الأطفال بالمدارس و قدرتهم على التعلم. في هذا الإطار، يُظهر Zhang et al. (2013 :9) أن مشاكل سوء التغذية و الصحة مثل فقر الدم الناجم عن نقص عنصر الحديد كان لها تأثير سلبي على الأداء التعليمي للمناطق الريفية في الصين، حيث أبقى "وباء الأمراض" الطلاب الريفيين الفقراء دائما في الأسفل. و في نفس الوقت، مع تنفيذ برامج الصحة العامة تنفيذا فعالا زاد المستوى العام لتعليم الأشخاص الذين تتحسن حياتهم بفضل هذه البرامج. من جهة أخرى، يُمكن تدريس المبادئ الأساسية للنظافة و الصرف الصحي في المدارس في أوقات مبكرة، كما أن هناك أدلة قوية على أن تعليم الأمهات يرتبط ارتباطا إيجابيا بصحة الطفل و تخفيض عدد وفيات لدى الأطفال.

خلال القرن العشرين شهد العالم موجة تحسينات كبيرة في الصحة أين ارتفع متوسط العمر المتوقع من 31 سنة عام 1900 إلى 66 سنة عام 2000 (متوسط العمر المتوقع هو بديل جيد لمتوسط صحة السكان). و نتيجة ذلك، أصبحت التحسينات في كمية و نوعية الحياة إحدى الأهداف الإنمائية الرئيسية التي تقتضي الحصول على أدنى الاحتياجات الأساسية مثل التغذية الكافية، الحصول على التعليم و الرعاية الصحية، إمدادات المياه النظيفة، الهياكل الأساسية للصرف الصحي و الإسكان. و بما أن هذه الاحتياجات الأساسية هي مدخلات في دالة إنتاج الصحة، تُشير مستويات و تغيرات العمر المتوقع للتقدم المحرز في تلبية الاحتياجات الأساسية الفسيولوجية و مقياسا جيدا للتنمية الاقتصادية و البشرية.

ما هي المحددات الرئيسية لمتوسط العمر المتوقع؟ يُميز Goldin (2014) بين ثلاث مراحل تاريخية لتحسن العمر المتوقع في البلدان المتقدمة حاليا: تمتد المرحلة الأولى من الفترة ما بين 1700 إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما تم إدراج تحسينات جوهرية للحد من سوء التغذية المزمن. و شملت المرحلة الثانية أواخر القرن التاسع عشر إلى ثلاثينات القرن الماضي استثمارات كبيرة في البنية التحتية للصحة العامة، أما المرحلة الثالثة من الثلاثينات حتى الوقت الحاضر هو "عصر الطب الحديث". و لا تزال العديد من البلدان النامية تُعاني سوء التغذية المزمن و عدم كفاية الهياكل الأساسية للصحة العامة التي تبقى المصدر الرئيسي لارتفاع معدل الوفيات و انتشار الأوبئة .

يُمكن إظهار العلاقة بين دخل الفرد و العمر المتوقع بدلالة "منحنىPreston " (ذو ميل إيجابي و غير خطي) و استنادا على هذا المقياس، يُظهر Angus Deaton (2013) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2015–عددا

من البلدان تُعاني من ضعف متوسط العمر المتوقع مقابل مستوى دخل الفرد لديها و على رأسها الولايات المتحدة، روسيا و جنوب إفريقيا. في الواقع، يُعتبر الأداء الضعيف للولايات المتحدة لافتا للانتباه بشكل خاص نظرا لأنها تنفق أعلى نسبة من GDP على الرعاية الصحية من أي بلد آخر! و يشمل الأداء الجيد بدلالة الدخل الحالي كلا من الصين، شيلي، بنغلاديش و اليابان. بطبيعة الحال، شهدت الصين أيضا كارثة "المجاعة الكبرى" بين عامي 1959-1961 عندما قُتل أزيد من ثلاثين مليون شخص بعد الفشل الضريع لاستراتيجية ماو المعروفة بـ"القفزة الكبيرة للأمام."

لا تزال العلاقة بين تحسن قطاع الصحة و النمو الاقتصادي مجالا يحظى باهتمام ضئيل للغاية من جانب الاقتصاديين. لكن مع ذلك، لاحظ Barro (2013) أن العلاقة بين الحالة الصحية و النمو الاقتصادي اللاحق جد قوية، في حين كشف Weil (2007) وجود تأثيرات إيجابية كبيرة على النمو مصدرها تحسن مستويات الصحة. أكثر من ذلك، لا يُؤدي تحسن الوضع الصحي للسكان لزيادة الإنتاجية عبر التأثير المباشر الإيجابي على طاقة، جهود و دقة العامل فحسب، بل و يُقلل أيضا المعدل الفعلي لاهتلاك رأس المال البشري. كما يُوضح Deaton (2013) "أصبح العالم مكان أكثر صحة الآن مما كان عليه في أي وقت مضى تقريبا و يعيش الناس أطول فترة ممكنة، و أصبحوا أطول و أقوى و أطفالهم أقل عرضة للمرض و الموت".

3.2. رأس المال البشري و التطور التكنولوجي:

ركز الاقتصاديون في صياغة نظريات النمو الاقتصادي جهودهم على العوامل المباشرة كرأس المال المادي، البشري و التكنولوجيا (TFP) ، لكن خلال السنوات العشرين الماضية، درس Robert Fogel الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1993- مصدرا بديلا مُهملا للنمو الاقتصادي و هي "اللياقة البدنية البشرية Human Physique ". حسب Fogel (2004: 651) "إن إهمال العلاقة بين حجم الجسم و إمدادات الغذاء حجب إحدى المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي طويل الآجل لإنتاجية العمل". و قد أثبت البحث الذي أجراه Fogel و آخرون أهمية تحسن اللياقة البدنية كشكل إضافي لتراكم رأس المال البشري، و وفق Fogel and Costa (1997) شهد العالم خلال 300 سنة الماضية تطورا "تقنوفزيائيا" بدأ فيه الجنس البشري مُمارسة المزيد من السيطرة على بيئته المادية. باختصار، يُمكن تلخيص هذه الحجة على النحو التالي :

(i) أدى التقدم التكنولوجي و سلسلة من الثورات الزراعية لحدوث تحسينات هائلة في التغذية البشرية و تخفيضات في سوء التغذية المزمن.

(ii) سوء التغذية ذو أثر سلبي هام على إنتاجية البشر ليس عبر خفض قوة الجسم فقط و لكن أيضا من خلال وجود تأثيرات سلبية قوية على الذكاء البشري و القدرة المعرفية.

(iii) منذ عام 1700 تمكن الإنسان من زيادة حجم جسمه أكثر من 50 % و زاد متوسط العمر المتوقع بحوالي 100%.

(iv) إضافة للتغذية الجيدة، تحسن صحة و فسيولوجية الإنسان كانت أيضا نتيجة التقدم في المعرفة الطبية، تحسن النظافة الشخصية، الإصلاحات و الاستثمارات التي مست الصحة العامة.

(v) يُمكن قياس تحسينات رأس المال الفسيولوجي عن طريق جمع البيانات حول متوسط طول و وزن السكان.

(vi) تحسن التغذية يزيد الحالة الصحية و القوة البدنية للقوى العاملة التي تُمكن العمال رفع إنتاجيتهم و القدرة على العمل لساعات أطول.

(vii) هذه التطورات كانت مصدرا هاما لكن مُهملا للنمو الاقتصادي .

وفق تقديرات Fogel، فإن نحو 50 % من النمو الاقتصادي منذ عام 1800 كان نتيجة تلك التحسينات الفسيولوجية البشرية. لكن مع ذلك، تم الاستخفاف بهذا المصدر الهام للنمو الاقتصادي طالما لا يتم الأخذ بعين الاعتبار تلك التأثيرات المفيدة لتحسن حالة التغذية على قدرة البشر على التعلم و الاستفادة من التعليم، و بالتالي هناك تفاعل قوي بين النمو الاقتصادي، التقدم التكنولوجي و التحسن الفسيولوجي للسكان.

4.2. رأس المال البشري و الهجرة:

في ورقته المشهورة حول الهجرة من الريف للحضر في البلدان النامية، يرى Todaro (1979) أن المُهاجر النموذجي هو ذلك الشخص العقلاني الذي يسعى لتعظيم المنفعة المتوقعة، حيث يعمل هذا المهاجر العقلاني لموازنة التكاليف بالمنافع المتوقعة جراء انتقاله من القطاع الريفي الفقير نسبيا نحو سوق العمل الحضري عال الدخل. و لأن هجرة اليد العاملة يُمكن أن تنجم عن عدة عوامل اجتماعية، سياسية، جغرافية و اقتصادية إلا أن رغبة تحسين الأوضاع الاقتصادية في الظروف العادية هي أكثر عامل يدفع الأشخاص للهجرة. بالنسبة للمُهاجر النموذجي، يُعتبر قرار الانتقال للاستفادة من فرص عمل أفضل شكلا من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري بالنظر لتأثيره الإيجابي المحتمل على إيرادات المهاجرين (خصوصا الشباب) مدى الحياة.

يُمكن تطبيق نفس المنطق على القرارات الدولية المتعلقة بهجرة العمالة بأن القوة الرئيسية الدافعة وراء تدفقات الهجرة الدولية هي استمرار الفجوات الكبيرة في مستويات المعيشة بين البلدان. وفق .Clark et al (2007) يُمكن تمثيل مختلف العوامل المؤثرة على قرار هجرة عامل ما وفق دالة عامة حيث احتمال أن يعيش أي فرد i في بلد β مع رأس مال بشري أو مستوى مهارة Si يتلقى أجرا $w\beta(Si)$ سيُهاجر (Mi) للبلد α وفق المعادلة التالية:

$$Mi = [w\alpha(Si) - w\beta(Si)] - \rho - C_1 - C_2(q) - \lambda(\psi - Si)$$

حيث $[w\alpha(Si) - w\beta(Si)]$ تُمثل القيمة الحالية المخصومة للفرق بين تدفقات الدخل التي يتلقاها الفرد i في البلد β و α ؛ ρ تُمثل التكلفة النفسية جراء الهجرة ؛ C_1 التكلفة المباشرة للهجرة التي تتباين على أساس المسافة من الوجهة؛ $C_2(q)$ تُمثل تكاليف وقت الانتظار نتيجة القيود الكمية مثل حصص الهجرة؛ $\lambda(\psi - Si)$ تُمثل سياسة الهجرة الانتقائية للمهارات حيث ψ هو المستوى المعياري للمهارات المطلوبة و λ هي انتقائية المهارات لسياسة الهجرة (يُؤدي ارتفاع ψ أو λ لارتفاع تكاليف الهجرة).

هل هناك مكاسب متبادلة من الهجرة الدولية للعمل أم أن ميزان تنقل رأس المال البشري متحيز بالضرورة لطرف دون الآخر؟ في هذا الصدد، يُميز Docquier and Rapoport (2012) بين ثلاث مراحل تطور الأدبيات حول "هجرة الأدمغة Brain Dain": في الموجة الأولى من الأبحاث، خلص الاقتصاديون خلال الستينات أن تأثيرات الرفاهية لهجرة العمالة من البلدان النامية إلى المتقدمة كان حياديا بالنسبة للبلدان النامية و مفيدا لحد كبير بالنسبة للمتقدمة، في حين قدمت الموجة الثانية خلال السبعينات نظرة متشائمة للعواقب المحتملة جراء الهجرة للخارج من البلدان النامية الفقيرة. وفق هذه النماذج حول هجرة الأدمغة سيتضرر التقدم الاقتصادي للبلدان النامية لأن تكاليف هجرة العمالة للخارج تتجاوز الفوائد، حيث تميل البلدان النامية لفقدان أبنائها الموهوبين مما يُقلل مخزونها المحدود من الموارد البشرية. بالإضافة إلى ذلك، يخسر البلد المُرسل منخفض الدخل تدفق الإيرادات الضريبية الذي كان من الممكن تحصيلها من المهاجرين. و بما أن العمالة الماهرة و غير الماهرة هي عناصر تكميلية للإنتاج، تُمارس الهجرة الخارجية تأثيرا سلبيا على إنتاجية العامل عموما، كما أنها تُقلل جاذبية البلد الفقير المُرسل نحو الاستثمار الأجنبي المباشر–القناة الرئيسية لنقل التكنولوجيا و الأفكار الجديدة، و سيعمل فقدان الأفراد المتعلمين على التقليل من حزمة المواهب المتاحة للقيادة السياسية و التنمية المؤسساتية.

تُؤكد الموجة الثالثة من البحوث مؤخرا حول الهجرة الدولية للعمالة على وجود بعض المكاسب الصافية المتاحة للبلدان المُرسلة: من خلال منطق التفضيل، يجد المهاجرون أنفسهم أفضل حالا كما أن خفض المعروض من اليد العاملة في بلدان المصدر يُؤدي لرفع أجور غير المهاجرين. وفق Williamson (2004) حدث هذا لأوروبا خلال هجرات الأطلسي نحو أمريكا الشمالية في القرن التاسع عشر، و يرى Stark and Fan (2007) أن إمكانية الهجرة الدولية نحو بلد أعلى دخلا سيُشجع الأفراد في البلدان النامية على الاستثمار في التعليم و اكتساب المهارات، كما تُحفز آفاق ارتفاع الإيرادات مدى الحياة من الهجرة المستقبلية للمهاجرين المحتملين للاستثمار في الأنشطة المعززة لرأس المال البشري من أجل زيادة احتمال تلبيتهم لمتطلبات المهارات المطلوبة في البلدان المتقدمة $\lambda(\psi - Si)$. و يُمارس هذا الأثر المعروف بـ"مكاسب الأدمغة Brain Gain" تأثيرا إيجابيا على عملية التراكم العام لرأس المال البشري في البلدان النامية، كما أنه يُوفر تفسيرا محتملا لوجود أعداد كبيرة من المتعلمين العاطلين عن العمل في عديد البلدان النامية. لكن مع ذلك، يُمكن أن تُمثل هذه الحزمة من رأس المال البشري "عاملا محفزا للتغير التكنولوجي" في البلدان النامية، حيث يستشهد Stark and Fan (2007) بحالة النمو الهائل لقطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند الذي يرجع جزئيا لردة الفعل الناجمة عن إغراءات فرص العمل المُجزية لتكنولوجيا المعلومات في الخارج.

و تشمل الآثار الإيجابية الأخرى الناشئة عن الهجرة "صافي تدفق تحويلات المهاجرين" التي يُمكن أن تُمول تعليم أفراد الأسرة الآخرين، المساهمة المنتجة المباشرة و فوائد الأثر الانتشاري للمعرفة للمهاجرين العائدين ذوي المهارات المتراكمة، تحفيز شبكات الأعمال و التجارة و تخفيض تكاليف المعاملات الناشئة عن أنشطة المغتربين في العالم.

3. التحصيل العلمي في العالم:

لابد من تتبع مسار تطور التحصيل العلمي للبلدان خلال العقود القليلة الماضية. يلخص الجدولين 01. و 02. التقدم الحاصل في التحصيل العلمي للسكان البالغين سن 15 عاما وما فوق في المناطق حسب تصنيف الدخل خلال الفترة 1950-2010 لعينة من البلدان تتكون من 146 بلدا متاحة فيها المعلومات بالكامل. يحتوي الجدولين على مجموعات واسعة من البلدان:24 بلدا متقدما و 122 بلدا ناميا. أما مجموعة البلدان النامية فيتم تقسيمها إلى 6 مناطق: الشرق الأوسط وشمال افريقيا (18بلدا)،إفريقيا جنوب الصحراء (33)،أمريكا اللاتينية (25)،شرق آسيا (19)،جنوب آسيا (7)،أوروبا و آسيا الوسطى (20).

الجدول 01. تطور التحصيل العلمي حسب المناطق،1950-2010.

البلدان	السكان البالغين 15 سنة فما فوق (مليون نسمة)	النسبة المئوية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق	المستوى الابتدائي	المستوى الثانوي	المستوى الجامعي	المتوسط السنوي للتعليم
بلدان العالم (146)						
1950	1588	47,1	38,1	12,6	2,2	3,12
1970	2221	35,5	38,3	22,4	3,8	3,60
1990	3413	25,7	30,6	34,7	9,0	6,14
2010	4759	14,8	24,6	46,3	14,2	7,89
البلدان المتقدمة (24)						
1950	428	9,2	69,1	25,1	5,7	6,10
1970	541	6,2	45,8	38,2	9,8	7,64
1990	683	5,4	27,6	44,4	22,6	9,55
2010	805	2,4	13,7	51,7	32,2	11,30
البلدان النامية (122)						
1950	1160	61,1	29,9	8,1	0,9	2,02
1970	1681	45,0	35,9	17,2	1,9	3,35
1990	2730	30,8	31,3	32,3	5,6	5,28
2010	3954	17,4	26,9	45,2	10,5	7,20
الشرق الاوسط وشمال إفريقيا (18)						
1950	48	88,1	8,5	2,6	0,9	0,76
1970	75	75,3	14,2	8,4	2,0	1,81
1990	142	45,6	23,1	25,8	5,5	4,64
2010	256	23,8	22,9	41,2	12,0	7,25
إفريقيا جنوب الصحراء (33)						
1950	61	77,1	17,8	4,6	0,5	1,30
1970	97	64,6	26,6	8,1	0,7	2,04
1990	175	44,4	36,1	17,9	1,6	3,89
2010	295	32,2	38,9	26,2	2,7	5,23
أمريكا اللاتينية (25)						
1950	98	45,9	46,6	6,4	1,0	2,57
1970	161	30,1	52,3	15,1	2,5	3,84

1990	278	17,1	48,9	26,1	7,9	5,90
2010	425	8,2	34,5	44,9	12,2	8,20
شرق آسيا (19)						
1950	496	67,2	243,7	7,7	0,4	1,71
1970	695	40,4	39,3	19,0	1,3	3,54
1990	1168	22,4	37,0	36,8	3,3	5,59
2010	1593	7,9	30,1	51,7	10,3	7,95
جنوب آسيا (7)						
1950	28,1	76,0	20,4	3,0	0,6	1,00
1970	423	68,3	23,8	6,8	1,1	1,62
1990	694	53,1	18,5	24,7	3,8	3,43
2010	1100	33,3	21,2	39,9	5,7	5,29
أوروبا وآسيا الوسطى(20)						
1950	174	15,4	60,8	21,0	2,7	4,82
1970	229	7,7	47,1	39,7	5,6	6,64
1990	272	5,3	23,1	51,1	20,0	9,30
2010	2010	1,1	10,7	53,0	35,2	10,91

Source : Barro and Lee.(2013,p.188).

و استنادا إلى الجدولين، يمكننا تلخيص بعض التطورات الهامة التي تمثل سعي التقدم التي قامت بها البلدان النامية في تحقيق أعلى مستوى من التحصيل التعليمي:

- في عام 2010،قدر أن عدد السكان البالغين سن 15 عاما فما فوق لديهم في المتوسط 7.9 عاما للدراسة، و هي نسبة عرفت زيادة مطردة من 3.1 عاما للدراسة في عام 1950 إلى 5.3 عاما في عام 1980.كما قدر السكان البالغين سن 15 عاما فما فوق الذين يتحصلون على التحصيل العلمي في البلدان ذات الدخل المرتفع بـ 11.3 عاما للدراسة مقارنة بـ 7.2 سنة في البلدان النامية، ويمكن ملاحظة أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب أسيا حققت أدنى بنسبة بـ 5.3 عاما في المتوسط.
- منذ عام 1950،إرتفع متوسط سنوات الدراسة بين مجموع السكان البالغين سن 15 عاما فما فوق في البلدان النامية بشكل كبير من 2.0 عام إلى 7.2 عاما للدراسة. فعلى سبيل المثال، تضاعف متوسط سنوات التمدرس ضعفين في منطقتي جنوب آسيا و الشرق الأوسط و شمال إفريقيا منذ الثمانينات. ففي جنوب آسيا مثلا، إرتفع متوسط سنوات التمدرس بين مجموع السكان من 2.4 عاما سنة 1980 إلى 5.3 عاما سنة 2010.

الجدول 02. التحصيل العلمي حسب الجنس.

البلدان	نسب تعليم إناث (A)	نسب تعليم الذكور (B)	A/B (%)
بلدان العالم (146)			
1950	2,74	3,50	

1970	3,93	4,87	78,3
1990	5,68	6,59	80,9
2010	7,44	8,35	86,2
البلدان النامية **(24)**			89,0
1950	5,85	6,36	
1970	7,36	7,95	92,0
1990	9,34	9,76	92,5
2010	11,18	11,43	95,7
البلدان المتقدمة **(122)**			97,8
1950	1,55	2,48	
1970	2,77	5,05	62,5
1990	4,74	5,83	70,8
2010	6,65	7,74	81,2
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا			85,9
(18)	0,44	1,08	
1950	1,10	2,53	40,6
1970	3,50	5,72	43,4
1990	6,45	8,02	61,3
2010			80,4
إفريقيا جنوب الصحراء**(33)**	0,97	1,65	
1950	1,49	2,62	58,8
1970	3,14	4,67	57,0
1990	4,65	5,82	67,2
2010			80,0
أمريكا اللاتينية **(25)**	2,36	2,79	
1950	3,60	4,09	84,4
1970	5,82	5,99	88,1
1990	8,13	8,27	97,2
2010			98,4
شرق آسيا **(19)**	1,12	2,27	
1950	2,87	4,19	49,4
1970	5,24	5,93	68,4
1990	7,46	8,42	88,3
2010			88,5
جنوب آسيا **(7)**	0,14	1,54	
1950	0,88	2,32	26,6
1970	2,28	4,51	37,7
1990	4,29	6,26	50,7
2010			68,6
أوروبا و آسيا الوسطى **(20)**	4,20	5,65	
1950	6,08	7,31	74,4
1970	8,92	9,75	83,2
1990	10,82	11,01	91,4
2010			98,3

Source : Barro and Lee.(2013,p.189).

- في الوقت الذي نلاحظ فيه تحسنا كبيرا في نسب الاستكمال و الالتحاق بالطورين الثانوي و الجامعي في البلدان المتقدمة، نجد أن معظم التحسينات التي تتم في البلدان النامية تتم في الطورين الإبتدائي و الثانوي (أنظر الشكل 01).

الشكل 01. متوسط سنوات التمدرس، حسب المستوى التعليمي.

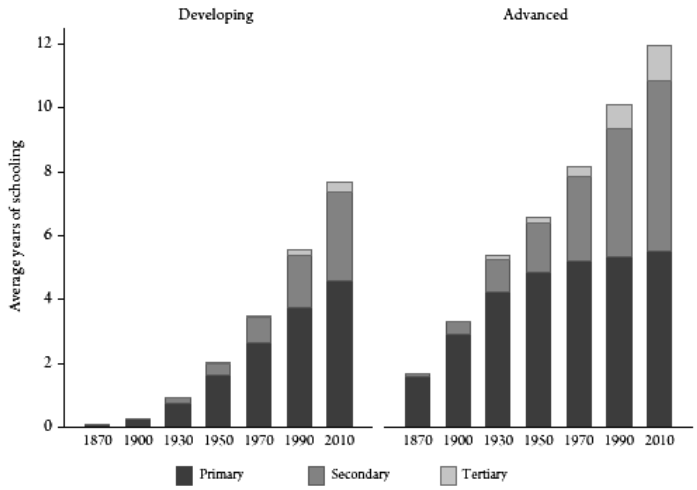

Source : Barro and Lee.(2015,p.60).

- إرتفع متوسط سنوات التمدرس بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاما في البلدان النامية من 3.1 عاما في سنة 1950 إلى 6.83 عاما سنة 1990 و إلى أكثر من 8.9 عاما في السنوات الأخيرة (أنظر الشكل 02).

الشكل 02. متوسط سنوات التمدرس، حسب العمر.

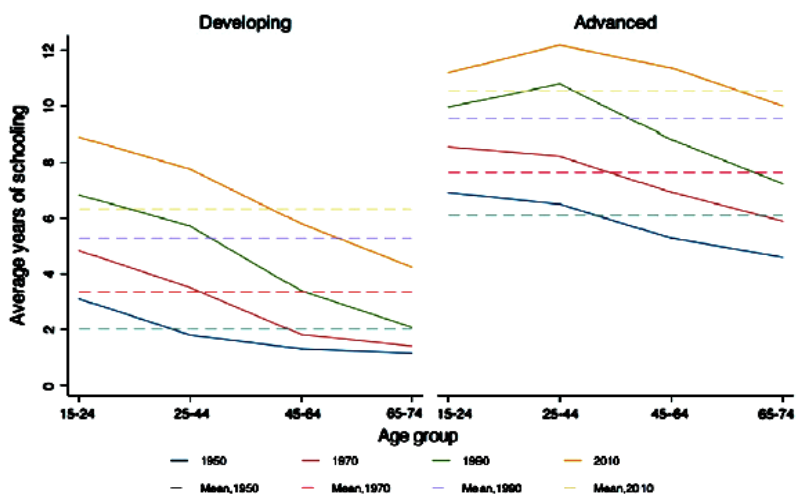

Source : Barro and Lee.(2013,p.190).

- و الملاحظ أن التحسينات الحاصلة في نسب الاستكمال و الالتحاق على جميع مستويات الفئات العمرية لكل جيل يساهم باستمرار في ارتفاع متوسط سنوات التمدرس كلما نضجت مع مرور الوقت. و الظاهر أن أكبر تحسن في متوسط سنوات التمدرس من الفئات الأصغر سنا سجل بين السبعينيات و التسعينيات في البلدان المتقدمة.
- يظهر الشكل 03. أن البلدان النامية قد نجحت في خفض معدلات الأمية خاصة في أوساط الفئات الأصغر سنا. على وجه الخصوص، انخفضت نسبة غير المتعلمين من مجموع السكان البالغين سن 15 عاما فما فوق في البلدان النامية إلى حد كبير على مدار عقود السنوات الماضية منذ عام 1950 من 61.1 % في عام 1950 إلى 17.4 % عام 2010 .أما بين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاما فقد انخفضت هذه النسبة من 45.2 % في عام 1950 إلى 5.9 % في عام 2010.

ويلخص الجدول 02. التحصيل العلمي بين الذكور و الإناث حسب المناطق منذ عام 1950.من خلال الجدول يتبين أن البلدان المتقدمة أحرزت تقدما ملموسا من حيث الحد من عدم المساواة بين الجنسين في التعليم من مجموع السكان البالغين فوق 15 عاما. عموما ارتفعت نسبة الإناث الى الذكور لمتوسط سنوات التمدرس من 62,5 % في عام 1950 إلى 81,2 % في عام 1990 و 85,9 % بحلول عام 2010.لكن على الرغم من هذه التطورات الرئيسية، لا تزال العديد من التحديات قائمة في جعل التعليم أكثر شمولية. فعلى الرغم من هذه التحسينات الكبيرة، يتناسب المستوى الحالي و توزيع التحصيل التعليمي في البلدان النامية بشكل مقارن فقط إلى ذلك المستوى الذي حققته البلدان المتقدمة في أواخر الستينات.

الشكل 03. نسبة السكان غير المتعلمين، حسب العمر.

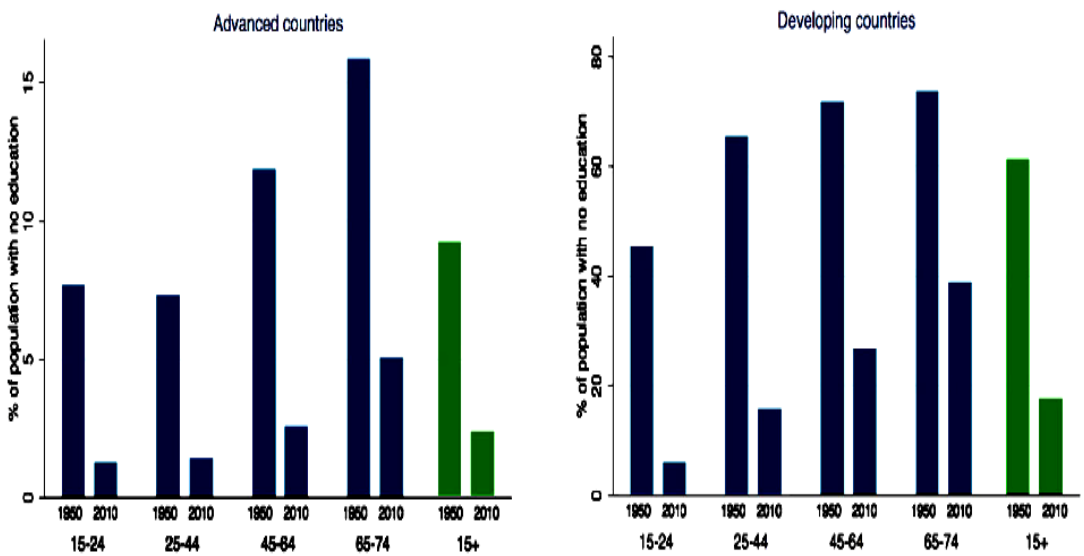

Source : Barro and Lee.(2013,p.191).

- لا تزال فجوة متوسط سنوات التمدرس بين البلدان النامية و المتقدمة لمجموع السكان فوق سن 15 بشكل عام مرتفعة (4.1 عاما في عام 2010) نظرا لأنها تقلصت بقيمة أقل من عام واحد خلال الأربعين سنة الماضية. في الواقع، يبدو أن أحد العوامل التي ساهمت في البطء الشديد للحد من هذه الفجوة هي الزيادة المستمرة في نسبة السكان في البلدان المتقدمة البالغين مستويات أعلى من التعليم. كذلك، تضييق فجوة متوسط سنوات التمدرس بين الفئات الأصغر سنا بين البلدان النامية و المتقدمة غير كافية للتعويض عن الفجوة الكبيرة بين أوساط الكبار سنا(أنظر الشكل 02).على سبيل المثال، في الوقت الذي تقلصت فيه الفجوة بين متوسط سنوات التمدرس بين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة في الاقتصاديات النامية و المتقدمة منذ عام 1970 بنحو 1.44 عام إلى غاية 2010 (من 3.73 عاما في سنة 1970 إلى 2.29 عام في سنة 2010)،إلا أن هذه الفجوة اتسعت بحوالي 1.25 سنة (من 4.49 عام في سنة 1970 إلى 5.76 عام في سنة 2010) من بين الذين تتراوح أعمارهم بين 65 سنة فما فوق.
- يبقى التحدي المتمثل في جعل التعليم أكثر شمولا بين الجنسين أيضا قائما في العديد من المناطق النامية مثل جنوب آسيا، الشرق الأوس و إفريقيا جنوب الصحراء، حيث لا تزال نسبة سنوات التمدرس بين الإناث و الذكور أقل من 70 % في جنوب آسيا.

إن آفاق تضييق فجوة التحصيل العلمي بين البلدان النامية و المتقدمة تعتمد إلى حد كبير على قدرة البلدان النامية في: (1) زيادة كبيرة في معدلات الالتحاق بين الداخليين الجدد (أقل من 15 عاما)؛(2) اللحاق بركب بالمعدل المرتفع للارتقاء من المستوى الإبتدائي إلى المستوى الثانوي، ومن المرحلة الثانوية إلى الجامعي (تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاما)في البلدان النامية.

1.3. محددات التحصيل العلمي:

في محاولة للتعرف على محددات نسب التحاق الأفراد بالمدارس، قام Barro and Lee (2015) باستخدام منهجية الانحدار المتعدد بنمذجة العلاقة بين الاستثمار في التعليم مقاسا بمستوى نسب الالتحاق حسب مستوى التعليم (الإبتدائي، الثانوي و الجامعي) و العوامل الاقتصادية التي من المحتمل أن تؤثر عليها حسب ما ورد في الأدبيات.

و تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن المحددات الرئيسية لنسب الالتحاق بالمدارس هي: نصيب الفرد من الدخل، توزيع الدخل، التعليم الأبوي، معدل الخصوبة و الإنفاق العمومي على التعليم.

فالدخل الأبوي يظهر فيما إذا كانت الأسر تخصص جزءا من الدخل لصالح أبناءها لدخول المدارس. فقد وجد أن الأسر الفقيرة غير قادرة على دفع مجمل مصاريف التدريس، مما يعجل في الكثير من الأحيان الخروج المبكر للأطفال من المدارس و دخولهم المبكر لعالم الشغل. يظهر الشكل 04 وجود علاقة ارتباط موجبة بين مستوى الدخل و نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية و الإكمالية.

الشكل 04. العلاقة بين نسب الالتحاق بالمدارس و مستويات الدخل.

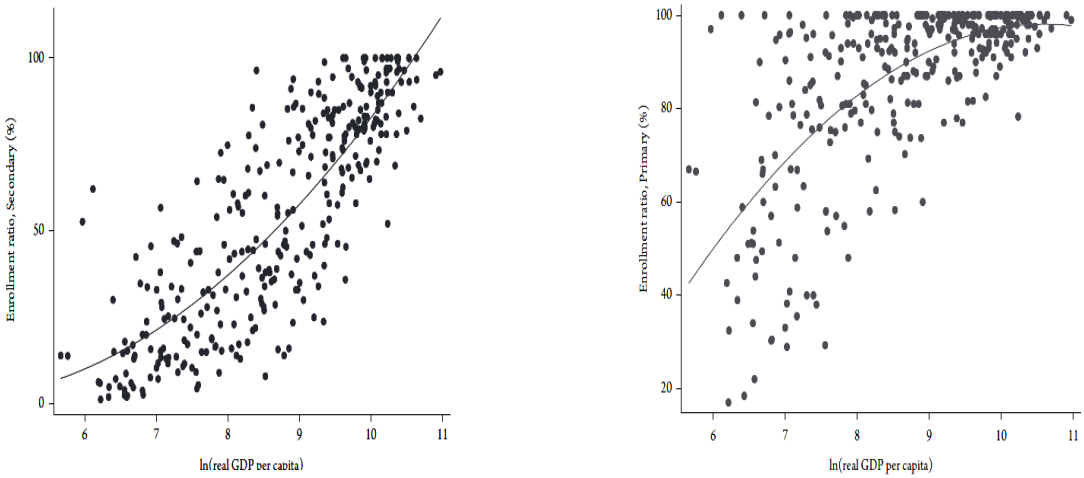

Source : Barro and Lee.(2015,p.26).

أما المستوى التعليمي للآباء فينعكس في رغبة رؤية أطفالهم في المدارس، و حتى اختياراتهم الأكاديمية عندما يتقدمون في تحصيلهم العلمي. و قد أثبتت العديد من الدراسات التجريبية وجود تأثير قوي للدخل و المستوى التعليمي للآباء على الاستثمار في تعليم أطفالهم(أنظر على سبيل المثال: Hanushek; 1995 , Haveman and Wolf and Luque , 2003).يبين الشكل 05 وجود علاقة ارتباط إيجابي بين نسب الالتحاق في المدارس الإبتدائي و الثانوي و تعليم الآباء.

الشكل 05. العلاقة بين نسب الالتحاق بالمدارس و التعليم الأبوي.

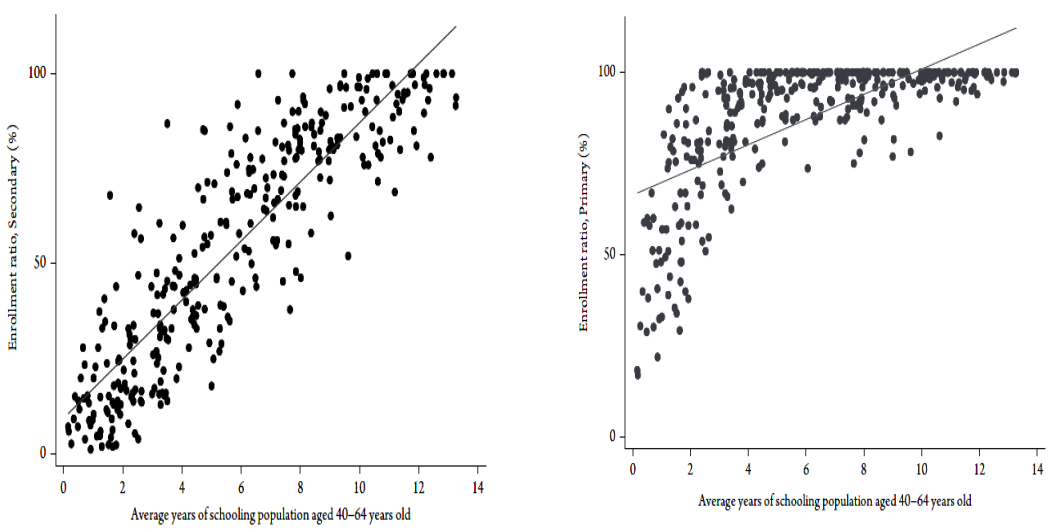

Source : Barro and Lee.(2015,p.29).

أما توزيع الدخل الأكثر إنصافا يعني ضمنيا وجود عائلات أكثر يلتحق أبناءها بالمدارس و يستثمرون في تعليمهم. ففي حالة البلدان النامية، تعجز بعض العائلات عن توفير الموارد الدائمة و ليس لديها القدرة للوصول إلى الائتمان لتمويل التعليم. في هذا الصدد، وجد .Flug et al (1998)أن عدم المساواة في توزيع الدخل يمارس تأثيرا سلبيا معنويا على نسب الالتحاق بالمدارس الثانوية. تظهر علاقة عكسية بين نسب الالتحاق بالمدارس و عدم المساواة في توزيع الدخل من خلال الشكل 06.

فيما يخص معدلات الخصوبة، وفقا للأدبيات(أنظر على سبيل المثال: Becker ; 1973 , Becker and Lewis 1998, and Barro)تواجه العائلات مفاضلة بين أن تكون لديها أبناء أكثر و بين أن يكون لديها ابن أو اثنين لكن أكثر تعلما. هذا يعني أن الطلب على الأبناء ينخفض كلما زادت تكلفة تغذية و تعليم الأبناء. و بالتالي، هناك ارتباط عكسي بين نصيب العامل من الإنفاق الرأسمالي البشري و معدل الخصوبة. يظهر الشكل 07 تزايد نسب الالتحاق بالمدارس مع انخفاض معدلات الخصوبة.

الشكل 06. العلاقة بين نسب الالتحاق بالمدارس و عدم المساواة.

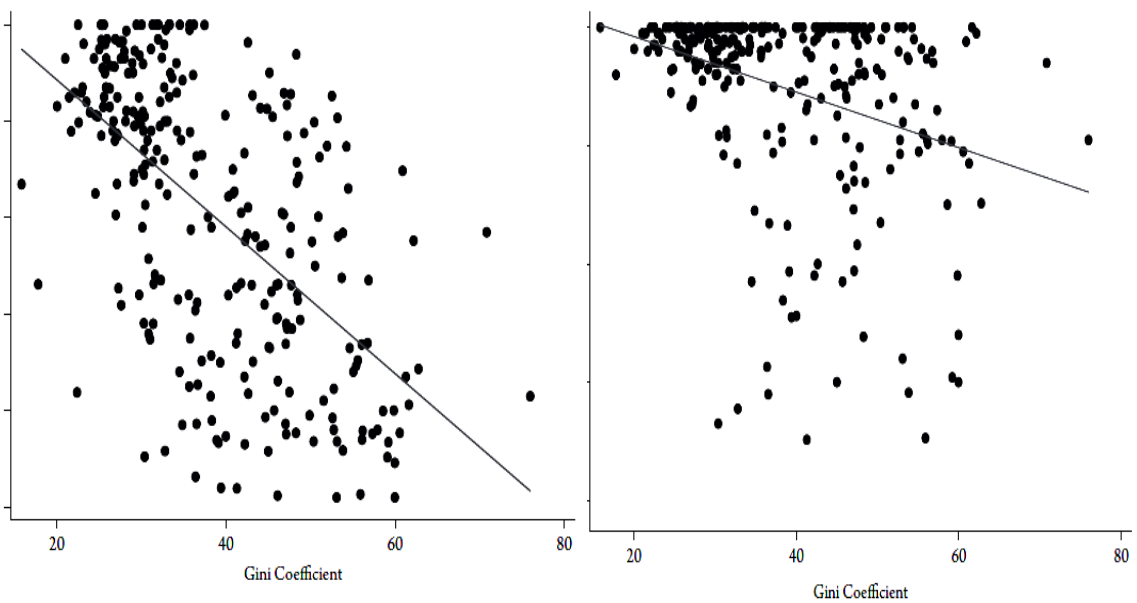

Source : Barro and Lee.(2015,pp.27-28).

الشكل 07. العلاقة بين نسب الالتحاق بالمدارس و معدل الخصوبة.

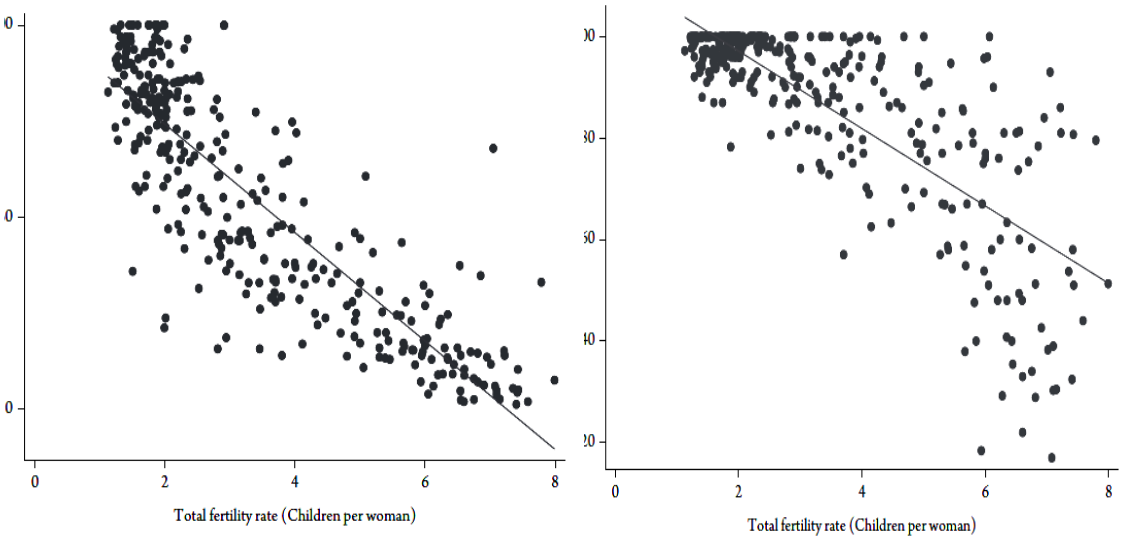

Source : Barro and Lee.(2015,pp.30-31).

أخيرا كشفت دراسة Hayneman and Loxley (1983) أن الإنجازات الأكاديمية للطلبة تتأثر بالمصادر التمويلية للتعليم و الخلفية العائلية. في حين وجد أن الأول يشكل عاملا هاما في البلدان الفقيرة. وفقا للعديد من الدراسات (أنظر على سبيل المثال: Anand and Martin, 1993) يمارس الإنفاق الاجتماعي على التعليم تأثيرا إيجابيا على الأداء التعليمي. يمكن تأكيد ذلك بوجود علاقة ارتباط إيجابية بين نسب الالتحاق بالمدارس و الإنفاق الحالي على التعليمي الاجتماعي كما يظهره الشكل 08.

الشكل 08. العلاقة بين نسب الالتحاق بالمدارس و الإنفاق على التعليم العمومي.

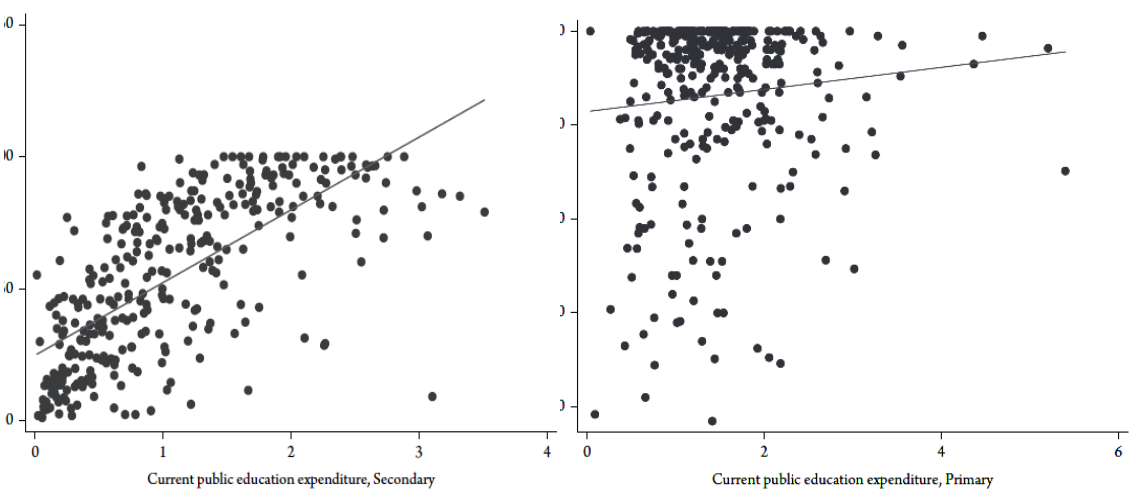

Source : Barro and Lee.(2015,p.32).

على هذا الأساس، قام Barro and Lee (2015)بتقييم هذه العلاقة وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{Enrollment ratio}_j = \alpha + \beta_{1j}\ln(\text{GDP per capita}) + \beta_{2j}\ln(\text{GDP per capita})^2 + \beta_{3j}\text{Gini} + \beta_{4j}\text{Ave. Yrs Sch}_{40-64} + \beta_{5j}\text{Fertility} + \beta_{6j}\text{Public education expenditure}_j + \sum_{i=1}^{5}\delta_{i,j}\text{*Regional dummies}_i + \mu_j$$

حيث : $\text{Enrollement ratio}_j$ معدل الالتحاق حسب المستوى (الإبتدائي، الثانوي و الجامعي) هو المتغير التابع.

GDP per capita هو نصيب الفرد من الدخل،Gini هو المعامل الجيني لعدم المساواة، Ave.Yrs Sch هو التعليم الأبوي مقاسا بمتوسط سنوات التمدرس للأشخاص ما بين 40-64 عاما، Fertility هو معدل الخصوبة و Public education expenditure هو الإنفاق العمومي للتعليم، Regional dummies هي المتغيرات الوهمية الإقليمية التي من الممكن أن تؤثر على التعليم مثل المتغيرات الثقافية و الدينية.

بإستخدام بيانات بانيل لـ 95 بلدا خلال الفترة ما بين 1960-2010،و اعتمادا على نموذج Tobit و طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS للتقدير، حصل Barro and Lee (2015) على الجدول التالي:

الجدول03.محددات التحصيل العلمي.

	Total Population		
	Primary	Secondary	Tertiary
$\ln(\text{Real GDP per Capita})_{t-10}$	65.190***	20.53**	−49.85***
	(9.202)	(8.662)	(8.819)
$\ln(\text{Real GDP per Capita})_{t-10}$ Squared	−3.962***	−1.023*	3.384***
	(0.560)	(0.536)	(0.536)
Average Years of Schooling, 40–46 years old$_t$	1.019*	3.074***	1.683***
	(0.551)	(0.471)	(0.472)
Education Expenditure, by Level$_t$	2.981***	3.304***	5.771***
	(0.827)	(1.061)	(1.416)
Total Fertility Rate$_{t-10}$	−2.169***	−4.238***	1.954***
	(0.791)	(0.725)	(0.682)
Income Equality Index$_t$	−18.88**	−14.63*	10.36
	(8.392)	(7.892)	(7.392)
Advanced	15.35***	8.356**	13.20***
	(4.912)	(3.799)	(4.086)
Asia/the Pacific	11.93***	6.987***	12.20***
	(3.472)	(2.707)	(2.970)
Europe/Central Asia	3.057	2.584	20.55***
	(5.587)	(4.408)	(4.716)

Latin America/the Caribbean	11.00***	3.792	12.35***
	(3.484)	(2.701)	(2.946)
Middle East/North Africa	7.390*	10.91***	7.997**
	(4.296)	(3.255)	(3.648)
No. of countries	95	95	95
No. of observations	329	329	329

Source : Barro and Lee.(2015,pp.34-35).

من خلال الجدول، كما هو متوقع نلاحظ وجود علاقة إيجابية بين نصيب الفرد من الدخل و نسب الالتحاق بالمدارس، على أنها غير خطية لكل من التعليم الإبتدائي و الثانوي–كما تظهره المعاملات المعنوية لمربع نصيب الفرد من الدخل. هذا يعني أن نسب الالتحاق بالمدارس سيتزايد مع تزايد مستوى الدخل لكن بمعدلات متناقصة.

أما التقديرات المتعلقة بالتعليم الأبوي فهي تظهر أيضا تأثيرا قويا و إيجابيا عند كل المستويات خصوصا المستوى الثانوي و الجامعي. هذا يعني أن وجود عدد سكان أكبر بمستوى تعليمي أعلى سيساهم في استثمار أكبر في تعليم الأبناء، مما يعني ارتفاع مستوى التعليم عبر الزمن.

نلاحظ أن الاستثمار في التعليم الإبتدائي و الثانوي يتناقص تدريجيا مع زيادة المعدل الإجمالي للخصوبة مما يعني أن العائلات الكبيرة (عدد أكبر من الأطفال) من المرجح أن تنفق أقل على الأطفال للتعليم.

أما معامل عدم المساواة في توزيع الدخل فيظهر ذو إشارة سالبة عند المستوى الإبتدائي و الثانوي مما يعني أن البلدان مع مستويات عدم مساواة منخفضة تميل أكثر للاستثمار في التعليم الإبتدائي و الثانوي.

و تشير التقديرات أيضا أن نسب الالتحاق ترتبط إيجابا مع الإنفاق العمومي الحالي عند كل المستويات. باختصار، تؤكد هذه الانحدارات على أهمية دخل الآباء و تعليمهم، عدد الأطفال، عدم المساواة في الدخل و الإنفاق العمومي على الاستثمار في التعليم.

4.نموذج Uzawa-Lucas:

نتعامل في هذا الورقة مع بعد واحد فقط لرأس المال البشري هو التعليم. يُمثل رأس المال البشري للفرد مستوى قدراته العامة: إذا كان لدى العامل مستوى من رأس المال البشري يُساوي (h) سيُنتج هذا الشخص مرتين قدر ما يُنتجه عامل برأس مال بشري يُساوي $(h/2)$ أو نصف ما يُنتجه عامل بمستوى رأس مال بشري يُساوي $(2h)$. في الحقيقة، تُركز نظرية رأس المال البشري تبعا لـ Lucas (1988) على تأثير طريقة تخصيص وقت الفرد بين الأنشطة المختلفة في الفترة الحالية على إنتاجيته أو مستوى رأسماله البشري في الفترات المستقبلية. بهذه الطريقة، يفترض النموذج عددا من العمال (L) في الاقتصاد ذو مستوى مهارة تتراوح ما بين الصفر إلى ما لانهاية $(h \in [0,\infty[)$، و عليه فإن إجمالي عدد العمال ذو مستوى مهارة أو مخزون رأس المال البشري الكلي في الاقتصاد هو $(H = hL)$. كما يفترض النموذج وجود قطاعان: يقوم كل عامل ذو مستوى مهارة (h) بتخصيص جزء من وقتهم (u) للعمل في قطاع الإنتاج (الإنتاج الحالي) أما الجزء المتبقي من الوقت $(1-u)$ فيُخصص في قطاع التعليم

لمُراكمة مهارات (رأس مال بشري) جديدة. و عليه، بفضل إدراج رأس المال البشري في النموذج يُمكن تفسير كيف تُؤثر مستويات (h) في الإنتاج الحالي، و كيف لتخصيص وقت الأفراد (بين (u) و $(1-u)$) أن يُؤثر في تراكم رأس المال البشري.

في قطاع الإنتاج يتم إنتاج المخرجات (Y) باستخدام مدخلات الإنتاج رأس المال المادي (K) و العمالة المُحسنة بمستوى رأس المال البشري. يُوجه هذا الناتج إما للاستهلاك و/أو الاستثمار في رأس المال المادي. في قطاع التعليم، يقوم رأس المال البشري بتوليد رأس مال بشري جديد على أساس التفضيلات بين الاستهلاك الحالي و المستقبلي عن طريق مزاولة التعليم الذي يزيد كفاءة الأجيال القادمة من العمال.

يتبع تراكم رأس المال البشري للفرد (h) الدالة التالية:

$$\dot{h} = B(1-u)h - \delta_h h \quad (1)$$

حيث $(B \succ 0)$ تُمثل معلمة ثابتة تعكس إنتاجية الجهود النوعية من قبل التعليم (تكنولوجيا التعليم تقيس سرعة تراكم رأس المال البشري). (δ_h) هو معدل إهتلاك (تقادم) رأس المال البشري (في نموذج Uzawa-Lucas يُفترض $(\delta_h = 0)$). وفق هذه المعادلة، تعتمد زيادة رأس المال البشري إيجابا على كمية الوقت المخصص للتعليم $(1-u)$ (تراكم رأس المال البشري المتأتي من الاستثمار في التعليم) و على مستوى رأس المال البشري (h) السائد في الاقتصاد. لاحظ من هذه الصيغة أن تكلفة الزمن المطلوب $(1-u)$ لاكتساب 1 % من رأس المال إضافي ثابتة و مستقلة عن مستوى رأس المال البشري المُحقق في الاقتصاد. لاحظ أيضا من المعادلة (1) أن رأس المال البشري يُظهر خاصية ثبات عوائد الحجم و إلا لن يُمثل رأس المال البشري محركا للنمو الاقتصادي الداخلي.

بالطبع تُمثل المعادلة (1) تبسيطا للواقع طالما أنها لا تُدرج المباني و الأدوات ... الخ (رأس المال المادي) كمُدخلات في قطاع التعليم. على أية حال، من المرجح أن يكون قطاع التعليم أكثر كثافة برأس المال البشري مقارنة بقطاع الإنتاج و بالتالي يأخذ نموذج Uzawa-Lucas هذه الميزة متجاهلا ضم رأس المال المادي لقطاع التعليم.

تنص المعادلة بشكل صريح من أجل الحفاظ على مستوى معين من متوسط رأس المال البشري (نصيب الفرد) في مجتمع ما يجب أن يكون نصيب الفرد من الاستثمار الزمني في التعليم $(1-u)$ مستقلا عن النمو السكاني. من جانب آخر، يُشير الجانب التراكمي للمعادلة (1) وفق Lucas أن المستوى الأولي لرأس المال البشري الذي يبدأ به كل عضو جديد يتناسب (ليس بالضرورة مُساويا) مع المستوى الذي تم تحقيقه بالفعل من قبل أفراد العائلة الأكبر سنا (الميراث الاجتماعي للمهارات).

في الحقيقة، يقوم نهج Uzawa-Lucas لتراكم رأس المال البشري على الإطار النظري لنموذج RCK مع أسر خالدة لحل المسار الأمثلي للمتغيرات (k) و (h).

في الوقت الذي يُؤكد فيه Romer (1986) على التأثيرات الخارجية الناتجة عن مخزون رأس المال الكلي في الاقتصاد، قام Lucas (1988) بحل صيغة RCK لنموذجه بوجود تأثيرات خارجية لرأس المال البشري: و تتمثل الفكرة في أن كل فرد يُصبح أكثر إنتاجية إذا كان حوله أفراد آخرون ذو مستويات عالية من رأس المال البشري.

يُميز Lucas بين تأثيرين رئيسين لتراكم رأس المال البشري: أولاً، التأثير الداخلي Internal Effects الذي يستفيد منه الفرد بشكل مباشر (h) عن كل جهد تعليمي يرفع إنتاجيته، و بالتالي زيادة مُساهمته في عملية الإنتاج. ثانيا، هُناك تأثير خارجي External Effects للتعليم و التدريب طالما أن زيادة وحدات رأس المال البشري كل فرد مع ثبات العوامل الأخرى ستزيد متوسط مخزون رأس المال البشري $(\bar{h})$ في المجتمع و الذي يُمارس أيضا آثارا إيجابية على الإنتاج. هنا لابد أن نُؤكد أن التأثيرات الخارجية لتكوين رأس المال البشري لا تلعب أي دور في توليد النمو الداخلي، وجودها في النموذج فقط يُؤدي لرفع معدل نمو نصيب الفرد. مع ذلك، هذه التأثيرات الخارجية مُهمة لتفسير جانب السياسة الاقتصادية لنموذج Lucas.

وفق هذه الفكرة، تُعطى دالة إنتاج نصيب الفرد:

$$(2)\quad y = Ak^{\alpha}(uh)^{1-\alpha}\bar{h}^{\varepsilon}$$

حيث $(\bar{h} \equiv H/L)$ هو متوسط رأس المال البشري في السكان. إذا كان $(\varepsilon \succ 0)$ هناك تأثيرات خارجية من المستوى المتوسط لرأس المال البشري على إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد (على الرغم أن هذه التأثيرات الخارجية ليست شرطا ضروريا لتحقيق نمو داخلي مستدام على المدى الطويل).

1.4. المخطط الاجتماعي:

نفترض مخططا اجتماعيا خَيرا يعمل على تدخيل تأثيرات متوسط مستوى رأس المال البشري. بعبارة أخرى، يأخذ المخطط الاجتماعي قيمة $(\bar{h})$ في المعادلة (2) كمتغير داخلي و يتم استبدالها بـ(h). في هذه الحالة، يعمل المخطط الاجتماعي على تعظيم دالة المنفعة التالية:

$$(3)\quad \max \int_0^{\infty} \frac{c^{1-\theta}-1}{1-\theta}\ell^{-(\rho-n)t}dt$$

تحت القيود:

$$(4)\quad \dot{k} = y - c - (n+\delta_k)k$$

$$(5)\quad \dot{h} = B(1-u)h - \delta_h h$$

حيث تُعطى قيم $((k(0))$ و $(h(0))$ أنها مُوجبة تماما.

يُمكن التعبير عن حل المشكلة وفق طريقة Hamilton كالآتي:

$$J = \frac{c^{1-\theta}-1}{1-\theta} + \lambda_1\left[y - c - (n+\delta_k)k\right] + \lambda_2\left[B(1-u)h - \delta_h h\right]$$

تُمثل (λ_1) و (λ_2) أسعار الظل لنصيب الفرد من رأس المال المادي و البشري على الترتيب. على طول المسار الأمثلي، تُعطى شروط التعظيم من الدرجة الأولى كالآتي:

$$(6)\quad \frac{\partial J}{\partial c} = c^{-\theta} - \lambda_1 = 0 \Rightarrow c^{-\theta} = \lambda_1$$

$$(7)\quad \frac{\partial J}{\partial u} = \lambda_1\frac{\partial y}{\partial u} - \lambda_2 Bh = 0 \Rightarrow \frac{\lambda_1}{\lambda_2} = \frac{\partial y/\partial u}{Bh}$$

$$\frac{\partial J}{\partial k}=\lambda_1\left(\frac{\partial y}{\partial k}-\left(n+\delta_k\right)\right)=-\dot{\lambda}_1+\left(\rho-n\right)\lambda_1$$

(8)

$$\Rightarrow -\frac{\dot{\lambda}_1}{\lambda_1}=\frac{\partial y}{\partial k}-\left(n+\delta_k\right)-\left(\rho-n\right)$$

$$\frac{\partial J}{\partial h}=\lambda_1\frac{\partial y}{\partial h}+\lambda_2\left[B\left(1-u\right)-\delta_h\right]=-\dot{\lambda}_2+\left(\rho-n\right)\lambda_2$$

(9)

$$\Rightarrow -\frac{\dot{\lambda}_2}{\lambda_2}=\frac{\lambda_1}{\lambda_2}\frac{\partial y}{\partial h}+B\left(1-u\right)-\delta_h-\left(\rho-n\right)$$

مع شرطي العرضية:

$$\lim_{t\to\infty}k\left(t\right)\lambda_1\left(t\right)\ell^{-(\rho-n)t}=0$$

$$\lim_{t\to\infty}h\left(t\right)\lambda_2\left(t\right)\ell^{-(\rho-n)t}=0$$

وفق المعادلة (6) لابد أن يُساوي الدخل مجموع الاستهلاك و الادخار، و بدلالة المعادلة (7) لابد أن يُساوي الوقت استخداماته نحو الإنتاج أو التعليم. علاوة على ذلك، تُخبرنا المعادلتان (8) و (9) كيف تتطور أسعار الظل لمدخلي رأس المال المادي و البشري عبر الزمن في الأفق الأمثلي. أخيرا، يضمن شرطي العرضية عدم حدوث إفراط في عملية تراكم كلا نوعي رأس المال.

نقوم الآن بمفاضلة المعادلة (6) زمنيا بعد ادخال اللوغاريتم و استبدالها في المعادلة (8) لنحصل على معدل نمو نصيب الفرد من الاستهلاك (قاعدة Keynes-Ramsey):

$$\frac{\dot{c}}{c}=\frac{1}{\theta}\left(\frac{\partial y}{\partial k}-\delta_k-\rho\right) \quad (10)$$

حيث $\partial y/\partial k=\alpha Ak^{\alpha-1}\left(uh\right)^{1-\alpha}h^{\varepsilon}$.

ينبغي تحديد هذا المعدل للنمو في المسار المتوازن أو المسار الذي ينمو فيه $\left(k\right)$ ، $\left(c\right)$، $\left(y\right)$و $\left(h\right)$بمعدلات ثابتة (ليس بالضرورة متساوية أو موجبة). وفق المعادلة (10) يتطلب ثبات معدل نمو الاستهلاك $\left(\dot{c}/c\right)$ثبات $\left(\partial y/\partial k\right)$. لإثبات ثبات هذه النسبة، ليكن $\left(\tilde{k}\equiv k/uh\right)$كثافة رأس المال و عليه:

$$\frac{\partial y}{\partial k}\equiv\alpha A\tilde{k}^{\alpha-1}h^{\varepsilon}\equiv\alpha A\left(\tilde{k}h^{\varepsilon/(\alpha-1)}\right)^{\alpha-1}\equiv\alpha A\hat{k}^{\alpha-1} \quad (11)$$

حيث:

$$\hat{k}\equiv K/\left(h^{1+\varepsilon/(1-\alpha)}uL\right)\equiv k/\left(h^{1+\varepsilon/(1-\alpha)}u\right)\equiv\tilde{k}h^{\varepsilon/(\alpha-1)}$$

هو نصيب العامل الفعلي من رأس المال المادي. يُمكن رؤية ثبات النسبة $\left(\partial y/\partial k\right)$ إذا وفقط كان $\left(\hat{k}\right)$ ثابتا، و نعلم في النمو المتوازن يكون $\left(\hat{k}\right)$ ثابتا.

ليكن $\left(p\right)$ سعر الظل رأس المال البشري مقاسا بوحدات رأس المال المادي:

$$p=\frac{\lambda_2}{\lambda_1}=\frac{\partial y/\partial u}{Bh}=\frac{(1-\alpha)Ak^{\alpha}u^{-\alpha}h^{1-\alpha}h^{\varepsilon}}{Bh}$$

$$(12)\quad =(1-\alpha)\frac{A}{B}\tilde{k}^{\alpha}h^{\varepsilon}=(1-\alpha)\frac{A}{B}\left(\hat{k}h^{-\varepsilon/\alpha-1}\right)^{\alpha}h^{\varepsilon}$$

$$=(1-\alpha)\frac{A}{B}\hat{k}^{\alpha}h^{\varepsilon/\alpha-1}$$

في مسار النمو المتوازن (أين $\left(\hat{k}\right)$ ثابت) لدينا:

$$(13)\quad \frac{\dot{p}}{p}=\frac{\varepsilon}{1-\alpha}\frac{\dot{h}}{h}=\frac{\varepsilon}{1-\alpha}\left[B(1-u)-\delta_h\right]$$

وفق تعريف (p) الإضافة لـ $\left(\dot{p}/p=\dot{\lambda}_2/\lambda_2-\dot{\lambda}_1/\lambda_1\right)$ و بعد إدراج المعادلات (8) و (9) و استخدام المعادلة (7) نجد:

$$\frac{\dot{p}}{p}=-\frac{\lambda_1}{\lambda_2}\frac{\partial y}{\partial h}-B(1-u)+\delta_h+(\rho-n)+\frac{\partial y}{\partial k}-(n+\delta_k)-(\rho-n)$$

$$=-\frac{\partial y/\partial h}{\partial y/\partial u}Bh-B(1-u)+\delta_h+\frac{\partial y}{\partial k}-\delta_k-n$$

$$=\frac{\partial y}{\partial k}-\delta_k-\frac{1-\alpha+\varepsilon}{1-\alpha}Bu-B(1-u)+\delta_h-n$$

$$=\frac{\partial y}{\partial k}-\delta_k-\frac{\varepsilon}{1-\alpha}Bu-B+\delta_h-n$$

بمقارنتها مع المعادلة (13) نجد في مسار النمو المتوازن أن:

$$\frac{\partial y}{\partial k}-\delta_k-\frac{\varepsilon}{1-\alpha}Bu-B+\delta_h-n=\frac{\varepsilon}{1-\alpha}\left[B(1-u)-\delta_h\right]$$

مما يعني أن:

$$(14)\quad \frac{\partial y}{\partial k}-\delta_k=\frac{1-\alpha+\varepsilon}{1-\alpha}(B-\delta_h)+n$$

و عليه بإدراجها في المعادلة (10) نحصل على معدل نمو نصيب الفرد من الاستهلاك في مسار النمو المتوازن:

$$(15)\quad \frac{\dot{c}}{c}=\frac{1}{\theta}\left(\frac{1-\alpha+\varepsilon}{1-\alpha}(B-\delta_h)-(\rho-n)\right)\equiv\gamma^{*}$$

في مسار النمو المتوازن بالتعريف ينمو (k) و (y) بمعدل ثابت و الذي ينبغي أن يكون نفسه لأن $(\partial y/\partial k=\alpha y/k)$ ثابت في مسار النمو المتوازن و عليه $\left(\dot{k}/k=\dot{y}/y\right)$. من المعادلة (4):

$$\frac{\dot{k}}{k}=\frac{y}{k}-\frac{c}{k}-(n+\delta_k)$$

يجب أن تكون النسبة (c/k) أيضا ثابتة، مما يعني أن:

$$\frac{\dot{c}}{c}=\frac{\dot{k}}{k}=\frac{\dot{y}}{y}\equiv\gamma^{*} \quad (16)$$

لاحظ بوجود تأثيرات خارجية $(\varepsilon\succ 0)$ يكون معدل نمو (h) أقل من (γ^{*}). لإظهار ذلك، من المعادلة (2) أين $(\bar{h}=h)$ لدينا:

$$\frac{\dot{y}}{y}=\alpha\frac{\dot{k}}{k}+(1-\alpha)\frac{\dot{u}}{u}+(1-\alpha+\varepsilon)\frac{\dot{h}}{h} \quad (17)$$

في مسار النمو المتوازن بالتعريف، يكون $(\dot{h}/h)$ و (u) ثابتين مما يعني أن $(\dot{u}/u=0)$. وفق المعادلتان (16) و (17) نجد:

$$\frac{\dot{h}}{h}=\frac{1-\alpha}{1-\alpha+\varepsilon}\gamma^{*} \quad (18)$$

مع $(1-\alpha/1-\alpha+\varepsilon\prec 1)$ لكل $(\varepsilon\succ 0)$. باستبدال (γ^{*}) من المعادلة (15):

$$\gamma_{h}^{*}=\left(\frac{\dot{h}}{h}\right)^{*}=\frac{1}{\theta}\left((B-\delta_{h})-\frac{1-\alpha}{1-\alpha+\varepsilon}(\rho-n)\right) \quad (19)$$

2.4. الديناميكية الانتقالية:

يُمكن تحليل الديناميكية الانتقالية باشتقاق المعادلات التفاضلية للمتغيرات $(x\equiv c/k)$ و $(z\equiv y/k)$ و (u). في ظل المسار المتوازن، تكون هذه المتغيرات في الحالة المستقرة و تُعبر عن مسارات السرج. و عليه، باستيفاء بعض الشروط سيقع النظام على المدى الطويل في مسار النمو المتوازن مع معدل نمو نصيب الفرد من الاستهلاك يُساوي (γ^{*}) وفق المعادلة (15).

تُشير نتيجة المعادلة (15) أن التخصيص الأمثلي يعني ضمنيا أن معدل نمو نصيب الفرد من الاستهلاك (γ^{*}) هي دالة متزايدة في عاملين أساسيين: (1) $(B-\delta_{h})$ صافي الإنتاجية في قطاع التعليمي (الذي يُمثل محرك النمو في هذا النموذج) و (2) (ε) مُساهمة متوسط رأس المال البشري المجتمع في الإنتاجية. و عليه، يُظهر النموذج نموا داخليا بالكامل ($(n\succ 0)$ ليس ضروريا لكي يتحقق $(\gamma^{*}\succ 0)$). لاحظ أن (γ^{*}) هي دالة متناقصة في معدل التفضيل الزمني (ρ) لكنها في نفس الوقت متزايدة في معدل النمو السكاني (n) –التي تُمثل ميزة جديدة في هذا النموذج دون مدخلات غير متنافس عليها. في الواقع، لا تظهر هذه الميزة إلا إذا تم التعامل مع رأس المال البشري بطريقة مغايرة عن رأس المال المادي: و بالفعل وفق المعادلة (1) من أجل الحفاظ على مستوى معين من متوسط رأس المال البشري في المجتمع، يُصبح نصيب الفرد من الاستثمار الزمني المطلوب في التعليم $(1-u)$ مستقلا عن معدل النمو السكاني (n): صحيح أن وجود قيمة (n) مرتفعة تُخفض معدل خصم المنفعة $(\rho-n)$ و التي بدورها ترفع الادخار و الاستثمار في كلا السلعتين الرأسماليتين إلا أن نصيب الفرد من الاستثمار الزمني في التعليم المطلوب للحفاظ على معدل نمو (h) لا يرتفع مع (n).

تظهر ميزة أخرى في هذا النموذج تتمثل في عدم تأثير معلمات تكنولوجيا الإنتاج (A) و (δ_k) في معدل نمو نصيب الفرد (γ^*). و في حالة غياب تأثيرات إنتاجية متوسط رأس المال البشري $(\varepsilon = 0)$ لا تُؤثر أيضا على (γ^*)- هذا راجع لطبيعة الافتراض القائل أن الأنشطة التعليمية لا تستخدم المدخلات التي يُنتجها قطاع الإنتاج.

5. الخاتمة:

يتأتى مصدر النمو المستديم في نموذج Uzawa-Lucas من عملية تراكم رأس المال البشري. لاحظ من المعادلة (15) أن تغير المعلمات يُمارس تأثيرات دائمة على النمو و ليست تأثيرات مؤقتة. على سبيل المثال نفترض أن الاقتصاد يقع في الحالة المستقرة في الزمن $(t = 0)$ ، فجأة ترتفع قيمة الصبر أو تنخفض قيمة (ρ): سيُؤدي ذلك لهبوط فوري في قيمة الاستهلاك الحالي و بالتالي زيادة تراكم رأس المال البشري. في نموذج الأمثلية، يُصبح هذا التأثير مؤقتا لأنه يُحفز نمو (c) و (y) لكن زيادة كثافة رأس المال يُخَفض $(\partial y / \partial k)$ تدريجيا لغاية بلوغ مستوى الحالة المستقرة الجديدة $(\partial y / \partial k = \delta_k + \rho)$ التي تنتهي فيها التأثيرات المؤقتة على النمو وفق المعادلة (10). لكن مع ذلك، في نموذج Uzawa-Lucas لا يُحفز انخفاض قيمة (ρ) فقط الاستثمار في رأس المال المادي بل الاستثمار في رأس المال البشري أيضا، لذلك وجود معدل نمو (h) مرتفع سيمنع ارتفاع كثافة رأس المال الفعلي (k / uh) و يُعيق انخفاض الناتج الحدي لرأس المال. بعبارة أخرى، يعمل الاستثمار الداخلي في رأس المال البشري كعامل إنتاج على منع ميل تناقص عوائد الحجم في رأس المال المادي مما يعني ارتفاع $(\dot{c} / c)$ و $(\dot{k} / k)$ بشكل دائم.

قائمة المراجع:

Barro, R.J. (2001), 'Human Capital and Growth', *American Economic Review*, May.

Barro, R.J. (2013a), 'Education, and Economic Growth', *Annals of Economics and Finance*, November.

Barro, R.J. (2013b), 'Health and Economic Growth', *Annals of Economics and Finance*, November.

Barro, R.J. and J. Lee (2013), 'A New Data Set of Educational Attainment in the World, 1950–2010', *Journal of Development Economics*, September.

Becker, G.S. (2002), 'The Age of Human Capital', in E.P. Lazear (ed.), *Education in the Twenty-First Century*, Palo Alto, CA: Hoover Institution Press.

Blaug, M. (1970), *The Economics of Education*, Harmondsworth: Penguin Books.

Blundell, R., L. Dearden, C. Meghir and B. Sianesi (1999), 'Human Capital Investment: The Returns to Education and Training to the Individual, the Firm and the Economy', *Fiscal Studies*, March.

Clark, X., T.G. Hatton and J.G. Williamson (2007), 'Where Do US Immigrants Come From, and Why?', *Review of Economics and Statistics*, May.

Deaton, A. (2013), *The Great Escape: Health, Wealth and the Origins of Inequality*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Docquier, F. and H. Rapoport (2012), 'Globalisation, Brain Drain and Development', *Journal of Economic Literature*, September.

Floud, R., R.W. Fogel, B. Harris and S.K. Hong (2011), *The Changing Body: Health, Nutrition, and Human Development in the Western World since 1700*, Cambridge: Cambridge University Press.

Fogel, R.W. (2004), *The Escape from Hunger and Premature Death, 1700–2100: Europe, America, and the Third World*, Cambridge: Cambridge University Press.

Fogel, R.W. and D. Costa (1997), 'The Theory of Technophysical Evolution', *Demography*, February.
Galor, O. (2011), *Unified Growth Theory*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Galor, O. (2012), 'The Demographic Transition: Causes and Consequences', *Cliometrica*, January.

Galor, O. and O. Moav (2002), 'Natural Selection and the Origin of Economic Growth', *Quarterly Journal of Economics*, November.

Galor, O. and O. Moav (2006), 'Das Human Kapital: A Theory of the Demise of the Class Structure', *Review of Economic Studies*, January.

Gibson, J. and D. McKenzie (2011), 'Eight Questions about Brain Drain', *Journal of Economic Perspectives*, Summer.

Goldin, C. (2001), 'The Human Capital Century and American Leadership: Virtues of the Past', *Journal of Economic History*, June.

Goldin, C. (2014), 'Human Capital', in C. Diebolt and M. Haupert (eds), *Handbook of Cliometrics*, Berlin: Springer-Verlag.

Goldin, C. and L. Katz (2008), *The Race between Education and Technology*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Hanushek, E.A. (2013), 'Economic Growth in Developing Countries: The Role of Human Capital', *Economics of Education Review*, December.

Hanushek, E.A. and D. Kimko (2000), 'Schooling, Labour-Force Quality, and the Growth of Nations', *American Economic Review*, December.

Hanushek, E.A. and L. Woessmann (2008), 'The Role of Cognitive Skills in Economic Development', *Journal of Economic Literature*, September.

Lucas, R. (1988). On the Mechanics of Economic Development. Journal of Monetary Economics, Vol.22 (1):3-32.

Mokyr, J. (2005), 'The Intellectual Origins of Modern Economic Growth', *Journal of Economic History*, June.

Nunn, N. (2008), 'The Long Term Effects of Africa's Slave Trades', *Quarterly Journal of Economics*, February..

Psacharopoulos, G. and H.A. Patrinos (2004), 'Returns to Investment in Education: A Further Update', *Education Economics*, August.

Schultz, T.W. (1961), 'Investment in Human Capital', *American Economic Review*, March.

Solow, R.M. (1956), 'A Contribution to the Theory of Economic Growth', *Quarterly Journal of Economics*, February.

Son, H.H. (2010), 'Human Capital Development', *Asian Development Review*, December.

Stark, O. and S. Fan (2007), 'Losses and Gains to Developing Countries from the Migration of Educated Workers', *World Economics*, April–June.

Todaro, M.P. (1969), 'A Model of Labour Migration and Urban Unemployment in Less Developed Economies', *American Economic Review*, March.

Uzawa, H.(1965). Optimal technical change in an aggregative model of economic growth. International Economic Review, Vol.6:18–31.

Weil, D. (2007), 'Accounting for the Effect of Health on Economic Growth', *Quarterly Journal of Economics*, August.

Roots of the Middle Zhang, L., Y. Hongmei, L. Renfu, L. Changfang and R. Scott (2013), 'The Human Capital Income Trap: The Case of China', *Agricultural Economics*, November.

محور المداخلة: اقتصاديات العمل

عنوان المداخلة: تجارب تنموية رائدة
دراسة حالة لاقتصاد العمل والتعليم في ألمانيا
Experiences Leader in development
Study of the Labour Economy and Education in Germany

رفيقة صباغ–جامعة لجيلالي ليابس سيدي بلعباس–rafikasebbagh@yahoo.fr
ايمان كروشة –جامعة لجيلالي ليابس سيدي بلعباس–kerrouchaimen@yahoo.fr

ملخص المداخلة:

لقد كان للنجاح التعليم في ألمانيا دورا أساسيا في النهضة الألمانية، حيث تم تصميمه وفق رؤية شمولية، ووُضعت له أهداف واضحة، أهمها: بناء رأسمال بشريّ لتحقيق قدرة تنافسية، وتشجيع الابتكار والإبداع، وأيضًا ربطه بمحيطه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وقد تم توفير بنية تحتية ومؤسسات متطورة لتحقيق ذلك، نتج عن ما سبق أن ساهم النظام التعليمي في خلق كوادر ونخبة علمية عالية؛ إذ تتميز ألمانيا بأنها من أكثر الدول المنتجة للعقول المبدعة في المجالين العلمي والفلسفي، كما أنها الأولى أوروبيًّا من ناحية براءة الاختراعات.

الكلمات المفتاحية:

التعليم – اقتصاديات التعليم– الناتج الإجمالي الخام – التنمية الاقتصادية.

Abstract :

The success of education in Germany played a fundamental role in the German Renaissance and this is based on several of the most important objectives are: to strengthen human capital to achieve competitiveness, to encourage innovation and creativity, In this way, linking it with its economic, political and social environment has contributed to the creation of qualified executives and scientific elites. Germany distinguishes itself as one of the countries producing creativity in the scientific field, and it is also the first in Europe for patents of invention.

Keywords : Education– Economics of education– the GDP– Economic development

1. مقدمة:

تعتبر النهضة الاقتصادية الألمانية طفرة متميزة و قفزة نوعية حققها الاقتصاد الألماني ،وطبعا حدوثها لم يأتي من فراغ وإنما هي نتيجة لجهود جبارة وإصلاحات شملت العديد من الميادين ،بالإضافة إلى قرارات مصيرية وشجاعة وبرامج مدروسة ،والاهم من هذا وذاك ،هي نتيجة لإرادة حقيقية وجادة في التغيير. و من أهم المجالات التي أهتم بها الاقتصاد الألماني هو اقتصاديات التعليم ،.وفي هذا السياق ارتأينا أن تكون إشكالية بحثنا كالتالي :

ما هي أهم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية المنتهجة لتطوير اقتصاد التعليم في ألمانيا؟

فرضيات الورقة البحثية :

- لألمانيا إمكانيات مادية وبشرية ساهمت في تطوير التعليم بها ؛
- تتبع ألمانيا العديد من السياسات والإجراءات لإنجاح اقتصاد التعليم .

أهمية الورقة البحثية :

تتجلى أهميه البحث في التركيز على سياسات المنتهجة من قبل ألمانيا والهادفة إلى تطوير اقتصاد التعليم بها ، إضافة إلى ذلك فالورقة البحثية تسعى من أجل إبراز المكانة المرموقة التي تتميز بها ألمانيا في الاقتصاد العالمي

أهداف الورقة البحثية :

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة سر تقدم الاقتصاد الألماني رغم وجود مجموعة من العقبات التي اعترضت تقدمه وتطوره؛
- التعرف على مكانة الاقتصاد الألماني في الاقتصاد العالمي ؛
- معرفة أهم السياسات والاستراتيجيات المتبعة لتطوير اقتصاد التعليم في ألمانيا.

محاور الورقة البحثية :

ترتكز هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال التطرق لواقع اقتصاد التعليم في ألمانيا ولسياسات تطويره ، وتستعرض الدراسة في البداية أهم الأسس النظرية لاقتصاد التعليم ،لنعرج لعوامل ازدهار النهضة الألمانية ،لنختم بالتعرف على دور اقتصاديات التعليم في النهضة الألمانية.

2. الإطار النظري للاقتصاديات التعليم:

من المعروف أن الصلة بين التعليم والاقتصاد والتنمية وثيقة فالتعليم يساهم في التنمية بصورة مباشرة من خلال ما يقدمه لها من قوى بشرية متعلمة ومن معارف علمية ،هي ثمرة البحث العلمي الذي يرتبط بالتعليم ،وما يغرسه من مواقف اتجاه العمل والتنظيم والمجتمع ،تجابي جميعها.(*)

1.2. تعريف اقتصاد العمل والتعليم:

- يعرف اقتصاد العمل بأنه أحد فروع علم الاقتصاد، وهو ذلك العلم الذي يهتم بمعرفة الكيفية التي يستخدمها المجتمع موارده النادرة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة في إشباع الحاجات وتوزيعها بين أفراد المجتمع ، فهو يدرس الطريقة أو الآلية التي تعكس أداء سوق العمل و نتائجه الأساسية ؛
- العمل هو المجهود الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها أي أنه يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثمار نافعة، ذلك هو المبدأ المشترك لجميع الأعمال .تختلف هذه الأعمال حسب نوعها ونظامها والهدف المقصود منها، فهناك عمل الابتكار والتفكير وعمل الإدارة والتنظيم.... أما سوق العمل: فيمكن تعريفه اقتصاديا بأنه الآلية أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف؛

كما يعرف أيضا على أنه المؤسسة التنظيمية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب ،عليه أي يتم فيها بيع خدمات العمل وشراءها (وبالتالي تسعير خدمات العمل). 1

من أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق مايلي:

- غياب المنافسة الكاملة :يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال، كذلك هنا كبعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية؛
- سهولة التمييز بين خدمات العمل :حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين .أول أسباب اختلاف سن أو ثقافة...؛
- تأثر عرض العمل :وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة)؛
- تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي :وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد مظهرين:
  - عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف، وبالتالي تظهر البطالة؛
  - تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال.
- سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي.

أما اقتصاد التعليم فهو العلم الذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية بشريا وزمنيا وماليا وتكنولوجيا من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب تكوينا شاملا متكاملا حاضرا ومستقبلا فرديا وجماعيا ،ومن

أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين.[2]وتجدر الإشارة إلى أن هناك اهتمام كبير وعناية كبيرة من طرف المفكرين الاقتصاديين بالتربية والتعليم، ويمكن أن نرجع هذا الاهتمام والعناية إلي ما يلي:

- الإدراك المتزايد لدور التربية والتعليم في الاقتصاد والنمو الاقتصادي،
- تزايد نفقات التربية والتعليم في شتى البلدان العالمية، وضخامة ما ينفق عليها من ميزانية الدولة العامة ومن الدخل القومي، الأمر الذي دعا إلى البحث في الفائدة الاقتصادية من وراء هاته النفقات المتزايدة التي تنفق على التعليم؛
- عجز أكثر بلدان العالم عن القيام بأعبائها التعليمية كاملة أمام التزايد الهائل في عدد الطلب؛
- ظهور الحاجة إلي دراسة تكاليف التعليم دراسة عملية مقنعة تمكن من الوصول إلى أحسن مردود ممكن بأقل النفقات الممكنة؛
- أمام التضخم الكبير في النفقات والتزايد الهائل في أعداد الطلب ظهرت الحاجة إلى البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن تخدم نفقات التعليم.[3]

2.2. مزايا اقتصاد التعليم: ينظر إلى اقتصاد التعليم في كثير من الدراسات، على أنه:

- يرفع الإنتاجية؛
- يرفع الاستثمار والادخار؛
- يساعد على التطور التكنولوجي ؛
- يسهم بالتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع؛
- يكمل أدوار المدخلات الأخرى في عملية الإنتاج ؛
- يشجع إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي؛
- يؤثر على قرار الهجرة وبذلك تزيد الإنتاجية ؛
- يساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص؛
- يضمن التشغيل وفي القطاع العام ومناصبه على وجه الخصوص.

3.2أهمية اقتصاديات التعليم :

أ- في زيادة معدل النمو الاقتصادي :

ما كان ليظهر فرع خاص باقتصاديات التعليم لولا العلاقة المتينة بين الاقتصاد والتعليم، فمن جهة يسهم مستوى التعليم في تحديد مستوى إنتاجية العمل ومن ثم في مستوى النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى يتحدد مستوى الإنفاق على التعليم، ومن ثم مستوى التعليم ذاته، بمستوى التطور الاقتصادي في البلد المعني. ومن الملاحظ أن مستوى التعليم في الدول المتقدمة الغنية أعلى من مثيله في الدول النامية والسبب الرئيس في ذلك يرجع إلى المخصصات التي توفرها البلدان المتقدمة للإنفاق على التعليم. من ناحية أخرى يوفر النظام التعليمي إعداد القوى العاملة كمياً وكيفياً. فتجد المؤسسات الاقتصادية حاجتها من العاملين في سوق العمل. وتعد درجة المواءمة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة أحد معايير مستوى تطور النظام التعليمي، يضاف إلى ذلك التشابه الكبير بين القطاع التربوي والقطاع الاقتصادي فكلاهما يشتمل على عمليات إنتاجية

واستهلاكية. فالتعليم في جزء منه عملية إنتاجية يشترك فيها المعلمون والطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات ورؤوس الأموال لإنتاج مخرجات من المعارف والمهارات يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في الأعمال الاقتصادية والحصول منها على دخل معين، كما أنه في جزء آخر منه عملية استهلاكية تتضمن تلبية حاجة المتعلمين إلى التعلم والمعرفة التعليم جانباً من الوظيفة الثانية في إدارة الموارد البشرية. وقد يكون التعليم استهلاكاً في بعض جوانبه للفرد والجماعة لكن الجوانب الأكثر أهمية هي أنه استثماراً فردياً واجتماعياً يعطي ثماره على أمد طويل ويعوض ما أنفق الفرد أو المجتمع لتحصيله. وهكذا يجري تحليل العملية التربوية تحليلاً اقتصادياً من حيث المدخلات والمخرجات والعائد المترتب عليها إضافة إلى الحاجة التي تشبعها.

ب- أهمية اقتصاديات التعليم العالي في التشغيل:

يشكل .وتبين مختلف النظريات التي عالجت موضوع صلة التعليم بالتنمية أو صلة التعليم بالكسب، بدءاً من نظرية رأس المال البشري والتطويرات العديدة عليها إلى نظرية أقسام سوق العمل. وبين عناصر هذا الاستثمار: تكلفته وعوائده. فلتعليم دور في سوق العمل من حيث بناء المسار المهني، ومن حيث توزيع المداخيل في المجتمع.

ت- أهمية اقتصاديات التعليم في تنمية رأس المال البشري:

تتمثل الوظائف الرئيسة الخمس للتعليم في: تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات التي يحتاج إليها الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرة الأفراد على التكيف مع شروط العمل، وكشف مواهب الأفراد وتنميتها، والإعداد لمهنة التدريس، والقيام بالبحوث العلمية، فلهذه الوظائف قيمة اقتصادية كبيرة تساهم في تنمية رأس المال البشري

3.النهضة الألمانية:

بعد الخراب والدمار الذي شهدته ألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تحولت ألمانيا من الدولة المنهزمة عسكرياً ،وسياسياً واقتصادياً ، إلى قاطرة القارة الاوربية حالياً، والقوة الاقتصادية التى لا يستهان عالمياً..،و يكمن سر هذا التطور في مجموعة من العوامل سنحاول التعرف عليها في هذا المحور.

1.3 عوامل نجاح النهضة الاقتصادية الألمانية:

إن سر تقدم الصناعة الألمانية وسر نجاحها يكمن في النموذج الألماني كنموذج متميز يختلف عن غيره من النماذج التي لها السبق الحضاري في عصرنا ،و للخوض بعمق أكبر في التنقيب عن سبب ثبات هذا الاقتصاد ،نجد حقيقة مفادها:

- **ارتباط العلم بالعمل والغايات:** أن النظام التعليمي الألماني يعد من أفضل الأنظمة التي تجمع بين التكوين النظري والتكوين التطبيقي، وهو نظام موجه بالدرجة الأولى إلى خدمة الصناعة والتفوق الألماني في كل المجالات؛
- **القدرة الإبداعية:** (**) إن القدرة الإبداعية في التقنية الألمانية كانت حاسمة في استقرار سوق الصادرات نحو باقي دول العالم ،فبنية الدولة الألمانية تساعد على استنبات أي تطور ،وكذا خلق إبداعات تقنية جديدة؛

- **التوحيد والربط** :من خصائص الاقتصاد الالماني ما نسميه خاصية التوحيد والربط ،فهو يوحد رؤيته الزمنية ،أي لا ينفصل عن ماضيه بالمطلق ،اذ يتشبث بمنجزاته العلمية في الماضي ويجعلها الحافز الذي يبنى عليه الحاضر ،ويخطط للمستقبل لينمي ذاته وينافس غيره ،وهذا جلي في الاقتصاد والتربية والسياسة ؛
- **خاصية التفرد** :ونقصد بها تميزه عن غيره من النماذج اما رؤية ،او أداء ،او استمرارية ،فالنموذج الالماني يفارق غيره ولا يقلده بل يبدع بعد الاستفادة ممن سبقه؛
- **قوة الطبقة الوسطى** : والتي تدعى بالنخبة المتخفية لها دور كبير في دعم عجلة الاقتصاد الألماني ،وتتخصص في التقنية العالمية والخدمات المعاصرة ،وتمتلك مرونة عالية للاستجابة للسوق الداخلية والخارجية وحاجيات الزبائن ؛
- **خاصية تحويل نقاط الضعف إلى نقاط القوة**: جذور هذا النموذج انطلقت منذ انطلاق الثورة الصناعية ،فكانت ألمانيا آنذاك عبارة عن ولايات متناثرة، فاستثمرت ألمانيا في هذا التشتت قبل التوحد ،فدفعت الشركات الناشئة إلى الاعتماد على التصدير منذ اللحظات الأولى ، الشيء الذي رجع على هذه الشركات بالفضل الكبير والغنى واكتساب ثقافة ومهارة توجيه الصناعة نحو التصدير للخارج عوض الاكتفاء بحاجيات الداخل. وبذلك تمكنت ألمانيا من توزيع المحاور الصناعية على طول البلد وعرضها، مما خلق استقلالية في الموارد ، وبذلك تمت تنمية كل محور بموارده الخاصة. إن هذا التوزيع ذا البعد التاريخي للصناعة والتقنية داخل الولايات الألمانية حقق لهذا النموذج ميزة كبيرة تتجلى في الاستقلالية في الحاجيات الصناعية بين الولايات، عكس النماذج العالمية الأخرى التي نجد فيها تركز اغلب الصناعات والشركات في محور العاصمة الصناعية للبلد ،مما يكدس القدرات الاقتصادية والصناعية والبشرية في مكان واحد، وتبعا لذلك يتم إهمال المناطق الأخرى ؛
- **الثقافة الابداعية** : التجربة التي قامت عليها الولايات الالمانية في الاقتصاد الموجه للتصدير ولدت لديها روح تنافسية كبيرة وعلى جميع المستويات ،مما جعل جودة المنتجات الالمانية تكون عالية ،واكتسبت بذلك ودوما ثقة الزبائن في الداخل والخارج؛
- **إمام العلم للعمل**: ألمانيا تحتل المرتبة الأولى في أوروبا في عدد تسجيلات براءة الاختراع (***)،فقد بلغ العدد المسجل ضعف ما يسجل في فرنسا ،وأربعة أضعاف ما يسجل في ايطاليا ،وخمسة أضعاف ما يسجل في بريطانيا ،و 18 مرة ما يسجل في اسبانيا. كما تعد ألمانيا من الدول المتقدمة عالميا بجانب أمريكا واليابان بأكثر من 11188 براءة اختراع ،وأكثر من 17 جائزة نوبل في شتى العلوم؛
- **خاصية ارتباط السياسي بالاقتصادي**: من عوامل استقرار الصناعة الألمانية رغم الأزمات أنها لا يمكن أن تفصل استقرار الصناعة الألمانية عن استقرار باقي القطاعات الأخرى، فهذا يكون أصلا من شروط النجاح السياسي لكل حزب يحكم ألمانيا.[4]

2.3 خصائص الاقتصاد الألماني :

- اقتصاد ألمانيا هو أكبر اقتصاد وطني في القارة الأوروبية كلها، وهو يمثل رابع أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ، وهو خامس أكبر اقتصاد في العالم من حيث إجمالي الدخل القومي طبقًا للقوة الشرائية؛

- في عام 2014 تمكنت ألمانيا من تحقيق أعلى فائض تجاري في العالم بقيمة 285 مليار دولار مما جعلها عاصمة التصدير العالمية؛

- تساهم الخدمات بنسبة 70% من إجمالي قيمة الاقتصاد الألماني، تليه الصناعة بنسبة 29,1%، ثم الزراعة بنسبة 0,9%؛

- يبلغ معدل التضخم في ألمانيا 0,5 % فقط (الولايات المتحدة يبلغ معدل التضخم بها 2% أي أربعة أضعاف)؛

- الدول الأكثر استيرادًا من ألمانيا هي فرنسا (9,8%)، المملكة المتحدة (7,4%)، هولندا (6,9%)، الولايات المتحدة (6,4%)، النمسا (5,5%)، الصين (5,4%)؛

- المنتجات الألمانية الأكثر تصديرًا تتمثل في السيارات، الآلات، الكيماويات، المنتجات الإلكترونية، الأجهزة الكهربائية، الأدوية، المعادن، أجهزة النقل، المنتجات البلاستيكية، في المقابل فإن ألمانيا تستورد منتجات من عدة دول أبرزها هولندا (14,2%)، فرنسا (7,7%)، بلجيكا (6,4%)، الصين (6,4%)، إيطاليا (5,4)؛

- أبرز المنتجات التي تستوردها ألمانيا هي أجهزة تحليل البيانات، بعض السيارات، بعض الكيماويات، البترول والغاز، الأجهزة الكهربية، المنتجات الغذائية.

بشكل عام فإن الأراضي الألمانية فقيرة بالموارد الطبيعية ، مادتان فقط هما اللتان تتواجدان بكميات كبيرة نسبيًا في الأراضي الألمانية وهما فحم اللجنيت والبوتاس؛

- من أبرز الصناعات التي يقوم عليها الاقتصاد الألماني صناعة الحديد والصلب، الفحم، الأسمنت، الوقود المعدني، الكيماويات، البلاستيك، الآلات، السيارات، القطارات، صناعة السفن، الإلكترونيات، تكنولوجيا المعلومات، الأدوية والأجهزة الطبية، الكحوليات، ويعمل في القطاع الصناعي حوالي 30% من إجمالي الأيدي العاملة في ألمانيا؛

- القطاع الخدماتي هو القطاع الأكثر مساهمة في الاقتصاد الألماني ، يعمل في هذا القطاع حوالي 68% من إجمالي الأيدي العاملة في ألمانيا ،ومن أبرز هذه الخدمات، الخدمات المالية والتأجير والأنشطة التجارية (30,5%)، التجارة والفنادق والمطاعم والنقل (18%)؛

- من ناحية السياحة فإن ألمانيا هي ثالث أعلى دولة أوروبية من حيث أعداد زيارات السياح الأجانب لها والذي بلغ عام 2010م حوالي 370 مليون زيارة.[5]

-

3.3مكانة الاقتصاد الألماني في الاقتصاد العالمي :

تحرص المنظمات الدولية المتخصصة في الاقتصاد على ترتيب الدول اقتصاديا عن طريق الاستعانة بالناتج المحلي الإجمالي الخاص في إنتاج كل دولة خلال السنة الواحدة ،والشكل التالي يوضح الترتيب الاقتصادي للاقتصاد الألماني خلال سنة 2015.

أ- ترتيب الاقتصاد الألماني :

الشكل رقم (01): ترتيب الدول الأقوى اقتصاديا

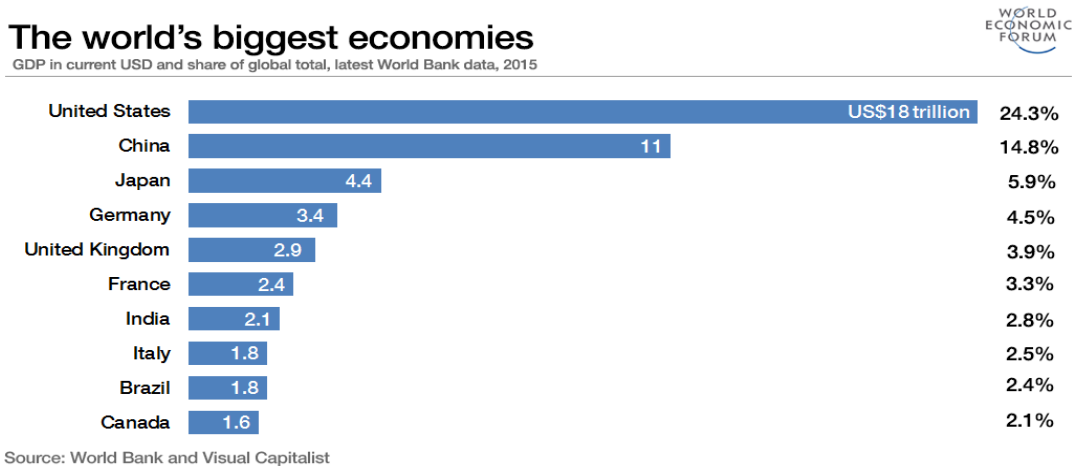

Source:worldeconomic forum : "**Les 10 plus grandes économies du monde en 2017**" Disponible sur le site : https://www.weforum.org/agenda/2017/03/worlds-biggest-economies-in-2017,Date de vue :(11/09/2019).

يحتل الاقتصاد الألماني المرتبة الرابعة عالميا باقتصاد يمثل 3.3 بليون دولار ،وبتسجيل معدل نمو قدر ب 3.4 % سنة 2015.

ب- تطور الناتج الداخلي الخام الاقتصاد الألماني :

الشكل رقم (02) : تطور الناتج الداخلي الخام الاقتصاد الألماني خلال الفترة (جويلية 2015-جويلية 2018) بليون

Source : Tradingeconomics :**"Revenu national brut en Allemagne"** Disponible sur le site : https://tradingeconomics.com/germany/gross-national-product,Date de vue :(18/09/2019).

ارتفع الناتج القومي الإجمالي في ألمانيا إلى 865.14 مليار يورو في الربع الثاني من عام 2018 مقارنة مع 855.77 مليار يورو في الربع الأول من عام 2018. وبلغ إجمالي الناتج القومي في ألمانيا 596.25 مليار اليورو من عام 1991 إلى عام 2018 ، وبلغ ذروته عند مستوى غير مسبوق بلغ 865.14 مليار يورو في الربع الثاني من عام 2018 وقليلًا قياسيًا من 389.85 مليار يورو في الربع الأول من عام 1991.

ت- تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الألماني:

الشكل رقم (03) : تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الألماني خلال الفترة (2008-2018) دولار

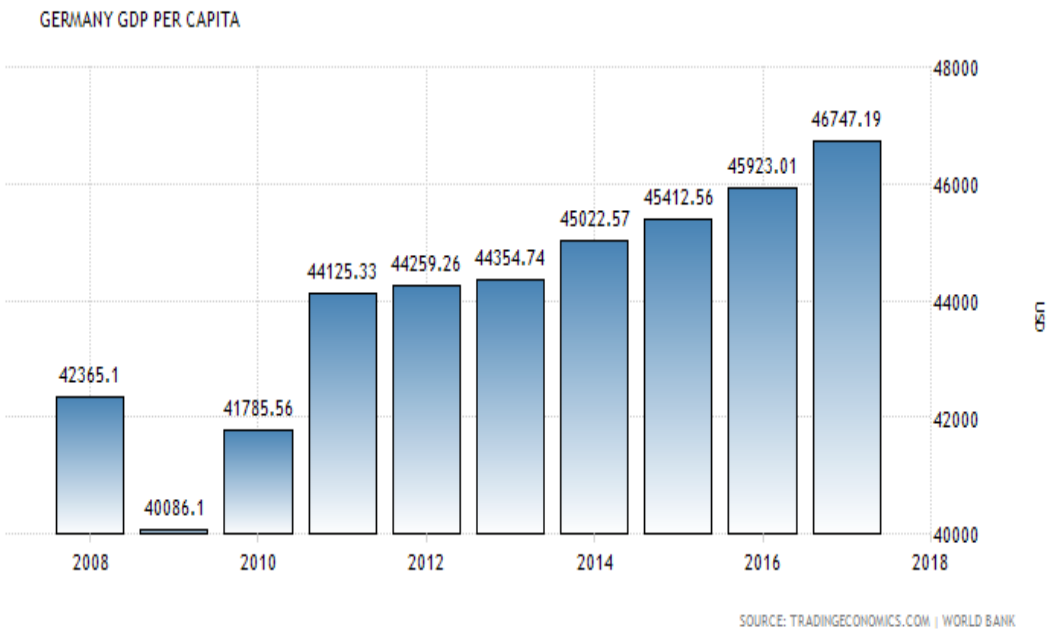

المصدر

Source :Tradingeconomics :" **Gross National Product**"Disponible sur le site : :https://tradingeconomics.com/germany/gross-national-product,Date de vue :(18/09/2019).

وصل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الألماني الى 46747,19 دولار في عام 2017. ،حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ألمانيا 33 408,96 دولارًا أمريكيًا في الفترة من 1970 إلى 2017 ، إذ وصل إلى مستوى قياسي ليسجل 46747,19 دولارًا في عام 2017 والاقل تاريخيًا كان سنة 1970بقيمة 19624,75دولارًا في عام 1970.

ث- معدل البطالة:

الشكل رقم (04): تطور معدل البطالة في الاقتصاد الألماني خلال الفترة (1950-2015) بالنسبة المئوية

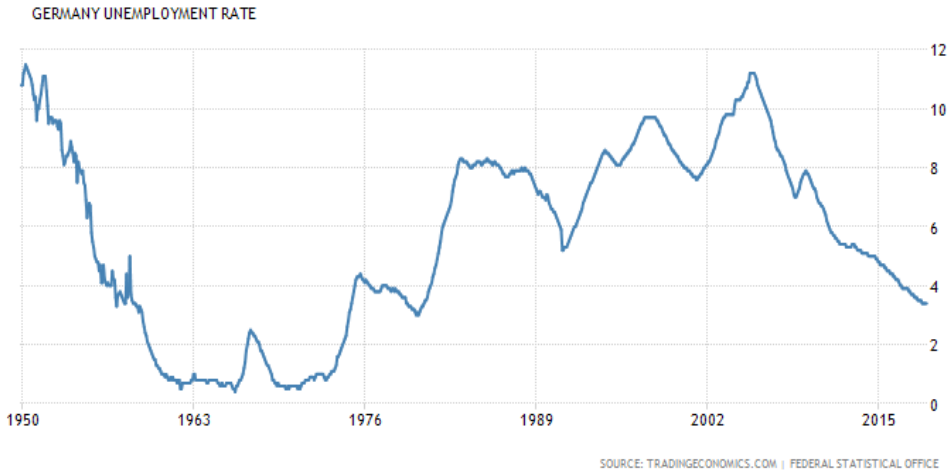

المصدر :أطلس بيانات العالم :" **ألمانيا معدل البطالة** " ،متاح على الموقع :http://ar.knoema.com/atlas/%، تاريخ الاطلاع :(2019/09/18).

بلغ في ألمانيا معدل البطالة في سبتمبر 2018 نسبة 3.4 ٪ ، وهو أدنى مستوى له منذ 38 سنة،حيث بلغ متوسط معدل البطالة في ألمانيا 5.58٪ من عام 1949 حتى عام 2018 ، اذ بلغ ذروته عند أعلى مستوى له على الإطلاق عند 11.50٪ في أفريل 1950.

4. دور اقتصاديات التعليم في النهضة الألمانية:

طالما كانت ألمانيا دولة رائدة على مستوى العالم في مجالي العلوم، والتكنولوجيا، فقد أرست تقاليد، لا تزال تطبّقها دول عديدة حتى الآن ،ومن خلال هذا المحور سنحاول التعرف على خصائص ومميزات اقتصاد التعليم في الاقتصاد الألماني.

1.4 خصائص نظام التعليم في ألمانيا :

بلغ عدد المدارس في ألمانيا حوالي 52 ألف مدرسة يتعلم فيها حوالي 13 مليون تلميذ ويعمل فيها حوالي 721 ألف معلم ويضمن القانون الأساسي حق كل فرد في تحقيق ذاته واختيار المدرسة أو مجال التدرب الذي يريد الالتحاق به ،وكذلك يضمن اختيار العمل أو المهنة التي يرغب في ممارستها وذلك لأن هدف سياسة التعليم في ألمانيا هو منح كل فرد أكبر فرصة ممكنة لتلقى التعليم الذي يتناسب مع ميوله وقدراته وكفاءته. وتعتمد ألمانيا بشكل كبير علي العمالة المدربة التي ترتكز علي التعليم المهني المزدوج، وهي بمثابة الأساس الذي تعتمد عليه الصناعة الألمانية، ولهذا فهي تستثمر مبالغ طائلة في مجال التعليم[6]. ويعد التعليم العام إلزاميًا من سن السادسة إلى الثمانية عشرة، أما التعليم المهني فهو لمدة سنتين دراسيتين، ولكل فرد الحرية الكاملة في اختيار المدرسة التدريبية والمهنية التي تتناسب مع كفاءته واهتماماته، ويرجع ذلك إلى الاهتمام بتوظيف القدرات الإنتاجية البشرية وتخريج أيدي عاملة فنية مدربة.وتعد مرحلة رياض الأطفال من المراحل المهمة التي تسهم في تكوين الشخصية الاجتماعية الألمانية، حيث

تعتمد بشكل كبير على التربية الاجتماعية بهدف تنمية الشخصية وتأهيل الفرد لتحمل المسئولية، ومن ضمن الأساليب الرائعة التي تتبعها ألمانيا في التعليم: تقييم الطالب من خلال تقارير توضح نقاط القوة لتنميتها ونقاط الضعف لمواجهتها، فضلاً عن الاهتمام بتدريس العلوم المختلفة، وتطبيق نظام الدراسة بالمراسلة، كما تهتم بإفساح المجال أمام الطلاب الأجانب لتلقي التعليم بها، لذلك تحتل الترتيب الثالث عالميًا بين الدول التي يقدم عليها الطلاب الأجانب، بعد الولايات المتحدة وبريطانيا .أيضًا لا تغفل أهمية تأهيل المعلم ثقافيًا ومهنيًا حيث يخضع المعلمون الراغبين في التدريس لاختبارات ومراحل تدريبية مهنية[7].

2.4 الإنفاق على التعليم في ألمانيا:

تنفق ألمانيا على التعليم من خلال إنفاق عام يتألف من الإنفاق العام الجاري والرأسمالي على التعليم ويشمل الإنفاق الحكومي على المؤسسات التعليمية (العامة والخاصة)، وإدارة العملية التعليمية بالإضافة إلى الإعانات المالية المقدمة للكيانات الخاصة (الطلاب/الأسر وغيرهم من الكيانات الخاصة.

الجدول رقم (02) : تطور الإنفاق على التعليم في الاقتصاد الألماني خلال الفترة (2006-2014) بالنسبة المئوية

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	4.28	4.34	4.41	4.88	4.91	4.81	4.93	4.93	4.93
نسبة التغير	3.91	1.49	1.53	10.68	0.68	-2.15	2.61	0.03	-0.08

المصدر : أطلس بيانات العالم :" **تطور الإنفاق على التعليم** " ،متاح على الموقع :http://ar.knoema.com/atlas/%، تاريخ الاطلاع :(2019/09/18).

فألمانيا تعتم بنفقات الأبحاث والتطوير والتي هي النفقات الجارية والرأسمالية (العامة والخاصة) على العمل الإبداعي الذي يتم بصورة منهجية لزيادة المعرفة، مثل المعرفة بالجنس البشري، والثقافة، والمجتمع، واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة. وتشتمل عمليات البحث والتطوير على الأبحاث الأساسية، والأبحاث التطبيقية، والتطوير التجريبي.

الجدول رقم (03) : تطور نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الألماني خلال الفترة (2006-2016) بالنسبة المئوية

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	4.1	4.2	4.3	4.7	4.7	4.5	4.7	4.5	4.5	4.5	4.5
نسبة التغير	0.13	1.70	1.43	9.41	0.65	-2.99 %	2.86	4.46	1.11	0	0

المصدر : أطلس بيانات العالم :" **نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للناتج الداخلي الخام** " ،متاح على الموقع :http://ar.knoema.com/atlas/%، تاريخ الاطلاع :(2019/09/18).

ألمانيا تحتل المرتبة الثامنة عالميا من حيث إنفاقها على التعليم ،حيث تنفق على التعليم ما قبل الابتدائي ما قيمته 8.6% ،أما الإنفاق على التعليم الابتدائي فتقدر نسبته % 12,8 ،نفقات التعليم الجامعي ب% 25,2 ،في المقابل تقدر نفقات التعليم العالي ب% 26,8.وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي تسجيل عدد التلاميذ من فئة عمر المدارس في التعليم الابتدائي، المُسجَّلين في التعليم الابتدائي يُعبَّر عنه بنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان في تلك الفئة العمرية سجل نسبة 99.85 % سنتي 2013و2014 ، وادني نسبة سجلت في ألمانيا خلال الفترة (2003-2014) كانت سنة 2008 بنسبة 99.60%.بالرغم من أن الانفاق على البحث العلمي في ألمانيا أقل من الولايات المتحدة واليابان والصين ،الى أنها نشطة اكثر من أي دولة في مجال العلوم. حيث حصلت ألمانيا على عدة جوائز نوبل في شتى المجالات 17 في الطب، 24 في الفيزياء، 32 في الكيمياء، 3 في الاقتصاد، 15 في الأدب، 7 في السلام.فالمانيا تتفوق بشكل لافت في البحوث المتعلقة بالمجال الصناعي فقد سجلت نسبة 20% من جميع براءات الاختراع في عام 2015 ،وهي أكبر دولة تسجيلا لبراءة الاختراع حسب إحصائيات المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية.كما تَكشِف الأرقام أيضا جوانب إيجابية للبحث العلمي ، فنسبة الأكاديميين الأجانب في الجامعات الألمانية قد قفزت من 9.3% في عام 2005 إلى 12.9% في عام 2015. وتتفوق ألمانيا الآن على الولايات المتحدة في نسبة الأوراق البحثية التي تنشرها ضمن الـ10% الأعلى في الاستشهادات المرجعية.كما يزداد الإقبال على ألمانيا باعتبارها إحدى الدول المشهورة بالمستوى المتقدم لجامعاتها ومعاهدها، ويأتي أغلب الطلبة من الصين والهند وروسيا.

4.3عوامل ساهمت في تطور اقتصاديات التعليم في ألمانيا :

نحددها أساسا في :

أ- كفاءات متخصصة :

- العوامل الأساسية لنجاح الاقتصاد الألماني (****)هو الإعداد والتكوين المستمر للكفاءات المتخصصة. ففي كل عام يتوافد نحو مائة ألف مهندس ومتخصص في العلوم الطبيعية على سوق العمل، قادمين من الجامعات والمعاهد التقنية الألمانية والتي يزيد عددها على المائتين موزعة على مختلف مدن ألمانيا.
- النظام التعليمي الألماني (******)يقوم على دمج الجوانب النظرية بالتطبيقية، معتمداً بذلك على نظام التعليم الحرفي في القرون الوسطى، ما يضمن للطالب والمهندس لاحقاً أن يكون ملمّا باختصاصه من جميع الجوانب.

وهكذا يحصل سوق العمل على أجيال من الكفاءات المتخصصة، تستفيد منها على وجه الخصوص الشركات الوسطى التي تعد عماد الاقتصاد الألماني. والشركات المتخصصة هي تلك الشركات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 500 عامل. ويبلغ عددها في ألمانيا نحو 3 مليون شركة، أي ما نسبته 99 بالمائة من مجموع الشركات في البلاد، وغالبيتها تديرها عائلات منذ أجيال.

ب- تحديات المنافسة الدولية

- بيد أن المنتج الألماني وجد نفسه اليوم أمام منافسة دولية شرسة، خاصة من قبل المنتجات المصنعة في الدول الآسيوية، حيث تكاليف اليد العاملة منخفضة بشكل مهول. وللحفاظ على نجاحات المؤسسات أضحى مستقبل الشركات الألمانية مرتبطاً بتطوير تكنولوجيا متقدمة لضمان موقع الريادة، خاصة وأن البلاد تفتقر للمواد الطبيعية. الساسة بدورهم يدركون أهمية هذه النقطة بالذات، ولهذا خصصوا سبعين مليار يورو لمجال التطوير والأبحاث. وهي ميزانية تزيد عن ميزانيات الدول الأوروبية المجاورة .

ت- البنية التحتية والمناخ

- البنية التحتية هي أيضاً ورقة تخدم الاقتصاد الألماني، فمهما تعددت القطاعات سواء تعلق الأمر بالإعلاميات أو الطاقة أو نظام الطرق والمواصلات، فإن البلاد تتوفر على أفضل البنى التحتية في العالم. وبفضل هذه المعطيات تتمتع ألمانيا بموقع جغرافي مميز، يسمح بالوصول إلى أي منطقة أخرى في أوروبا خلال يوم واحد فقط. ولأنها تقع وسط أوروبا، فإنها تتوفر أيضاً على مناخ قاري معتدل، ومن ثمة، ساعد المناخ على تطوير ظروف إنتاج ملائمة على مدار عقود، عكس الدول المتواجدة على أطراف أوروبا.

- **ازدهار سوق العمل**

وفي الوقت الذي تعاني فيه أسواق الدول الأوروبية المجاورة من تفشي البطالة، تشهد ألمانيا معجزة اقتصادية جديدة، بعد أن بلغ عدد العاملين 42 مليون عامل. وهو رقم قياسي لم تشهده ألمانيا من ذي قبل. بيد أن السبب الرئيسي لهذا النجاح يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها حكومة المستشار السابق غيرهارد شرودر، والتي أطلق عليها آنذاك أجندة 2010.وكان من بينها إنشاء قطاع للأجور المنخفضة، والعمل على جعل الأسواق أكثر مرونة، والنتيجة خلق العديد من الوظائف.[8]

5. الخاتمة:

ألمانيا عانت طوال تاريخها من مشاكل عديدة، وخاضت حربين عالميتين متتاليتين، هذا بالإضافة إلى الغزو الذي شنه عليها نابليون والاستعمار الذي نتج عنه ،ناهيك عن الأزمات المتكررة التي مرت بها ،فكانت دوما تخرج منتصرة حتى ولو هزمت ،والدليل على ذلك العصر الذهبي والازدهار الاقتصادي الذي عاشه البلد بعد الحرب العالمية الثانية ،هذا العصر الذي أطلق عليه مسمى المعجزة الألمانية ،فشعب هذا البلد واجهته معاناة ومشاكل وأزمات ،واستطاع بعزيمته وإصراره الشديدين التغلب على كل هذه العقبات والمعوقات. ولعل من أم الركائز التي اعتمدتها ألمانيا هي اهتمامها الكبير بالتعليم والتطوير والبحث العلمي، هذا من انعكس بشكل ايجابي كبير على مستوى اقتصادها. فألمانيا اتخذت من التعليم أداة لتحقيق نهضتها، حيث تجمع في تجربتها ما بين التعليم العام والتعليم المهني، فاهتمت بوضع مخصصات مالية هائلة لهذا القطاع. هذا ما جعل ألمانيا تنتمي لأكثر بلدان العالم الصناعي تطوراً وأقواها أداء، وتشكل بعد الولايات المتحدة واليابان والصين رابع أكبر اقتصاد في العالم، وعلاوة على ذلك

تعتبر أيضا أكبر وأهم سوق في دول الاتحاد الأوروبي (EU) واحتلت ألمانيا بحجم صادراتها المرتبة الثانية في العالم بعد الصين، وتقارب نسبة مساهمة ألمانيا في التجارة العالمية 9%. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة فوائد من الممكن الاستفادة منها في هذه التجربة:

- الرجوع إلى التراث؛
- القدرة على التكيف والتطوير؛
- العار فيأن تسلم نفسك للفشل وليس أن تفشل.

الهوامش:

(*)-ينظر للتعليم على أنه متعدد الفوائد ، فهو يرفع الإنتاجية ويرفع الاستثمار والادخار، ويساعد على تحسين الدخل وتكافؤ الفرص، ويضمن التشغيل وعلى وجه الخصوص في القطاع العام، كما يساهم بتعزيز دور المرأة في النشاط الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى دوره في التأثير على قرار الهجرة وزيادة الإنتاجية على مستوى الفرد والاقتصاد العالمي.

[1] . نعمة الله نجيب إبراهيم:"**نظرية اقتصاد العمل**"،مؤسسة شباب الجامعة ،2001-2002 ، ص15.

[2] . محمود عباس عابدين : " **علم اقتصاديات التعليم** " ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ،2006 ، ص42.

[3]. عبد الله الزاهي: " **الراشدان في اقتصاديات التعليم** " ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2001 ، ص 94.

(**)- لقد استثمرت ألمانيا في سنة 2010 ما يقارب 70 مليار أورو ،أي ما يعادل الضعفين ما استثمرته في سنة 2005 ،ويعادل هذا الاستثمار ما تنفقه باقي الدول الأوروبية مجتمعة على الأبحاث والإبداع من نفس السنة ،وبالإضافة إلى الدعم المالي فألمانيا تستعمل محفزات كبيرة للبحث العلمي .

(***)- إن الباحث الألماني بالإضافة إلى المميزات التي توفرها له الدولة ،يمتلك خاصية الاستماتة والعمل الجاد والدؤوب المستمر ، فميزة الاستمرارية في تتبع العلوم والتنقيب فيها احد أهم بل الركيزة المهمة لدى مراكز البحوث في ألمانيا.

[4]. عبد الجليل أميم وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (201-213).

[5]. ساس بوسط :" **الاقتصاد الألماني، المتحكم الأول في اقتصاد الاتحاد الأوروبي**" ، (2015/05/21) ،متاح على : https://www.sasapost.com/german-economy-highlights/،تاريخ الاطلاع :(2019/09/18).

6- allabout-school:" **نظرة على التعليم في ألمانيا .. السبب الرئيس في التقدم الصناعي**"،،متاح على الموقع :-http://allabout school.com/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9 ، تاريخ الاطلاع :(2019/09/20).

[7]مركز البديل للتخطيط وللدراسات الاستراتجية :" **تجارب التنمية ألمانيا نموذجا** "(2018/05/13) ،متاح على الموقع :https://elbadil-pss.org/2016/02/24، تاريخ الاطلاع :(2019/09/18).

(****) - من أجل سد نقص الكفاءات المتخصصة في المجال الاقتصادي شجعت الحكومة الألمانية الكثير من النساء على العمل. ويبلغ معدل القوى العاملة بالنسبة للنساء في ألمانيا اليوم نحو 69 بالمائة، لتكون ألمانيا في المرتبة السادسة بين بقية دول أوروبا في هذا المجال.

(*****)- ترتفع في ألمانيا مقارنة ببقية الدول الأوروبية نسبة العاملين في المجالات الإبداعية والفنية والترفيهية، أي بمعدل 226 لكل 1000 مواطن. وفي أيسلندا مثلاً لا تبلغ هذه النسبة سوى 1.6%.

[8]. DW :"**ما هو سر نجاح الاقتصاد الألماني**" ،متاح على الموقع:https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8، تاريخ الاطلاع : (2019/09/19).

قائمة المراجع:

1. محمود عباس عابدين : " **علم اقتصاديات التعليم** " ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ،2006 .
2. عبد الله الزاهي: " **الراشدان في اقتصاديات التعليم**" ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2001 ..
3. عبد الجليل أميم وآخرون :" **التجربة النهضوية الألمانية :كيف تغلبت ألمانيا على معوقات النهضة"** ،مركز نماء للبحوث والدراسات ،الطبعة الأولى ، 2013 ، بيروت ،لبنان .
4. ساس بوسط :" **الاقتصاد الألماني، المتحكم الأول في اقتصاد الاتحاد الأوروبي"** ، (2015/05/21) ،متاح على : https://www.sasapost.com/german-economy-highlights/.
5. مركز البديل للتخطيط وللدراسات الاستراتجية :" **تجارب التنمية ألمانيا نموذجا** "(2018/05/13) ،متاح على الموقع :https://elbadil-pss.org/2016/02/24.
6. DW :"**ما هو سر نجاح الاقتصاد الألماني**" ،متاح على الموقع:https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8.
7. أطلس بيانات العالم :" **نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للناتج الداخلي الخام** " ،متاح على الموقع :**http://ar.knoema.com/atlas/%**.

محور المداخلة: اقتصاد العمل

عنوان المداخلة: دور السياحة في العمالة (حالة الجزائر)

The role of tourism in employment (case of Algeria)

مزواغي جيلالي – مخبر إستراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر (جامعة مستغانم) –
djilali.mezouaghi@univ-mosta.dz
عدالة العجال – مخبر إستراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر (جامعة مستغانم) –
laadjal.adala@univ-mosta.dz

ملخص المداخلة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياحة في العمالة في الجزائر، من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم حول السياحة وخصوصية العمالة المتعلقة بها، وعرض وتحليل أهم الإحصائيات حول العمالة السياحية والإنفاق السياحي متمثلا في حجم الاستثمار في المجال خلال الفترة 2008-2018.

خلصت الدراسة إلى مساهمة السياحة في الجزائر بـ320.000 منصب عمل مباشر، و510.000 منصب غير مباشر، وما يقارب الـ700.000 من المناصب المحفوزة، وكلما زاد حجم الإنفاق السياحي، زاد عدد العمال في السياحة، فاستثمار 7 ملايين دينار يوفر 5 مناصب من العمالة بأنواعها الثلاثة، وهذه الأعداد قابلة للارتفاع من سنة إلى أخرى، إلا أن نسبة العمالة المحققة من السياحة تبقى ضعيفة ولم تتعدى 3,4% من إجمالي العمالة، وهذا يعود إلى النسبة المنخفضة جدا للاستثمار السياحي التي لم تتعدى 2,5% من إجمالي حجم الاستثمار.

كلمات مفتاحية: سياحة؛ عمالة؛ استثمار؛ الجزائر.

Abstract :

This study aims to highlight the role of tourism in employment in Algeria, through addressing the most important concepts about tourism and the specificity of labor in it, and presenting and analyzing the most important statistics on tourism employment and tourism spending represented in the volume of investment in the field during the period 2008-2018.

The study concluded that tourism in Algeria contributed 320,000 direct jobs, 510,000 indirect jobs and nearly 700,000 induced jobs, so the greater the amount of tourism spending, the greater the number of workers in tourism, and the investment of 7 million DZD provides 5 jobs of all three types, these numbers can rise from year to year, However, the percentage of employment generated by tourism remains low and it represents only 3.4% of total employment, because the rate of tourism investment is very low , which did not exceed 2.5% of the total investment.

Keywords: Tourism; Employment; Investment; Algeria.

1. مقدمة:

يظهر جليا اهتمام دول العالم بصناعة السياحة من خلال تقارير المنظمات الدولية، والسياسات المنتهجة خاصة في الدول النامية التي تنافس على حصتها من السوق السياحي الدولي، وبرزت دول رائدة في هذا المجال في مدة وجيزة كسنغافورة، تركيا، وماليزيا، ونجحت بذلك في النهوض باقتصادها وحققت نموا معتبرا، وأصبحت وجهات عالمية للسياحة.

جاء اهتمام الجزائر بالسياحة متأخرا نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها، في مقدمتها اضطراب الوضع الأمني خلال العشرية السوداء 1990-1999، ثم تلتها عشرية البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى أعلى مستوياتها، كل هذه الظروف أجلت بشكل أو بآخر التفكير الجدي للنهوض بالقطاع السياحي، حتى نهاية العشرية الأولى من القرن الحالي، إذ تم وضع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT (2030) والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT (2030)، وفتح المجال أمام المستثمرين في المجال، ووضع آليات للتمويل، والتمسنا بذلك نية الدولة في اتخاذ اقتصاد السياحة كبديل للاقتصاد الريعي المبني على صادرات المحروقات والمعرض للصدمات الدولية في تحديد الأسعار، وتعتبر صدمة تهاوي الأسعار سنة 2014 تشكل بوادر أزمة اقتصادية واجتماعية، جعلت الحكومة تتخذ إجراءات تقشفية في مقدمتها تجميد التوظيف العمومي، نظرا لعجز الموازنة العامة.

تكمن الأهمية الاقتصادية للسياحة في تعزيز المداخيل الوطنية، كذا توفير العمالة بمختلف الأشكال، وهذا لطبيعتها الخدمية التي تتطلب يد عاملة كثيفة خاصة في مجال الضيافة والإطعام، والأمن السياحي، والخدمات التي يحتاجها السياح خلال رحلتهم، وهي بذلك تعزز من النشاط التجاري والحرفي.

1.1. إشكالية الدراسة

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة السياحة في توفير العمالة في الجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة

وكإجابات محتملة ومسبقة لإشكالية الدراسة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى: للسياحة دور في توفير العمالة في الجزائر؛**
- **الفرضية الثانية: كلما زاد الإنفاق السياحي زادت نسبة العمالة في الجزائر.**

3.1. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مدى مساهمة السياحة في توفير العمالة؛
- إظهار علاقة الإنفاق السياحي ممثلا بالاستثمار بتطور العمالة في القطاع السياحي.

4.1. منهجية الدراسة

وقصد الإجابة على الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في عرض أهم أدبيات الدراسة، المتمثلة في التأصيل النظري للسياحة، العمالة في السياحة، الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمادية للجزائر في مجال السياحة، وتحليل البيانات المتمثلة في مؤشرات السياحة في العالم والجزائر على غرار العمالة والاستثمار السياحي، المستقاة من من وزارة السياحة والصناعات التقليدية، وكذا المنظمات الدولية على غرار المنظمة الدولية للسياحة (WTO) والمجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) خلال الفترة 2008-2018.

2. التأصيل النظري للسياحة

تعتبر السياحة صناعة القرن الحادي والعشرين لأهميتها البالغة في الاقتصاد والمجتمع، ولما لها من أبعاد تنموية ومستدامة، وأصبحت بذلك بديلا استراتيجيا للتنويع الاقتصادي، وعنصرا هاما في النمو.

1.2. تعريف السياحة

عُرِفَت السياحة منذ القدم، وتعني كلمة "ساح" المشي والسير على وجه الأرض، واعتبرها الباحثون ظاهرة طبيعية، اجتماعية واقتصادية، وعرَّفها EGUYE FREULER على أنها: "ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث تتولَّدُ من الحاجة المتزايدة للحصول على عمليات الاستجمام وتغير الجو والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية"[1]، كما تعرفها منظمة السياحة العالمية (UNWTO) على أن "السياحة تشمل حركة الأشخاص المسافرين إلى أماكن خارج بيئتهم المعتادة والبقاء فيها لمدة تقل عن سنة واحدة، لغرض الترفيه والأعمال وغيرها ومن الأغراض".[2]

2.2. أنواع السياحة

تختلف السياحة في أنواعها حسب مجموعة من المعايير، أهمها المعيار الجغرافي المبني على اجتياز الحدود الدولية من عدمه، وكذا معيار الدوافع والدخل، مدة الإقامة،... إلخ، والشكل I يبين أهم أنواع السياحة.

الشكل1: أنواع السياحة.

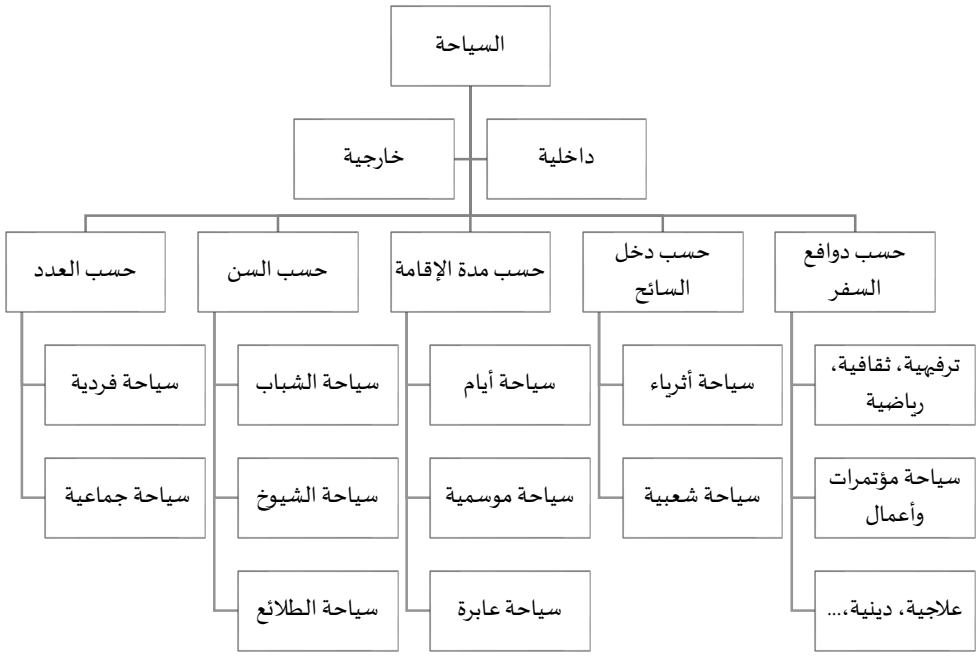

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى: خالد عبد الرحمن آل دغيم، الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، دار أسامة للنشر والتوزيع، ص ص 28-34.

نلاحظ من خلال الشكل1 أن السياحة حسب المعيار الجغرافي نوعان هما: السياحة الداخلية التي تخص تنقل الأشخاص داخل بلدهم لزيارة المقاصد السياحية، أما السياحة الخارجية فيقصد بها تنقل الأشخاص من بلدهم الأصلي إلى خارج حدوده بغرض الزيارة والراحة والاستجمام، وهذا ما يسمى كذلك السياحة الدولية، كما نجد أن السياحة تتنوع حسب المعايير التالية:[3]

- من حيث عدد السائحين: تكون في شكل سياحة فردية وجماعية؛
- من حيث سن السائح: نجد سياحة الشباب هذه الفئة التي تتميز بالطاقة والحركة وحب المغامرة، وهناك سياحة الشيوخ الذين يبحثون عموما على السكينة والهدوء، أما سياحة الطلائع فتكون لفئة الصغار الذين يبحثون عن اللهو والمرح والاستكشاف؛
- حسب مدة الزيارة: هناك سياحة موسمية كموسم الاصطياف مثلا، سياحة الأيام كالأيام التي تقام بها المهرجانات والحفلات،...إلخ، وهناك السياحة العابرة والتي تخص أماكن العبور؛
- حسب الدخل: تصنف السياحة إلى سياحة الأثرياء والسياحة الشعبية؛
- حسب الغرض منها: نجد سياحة ترفيهية، ثقافية، رياضية، مؤتمرات، سياحة أعمال، علاجية، دينية،... الخ.

3.2. أهمية السياحة في الاقتصاد

تعد السياحة صناعة القرن الحادي والعشرين، نظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية البالغة، وتعتبر كذلك صناعة مستدامة بديلة للصناعات الأحفورية الناضبة والمُلوِّثة للبيئة، وتتجلى هذه الأهمية خاصة في:[4]

- زيادة الدخل القومي للبلد من خلال إنفاق السياح على الإيواء والإطعام، ومختلف السلع والخدمات التي يستفيدون منها خلال رحلتهم، كاقتناء التحف والهدايا التذكارية، خدمات الترفيه والزيارات، رسوم الدخول إلى المتاحف والمعالم الأثرية، ...الخ؛
- مصدر للعملة الأجنبية ورؤوس الأموال؛
- تساهم السياحة في توفير مناصب العمل والحد من البطالة؛
- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، فلها بالتالي دور في المساهمة في ميزان المدفوعات، من خلال عائدات السياح الدوليين الوافدين إلى البلد؛
- تساهم الحركة السياحية في تنامي الأنشطة الأخرى كالنقل والبنوك والاتصالات، ...الخ.

الجدول 1: تطور مساهمة السياحة في مؤشرات الاقتصاد العالمي للفترة 2013-2018 وتقديرات 2019.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019e
المساهمة في الناتج الإجمالي الخام (%)	3,6	3,7	5,8	4,0	5,1	3,9	3,6
المساهمة في ميزان المدفوعات (%)	3,7	3,4	4,4	3,7	5,0	4,0	3,7
المساهمة في حجم الاستثمار(%)	2,4	4,5	5,1	3,2	6,4	4,0	4,2
المساهمة المباشرة في العمالة (%)	1,5	2,1	2,7	1,8	2,0	2,7	2,2

Source: The World Travel & Tourism Council, TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2019 WORLD, 2019, P10, online: https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/regions-2019/world2019.pdf, (Consulté le 16.08. 2019).

3. العمالة والسياحة

تمثل العمالة مجموعة المناصب المشغولة أو المتاحة للأفراد العاطلين عن العمل، تهدف إلى تسخير الجهد العضلي والفكري للإنتاج والإنتاجية مقابل تلقي راتب معين.

1.3. العمل اللائق

يقصد بالعمل اللائق كل نشاط مأجور يضمن للعامل الكرامة الشخصية والاستقرار العائلي، والعيش في سلام، ومن خلال هذا المفهوم تهدف منظمة العمل الدولية إلى تحقيق العمل المنتج الذي يضمن دخل عادل والأمن في مكان العمل، والحماية الاجتماعية للعائلات، وتحسين آفاق التنمية الشخصية والاندماج الاجتماعي.[5]

2.3. أنواع العمالة في السياحة

توفر السياحة ثلاثة أنواع من مختلفة من العمالة، وهي العمالة المباشرة، غير المباشرة، والعمالة المحفوزة، يمكننا عرضها بشيء من التفصيل كما يلي:[6]

1.2.3. العمالة المباشرة: وتشمل العمالة المباشرة عمال وموظفي المؤسسات السياحية كالفنادق والمنتجعات، وكالات السياحة والسفر، شركات النقل، الأماكن السياحية كالمتاحف والمعارض

2.2.3. العمالة غير المباشرة: وهي العمالة التي تتولد في قطاع آخر غير السياحي ونذكر على سبيل المثال العمالة في التجارة والأمن والحرف؛

3.2.3. العمالة المحفوزة: زيادة العمالة المباشرة وغير المباشرة، تحفز وتولد نوع ثالث من العمالة يسمى العمالة المحفوزة.

الشكل2: أهم عشرة بلدان من حيث حصة الشباب من إجمالي العمالة الاقتصادية والسياحة.

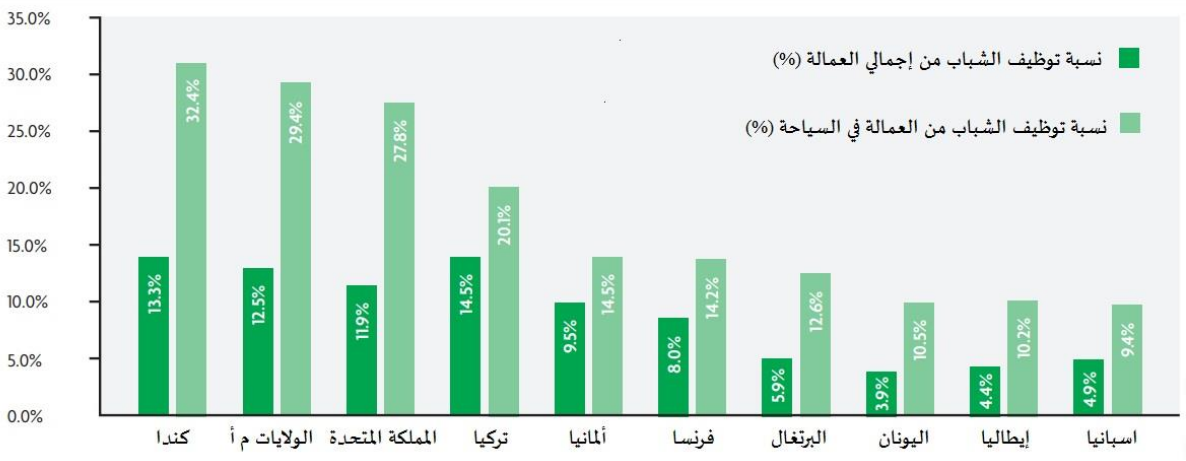

Source: the World Travel & Tourism Council, TRAVEL & TOURISM: GENERATING JOBS FOR YOUTH, 2019, P2, online: https://www.wttc.org/-/media/files/reports/2019/generating-jobs-for-youth.pdf, (Consulté le 16.08. 2019).

يمثل الشكل 2 حصة الشباب من العمالة في السياحة وكذا من إجمالي العمالة الاقتصادية الكلية في أهم 10 بلدان في العالم[7]، ومن خلاله نلاحظ أن حصة الشباب هي أكبر حصة من العمالة في السياحة، وتمثل نسبة معتبرة كذلك في إجمالي العمالة، فهي تساوي ضعف أو أكثر من حصة العمالة الاقتصادية الكلية في سبعة من البلدان العشرة، أما في فرنسا وألمانيا وتركيا، فإن الفرق بين حصة عمالة الشباب في السياحة بالنسبة إلى الاقتصاد الكلي أقل وضوحًا.

نسبة توظيف الشباب في السياحة هي الأعلى في كندا حيث يمثل الشباب 32.4٪ من عمالة القطاع، وتلي ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، حيث يمثل الشباب 29.4 ٪ و 27.8 ٪ من العمالة على التوالي، تمتلك إيطاليا وإسبانيا أدنى حصة من عمالة الشباب في السياحة والسفر بنسبة 10.2٪ و9.4٪.

3.3. خصوصية العمالة في السياحة

تختلف العمالة في السياحة عن باقي القطاعات، نظرا لخصوصية السياحة في حد ذاتها، إذ تتأثر بالموسمية وتتطلب ظروفا استثنائية تراعي الجانب الشخصي والمهاري للعامل أكثر من الجانب التكويني الذي تعتمد عليه في هرم موظفيها بصفة محدودة، وبالتالي تتمثل خصوصية العمالة في السياحة في ما يلي:[8]

- تتأثر العمالة بنوعية النشاط السياحي حيث أثبتت دراسة قام بها الباحث JUD جود سنة 1974 أن العمالة في فنادق المكسيك نمت بـ111%، في حين أن نموها في المطاعم والمقاهي كان 127% خلال الفترة 1960-1967؛
- العمالة تتطلب المهارة المحدودة في كثير من الوظائف، إلا أن الطبيعة الشخصية الملائمة لشغل الوظيفة تكون مهمة بدرجة أكبر، عكس المناصب الإدارية العليا تتطلب التكوين والمهارة العاليين نظرا لأن السياحة تعتمد بشكل أقل على الإطارات المسيرة والوظائف الاستشرافية والمتخصصة؛
- تمتاز العمالة في السياحة بالموسمية، ففي غالب الأحيان تعمل المؤسسات السياحية على التعاقد لمدة زمنية محددة خاصة في أوقات الذروة في المواسم السياحية، وتستغني عن هذا النوع من التعاقد في أوقات الكساد السياحي؛
- رواتب العمال كذلك تتأثر بالموسمية، فتكون مرتفعة في أوقات الذروة وتنخفض في أوقات الكساد، ولم تعد الرواتب تكاليف ثابتة بل تصمم على حسب حجم الطلب السياحي.

4.3. أهمية العمالة في السياحة

يعد قطاع السياحة أحد أسرع القطاعات نموًا في جميع أنحاء العالم، حيث يوفر فرصًا للعمالة الماهرة وغير الماهرة، بما في ذلك فرص العمل بدوام جزئي والموسمي، وبذلك تكمن أهمية العمالة في القطاع السياحي في تحسين مستوى الدخل الفردي فنجد أن 53 % من موظفي السياحة يتقاضون رواتب أعلى من المتوسط، كما تفتح المجال للمقاولة والاستثمار في السياحة، وكذا الحصول على وظيفة في خارج بلد الإقامة بالنظر إلى حاجة السوق الدولي إلى اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي تحمل السياحة فرصًا لمعالجة قضايا البطالة.[9]

كما أن السياحة تعتمد بشكل كبير على العمالة والعنصر البشري في صناعتها، نظرا لطبيعتها الخدمية غير الملموسة، وهي بذلك تخلق عددا هاما من مناصب العمل دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة مقارنة بالقطاع الصناعي مثلا، من جهة أخرى يمكن للتدريب والتكوين في السياحة يمكن أن يتيح للشباب فرص التشغيل في المؤسسات السياحية خارج البلد.[10]

5.3. سياسات لدعم التوظيف في السياحة

تقوم سياسة التشغيل في السياحة على المنهج الثلاثية (حكومة، القطاع الخاص، الشريك الاجتماعي)، لتوفير فرص عمل مناسبة، وتشمل السياسات حسب ما يلي:[11]

- خلق تصورات إيجابية عن وظائف السفر والسياحة؛
- توفير التكوين والتدريب في مجال السياحة؛
- الاهتمام بالقطاع السياحي من طرف الحكومات من خلال فتح فرص الاستثمار في المجال؛
- توظيف العمالة الأجنبية عالية التكوين والخبرة، خاصة إطارات التسيير.

4. دور السياحة في العمالة (حالة الجزائر)

تعتبر الجزائر بلدا سياحيا بامتياز نظرا لإمكانياتها الطبيعية والبشرية والحضارية والثقافية، ناهيك عن الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع السياحي الذي أصبح البديل الاستراتيجي لتعزيز المداخيل خارج المحروقات في البلدان النامية.

1.4. لإمكانيات الطبيعية والحضارية

تعتبر الجزائر بموقعها الجغرافي المتميز، ومساحتها الممتدة على 2.381.741 كلم مربع، أرضية سياحية بامتياز، تتيح تنوعا مناخيا، جيولوجيا، بيولوجيا، وحتى ثقافيا وتاريخيا، يلقى فيه الإنسان ما أراد من الطبيعة الخلابة الساحرة، ونذكر من عوامل الجذب الطبيعية ما يلي:[12]

- **الساحل:** الساحل الجزائري الممتد على شريط قدره 1622 كلم، تشترك فيه 14 ولاية من الشرق إلى الغرب؛
- **المناطق الجبلية:** والتي تمتاز بالمرتفعات والغابات، والتي توفر الراحة والهدوء وفرص الاستكشاف؛
- **الصحراء الجزائرية:** والتي تضم مناطق مصنفة عالميا كمنطقة الطاسيلي والهقار، وتزخر الصحراء الجزائرية بمناطق خلابة خاصة تلك التي تتميز برمالها الذهبية، كأدرار وغرداية، ووادي سوف، تمنراست، هذه الأخيرة التي تحتوي على رسومات تعود إلى ما قبل التاريخ؛
- **الحمامات المعدنية:** تحتوي الجزائر على حمامات معدنية يمكن أن تكون قطبا واعدا للسياحة العلاجية، والتي تحتوي على مراكز صحية ومراكز استجمام وترفيه؛
- **المناطق التاريخية والثقافية:** إن تعاقب الحضارات على الجزائر عبر التاريخ، تركت معالمها لتكون وجهة للسياح، كمدينتي تيمقاد وجميلة، والآثار الرومانية في تيبازة، قصر سانتاكروز في وهران،...؛
- **الصناعات التقليدية:** تتنوع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر حسب عادات وتقاليد كل منطقة من الجزائر الشاسعة، كصناعة الزربية في غرداية، الحلي في تمنراست، صناعة الفخار، اللباس التقليدي المطرز والمزين، ... الخ.

2.4. طاقة الإيواء

تقدر طاقة الإيواء في الجزائر بأكثر من 100.000 سرير، موزعة على 1195 مؤسسة فندقية[13]، ويمكننا عرض تطور طاقة الإيواء خلال الفترة 2013- 2017 من خلال الشكل رقم 3.

الشكل 3: تطور عدد الأسرة خلال الفترة 2013-2017.

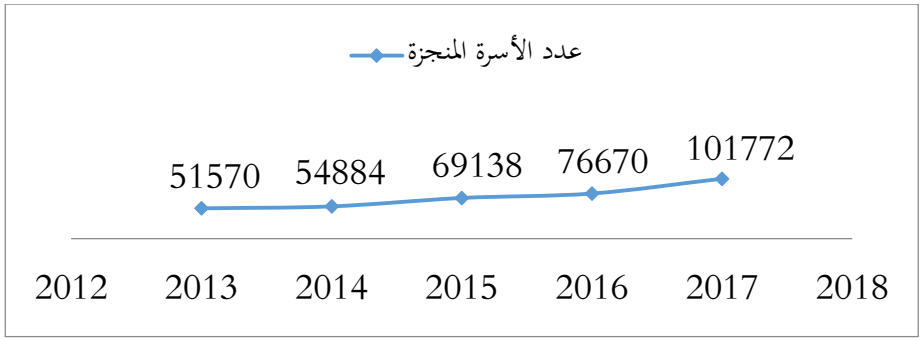

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعات التقليدية، الجزائر، 2015، على الرابط: https://www.mta.gov.dz/wp-content/uploads/2018/09/Tableau-de-bord-2015-fr-1.pdf (تاريخ الاطلاع 10.08.2019).

نلاحظ من خلال الشكل 3، أن طاقة الإيواء ارتفعت من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 51570 سرير سنة 2013، ليقفز هذا العدد إلى 101.772 سرير جديد سنة 2017 بنسبة نمو قدرت بـ97% خلال خمسة سنوات، أي بمعدل 10.040 سرير جديد سنويا، في إشارة واضحة لتوجه سياسة الدولة إلى الإهتمام بالإيواء الذي يعتبر عصب صناعة السياحة.

3.4. مؤسسات التكوين السياحي المتخصص

تحتوي الجزائر على 136 مؤسسة للتعليم العالي والبحث العلمي، ما بين جامعات ومعاهد متخصصة، تتيح فرص التعليم العالي وأنشطة البحث، في ميادين مختلفة بما يتطلبه سوق العمل في الجزائر، بما في ذلك متطلبات العمل في السياحة، كمجال العلوم الاقتصادية والإدارية والإنسانية والاجتماعية، إلا أن هناك وظائف تتطلب تكوينا متخصصا للإطارات، حيث تتوفر الجزائر على 3 مدارس متخصصة في المجال السياحي والفندقي وهي:[14]

1.3.4. المدرسة الوطنية العليا للسياحة: هي مؤسسة تابعة الأوراسي بالجزائر العاصمة تتيح للشباب المتحصل على شهادة البكالوريا تكوينا في التسيير الفندقي والسياحي، تكوين متخصص قصير المدى لصالح مختلف الهيئات و المؤسسات في الفندقة و السياحة، مرشد سياحي، حمامات معدنية، تسيير كاترينغ، والإطعام الجماعي.

2.3.4. المعهد الوطني للفندقة والسياحة (بوسعادة): يتيح المعهد تكوينا في إدارة الفنادق، المطبخ والحلويات، دليل سياحي محلي، لشهادة تقني وتقني سامي.

3.3.4. المعهد الوطني للفندقة والسياحة (تيزي وزو): يتيح المعهد تكوينا لمدة 30 شهرا للحصول على شهادة تقني وتقني سامي في الإدارة الفندقية، المطعم، دليل سياحي محلي ودولي.

4.4. الاستثمار السياحي

يعد الاستثمار السياحي مظهرا من مظاهر الإنفاق السياحي، فكللت جهود الدولة في ذات المجال بإنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار سنة 1993، التي أصبحت سنة 2000 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-282 الصادر في 24 سبتمبر 2001 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لتوكل إليها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار [15]، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) سنة 1996، وكذا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) سنة 1994، وهذا لفتح مجال الاستثمار والمقاولاتية للشباب.

ومن خلال الشكل 4 يمكننا ملاحظة تطور حجم الاستثمار السياحي ونسبة مساهمته في إجمالي حجم الاستثمار[16].

الشكل 4: تطور حجم الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (الوحدة: مليار دينار جزائري).

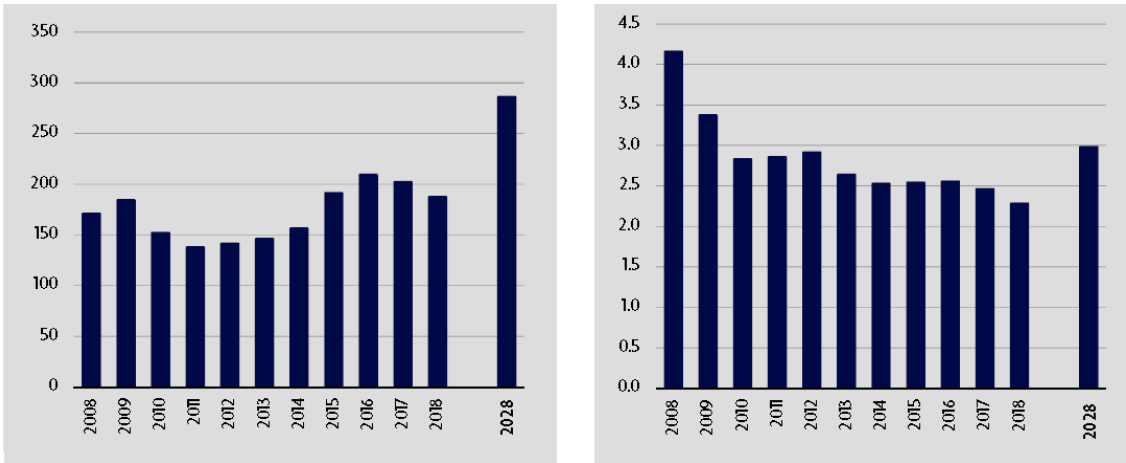

Source: the World Travel & Tourism Council, Algeria 2018, 2018, P5, online: https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/archived/countries-2018/algeria2018.pdf, (Consulté le 16.08. 2019).

يبين الشكل 4 بأن حجم الاستثمار السياحي شهد ارتفاعا في سنتي 2008 و2009 بأكثر من 170 مليار دينار، وهذا ناتج عن البحبوحة المالية، وكانت بداية تنفيذ مخططات SDAT وSNAT، كذلك عرفت هذه الحقبة تحضيرات واسعة لاحتضان المؤتمر الدولي السادس عشر للغاز الطبيعي المسال GNL16 بوهران، بالمقابل لم تمثل هذه المبالغ سوى 4,2% و3,8% من إجمالي حجم الاستثمار خلال سنتي 2008 و2009 على التوالي.

ثم عرفت سنوات 2010 إلى 2014 انخفاضا في حجم الاستثمار السياحي إلى حدود الـ150 مليار دينار، بنسب تتراوح ما بين 2,7% و2,5% من إجمالي الاستثمارات، هذا ما يبرر اهتمام الدولة بقطاعات أخرى على حساب السياحة، ليعود حجم الاستثمار السياحي إلى الارتفاع خلال الفترة 2015-2018 ليصل إلى أكثر من 200 مليار دينار، ويعود ذلك إلى صدمة الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات مما جعل بالدولة تضخ المزيد من الأموال للاستثمار السياحي في التفاتة متأخرة نظرا لاستنفاذ كبير في احتياطي العملة الأجنبية، ويتوقع المجلس العالمي للسياحة والسفر أن حجم الاستثمار سيقارب 300 مليار دينار جزائري آفاق سنة 2028 وسيمثل 3% من إجمالي الاستثمارات.

5.4. مساهمة السياحة في العمالة

تعتمد السياحة على العنصر البشري بشكل كبير، نظرا لطبيعتها الخدماتية أكثر منها سلعية، كخدمات الإيواء والإطعام وخدمات الدليل السياحي، لذا نجد أن الاستثمار السياحي يمكن من إنجاز وتشييد المرافق السياحية والمرافق التي لها علاقة بالسياحة، وبالتالي يمكن القول بأن الإنفاق العمومي على السياحة يخلق مناصب شغل خلال إنجاز المشاريع، وتخلق مناصب شغل قارة في مرحلة استغلال المرافق بشكل مباشر أو غير مباشر، والشكل التالي يبين تطور مساهمة السياحة في العمالة خلال الفترة 2008-2018 في الجزائر.

الشكل 5: تطور مساهمة السياحة في العمالة خلال الفترة 2008-2018 في الجزائر (الوحدة: ألف منصب).

Source: the World Travel & Tourism Council, Algeria 2018, op-cit, P4.

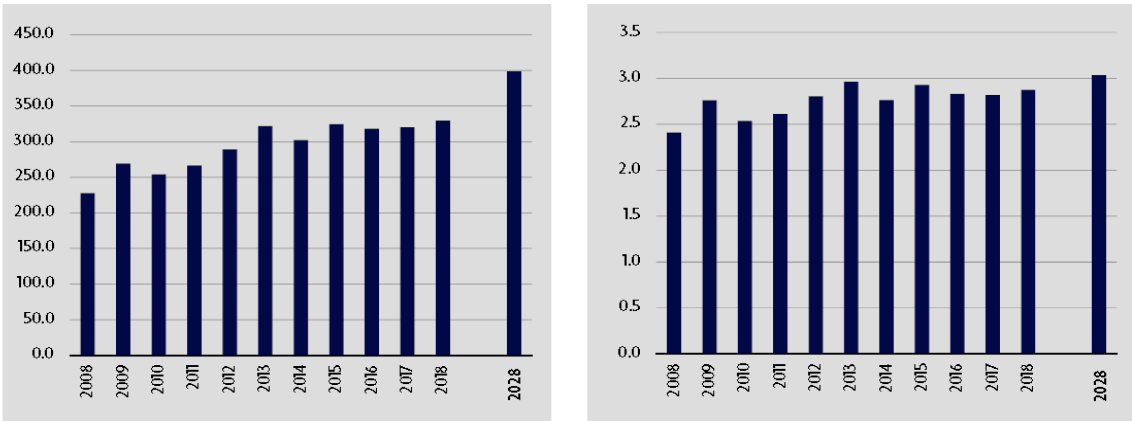

نلاحظ من الشكل 5 تطور العمالة في القطاع السياحي خلال الفترة 2008-2018 حيث أن نسبة العمالة تطورت من 2,4% من إجمالي العمالة في الجزائر سنة 2008 إلى 3% سنة 2013، وهذا يعود إلى خلق مناصب شغل جديدة في القطاع السياحي خلال تلك الفترة فقفزت العمالة في القطاع السياحي من 220 ألف سنة 2008 إلى 325 ألف سنة 2013، لتنخفض في سنة 2014 إلى 2,7% بـ300 ألف منصب عمل نظرا لانخفاض الطلب السياحي بسبب تهاوي أسعار البترول وكذا الاضطرابات السياسية في المنطقة، لتستقر هذه النسبة في حدود 2,7% بـ320 ألف منصبا مباشرا في الفترة 2015-2018، وعموما يمكن القول أن الاستثمار السياحي حقق أكثر من 80.000 منصب عمل خلال هذه الفترة 2008-2018، ويتوقع المجلس العالمي للسياحة والسفر أن تبلغ العمالة 400 ألف منصب مباشر آفاق سنة 2028 لتساهم السياحة بـ3,1% من إجمالي العمالة في الجزائر.

ونحاول عرض إجمالي المناصب المباشرة وغير المباشرة والمحفوزة في القطاع السياحي، من خلال الشكل 6.

الشكل 6: مساهمة القطاع السياحي في العمالة حسب طبيعتها خلال 2017-2018 (الوحدة: ألف منصب).

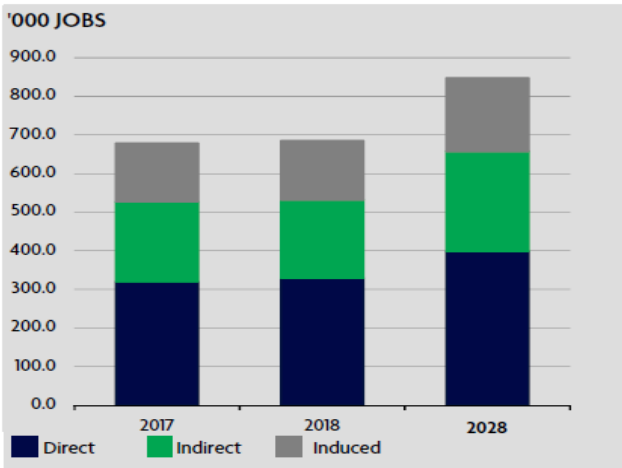

Source: the World Travel & Tourism Council, Algeria 2018, op-cit, P4.

يتضح لنا جليا من الشكل 6 أن القطاع السياحي يوفر حوالي 320 ألف منصب عمل مباشر، وأكثر من 510.000 منصب غير مباشر، ويقارب الـ700.000 من المناصب المحفوزة خلال الفترة 2017-2018، ويتوقع المجلس العالمي للسياحة والسفر أن يبلغ عدد العمال في القطاع السياحي 400 ألف منصب مباشر، 660 ألف منصب غير مباشر، و840 ألف منصب من العمالة المحفوزة آفاق سنة 2028.

الشكل 7: تطور العمالة الناتجة عن الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2013-2017.

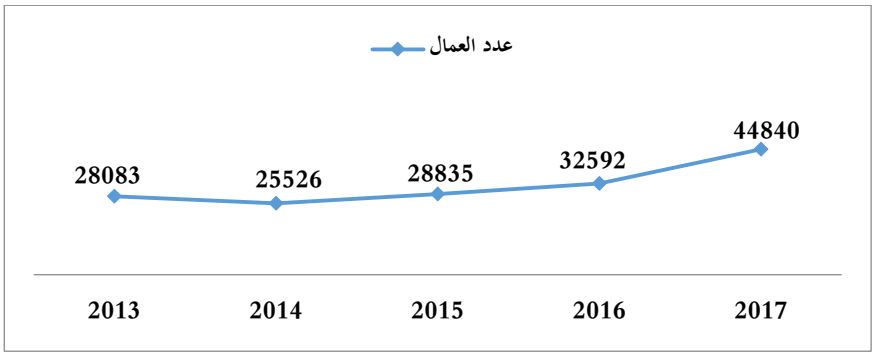

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره.

من خلال الشكل 7 يمكننا ملاحظة عدد مناصب الشغل المحققة خلال الفترة 2013-2017، وهي ناتجة عن الاستثمارات السياحية، فتطورت العمالة في القطاع من28.083 عامل سنة 2013، إلى 44.840 عامل سنة 2017، أي بزيادة قدرها 16.757 عامل بمعدل نمو قدره 60% في غضون خمسة سنوات، وهذا يعود إلى المؤسسات الجديدة المنشأة في المجال السياحي بالإضافة إلى المؤسسات التي عرفت عمليات توسيع، وكذا المناصب غير المباشرة والمحفوزة التي يخلقها القطاع السياحي كلما زاد الإنفاق السياحي على الاستثمار.

ومن خلال الجدول رقم 2 نحاول المقاربة أكثر بين التنمية السياحية ممثلة بالاستثمار السياحي والعمالة المحققة[17] ومعدل البطالة[18].

الجدول 2: تطور حجم الاستثمار السياحي مقارنة بتطور العمالة ومعدل البطالة خلال الفترة 2008-2017.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاستثمار السياحي مليار دولار	2,03	2,20	1,70	1,71	1,77	1,76	1,78	1,84	1,94	2,08
المساهمة المباشرة في العمالة %	2,70	3,20	3,10	3,30	3,30	3,20	3,30	3,30	3,40	3,40
المساهمة المباشرة وغ مباشرة في العمالة %	6,00	6,80	6,50	6,80	6,80	6,60	6,60	6,80	6,90	6,9
معدل البطالة %*	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8	9,8	10,6	11,2	9,9

Source : Algérie portail de données, Algérie Données à un Coup d'œil, 2017, online : algeria.opendataforafrica.org: algeria.opendataforafrica.org, (Consulté le 17.08. 2019).
* ONS, algérie en chiffres, 2017, online : http://www.ons.dz/, (Consulté le 18.08. 2019).

من خلال الجدول 2، يتضح لنا أن هناك علاقة بين زيادة حجم الاستثمار السياحي في الجزائر ونسبة العمالة في القطاع، فنجد أن حجم الاستثمار السياحي ارتفع من 2,03 مليار دولار سنة 2008 إلى 2,2 مليار دولار، ليرتفع معدل المساهمة المباشرة في العمالة من 2,7 % إلى 3,2 % ومعدل المساهمة الكلية في العمالة (مباشرة وغير مباشرة) من 6% إلى 6,8% وانخفاض معدل البطالة من 11,3% إلى 10,2%.

وانخفاض حجم الاستثمار السياحي في الجزائر سنة 2010 إلى 1,7 مليون دولار تبعه انخفاض في العمالة المباشرة إلى 3,1% وانخفاض العمالة الإجمالية في القطاع السياحي إلى 6,5%، وانخفاض كذلك لمعدل البطالة إلى 10%.

ارتفاع تدريجي لحجم الاستثمار السياحي من 1,71 مليون دولار في سنة2011إلى 2,8 مليون دولار سنة 2017، تزامن مع الارتفاع التدريجي لنسبة العمالة المباشرة من 3,3% إلى 3,4%، وارتفاع طفيف في نسبة العمالة المباشرة وغير المباشرة في القطاع السياحي من 6,8% إلى 6,9%، مع التذبذب في نسبة البطالة الإجمالية خلال هذه الفترة.

5. خاتمة

من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى موضوع السياحة ودوره في العمالة، حيث أصبح اقتصاد السياحة سريع النمو، إذ ساهم في اقتصاد دول العالم بـ10,4% في الدخل الإجمالي الخامGDP لعام 2018 بقيمة 8,8 بليون دولار، ناهيك عن توفير وظيفة واحدة من 10 وظائف، ووظيفة واحدة جديدة من بين 5 وظائف جديدة في الخمس سنوات الأخيرة[19]، وقصد الإلمام بالموضوع قمنا بتسليط الضوء على السياحة في الجزائر وعرض أهم مؤشراتها والعمالة المحققة منها خلال فترة الدراسة 2008-2018، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1.5. نتائج الدراسة

تساهم السياحة في خلق مناصب الشغل بشكل مباشر بنسبة تتعدى 2% من العمالة الاقتصادية في العالم، إلا أنها تساهم بنسب أعلى بشكل غير مباشر، وبصفة محفوزة تتحدد من إجمالي الإنفاق السياحي سواء من السياح أو الإنفاق العمومي على السياحة؛

- تسعى المنظمة الدولية للعمل على توفير عمالة لائقة في السياحة تضمن الإنتاج السياحي والحياة الكريمة والسلام للعمال؛
- تعتمد السياحة أساسا على العمالة التي لا تتطلب مؤهلات عالية شريطة توفرها على خصائص شخصية ونفسية ملائمة، وتعتمد بشكل أقل على عمالة مؤهلة في أعلى هرم الوظائف؛
- التزام الدول بإجراءات وسياسات في مجال التكوين ونشر الوعي يسمح بتوفير عرض عمالة محلية ملائمة لتلبية الطلب عليها من طرف المؤسسات السياحية؛
- مؤهلات الجزائر الطبيعية والبشرية تجعل من السياحة قطاعا واعدا في الاقتصاد، موفرا لمناصب العمل، ومؤسسات ومعاهد التكوين في السياحة تشكل مظهرا من مظاهر تلبية سوق الشغل؛

- يعتبر الاستثمار في مجال السياحة في الجزائر مؤشرا للإنفاق السياحي، ويعكس اهتمام الدولة بهذا القطاع وتعتبره كبديل استراتيجي للمحروقات، إذ أنه بلغ 200 مليار دينار في السنوات الأخيرة ويمثل هذا المبلغ 3% فقط من إجمالي حجم الاستثمار؛
- تساهم السياحة في الجزائر بـ320.000 منصب عمل مباشر، و510.000 منصب غير مباشر، ويقارب الـ700.000 من المناصب المحفوزة؛
- إذا أخذنا سنة 2017 نجد بأن استثمار 320 مليار دينار سمح بتوفير 44.840 منصب عمل مباشر، فيمكن القول بأن استثمار 7 ملايين دينار يوفر منصب واحد مباشر، ومنصبين غير مباشرين، ومنصبين من العمالة المحفوزة في الجزائر، وهذه الأعداد قابلة للارتفاع من سنة إلى أخرى حسب النشاط السياحي؛

وللإجابة على إشكالية الدراسة، يمكننا إثبات الفرضية الأولى القائلة بأن: "للسياحة دور في توفير العمالة في الجزائر"، كما نؤكد كذلك صحة الفرضية الثانية القائلة بأن: "كلما زاد الإنفاق السياحي زادت نسبة العمالة في الجزائر"، إلا أننا نتحفظ على نسبة العمالة المحققة من السياحة التي لم تتعدى 3,4% من إجمالي العمالة، وهذا يعود إلى النسبة المنخفضة جدا للاستثمار السياحي التي لم تتعدى 2,5% من إجمالي حجم الاستثمار منذ عام 2014.

2.5. الاقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح بعض الحلول التي يمكن من خلالها تعزيز دور السياحة في توفير العمالة، والتي نلخصها فيما يلي:

- رفع حجم الاستثمار السياحي بنسبة 10% من إجمالي الاستثمارات يمكن أن يحقق عمالة تصل إلى 10% من العمالة الإجمالية؛
- الترويج للسياحة في الجزائر لزيادة عدد السياح الوافدين (داخليين أو دوليين) وبالتالي زيادة إنفاقهم بما يسمح بنمو القطاع السياحي وزيادة التشغيل في القطاع؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمقاولة في القطاع السياحي، وتذليل الصعوبات الإدارية والمالية أمامها.

6. قائمة المراجع

1 صلاح الدين عبد الوهاب، نظرية السياحة الدولية، دار المعارف، مصر، 1992، ص23.

2 World tourism organisation, understanding tourism: basic glossary, 2019, online : http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/docpdf/glossaryenrev.pdf, P1. Consulté le 08 09, 2019.

3 خالد عبد الرحمن آل دغيم، الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، دار أسامة للنشر والتوزيع، ص ص 28-34.

4 زيد منير عبوي، الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 16-17.

5 منظمة العمل الدولية، دليل الحد من الفقر من خلال السياحة، 2013، ص8، على الرابط: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---sector/documents/instructionalmaterial/wcms_469865.pdf (تاريخ الاطلاع: 22.09.2019).

6 مصطفى يوسف كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص 114-117.

7 The World Travel & Tourism Council, TRAVEL & TOURISM: GENERATING JOBS FOR YOUTH, 2019, P2, online: https://www.wttc.org/-/media/files/reports/2019/generating-jobs-for-youth.pdf, (Consulté le 16.08. 2019).

8 حمزة عبد الحليم درادكه، مروان محمد أبو رحمة، حمزة عبد الرزاق العلوان، و مصطفى يوسف كافي، مباديء السياحة، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 261-262.

9 The World Travel & Tourism Council, Op-cit, P6.

10 أحمد عبد السميع علام، علم الإقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2008، ص350.

11 The World Travel & Tourism Council, Op-cit, P P 6-7.

12 ريان زير، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس الامارات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2018، ص ص 333-342.

13 وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعات التقليدية، الجزائر، 2015، على الرابط: https://www.mta.gov.dz/wp-content/uploads/2018/09/Tableau-de-bord-2015-fr-1.pdf(تاريخ الاطلاع 10.08.2019).

14 وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مؤسسات التكوين في السياحة، الجزائر، 2015، على الرابط: https://www.mta.gov.dz/?page_id=5575&lang=ar#etablissements (تاريخ الاطلاع 10.08.2019).

15 الوكالة الوطنية للاستثمار وترقيته، من نحن، على الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos (تاريخ الاطلاع 10.08.2019).

16 The World Travel & Tourism Council, Algeria 2018, 2018, P5, online: https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/archived/countries-2018/algeria2018.pdf, (Consulté le 16.08. 2019).

17 Algérie portail de données, Algérie Données à un Coup d'œil, 2017, online : algeria.opendataforafrica.org: algeria.opendataforafrica.org, (Consulté le 17.08. 2019).

18 ONS, algérie en chiffres, 2017, online : http://www.ons.dz/, (Consulté le 18.08. 2019).

19 The World Travel & Tourism Council, TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2019 WORLD, 2019, P1, online: https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/regions-2019/world2019.pdf, (Consulté le 16.08. 2019).

محور المداخلة: اقتصاد العمل

عنوان المداخلة: المقاولاتية ودورها في تنمية الإبداع لدى المقاول

Contracting and its role in developing creativity for the contractor

د/ عبد القادر موزاوي -أستاذ محاضر "أ" بجامعة مستغانم - البريد الالكتروني: kadirofinance21@yahoo.fr

د/عائشة موزاوي -أستاذة محاضر "أ" بجامعة المدية- البريد الالكتروني:aicha_mouzaoui@yahoo.com

ملخص:

دخلت الجزائر في مسيرة من التحولات في النظام السياسي والاقتصادي، حيث كان النظام السياسي والاقتصادي يعتمد على التخطيط المركزي الذي يعتمد على المركبات الصناعية الكبرى للدولة التي تم حلها بعد ذلك مع بداية الانتقال إلى اقتصاد السوق، كما تم خوصصة المؤسسات العمومية، وتم تحرير الأسعار والتجارة وتعديل الإطار القانوني والتشريعي ليتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق، كل هذه العوامل جعلت المقاول في قلب العملية الانتقالية، فهو مكلف بمجموعة من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية كخلق مناصب العمل ودعم الابتكار وتحسين التنافسية والتخفيف من عدم المساواة الاجتماعية.

إن هذه الأدوار التي يؤديها المقاولون أدت بالدولة إلى التركيز على تشجيع ودعم فئة المقاولين، نظرا لما يمكن أن ينتج عن ذلك من تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وحل لمشاكل البطالة التي تعتبر من أولويات السياسة الاقتصادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

المقاولاتية؛ روح المقاولاتية؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ السياسات الاقتصادية؛ المقاول؛ الإبداع لدى المقاول.

Abstract:

Algeria entered a process of transformation in the political and economic system, where the political and economic system depended on the central planning which depended on the major industrial vehicles of the state, which was then dissolved with the beginning of the transition to a market economy, privatization of public institutions, The legal and legislative framework to meet the requirements of a market economy has made the contractor at the heart of the transition process. It is entrusted with a range of economic and social functions such as creating jobs, supporting innovation, improving competitiveness and reducing social inequality.

These roles played by the contractors led the state to focus on encouraging and supporting the group of contractors, as this could result in economic and social gains and solving the problems of unemployment, which is one of the priorities of economic policy in Algeria..

key words:

Entrepreneurship; Entrepreneurship; Small and Medium Enterprises; Economic Policies; Contractor; Contractor creativity.

1.مقدمة:

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين والجامعيين والمجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم وبقدرتهم على البقاء والنمو. ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد في قدرتها (المقاولاتية) على الرفع في مستويات الإنتاج، وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها، تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق، بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال من خلال ما توفره من مناصب شغل.

2. ماهية المقاولاتية:

عرف موضوع المقاولاتية اهتماما كبيرا من طرف الحكومات، وهذا كونها أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، وما يؤكد على هذا تزايد الملتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية التي تناقش الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات، وكذا الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيعها.

2.1. نشأة المقاولاتية:

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية، فإلى غاية الستينيات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية، ومع بداية التسعينيات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدراسة سير العملية ككل، وبعد عرض الاتجاه الاقتصادي سنقوم بالتطرق تباعا إلى اتجاه خصائص الأفراد واتجاه سير النشاط المقاولاتي.

2.1.1.المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي:

لقد تمت دراسة المقاولاتية لفترة طويلة من الزمن انطلاقا من العلوم الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بالتركيز على نتائج المقاولاتية في محاولة منها للإجابة على التساؤلين التاليين[1] :ما هو تأثير الأنشطة المقاولاتية على الاقتصاد؟ ما هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولاتية؟

كما تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة1616

من طرف Montchrétien وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان انجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة[2] ، وبناء على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، انجاز الطرق، ضمان تزويد الجيش بالطعام، إضافة إلى غيرها من المهام.

ثم بدأ مصطلح المقاول يتوسع ليصبح أكثر شمولا في القرن الثامن العشر ليعني:[3] "الشخص الذي يباشر في عمل ما "أو بكل بساطة هو" شخص نشيط يقوم بانجاز العديد من الأعمال."

وبالرغم من أن استعمال هذا المصطلح من قبل إلا أن الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية يعود إلى كل من R.Cantillon سنة 1755 وj.B.Say سنة 1803، واللذان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل.

فالمقاول حسب Cantillon وSay هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ويعتبر Cantillon عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه، بأنه الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد ليبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد[4] . ولأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار وبالظروف الطبيعية حيث يقوم بشراء العوامل الضرورية للإنتاج والمواد الأولية بسعر محدد، ليقوم بتحويلها أو بيعها، وفي المقابل لا يملك ضمانات لما سيجنيه، ولا يمكنه التأكد من المداخيل التي سيحصل عليها من وراء ذلك، ولا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والتي هي الدافع الأساسي من وراء نشاطه.

يعكس هذا التعريف خصائص الفترة الزمنية التي عاش فيها الباحث، والتي تتميز باقتصاد مبني أساسا على الفلاحة، مع تطور ملحوظ للمبادلات التجارية.

أما بالنسبة إلى Say الأمر الذي يميز المقاول وخاصة الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة، حيث فرق بين كل من العالم الذي يدرس قوانين الطبيعة ويقوم بإجراء البحوث، المقاول، والعامل الذي يعمل لحسابهما، فالمقاول يقوم باستغلال المعارف التي يمتلكها العالم من أجل إنتاج سلع ذات منفعة، ويعتمد في ذلك على العامل الذي تتمثل أيضا المقاول والذي يمكن أن يكون فلاحا، حرفيا أو تاجرا بأنه الوسيط بين Say مهمته في انجاز العمل، ويصف طبقات المنتجين لمختلف عوامل الإنتاج من ملاك الأراضي وعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وبين هؤلاء والمستهلك.

ونظرا لخبرته الكبيرة في المجال الصناعي ومجال البنوك يدركSay أن المقاول هو قبل كل شيء منظم، حيث يقوم بالتنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة : الأرض، العمل، رأس المال من أجل الوصول إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وبالمقابل تترافق بعض الأنشطة الصناعية دائما وحتى المسيرة منها بشكل جيد بعض الأخطار التي تجعلها عرضة للفشل[5] .

إضافة إلى تمتع المقاول بخاصية مهمة أخرى وهي قدرته الكبيرة على الحكم حيث يقوم بتقييم الاحتياجات والوسائل الضرورية لإشباعها، ويوازن بين الهدف والوسائل التي يمتلكها.[6]

يتفقSay و Cantillon في أنه لا يشترط أن يكون المقاول شخصا ثريا إذ يمكنه اللجوء إلى الاقتراض من الآخرين، وبذلك يفرق بين الرأسمالي الذي تتمثل مهمته في إقراض الأموال مقابل الحصول على مبلغ معين يعرف بالفائدة، وبين المقاول الذي يتحمل المخاطر التي يمكن أن تعرقل نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة، أو باللجوء إلى الاقتراض من ملاك رؤوس الأموال

وكذلك نجد أعمال A. Marshal الذي يعتبر من أوائل الكتاب الانجليز الذين اهتموا بالمقاول وذلك في بداية القرن العشرين، حيث تزامنت أعماله مع ظهور المؤسسات الكبيرة، ولذلك فهو يعتبر أن تحول الاقتصاد من الاعتماد على نظام الحرف الصغيرة التي يسيرها العمال أنفسهم إلى نظام المؤسسات الكبيرة المسيرة من طرف مقاولين

رأسماليين يتطلب وجود رجال ذوي طاقات كبيرة تتمثل مهمتهم في تسيير الإنتاج بطريقة تؤدي إلى جعل الجهد المبذول يقدم أحسن نتيجة ممكنة من اجل إشباع الحاجات الإنسانية[7].

ونلاحظ أن Marshal لم يفرق بين المقاول والمسير حيث عرف المقاول بتسليط الضوء على قدراته التسييرية وعلى قدرته على تنظيم عمل عدد كبير من الأشخاص.

وبالرغم من مختلف هذه الدراسات، لم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام أب المقاولتية J.A.Schumpeter سنة 1935، حيث يعتبر هذا الباحث أول من تفطن لأهمية عامل التغيير، وذلك عن طريق الاستعمال المختلف للموارد والإمكانيات المتاحة للمؤسسة، وضرورة العمل على اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة، وإدخال تنظيمات جديدة، حيث تتمثل وظيفة المقاول في[8]: " البحث عن التغيير والتصرف بما يوافقه واستغلاله كأنه فرصة."

فالمقاول حسب Schumpeter وقبل كل شيء شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد

على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في[9] :

- ✓ صنع منتج جديد؛
- ✓ استعمال طريقة جديدة في النتاج؛
- ✓ اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق؛
- ✓ اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو المواد نصف المصنعة؛
- ✓ إنشاء تنظيمات جديدة .

ومن أجل الإبداع، يقوم المقاول بتحمل الأخطار المترتبة عن عملية البحث عن تنظيمات جديدة لعوامل الإنتاج، ولكنه لا يتحمل هو بنفسه الخطر الذي يمكن أن يلحق بمؤسسته إنما سوق رؤوس الأموال هي التي تسمح له بإيجاد ممولين يتحملون الأخطار بدلا عنه، كما أن الدافع الأول الذي يحركه لا يكمن في البحث عن الأرباح، وإنما هي الرغبة في النجاح من خلال تحقيق تنظيمات جديدة.[10]

أما بالنسبة إلىKizner المقاول هو شخص حساس للفرص، ففي حين أن وظيفة المقاول حسب Schumpeter تتمثل في إحداث حالة تخل بالتوازن وتكسر الروتين من أجل إحداث التغيير، فالمقاول حسبه تتمثل مهمته في إعادة حالة التوازن باستغلال الفرص الناتجة عن اختلاله، فالخاصية الأساسية للمقاول حسبه تتمثل في إدراكه لوجود فرص مربحة معرفة بالفرق بين أسعار المدخلات وأسعار المخرجات..

كما يفرق بين المقاولاتية والتسيير، فإذا كان المقاول ينتج عندما يقوم شخص باستغلال فرص ربح غير مستغلة، فالمسير يسعى للرفع من فعالية طرق الإنتاج إلى أقصى حد ممكن وذلك بتعظيم كمية المخرجات انطلاقا من مستوى معين من المدخلات .[11]

وعلى عكس النظريات الاقتصادية التي ركزت على دراسة تأثير المقاولاتية على الاقتصاد ظهرت مجموعة من النظريات الثقافية والتي تندرج ضمن النظريات الاجتماعية تهتم بدراسة أسباب المقاولاتية والعوامل الثقافية التي تساهم في ترقيتها ومن روادها M. Weber والذي من خلال كتابه الذي أصدره سنة 1905 أراد أن يبين أن المقاولاتية

هي خاصية مرتبطة بالمجتمع الغربي حيث قام بالربط بين مبادئ المذهب ال بروتستانتي للديانة المسيحية ونشاط المقاول[12]، وتوصل إلى نتيجة تتمثل في أن قيم المذهب البروتستانتي هي السبب في الازدهار الاقتصادي للمجتمع.

2.1.2. المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد:

لقد تم التركيز في هذه الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية والخصائص الشخصية، والتي سعت للإجابة عن نوعين من الأسئلة [13]: من هو المقاول، ما الذي يميزه عن الآخرين؟ وكذلك لما يصبح مقاولا، لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة؟

2.2. الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع في معظم البلدان، ومحور أساسي للتطور، ونمط حياة جذاب يمكن الأفراد من تحقيق ذواتهم ويصبحوا أكثر استقلالية ومستوى معيشي أفضل .

نظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في عدة مجالات مختلفة، فلا نجد تعريفا واحدا يشملها فهناك عدة مداخل لتعريفها:

1.2.2. المقاولاتية كظاهرة تنظيمية:

هذا الاتجاه والذي يتزعمهGartner يعتبر أن المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة .[14]

فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية، بشرية.. .، وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل وأن يكون قادراً على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة.[15]

كما يرى هذا الاتجاه أيضا أن عملية إنشاء مؤسسة جديدة هي ظاهرة تنتج عن التأثير المتبادل للعديد من العوامل المختلفة مثل الأفكار، الخبرة، والتي يصبح لها معنى بواسطة تنظيم جديد، ويركز "Gartner " أساساً على مسألة ظهور هذه المنظمة وكيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز والتحول إلى كيان موجود حقاً بعدما كانت مجرد فكرة، ويشيد أيضاً بقدرة المقاول الكبيرة على تحويل الأحلام أو الرؤية إلى حقيقة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد. [16]

غير أن هذا الاتجاه يشوبه بعض الغموض، فبالرجوع إلى طريقة الاستغلال المعتمدة لتثمين فرصة أو ابتكار ما يمكننا الاعتماد على مؤسسة قائمة بدل اللجوء إلى إنشاء مؤسسة جديدة، فهل هذه الحالة تعتبر حالة مقاولاتية أم لا .ومن جهة أخرى ومثلما بينهBruyat لا يمكن أن تؤدي جميع المؤسسات المقامة لإحداث حالات تكون فيها شدة التغيير بالنسبة للفرد بالإضافة إلى أهمية القيمة المقدمة ذات مستوى عال، حيث يمكن للمؤسسات أن تنشأ عن طريق التقليد أو إعادة الإنتاج .[17]

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف المقاولاتية حسب هذا الاتجاه بأنها عملية إنشاء لمؤسسة من خلال تجسيد فكرة في مشروع.

2.2.2. المقاولاتية استغلال للفرص:

حسب هذا الاتجاه يعرفShane و Venkatarman المقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية .والفرصة حسبCasson تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات، خدمات ومواد أولية جديدة، بالاضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم، وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها، ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصا قادرا على اكتشاف موارد غير مثمنة والتي يقوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع ومنتجات مثمنة بشكل أفضل من طرف المستهلكين، وتفطن المقاول لمثل هذه الفرص يولد لديه رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف استغلالها.[18]

كما يوجد أيضا حسبDrucker مصادر أخرى للفرصة والتي تتمثل في: [19]

الفرص المتواجدة في الأسواق كثمرة لعدم الكفاءة الناتجة عن تناظر المعلومة، أو عن عدم امتلاك التكنولوجيا اللازمة لتلبية الحاجات غير المشبعة.

الفرصة الناتجة عن التغيرات الخارجية في المجالات الاجتماعية، السياسية، الديموغرافية والاقتصادية.

الفرص الناتجة عن الابتكارات والاكتشافات والتي تولد أيضا معارف جديدة .

إذن يركز هذا الاتجاه على دراسة ظهور نشاط اقتصادي جديد، والذي ليس بالضرورة مرتبط بظهور مؤسسة جديدة، ويطرح أيضا هذا الاتجاه بعض المشاكل الرئيسية في تصوره للمقاولاتية، حيث يفترض أن الفرص في الطبيعة كما هي، ويكفي امتلاك القدرة على معرفتها حتى نتمكن من امتلاكها وتحويلها لحقيقة اقتصادية، ولكن في الحقيقة يمكن أن تتشكل الفرص المقاولاتية من خلال عملية إنشاء النشاط وليست هي بذاتها نقطة الانطلاق . كما يركز هذا الاتجاه فقط على دراسة طريقة استغلال أو تجسيد الفرصة التي تسمح بخلق منتج أو خدمة، في حين أنه يتوجب علينا دراسة ما يحدث فعلا في المقاولاتية من أجل فهم الظاهرة بصورة أفضل .[20]

3.2. المقاولاتية ازدواجية بين الثنائية (الفرد – خلق القيمة):

حسب هذا الاتجاه تتمحور المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد والقيمة التي أنشأها ويتزعمه"Bruyat" فبالنسبة إليه يتمثل الموضوع العلمي المدروس في مجال المقاولة في الثنائية الفرد وخلق القيمة،[21] والثنائية هنا عبارة عن مبدأ اقترح من طرفMorin وهو يندرج ضمن ديناميكية للتغيير ويعرف من منظورين، الأول ينطلق من الفرد ويعتبره الشرط الأساسي في خلق القيمة فهو العامل الرئيسي في الثنائية إذ يقوم بتحديد طرق الإنتاج، سعته وكل التفاصيل المتعلقة بالقيمة المقدمة، وبالتالي المقاول هو ذلك الشخص أو المجموعة في صدد خلق قيمة كإنشاء مؤسسة جديدة مثلا، والذي بدونه لم يكن لهذه القيمة أن تقدم.

أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق القيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها هذا الفرد، تؤدي إلى جعل هذا الأخير مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه إلى درجة أنه يصبح معرفا به، وتحتل القيمة التي قدمها مكانة كبيرة في حياته، كما أنها تؤثر بشكل كبير عليه، إذ تدفعه لتعلم أشياء جديدة، لتعديل شبكة علاقاته بما يتماشى مع متطلباته، وهي قادرة حتى على تغيير صفاته وقيمه، وعندما يقوم الفرد بإنشاء مؤسسة أو تقديم ابتكار ما فاته بالمقابل يصبح مقيدا بالمشروع الذي أقامه .أما عن القيمة المقدمة فهي تتمثل في مجموع النتائج التقنية، المالية والشخصية التي تقدمها المنظمة والتي تولد رضا المقاول والأطراف الفاعلة أو المهتمة.[22]

يمكن اعتبار أن هذه الاتجاهات الثلاث متكاملة حيث لا يكفي أي اتجاه لوحده لتعريف المقاولاتية، وبصفة عامة يمكن تعريفها كالتالي :المقاولاتية هي مجموعة النشاطات يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة وبالتالي خلق قيمة.

ومنه فإنه يجب توفر ثلاث عناصر أساسية في المقاولاتية هي: [23]

- ✓ المقاولون الذين لن يكون هناك إبداع من دونهم؛
- ✓ البعد التنظيمي المرتبط بالرؤية، الثقة المثالية، الإبداع، التحوط للفشل، التحوط للغموض، الرقابة الداخلية؛
- ✓ البعد البيئي المرتبط بالتنوع في الأسواق.

وبناءا على ما سبق يمكن تحديد الجوانب الرئيسية للمقاولاتية كما يلي:

- ✓ هي عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة؛
- ✓ تخصيص الوقت الجهد والمال؛
- ✓ تحمل المخاطر المختلفة الناجمة عن المخاطرة؛
- ✓ الحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة .

3. روح المقاولاتية

لقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولاتية نظرا لأهميتها الكبيرة في تدعيم وتشجيع المقاولاتية، ولأن المصطلح ما زال محل البحث لم يتم التوصل إلى اتفاق حول إيجاد تعريف موحد وشامل له.

فحسبLeger-Jarniou ، [24] لا يجب الخلط بين روح المقاولاتية وروح المؤسسة فلكل منهما مفهومه الخاص به، فروح المؤسسة تتمثل في مجموع المواقف الايجابية تجاه المؤسسة والمقاول، أما عن روح المقاولاتية فهي تنتقد التصور الذي يعتبرها عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسات، بل يجب أن ينظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاولاتية وليس كمفهوم لها.

حيث ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الأولى بأخذ المبادرة والعمل أو الانتقال للتطبيق، فالأفراد الذين يتمتعون بروح المقاولاتية يمتلكون العزيمة على تجريب أشياء جديدة، أو على انجاز الأعمال بطريقة مختلفة وذلك بسبب بسيط يكمن في وجود إمكانية للتغيير، وليس بالضرورة أن يكون لهؤلاء الأفراد الرغبة في إنشاء مؤسستهم الخاصة، ولا حتى في الدخول في مسار مقاولاتي، فهم يهدفون بالدرجة الأولى إلى تطوير قدرة للتعامل مع التغيير، لاختبار وتجريب أفكارهم والتعامل بكثير من الانفتاح والمرونة.

وحسب التعريف المقدم من مجموعة من المختصين في الاتحاد الأوروبي المكلفين بتدريس المقاولاتية، يجب أن لا تنحصر روح المقاولاتية فقط في عملية إنشاء المؤسسات، بل يجب النظر إليها كموقف عام يمكن استعماله بفائدة من طرف كل فرد في حياته اليومية وفي كل النشاطات المهنية .ولذلك لا يجب حصر روح المقاولاتية في مجموعة الوسائل والتقنيات التي تسمح بالانطلاق في نشاط تجاري لأنها تتعلق قبل كل شيء بالمبادرة والعمل .[25]

إذن روح المقاولاتية هي عبارة واسعة الدلالات والمعاني تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم، واكتساب

مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العلمي وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.

1.3. العملية المقاولاتية:

لقد تم تقديم مفهوم المقاولاتية سابقا على أنها عملية خلق وإيجاد شيء جديد ذي قيمة مع اعتبار المخاطر والعوائد المصاحبة لهذه العملية من المقاولين أنفسهم، ومن هنا فإنه يمكن تعريف العملية المقاولاتية بأنها القدرة على تعريف وتقييم الفرص، ثم تطوير خطة المشروع المناسبة، ومن ثم تحديد الموارد اللازمة أو المطلوبة لبناء وإدارة المشروع المنبثق .فهذه الأنشطة والإجراءات لا بد وأن تتولد مع انطلاقة أي منظمة ريادية أو مشروع ريادي .[26]

وقد حددBaygrave و Hofer خصائص العملية المقاولاتية على النحو التالي :[27]

- ✓ أنها عملية تنشأ بمحض واختيار وإرادة الإنسان؛
- ✓ أنها تحدث على مستوى الشركات الفردية في أغلب الأحوال؛
- ✓ أنها تتضمن نوعا من تغيير الأوضاع؛
- ✓ أنها تتضمن نوعا من عدم الاستمرارية؛
- ✓ أنها عملية شاملة؛
- ✓ أنها عملية ديناميكية؛
- ✓ أنها تتمتع بالذاتية إلى حد كبير؛
- ✓ أنها تتضمن العديد من المتغيرات السابقة على حدوثها؛
- ✓ أن نتائجها حساسة جدا للأوضاع المبدئية التي تتخذها هذه المتغيرات .

2.3. المقاولة المؤسسية

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالمقاولة المؤسسيةCorporate Entrepreneurship فمنها المقاولة الداخلية Intrapreneurship Internal والتي تمثل المقاول داخل التنظيم، أو عمل المشاريع التابعة للمنظمة Intrapreneurship أو مستوى المقاولة المؤسسية داخل التنظيمInternal Corporate Intrapreneurship.

ويعود الفضل إلى الباحثGifford Pinchot الذي أبرز مفهوم المقاولة المؤسسية على أنها مقاولاتية يعمل بها في منظمة قائمة بالأصل. [28]

ويمكننا التمييز بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية من خلال الأبعاد الرئيسية الآتية :واقع الممارسة، وطبيعتها ومهمتها، وتحمل المخاطر والصعاب، والاستقلالية والاعتماد على النفس، ورقابة البيئة الخارجية كما تظهر في الجدول الآتي:

أوجه الاختلاف بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية

مجال الاختلاف	المقاولاتية	المقاولة المؤسسية
واقع الممارسة	نلتمسها أكثر في المنظمات صغيرة الحجم	نلتمسها أكثر في المنظمات كبيرة الحجم
طبيعتها ومهمتها	ابتداء مشروع صغير الحجم وإدارته	تشغيل وإدارة منظمة قائمة بالأصل
تحمل المخاطر والصعاب	أقل مخاطرة ومصاعب مقارنة مع المقاولة المؤسسية	أكثر صعوبة ومخاطرة من المقاولاتية وخصوصا المخاطرة المالية
الاستقلالية والاعتماد على النفس	المقاول مستقل بذاته ويعتمد على نفسه في إدارة منظمته	ليس مستقلا بذاته وإنما تابع لمنظمة معينة يخضع لإجراءاتها وقوانينها
رقابة البيئة الخارجية	أكثر سيطرة على البيئة التي يعمل فيها وخصوصا البيئة الداخلية	أقل سيطرة على البيئة التي يعمل بها

المصدر :مجدي عوض مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 320.

أما أوجه التشابه بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية فإنها تتمثل في أن كليهما يعتمد أساسا على الابتكار والإبداع، وكلاهما يهدفان إلى زيادة الإنتاجية ودعم الجهود التي تؤدي إلى خلق قيمة لأعضاء المنظمة، وأن الدافع عند كليهما يتمحور حول البحث عن الفرص والاهتمام بإنشاء فرق العمل، وكلاهما يحتاج إلى الدعم والمساندة من الآخرين في المجتمع والمنظمة، مع أفضلية أكبر للمقاولة المؤسسية في عالم الأعمال والمنظمات التي ترعاها.

4. ماهية المقاول:

ليس هناك إطار نظري واضح ودقيق يتفق عليه جميع الباحثين في مجال مفهوم المقاول، هذا ما أدى إلى التباين والاختلاف الكبير بين مجموعة المفاهيم، ويرجع السبب في ذلك أنه كثيرا ما ارتبط مفهومه بالنظريات الاقتصادية من جهة وبطبيعة النموذج الاقتصادي السائد في المجتمع من جهة ثانية، وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى إعطاء لمحة عامة حول المقاول وذلك من خلال ثلاثة مطالب تتضمن مفهوم المقاول وخصائصه، وكذا دوره في إدارة المؤسسة وإدارة التغيير، والتعرف على الفرق بين المقاول، المدير والقائد.

1.4. مفهوم المقاول:

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول"Entrepreneur" ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل "Enreprender" والذي معناه باشر، التزم، تعهد وبالنسبة للغة الانجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة"Entrepreneur" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية .

2.4. تعريف المقاول:

عرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين"Enreprender"و "Entrepreneur" بالشكل التالي :[29]

-"Enreprender": تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة.....إلخ؛

-"Entrepreneur":الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

أما في إنجلترا وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد كان المصطلح الذي يقابل مصطلح المقاول كلمة "Entrepreneur"هو مصطلح "Undertaker" أو "Adventurer"ولقد عرف"J.Dictionary" كلمة "Undertaker"على أنه" :الشخص الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة ."[29]

يعتبر الاقتصادي "R.Cantillon" (1730) أول من وضع مفهوما للمقاول، ثم جاء بعده جملة من الباحثين من المدرسة التقليدية الفرنسية أمثال "Turgot"(1776) وبعدها"J.B Say"(1803-1829) و "Trade"(1890)، وكذلك كان الموضوع محل اهتمام المدرسة النمساوية وتمثل ذلك في أعمال كل من "Knight" (1921) ،"Mises" (1949-1985)، "Schumpeter" (1934).

وهنا يتفق هؤلاء الباحثون على أن المقاول يقوم بإنشاء مؤسسة أين يعمل في ظل لا يقين البيئة بصفة عامة وتقلبات الأسواق بصفة خاصة، ويتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك (مخاطر مالية، جسدية، عائلية، نفسية).

أما اللجنة الأوربية عرفت المقاول كما يلي" :المقاول يمكن اعتباره ذلك) أو تلك (الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار، بجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها، وذلك بتخصيصه الناجع للموارد. [30]

بالرجوع إلى قاموس(MeniamWebster 1988) عرف المقاول على أنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة شركته باستخدام مهارته الإدارية .[31]

بعد التمعن مليا في التعاريف المذكورة سابقاً والتي تزامنت والتطور الاقتصادي يمكن تحديد تعريف للمقاول وذلك كالتالي:

المقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل – إذا كان لديه الموارد الكافية - على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع .و بهذا يقود التطور الاقتصادي .[32]

كما يمكن تعريف المقاول على أنه:

شخص مبدع ومسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها .[33]

5. إدارة التغيير وإدارة المؤسسة:

لاشك أن للمقاول دور يتعدى شخصه إلى التأثير في إدارة مؤسسته وكذا التأثير على ميكانيزمات الاقتصاد الكلي والتوازنات المرتبطة به مرورا بالبيئة الاجتماعية التي لها علاقة قوية بالحالة الاقتصادية، وسنحاول تسليط الضوء على دور المقاول في مؤسسته وإدارة التغيير.

1.5. المقاول وإدارة التغيير:

بشكل عام يمكن تعريف التغيير على أنه إحداث نقلة كمية أو نوعية في التنظيم من خلال عناصر المؤسسة المادية و السلوكية (المهام، الهيكل التنظيمي، القوى البشرية و التكنولوجيا) و ذلك بغرض رفع مستوى أداء المؤسسة بشكل أفضل

بما يحقق الكفاءة والفعالية،وذلك عن طريق الاستعانة بتقنيات و معارف سلوكية.[34]

1.1.5. الأسباب التي تدفع المقاول لإدارة التغيير داخل المؤسسة:

هناك العديد من القوى و الأسباب التي تدفع المقاول نحو التغيير و التطوير، إذ يواجه عمل المؤسسات مصدرين من الضغوط، مصدر داخلي و مصدر خارجي : [35]

أولا:القوى و المسببات الداخلية : هي القوى و المسببات الناشئة من داخل المؤسسة المقاولة بسبب عملياتها وعمالها، ويمكن أن تتمثل بتضارب الاهتمامات و المصالح بين الإدارة و العمال، و الانفعال بين الثقافة العامة السائدة و النظام الاجتماعي للمؤسسة المقاولة، وكذلك الاتصالات داخل النظام الاجتماعي لنفس المؤسسات عندما تتضارب أولوياتها ويمكن القول أن القوى الداخلية التي تستدعي التغيير في المؤسسة المقاولة نوعان:

- مشكلات و إمكانيات تتعلق بالقوى العاملة، مثل المشكلات الناشئة عن إدراك العمال بكيفية معاملة المقاول لهم.

-سلوك أو قرارات المقاول، فالصراع و الاحتكام بين الرؤساء و المرؤوسين يتطلب تنمية مهارات في التعامل لدى الجميع.

ثانيا:القوى و المسببات الناشئة من خارج المؤسسة المقاولة بسبب التفاعل المستمر بين المؤسسة و بيئتها، وتتمثل الأسباب الخارجية في جميع التطورات، المستجدات، المشاكل، التوقعات و المتطلبات في البيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة، و من الضغوط الخارجية هناك البيئة، التغيرات السكانية، مستوى الثقافة العامة السائدة... ، و من أهم القوى الخارجية حسب"Hellriegle "" هي:

- التطور التكنولوجي السريع؛
- الثورة المعرفية و النمو السريع في جميع ميادين المعرفة؛
- التقادم السريع للمنتجات؛
- التغيير في تركيب اليد العاملة؛
- التغيير في نوعية و جودة حياة العمل؛
- ظهور أفكار وفلسفات إدارية حديثة، مثل إدارة الجودة الشاملة، إعادة هندسة نظم العمل (الهندرة).

ومن ناحية أخرى يرى آخرون بأن أسباب التغيير و التطوير قد تكون : [36]

- التطور الذي يحصل الأساليب المستخدمة في العمل؛
- التغييرات في السياسات، القوانين والأنظمة؛

- تطور وعي العمال وزيادة طموحاتهم وحاجاتهم؛
- تغير نظرة الجمهور وتوقعاته عن المؤسسات العمومية والخاصة؛
- تطور المعرفة الإنسانية في مجال العلوم السلوكية ؛
- التغييرات في الظروف السياسية والاقتصادية؛
- زيادة المنافسة بين التنظيمات الإدارية؛

2.1.5. دور المقاول في إدارة التغيير:

يمكن للمقاول أن يدير مؤسسته بأساليب مختلفة تساعد على تفجير الطاقات الإبداعية للعمال، بما يساعد المؤسسة المقاولة على الاستجابة للمتغيرات البيئية المتسارعة، ومن بين الأساليب التي يمكن للمقاول إتباعها ما يلي :[37]

- العمل على تهيئة بيئة تنظيمية تشجع الأفراد على تقديم أفكارهم و مساهماتهم الإبداعية و تجريبها؛
- جعل الإبداع ثقافة مقاولاتية مش تركة لجميع أفراد المقاولة، عن طريق إعطاء العاملين مزيداً من الحرية في أداء أعمالهم، وتخليصهم من معوقات الروتين و البيروقراطية، و مساعدتهم على تقبل التغيير و إزالة مخاوفهم على أمنهم الوظيفي؛
- تمكين الأفراد من أن يلمسوا فوائد الإبداع من الناحية المادية و المعن وية، كحافز لهم على الإبداع.

3.1.5.مداخل وطرق التغيير التنظيمي:

هناك أربع مداخل رئيسية للتغيير في المقاولاتية والمؤسسات بصفة عامة : [38]

أولا:المدخل الوظيفي : ويهتم بأهداف و سياسات المقاولة وكيفية تطويرها، بحيث يمكن إنجاز الأهداف بفعالية وذلك من خلال الإثراء الوظيفي أو التوسع الوظيفي؛

ثانيا:المدخل الهيكلي : ويهتم بتوزيع العمل، تشكيل الوحدات الإدارية، ارتباطاتها وخطوط الاتصال والصلاحيات والمسؤوليات؛

ثالثا:المدخل التكنولوجي : ويهتم بإدخال طرق وأساليب العمل الفنية، ويشمل ذلك استعمال الأجهزة والبرامج الإلكترونية الحديثة؛

رابعا:المدخل البشري : ويهتم بالتأثير على قيم واتجاهات الأفراد والجماعات ومهاراتهم و يتم بصورة أساسية من خلال التدريب، بناء فريق... الخ.

وبالرغم من عدم وجود اتفاق عامة لاعتماد مدخل واحد أو مجموعة مداخل لاستخدامها في تغيير المقاولة، فإن هناك عوامل تؤثر في اختيار إستراتيجية التغيير المناسبة ومن أهمها الفرص والقوى المؤيدة للتغيير ، الموارد المتاحة...الخ.

4.1.5.كيفية تعامل المقاول مع مقاومة التغيير:

يمكن للمقاول بإحداث التغيير، التقليل من المقاومة للتغيير من خلال عدة وسائل أهمها ما يلي : [39]

- تجنب المفاجآت عن طريق إحاطة الموظفين علنا وبشكل مسبق بما يراد عمله، وذلك حتى يتم تفهم الأسباب،

- وحتى يتوفر الاستعداد و يتم تقبل التغيير، ويمكن إتباع أسلوب الاجتماعات واللقاءات والمناقشة لتحقيق هذا الهدف؛
- العمل على إفهام العمال بمضمون التغيير ودوافعه ودواعيه بحيث يتفهموا الأسباب الحقيقية له بما يقطع الشائعات
- حول مقاصد التغيير وما سيترتب عليه؛
- ضرورة توفير حوافز لقبول التغيير، وإشعار المعنيين بالتغيير والمكاسب التي يمكن تحقيقها لهم جراء التغيير(بناء الثقة)؛
- الاستعانة بالقادة ورؤساء التنظيمات غير الرسمية في شرح التغيير ودواعي ما سيترتب عليه؛
- إشراك العمال بكافة مراحل التغيير ما أمكن، فالإنسان بطبعه يتقبل أكثر تنفيذ ما يستشار فيه من أمور وما يشترك في التخطيط له؛
- إيجاد رؤيا مستقبلية يتم تعريف العمال بها وإعطاء سلطة لفريق التغيير للعمل على تحقيقها.

وهناك عدد من العوامل التي يمكن أن تساعد في إنجاح عملية التغيير وأهمها:

- إشراك المتأثرين بالتغيير في التخطيط له وتنفيذه ورقابته؛
- التشاور وتبادل الآراء في جميع الجهات المعنية فيما يتعلق بأبعاد التغيير و أغراضه وضرورة سبل تحقيقه؛
- تطبيق التغيير تدريجياً، وذلك حتى يستطيع النظام التأقلم معه وامتصاص تأثيراته واستيعابه والوقوف على مزاياه الإيجابية والسلبية؛
- أن تتوافر كافة الإمكانات والترتيبات اللازمة لإنجاحه؛
- مشاركة جميع العمال في نتائج التغيير من حيث زيادة الرواتب والأجور مما يجعلهم أكثر تقبلاً للتغيير؛
- إجراء تجربة مبدئية على التغيير وذلك قبل تطبيقه بشكل نهائي.

الشكل رقم 01:الرؤية الإستراتيجية للمقاول

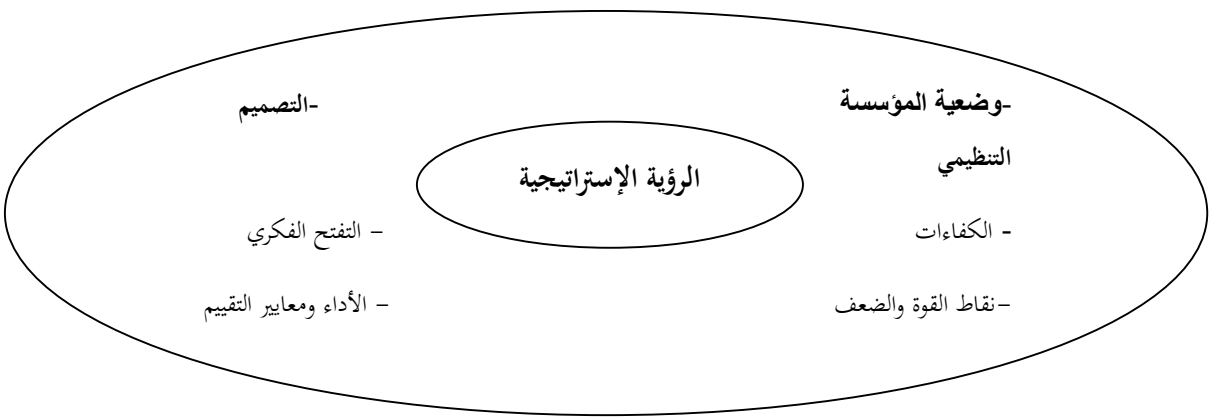

المصدر :شعيب بونوة، سعاد بوزيدي، المقاولة والتنمية الاقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول
المقاولة والإبداع في الدول النامية، خميس مليانة، الجزائر، 2007 ، ص35 .

من خلال الشكل يتضح أن نجاح المقاول يعتمد على مدى الاستغلال الأمثل لهذه الأبعاد الستة في إدارة مؤسسته، حيث تساهم في تكوين رؤيته البعيدة المدى لكل الجوانب والعوامل والتغيرات التي تحيط بمؤسسته مما يساهم في نجاحها ومدى بقاءه في السوق، وهنا تظهر مكانة علوم التسيير بالإضافة إلى مختلف المعارف من مجمل التخصصات المتعلقة بالمؤسسة من مالية وموارد بشرية وإستراتيجية التسويق خاصة، أي أن فشل الكثير من المؤسسات الصغيرة يرجع أساسا إلى عدم المهارة والخبرة الإدارية، وافتقار المالك لأسلوب العمل الجاد.

كما أن نجاح المقاول في دوره يعتمد على التفكير الإبداعي للتطور وممارسة القيادة والتوجيه، حيث أن الإبداع والمخاطرة والنمو هي من أهم المقومات لبلوغ الفرد للمقاولة الناجحة والتي لها القدرة على انتقاء الفرصة المتاحة في السوق قبل الآخرين، ومن أبرز هذه المقومات نجد :[40]

- الثقافة بأنواعها التربوية،الاجتماعية والمهنية.....إلخ.
- الخبرة؛
-المهارات المكتسبة من الثقافة والخبرة معا؛
- الإبداع؛
- التأقلم والاستمرارية والمعرفة الجيدة للتعامل مع المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

2.5. عوامل نجاح المقاول في إدارة المؤسسة الصغيرة:

تنحصر أهمها في العوامل الأربعة التالية :[41]

1.2.5. وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية :وهناك طريقتان لتحديدها، الأولى تعتمد باعتقاد أن السوق يحتاج إلى سلعة أخرى أكثر جودة وأقل سعر وهو ما يعرف " بالتوجه الإنتاجي" إلا أن الاتجاه قد يكون صعبا إذا كانت المنافسة مع شركات كبرى، أما بالنسبة للاتجاه الثاني فهو المدخل العلمي والذي يعتمد على التعرف على السوق واحتياجاته ومدى تقلبه للمنتجات وهو ما يعرف " بالتوجه التسويقي " أي من خلال بحوث التسويق ويتم ذلك إما بالبحوث الميدانية من خلال المقابلات مع العملاء بأخذ عينة ممثلة لهؤلاء العملاء، أو عن طريق البحث المكتبي الذي يعتمد على البيانات الموجودة في الكتب والدوريات العلمية والجهات الحكومية[42].

2.2.5.القدرة الإدارية :وتعني أن يستطيع المالك انجاز أهداف المشروع من خلال الآخرين وأن يكون ملما لمجال النشاط الذي يعمل فيه جيدا وكذا الأنشطة القريبة منه.

3.2.5. توافر القدر المناسب من رأس المال والقرض:إذ لابد من تحديد رأس المال اللازم بدقة، وذلك من خلال تحديد أنواع وأحجام الأصول المطلوبة، وهذا لا يتم إلا بدراسة دقيقة للمشروع.

4.2.5. القدرة على تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة :وهي القدرة على ممارسة وتطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة سواء كانت تسويقية أو إنتاجية، فقد نجد العديد من المؤسسات المصغرة التي تعتمد على أساليب تقليدية خاصة الحرفية، التي تتميز بتكلفة إنتاجية عالية، ومن ثم أسعار مرتفعة وهذا ما يضيق حجمها في السوق الذي يتميز بالمنافسة الشديدة، كما نجدها تتميز بمحدودية في الإنتاج) قلة الإنتاج والسلع .(ومن ثم نجد أن الوسائل الحديثة قد تكون أقل تكلفة من الكثير من الوسائل والأساليب القديمة، وقد يمنح لمالك المؤسسة فرصة أكبر في جودة وكمية وتكلفة منتوجه[43].

6. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تحصلنا على النتائج التالية:

- ✓ تعتبر المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد تتمحور أساسا حول روح الإبداع والمخاطرة، ولقد تطرقت مختلف المقاربات لها لتبيان مفهومها فركزت المقاربة الاقتصادية على وظائف المقاول لشرحها بينما المقاربة السيكولوجية اهتمت بدراسة خصائصه أما مقاربة النشاط المقاولاتي.
- ✓ هناك مجموعة من الخصائص الشخصية، السلوكية والإدارية التي تتداخل فيما بينها لتشكل شخصية المقاول والتي تتمحور حول عوامل سيكولوجية، اجتماعية، ثقافية واقتصادية.
- ✓ إن الدولة الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية، وتعتبر أجهزة الدعم والمرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم وتطويرها لما تقدمه هذه الهيئات والأجهزة من خبرات ومرافقة لهؤلاء المقاولين.
- ✓ تزايد أعداد الأنشطة المقاولاتية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتسجيلها لأرقام هامة في تدعيم معطيات النشاط الاقتصادي كالصادرات خارج المحروقات، مناصب الشغل، وتطور الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

وانطلاقا من النتائج سالفة الذكر يمكن تقديم جملة من التوصيات:

- ➢ عدم الاكتفاء بفتح مسارات تكوينية في المقاولاتية على مستوى قسم واحد من الأقسام، وتعميم ذلك مع جميع الكليات والتخصصات في الجامعة، أو على الأقل إدراج مقرر مقياس أو مقياسين في المقاولاتية في كل تخصص.
- ➢ التفكير في إنشاء برامج خاصة مستقلة بالمقاولاتية على مستوى الجامعة، تعتني بتكوين الطلبة في المقاولاتية وتكون تحت إشراف دار المقاولاتية مثلا.
- ➢ العمل على خلق حاضنات أعمال ومشاتل على مستوى الجامعات بالتنسيق مع أجهزة الدعم وذلك للمشاريع الإبداعية التي تكون من تصميم الطلبة، قصد ترقية روح المقاولاتية لديهم.

قائمة المراجع:

1-Isabelle Djanou, L'entrepreneuriat : un champ fertile à la recherche de son unité, revue française de gestion, vol 28, n 138, avril/juin 2002, p 110.
2- Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, La légende de l'entrepreneur, Edition la découverte & Syros, Paris, 1999, p23.
3- Ibid., p 18.
4- Brahim Allali, Vers une théorie de l'entrepreneuriat, cahier de recherche L'ISCAE, n 17, Maroc, p3.
5- Azzedine Tounés, L'intention entrepreneuriale, thèse doctorat, faculté de droit, des SC économiques et de gestion, université de Rouen, France, 2003, p 71.
6- Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, Op.cit., p 26.
7- Ibid., pp 28,29.

8 - Robert Wtterwulghe, La PME une entreprise humaine, De Boeck Université, Paris, 1998, p 41.
9- Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis Op.cit., p 30.
10-صليحة حقيقي، دور الإبداع و الابتكار في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الندوة الدولية حول المقاولة و الإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2007 ، ص353.
11- Khaled Bouabdallah et Abdallah Zouache, Entrepreneuriat et développement économique, les cahiers du CREAD, Alger, n 73, 2005, pp 16,17.
12- Ibid., p11.
13- Isabelle Djanou, Op.cit., p112.
14- Alain Fayolle, Entrepreneuriat, Dunod, Paris, 2004, p 29.
15- Eric Michael Laviolette et Christophe Loue, Les compétences entrepreneuriales. Définition et construction d'un référentiel, communication au séminaire l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, Suisse,25,26,27 octobre 2006, p3.
16- Thierry Verstraete et Alain Fayolle, Paradigme et entrepreneuriat, Revue de l'entrepeneuriat, vol 4, n 1, 2005, p37.
17- Alain Fayolle, Entrepreneuriat, Op.cit., p29
18- Eric Michael Laviolette et Christophe Loue, Op.cit., p 3.
19- Karim Messeghem, L'entrepreneuriat en quête de paradigme : apport de l'école autrichienne, le congrès international francophone en entrepreneuriat et PME, L'internationalisatin des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, suisse, 25-27 octobre, 2006, p5.
20- Alain Fayolle, Entrepreneuriat, Op.cit., pp 29,30.
21- Ibid, p 30.
22- Eric Michael Laviolette et Christophe Loue, Op.cit., p 3.
23- زايد مراد، الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولتية : التكوين وفرص الأعمال، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أفريل 2010، ص 08.
24-Catherine Leger-Janiou, Le profile du créateur d'entreprise, Edition L'Harmattan, Canada, 1997, p 91.
25- Anne-Françoise Lambert, Jean Donnay et autres, Réalisation d'une boite a outils pédagogique qui contribuent au développement de l'esprit d'entreprendre à l'attention des enseignants et étudiants de l'enseignement secondaire, Mai, 2005, p 16. Sur le site : www.freefondation.be (25/12/2017).
26- مجدي عوض مبارك، **الريادة في الأعمال**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2009 ، ص129 .
27- نفس المرجع السابق، ص1.
28-نفس المرجع السابق، ص230 .

29-خذري توفيق، حسين الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية :المسارات والمحددات، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر،2013، ص33.

30- حمزة لفقير ، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009 ، ص16

31-عمر علاء الدين زيداني ،ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية ،القاهرة ،مصر، 2008 ، ص9 .

32-كمال مرداوي، كمال زموري، الابتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولاتية في ظل رهانات اقتصاد السوق، مداخلة في الملتقى

الوطني حول المقاولتية : التكوين وفرص الأعمال، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أفريل 2010 ، ص07.

33-بلال خلف السكارنة، الريادة وادارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2008 ، ص 20.

34-توفيق خذري ، حسين الطاهر، نفس المرجع السابق، ص4.

35- وفاء رايس، دور التكوين في تنمية الحس المقاولاتي، مداخلة ضمن ملتقى حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة بسكرة،

أفريل، الجزائر، 2010، ص 08.

36-قاسم نايف علوان المحياوي، إدارة الجودة في الخدمات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص67.

37- محمد خثيري، إبراهيم زروقي، المقاول بين التغيير والإبداع بالمؤسسة، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول

النامية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2007 ، ص 09.

38- www.ibda3.mablog.com, consulté le :17/12/2017.

39-زيد منير عبوي، الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006،ص 20.

40-محمد خثيري، إبراهيم زروقي، مرجع سبق ذكره، 10.

41- نفس المرجع السابق، ص12.

42- شعيب بونوة، سعاد بوزيدي، المقاولة والتنمية الاقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، خميس مليانة، الجزائر، 2007 ، ص37 .

43- نفس المرجع السابق، ص39 .

المحور الثالث:
الاقتصاد البيئي

محور المداخلة: الاقتصاد البيئي

دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل استراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر 2030

The role of renewable energies in achieving sustainable development under the renewable energy strategy in Algeria 2030

لعلمي فاطمة – جامعة عبد الحميد بن باديس – fatima.lalmi@univ-mosta.dz
بوزيان العجال – جامعة عبد الحميد بن باديس – ladjel.bouziane@univ-mosta.dz

ملخص المداخلة:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاستراتيجية المنتهجة في الجزائر المتعلقة بالطاقة المتجددة آفاق 2030.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن اعتماد الطاقات المتجددة في توفير الطلب المتزايد على الطاقة في الجزائر من شأنه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة في سياق متطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الطاقات المتجددة، التنمية المستدامة، استراتيجية الطاقة المتجددة 2030، الجزائر

Abstract:

The study aims to highlight the role of renewable energies in achieving sustainable development under the Renewable Energy Strategy 2030 adopted in Algeria.

The study reached several results such as: the adoption of renewable energies in meeting the increasing demand for energy would achieve economic and social development while preserving the environment in the context of achieving the desired sustainable development in Algeria.

Keywords: Renewable energy, sustainable development, Renewable Energy Strategy 2030, Algeria.

1. مقدمة:

تعد الطاقة القوة الحقيقية المحركة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وعاملا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تزايد الاهتمام الدولي بها ليصبح توفرها مؤشرا رئيسيا لقياس جودة حياة المجتمعات ورفاهيتها.

ورغم أن الطاقة تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد المعاصر حيث تبينت هذه الأهمية من ارتباطها الوثيق بمختلف المجالات ، غير أنه تولد عن هذا المورد الضروري ضغوطات كبيرة وآثار وخيمة على البيئة ، وللسيطرة على الطاقة الأحفورية الناضبة ضمن هيكلة المزيج الطاقوي العالمي على اعتبار أن انتاجها واستهلاكها يؤدي إلى الاضرار بمختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية ومكونات البيئة الحياتية، توجه العالم نحو البحث عن بدائل للطاقة الأحفورية من خلال استخدام الطاقات المتجددة التي لا تنفذ مقارنة مع مصادر الطاقات التقليدية، فضلا عن كونها نظيفة وغير ملوثة للطبيعة، مما يكسبها أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق تتمثل **إشكالية الدراسة** في السؤال الجوهري الآتي: ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه الطاقات المتجددة كبديل للطاقات الأحفورية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل استراتيجية الطاقة المتجددة 2030؟

وللإجابة عن إشكالية الدراسة تمت صياغة **الفرضية** الآتية:

تمثل الطاقات المتجددة البديل الأمثل للطاقات الأحفورية في إشباع الطلب المتزايد على الطاقة مع المحافظة على البيئة ضمن متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

ويتمثل **هدف الدراسة** في إبراز أهمية الطاقات المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في تخفيض مستويات التلوث في ظل التوجه العالمي نحو المحافظة على البيئة باعتبارها مصدرا لحياة الانسان وبعدا أساسيا من أبعاد التنمية المستدامة .

وقد تم اعتماد **المنهج الوصفي التحليلي** الملائم للتعرف على الطاقات المتجددة وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة في ظل إشكالية استغلال الموارد الناضبة والملوثة في ظل استراتيجية الطاقة المتجددة المتبناة في الجزائر.

وقد تم **تقسيم الدراسة** إلى قسمين: خصص أولهما للأدبيات النظرية للدراسة ممثلة في المفاهيم الأساسية لكل من الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة إضافة إلى عرض أهم الدراسات السابقة، في حين خصص ثانيهما للأدبيات التطبيقية لتبيان مساهمة الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاستراتيجية المتبعة في الجزائر 2030.

2. الأدبيات النظرية للدراسة:

وتتضمن المفاهيم الأساسية لكل من الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة إضافة إلى الدراسات السابقة.

1.2 .الإطار المفاهيمي للطاقات المتجددة:

تعد الطاقات المتجددة عصب الحياة المستقبلي باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة، لذلك اجتذبت اهتمام العديد من المنظمات والباحثين، وأحيطت بتعاريف عديدة نوجز أهمها فيما يلي: (منور، 2010، صفحة 133)

تعرف وكالة الطاقة العالمية (IEA) الطاقة المتجددة على أنها : " تلك الطاقة التي تتشكل من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح، والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها".

و تعرفها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) على أنها : " كل طاقة يكون مصدرها الشمس ،أو جيوفيزيائي أو بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها ، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية ، الطاقة الشمسية ، طاقة باطن الأرض ، طاقة حركة المياه ، طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح ، وتوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كالحرارة والطاقة الكهرومائية وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيا متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء ".

كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة (UNEB)بأنها: " عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح ، الطاقة الكهرومائية وطاقة باطن الأرض ".

مما تقدم يمكن تعريف الطاقات المتجددة بأنها تلك الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية المتجددة وغير الناضبة التي تسمح بتوفير الطاقة اللازمة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية دون إلحاق الضرر بالبيئة لكونها نظيفة ولا تتسبب في انبعاث الغازات الملوثة والمتسببة في التدهور البيئي.

وتتمثل مصادر الطاقات المتجددة أساسا في:

أ- **الطاقة الشمسية:** تعد الشمس المصدر الرئيسي لكثير من الطاقات المتوفرة في الطبيعة، لذلك تعتبر من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب مادامت الشمس موجودة، وقد استخدمت هذه الطاقة منذ القدم في تسخين المياه، تجفيف المحاصيل الزراعية لحفظها من التلف، وحاليا تتركز الدراسات والأبحاث حول كيفية استغلال الطاقة الشمسية في إنتاج الطاقة الكهربائية وصهر المعادن وغيرها. وتعد الطاقة الحرارية الشمسية تكنولوجيا حديثة نسبيا لكثرة مواردها ومحدودية تأثيراتها السلبية على البيئة، ففي بعض المناطق في العالم يكفي كيلومتر مربع واحد لتوليد ما بين 100 و120 ميغاواط في الساعة من الكهرباء في السنة اعتمادا على استخدام التكنولوجيا الحرارية الشمسية (حسن، 2018، صفحة 13)

ب- **طاقة المياه:** يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر حتى ذلك الوقت، كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب. أما اليوم وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية في دول عديدة مثل: النرويج والسويد وكندا والبرازيل، ومن أجل هذه الغاية تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، ويتم بناء السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة، وتشير التوقعات المستقبلية لهذا المصدر من الطاقة إلى زيادة تقدر بخمسة أضعاف الطاقة الحالية سنة 2020 (محمد طالبي، 2008، صفحة 205).

ج- **طاقة الرياح:** وهي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، واستخدمت منذ أقدم العصور سواء في تسيير السفن الشراعية، أو في إدارة طواحين الهواء لطحن الحبوب، أو رفع المياه من الآبار. وتستخدم حاليا ب في توليد الكهرباء بواسطة " طواحين هوائية" ومحطات توليد تنشأ في مكان معين ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية وبالإمكان حسب تقديرات منظمة المقاييس العالمية توليد 20 مليون ميغا واط من هذا المصدر على نطاق عالمي، وهو أضعاف قدرة الطاقة المائية (جمال، 2016، الصفحات 90-91).

د- **طاقة الكتلة الحيوية :** وهي الطاقة التي تستمد من المواد العضوية من " النباتات أو مخلفات الحيوانات أو النفايات أو المخلفات الزراعية، والنباتات المستخدمة في إنتاج طاقة الكتلة الحيوية يمكن أن تكون أشجاراً سريعة النمو، أو حبوباً، أو زيوتاً نباتية، أو مخلفات زراعية، وهناك أساليب مختلفة لإنتاج أنواع الوقود الحيوي، منها : الحرق المباشر أو غير المباشر أو طرق التخمر أو التقطير ، حيث يعطي كل أسلوب من الأساليب السالفة الذكر منتجاته الخاصة مثل : غاز الميثان والكحول والبخار والأسمدة الكيماوية ، ويعد غاز الإيثانول واحداً من أفضل أنواع الوقود المستخلصة من الكتلة الحيوية وهو يستخرج بشكل رئيسي من بعض المحاصيل الزراعية. وتكمن أهمية هذا النوع من الطاقة في كونه يسمح بتوفير 14% من الاحتياجات الطاقوية العالمية (حسن، 2018، صفحة 18).

هـ- **طاقة الحرارة الجوفية:** تتمثل في الحرارة المخزنة تحت سطح الأرض والتي تزداد تبعا لزيادة العمق، وتخرج من جوف الأرض عن طريق الاتصال، النقل الحراري، الينابيع الساخنة والبراكين، حيث يمكن استغلالها بالطرق الفنية المتوفرة بأساليب اقتصادية، ويتجسد هذا النوع من الحرارة أساسا في الماء الساخن المستخدم في الحمامات الطبيعية العلاجية. وقد أجريت عدة تجارب لتوليد الكهرباء اعتمادا على بخار جوف الأرض أولها في إيطاليا سنة 1904، توجد حاليا عدة محطات لتوليد الكهرباء بالحرارة الجوفية في عدة دول منها: المكسيك، نيوزلندا وايسلندا (جمال، 2016، صفحة 93).

وتتميز الطاقات المتجددة بخصائص اقتصادية واجتماعية وبيئية تؤهلها لتكون بديلا للطاقات الأحفورية ، حيث تتمثل أهم خصائصها في كونها طاقة مستدامة نظيفة ، يتطلب استغلالها معدات مرتفعة التكاليف لتصبح تكلفة استعمالها مجانية، كما أن استغلالها يتطلب توفر عمالة بمهارات بسيطة فقط، في حين يتطلب استغلال الطاقات الأحفورية الناضبة والملوثة تحمل تكاليف مرتفعة، وعمالة ذات مهارات عالية إضافة إلى أن استعمالها مرتفع نسبيا ، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): مقارنة الطاقات المتجددة والطاقات الأحفورية

وجهة المقارنة	الطاقات المتجددة	الطاقات الأحفورية
مصادر الطاقة	الشمس، الرياح، الماء، الكتلة الحية	الفحم ، البترول ، الغاز الطبيعي
نوع الطاقة	طبيعي مرتبط بالبيئة وانسياب مستمر	مخزون مركز تحت الأرض
المدة المتاحة من الطاقة	لا نهائية	محدودة
تكلفة تجهيز المصدر	مجانية	أكثر من 1 دولار/ك وات وهي في تزايد
تكلفة المعدات	عالية	متوسطة
تكلفة بعد التجهيز	استعمال مجاني	استعمال غير مجاني في ارتفاع مستمر
المهارات اللازمة	مهارات بسيطة ومتنوعة	مهارات عالية (كهربائية وميكانيكية)
تلوث البيئة	منخفض جدا	عامل ملوث أساسي للبيئة

المصدر: (عماد، 2012، صفحة 50)

2.2. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

لقد كان التوجه الاقتصادي السابق السائد خلال الفترة الممتدة من بداية الثورة الصناعية إلى بداية القرن العشرين ينظر إلى البيئة على أنها مصدر لا ينفذ من الموارد الأولية، مما أدى إلى استنزاف هذه الأخيرة وزيادة كمية المخلفات الصناعية في كافة الدول، الأمر الذي نتج عنه تدهورا بيئيا خطيرا يهدد مختلف الأجناس البشرية والحيوانية والنباتية. ومن هنا بدأت الدراسات البيئية الموجهة لتحديد أثر التنمية الاقتصادية على البيئة، فكان تقرير نادي روما سنة 1972 الموسوم : حدود النمو في الدول المتقدمة، والذي أوضح أنه في حال استمرار الوضع العالمي بنفس التوجه، سوف يتم استنزاف شبه كلي للموارد الطبيعية وارتفاع معدلات التلوث. وتلته عدة مؤتمرات منها: مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية سنة 1972، كما أصدرت عدة تقارير أهمها التقرير الصادر عن لجنة برونتلاند حول مستقبلنا المشترك سنة 1987 والذي طرح مفهوما جديدا للتنمية يهدف إلى الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، وانتهاج سلوك وقائي ضد كل الاعتداءات على البيئة، من خلال تحقيق التنمية في كافة الميادين مع المحافظة على المصادر الطبيعية حماية لحقوق الأجيال المستقبلية، وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة ، والتي عرفت في هذا التقرير بأنها: " تلبية احتياجات الأجيال الحالية من الموارد دون المساس بحق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد"، أي أنها معادلة تجمع بين تحقيق التنمية مع الحفاظ على البيئة (لعلمي فاطمة، 2012، صفحة 4).

وتميزت التنمية بمفهومها الجديد باهتمامها بالبيئة من منطلق أن تحسين الوضع البيئي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وارتكزت على المبادئ الآتية: (صالح، 2011، صفحة 4)

أ- تغيير نوعية النمو من خلال جعله أقل استخداما للموارد وأكثر انصافا للأجيال الحالية والمستقبلية من حيث توزيع الموارد؛

ب- تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية الحالية دون المساس بحق الأجيال المستقبلية؛

ج- إعادة توجيه التكنولوجيا من خلال تكييفها مع التحديات البيئية؛

د- دمج البيئة والاقتصاد في اتخاذ القرار على اعتبار أن الاستدامة تتطلب فرض مسؤوليات أوسع على القرارات المتخذة، مما يستدعي إجراء تعديلات جوهرية في الأطر القانونية والمؤسساتية.

وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف منها : (حسن، 2018، صفحة 11)

أ- التقليل من نسبة الفقر من خلال توفير الموارد لكافة سكان العالم؛

ب- الوفاء بحاجات البشر وتوفير الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل؛

ج- خلق فرص عمل وسبل العيش والنمو العادل؛

د- توفير مراكز الصحة مما يساعد على التقليل من الأمراض ودعم صحة سكان العالم؛

هـ- توفير بيئة عالمية جيدة وتمويل بعيد الأجل من خلال التسيير الفعال للطاقات المتجددة الصديقة للبية ومحاولة الحد من التدهور البيئي.

ومن هنا أصبح للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد هي تحقيق الفعالية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية إضافة إلى المحافظة على البيئة، والتي يمكن ايجازها في النقاط الآتية: (عزيزة بن سمينة، 2017، الصفحات 15-16)

أ- البعد الاقتصادي المتضمن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات البيئية؛

ب- البعد الاجتماعي القائم على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال الحالية والمستقبلية؛

ج- البعد البيئي ويتمثل في وضع الاعتبارات البيئية في مقدمة أولويات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3.2. أهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة :

تضطلع الطاقات المتجددة بدور رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق أبعادها والتي يمكن ايجازها على النحو الآتي:

أ- **دور الطاقات المتجددة في تحقيق الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة :** تعتبر الطاقات المتجددة بديلا عن الطاقات الأحفورية من أجل المحافظة على البيئة ضمن سياق تحقيق التنمية المستدامة، فقد تعرض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين إلى العلاقة بين كل من الطاقة والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، ودعا إلى تجسيد مجموعة من الأهداف المرتبطة بحماية الغلاف الجوي والحد من التأثيرات السلبية لقطاع الطاقة مع مراعاة العدالة في توزيع الطاقة وظروف الدول خاصة تلك المعتمدة في تمويل موازناتها على مصادر الطاقة الأولية، وذلك من خلال تطوير سياسات وبرامج للطاقات المتجددة المستدامة عن طريق العمل على تطوير مزيج من مصادر الطاقة المتوفرة الأقل تلويثا، وذلك بهدف الحد من التأثيرات البيئية السلبية لقطاع الطاقة كانبعاث غازات الاحتباس الحراري، وكذا دعم برامج البحوث اللازمة لتحسين كفاءة نظم وأساليب استخدام الطاقة، إضافة إلى تحقيق التكامل بين سياسات قطاع الطاقة والقطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة القطاعين الصناعي والنقل.

وفيما يلي تلخيص للدور الذي تؤديه الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة: (حسن، 2018، الصفحات 20-21)

ب- دور الطاقات المتجددة في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة: تلعب الطاقات المتجددة دورا مهما في استحداث الأنشطة الصناعية والاقتصادية عامة ويتجلى تأثيرها على الجانب الاقتصادي من خلال: (فروخي، 2018، صفحة 14)

- بروز مبادرات اقتصادية جديدة ضمن سياق التنمية المستدامة من خلال الحوافز الموجهة لتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام، كما يمكن أن تساهم عمليات انتاج المنتجات الصديقة للبيئة والبحث عن البدائل الطاقوية النظيفة في توسع الأنشطة الاقتصادية وتوجيها نحو استحداث وظائف في القطاعات المستدامة؛
- التوجه نحو الأبحاث الايكولوجية وتكنولوجياتها وإدارة الموارد الطبيعية والزراعة العضوية تمثل فرصا حقيقية لتوفير مناصب عمل مستدامة وتحول دون تحمل تكاليف بيئية إضافية؛
- توفير الطاقات لسكان الريف من شأنه المساهمة في تحفيز نشاطهم الاقتصادي وتحسين ظروفهم المعيشية؛
- يتطلب إنجاز مشاريع البنى التحتية كالمرافق الصحية والمدارس مصادر تمويلية ضخمة، ولكت إذا تم تصميمها بتقنيات البنايات الخضراء التي تستمد طاقتها من مصادر الطاقات المتجددة، فإن ذلك من شأنه تقليص تكاليف إنجازها.

4.2. الدراسات السابقة :

تتعدد الدراسات حول الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة نظرا لأهميتها في المزيج الطاقوي العالمي والتي نورد بعضها فيما يلي:

لقد أظهرت دراسة (Faisal Abbas, 2013, p. 538) التي هدفت إلى دراسة العلاقة بين كل من استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي في الهند وباكستان، أن هناك علاقة طويلة الأمد بين استهلاك الطاقة في القطاع الزراعي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في الدولتين . وقد أكدت ذلك أيضا دراسة (Hassan Gholipour Fereidouni, 2014, p. 290) التي هدفت إلى دراسة العلاقة بين استهلاك الطاقات المتجددة ، الطاقات غير المتجددة على النمو الاقتصادي في عينة من دول أمريكا اللاتينية مؤلفة من 18 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2010، وتوصلت إلى أن العلاقة بين استهلاك الطاقات المتجددة والنمو الاقتصادي أكثر معنوية على المديين القصير والطويل من العلاقة بين استهلاك الطاقات غير المتجددة والنمو الاقتصادي في الدول المدروسة. أما دراسة (Dolf Gielen & others, 2019, p. 38) التي هدفت إلى دراسة دور الطاقات المتجددة في تحويل الطاقات الاجمالية فقد بينت أن استهلاك الطاقة الأحفورية سوف يؤدي إلى زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 6% ما بين 2015 و2050، وأن زيادة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي العالمي من 25 إلى 85 % ما بين 2015 و2050 من

شأنه المساهمة في تقليص انبعاث الغازات الملوثة بنسبة 94%، والمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي والحد من البطالة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

يتضح لنا من الدراسات السابقة أنها أثبتت أن الاعتماد على الطاقات الأحفورية له آثار سلبية كثيرة أهمها انبعاث الغازات الملوثة، والتي يتطلب تخفيض معدلها استبدال هذه الطاقات بالطاقات المتجددة التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، الحد من البطالة وحماية البيئة، وتهدف الدراسة الحالية إلى إبراز دور الطاقات المتجددة في تحقيق الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في الجزائر في ظل استراتيجية الطاقة 2030.

3. الأدبيات التطبيقية:

خصص هذا المحور للتعرف على الإمكانيات المتوفرة في الجزائر من طاقات متجددة، ومدى استغلالها في ظل استراتيجية الطاقة 2030، وكذا دور هذه الطاقات في تحقيق التنمية المستدامة.

1.3. الطاقات المتجددة في الجزائر: الإمكانيات المتاحة:

تتمثل أساسا في : (عزيزة بن سمينة، 2017، الصفحات 19-20)

أ- **الطاقة الشمسية في الجزائر:** تحتل الجزائر موقعا جغرافيا استراتيجيا يجعلها أغنى الحقول الشمسية في العالم ، فمدة التشمس في كامل التراب الوطني تفوق 2000 ساعة سنويا ومن شأنها أن تبلغ 3911 ساعة سنويا في الهضاب العليا والصحراء، كما تصل الطاقة المتوفرة يوميا في مساحة قدرها 1م2 إلى 5 كيلواط في الساعة أي ما يعادل 1700 كيلواط في الساعة/م2 سنويا في الشمال، و2263 كيلواط في الساعة/م2 سنويا في الجنوب، وهو ما يتيح اشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلواط في الساعة.م2 على مساحة تقدر ب 2381475 كلم2، وهذه المكانيات الهائلة تسمح بتلبية الحاجات الطاقوية لأوروبا الغربية بمقدار 60 مرة، والحاجات الطاقوية العالمية بأربع مرات، والحاجات الطاقوية الوطنية ب 5000 مرة.

ب- **طاقة الرياح في الجزائر:** تتوفر في الجزائر إمكانيات هائلة ، حيث يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان لآخر نتيجة الطبوغرافية وتنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين: الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التي و الصحراوي وبين هاتي السلسلتين توجد الهضاب العليا والسهول ذات المناخ القاري ومعتدل السرعة في الشمال غير مرتفع جدا، ومنطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح اكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي بسرعة 4 م/ثا وتتجاوز 6 م/ثا في منطقة "ادرار" وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر تتراوح ما بين 2 إلى م/ثا وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة (شافية، 2008، صفحة 831).

لقد أتاح وضع خارطة لسرعة الرياح والقدرات الطاقوية من الطاقة المولدة من الرياح المتوفرة في الجزائر تحديد ثماني مناطق شديدة الرياح، قابلة لاحتضان تجهيزات توليد الطاقة من الرياح، وهي: منطقتان على الشريط الساحلي، ثلاث مناطق في الهضاب العليا وثلاث مواقع أخرى في الصحراء، وقد قدرت القدرة التقنية للطاقة المولدة من الرياح لهذه المناطق بحوالي 172تيتراواط/ساعة سنويا، منها 37تيتراواط/ساعة سنويا قابلة للاستغلال من الزاوية الاقتصادية، وهو ما يعادل 75% من الاحتياجات الوطنية لسنة 2007 (سونلغاز، 2010،صفحة 84).

ج- الطاقات المتجددة الأخرى في الجزائر: هناك طاقات متجددة أخرى في طور الاستغلال في الجزائر، ولكنها لا تنتج بالفعالية التي تنتج بها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ وفي هذا المجال تذكر: الطاقة المائية، طاقة الحرارة الجوفية وطاقة الكتلة الجوفية. فبالنسبة للطاقة المائية، فحصة قدرات الري حظيرة الإنتاج الكهربائي هي 5% أي حوالي 286 جيغاواط، وترجع هذه الاستطاعة للعدد غير الكافي لمواقع الري وإلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة. وفي هذا الإطار فقد تم تأهيل المحطة الكهرومائية بزيامة لولاية جيجل بقدرة 100 ميغاواط.

أما فيما يخص طاقة الحرارة الجوفية، ففي الجزائر يمثل الكلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطيا هاما لحرارة الارض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد، وتوجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن 40°مئوية، والمنبع الحار الأكثر حرارة هو منبع المسخوطين 96° مئوية؛ وهذه الينابيع الطبيعية التي هي على العموم تسربات لخزانات موجودة في باطن الارض تدفق لوحدها أكثر من 2م^3 من الماء الحار، وهي جزء صغير فقط مما تحويه الخزانات.

كما يشكل التكون القاري الكبيس خزانا كبيرا من حرارة الارض الجوفية، ويمتد على آلاف الكيلومترات المربعة ويسمى هذا الخزان "طبقة ألبية"، حيث تصل حرارة مياه هذه الطبقة إلى 57°مئوية، ولو تم جمع التدفق الناتج من استغلال الطبقة الألبية والتدفق الكلي لينابيع المياه المعدنية الحارة فهذا يمثل على مستوى الاستطاعة أكثر من 700 ميغاواط.

وبالحديث أخيرا عن طاقة الكتلة الحيوية في الجزائر، فالجزائر في هذا المجال تنقسم إلى منطقتين:

- المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90% من المساحة الإجمالية للبلاد؛
- منطقة الغابات الاستوائية التي تغطي مساحة قدرها 2,5 مليون هكتار، أي حوالي 10% من مساحة البلاد؛ وتغطي الغابات فيها حوالي 1,8 مليون هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1,9 مليون هكتار.

ويعتبر كل من الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين مهمين في الاستعمال الطاقوي لكنهما لا يمثلان إلا 5% من الغابات الجزائرية.

وتجدر الإشارة إلى أن استغلال النفايات والمخلفات العضوية خاصة الفضلات الحيوانية من أجل إنتاج الغاز الطبيعي يمكن أن تعتبر كحل اقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى تنمية مستدامة خصوصا في المناطق الريفية، وتتمثل هذه المخلفات في: النفايات المنزلية؛ أوحال محطات تطهير المياه القذرة الحضرية أو الصناعية؛ النفايات العضوية الصناعية؛ نفايات الفلاحة وتربية المواشي.

2.3.استراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر2030:

قامت الجزائر بتبني استراتيجية لتطوير الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية سنة 2011 تتمحور حول تثمين الموارد الطبيعية المتجددة كالموارد الشمسية و الرياح من أجل استعمالها لتنويع مصادر الطاقة ، حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى تنمية الطاقات المتجددة من أجل إنتاج 22000 ميغا واط آفاق 2030 منها 10,000 ميغا واط موجهة للتصدير، على أن يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال ثلاث مراحل : (دشانة، 2017،صفحة 831)

- **المرحلة الأولى :** تمتد ما بين 2011 و 2013 و تخصص لإنجاز المشاريع الريادية –النموذجية- لاختبار مختلف التكنولوجيات المتوفرة.
- **المرحلة الثانية :**وتمتد ما بين 2014 و 2015 حيث تتميز بالمباشرة في التنفيذ.

- **المرحلة الثالثة:** وتمتد ما بين 2016 و 2030 وتتعلق بالإنجاز على المستوى الواسع للمحطات الشمسية وتشمل الاستراتيجية برنامجا متضمنا انجاز ستون مشروعا منها محطات شمسية كهروضوئية و شمسة و مزارع لطاقة الرياح و محطات مختلطة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم 02 : البرنامج المخطط لاستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر2011 -2030

نوع الطاقة	السنوات من 2011/2030		السنوات من 2021- 2030	
الطاقة الضوئية	MW 800		200 MW	
الطاقة الشمسية الحرارية	2012-2011 انجاز مشروعين بقدرة 150 MW	20120-2016 انجاز 04 مراكز بقدرة انتاج MW 1200	2030-2021 MW 500 سنويا	MW 600 2030-2024 سنويا
طاقة الرياح	2013-2011 اول مزرعة رياح بقدرة 10 MW	2015-2014 انجاز مشروعين MW20	2030-2016 اجراءات دراسات لإيجاد مواقع مناسبة من أجل تربينات هوائية بقدرة MW 1700	

المصدر: (هشام، 2015)

ولعل من أهم الإنجازات المحققة في هذا المجال ما يلي:

- شروع مؤسسة(NEAL) فرع سونلغاز مع المتعامل الاسباني (ABENEL) في انجاز محطة لتوليد الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية و الغاز بحاسي الرمل بطاقة 150 ميغا واط، و انطلقت بها الأشغال سنة 2010 إضافة إلى مشروع آخر قيد الانجاز يتمثل في مزرعة تعمل بطاقة الرياح بطاقة 10ميغاواط بولاية أدرار ، كما تم تزويد 18 قرية بالجنوب الكبير و 3000 مسكن بمنطقة السهول بالكهرباء الناتجة عن الطاقة الشمسية.
- العمل في إطار التعاون الأور ومتوسطي عبر الجمعية المتوسطية للوكالات الوطنية للتحكم في الطاقة على الاستفادة من تجارب دول الأعضاء في تطوير استخدامات الطاقات المتجددة وكذا المساهمة في إقامة سوق متوسطية للطاقة المتجددة، ومن نتائج ذلك إجراء دراسة حول إمكانيات تنمية الطاقة الشمسية الحرارية في الجزائر، وقد مكنت هذه الدراسة من تحديد أربع قطاعات رئيسة ممكنة لاستغلال الطاقة الشمسية الحرارية وهي : قطاع الصحة ، السياحة ، القطاع المنزلي إضافة إلى الخدمات و الحمامات (Myriam, 2019) . وكما تم تحديد إمكانيات الاقتصاد في الطاقة وخفض التلوث، إضافة حجم الاستثمارات المطلوبة لترقية استخدام هذه الطاقة المتجددة بهدف برنامج تطبيقات الطاقة الشمسية الحرارية في حوض المتوسط إلى نقل الخبرات والتجارب الأوروبية الناجحة في مجال الطاقة الشمسية إلى دول جنوب حوض المتوسط وكذلك دعم إقامة سوق للطاقة الشمسية الحرارية في هذه الدول بهدف تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

3.3. دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في إطار استراتيجية الطاقة المتجددة 2030:

تتمثل أساسا فيما يلي:

أ- دور الطاقات المتجددة في تحقيق الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر: تتمتع الجزائر بتوافر مصادر هائلة ومتنوعة من الطاقات المتجددة يمكن استعمالها لتساهم بشكل متزايد في توفير احتياجات الطاقة

لمختلف القطاعات الأخرى، مما يحقق وفرة في استهلاك المصادر التقليدية للطاقة بحيث تمثل فائضا للتصدير ، كما تساهم في إطالة عمر مخزون المصادر التقليدية للنفط والغاز ، وتساهم في تقليص التكاليف مقارنة مع الطاقات التقليدية في المناطق النائية، أين يزيد استعمال المضخات المائية في سقي الأراضي الفلاحية . وقد قامت الجزائر بوضع سياسات هادفة إلى إنتاج 30 % من طاقتها الكهربائية من المصادر المتجددة في آفاق 2050 بحيث يتم إنتاج 23000 ميغا واط منها 17000 ميغا واط موجهة للسوق المحلية و 6000 ميغاواط موجهة للتصدير (دشانة، 2017، صفحة 54).

ومن أجل تحقيق ذلك تدخل الجزائر في شركات مع دول الإتحاد الأوروبي من أجل الاستفادة من التكنولوجيات والخيارات التي اكتسبوها كاتفاق التعاون الذي أبرمته مع ألمانيا والذي بموجبه تلتزم الشركة الألمانية المتخصصة في الطاقة الشمسية سون ارجي ام بي اش مصنع السليسيوم الشمسي بالطاقة الإنتاجية تقدر 5 ألاف طن سنويا .

كما قامت الجزائر بوضع عدة مشاريع من أجل تنمية القرى النائية التي تعاني من عدم توفير الكهرباء، تمثلت أساسا في استغلال الطاقات المتجددة وخاصة الشمسية في الجنوب الكبير لتوفرها على إمكانيات ضخمة ومن الأمثلة على ذلك : مشروع توصيل الكهرباء ل 20 قرية بالجنوب الكبير والذي أثر إيجابيا على المستوى المعيشي لسكانها.

ب- دور الطاقات المتجددة في تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر: تلعب الطاقات المتجددة دورا جوهريا في تنمية المناطق الريفية من خلال توفير إمدادات الطاقة اللازمة لتحسين الأوضاع الاجتماعية لسكانها، و انطلاقا من أولويات استراتيجية الطاقة المتجددة في إطار التنمية الريفية المستدامة ، تم إنجاز 10000 خط كهربائي لفائدة 2600 حي من أجل تموين 117000 منزل ، وقد بلغ معدل توصيل الكهرباء على 95%في إطار البرنامج الثلاثي 2002-2004 الإطار المعيشي اللائق والمستدام والتي تمس ولايات الجنوب الكبير ، و تخفيض فتورة الكهرباء ل 13 ولاية في الجنوب (تكواشت، 2012،صفحة 226).

ت- دور الطاقات المتجددة في تحقيق الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر: قامت الجزائر بتبني إجراءات للحد من التأثيرات البيئية و التقليل من حدة التغييرات المناخية من خلال الإطار القانوني للحماية البيئية في ظل التنمية المستدامة في الجزائر رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتضمن عدة مبادئ تقوم عليها حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أهمها : (عماد، 2012،صفحة 22):

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي بعدم تدهور الموارد الطبيعية.
- مبدأ الاستبدال أي استبدال عمل مضر بالبيئة بأخر أقل خطر
- مبدأ الإدماج بمعنى دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة و التنمية المستدامة عند إعداد المخططات و البرامج القطاعية.
- مبدأ الحيطة، اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من الأخطار على البيئة.

ومن أهم البرامج الطاقة البيئية لضمان تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

- **التخفيض من الغاز المشتعل:** من أجل التخفيض من آثار الغاز المشتعل على البيئة خصصت شركة سوناطراك في استثمارات ضخمة لاسترجاع الغاز المشتعل و سطرت برنامج مهما من أجل التخفيض

الغاز المشتعل على مستوى الحقول النفطية وقد تم استرجاع ما يقدر ب 133 مليار متر مكعب في الفترة ما بين2002- 1980 ، وقد تم إنشاء وحدات لمعالجة و استرجاع و دفع الغاز على مستوى المواقف البترولية و الغازية وتم تدعيم هذه المجهودات بغلاف مالي قدره 225 مليون دولار للفترة ما بين 2002 و 2005 .

- **مشروع عين صالح للتخلص من ثاني أكسيد الكربون:** مع بداية استغلال حقل غاز عين صالح بإنشاء هياكل مخصصة لتخزين ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن استخلاص الغاز المنتج على مستوى الحقل ، والذي يصل تركيز ثاني أوكسيد الكربون به من 1إلى 9 بينما المواصفات التجارية تحدد التركيز ب 0،3 و تقدر إلقاء الفائض منه في آبار عميقة تحت الأرض وفق دراسة مهمة وتحت اشراف دولي وذلك احتراما للمقاييس الدولية المتعلقة بالتخفيض من انبعاث غازات الصوبة الزجاجية ، حيث الكمية المزمع استرجاعها تقدر ب 1.2 مليون طن في السنة (بلخضر، 2005،صفحة 16).

5.الخاتمة:

يستخلص من الدراسة أن الجزائر من الدول التي تتوفر لديها امكانيات معتبرة من مصادر الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لذلك أولت اهتماما خاصا لاستغلال هذه الطاقات عن طريق تبني استراتيجية هادفة إلى الاستغلال الأمثل لها في إطار برنامج تنفيذي يتضمن ثلاثة مراحل، غير أن هذا البرنامج مازال يواجه عدة صعوبات تحول دون تحقيق النتائج المرجوة منه، والتي من أهمها: ارتفاع التكاليف الرأسمالية لمشاريع الطاقات المتجددة وقصور مصادر التمويل الوطنية، وكذا نقص الكفاءات الفنية والتقنية اللازمة لاستغلال هذه الطاقات، إضافة إلى عدم توفر التكنولوجيا اللازمة لاستغلالها.

ثم إن استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر يتطلب اتخاد عدة تدابير نوجز أهمها فيما يلي:

- تشجيع التعاون العلمي مع الدول المتقدمة في مجال استغلال الطاقات المتجددة بغية الاستفادة من خبرتها؛
- تبني السياسات المناسبة لتدعيم قطاع الطاقات المتجددة وبالتنسيق مع بقية القطاعات ولاسيما قطاع النقل والقطاع الصناعي باعتبارهما أكبر مستهلكين للطاقة؛
- تشجيع البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا المعتمدة في استغلال الطاقات المتجددة من خلال عقد شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف مع المخابر المتخصصة في هذا المجال، وكذا برمجة تكوين الكوادر الوطنية لديهم؛
- إشراك القطاع الخاص في إنجاز مشاريع استغلال الطاقات المتجددة مما يخفض التكاليف الرأسمالية التي تتحملها الدولة عادة لإنشاء هذا النوع من المشاريع كثيفة رأس المال.

قائمة المراجع:

- إبراهيم محمد جبر. (افريل 2004). مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي .. دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية. الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية (استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية).

- آيت زيان كمال . اليفي محمد. (2008). المؤتمر العلمي الدولي الأول واقع وآفاق الطاقة المتجددة في دول العربية. الطاقة الشمسية وسبل تشجيعها في الوطن العربي. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة فرحات.
- تكواشت عماد. (2012). واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير . العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، إقتصاد التنمية. جامعة الحاج لخضر باتنة.
- حاج موسي أحمد. (2010). الطاقة الناضبة وعلاقتها بالتنمية المستدامة حالة الجزائر 2008. الجزائر: جامعة الجزائر.
- حورية دشانة. (2017). الطاقة المتجددة في الجزائر : دارسة في التحديات. كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العلوم السياسية والعلاقات الدولية. بسكرة: جامعة محمد خيضر .
- راتول محمد ، مداحي محمد. (2012). صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك". الملتقي العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدل ، 20و21 نوفمبر. الجزائر.
- سامر كرم. (07 01, 2019). الطاقة المتجددة: هدية من الطبيعة وفرصة لحياة أفضل . تم الاسترداد من /www.ad-world.de/aw .
- صلاح محمود الحجار. (2003). السحابة الدخانية،المشكلة،الأثر،الحل. مصر: دار الفكر العربي.
- عاشور مزريق. (2008). الاثار البيئية لنشطات الؤسسات الصناعية ودور نظم الادارة البيئية في الحد من مخلفاتها. بحوث اقتصادية عربية ، 42.
- عالم الامرات التعليمي. (08 08, 2015). تقرير , بحث , عن الطاقة الشمسية / الإمارات، . تاريخ الاسترداد 03 01, 2019، من www.uae7.com/vb/activity.php .
- عبد القادر بلخضر. (2005). استراتيجيات الطاقة المتجددة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، حالة الجزائر. كلية التسيير والاقتصاد. البليدة: جامعة محمود دحلب.
- علقمة مليكة ،كتاف شافية. (2008). الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، مداخلة في ، والذي نظمته . إطار الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس .
- عماد تكواشت. (2012). واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية. جامعة الحاج لخضر باتنة.
- عمر سعيد شعبان. (2014). الطاقة المتجددة بديل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية الاقتصادي .

- فريدة كافي. (2016). الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل : التجربة الألمانية نموذجا . عنابة: جامعة برج باجي مختار .
- قدري عبد المجيد منور. (2010). الاقتصاد البيئي (المجلد الاولى). دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- قدواني هشام. (2015). إستراتيجية الاستثمار في الطاقات البديلة حالة الشركة الكهربائية والطاقات المتجددة للفترة 2010-2015.
- مجد جرعتلي. (07 01, 2019). http://www.nouhworld.com/article/ html . تم الاسترداد من عالم نوح .
- مجموعة سونلغاز. (كارس, 2010). نشرة دورية . نور"NOOR".
- محمد رزقي. (4 3, 2018). إشكالية التنمية المستدامة في العالموتأهيل التوازنات البيئية بالجبال المغربية:حالة حوض تاكلفت بالأطلس الكبير الأوسط . تاريخ الاسترداد 14 01, 2019، من المركز الديمقراطي العربي.
- محمد طالبي ، محمد ساحل. (2008). أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة - عرض تجربة ألمانيا. مجلة الباحث.
- محمد طالبي ، محمد ساحل. (2008). أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة - عرض تجربة ألمانيا-. مجلة الباحث ، عدد 06.
- موساوي رفيقة، موساوي زهية. (2013). دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة المالية والاسواق .
- نهى الخطيب. (2000). اقتصاديات البيئة والتنمية. مركز دراسات واستشارات الإدارة ، صفحة 181.
- وكالة الانباء الكويتية"كونا". (24 07, 2011). الجزائر تدشن محطة للطاقة الهجينة. تاريخ الاسترداد 09 01, 2019، من http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtmll/ar/features/awi/features/.
- Ingham Barbara. (1995). Economics and Development .
- international L'Actuel. (février , 2011). le magazine de l'économie et du partenariat internation.
- Myriam.makdissiàhdces. (2019, 01 09). med-eu CLEANER Energy Saving Mediterranean ci tie. Récupéré sur http//wwces-med-eu./

محور المداخلة: الاقتصاد البيئي

الفعالية الطاقوية من خلال الطاقات المتجددة
حالة الجزائر

L'efficacité énergétique à travers les énergies renouvelables
Cas de l'Algérie

د/ بن حمودة يوسف - جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم youcef.benhamouda@univ-mosta.dz
د/ شاعة عبد القادر - جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم
د/ وهراني مجدوب - جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ملخص المداخلة:

إن الجزائر و على غرار باقي دول المتوسط لابد عليها بالضرورة أن تنخرط ضمن مسار الإنتقال الطاقوي الذي يهدف إلى حماية البيئة و يعمل على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية، الرفاهية الاجتماعية و حماية البيئة. و في هذا الإطار فإنه لابد على الجزائر أن تعمل على إستيفاء متطلبات هذا الإنتقال آخذة بعين الإعتبار التحديات الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية.

الكلمات المفتاحية: الإنتقال الطاقوي ، المنطقة الأورومتوسطية ، الجزائر.

Résumé :

L'Algérie comme tout autre pays de la méditerranée doit impérativement s'engager dans une perspective de transition énergétique qui vise à protéger l'environnement et qui consiste à trouver un équilibre entre développement économique, bien-être social et préservation de l'environnement. Dans ce contexte l'Algérie doit agir dans le temps et dans l'espace pour satisfaire aux exigences de cette transition tout en intégrant les enjeux économiques, sociaux et environnementaux associés.

Mots clé : transition énergétique, zone euro-méditerranéenne , l'Algérie.

مقدمة:

تشكل التبعية الطاقوية أحد أهم الإشكالات الاقتصادية لأوربا التي تستورد ثلاث أرباع استهلاكها من الغاز الطبيعي و ثلثي استهلاكها من البترول. و يعتبر الإتحاد الأوربي المنطقة الأكثر استيرادا للطاقة في العالم و ما فتئ طلبه يزداد من هذا العنصر الحيوي و الأساسي عاما بعد عام.[1]

أما في الضفة الأخرى من المتوسط يختلف الأمر تماما بحيث نجد أن الإستقلال الطاقوي لدول جنوب المتوسط يبلغ 130 % إلا أن هذا لا يدعو تماما للإطمئنان كون هذا الرقم يخفي أوضاعا اقتصادية صعبة تتمثل في الإعتماد شبه الكلي على الريع البترولي.

و بالرجوع إلى الخلف قليلا نلاحظ أن طلب الضفة الشمالية للمتوسط على البترول قد ارتفع بنسبة 42 % بين 2000 و 2010 و قد يتزايد هذا الطلب بوثيرة أسرع بأربع أو خمس مرات في غضون 2030. إن الطلب الطاقوي لدول المتوسط يتشكل أساسا من 80 % طاقات أحفورية (energies fossiles) 41 % مواد بترولية، 28 % غاز و 11 % فحم. و هنا لابد من الإشارة إلى مدى أهمية منطقة البحر المتوسط في التبادلات الطاقوية العالمية بحيث أن 25 % من حركة النفط البحرية عبر العالم تمر عبر البحر الأبيض المتوسط. و بذلك يعتبر حوض المتوسط طريق توجيه الخام من الشرق الأدنى (prohe-orient) و شمال إفريقيا إلى المراكز الأساسية للإستهلاك الأروبي، 85 % من مجمل ما يمر ينتقل عن طريق البحر في ما يمر الباقي عن طريق خطوط الأنابيب.

و هنا تجدر الإشارة إلى أن 20 % من الغاز و 15 % من البترول المستهلك من طرف الأوروبيين يأتي من شمال إفريقيا و بالموازاة فإن 60 % من البترول و 84 % من الغاز الذي تصدره دول شمال إفريقيا موجه لأوربا و بالتالي يمكن القول بأن تبعية الدول المصدرة لزبائنها أكبر من تبعية هذه الأخيرة لمورديها.

في ظل هذه المعطيات فإن أولوية الإتحاد الأروبي تتمثل في البحث عن تموين مضمون و أمثل و ذلك من خلال وضع شراكات ثابتة و مستدامة مع أهم المموننين الحاليين و المستقبليين المحتملين.[2] و في هذا الإطار يظهر الحوض المتوسط كعامل محدد و أساسي في أمثلية المبادلات من ناحية و في تأمين التموين من ناحية أخرى و يمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك باعتبار هذا الأخير أي البحر الأبيض المتوسط كعامل إستقرار جيوسياسي (Géopolitique) للمنطقة و هي المسألة التي تعتبر مصيرية و هي أولوية لأولويات.

و من ناحية أخرى فإن تناقص الموارد الأحفورية يفرض تفكيرا إستراتيجيا في المستقبل الطاقوي، يضاف إلى ذلك زيادة الطلب على الطاقة و تقلبات أسعار هذه الأخيرة على مستوى السوق الدولية و عليه بات من الضروري الإنتقال إلى نموذج طاقوي جديد أين تحتل الطاقات الكتجددة مكانا أساسيا و جوهريا و في هذا الإطار تعمل التنمية المستدامة لقطاع الطاقة على استبدال الطاقات الأحفورية غير المتجددة بالطاقات المتجددة.

إن الإنتقال الطاقوي لابد أن يجمع بين خلق الثروة، العدالة الاجتماعية، حماية الموارد الطبيعية و الحفاظ على البيئة. و السؤال المطروح هو:

كيف يكون الإنتقال الطاقوي في منطقة البحر الأبيض المتوسط عموما و الجزائر خصوصا؟ و ما هي فرص و تحديات هذا الإنتقال؟ و ما دوره في تحقيق الفعالية الطاقوية ؟

سنتناول الإجابة عن هذا السؤال في أربعة محاور:

- ✓ الطاقة كعامل أساسي للتنمية الاقتصادية؛
- ✓ نظريات و نشأة مفهوم الإنقال الطاقوي؛
- ✓ تحليل الوضع الراهن لحوض البحر الأبيض المتوسط في مجال الطاقة؛
- ✓ الإنتقال الطاقوي في الجزائر.

I. الطاقة كعامل أساسي للتنمية الاقتصادية:

الطاقة باعتبارها عاملا أساسيا في جميع الأنشطة الاقتصادية، فهي ليست بمثابة سلعة يتم إنتاجها كباقي السلع و عليه فإن الهاجس الكبير هو كيفية ضمان التموين بها و بالخصوص أننا عاجزون عن خلقها و أن المصدر الوحيد لها هو استغلال الموارد الطبيعية.

يعتبر بعض الإقتصاديين أن الطاقة عامل إنتاج ذو أهمية صغيرة و يرتكزون في حكمهم هذا على ما يسمى المشاركة في التكاليف (Cost Share Theorem) الذي يقتضي أن مرونة الناتج المحلي الخام (PIB) نسبة إلى استهلاك الطاقة تساوي مساهمة هذه الأخيرة (أي الطاقة) في الناتج المحلي الخام (PIB).[3]

و بما أن هذه النسبة صغيرة جدا لدى الدول المتطورة (بين 5 و 14 % و بمعدل 8 %) يحكم هؤلاء الإقتصاديين على أن تأثير الطاقة على نمو الناتج المحلي الخام (PIB) يمكن إهمالها مقارنة بتلك المتعلقة بالعمل (التي تمثل 70 % بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE) أو رأس المال (التي تمثل 25 %).

انتقد كل من وار و أيريس (Warr and Ayres) هذه الرؤية لكون مساهمة عامل إنتاج في الناتج المحلي الخام (PIB) و مرونة هذا الأخير (أي الناتج المحلي الخام) نسبة إلى استعمال هذا العامل لا تصبحان متطابقتين في حال دخول عامل ثالث غير مستقل عن العاملين السابقين[4]. و في نفس السياق وجد كيومل (Kummel)[5] من خلال أبحاثه مرونة متوسطة تقدر بـ (0.37) بالنسبة لرأس المال (في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE) و (0.11) بالنسبة للعمل قليل التأهيل و (0.52) بالنسبة للطاقة، نفس النتائج توصل إليها أيريس و وار (Warr and Ayres).

و من جهتهما جيرود و كهرمان (Giraud et Kahraman)[6] و باستخدام نموذج قياسي ذو ارتباط أخطاء قدرا مرونة الناتج المحلي الخام نسبة إلى استهلاك الطاقة الأولية و ذلك في 30 دولة خلال الفترة (1970-2011) قدراها بين (0.40 و 0.70) و بمعدل (0.60). و إضافة إلى ذلك وجدا سببية أحادية الإتجاه (causalité univoque) من نمو استهلاك الطاقة إلى نمو الناتج المحلي الخام و ذلك اعتمادا على اختبار قرانجر (Granger).

و بالتالي يمكن القول أنه من المحتمل أن تكون الطاقة عامل الإنتاج الأكثر أهمية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و عليه فإن نمو الناتج المحلي الخام مشروط بزيادة استهلاك الطاقة في حين وصلت كمية إنتاج البترول حدها الأقصى (le pic de pétrol) سنة 2005 (ما يقارب 90 مليون برميل يوميا) ما يدفع بالإقتصاد العالمي إلى البحث عن وسيلة للتحرر من التبعية لقطاع البترول و ذلك من خلال ما يسمى الإنتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة.

2. نظريات و نشأة مفهوم الإنتقال الطاقوي:

الطاقة ليست مجرد متغيرة بسيطة تغذي نظام تقني بل هي أكبر من ذلك بحيث يمكنها التأثير على الأنظمة السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية.[7] و عليه فإن اختيار مورد طاقوي هو اختيار المجتمع بأكمله و الإنتقال الطاقوي الحالي ليس مرتبط فقط بدخول إبداع تكنولوجي جوهري بل هو انتقال فرض نفسه بنفسه.

- **نشأة الإنتقال الطاقوي:**

نشأ مفهوم الإنتقال الطاقوي في الثمانينات من القرن الماضي و ارتبط ظهوره بمفهوم التنمية المستدامة، سنسرد فيما يلي أهم مراحل تطور هذا المفهوم (أي مفهوم الإنتقال الطاقوي):

[1] سنة 1972 نشر تقرير "حدود النمو" « The limits to growth » يبين هذا التقرير الأخطار الإيكولوجية للنمو الاقتصادي و الديمغرافي، بالموازاة مع النذرة في الموارد الطاقوية و مخلفات التطور الصناعي على البيئة. هذه الدراسة كانت موجهة أساسا لمفهوم التنمية المستدامة.

[2] سنة 1980 تم إدخال مفهوم الإنتقال الطاقوي بألمانيا و بالنمسا و ذلك من خلال مجموعة تقديرات و تنبؤات و اقتراحات علمية تم وضعها من طرف الجمعية الألمانية أوكو أنستيتوت (Öko – institut) و ذلك في إطار الإفراط في التبعية للبترول و الطاقة الذرية و في السادس عشر فيفري من نفس السنة إنعقد ببرلين المؤتمر الأول حول: "الإنتقال الطاقوي، سحب النووي و حماية البيئة" و الذي كان من تنظيم وزارة البيئة الألمانية.

[3] سنة 1987 نشر تقرير براندلاند (Rapport de Brandtland) و الذي أعطى ميلاد مفهوم "التنمية المستدامة" هذا المفهوم الذي يعمل على وضع مصالحة بين الجانب الإيكولوجي، الجانب الاقتصادي و الجانب الاجتماعي.

[4] سنة 1995 تقرير "العامل 4: مرتين أكثر من الرفاهية باستهلاك موارد مرتين أقل" تحت قيادة ويبرتال أنستيتوت (Wappertal institut)، العامل 4 يراد به هدف تخفيض إنبعاث الغاز المؤدي إلى الإحتباس الحراري إل الربع (أي يقسم على أربعة) في غضون 2050 و ذلك بهدف تثبيت الإحتباس الحراري عند مستوى ارتفاع 2° درجة.[8]

[5] سنة 2006 ولدت حركة "مبادرات الإنتقال" بإنجلترا و بمبادرة روب هوبكينز « Rob Hopkins » تهدف هذه الحركة إلى وضع حلول تمكن المجتمع من مواجهة النذرة في الموارد الإستراتيجية و كذلك الحد من التغيرات المناخية.

[6] سنة 2009 تم الرجوع إلى مفهوم الإنتقال الطاقوي من خلال كتابين صدرا بفرنسا و هما: "الإنتقال الطاقوي" لميشال دوبوا « Michel J.-F Dubois » و "إنجاح الإنتقال الطاقوي" لألكساندر روجاي « Alexander Rojey ».

- **تعريف الإنتقال الطاقوي:**

المقصود بالإنتقال الطاقوي هو انتقال نحو مزيج طاقوي أكثر احتراما للبيئة و أكثر اقتصادا للموارد الأحفورية الغير متجددة، و يعتبر الإنتقال الطاقوي ضرورة ملحة من أجل تحقيق اقتصاد يتسم بالعقلانية في استغلال الموارد الطبيعية، خلاق للقيمة و الثروة بطريقة مستديمة.[9]

و يشير المجلس الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي الفرنسي (CESE) إلى أن الإنتقال الطاقوي يأتي كاستجابة للمخاوف المناخية، الإيكولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية حيث أنه و بالإضافة إلى الرهانات الحالية فإن هذا الأخير (أي الإنتقال الطاقوي) يسعى إلى التجنيد لتحقيق اقتصاد عقلاني فيما يخص استهلاك الطاقة.[10]

3. تحليل الوضع الراهن لحوض البحر الأبيض المتوسط في مجال الطاقة:

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما هي آفاق تطور تبعية دول شمال المتوسط لدول جنوب المتوسط فيما يخص التزود بالطاقة؟ و هل يمكن لدول الجنوب أن تستمر في تزويد هذه الأخيرة باحتياجاتها المتزايدة باستمرار؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد من تحليل القدرات التصديرية لدول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط. بالنسبة للمنتجين (الجزائر، ليبيا، مصر، تونس، سوريا) فإن الإحصائيات تشير إلى أن هناك زيادة في الإنتاج تقدر بـ 40% في آفاق 2020 مقارنة بالفترة (2000 – 2010) و في آفاق 2030 سيرتفع الإنتاج بـ 20 % فيما يخص البترول فيما سيتضاعف إنتاج الغاز. إلا أن هذا لا يعني على الإطلاق استبعاد المخاوف حول تباطؤ صادرات هذه الدول من الطاقة حيث أنه في مقابل ارتفاع الإنتاج نجد نمو ديمغرافي سريع في المنطقة فنجد أن عدد السكان في منطقة جنوب و شرق المتوسط سنة 2009 بلغ 276 مليون نسمة في حين من المتوقع أن يبلغ عدد الساكنة في غضون 2030 ما يقارب 354 مليون نسمة.[11]

يضاف إلى ذلك التحسن في مستوى المعيشة الذي سيبلغ 70 % ما ينجر عنه زيادة الطلب المنزلي على المحروقات بنسبة 30 % و حسب بعض السيناريوهات 60 % ما من شأنه أن يحول الدول المصدرة إلى دول مستوردة كون الزيادة في الإنتاج لا يمكنها تغطية الزيادة في الطلب و هو ما حدث بالفعل بالنسبة للجزائر في ما يخص المواد البترولية (الوقود على وجه الخصوص) بحيث و بسبب عدم وجود وحدات تصفية كافية اضطرت الجزائر إلى استيراد ما قيمته 2 مليار دولار من الوقود في سنة 2011.

يتضح من التحليل السابق أن الطاقة تعتبر مجالا ذو أولوية في التعاون الأورومتوسطي إلا أن الإطار القانوني المعمول به حاليا لا يرقى إلى تحقيق الطموحات الكبيرة لهذا التعاون بحيث يقتصر التعاون في إطار قطاعي فنلاحظ على سبيل المثال غياب سياسة طاقوية موحدة للاتحاد الأروبي من شأنها تحقيق استغلال أمثل للطاقة في المنطقة الأورومتوسطية و هو ما أشارت إليه إتفاقية لشبونة في مادتها رقم 194 بحيث تشير إلى أن السياسة الطاقوية لأروبا لابد أن ترتكز على أربعة أسس:

- ✓ سير سوق الطاقة (fonctionnement du marché)؛
- ✓ تأمين و ضمان التموين بالطاقة؛
- ✓ اللجوء إلى اقتصاد الطاقة و استخدام الطاقات المتجددة كوسيلة لتحقيق الفعالية الطاقوية؛
- ✓ الإرتباط لبن مختلف الشبكات و هو بيت القصيد.

4. الإنتقال الطاقوي في الجزائر:

الجزائر و على غرار باقي دول العالم لابد لها أن تنتهج نهج التنمية المستدامة الذي يهدف إلى حماية البيئة و إيجاد توازن بين كل من التنمية الاقتصادية، الرفاهية الاجتماعية و حماية البيئة.[12] تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشر عالميا و الثالثة إفريقيا بـ (9.2) مليار برميل و احتياطات تقدر بـ (0.9 %) من مجموع احتياطي العالم و لا يتوقف باطن الأرض الجزائري عند هذا بل يخبئ كذلك أكثر من (4500) مليار م^3 من الغاز.[13]

هذا و تعتبر الطاقات المتجددة في صلب اهتمام السياسات الطاقوية و الاقتصادية التي تبنتها الجزائر و ذلك من خلال البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (programme national de développement des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique) الذي تم تبنيه في فيفري 2011 و الممتد إلى غاية 2030 و في إطاره سوف تكون 40 % من الكهرباء الموجهة للإستهلاك الوطني ذات مصادر طاقوية متجددة.

هذا البرنامج المخصص للطاقة المتجددة يعطي عناية خاصة للطاقة الشمسية كون الرياح، الكتلة الحيوية (biomasse)، الطاقة الحرارية الأرضية (géothermie)، و الطاقة الكهرومائية (hydroélectricité) تظل منخفضة نسبيا. من ناحية أخرى تبنت الجزائر برنامجا وطنيا للفعالية الطاقوية لآفاق 2030، هذا الأخير يعتبر الفعالية الطاقوية أولوية بحيث يركز على القطاعات التي لها طلب مهم على الطاقة كقطاع البناء، النقل و الصناعة.

تم إطلاق هذا البرنامج عام 2016 بحيث يهدف هذا الأخير إلى العزل الحراري (isolation thermique) لـ (10.000 وحدة سكنية/سنة) و توزيع 10 ملايين مصباح ذو استهلاك منخفض للطاقة و تحويل (1.3) مليون سيارة إلى غاز البترول المسال (GPL) في آفاق 2030.[14]

يشمل برنامج الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية خمسة فصول:[15]

- ✓ القدرات الممكن تركيبها حسب مجال النشاط الطاقوي؛
- ✓ برنامج الفعالية الطاقوية؛
- ✓ القدرات الصناعية الواجب تطويرها لمرافقة البرنامج؛
- ✓ البحث و التطوير؛
- ✓ التدابير المحفزة و التدابير القانونية.

و بهذا فإن الجزائر تسعى إلى التموقع كعامل فاعل في إنتاج الكهرباء من خلال الألواح الشمسية و التي ستكون بمثابة محرك لتنمية اقتصادية مستدامة و الدفع إلى تبني نموذج جديد للنمو.

الخاتمة:

لابد على مختلف دول العالم و بالخصوص دول حوض البحر الأبيض المتوسط أن تنخرط ضمن مقاربة تنمية مستدامة تهدف إلى حماية البيئة و تعمل على إيجاد توازن بين التنمية الاقتصادية، الرفاهية الاجتماعية و حماية البيئة و لعل أهم و أول خطوة لابد من التركيز عليها هي الإنتقال الطاقوي المعتمد على استغلال الطاقات المتجددة.

و في هذا الإطار فإن الجزائر و على غرار باقي دول المتوسط لابد عليها أن تنتهج هذا النهج كما لابد عليها أن تعمل على استيفاء متطلبات التنمية المستدامة و لعل أهمها الدخول في انتقال طاقوي آخذة بعين الإعتبار التحديات الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية دون إهمال تطلعات المواطنين الذين يرغبون في حياة أفضل و الذين يتأثرون مباشرة بما يتم اتخاذه من قرارات و ما يتم تبنيه من خيارات و لعل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية هو بادرة جيدة لتحقيق المأمول إلا أنه لابد من تدعيمه بنموذج طاقوي مستدام يأخذ بعين الإعتبار خصوصية البلد و يحمل في طياته مختلف السيناريوهات الطاقوية المحتملة حسب الراهن الوطني و الدولي كما لابد على هذا النموذج أن يضع حدا للنموذج الإستهلاكي الحالي للطاقة و الذي يتسم بكثير من التبذير.

الهوامش:

[1] Claude Nigoul, « **L'Europe et la méditerranée : le défi énergétique** », l'Europe en formation 2014/1 (n°371), P 94.

[2] Communication de la commission sur la sécurité de l'approvisionnement énergétique et la coopération internationale (http://www.heuropa.eu/meetdocs/2009-2014/document) , P 8-16.

[3] Gael Giraud, « **les défis énergétiques pour un développement durable : comment éviter l'effondrement ?** », revue d'économie du développement , vol 23, 2005, p3.

[4] Ayres R, et Warr B, « **accounting for growth : the role of physicial work** », Structural change and economic dynamics, vol 16, 2005, p181-209.

[5] Kummel R, « **the second law of economics : economy, entropy and the origins of wealth** », the frontier collection, 2011, p 212.

[6] Giraud G, et Kahraman Z, « **How dependent is growth from primary energy ? the dependency ratio of energy in 33 countries (1970 – 2011)** », document de travail du centre d'économie de la Sorbonne, 2014, p 97.

[7] RAINEAU Laurence, « **vers une transition énergétique ?** », Paris, Nature Science Société, 2011, vol.19 (2).

[8] Direction générale de l'énergie et du climat, « **Facteur 4, la réponse au défi climatique** », France, 2008.

[9] Arik Elvan, « **Discuter la transition énergétique à Istambul : débat théorique et premiers éléments d'enquête** », lyon : institut d'urbanisme de Lyon, 2012 , p8.

[10] Tissot-colle Catherine, Jouzel Jean, « **La transition énergétique 2020-2050 : un avenir à bâtir, une voie à tracer** », Paris : les éditions des journaux officiels, 2013, p 6.

[11] Claude Nigoul, op.cit, p 95.

[12] Schneider L, « **le développement durable territorial** », Edition Afnor, Paris, 2009.

[13] Tahchi Belgacem, « **les ressources de l'Algérie** », Outre-terre 2016/2, N° 47, p 152.

[14] Portail algérien des énergies renouvelables : portail.cdev.dz

[15] Ministère de l'énergie et des mines algérien, « **programme des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique** », Mars 2011.

عنوان المداخلة: أبعاد التنمية المستدامة في ظل تطور الاقتصاد البيئي خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 نموذجا

The dimensions of sustainable development in light of the development of the environmental economy - The plan of United Nations for Sustainable Development of 2030 as a model.

ط.د بن ناصر سيد أحمد – جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم – sidahmed.bennacer@univ-mosta.dz
د. بن زيدان ياسين – جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم – yacine.benzidane@univ-mosta.dz

ملخص المداخلة:

تعد التنمية المستدامة الضابط الرئيسي للسياسات الاقتصادية حيث أنها لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد في ظل تزايد أهمية الاقتصاد البيئي. ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد كون المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية في ظل تزايد الاهتمام بالاقتصاد البيئي. وعليه نحاول من خلال عملنا معالجة أهمية أبعاد التنمية المستدامة في ظل تطور الاقتصاد البيئي مع اعتماد خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 نموذجا.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البيئة، الاقتصاد البيئي، نموذج الأمم المتحدة.

Abstract :

Sustainable development is the main control of economic policies, since it focuses not only on the environment, but also on economic and social aspects, and is therefore a three-dimensional dimension, integrated and interconnected development in a context of precise, clean and rational resource interaction, with the growing importance of the environmental economy. Economic growth depends on environmental protection and requires resources, as resource conservation and rationalization contribute to economic growth. This means that environmental protection efforts strengthen development protection, with increasing interest in the environmental economy. So, through our work, we are trying to address the importance of the dimensions of sustainable development in light of the changing environmental economy, with the adoption of the United Nations Plan for Sustainable Development 2030 as a model.

Keywords: Sustainable development, the environment, environmental economy, model of the United Nations.

I. مقدمة:

تمثل التنمية المستدامة فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة. إذ تعد الضابط الرئيس للسياسات الاقتصادية حيث أنها لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد في ظل تزايد أهمية الاقتصاد البيئي.

2. مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة على أنها تلك هي التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية[1] في ظل تطور مفهوم الاستدامة.

شكل 01: الاستدامة في التنمية

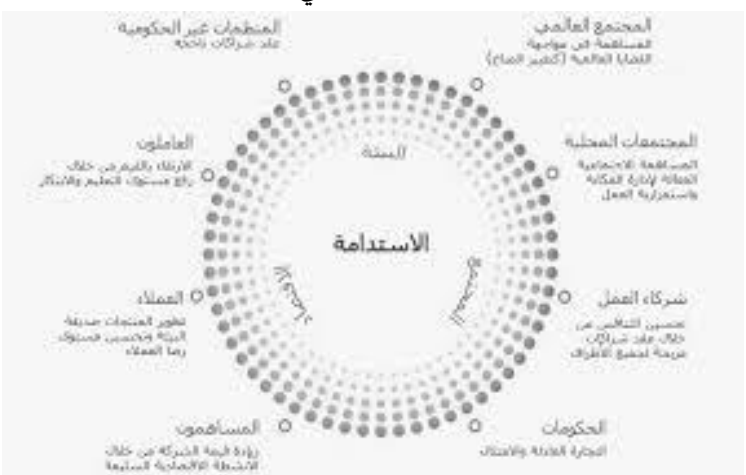

المصدر: https://www.google.com/imgres?imgurl=x-raw-image%3A%2F%2F%2F7

كما تعرف على أنها تلك التنمية المتواصلة تعني أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع والخدمات دون أن تنقص من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها.[2]

في حين عرفها قاموس ويبستر Webster هي تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدمير ها جزئيا أو كليا.[3]

كما عرفها هيرمان دالي Harman بأنها تلك العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على البيئة النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي لأداء وظيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل و هما أعادة توفير الموارد الاقتصادية و البيئية و استيعاب فضلات النشاط البشري .[4]

أما البنك الدولي فقد عرف التنمية المستدامة على أنها "العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل وزيادته المستمرة عبر الزمن[5].

1.2 أهداف التنمية المستدامة:

ترمي أهداف التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الأفراد بعدة طرق هي: القضاء على الفقر والجوع؛ وتعزيز الصحة والتعليم، والحد من عدم المساواة والتفاوت بين الجنسين؛ وإقامة البنية التحتية المستدامة، وجعل المدن أكثر استدامة؛ ومكافحة التغير المناخي، وحماية المحيطات والغابات والتنوع الحيوي. وتدعم أهداف التنمية المستدامة السلام والعدالة، وتعزز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

وتتمثل أهداف التنمية المستدامة فيما يلي:[6]

- الهدف 1 – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- الهدف 2 – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- الهدف 3 – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
- الهدف 5 – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- الهدف 6 – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع
- الهدف 7 – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- الهدف 8 – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- الهدف 9 – إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.
- الهدف 10 – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- الهدف 11 – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- الهدف 12 – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- الهدف 13 – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- الهدف 14 – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- الهدف 15 – حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات.
- الهدف 17 – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة
- ويمكن إعطاء صورة شاملة عن أهداف التنمية المستدامة حسب خطة أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول 2030 كما هو في الشكل رقم 02 التالي:

الرياض: أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول العام 2030، الموقع الالكتروني http://www.alriyadh.com/1070525

2.2 أبعاد التنمية المستدامة

تشمل التنمية المستدامة جوانب عدة على غرار الجانب البيئي، تتداخل هذه الأبعاد فيما بينها مشكلة توليفة متكاملة تخدم الأهداف العامة للتنمية المستدامة،

شكل03 : أبعاد التنمية المستدامة

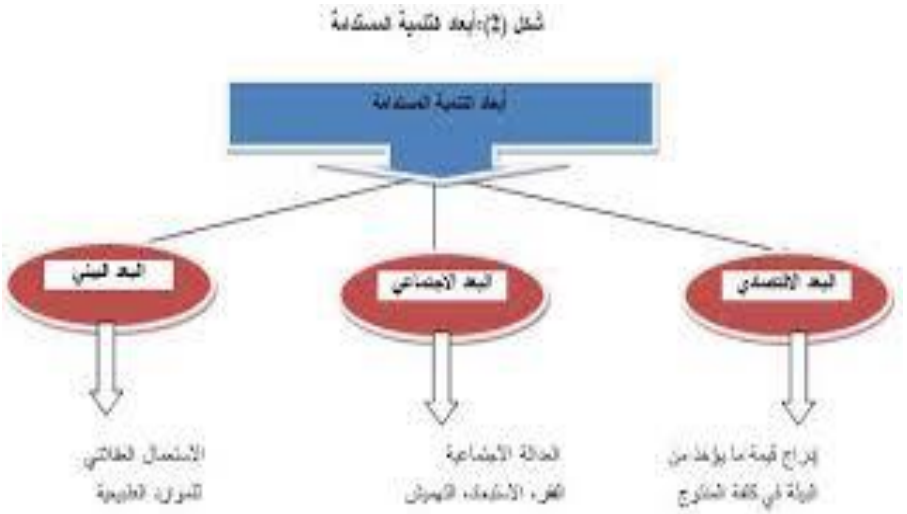

المصدر: https://www.google.com/imgres?imgurl=x-raw-image%3A%2F%2F5

وتتمثل هذه الأبعاد في:[7]

1/ البعد الاقتصادي: يرتكز البعد الاقتصادي على إمكانية تحقيق الفعالية الاقتصادية التي تسمح بالحفاظ على نوعية حياة الإنسان دون الإضرار بالبيئة، مما يتطلب الاعتماد على اقتصاد عادل، متكافل، ومسؤول وعلى قدر عال من الأخلاقيات وهذا من خلال:

- إيقاف تبذير الموارد الطبيعية؛
- تقليص حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛
- المساواة في توزيع الموارد.
- تعزيز الاقتصاد المسؤول بالاعتماد على إعادة تدوير النفايات، الإصلاح بدلا من الإنتاج.

يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة أساسا حول كيفية تحقيق نمو الاقتصادي المستدام و ذلك من خلال الرفع من الكفاءة رأسمال و كفاءة مختلفة عناصر الإنتاج و العمل على تخفيض التكاليف و الاستخدام الأمثل والعقلاني لمختلف الموارد من أجل تلبية و إشباع الحاجات الأساسية للأفراد و تحقيق الرفاهية الاقتصادية لهم حيث يعتبر الاقتصادي علم يدرس السلوك البشري في سعيه لحل المشكلة الاقتصادية المتمثلة في البعد الشاسع بين الموارد المتاحة النادرة و المكلفة إلى الفناء من جهة أخرى[8].

2/ البعد الاجتماعي: يعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية :

- تثبيت النمو الديموغرافي؛
- أهمية توزيع السكان؛
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية؛
- حرية الاختيار والتعبير عن الرأي .

3/ البعد البيئي: يركز هذا البعد على ضرورة المحافظة على الأصول الطبيعية، والتي تعتبر الدعامة الرئيسية للتنمية المستدامة ويتضمن هذا البعد العناصر التالية:

- حماية الموارد الطبيعية؛
- صيانة المحيط المائي؛
- حماية التنوع البيولوجي؛
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

شكل04: تكامل أبعاد التنمية المستدامة

المصدر: شيخي بلال، العبسي علي، الاستثمار في الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة- حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – ص4، الموقع الالكتروني http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/5090/1/article3.pdf

3. البيئة في الحسابات الاقتصادية[9] :

إن المستجدات والتطورات البيئية التي أفرزت إلى الوجود علم اقتصاد البيئة أفرزت أيضاً ضرورات لتطوير الحسابات الاقتصادية بما ينسجم ويتناسب مع مشكلة البيئة والتطورات البيئية وذلك على مستوى حسابات المنشأة وعلى مستوى الحسابات الاقتصادية العامة.

الحسابات الاقتصادية العامة الحالية: إن مهمة الحسابات الاقتصادية العامة الحالية هي قبل كل شيء تقديم صورة إجمالية كمية لمجريات الحياة الاقتصادية خلال الفترة الماضية وذلك في الأمد القصير والمتوسط من خلال قاعدة معلومات واسعة وحديثة. وكذلك تقديم معلومات تفصيلية حول إنتاج السلع واستخداماتها وحول نشوء الدخل وتوزيعه وإعادة توزيعه إضافة إلى عمليات التحويل. وتعتبر هذه المعلومات أداة مساعدة لا غنى عنها لمراقبة وتحليل النشاط الاقتصادي ولتقويم التطور الاقتصادي الكلي لبلد من البلدان، وهذا ينطبق على المقاييس الاقتصادية الإجمالية المنبثقة من الحسابات الاقتصادية، مثل الناتج الإجمالي، كمقياس للأداء الاقتصادي والدخل القومي لدراسة وتحليل الدخول، وللحسابات الاقتصادية الوطنية بهذا المعنى ثلاث مهام رئيسية:

- وصف لمجريات العمليات الاقتصادية ولمجمل النشاط الاقتصادي؛
- المساعدة في التعرف على مجمل التغيرات الاقتصادية؛
- اشتقاق معلومات من المجالين السابقين تساعد في التعرف على العوامل التي تؤثر في التطور الاقتصادي مستقبلاً.

4. اقتصاد البيئة

1.4 مفهوم اقتصاد البيئة:

اقتصاد البيئة "اصطلاح يعني" استخدام أدوات التحليل الاقتصادي في البحث عن التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للأضرار الناجمة عن الإخلال بالتوازن البيئي"، وبمعنى آخر يعني هذا الاصطلاح" دراسة العائد الذي يحصل عليه المجتمع نتيجة للوقاية من أسباب الإخلال بالتوازن البيئي[10]."

2.4 مستويات اقتصاد البيئة [11]:

يمكن أن نميز بين مستويين لاقتصاد البيئة على مستوى المنشأة (مستوى جزئي)، وعلى المستوى الاقتصاد الكلي (مستوى كلي)

1.2.4 اقتصاد البيئة الجزئي على مستوى المنشأة: وهو يمثل جزءا من اقتصاد المنشأة الذي يهتم ويحلل علاقة المنشأة بالبيئة الطبيعية والتطور النوعي للبيئة، وأثر السياسات البيئية على المنشأة، ولاقتصاد البيئة على مستوى المنشأة المهام التالية:

- دراسة وتحليل إجراءات حماية البيئة على المنشأة وأهدافها وعلى تعظيم الربح فيها؛
- تقديم المشورات والنصائح للمنشأة المناسبة والمنسجمة مع متطلبات حماية البيئة؛
- المساهمة في توجيه الإنتاج بما تقتضيه التوجهات والتعليمات واللوائح البيئية؛
- دراسة الاستثمارات البيئية التي تحد من الأخطار البيئية ؛
- إعطاء المعلومات حول التكاليف حماية البيئة ونفقات الاستثمار، وتأثير حماية البيئة على حسابات الأرباح والخسائر وتحليل الجدوى البيئة للمشاريع.

2.2.4 اقتصاد البيئة الكلي: الذي يتناول مشاكل البيئة على مستوى الاقتصاد ككل، الذي من أهدافه الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي المستديم، الذي يأخذ بعين الاعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات عليا، ويعالج اقتصاد البيئة الكلي الموضوعات التالية:

- -التقويم المادي النقدي للأضرار،وكذلك تقويم التحسين البيئي الناجم عن السياسة البيئية في النشاطات الحكومية والخاصة؛
- -تحديد ودراسة الصلات القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصادية الكلية،وكذلك الصلات القائمة بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية.

ولاقتصاد البيئة الكلي مجموعة من الوظائف يجب أن يقوم بها:

- اقتصاد البيئة كجزء من العلوم الاقتصادية الكلية، أي ليس فقط تخصيص التكاليف على مستوى المنشأة وإنما التكلفة على مستوى المجتمع وعلى مستوى الاقتصاد ككل؛
- تقديم المعلومات والاستشارات التي يمكن على أساسها اتخاذ القرارات وذلك من خلال:

*/تقويم الأضرار البيئية وإجراءات حماية البيئة ونتائج تلك الإجراءات؛

*/تقويم تطور أدوات السياسة البيئية سواء المحلية منها أو العالمية وتحديد إلى أي مدى تم حل المشاكل الموجودة؛

*/تقويم تأثير حماية البيئة على الأهداف الاقتصادية الكلية وتحديداً على العمالة والنمو الاقتصادي؛

*/تقويم العلاقات بين السياسات البيئية والاقتصادية ذات الصلة فالسياسة البيئية */تؤثر في السياسات الأخرى، كالسياسات الإقليمية وسياسة النقل والمواصلات وسياسة الطاقة والموارد.

5.خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 نموذجا:

1.5 محتوى خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030[12]:

1- اعتمدت الجمعية العامة،في 25 أيلول/سبتمبر 2015، القرار 1/70، المعنون تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وخطة عام 2030 هي خطة عمل للناس والكوكب والرخاء والسلام والشراكة، ستنفذها جميع البلدان والجهات المعنية وهي تعمل في شراكة تعاونية.

2- ويبدأ تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2016 وستوجه القرارات على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة. وتستند هذه الأهداف المتكاملة وغير القابلة للتجزئة والتي توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

3- ومن خلال خطة عام 2030 تسعى الدول الأعضاء إلى وضع حد للفقر والجوع؛ ومكافحة عدم المساواة؛وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية. وعقدت الدول الأعضاء العزم أيضاً على تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرد الذي يشمل الجميع، وللازدهار العميم وتوافر فرص العمل الكريم لكافة الناس.

4- وتسترشد خطة عام 2030 بالمبادئ المشتركة لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، والالتزامات التي أُعلن عنها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة التي وضعت أساساً متيناً لتحقيق التنمية المستدامة.

5- والتنمية المستدامة هي تطلُّع عالمي يتطلّب تعاوناً دولياً ومسؤولية مشتركة لتحقيق المزيد من المنفعة المشتركة. وقد أكدت الإعلانات العالمية المتتالية ووثائق السياسات التي صدرت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام 1992، أن التنمية المستدامة تمثل خطة عالمية. وفي الفقرة 247 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، "المستقبل الذي نصبو إليه"، دعا رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيع و المستوى إلى أن تكون الأهداف ذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق على نحو شامل في جميع البلدان مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة.

6- وتواجه مجتمعاتنا تحديات هائلة: ندرة الموارد، وتغير المناخ، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة، ضمن تحديات أخرى كثيرة. وتستلزم هذه التحديات تغييرات جذرية يتعين على منظومة الأمم المتحدة بأسرها وشركائها المساعدة في تحقيقها. ودور الأمم المتحدة في هذا التحول يتمثل في مساعدة البلدان على تنفيذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخطة عام 2030 بطريقة متوازنة ومتكاملة.

2.5 البُعد البيئي لخطة التنمية المستدامة 2030[13]:

1- تمثل خطة عام 2030تحولاً نموذجياً للاستعاضة عن النموذج الاقتصادي الحالي القائم على النمو بنموذج جديد يهدف إلى تحقيق اقتصاديات ومجتمعات مستدامة ومنصفة في جميع أنحاء العالم وضمان المزيد من المشاركة العامة في صنع القرار، بما يتماشى مع المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وهي خطة تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتحويلها إلى أنماط حياة وسبل عيش مستدامة تعود بالنفع على الجميع. وتعتبر البيئة التي يعتني بها جيداً أمراً حاسماً لتحقيق الاستدامة وبقاء الجنس البشري.

2- ويمكن تحقيق القضاء على الفقر (الهدف 1) عن طريق دمج التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية والصحة البيئية. فالفقر البيئي الناتج عن عدم إمكانية الوصول إلى الأصول الطبيعية، وسوء إدارة الموارد وتدهور النظم الإيكولوجية والتلوث، يؤدي إلى مزيد من الضعف وفقدان المجتمعات المحلية لقدرتها على الصمود. وسيؤدي تزايد عدد سكان العالم إلى زيادة صعوبة توفير الخدمات الأساسية للفقراء.

3- وترتبط حقوق الإنسان ارتباطاً وثيقاً بالبيئة من خلال حق كل مواطن في بيئة نظيفة وصحية ومنتجة. وتتعلق التنمية المستدامة، التي ترتبط بالوصول إلى الموارد الطبيعية في خطة عام 2030، بالقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وتمديد الفرصة للجميع لتحقيق تطلعاتهم في العيش بكرامة.

4- وتشتمل أكثر من نصف الأهداف والمقاصد على تركيز بيئي أو تتناول استدامة الموارد الطبيعية، بيد أن تحقيق التغييرات التحويلية التي تتوخاها خطة عام 2030سيتطلب نهجاً متكاملاً في جميع الأهداف السبعة عشر. وعلى سبيل المثال، يتطلب بناء القدرة على الصمود والحد من الضعف في التجمعات البشرية (الهدف 1) الحصول على الغذاء (الهدف 2)، ونظم إنتاج غذائي مستدامة (الهدف 7)، والحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث (الهدف 11)، وزيادة القدرة على الصمود أما متغير المناخ (الهدف 13) (انظر الشكل 1). وهناك تأكيد على الروابط بين الأبعاد الثلاثة في جميع الأهداف السبعة عشر، مما يجعل خطة عام 2030 متكاملة بحق.

3.5 إسهامات الأمم المتحدة في ظل تطور العلاقة (اقتصاد/بيئة)[14]:

1.3.5 الإدارة البيئية:

- مبادرة الفقر والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة توفر أدوات ومنهجيات مخصصة وعملية للبلدان النامية لتحفيز التغييرات الكبيرة في سياسات الحكومة وأولوياتها في الميزانية التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتقضي على الفقر؛
- المجلس الاستشاري الدولي للنهوض بالعدالة والحوكمة وقانون الاستدامة البيئية: هذا المجلس الاستشاري المكون من تسعة أعضاء يضم رؤساء المحاكم وكبار القضاة ومدققي الحسابات والأكاديميين القانونيين.

ويوفر هذا المجلس الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة إرشادات إستراتيجية للمجتمع الدولي في مجال تحسين الأسس القانونية لتحقيق الأهداف البيئية الدولية والتغلب على العوائق القانونية التي تحول دون تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

2.3.5 كفاءة الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان:

- الفريق الدولي المعني بالموارد أنشئ في عام 2007 لتزويد صناع القرار وغيرهم من أصحاب المصلحة بتقييمات علمية بشأن الاستخدام المستدام للموارد وآثارها البيئية عبر دورات حياتها الكاملة؛
- إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة هو إطار عمل عالمي لتعزيز التعاون الدولي من أجل تسريع التحول نحو التنمية المستدامة؛
- مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعمل على توفير تمويل مبتكر مع القطاعين الخاص والمالي، وتساهم في المناقشات بشأن تمويل قضايا المناخ والاستدامة الأوسع نطاقاً.
- التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة يبحث إمكانية تصميم نظام مالي مستدام، بما في ذلك خيارات السياسات لدعم تمويل الاقتصاد الأخضر؛
- مركز كفاءة استخدام الطاقة لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع يُنفذ من خلال مركز كوبنهاغن لكفاءة استخدام الطاقة كجزء من الشراكة التقنية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدانمرك. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً البلدان في تحقيق قفزة نوعية في مجال كفاءة استخدام الطاقة مع المبادرة العالمية للإضاءة الفعالة(en.lighten initiative) وشراكة جديدة بشأن الأجهزة؛

3.3.5 البيئة قيد الاستعراض:

- توقعات البيئة العالمية هي التقييم التشاركي والعالمي الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعمل على بناء القدرات اللازمة لإجراء التقييمات البيئية المتكاملة وإعداد التقارير عن حالة البيئة واتجاهاتها والتوقعات بشأنها. وهي أيضاً سلسلة من المنتجات التي تيسر التفاعل بين العلوم والسياسات وترتكز على المنبر التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة العالمية لتبادل المعارف؛
- البرنامج العالمي للبحوث بشأن قابلية التأثّر بالتغيُّر المناخي وآثاره والتكيُّف معه هو مبادرة عالمية تهدف إلى توفير التوجيه والاتساق على المستوى الدولي للبحوث المتعلقة بقابلية التأثر والآثار والتكيف؛
- تحالف عين على الأرض يتناول أهمية المعلومات والشبكات البيئية والمجتمعية في صنع القرار. ويقدم منتدى لجمع أصحاب الفكر وقادة العمل للتعاون من أجل تعزيز المبادرات الحالية وسد الفجوات في المستقبل.

4.3.5 تغير المناخ:

- الاقتصاد الأخضر الشامل، الذي يشمل شركاء مثل الشراكة للعمل من أجل اقتصاد أخضر، يتضمن نهجاً متكاملاً يمكن أن يساعد البلدان على تحقيق أقصى قدر من المنافع لرفاه الإنسان المستمدة من البيئة الصحية؛
- التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي، وهو شراكة من 100 عضو للحد من ملوثات المناخ قصيرة الأجل، يدعم 16 تدبيراً رئيسياً يمكن أن تقلل الاحترار العالمي بمقدار 0.6 درجة مئوية بحلول عام 2050 إذا تم تنفيذها بحلول عام 2030؛
- مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وهي الأداة التنفيذية للآلية التكنولوجية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتشجع التطوير السريع لتكنولوجيات المناخ ونقلها من أجل التكيف معه والتخفيف من آثاره؛
- برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (REDD)، وهو مبادرة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ويهدف إلى تصحيح إخفاقات السوق عن طريق إدراج سلع وخدمات النظم الإيكولوجية. ويتضمن برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية وتفعيل دور الحفاظ على مخزونات الكربون الغابي والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزونات الكربون الغابي (+ REDD)، وهو برنامج موسع النطاق، دوراً لحفظ الغابات وإدارتها بشكل مستدام وزيادة مخزونات الكربون؛

5.3.5 القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات:

- وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مقرها فرع خدمات الطوارئ بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتساعد الدول الأعضاء في الاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ البيئية والاستجابة لها بطريقة متكاملة.

6.3.5 النظم الإيكولوجية الصحية والمنتجة:

- خطط العمل العالمية، التي ينسقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي وإيجاد حلول للقمامة البحرية، وإدارة المغذيات ومياه الصرف الصحي ولآثارها على الاقتصادات والنظم الإيكولوجية وصحة الإنسان؛
- المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية مقره برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وينتج تقييمات سريعة بشأن قضايا مثل التلقيح وإنتاج الغذاء، وتدهور الأراضي والأنواع الغازية.

7.3.5 المواد الكيميائية والنفايات:

- الشراكة العالمية للزئبق/الأمانة المؤقتة لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، يديرها حالياً برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي معاهدة عالمية لحماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار السمية للزئبق؛
- البرنامج الخاص لنفايات المواد الكيميائية يدعم التعزيز المؤسسي الذي تقوده البلدان على الصعيد الوطني، في سياق نهج متكامل لمعالجة تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛
- النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يتمثل هدفه العام في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها حتى يتم إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها بحلول عام 2020 بطرق تقلل إلى أدنى حد من الآثار الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة.

6.خاتمة:

تندرج فكرة التنمية المستدامة من وجهة نظر اقتصادية تحت ما يعرف بالاقتصاد البيئي، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد كون المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية في ظل تزايد الاهتمام بالاقتصاد البيئي.

7. قائمة المراجع:

[1] . عثمان غنيم محمد ،ماجدة أبو زنط ،التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها ،الأردن :دار الصفاء للنشر و التوزيع ،2007، ص 20.

[2].محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية ، لبنان، دار الجامعية للنشر 2004، ص29 .

[3]. المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية ،القاهرة :جمهورية مصر العربية ،ص 40.

[4] .

[5] . سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر –"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،-2012-2013، ص78.

[6] . أجندة التنمية الميدامة، الموقع الاكتروني http://ye.one.un.org/content/unct/yemen/ar/home/sdgs.html

[7] . شيخي بلال، العبسي علي، الاستثمار في الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة- حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – ص ص 3-4، الموقع الالكتروني

[8]- عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي ،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية :2011،ص ص 174-177.

[9] . مجلة النبأ، العدد 6، نفس المرجع السابق

[10] . زيد بن محمد الرماني، اقتصاد البيئة، الموقع الالكتروني https://www.alukah.net/culture/0/23985/

[11]. مجلة النبأ، العدد 6، محرم 1422هـ / نيسان 2001م، الموقع الالكتروني https://annabaa.org/nba56/iktisad.htm

[12]. جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الثانية، نيروبي، البند7من جدول الأعمال المؤقت23 - 27أيار/مايو 2016

[13] . جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الثانية، نفس المرجع السابق

[14]. جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الثانية، نفس المرجع السابق

محور المداخلة: الاقتصاد البيئي

عنوان المداخلة: دور تفعيل نظام المحاسبة البيئية في المؤسسات في ضمان تحقيق التنمية المستدامة

Le rôle de l'activation du système de comptabilité environnementale dans les institutions pour assurer la réalisation du développement durable

بن عيشة كريمة – جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل – benaichakarima94@gmail.com

بن عمر عبد العالي – جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل – : itmemdelaptpi@ymail.com

ملخص المداخلة:

يعتبر موضوع دمج عنصر البيئة في مواضيع الاقتصاد من بين أهم المواضيع التي حازت الاهتمام في الأواسط الدولية، وأصبح الاهتمام بالبعد البيئي في دراسة أي مشروع اقتصادي يحوز على حيز واسع في اتخاذ القرارات، وهو ما قاد مخطط الاقتصاد إلى بلورة نظام في المؤسسات يعمل لصالح البيئة وعواملها وذلك من خلال دمج نظام المحاسبة البيئية في المؤسسات الهدف منه خلق نظام توازني بين الجانب البيئي والاقتصادي رامي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بغية الحفاظ على حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية، أي ضمان تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، المحاسبة البيئية، التنمية المستدامة.

Résumé:

l'intégration de la composante environnementale dans l'économie est l'un des sujets les plus importants qui a retenu l'attention de la communauté internationale. La dimension environnementale dans l'étude de tout projet économique a une large portée dans la prise de décision, Il a amené les planificateurs économiques à mettre au point un système respectueux de l'environnement et de ses facteurs grâce à l'intégration du système de comptabilité environnementale. et l'objectif est de créer un système d'équilibre entre environnemental et économique visant à instaurer la justice sociale afin de préserver les besoins des générations actuelles et futures, c'est-à-dire d'assurer un développement durable.

Mots-clés: Environnement, Comptabilité environnementale, Développement durable.

أ. مقدمة:

يرتبط الإنسان بشكل وثيق ببيئته لذا فهو يسعى الى العيش في محيط سليم يضمن له التوازن والاستمرارية في الحياة، إلا أنه ونتيجة للتطورات التكنولوجية الحاصلة في شتى المجالات والتغيرات الاقتصادية وكذا الاستنزاف المتواصل للموارد البيئية ولد العديد من المشاكل للإنسان وبيئته على حد سواء، حيث انتشرت الأمراض المزمنة، تلوثت البيئة وإختل التوازن البيئي.

ونتيجة لذلك ازداد الاهتمام بالمحافظة على البيئة وتجنب مسببات تلوثها، فأصبح هناك ما يعرف بالمحاسبة البيئية التي تهدف إلى تحديد نتيجة أعمال المؤسسات ومراكزها المالية من خلال تبني المدخل البيئي، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن لتبني نظام المحاسبة البيئية في المؤسسات المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟**

حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- توضيح المفاهيم الأساسية لكل من المحاسبة البيئية والتنمية المستدامة خصوصا في ظل تزايد الاهتمام بهذين المتغيرين والذي أصبح ضرورة حتمية يفرضها الواقع؛
- الكشف عن الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة؛
- تبيان أهمية تطبيق المحاسبة البيئية للحد من التلوث البيئي الناتج عن الاستغلال الغير عقلاني للموارد الطبيعية.

كما تنبع أهمية الدراسة من كونها تتطرق إلى موضوع حديث ومهم في تفعيل التنمية المستدامة، إذ يظهر ضرورة القيام بدمج البعد البيئي من خلال المحاسبة البيئية ضمن أهداف المؤسسات، فقد تعدت النظرة إلى المؤسسة من كونها تصبو إلى تحقيق الأهدافها الاقتصادية والمالية والرفع من قيمتها إلى تحمل عبأ الحفاظ على مصالح المجتمع والبيئة التي تنشط فيها.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

- نظرة شاملة حول المحاسبة البيئية
- ماهية التنمية المستدامة
- دور المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

2- نظرة شاملة حول المحاسبة االبيئية:

2-1- مفهوم المحاسبة البيئية:

تعرف المحاسبة البيئية على أنها "ترجمة الخطط والمشروعات والبرامج المتصلة بالبيئة إلى بيانات رقمية توضح كمية الإنجاز ومدى توافقه مع الأهداف الموضوعة لمواجهة مشكلات البيئة."[1]

وفي مفهوم اوسع للمحاسبة البيئية يرى بأنها " تحديد وقياس تكاليف الأنشطة واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها."[2]

وقد عرفت وكالة حماية البيئة الأمريكية المحاسبة البيئية من ثلاث أوجه[3]:

- **المحاسبة البيئية من الوجهة الاقتصادية:** يتم خلال هذه المرحلة قياس وتحليل كمية وقيمة مدخلات عوامل الإنتاج وغالبا ما تعكس هذه المرحلة مستوى الرفاهية الاقتصادي للفرد والمجتمع.

- **المحاسبة البيئية كامتداد للمحاسبة المالية**: وذلك من خلال إعداد القوائم المالية وفق المعايير والأسس المحاسبية بحيث تتضمن هذه القوائم بيانات ومعلومات للآثار البيئية لمساعدة المستفيدين من هذه القوائم كالمستثمرين والدائنين لحملة الأسهم.

- **المحاسبة البيئية من الوجهة الإدارية**:عن طريق تحديد وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالأنشطة البيئية لغرض مساعدة الإدارة في التخطيط واتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، كقرارات تسعير المنتجات والاستمرار في إنتاج منتج معين ومتطلبات الجودة وغيرها من القرارات الإدارية.

2-2- أهمية المحاسبة البيئية: تكتسي المحاسبة البيئية أهمية كبيرة تتمثل في:[4]

- مساهمة المديرين في اتخاذ القرارات التي من شأنها تخفيض التكاليف البيئية؛
- توسيع نطاق عملية التقييم وتحليل الاستثمار لكي يشمل الآثار البيئية المحتملة؛
- التوصل إلى فهم أفضل للتكاليف البيئية وأداء العمليات والمنتجات وتسعيرها بدقة؛
- المساعدة في تطوير وتشغيل نظام إداري بيئي للمؤسسة ككل؛
- ترشيد القرارات وضمان دقة المعلومات المحاسبية التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الإدارية من خلال المساعدة على المفاضلة بين البدائل الإدارية و الإلتزام بالبرامج البيئية.

2- 3- عوامل الاهتمام بالمحاسبة البيئية: هناك عدة عوامل أسهمت في زيادة الاهتمام بالمحاسبة عن البيئة أهمها:[5]

- تغير الاتجاه السائد من وجهة النظر التي تقتضي ضرورة تحمل المؤسسة تكاليف المحافظة على البيئة بعد أن كانت تعالج على كونها تكاليف اجتماعية لا تتحملها المؤسسة، وبالتالي تتم معالجة هذه البيانات من خلال الوظيفة المحاسبية؛
- ضرورة تضمين التقارير والقوائم المالية الخاصة بالأنشطة البيئية مما يؤدي إلى إضفاء الثقة في البيانات المحاسبية، إضافة إلى تلبية حاجات المجتمع من المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية؛
- الإسهام في إعداد تقارير تكاليف التلوث البيئي على المستوى القومي والذي يفيد في الحصول على المؤشرات التي من خلالها يمكن متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة للوحدات وإجراء الدراسات اللازمة بخصوصها.

2-4- مزايا تطبيق المحاسبة البيئية: تتعد مزايا تطبيق المحاسبة البيئية، وسيتم توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): مزايا تطبيق المحاسبة البيئية

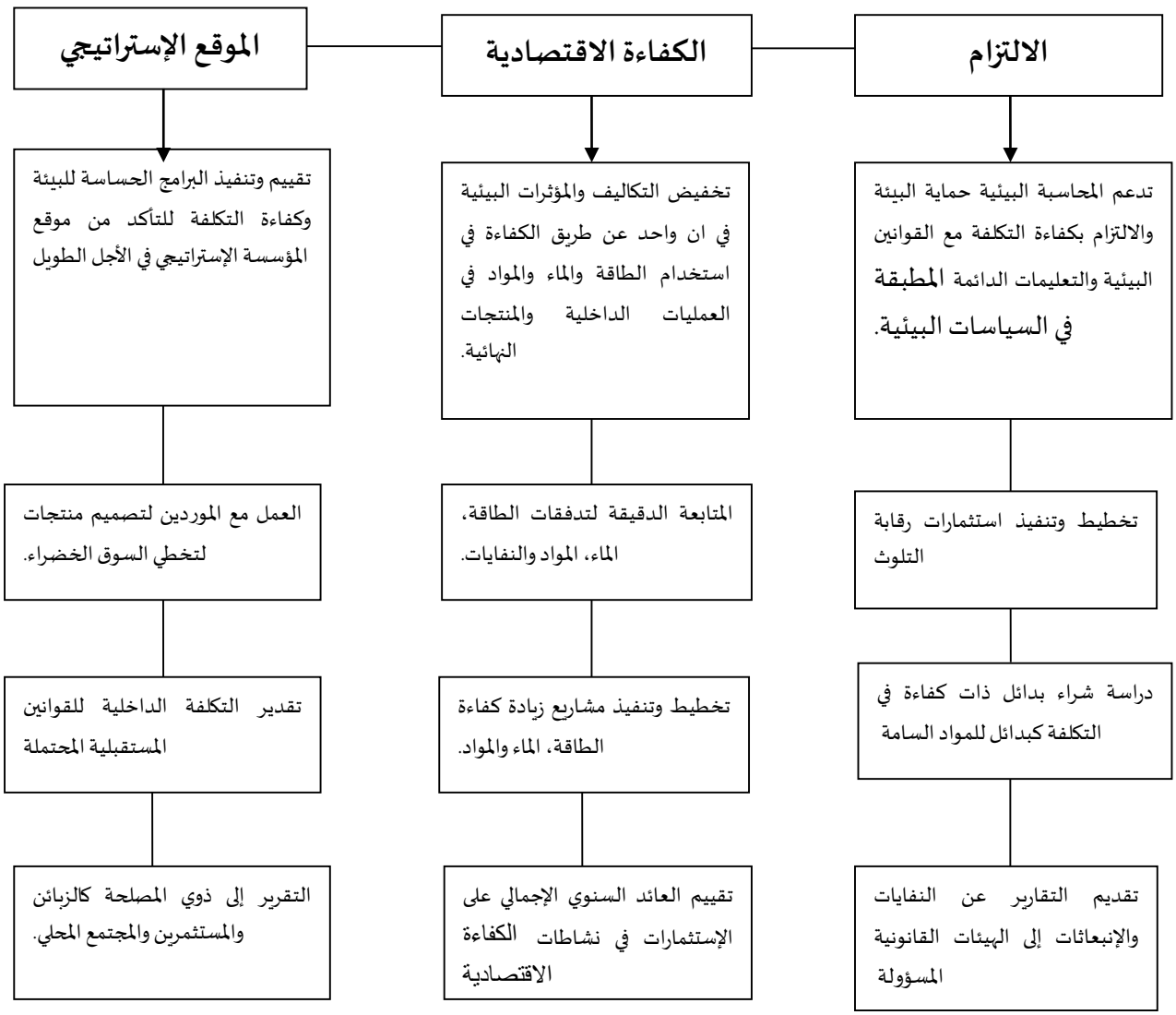

المصدر: هادي رضا الصفار، المحاسبة عن البيئة المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي السادس بعنوان أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة، جامعة الزيتوبة، عمان، الأردن، 2006، ص13.

3- ماهية التنمية المستدامة:

3-1- مفهوم التنمية المستدامة:

مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول، الهيئات، المؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح عليه تسميته بالتنمية المستدامة والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورنتلاند سنة 1987 تم تبني مصطلح التنمية

المستدامة بشكل رسمي ودائم[6]، وقد جاء تعريف التنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على أنها "التنمية التي تلبي الإحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم."[7]

كما عرفها قاموس ويبستر webster على أنها " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، أي ضرورة ترشيد استخدامها."[8]، اذ يجب توفر ثلاثة عناصر رئيسية لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة والتي هي:[9]

- **العدالة البيئية:** إن التنمية المستدامة تحاول تحقيق فكرة المساواة بين الأجيال، أي حقوق متساوية لكل البشر في الموارد الطبيعية، فالعدالة بين الأجيال مواصفات تتطلب تنمية مستدامة بحيث أن الأجيال القادمة ترث بيئة ذات مواصفات مشابهة لما ورثته الأجيال السابقة.

- **الكفاءة البيئية:** وتتعلق الكفاءة البيئية بحماية الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل المحافظة على استمرارية الحياة من خلال الاستهلاك المنتظم للموارد الطبيعية واستثمارها في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة، فالكفاءة هي الحصول على المخرجات المطلوبة من المنتجات بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية التي تمثل المدخلات بشكل لا يؤثر على البيئة.

- **الفاعلية البيئية:** إن الفاعلية البيئية مصممة خصيصا لتقليل النفايات وتقليل استهلاك الطاقة والحد من استنزاف الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل أمثل بحيث يؤدي إلى تقليل الآثار البيئية للمؤسسات على محيطها الحيوي.

2-3- أبعاد التنمية المستدامة:

حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوها نسبورغ عام 2002 مجالات التنمية المستدامة بثلاثة أبعاد رئيسية هي: البيئة، الاقتصاد والمجتمع مع الاعتراف بوجود حدود للقدرة على توفير الموارد، حيث أصبح هناك اعتقاد قوي بأن فعالية التنمية المستدامة تعتمد على تضافر الجهود في ثلاثة مجالات وهي:[10]

البعد البيئي: ويتعلق هذا المجال بالمحافظة على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها، وذلك من خلال مراعاة الاعتبارات البيئية التي تؤكد على ألا تتعدى المخلفات قدرة استيعاب البيئة لها أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا، وكذلك اكتشاف مصادر متجددة لتلك الموارد.

البعد الاقتصادي: ويدور جوهر هذا المجال حول تعظيم رفاهية المجتمع من خلال تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

البعد الاجتماعي: ويتناول هذا المجال العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق وتحسين سبل الرفاهية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية في مجالات الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الآمنة واحترام حقوق الإنسان، وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية في صنع القرار.

بالاضافة الى البعد التكنولوجي، إذ يعتبر التطور التكنولوجي في صالح البيئة والاقتصاد، ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة أمور في الجانب التكنولوجي أهمها:[11]

- استعمال التكنولوجيا الأنظف والأكفأ في المرافق الصناعية التي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية؛

- الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية؛

- الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة لا على المحروقات بغرض الحد من ظاهرة انبعاث الغازات.

وتتداخل هذه الأبعاد فيما بينها كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

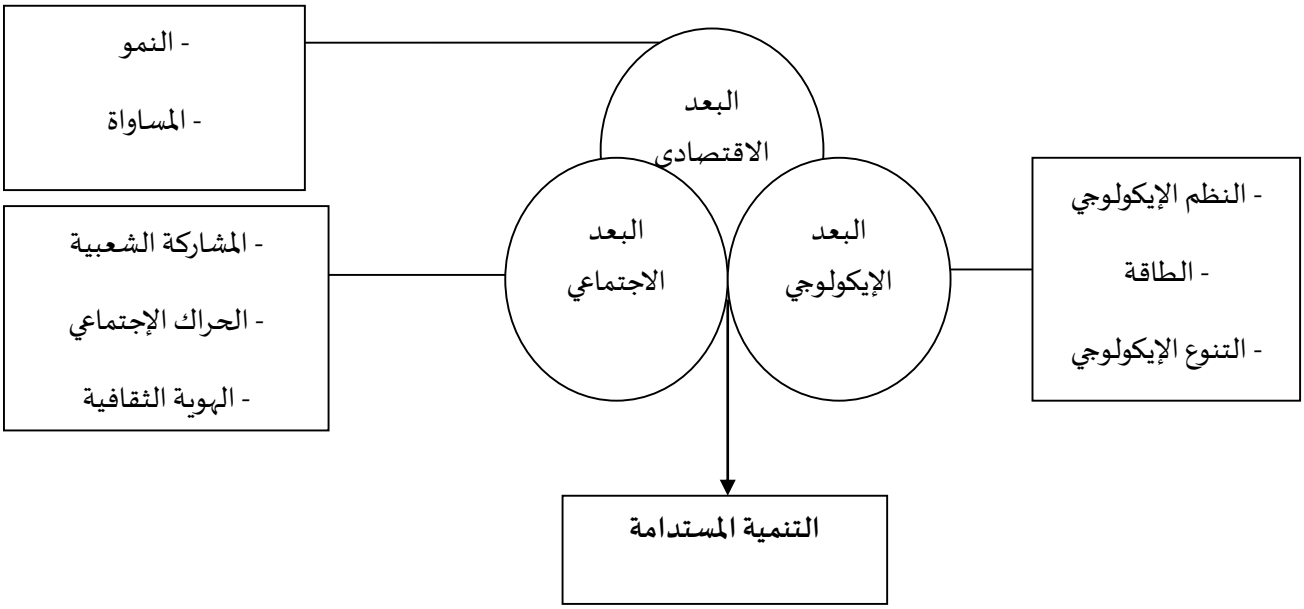

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006، ص42.

نلاحظ من الشكل اعلاه أن أبعاد التنمية المستدامة هي أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، ويمكن التعامل معها على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة.

3- 3- معوقات التنمية المستدامة:

هناك مجموعة من المعيقات التي من شأنها أن تعيق مسيرة التنمية المستدامة في الدول وخاصة الدول النامية نذكر منها:[12]

- **القصور في الفهم والوعي:** حيث لايزال مفهوم التنمية المستدامة قاصرا وغامضا في أذهان الكثيرين على مستوى العالم، كما يساور الكثيرون الشكوك اتجاه إمكانية تطبيق هذا المفهوم فعلا.

- **غياب أو قصور المعلومة أو المعرفة بهذا المفهوم:** وهذه النقطة ترتبط بسابقتها فقلة أو ندرة المعلومات المتاحة عن هذا المفهوم تؤدي بالضرورة إلى قصور في فهمه.

- **قصور أو عجز التمويل:** ففي أحيان كثيرة ما نقف عاجزين عن تطبيق برامج التنمية المستدامة بسبب ندرة أو عجز الموارد المالية وغيرها.

- **صراع المصالح وضيق الوقت المخصص للتنمية المستدامة:** فقد تتعطل التنمية المستدامة على مسيرتها بسبب تناقض المصالح وصراع الأهواء بطريقة قد تقضي عليها.

4- دور المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

4-1- مساهمة نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية في التنمية المستدامة (SEEA):

أصدرت الأمم المتحدة نظام الحسابات الاقتصادية البيئية المتكاملة (SEEA) كنظام محاسبي تابع لنظام الحسابات القومية بهدف توفير إطار مشترك لقياس إسهام البيئة في الاقتصاد وتأثير الاقتصاد على البيئة وهو يزود صناع السياسات الإقتصادية بمؤشرات وإحصائيات وصفية لرصد هذا التفاعل فضلا عن قاعدة بيانات للتخطيط الإستراتيجي وتحليل السياسات، فضلا عن توفيره طريقة لتحسين حوار السياسات بين الأطراف المعنية عن طريق تزويدها بنظام شفاف للمعلومات عن العلاقة بين الأنشطة الانسانية والبيئية، ويتكون نظام (SEEA) من أربع فئات من الحسابات وهي:[13]

- **حسابات التدفق للتلوث والطاقة والمواد:** توفر هذه الحسابات المعلومات على مستوى الصناعات عن استخدام الطاقة والمواد كمدخلات لإنتاج وتوليد الملوثات والنفايات الصلبة وهي تقدم مؤشرات عن الكفاءة البيئية والتلوث وكثافة استخدام المواد التي يمكن الإفادة منها لتقييم الضغط على البيئة وتقدير البدائل المطروحة لتخفيف هذا الضغط؛

- **حسابات نفقات حماية البيئة وإدارة الموارد:** تحدد هذه الحسابات النفقات التي تتحملها الشركات الصناعية والحكومة والأفراد لحماية البيئة أو إدارة الموارد الطبيعية، وهي تأخذ من الحسابات القومية العناصر المتعلقة بحسن إدارة البيئة وتبين كيفية جعل المعاملات المتعلقة بالبيئة الأكثر وضوحا، ويمكن أن تستخدم هذه الحسابات لتقييم التأثير الاقتصادي للتشريعات والضرائب البيئية وأثرها في تخفيف حدة التلوث؛

- **حسابات أصول الموارد الطبيعية:** تسجل فيه هذه الحسابات أصول الموارد الطبيعية والتغيرات التي تطرأ عليها مثل التربة والأسماك والغابات والمياه والثروة المعدنية مما يسمح بوجود رصد أكثر فاعلية للثروة الوطنية كما تسمح بحساب مؤشرات من قبيل القيمة الكلية لرأس المال الطبيعي والتكاليف الاقتصادية لنضوب الموارد الطبيعية؛

- **حسابات تقدير التدفقات غير السوقية والقيم الإجمالية المعدلة بيئيا:** تعرض هذه الحسابات تقنيات القدير غير السوقي وإمكانية تطبيقها للإجابة على أسئلة محددة تتعلق بالسياسات، وتناقش العديد من قيم الاقتصاد الكلي الإجمالية المعدلة لمراعاة تكاليف النضوب والتدهور ومزاياها وعيوبها، كما تنظر في التعديلات المتعلقة بما يسمى بالنفقات الدفاعية.

ويساهم نظام (SEEA) في تحقيق متطلبات قياس التنمية ضمن الحسابات القومية إذ يساعد في انشاء قاعدة بيانات مناسبة لسياسات التنمية المستدامة التي تدمج قضايا التنمية في السياسات الرئيسية، وترصد التغيرات البيئية نتيجة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي تصبح أساسا لسياسات بيئية واقتصادية متكامل وهذا هو الهدف الذي لا يتحقق إلا إذا تسنى تحليل أثر الاستعمال الاقتصادي المباشر للبيئة وغير المباشر على الانشطة الاقتصادية، وبالتالي يمكن وضع نماذج اقتصادية شاملة لاتقتصر على المتغيرات الاقتصادية فقط بل تتعداها إلى المتغيرات البيئية.[14]

4-2-- المحاسبة البيئية كأداة للتنمية المستدامة:

يظهر دور المحاسبة البيئية في استدامة التنمية من خلال بروز أبعاد جيدة لمفهوم المستدامة، ومدى ارتباطها بالبعد البيئي للمحاسبة داخل الشركة، وفيما يلي أهمها:

- **المشروع المستدام:** المشروع المستدام هو المشروع الذي يناضل لتحقيق مستويات أداء عالية بخلق قيمة لمستثمريه وعملائه وموردية وموظفيه وللهيئات التي تعتمد عليها أعماله، وهو يركز على النظم البيئية والاجتماعية للحصول على موارده[15].

ولقد اتضح أن الفرص التي تنشأ من الإتباع النشيط للمداخل الأكثر استدامة من جانب المنظمات تتمثل فيما يلي[16]:

- توفير التكاليف وزيادة الإنتاجية عن طريق تخفيض الآثار البيئية الضارة والمعاملة الجيدة للموظفين؛
- دخول عملاء وتوفير أسواق جديدة، وذلك من خلال التحسينات البيئية والفوائد الاقتصادية؛
- تقليل المخاطر من خلال الاندماج والتداخل مع الجهات المهتمة بالمنظمة؛
- بناء السمعة عن طريق الكفاءة البيئية؛
- تطوير مدخل رأس المال عن طريق حوكمة أفضل.

- **المنتجات المستدامة:** المنتجات المستدامة هي منتجات تحقق منافع بيئية واجتماعية واقتصادية، وتوفر الحماية للصحة العامة، تحمي الرفاهية، تنشر الرخاء الاقتصادي وتؤكد على حماية البيئية خلال دورتها من وقت استخراج المواد الخام حتى التصريف النهائي لها.[17]

وللوصول إلى منتجات وخدمات مستدامة تزيد من جودة الجهات المهمة وتحقق ترشيد استخدام الموارد و الطاقة فإن ذلك يتطلب التركيز على تحفيز الأفكار الجديد من خلال مستويات عالية من الإبداع والابتكار.

وبالإضافة إلى ما تتطلبه التصميمات الجديدة للمنتجات المستدامة من زيادة الإبداع تحتاج إلى تعاون العملاء والموردين ومعيدي التدوير، حيث أن تلك التصميمات تكون أسهل في إعادة التدوير ويستخدم في صناعتها مواد أقل خطورة، ومن ثم فإن تطوير المنتج أو الخدمة من منظور الاستدامة يحتاج إلى متابعة التطور في عملية التصميم للبيئة عن طريق المدخل الإستراتيجي للتطور.[18]

كما إن استجابة المحاسبة لأفكار التنمية المستدامة اتخذت صورا شتى، وهذا بدوره دفع كافة فروع المحاسبة إلى الاهتمام بالبيئة سعيا وراء تحقيق التنمية المستدامة. وأهم هذه الفروع:

أ- محاسبة التكلفة: لقد أصبحت الحاجة ملحة إلى أخذ التكاليف البيئية في الحسبان، وجعلها من العناصر المهمة المكونة لكلفة المنتج أو الخدمة، باعتبار أن أنشطة حماية البيئة من التلوث إنما هي مسؤولية اجتماعية، فضلا عن أن المحاسبة عن التكاليف البيئية تشكل عاملا ضروريا لكل من الإدارة البيئة الجيدة وإدارة النوعية وتشخيص فرص تقليل التكاليف وإدارتها. ويمكن القول أن محاسبة التكلفة تساهم في دعم سياسة التنمية من خلال:

- تحمل المؤسسة لتكاليف منع الأضرار البيئية أو تجنبها(سواء بالماء أو الهواء أو التربة أو الانسان أو الحيوان) في الوقت الحاضر أو في المستقبل نتيجة لمزاولتها لنشاطاتها المختلفة؛
- اعتبار تكلفة المحافظة على البيئة وحمايتها ضمن تكلفة الإنتاج، مما أدى إلى دخول التكاليف البيئية والاجتماعية في دائرة الوظيفة المحاسبية؛
- تطوير نظام التكاليف ليشمل الجوانب المالية والاقتصادية لأداء التكاليف البيئية كلها، وضرورة تحليل الأداء البيئي لإحداث المؤسسة وبيان انعكاس ذلك على تكاليف الإنتاج وأسعار البيع.[19]

ب- المحاسبة المالية: تعتبر المحاسبة المالية المستدامة أداة فعالة يمكن توظيفها لمساعدة الشركات لتصبح أكثر استدامة، وهي تبين الدور الهام للمعلومات المالية، وتوضح كيف يمكن للمحاسبة التقليدية أن تمتد لتأخذ في الحسبان تأثيرات الاستدامة على مستوى الشركة، وتركز المحاسبة المالية المستدامة على توسيع المعلومات ذات القيمة النقدية (المتعلقة بالتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) والتي يتم على أساسها اتخاذ القرارات.

وتتمثل المحاسبة المالية المستدامة في استخراج وتحليل واستخدام المعلومات البيئية والاجتماعية ذات القيم النقدية بهدف تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي.[20]

ويبرز دور المحاسبة المالية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإفصاح للجهات الخارجية عن التكاليف البيئية ومدى مساهمة المشروع في معالجة التلوث وطرق التخلص من فضلات العملية الإنتاجية، وإدراج المعلومات المتعلقة بالبيئة في التقارير المالية، وضرورة الاعتراف بالالتزام البيئي في القوائم المالية إذا كان مبلغ الخسارة ممكنا يتم الإفصاح عنها في الملاحظات المرفقة، وتحديد وقياس النتائج البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية.[21]

ج- المحاسبة الإدارية: تتمثل المحاسبة الإدارية المحاسبية في إدارة الأداء الاقتصادي من خلال تطوير وتنفيذ نظم وممارسات محاسبية مناسبة تتعلق بالبيئة، وقد يتضمن ذلك الإبلاغ والتدقيق في بعض المؤسسات، إذ أن المحاسبة الإدارية البيئية عادة ما تسهم في كلفة دورة الحياة، محاسبة الكلفة، تقويم المنافع والتخطيط الإستراتيجي للإدارة البيئية.

إن استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية الإدارية البيئية يضمن الاستخدام العقلاني للموارد والمحاسبة عنها، فاستخدام معلومات الكلفة البيئية في مجال المحاسبة الإدارية يوجه أنظار الإدارة وتسهم في صنع القرارات وتزيد من أهمية ودقة التحليل الاقتصادي للبدائل الرأسمالية المتاحة ويؤثر على الإدارة في اختيار البدائل التكنولوجية المفضلة بيئيا، ولدى الإدارة اليوم اندفاع على اختيار التكنولوجيات والإجراءات التي تلبي الشروط البيئية وتغير علاقات التكلفة المتفقة في قيادة السوق ولتنتج في ذلك عليها معرفة تركيبة التكاليف البيئية ومنافع التحسين البيئي[22].

5-خاتمة:

تعمل المؤسسات المعاصرة على تحقيق البعد البيئي ضمن استراتيجياتها بهدف تفعيل مبادئ التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار تلعب المحاسبة البيئية الدور الفعال في ذلك فقد تساهم كأداة رقابية لتحديد مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة وتقييم مدى فعالية نظامها البيئي ومساهمتها في الحد من التلوث، كما أن استخدام المعلومات الكلفة البيئية في مجال المحاسبة يضمن الاستخدام العقلاني للموارد الأمر الذي يكون من شأنه الحفاظ على ثروات الأجيال القادمة.

ومن خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- المسؤولية البيئية منهج إداري وأداة من أدوات القياس العيني والمالي، فعالة لتقييم السياسات البيئية للمؤسسات، كما توفر قاعدة معلومات فعلية ومستقبلية لمتخذي القرارات الخاصة بالحفاظ على البيئة؛
- تزداد يوما بعد يوم أهمية التنمية المستدامة إذ أصبحت شرطا ومطلبا أساسيا لتحقيق المساواة في توزيع الثروات بين الأجيال؛

وما يمكن أن نقدمه من توصيات من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- يجب أن تعمل الدولة على تشجيع المؤسسات على تبني البعد البيئي ضمن برامجها والالتزام بالقوانين والتشريعات التي تسنها في هذا الشأن؛
- إلزام جميع المؤسسات على تقديم تقارير دورية مفصلة وأساسية حول أدائها البيئي؛
- العمل على تكوين وتوعية المختصين في المحاسبة من خلال وحدات تدريبية مختصة في المحاسبة البيئية؛
- حث المؤسسات على إنتاج منتجات صديقة للبيئة وتستجيب للقوانين الخاصة بحماية هذه البيئة.

الهوامش:

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **البيئة والإنسان- منظور اجتماعي-**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص102.

[2] عبد الهادي منصور الدوسري، **أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة شرق الأوسط، الأردن، 2011، ص11.

[3] طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف، **أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 92، العراق، 2012، ص69.

[4] العمري أصيلة، **مساهمة المراجعة البيئية في تحسين إنتاجية المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة** ، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر،2015، ص39.

[5] عبد الهادي منصور الدوسري، مرجع سبق ذكره، ص20.

[6] العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائرفي ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص11.

[7] عمر مصباح المزوغي، مختار الهادي الطويل، **دور المحاسبة الاجتماعية في قياس مجالات التنمية المستدامة في الشركات الصناعية**، مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال، المجلد 05، ليبيا، 2017، ص187.

[8] شامية بن عباس، **تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظملت وانعكاساتها على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، فرع العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2015، ص93.

[9] علاء جاسم، **إدارة الكلفة البيئية ودورها في التنمية البيئية المستدامة- بالتطبيق في مصنع اسمنت باجل**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 08، العدد 24،بغداد، 2013، ص322.

[10] جمال كمال محمد عبد الرحيم، **قياس أثرتطبيق المؤشر المصري لمسؤولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الأداء المالي مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارية، مصر، 2015، ص24.

[11] ريمة خلوطة، سلمى قطاف، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة في المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 7-8 افريل 2008، ص 130.

[12] أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013، ص ص48-49.

[13] عبد الواحد غازي محمد حسين، **دور المحاسبة البيئية والتدقيق البيئي في تفعيل التنمية المستدامة**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد 11، العدد 32، جامعة تكريت، 2015، ص310.

[14] عبد الواحد غازي محمد حسين، نفس المرجع السابق، ص 311.

[15] جميلة الحوزي، اهمية المحاسبة البيئية في استذامة التنمية، مداخلة في مؤتمر سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و21 نوفمبر 2012، جامعة ورقلة ، الجزائر، ص79.

[16] أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة البيئية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005، ص32.

[17] جميلة الحوزي، مرجع سبق ذكره، ص79.

[18] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص35.

[19] عمار اقبال توفيق، علي خلف الركابي، دور المحاسبة في المحافظة على البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئية، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص507.

[20] جميلة الحوزي، مرجع سبق ذكره، ص80.

[21] عمار اقبال توفيق، علي خلف الركابي، مرجع سبق ذكره، ص510.

[22] عمار اقبال توفيق، علي خلف الركابي، مرجع سبق ذكره، ص ص507 -508.

قائمة المراجع

1- الكتب

- أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013.

- أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة البيئية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005.

- - رشاد أحمد عبد اللطيف، **البيئة والإنسان- منظور اجتماعي-**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

2- المجلات

- طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف، **أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 92، العراق، 2012.

- عبد الواحد غازي محمد حسين، **دور المحاسبة البيئية والتدقيق البيئي في تفعيل التنمية المستدامة**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد 11، العدد 32، جامعة تكريت، 2015.

- علاء جاسم، **إدارة الكلفة البيئية ودورها في التنمية البيئية المستدامة- بالتطبيق في مصنع اسمنت باجل**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 08، العدد 24،بغداد، 2013.

- عمر مصباح المزوغي، مختار الهادي الطويل، **دور المحاسبة الاجتماعية في قياس مجالات التنمية المستدامة في الشركات الصناعية**، مجلة دراسات الإقتصاد والأعمال، المجلد 05، ليبيا، 2017.

3- المذكرات الجامعية

- العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

- العمري أصيلة، **مساهمة المراجعة البيئية في تحسين إنتاجية المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة** ، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر،2015.

- جمال كمال محمد عبد الرحيم، **قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسؤولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الأداء المالي مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارية، مصر، 2015.

- عبد الهادي منصور الدوسري، **أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة شرق الأوسط، الأردن، 2011.
- شامية بن عباس، **تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظملت وانعكاساتها على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، فرع العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2015.

4- الملتقيات العلمية

- جميلة الحوزي، اهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، مداخلة في مؤتمر سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و21 نوفمبر 2012، جامعة ورقلة ، الجزائر.
- عمار اقبال توفيق، علي خلف الركابي، دور المحاسبة في المحافظة على البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئية، يومي 22 و23 نوفمبر 2011.
- ريمة خلوطة، سلمى قطاف، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة في المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 7-8 افريل 2008.

محور المداخلة: الاقتصاد البيئي

عنوان المداخلة: إعادة التدوير حلقة الوصل بين البيئة والاقتصاد

Recycling is the link between the environment and the economy

جلولي سهام: جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-djellouli0306@yahoo.rf

بن علي عائشة : جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم- aichabenali2011@yahoo.fr

ملخص المداخلة:

منذ أن عرف الإنسان وأدرك كل الإدراك مدى إساءتك الكبيرة للبيئة المحيطة به وبمكوناتها ، ظهرت عدت توجهات وأراء وملتقيات ومنظمات كلها تسعى إلى تطوير وإيجاد مختلف السبل لحماية هذه البيئة ونشر الوعي البيئي والوقف عن استنزاف الموارد، هذا ما أدى إلى ظهور مصطلحات ومفردات جديدة مثل الاقتصاد البيئي،تدوير المخلفات.....إلخ. لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحديد العلاقة بين البيئة والاقتصاد من خلال عملية إعادة التدوير.

الكلمات المفتاحية : إعادة التدوير، البيئة، الاقتصاد التقليدي، الاقتصاد البيئي.

Abstract:

Since a person knows and realizes how much you are doing a great disservice to his environment and its components ,Several trends, opinions, forums, and organizations have emerged, all seeking to develop and find various ways to protect this environment, spread environmental awareness, and stop the depletion of resources. This is what led to the emergence of new terms and vocabulary such as environmental economics, waste recycling .... etc. So we will try through this research paper to determine the relationship between the environment and the economy through the process of recycling.

Keywords : Recycling, environment, traditional economics, environmental economics.

1.المقدمة:

تعتبر إعادة التدوير من الطرق قديمة الظهور حيث ظهرت أثناء الحرب العالميّة الأولى، والحرب العالميّة الثانية، حيث كانت الدول المشاركة في الحرب تعانى من النقص الشديد في بعض المواد الخام الأساسيّة، مثل: المطاط، والفولاذ، وغيرها، ممّا دفع الدول إلى تجميع مخلفات تلك المواد، وإعادة استخدامها، ثمّ أصبحت إعادة التدوير، من أهمّ أساليب إدارة التخلّص من النفايات، أو المخلفات بكلّ أنواعها في معظم الدول حول العالم، بسبب فوائدها العديدة على البيئة، وعلى الإنسان.

لذا سنحاول في هذه الورقة أن نتناول كيف تعتبر عملية إعادة التدوير حلقة وصل بين البيئة والاقتصاد خاصة في ظل التنمية المستدامة من خلال المحاور التالية:

- ✓ **مدخل إلى الاقتصاد البيئي،**
- ✓ **هل تعرف القاعدة الذهبية R4؟**
- ✓ **أهمية إعادة التدوير،**
- ✓ **التقاء البيئة مع الاقتصاد.**

2.مدخل إلى الاقتصاد البيئي:

سنحاول من خلال هذه النقطة أبراز أهم النقاط المتعلقة بالبيئة والاقتصاد البيئي، وذلك من خلال:

1.2.تعريف البيئة:

يشير مفهوم البيئة إلى ذاك النظام بمكوناته الأحيائية التي تشمل كافة الكائنات الحية على اختلاف تعقيدها، وغير الحيوية كالهواء، والمعادن، والطاقة، والذي يوفّر محيطاً طبيعياً لوجود الكائنات الحية المتنوعة بما فيها البشر فيه ويضمن نموهم وتطورهم بشكل أساسي[1].

وهي مجموعة العناصر الحيويّة والكيميائيّة والفيزيائيّة التي تحيط بالكائن الحي أو بمجموعة من الكائنات الحيّة وتؤثّر على وجودها وبقائها،وعلم البيئة (بالإنجليزيةEcology :) هو أحد فروع علم الأحياء، ويختصّ بدراسة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحيّة نفسها، وبين الكائنات الحيّة والعوامل والكائنات غير الحيّة التي تُحيط بها وتؤثّر على وجودها وتوزيعها.

كما أطلق مصطلح البيئة على مجموعة الظروف والعوامل الخارجيّة التي تؤثّر بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ في العمليّات الحيويّة للكائنات الحيّة.

هذا ولا بد أن نفرق بين البيئة والنظام البيئي والذي هو الوحدة البنائيّة الأساسيّة في علم البيئة، وهو عبارة عن مساحةٍ من الأرض وما تحتويه من كائنات حيّةٍ وغير حيّةٍ تتفاعل مع بعضها البعض بشكلٍ بالغ الدقة حتى تحقق حالة الاستقرار، وعند حدوث أيّ خللٍ في هذا التوازن تحدث المشاكل الخطيرة لجميع المكوّنات. قد يكون النظام البيئي عبارة عن بركةٍ صغيرةٍ أو مساحاتٍ شاسعةٍ من الصحارى.

2.2-الاقتصاد البيئي:

قبل التطرق إلى الاقتصاد البيئي يجب معرفة التغير الذي طرق على مفهومه وذلك من خلال انتقاله من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد بيئي، حيث أعطيت عدة تعريفات للاقتصاد التقليدي لكن سنقدم أهم تعريف في هذا المجال هو تعريف ليونيل روبنز في مقالة نشرها عام 1932 حيث عرفه كما يلي:" الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الانساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات النادرة"

هذا وينظر الاقتصاد التقليدي إلى عملية الإنتاج على أنها "نظاما مغلقا" تقوم من خلاله الشركات ببيع السلع والخدمات، ثم توزع العائد على عناصر الإنتاج من ارض ويد عاملة ورأس مال. ومثل هذه المعادلة لا تتضمن عوامل أخرى غير مباشرة تدخل في صميم العملية الإنتاجية. ومن أسس الاقتصاد التقليدي أن الناتج القومي الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى القومي. [2]

أما **الاقتصاد البيئي** فهو حقل ثانوي من **علم الاقتصاد ويعني** بدراسة القضايا البيئية. وبالنقل عن برنامج الاقتصاد البيئي للمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية فإن: يختص الاقتصاد البيئي بالدراسات النظرية أو التجريبية للآثار الاقتصادية للسياسات البيئية الوطنية والمحلية في جميع أنحاء العالم. وتشمل القضايا الخاصة تكاليف وفوائد السياسات البيئية البديلة لمعالجة تلوث الهواء ونوعية المياه، والمواد السامة، والنفايات الصلبة، والاحترار العالمي[3]".

ويعرف كذلك على انه فرع من فروع علم الاقتصاد يتناول مسألة التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية التي توفرها البيئة لعملية التنمية البشرية. ويمكن تعريف البيئة البشرية على أنها المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على المواد اللازمة لبقائه وتنميته المادية والثقافية، ويبني فيه مسكنه ويفرغ فيه النفايات الناتجة عن نشاطاته اليومية. وبهذا المنطق فإن عناصر الاقتصاد البيئي هي سلع اقتصادية نادرة، ولا توفر الطبيعة كمية كافية من الموارد البيئية لتلبية احتياجات الإنسان، وهي ليست مجانية حتى وان كانت غير قابلة للنضوب بالفعل، أو كان الطلب عليها شبه معدوم[4] .

وقد عرف كذلك على أنه[5] العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية، ويهدف للمحافظة على توازنات بيئية تضمن نموا مستداما، ويضمن هذا التعريف المفاهيم البيئية التالية:

- البيئة الاجتماعية: وتتضمن المجال أو الحقل الاجتماعي للفرد و الأسرة والمجموعات البشرية والمجتمع.
- البيئة الجغرافية (المكانية): وتشمل المحيم الجغرافي للبشر في الحي والقرية والمدينة والدولة.
- البيئة الحيوية: وتتضمن الوضع البيئي للبشر والحيوانات والنباتات والشروط الضرورية لحياتها المشتركة ويشمل ذلك الآثار الناجمة عن التطورات التقنية والاقتصادية والسكانية.

3. هل تعرف القاعدة الذهبية R4؟

يعتبر إعادة تدوير المخلفات أحد الأركان الأربعة التي تقوم عليها عملية إدارة المخلفات أو ما يعرف بالقاعدة الذهبية 4 Rوالتي يجب زيادة الوعي بها، **وهي**[6]:

3.1.التقليل :Réduction والمقصود هنا هو تقليل المواد الخام المستخدمة، وبالتالي تقليل المخلفات، ويتم ذلك:

–إما باستخدام مواد خام أقل.

–أو باستخدام مواد خام تنتج مخلفات أقل.

–أو عن طريق الحدّ من المواد المستخدمة في عمليات التعبئة والتغليف، مثل: البلاستيك والورق والمعادن، وهذا يستدعي وعيًا بيئيًّا من كل من المستثمر والمنتج؛ فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية التزم الكثير من منتجي الصابون السائل بتركيزه؛ حتى يتم تعبئته في عبوّات أصغر، أو إنتاج معجون أسنان بدون عبوته الكرتونية الخارجية، وهذا ما يطلق عليه.(Wast minimization) .

3.2.إعادة استخدام المخلفات :(Reuse) وهذا يعني -مثلاً – إعادة استخدام الزجاجات البلاستيكية للمياه المعدنية مثلاً بعد تعقيمها، وإعادة ملء الزجاجات والبرطمانات بعد استخدامها، هذا الأسلوب يؤدي إلى تقليل حجم المخلفات، ولكنه يستدعي وعيًا بيئيًّا لدى عامة الناس في كيفية التخلص من مخلفاتهم، والقيام بعملية فرز بسيطة لكل من المخلفات البلاستيكية والورقية والزجاجية والمعدنية قبل التخلص منها، فنجد في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية صناديق قمامة ملونة في كل منطقة وشارع؛ بحيث يتم إلقاء المخلفات الورقية في الصناديق الخضراء، والمخلفات البلاستيكية والزجاجية والمعدنية في الصناديق الزرقاء، ومخلفات الأطعمة أو ما يطلق عليه المخلفات الحيوية في الصناديق السوداء.

3.3.إعادة التدوير :Recycling والمقصود بإعادة التدوير هو إعادة استخدام المخلفات؛ لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي.

4.3.الاسترجاع الحراري :Recovery وتستخدم تكنولوجيا الاسترجاع الحراري في الكثير من الدول، خاصة اليابان؛ للتخلص الآمن من المخلفات الصلبة، والمخلفات الخطرة صلبة وسائلة، ومخلفات المستشفيات، والحملة الناتجة من الصرف الصحي والصناعي، وذلك عن طريق حرق هذه المخلفات تحت ظروف تشغيل معينة مثل درجة الحرارة ومدة الاحتراق، وذلك للتحكم في الانبعاثات ومدى مطابقتها لقوانين البيئة. وتتميز هذه الطريقة بالتخلص من 90% من المواد الصلبة، وتحويلها إلى طاقة حرارية يمكن استغلالها في العمليات الصناعية أو توليد البخار أو الطاقة الكهربية.

4. إعادة التدوير :

1.4. مفهوم إعادة التدوير:

المقصود بإعادة التدوير هو إعادة استخدام المخلفات؛ لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي.

وهو عبارةٌ عن عملية معالجة المواد المستخدمة، مثل: المخلفات المنزليّة، أو الزراعيّة، أو الصناعيّة، وإعادة تصنيعها وتحويلها إلى منتجاتٍ مفيدةٍ للإنسان، لتقليل تأثيرها، وتقليل تراكمها في البيئة، وبالتالي الحدّ من تلوث الماء، والهواء، والتربة، وخفض انبعاث الغازات السامة، واستهلاك الطاقة، والمواد الخام، وتتمّ عملية إعادة

التدوير، عن طريق فصل المخلفات عن بعضها البعض أولاً، بناءً على المواد الخام المؤّنة لها، ثمّ إعادة تصنيع كلّ مادةٍ على حدة[7].

فمنذ أن فطنت المجتمعات إلى المشكلات البيئية فإن العديد من البلدان اتخذت إجراءات لإعادة تدوير النفايات، ولإعادة تدوير النفايات العديد من الفوائد فهي:

- تحمي الموارد الطبيعية.
- تقلص النفايات.
- تُوجد فرص عمل جديدة.

ومع ذلك توجد سلبيات في إعادة التدوير، منها[8]:

- **تكلفة اليد العاملة** :حيث إن تحويل النفايات، يتطلب فرزها حسب نوعية التحويل (مواد سيلولوزية كالورق والورق المقوى (الكرتون)، مواد زجاجية كالقوارير الزجاجية....إلخ) وبالتالي إلى يد عاملة كثيرة، وحتى إذا كان هناك فرز أولي من قبل السكان) أي حاويات متخصصة لرمي كل نوع من أنواع النفايات)، فإن الفرز الثاني في مراكز التدقيق ضروري للحصول على فرز جيد لأنواع النفايات (بلاستيكية، زجاجية..إلخ).إن الأعباء الإضافية لهذه العملية تكون عادة على عاتق البلديات والجماعات المحلية، وبالتالي ضرورة وضع رسوم على رمي بعض النفايات.
- **نوعية المواد المنتجة عن طريق استعمال مواد تحويل النفايات** :إن بعض أنواع المنتجات تكون فيها نوعية المادة الأولية رديئة، حيث تم تحليلها عن طريق عملية الاسترجاع، فمثلا تحويل الورق يعطي لنا موادا سيلولوزية ذات نوعية أردأ، وبالتالي ورق جديد ذو نوعية متوسطة (هذا النوع من العمليات لا يستحسن تكرارها أكثر من عشرة مرات متتالية)، تحول بعض المواد البلاستيكية الملوثة لا يمكن استعمالها في التغليف الغذائي مثلاً.
- **تفاقم كمية النفايات** :بالرغم من أن عملية استرجاع النفايات تقلل من عمليات الدفن والحرق، إلا أنها ليست وحدها كافية لتقليص من إنتاج النفايات. ففي كندا مثلا عملية تحويل النفايات ارتفعت من 8% - 42% ما بين عامي1988 و2002، ولكن تناسبا مع إنتاج النفايات الذي ظل هو الآخر في ارتفاع، حيث ارتفع من 640 كلغ/ سنة/ للفرد الواحد إلى 870 كلغ/ سنة/للفرد الواحد أي ارتفاع بنسبة 50%، وهو ما حصل تقريبا في فرنسا، حيث ارتفع بالضعف ما بين عامي1980 و 2005ليصل 360 كلغ/ سنة /للفرد الواحد.

2.4.أهم أنواع إعادة التدوير:[9]

✓ **إعادة تدوير الورق** :تعتبر عملية اقتصادية من الدرجة الأولى؛ وذلك لأنه طبقًا لإحصائية وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة الأمريكية فإن إنتاج طن واحد من الورق 100% من مخلفات ورقية سوف يوفر (4100 كيلو وات/ ساعة) طاقة، وكذلك سيوفر 28 مترًا مكعبًا من المياه، بالإضافة إلى نقص في التلوث الهوائي الناتج

بمقدار 24 كجم من الملوثات الهوائية. وبالرغم من ذلك، فإنه يتم في الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تدوير 20.9 طنًا ورقيًا سنويًا فقط مقابل 52.4 طنًا من الورق يتم التخلص منها دون إعادة تدوير. أما الورق المعاد تدويره فإنه يستخدم في طباعة الجرائد اليومية.

- ✓ **إعادة تدوير البلاستيك** :ينقسم البلاستيك إلى أنواع عديدة يمكن اختصارها في نوعين رئيسين هما البلاستيك الناشفHard Plastic وأكياس البلاستيكThin Film Plastic ، ويتم قبل إعادة التدوير غسل البلاستيك بمادة الصودا الكاوية المضاف إليها الماء الساخن. وبعد ذلك يتم تكسير البلاستيك الناشف وإعادة استخدامه في صنع مشابك الغسيل، والشماعات، وخراطيم الكهرباء البلاستيكية، ولا ينصح باستخدام مخلفات البلاستيك في إنتاج منتجات تتفاعل مع المواد الغذائية. أما بلاستيك الأكياس فيتم إعادة بلورته في ماكينات البلورة.
- ✓ **إعادة تدوير المخلفات المعدنية** :وهي تتمثل أساسًا في الألمونيوم والصلب؛ حيث يمكن إعادة صهرها في مسابك الحديد ومسابك الألمونيوم، ويعتبر الصلب من المخلفات التي يمكن إعادة تدويرها بنسبة 100%، ولعدد لا نهائي من المرات، وتحتاج عملية إعادة تدوير الصلب لطاقة أقل من الطاقة اللازمة لاستخراجه من السبائك، أما تكاليف إعادة تدوير الألمونيوم فإنها تمثل 20% فقط من تكاليف تصنيعه، وتحتاج عملية إعادة تدوير الألمونيوم إلى 5% فقط من الطاقة اللازمة.
- ✓ **إعادة تدوير الزجاج** :صناعة الزجاج من الرمال تعتبر من الصناعات المستهلكة للطاقة بشكل كبير؛ حيث تحتاج عملية التصنيع إلى درجات حرارة تصل إلى1600 درجة مئوية، أما إعادة تدوير الزجاج فتحتاج إلى طاقة أقل بكثير.
- ✓ **إعادة تدوير المخلفات الحيوية** :وتتمثل المخلفات الحيوية في بقايا الأطعمة ونواتج تقليم الأشجار والحقول، ويُعاد تدوير هذه المخلفات في وحدات تصنيع السماد العضوي لإنتاج مواد ذات قيمة سمادية عالية، **ويتم ذلك بعدة طرق:**

أ – المعالجة بالتخمر الهوائي (طريقة الكمر :

وتعتمد هذه الطريقة على عوامل كثيرة، منها: الرطوبة، ونسبة الكربون إلى النيتروجين، وطريقة تكسير المخلفات، ومنها أساليب كثيرة مثل: الكمر بتيّارات الهواء الطبيعي وطريقة الكمر بالهواء القصري ، وطريقة الكمر الطبيعي .

ب – عملية التخمر اللاهوائي (البيوجاز):

وتتميز هذه الطريقة بإنتاج غاز البيوجاز (الغاز الحيوي) في أثناء عملية التحلل اللاهوائي، بالإضافة إلى الماء الناتج. ولقد تطورت وحدات البيوجاز في العشرين سنة الماضية بدرجة كبيرة؛ فوصل عدد وحداتها في الصين إلى 7 ملايين وحدة، وفي الهند 120 ألف وحدة، وفي كوريا الجنوبية 50 ألف وحدة، وتعتبر تكنولوجيا البيوجاز من التكنولوجيات الاقتصادية؛ حيث يولد المتر المكعب الواحد من غاز البيوجاز 1.25 كيلو وات/ ساعة، وهي طاقة كافية لتشغيل موتور قوته حصان واحد لمدة ساعتين، هذا فضلاً عن الآثار البيئية الإيجابية؛ حيث يتم إبادة قدر كبير من الطفيليات والميكروبات المرضية في أثناء عملية التخمر اللاهوائي.

ج – عملية التخمر بالديدان :في هذه الطريقة تقوم الديدان بدور هام في تحويل المخلفات العضوية إلى سماد عضوي بجودة عالية تحت ظروف ملائمة من الرطوبة والحرارة والتهوية، ووجد أن سماد الديدان ذو كفاءة عالية

وخالٍ من بذور الحشائش، ومفكك وخفيف الوزن، ويمكن استخدامه كتربة صناعية في المشاتل، كما أن العملية ذاتها غير ملوثة للبيئة واقتصادية وغير مستهلكة للطاقة.

4.3.أهمية إعادة التدوير:[10]

- ✓ الحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراريّ، التي تسبّب ارتفاع درجات الحرارة على الأرض، وذوبان القطب المتجمد.
- ✓ الحدّ من تلوث مياه البحار والمحيطات والمياه الجوفية، بالمخلفات الصناعيّة.
- ✓ المحافظة على نظافة البيئة، وتنظيفها من النفايات الصناعيّة، وتقليل عدد مكبات النفايات، وحماية الموارد الطبيعيّة.
- ✓ الحدّ من مدافن القمامة، وإعادة تلك القطع الأرضيّة إلى الطبيعة.
- ✓ التقليل من الغازات السامة، والمنبعثة من عملية حرق النفايات.
- ✓ التقليل من استنزاف المواد الخام لصناعة مواد جديدة، وبالتالي استمرارها لفتراتٍ زمنيةٍ أطول، من أجل الأجيال القادمة.
- ✓ التقليل من استهلاك الطاقة المستخدمة في استخراج المواد الخام.
- ✓ الحدّ من البطالة، وتوفير فرص عمل، وتوفير المال، حيث إنّ تكلفة إعادة تدوير المواد الخام، أقلّ من استخراجها.

4.التقاء البيئة مع الاقتصاد:

سنحاول دراسة التقاء البيئة مع الاقتصاد من خلال دراسة العلاقة بينهما :[11]

- يرتكز مفهومي علم الاقتصاد والبيئة على عنصر الموارد.
- الهدف النهائي لعلم الاقتصاد هو إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة وهذا الإشباع لن يتحقق إلا من خلال الموارد البيئية.
- الإنسان والسلوك الإنساني هو المحور الأساسي للدراسات المتعلقة بالبيئة.
- تتمثل المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد ويعمق هذه الندرة التلوث البيئي ومن ثمة فإن إدارة البيئة لا يمكن أن تنفصل عن مجال علم الاقتصاد.
- يهتم علم الاقتصاد بموضوع التلوث البيئي نظرا للآثار الاقتصادية المترتبة عليه.
- علم الاقتصاد البيئي يهتم بثلاث مواضيع أساسية هي:
  - ✓ **تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة عن التدهور البيئي؛**
  - ✓ **معرفة أسباب ومصادر التدهور البيئي؛**
  - ✓ **استخدام الأدوات الاقتصادية التي من شأنها منع حدوث التدهور البيئي.**

وبالتالي تقع العلاقة بين الاقتصاد والبيئة تحت قائمة العلاقات التبادلية والتي يمكن التعبير عنها كما يلي:

- ➢ أن البيئة تقدم للاقتصاد الموارد الطبيعية التي تتحول عبر عملية الإنتاج والطاقة المستهلكة إلى سلع استهلاكية، ثم تعود هذه الموارد الطبيعية والطاقة في النهاية إلى البيئة في صورة مخلفات غير مرغوبة؛

- يتلقى المستهلكون أيضا خدمات بيئية مباشرو كالهواء النقي والمياه العذبة والترفيه والصيد وفي النهاية يستخدمون البيئة كمستودع للتخلص من هذه المخلفات الناتجة عن استهلاك السلع والخدمات وبالتالي توصف العلاقة بين البيئة والنظام الاقتصادي بأنها نظام مغلق.

5.الخاتمة:

قد تختلف أسباب المشكلة البيئية بين مختلف البلدان من رأسمالية إلى اشتراكية ومن متقدمة إلى نامية إلى متخلفة، لكن النتيجة واحدة وهي أضرار وتدمير بيئي مهما اختلف نظم الاقتصاد، إذن المشكل يكمن في كيف نجعل العلاقة بين البيئة والاقتصاد علاقة تبادلية ايجابية، وذلك عن طريق:

- التوجه نحو ما يعرف بالاقتصاد الأخضر؛
- دراسة وتحليل إجراءات حماية البيئة على المنشأة وأهدافها وعلى تعظيم الربح فيها .
- تقديم النصائح للمنشأة المناسبة والمنسجمة مع متطلبات حماية البيئة .
- دراسة الاستثمارات البيئية التي تحد من الأخطار البيئية .
- إعطاء المعلومات حول تكاليف حماية البيئة ونفقات الاستثمار وتأثير حماية البيئة.
- الاعتماد في ديمومة التنمية على رأسمال الطبيعي.
- يجب استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وبطرق عقلانية.

الهوامش:

[1]- صابرين السعو ، مفهوم البيئة وعناصرها، على الموقع:https://mawdoo3.com ، تاريخ التصفح:2019/09/11.

[2]-https://www.feedo.net/Environment/Ecology/EnvironmentalEconomics.htm ، تاريخ التصفح:2019/09/12.
[3]- إقتصاد بيئي، https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ التصفح:2019/09/12.
[4]- أحمد جلال، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، الأردن ،الطبعة الأولى، 2017، ، ص198.

[5]- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2013، ص 16،17.
6- حمزة الجبالي، الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية،دار الأسرة للنشر والتوزيع، 2016، ص220،219.

7- قاسم الخطيب، دخل للأمن البيئي المستدام، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص148.

[8]- مركز فقيه للأبحاث والتطوير،كتاب عن تدوير النفايات الانتقائي.المملكة العربية السعودية، 2001.
[9]- قاسم الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص149.
[10]- لارا عبيات، مفهوم إعادة التدوير وأهميته، على الموقع:https://mawdoo3.com/ ، تاريخ التصفح: 2019/09/15.
[11]- البيئة والاقتصاد....علاقة تبادلية: على الموقع: https://www.feedo.net/Environment/Ecology/EnvironmentalEconomics.htm، تاريخ التصفح: 2019/09/12.

قائمة المراجع:

1. https://www.feedo.net/Environment/Ecology/EnvironmentalEconomics.htm، تاريخ التصفح:2019/09/12.
2. أحمد جلال، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، الأردن ،الطبعة الأولى، 2017.
3. إقتصاد بيئي، https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ التصفح:2019/09/12.
4. البيئة والاقتصاد....علاقة تبادلية: على الموقع: https://www.feedo.net/Environment/Ecology/EnvironmentalEconomics.htm، تاريخ التصفح: 2019/09/12.
5. حمزة الجبالي، الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية،دار الأسرة للنشر والتوزيع، 2016.
6. صابرين السعو، مفهوم البيئة وعناصرها، على الموقع:**https://mawdoo3.com** ، تاريخ التصفح:2019/09/11.
7. قاسم الخطيب، دخل للأمن البيئي المستدام، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
8. لارا عبيات، مفهوم إعادة التدوير وأهميته، على الموقع:https://mawdoo3.com/ ، تاريخ التصفح: 2019/09/15.
9. مركز فقيه للأبحاث والتطوير،كتاب عن تدوير النفايات الانتقائي.المملكة العربية السعودية ،2001.
10. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2013.

محور المداخلة: اقتصاد البيئة

عنوان المداخلة: واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة

The reality of the green economy in Algeria and achieving sustainable development

زلماط مريم – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر – z.meriem85@hotmail.fr

ملخص المداخلة:
يتزايد الاهتمام بدراسة موضوع الاقتصاد الأخضر باعتباره أحد أهم محور التنمية ويمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وإنشاء مناصب شغل ويساهم في الاستثمار في احدى فروع الاقتصاد الأخضر، والنهوض بالتنمية المحلية وفق مقاربة قائمة على اعادة التوازن بين مختلف المناطق في الوطن.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، الطاقات المتجددة، الجزائر.

Abstract :
Green economy got a an increasing attention, because it is the most important axis of development. in addition, it can contribute on the variation of the national economy, it offers job opportunities, it invests in one of the green economy's to an approach based on restoring the balance between various regions of the country.

Keywords : the green economy, sustainable development renewable energies, Algeria.

1. مقدمة:

الإقتصاد الأخضر هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في خطوة إلى بلوغ تطبيقات الاقتصاد البيئي، في مهمة تحسين العلاقة بين الانسان والرفاهية الاجتماعية، من خلال المحافظة على التوازن البيئي بكل أشكال التنوع البيولوجي وترشيد استغلال البيئة بما لا يعرقل تحقيق النمو الاقتصادي.

إن الأزمات والتحديات البيئية من الظواهر التي تواجه الأنظمة الاقتصادية كافة على اختلاف ايديولوجياتها السياسية، سواء كانت دول فقيرة أو متقدمة، فالأولى يعود سبب التدهور البيئي إلى الاستغلال المفرط في الموارد الطبيعية التي تظهر أشكاله في (الرعي الجائر، قطع الأشجار، التصحر، انجراف التربة) أما الدول المتقدمة فيعود إلى التطور الصناعي[1].

وظهر الاقتصاد الأخضر نتيجة الأزمات المتعددة، حيث يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق مشاريع صديقة للبيئة وباستخدام تكنولوجيات جديدة في مجال الطاقات المتجددة النظيفة ويدعو للجوء إلى المشاريع الخضراء في القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاكية الغير مستدامة، مما يولد فرص عمل جديدة تعمل على الحد من الفقر إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وانتاجها وفي هذا الاطار تسعى الدول إلى وضع إستراتيجية انتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر، مع الأخذ بعين الاعتبار أربعة محاور أساسية:

- أزمة ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري الذي أصبحت مخزوناته مهددة بالنضوب.
- الأزمة الاقتصادية وتوظيف الاستثمارات الخضراء كوسيلة للإنعاش الإقتصادي.
- سياسات التخفيف من انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.
- القناعة القوية لبعض الدول بضرورة وضع نموذج جديد للتنمية المستدامة المرتكزة على تغيير سلوكيات المستهلك والنماذج التسويقية الحالية[2].

تتمحور اشكالية هذا البحث حول الاقتصاد الأخضر والدور الذي يمكن ان يلعبه في تحقيق التنمية المستدامة ومن هنا تم طرح التساؤل التالي:

هل يمكن للجزائر ان تتبنى الاقتصاد الأخضر من اجل تحقيق التنمية المستدامة؟

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في استخلاص الجهوذ المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في وضع الخطط والسياسات من أجل تبني الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، ومدى توافر الامكانيات وموارد الطاقة الجديدة والمتجدة لدى الجزائر لجعلها تخوض تجربة تحويل اقتصادهات إلى الاقتصاد الأخضر.

وللاجابة على الاشكالية وعالجة الموضوع قسمنا بحثنا إلى 3 أجزاء:

1- مفهوم الاقتصاد الأخضر
2- مفهوم التنمية المستدامة
3- استراتيجيات الإقتصاد الأخضر في الجزائر وأثرها على التنمية المستدامة

2. مفهوم الاقتصاد الأخضر:

بدأت بالظهور ملامح الاقتصاد الأخضر من خلال اصدار بحثان جامعيان تم من خلالهما تقديم لأول مرة مفهوم الاقتصاد الأخضر أولهما بعنوان (Bluepint for agreen economy) وهو مخطط تفصيلي للإقتصاد الأخضر أين سلط الضوء على الترابط بين التنمية الاقتصادية والبيئة كأداة لفهم وتحقيق التنمية المستدامة، والثاني بعنوان (the green economy) أي الاقتصاد الأخضر والذي تطرق إلى العلاقة بين الاقتصاد والبيئة من نطاق أوسع ورغم هذا الا أن مفهوم الاقتصاد الأخضر وأ هميته لم تجذب الاهتمام الدولي الا بعد هذه الفترة بحوالي 20 سنة[3].

وبعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 تأثرت وتراجعت الجهود الساعية إلى بلوغ الأهداف الانمائية وتحقيق التنمية المستدامة من جهة، كما لجأت العديد من الدول والحكومات إلى اعادة النظر في المفاهيم والنماذج الاقتصادية والتقليدية خاصة تلك المتعلقة بالثروة والازدهار من جهة أخرى. مما شجع الدراسة والبحث عن المخاطر وهذه الدراسة توصلت إلى أدلة حول المخاطر الطبيعية وتأثيراتها وبالتالي تم الاعتراف بمخاطر التغير المناخي وفي هذا الاطار أطلق برنامج البيئة وهو مبادرة شاملة حول الاقتصاد الأخضر سنة 2008، وتهدف إلى وضع السياسات العامة ومسارات العمل بشأن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة[4].

أما فيما يخص مفهوم هذا المصطلح لا يوجد حاليا تعريف موحد ومتفق عليه دوليا الا أننا سنتعرض لبعض التعاريف

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) أنه الاقتصاد الذي يساهم في تحسين الرفاهية والانصاف للانسان، مع العناية في الوقت نفسه بالحدو على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الايكولوجي[5].

هناك تعريف يرى أن الاقتصاد الأخضر يمثل اقتصاد الطاقة النظيفة، ويتكون من أربع قطاعات :الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية(، المباني الخضراء وكفاءة تكنولوجية الطاقة، البنية التحتية والكفاءة في استخدام الطاقة والنقل، وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة .ولا يقتصر الاقتصاد الأخضر على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة فقط، وإنما

كذلك التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف وأيضا السوق المتزايد على المنتجات التي تستهلك طاقة أقل . وبالتالي قد تشمل المنتجات والعمليات والخدمات التي تقلل من الأثر البيئي أو تحسن استخدام الموارد الطبيعية[6].اذن في التعريف الأول يربط الباحث الاقتصاد الاخضر بالتنمية المستدامة من خلال تحقيق الرفاهية والانصاف وفي التعريف الثاني يوضح لنا السبل والامكانيات التي يجب توافرها من أجل الانتقال الى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.

3. **مفهوم التنمية المستدامة:**

في سنة 1982 بعد انشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة بورتلاند) حيث قامت بدراسة العلاقة بين التنمية والبيئة، حيث وبعد خمس سنوات من انشائها نشرت تقريرها المشهور البارز تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) أين عرف التنمية المستدامة موضحا العلاقة المتلازمة بين التنمية والبيئة حيث أكد استحالة الفصل بينهما.

وفي سنة 1992 اكتسب مصطلح أو مفهوم التنمية المستدامة المزيد من الشهرة ةالانتشار في مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقدته الأمم المتحدة، فيه أصدرت الحكومات اعلان ريو ويقول: ينبغي على الدول ان تتعاون معا على النشر والترويج لاقامة نظام دولي (اقتصادي) منفتح كي يساهم في تحقيق نمو اقتصادي لكل الدول واعتماد جدول أعمال القرن 21.

حسب تعريف لجنة Brundtland سنة 1987: "التنمية المستدامة هي عملية تنمية وتطوير الوضع الحالي دون تأثير على قدرات وموارد أجيال المستقبل" [7].

4. **استراتيجيات الإقتصاد الأخضر في الجزائر وأثرها على التنمية المستدامة:**

ينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على انه محور للتنمية يمكن ا ن يساهم في تنويع الاقتصاد وانشاء مناصب الشغل، وهما رهانان أساسيان للوطن.

1.4. موارد الطاقة الجديدة والمتجددة في الجزائر:

- **الطاقة التقليدية في الجزائر:**

-النفط:

الجدول01: احتياطي وانتاج النفط في العالم والجزائرلسنة 2011[8]

	احتياطي النفط الخام		انتاج النفط الخام	
	الكمية(مليار برميل)	%من إجمالي العالم	الكمية(ألف برميل/يوم)	%من إجمالي العالم
الجزائر	12.2	0.99	1162	1.61
الاجمالي	1238.2	100	72021	100

-الغاز:

الجدول 02: احتياطي وانتاج الغاز الطبيعي في العالم والجزائرلسنة 2011[9]

	احتياطي الغاز الطبيعي		انتاج الغاز الطبيعي	
	الكمية(مليار م3)	%من إجمالي العالم	الكمية(مليار م3/السنة)	%من إجمالي العالم

الجزائر	4504	2.32	82.8	2.48
الاجمالي	193862	100	3338.1	100

➢ **الطاقة المتجددة في الجزائر:**

قامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة، وتبني حلول شاملة ومستدامة لتحديات الطبيعة أو العراقيل التي تواجهها في الاحتفاظ بالمصادر الطاقوية الحفرية، حيث تبلغ سعة هذا البرنامج المطلوب انجازه خلال الفترة(2015- 2030) بحوالي 22000 ميقاواط منها 12000 ميقاواط موجه لتغطية الطلب الوطني من الكهرباء و 10000 ميقاواط موجهة للتصديربحيث سيتم تحقيق هذا البرنامج عبر مراحل هي:

-المرحلة الأولى: 2015-2020 تحقيق إنتاج قدره 4010 ميقاواط .متحصل عليها من خلال الطاقة الكهروضوئية وطاقة الرياح - المرحلة الأولى2015) وإنتاج قدره 515 ميقاواط من الكتلة الحيوية والتوليد المشترك للطاقة والطاقة الحرارية الأرضية.

المرحلة الثانية :2021-2030 تطوير شبكة الربط الكهربائي بين الشمال والجنوب الصحراوي بأدرار حيث سيسمح ذلك بتركيب محطات كبيرة للطاقات المتجددة في المناطق التالية :عين صالح، أدرار، تيميمون، بشار .والعمل على إدماجها في نظام الطاقة الوطني. ويتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما هو موضح في الشكل التالي[10]:

الشكل 01: انتاج الطاقة المتجددة حسب كل قطاع[11]

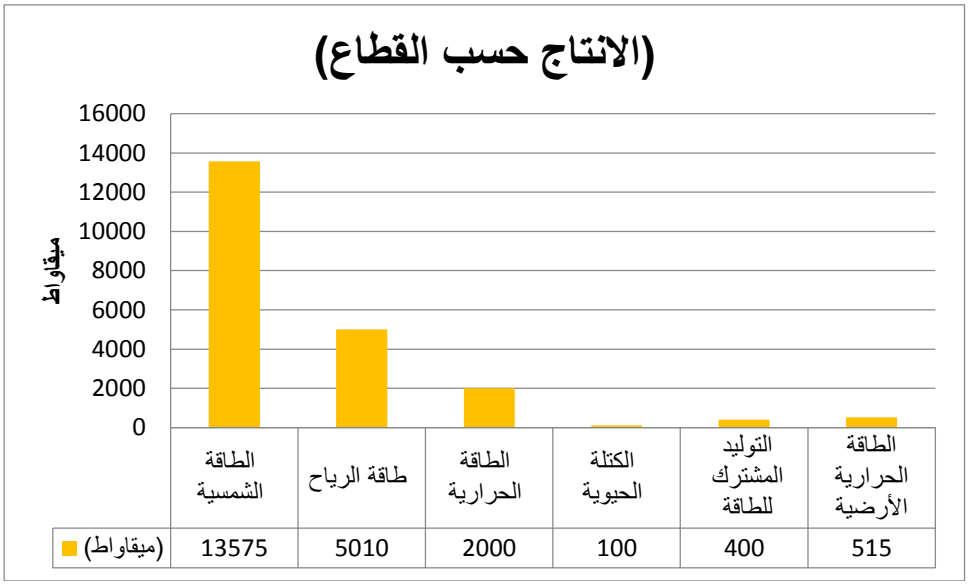

2.4. **الاستراتيجيات التي اتخذتها الدولة في مجالي الطاقة والبيئة في اطار التنمية المستدامة:**

لقد باشرت الدولة الجزائرية بعدة اصلاحات ومبادرات رامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية، الا انه يجب تعزيز هذه المبادرات والربط فيما بينها بشكل أفضل في اطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر،

تشجع انماط مستدامة للانتاج والاستهلاك مع المساهمة في خلق الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة للتحديات البيئية.

وضعت الدولة الخطة الخماسية الجديدة سنة (2015-2019)لنمو الجزائر وتشجع القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (الزراعة- المياه- اعادةتدوير واسترجاع النفايات- الصناعة- السياحة)[12].

- **المجال الزراعي:** ويتمثل في
  - المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية(2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الانتاج السمكي الوطني والذي قدر ب 200 ألف طن/سنويا والتي تمثل 70% سنويا من الانتاج الوطني ومواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري[13].
  - تهيئة المجال الترابي(تهيئة الاقليم)والبيئة: وقد تم تخصيص له 7مليار دولار واحداث 4 مدن جديدة ونحو 100 بنية تحتية لحماية البيئة [14] وتشير البحوث ان تموقع السكان بكل جهة يمثل 65% في التل و25% في الهضاب العليا و10%للجنوب كما تم وضع مخطط وطني لمكافحة التصحر، وترميم المساحة من المجال الغابوي تقدر ب530ألف هكتار[15].
- **مجال حماية البيئة وتدبير المياه والتحكم في نسبة انبعاثات الغازات الدفينة:** وهي أولى برامج البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2010-2014 الذي يبلغ غلافه المالي 286 مليار دولار، كما تم تخصيص 2000مليار دينار(27مليار دولار) لقطاع الماء والتطهير (سدود، أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تعرف عجزا في الموارد المائية، محطات التطهير والتحلية).
- **اعادة تدوير واسترجاع النفايات:** يسعى البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضارية إلى تقليص انتاج النفايات والرفع من معدل التدوير للوصول إلى نسبة 70% في افق 2020 مقابل نسبة تتراوح في سنة 2017بين 5و6%.
- **المجال الصناعي:** تحسين مناخ الأعمال وأخذ الاقتصاد الأخضر بعين الاعتبار في اطار القانون الجديد للاستثمارات قيد التنفيذ، تحديث البنية التحتية وخصخصة الاقتصاد، تقرير المناخ الأعمال لسنة 2015يصنف الجزائر في الرتبة 154 من 189 بلدا[16].
- **المجال السياحي:**قامت السلطات العمومية بتحليل وتشخيص لوضعية البيئة في بلادنا مما تطلب منها اعتماد سياسات لمواجهة الكوارث وذلك عبر عدة جوانب تمس السياحة ولخصناها فيما يلي:
  - الجانب1: مرتبط بحماية الأراضي والأنظمة البيئية الصلبة إلى جانب معالجة النظام البيئي الغابي والسهلي الصحراوي.
  - الجانب2: يعالج ساحل البحر ومنطقة الشطئ
  - الجانب3 : دراسة تهيئة البيئة الحضرية
  - الجانب4: دراسة وتهيئة البيئة الغابية
  - الجانب5: تمس منشآت النقل البري- البحري- الجوي.

- الجانب6: دراسة الامراض المرتبطة بتدهور البيئة المتنقلة عبر المياه، مياه السباحة، التلوث الجوي، الأمراض المهنية، التسمم العقربي.
- الجانب7: تمس المخاطر الكبرى الطبيعية مثل (الزلازل، الجفاف، الفيضانات) والمخاطر التكنولوجية.
- الجانب ال8: تدهور التراث الثقافي والأثري[17].

وقد تم تمويل المخطط الخماسي عبر عدة آليات خلال صناديق وطنية او فرض رسوم ايكولوجية وسيتم توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول03: نماذج آليات تمويل المخطط الخماسي[18]

أبرز الصناديق الوطنية	نماذج من الرسوم الايكولوجية
- الصندوق الوطني للبيئة وازالة التلوث - الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة - صندوق الاستثمار الفلاحي - صندوق الطاقات المتجددة - صندوق مكافحة التصحر - صندوق حماية السواحل والمناطق الشاطئية	- رسم على الأنشطة الملوثة والخطرية على البيئة. - رسوم متعلقة بتلويث الجو(رسم على المحروقات، رسم على المنتجات النفطية، رسم على الأكياس البلاستيكية) - رسم للحث على التخلص من النفايات الصناعية السامة والخطيرة. - رسم تكميلي على المياه الصناعية العادمة - رسم تكميلي على تلويث الجو الناجم من الصناعة - رسم جمع النفايات.

3.4. اثر انجازات الاقتصاد الأخضر ونتائج المخطط على التنمية المستدامة:

فيما يخص المجال الزراعي فمازال متأخرا عن ركب الفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20ألف هكتار.

أما فيما يخص قطاع تدبير المياه فقد تم تحقيق تقدم مهم في ما يتعلق بتحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية السطحية للسدود ومعدل ربط الساكنة الحضرية بالشبكة العمومية للماء الشروب والشبكة العمومية للتطهير، ويشكل حاليا تحسين ظروف تزويد ساكنة المناطق المتسمة بوجود منازل متفرقة، بالماء أولوية جديد وذلك من أجل ضمان الحق في الماء والتطهير، الذي ينص عليه القانون المتعلق بالماء .وفي مجال تثمين الموارد المائية غير التقليدية، ثمة برنامج مهم لإنجاز محطات جديدة للتطهير 239 وحدة، وقد بلغ حجم المياه العادمة المطهرة والموجهة للاستخدام الفلاحي 600 مليون متر مربع سنة 2011 في حين لم يكن يتجاوز 90 مليون سنة 1999. وفيما يتعلق بمجال تدبير النفايات تسجل الجزائر تأخرا مهما في مجال تدبير(الجمع، النقل، التخلص)وتثمين النفايات وهو الأمر الذي له انعكاسات اقتصادية وصحية مهمة .كما أن قطاع تدوير النفايات يبقى هامشيا كما أن إنتاج السماد انطلاقا من النفايات يكاد لا يذكر .وحسب كاتبة الدولة المكلفة بالبيئة، فإن الجزائر تفقد 300 مليون أورو

سنويا بسبب عدم اعتماد تدوير النفايات. أما صناعيا تم تخصيص غالبية النفقات العمومية لأشغال البنيات التحتية 70 %

وتواجه خصخصة الاقتصاد تحديات تحسين مناخ الأعمال والرفع من حجم التمويل البنكي للاستثمارات في قطاع الإنتاج واعتماد التكنولوجيات الجديدة .ولا تهم جهود تأهيل المقاولات سوى ما يقارب مقاولة من أصل عشرة. إن عدم تكيف الأنظمة الوطنية للتعليم والتكوين المهني وعدم كفاية ونقص رأس المال

المخصص لأعمال البحث تشكل عوائق لتنمية القطاعات الخضراء المبتكرة(نلاحظ نوعا من التشتت وعدم التنسيق بين مختلف الفاعلين المنخرطين في مجال البحث مما يحد من أثار الإطارات والتدابير المعتمدة .)وتمثل النفقات المخصصة للبحث والتطوير، وهي أساسا نفقات عمومية، أقل من 1 % من الناتج الداخلي الخام، وهناك فقط بعض الشركات الكبرى تستثمر في مجال الابتكار .وقد صنفت الجزائر سنة 2014 في الرتبة 133 من أصل 143بلدا في المؤشر العالمي للابتكار.

كما ان الدولة قامت بتشريع مجموعة من القوانين لحماية البيئة يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول 04: قوانين حماية البيئة[19]

القانون	ينص على
-القانون رقم 20 - 01 الصادر في 2001 / 12 / 12	- المتعلق بالتهيئة كالتنمية الدستدامة للإقليم.
- القانون رقم 02 - 02 الصادر في 2002 / 02 / 05	- المتعلق بحماية وتثمنٌ الشريط الساحلي.
- القانون رقم 08 - 02 الصادر في 2002 / 05 / 08	- المتعلق بشريط إنشاء مدن جديدة وتحصئتها
- لقانون رقم 10 - 03 الصادر في 2003 / 07 / 19	- المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
-القانون رقم 03 - 04 الصادر في 2004 / 06 / 23	- المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.
- القانون رقم 20 - 04 الصادر في 2004 / 12 / 25	- المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى كتسيير الكوارث في
- القانون رقم 06 - 06 الصادر في 2006 / 02 / 20	إطار التنمية المستدامة.
- القانون رقم 19 - 01 الصادر في 2006 / 12 / 12	- المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.
- القانون رقم 06 - 07 الصادر في 2007 / 05 / 13	- المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات.
	- المتعلق بتسيير وحماية المساحات الخضراء.

5. الخاتمة:

يعتبر الاقتصاد الجزائر اقتصادا ريعيا يعتمد على المحروقات، وفي سياق مطبوع بتراجع احتياطات البترول وانخفاض سعر البرميل والمنافسة القوية في أسواق الغاز الدولية، كما يعاني البلد هشاشة ببيئة قوية والتغيرات المناخية، يستفيد الاقتصاد جزئيا من دعم الاستثمار العمومي في حين تبقى مساهمة القطاع الخاص محدودة.

وأمام هذه التحديات يحتاج البلد لوضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية، وتبني إستراتيجية شاملة للاقتصاد الأخضر ذات أهداف ومؤشرات محددة وقابلة للقياس، تتمحور حول فرص التوظيف في مجال الاقتصاد الأخضر، والابتكار التكنولوجي، والبحث والتطوير، والاندماج الصناعي، وتثمين رأس المال الطبيعي.

تكييف نظام تعليمي وبنيات التكوين المهني والتكوين المستمر مع المهن الجديدة وتعزيز الشراكة مابين الجامعة ومراكز البحث والشركات، ومحولة اصلاح السياسة الصناعية لتشجيع الاستثمار الأخضر. وتعزيز الجهود المبذولة وربطها فيما بينها في اطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر.

الهوامش:

[1]- علي حاتم القريشي، مدخل الاقتصاد البيئي، حوض الفرات، بغداد، 2017، ص231

[2]- قحام وهيبة، شرقرق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد6، 2016، ص1

[3] https://www.dzentreprise.net/economie-verte-quelle-strategie-pour-la-creation-de-nouveaux-emplois/2019/09/11 اطلع عليه يوم

[5]قحام وهيبة، شرقرق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل، مرجع سابق ذكره ، ص440

[6] *Adrian C.Newten& Elena Cantarello,* ***An introduction to the green economy (Science, System& Sustainability)****, firstpublished, Routledge, New York, 2014, P03.*

[7] Bachir bouchekina et al. « opportunités et challenges de la promotion des énergies renouvelables en Algérie » Annales des sciences et technologie, volume 5, numéro 1, ourgla, Algérie, p56

[8]غانية نذير، محمد قويدري، التجربة الجزائرية في مجال الطاقة المتجددة ورهان التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد السابع-المجلد الأول)، ص92

[9] غانية نذير، محمد قويدري، التجربة الجزائرية في مجال الطاقة المتجددة ورهان التنمية المستدامة، مرجع سابق ذكره، ص94

[10]عمراوي سمية، خيرالدين جمعة، كعواش محمد، توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة "نماذج لمؤسسات خضراء"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 4، 2018، ص3

[11] من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المرجع اعلاه.

[12]الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا مكتب شمال افريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر، ص6

[13]الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا مكتب شمال افريقيا، مرجع سابق ذكره، ص7

[14]الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا مكتب شمال افريقيا، مرجع سابق ذكره، ص8

[15] شريف اسماعيل، عبدات عبد الوهاب، اشكالية مساهمة الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة، ومحاربة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد12، المجلد 2015، ص225

[16]الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا مكتب شمال افريقيا، مرجع سابق ذكره، ص12

[17]شريف اسماعيل، عبدات عبد الوهاب، اشكالية مساهمة الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة، مرجع سابق ذكره ،ص 226

[18]الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا مكتب شمال افريقيا، مرجع سابق ذكره، ص10

[19]من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات شريف اسماعيل، عبدات عبد الوهاب، اشكالية مساهمة الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة، مرجع سابق ذكره، ص227

قائمة المراجع:

الكتب والمقالات باللغة العربية:

1. الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا مكتب شمال افريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر
2. شريف اسماعيل، عبدات عبد الوهاب، اشكالية مساهمة الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة، ومحاربة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد12، المجلد 2015
3. علي حاتم القريشي، مدخل الاقتصاد البيئي، حوض الفرات، بغداد، 2017
4. عمراوي سمية، خيرالدين جمعة، كعواش محمد، توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة "نماذج لمؤسسات خضراء"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 4، 2018
5. غانية نذير، محمد قويدري، التجربة الجزائرية في مجال الطاقة المتجددة ورهان التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد السابع-المجلد الأول).
6. قحام وهيبة، شرقرق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد6، 2016

الكتب والمقالات باللغة الأجنبية:

7. *Adrian C.Newten& Elena Cantarello,* ***An introduction to the green economy (Science, System& Sustainability)****, firstpublished, Routledge, New York, 2014.*
8. Bachir bouchekina et al. « opportunités et challenges de la promotion des énergies renouvelables en Algérie » Annales des sciences et technologie, volume 5, numéro 1, ourgla, Algérie.

المواقع الالكترونية:

9. https://www.dzentreprise.net/economie-verte-quelle-strategie-pour-la-creation-de-nouveaux-emplois/2019/09/11 اطلع عليه يوم

محور: الاقتصاد البيئي

المؤتمرات الدولية لحماية البيئة و ارساء مبادئ الاقتصاد الاخضر - حالة الجزائر-

The International conferences to protect the environment and consolidate the principles of the green economy - the case of Algeria -

عباس امينة، استاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة سيدي بلعباس

amina_abbes26@yahoo.fr

تادلاوتي يامنة، استاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم

yamna.tedlaouti@univ-mosta.dz

ملخص:

يهدف هذا البحث الى اظهار الاهمية البالغة لمختلف المؤتمرات الدولية الخاصة بحماية البيئة منذ سنوات السبعينات، من خلال مبادرتها في ترسيخ مبادئ الاقتصاد الاخضر ردا على خيبات الآمال المتكررة من جراء الانظمة الاقتصادية السائدة، والتي تسببت في العديد من الازمات والمشاكل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. اما بخصوص الجزائر، فتعتبر من ضمن الدول التي تحظى بإمكانيات طبيعية وافرة تمكنها من الولوج الى عالم الاقتصاد الاخضر والطاقات المتجددة شريطة تجسيد الارادة الحكومية لهذه المشاريع عبر سلاسة الاجراءات وسن التشريعات المناسبة، الى جانب دعم الجانب المالي من خلال تأسيس بنوك مختصة لتمويل المشاريع الخضراء، وضرورة التنسيق مع الدول الرائدة في ميادين حماية البيئة والاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الاخضر، مؤتمرات حماية البيئة، الطاقات المتجددة، الجزائر.

Abstract :

This research aims to show the great importance of the various international conferences on environmental protection since the 1970s, through its initiative to establish the principles of the green economy in response to the repeated disappointments caused by the economic systems in force, which have led to many economic, social and political crises and problems. As for Algeria, it is considered among the countries that have abundant natural capacities that allow it to enter the world of green economy, and renewable energies provided that the government embodies these projects through harmonious procedures and enacting appropriate legislation, as well as supporting the financial aspect by creating specialized banks to finance green projects, and the need for coordination with the main countries in the areas of environmental protection and green economy.

Key words: green economy, conferences on environmental protection, renewable energies, Algeria.

1. مقدمة:

لقد تعددت الازمات وانهيارات الأسواق مؤخرا نتيجة الأنظمة الاقتصادية المتبعة، مما أدى بالمجتمعات ان تبحث عن نماذج جديدة تهتم بالتنمية الاقتصادية من زاوية اقتصاديات البيئة الموجهة الى تحليل ومعالجة العلاقة التبادلية بين الانسان والطبيعة، وبدا الوعي البيئي في الانتشار شيئا فشيئا بغية التقدم نحو الأمام، نحو نظام اقتصادي جديد لا يكون الوصول إلى الثراء المادي فيه بالضرورة على حساب تردي البيئة والتمييز الاجتماعي.

ومن هنا ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر بكونه أحد الوجوه الجديدة للاقتصاد الحديث الذي يهدف الى المحافظة على البيئة بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، اذ يعتبر اقتصادا نظيفا، يرتكز على التنمية الخضراء لاستخدامه الموارد والطاقات استخداما أمثلا ويهدف للحد من اثار الفقر بتوفير فرص العمل اللائقة وتحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة واستخدام مصادر الطاقة البديلة.

وعليه سنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على هذا المفهوم الجديد للاقتصاد حيث سنعرض مختلف القمم والمؤتمرات الدولية الخاصة بحماية البيئة والمبادئ المشتركة لها ثم ننتقل الى مفهوم الاقتصاد الاخضر من خلال ظروف نشأته والاهداف التي يصبو اليها لنحاول بعد ذلك استعراض واقع تطبيقه في الجزائر.

2. القمم والمؤتمرات العالمية الخاصة بحماية البيئة ومبادئها:

1.2 مؤتمرات حماية البيئة:[1]

شهد العالم عدة مؤتمرات بهدف ايجاد بعض الحلول للمشاكل المستعصية التي نتجت من جراء الانظمة السابقة التي اعتمدت بالدرجة الاولى على التصنيع على حساب البيئة، وكان اول مؤتمر سنة 1972 بمدينة ستوكهلم السويدية لتليه مجموعة من القمم الاخرى التي سوف نحاول سردها كالاتي:

1.1.2 مؤتمر ستوكهولم في السويد 1972:

إ ن تطور القانون الدولي البيئي ظهر مع مؤتمر الأمم المتحدة في ستوكهول1972 ، وتظهر أهمية هذا المؤتمر في ناحيتين، من خلال إحداثه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) من جهة، وربطه لمفهوم البيئة بمفهوم التنمية من جهة أخرى. فيما يخص برنامج الأمم المتحدة للبيئة فوضع مبادئ مؤتمر ستوكهولم موضع التنفيذ من خلال الأهداف الآتية:

* المشاركة في تطوير القانون الدولي للبيئة وتشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية التي تتناول القضايا البيئية العالمية.
* إنجاح إبرام الاتفاقيات الدولية والثنائية الخاصة بمناطق جغرافية معينة مثل الأنهار الدولية، والبحار المغلقة وشبه المغلقة الى جانب الحد من الملوثات عبر الحدود الوطنية.
* إعطاء الدعم الفني للدول النامية لتطوير تشريعاتها البيئية.

* تنمية إجراءات التعاون الدولي لبحث موضوعات بيئية محددة بهدف تبسيط تقييم تأثير القانون البيئي في تلك المجالات.

اما فيما يخص مفاهيم التنمية المستدامة فقد جاء هذا المؤتمر بقيمة اجتماعية جديدة في غاية الاهمية في إطار القانون الدولي البيئي، وقد تم التحديد الاولي لمفهوم الاستدامة.

2.1.2 مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل 1992:

يعد هذا المؤتمر استمرارًا لجهود منظمة الأمم المتحدة بعد عشرين عامًا من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في ستوكهولم ومن أهم الاتفاقيات التي انبعثت عن مؤتمر ريودي جانيرو1992 : الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية، اتفاقية التنوع البيولوجي، وإحداث لجنة التنمية المستدامة.

ففيما يخص الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية، فقد نتجت عنها ثلاث نقاط اساسية:

* تتعلق النقطة الأولى بالدول الصناعية المتقدمة من خلال فرض التزامات لخفض الغازات الدفينة المسببة للاحتباس الحراري فيها.

* النقطة الثانية تتعلق بمحور دول البيزيك أي دول البرازيل وجنوب أفريقية والهند والصين، من خلال وجوب التزامها هي الأخرى بخفض الغازات الدفينة تدريجيًا وفق الجدول الزمني وظروفها الاقتصادية.

* النقطة الثالثة والأخيرة من خلال اعطاء الدول النامية مدة سماح على البدء بالتزامات الخفض الى حين استعدادها للاندماج مستقبلا في الالتزامات الدولية المناخية.

بينما اتفاقية التنوع البيولوجي فجاءت لتوضيح كون مصادر رؤوس الأموال والتكنولوجيا تكون من قبل الدول المتقدمة نحو الدول النامية على شكل اتفاقيات ثنائية او متعددة الى جانب كل ما يتعلق بالتنوع البيولوجي من خلال الاستعمال العقلاني لعناصره وتوعية الرأي العام بقضاياه وتفادي جميع الانعكاسات الضارة به.

واخيرا فيما يخص إحداث لجنة التنمية المستدامة فقد اعتبرت من أهم النتائج العملية لمؤتمر ريو عام 1992 اذ كلفت بمتابعة مقتضيات جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، بحيث كان من ضمن اهدافها تعزيز الشراكة بين الشمال والجنوب في قضايا التنمية المستدامة، الى جانب تعزيز الشفافية في السياسات الوطنية المهتمة بالتنمية المستدامة، الى جانب إقناع الدول والمشاركين بالانخراط في شراكات التنمية المستدامة وتبني نهج تنموي جديد.

3.1.2 بروتوكول كيوتو في اليابان 1997:

من سمات بروتوكول كيوتو في اليابان انه فرض تعهدات قانونية فضلا عن تلك التعهدات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، حيث وافقت من خلاله معظم البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية على تخفيض انبعاثاتها بنسبة 5% على الأقل دون مستويات الانبعاثات الخاصة بسنة1990 ابتداءا من سنة 2008 الى سنة 2012، الى جانب التزامات الدول الصناعية بخفض انبعاثات غازاتها الدفينة.

4.1.2. مؤتمر جوهانسبورغ في جنوب افريقيا للتنمية المستدامة 2002:

ركز هذا المؤتمر على التنمية المستدامة ووصفها بذلك النموذج الخاص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يهدف إلى ضمان دوام التراث الطبيعي للأرض، ويستجيب لاحتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة . وقد تم من خلال هذا المؤتمر تأكيد تفعيل الالتزامات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة .وبذلك اعتبر هذا المؤتمر بمثابة حجر الأساس لترسيخ القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة وكدى مبادئ ا لتنمية المستدامة كمبدأ الاحتياط، ومبدأ الشراكة العالمية، فضلا عن علاقة البيئة بالأمن والتجارة وحقوق الإنسان.

5.1.2. مؤتمر ريو + 20 بالبرازيل 2012:

عند قراءة اسم المؤتمر، يخطر إلى الاذهان أن الهدف منه هو تقييم 20 سنة من الاجتهاد في ميدان البيئة، بمعنى الفترة الزمنية الفاصلة بين سنتي 1992 و 2012الا ان لواقع العملي يؤكد أن التقييم يتعلق بفترة أربعين عامًا من الجهود الدولية للبيئة والمشاكل التي واجهتها، انطلاقًا من مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 باعتباره اللبنة الأساسية لكل تلك الجهود، الى حين انعقاد مؤتمر ريو 20 +لعام2012 .

6.1.2. مؤتمر الدوحة بقطر ديسمبر 2012:

اهتم هذا المؤتمر بالتغيرات المناخية، حيث عقد خلال الفترة الممتدة بين 26 نوفمبر الى 8 ديسمبر 2012اذ استقبل ما يعادل 9000 مشارك وركز على قيامه بتعديلات على مؤتمر كيوتو من اجل اقرار فترة الالتزام الثانية الممتدة من 2013 الى 2020 وسط تعديلات اخرى.

2.2 المبادئ المشتركة للمؤتمرات:

اشتركت جميع المؤتمرات الدولية في مجموعة من المبادئ كالتالي:[2]

- مبدأ التعاون أو التضامن الدولي من أجل حماية البيئة من خلال اتخاذ الإجراءات الملائمة؛ للحفاظ الصحة البشرية وحماية البيئة من التلوث.
- مبدأ واجب حماية البيئة من خلال المادة 192 من اتفاقية الأمم المتحدة وكدا الاتفاقية الإفريقية لحماية البيئة الطبيعية الموقع عليها في الجزائر عام1968 .
- مبدأ واجب الإعلام الضروري والتبليغ عن الحوادث الخطيرة التي تهدد البيئة من خلال اتفاقية فيينا لعام 1986 عن النشاطات النووية، إضافة الى مبدأ التدخل أثناء الكوارث البيئية من أجل مساعدة الدول المتضررة.
- مبدأ المساواة بين الأجانب بخصوص اتخاذ الإجراءات الإدارية القضائية داخل الدول المتضررة من التلوث، الى جانب حق ابلاغ كل فرد من طرف الهيئات الوطنية المعنية على المعلومات المتعلقة بمختلف النشاطات الصناعية والمواد الخطيرة.

- مبدأ واجب الوقاية من الأضرار البيئية حيث اعتمدته المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1973 عن البيئة، اذ وردت الإشارة إليه في الفقرة الثانية من اتفاقية ماستريخ المؤسسة للاتحاد الأوروبي.
- مبدأ الاحتياط من انهيار البيئة حسب ما نصت عليه المادتين الخامسة عشر والثالثة على التوالي من اعلان ريودي جانيرو لعام 1992 للبيئة والتنمية، والمادة الثالثة من اتفاقية التغيرات المناخية.

3. ماهية الاقتصاد الاخضر:

1.3 ظروف نشأة الاقتصاد الاخضر:[3]

سوف نحاول التعرف على هذا النوع الجديد من الاقتصاد من خلال الاحتكاك بظروف نشأته والتي اتسمت بالعديد من الأزمات التي تسارعت خلال العقد الحالي، اذ نذكر منها: أزمات في المناخ، والتنوع البيولوجي، والوقود، والطعام، والماء، وأخيرًا في النظام المالي والاقتصادي بصفة عامة.

ففيما يخص ازمة المناخ، فان تزايد معدلات الانبعاثات المغيرة للطقس يشير إلى خطر محدق بتغير مناخي لا يمكن السيطرة عليه، تصاحبه احتمالات لعواقب وخيمة على الإنسانية، بينما أزمة الوقود وطبقًا لتنبؤات الوكالة الدولية للطاقة، اكدت على زيادة الطلب مما سوف يؤدي حتما إلى ارتفاع كبير في أسعار الطاقة وما يصاحبها من اشتعال أسعار الغذاء والسلع الأساسية التي اصبحت هي الاخرى تهدد الامن الغذائي الذي عجز امام رفع تحدي إطعام 9مليار شخص بحلول سنة2050.

من جهة اخرى أصبحت ندرة المياه العذبة مشكلة عالمية بالفعل، وتشير التنبؤات إلى وجود فجوة متنامية بحلول العام 2030، الى جانب مشاكل الصرف الصحي وعوائق الحصول على مياه الشرب النظيفة.

واخيرا زادت الازمات المالية الطين بلة، بحيث عرفت سنة 2008 بأشهر ازمة مالية في العالم سببت تأثرا وتراجعا للجهود الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة.

تحت هذه الظروف المخزية، أصبح من الضروري البحث عن الطرق والاليات المناسبة والساعية على فك هذه الازمات عن طريق الخوض في استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومفاهيم الطاقات المتجددة، وكفاءة الطاقة، وحماية النظام الإيكولوجي الى جانب التنوع البيولوجي والمحافظة على البيئة والثروة المائية.

2.3 تعريف الاقتصاد الاخضر:

لم بتم التوصل بعد الى تعريف متفق عليه للاقتصاد الأخضر، اذ يعبر انتشار مفهومه عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد الاجتماعي، بحيث انه يهدف الى الحد من الفقر وتحقيق مستويات أكبر من الرفاهية، فضلا عن دعمه لتحقيق فكرة التنمية المستدامة والحد من عدم المساواة على المدى البعيد، الى جانب حرصه على القضاء او التقليل من المخاطر الناجمة عن تدهور النظم البيئية وندرة الموارد الايكولوجية.[4]

الشكل 01: النمو والاقتصاد الاخضر

المصدر: محمد عبد القادر الفقي، الاقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت، 2014، ص 03.

3.3 اهداف الاقتصاد الاخضر: يصبو الاقتصاد الاخضر الى تحقيق العديد من الاهداف السامية مع مراعاة ثلاثة ابعاد اساسية تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي وبعد الحفاظ على الموارد الطبيعية كالاتي:[5]

- ✓ تعزيز الترابط بين البيئة والتنمية المستدامة.
- ✓ تحسين كفاءة الانتاج من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية في الانتاج والاهتمام بقطاع المياه ومنع تلوثها.
- ✓ العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة واجراءات كفاءتها.
- ✓ الاهتمام بالتنمية الريفية واستصلاح الاراضي الزراعية بهدف التخفيف من حدة الفقر في الأرياف.
- ✓ تخفيض المخاطر الصحية الى اقصى درجة، والحد من النفايات والانبعاثات ومعالجة المخلفات بشكل سليم بيئيا.

4. رصد واقع مجالات حماية البيئة والاقتصاد الاخضر في الجزائر:

لقد قامت الجزائر مؤخرا بإدخال مجموعة من التعديلات بخصوص المجالات التشريعية الادارية والاقتصادية كالاتي:

1.4 على المستوى التشريعي:[6]

- قانون رقم 83-03 مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير 1983 يتعلق بحماية البيئة الملغى بموجب القانون رقم 03-10 .ج ر رقم 06 لسنة 1983.
- قانون رقم 98-04 مؤرخ في 17 يونيو سنة 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، ج ر رقم 11 لسنة 1998.
- قانون رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1423 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج ر رقم 77 لسنة 2001.

- قانون رقم 02-02 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 ، يتعلق بحماية الساحل وتثمينه، ج ر رقم 10 لسنة 2002.
- قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 ، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر رقم 43 لسنة 2003.
- قانون رقم 03-02 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 ، يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، ج ر رقم 11 لسنة 2003.
- قانون رقم 03-01 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 ، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر رقم 11 لسنة 2003.
- قانون رقم 04-03 مؤرخ في 23 جوان 2004 ، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ج ر رقم 41 لسنة 2004.
- المرسوم التنفيذي رقم 06 - 428 بتاريخ26 نوفمبر 2006 والمرسوم التنفيذي رقم06 – 429 بتاريخ 21فبراير 2008 بخصوص فرض أولوية لربط ونقل الطاقة المنتجة من مصادر متجددة.

2.4 على المستوى الاداري:[7]

هناك مجموعة من المنظمات والمؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث في الجزائر، تم من خلالها ادراج برامج الاستثمار في الطاقات المتجددة مثل: وحدة البحث في الطاقات المتجددة URAER ، وحدة تطوير المعدات الشمسيةUDES ، وحدة البحث في الطاقات المتجددة بالمنطقة الصحراوية URERMS والمركز الوطني لتطوير الطاقات المتجددةCDER .

الشكل 02: إنتاج الطاقة المتجددة المتوقع لسنة 2030

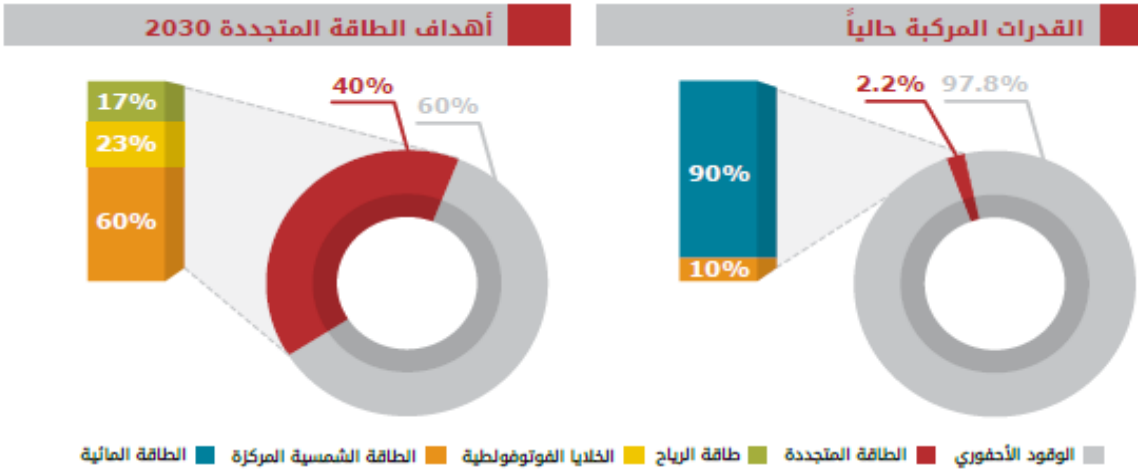

المصدر: المركز الاقليمي للطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة - www.rcreee.org-

اضافة الى عدة مشاريع محققة في اطار الاقتصاد الاخضر واهمها: مشروع الطاقة الشمسية حيت تم نشر أطلس الطاقة الشمسية، استناداً اليه تم تحديد المناطق التالية من أجل الاستثمار في مشروعات الطاقة الشمسية الكبرى كما يلي:

الشكل 03: مواقع الاستثمار في الطاقة الشمسية

المواقع المحددة	قياسات خاصة بالموقع
تمنراست	2660 كيلوواطساعة للمتر المربع
الجزائر	2000 كيلوواطساعة للمتر المربع
جانت	2620 كيلوواطساعة للمتر المربع
غرداية	2560 كيلوواطساعة للمتر المربع

المصدر: المركز الاقليمي للطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة - www.rcreee.org-

3.4 على المستوى الاقتصادي:[8]

لقد شرعت الجزائر منذ التسعينيات بإصلاح جبائي بيئي، حيث باشرت بتطبيق ما يسمى بمبدأ الملوث الدافع من خلال الجباية البيئية، التي تأخذ بعين الاعتبار الأدوات الجبائية الردعية عوض الأدوات التحفيزية، ومن بين الادوات الجبائية البيئية نذكر:

- جباية تسيير النفايات :وتضم كلا من جباية النفايات الحضرية المنزلية، جباية تسيير النفايات الصناعية على الأنشطة الملوثة مثل البطاريات، العجلات والمواد الكيميائية، جباية تسيير النفايات المرتبطة بالأنشطة الإستشفائية وجباية تسيير المواد الكيميائية في الميدان الزراعي.
- جباية تسيير التلوث الجوي :تحتوي على جباية التلوث الجوي الناتج عن انبعاثات محركات السيارات، جباية الوقود وجباية التلوث الجوي الناتج عن الصناعة.
- جباية تسيير التلوث المائي :وتتضمن جباية الصرف الصحي، جباية على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي وجباية مرور البواخر والسفن في البحر المتوسط.

5. خاتمة:

عبر ابعاده الثلاث والمتمثلة في المجال الاقتصادي، مجال العدالة الاجتماعية ومجال الحفاظ على الموارد الطبيعية، يسمو الاقتصاد الأخضر نحو زيادة الرفاهية والمساواة الاجتماعية بين البشر، وتقليل المخاطر البيئية، والندرة الإيكولوجية، ولن تتحقق هذه الاهداف الا بمساندة الحكومات لهذه المشاريع عبر سلاسة الاجراءات وسن التشريعات المناسبة، الى جانب دعم الجانب المالي من خلال تأسيس بنوك مختصة لتمويل المشاريع الخضراء وضرورة التنسيق مع الدول الرائدة في ميادين حماية البيئة والاقتصاد الأخضر.

الهوامش:

[1] عمار التركاوي، دور المؤتمرات الدولية في رسم السياسات البيئية العالمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 31 -العدد الثاني، 2015، ص ص.99-106

[2] عمار التركاوي، نفس المرجع، ص 107.

[3] أسامة الحسين، الاقتصاد الأخضر-الجزء الأول البيئة والتنوع البيولوجي، 2015. متوفر على موقع: https://www.researchgate.net/publication/311717339_alaqtsad_alakhdr-

[4] الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا)، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، منشورات منظمة الامم المتحدة، 2011، ص 18.

[5] قحام وهيبة و شرقرق سمير، الاقتصاد الاخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الاخضر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، 2016، ص ص453-454.

[6] أوصالح عبد الحليم، دور السياسة الاقتصادية البيئية البديلة في تحقيق الاقتصاد الأخضر، مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية المستدامة-جامعة المدية العدد 04 /جوان ،2015، ص 160.

[7] أوصالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص 161.

[8] اوصالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص159.

المراجع:

- أوصالح عبد الحليم، دور السياسة الاقتصادية البيئية البديلة في تحقيق الاقتصاد الأخضر، مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية المستدامة-جامعة المدية العدد/ 04 جوان ،2015.
- أسامة الحسين، الاقتصاد الأخضر-الجزء الأول البيئة والتنوع البيولوجي، 2015. متوفر على موقع: https://www.researchgate.net/publication/311717339_alaqtsad_alakhdr-
- الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا)، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، منشورات منظمة الامم المتحدة، 2011.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخر :مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر- مرجع لواضعي السياسات، 2011 .
- شكراني الحسين، من مؤتمر استكهولم 1972الى ريو +20 لعام 2012: مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية ، متوفر على موقع :https://www.academia.edu/.
- عبد الباقي محمد، النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في ارساء مبادئ الاقتصاد الاخضر خلال الفترة 1972 الى 2012، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجلفة.
- عمار التركاوي، دور المؤتمرات الدولية في رسم السياسات البيئية العالمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 31 العدد الثاني، 2015.
- قحام وهيبة وشرقرق سمير، الاقتصاد الاخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الاخضر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، 2016.
- محمد بلفضل، القانون الدولي لحماية البيئة والتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة وهران، 2006.
- محمد عبد القادر الفقي، الاقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت، 2014.
- هواري عبد القادر، الكفاءة الاستخدامية لاستغلال الطاقات المتجددة في الاقتصاديات العربية، رسالة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة سطيف، 2018.

محور المداخلة: الاقتصاد البيئي

التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة سبيل لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

The trend towards exploiting renewable energies is a way to protect the environment and achieve sustainable development

ط-د عمروش صبرينة – جامعة مستغانم – sabrina.amrouche.etu@univ-mosta.dz

أ-د دواح بلقاسم – جامعة مستغانم – belkacem.douah@univ-mosta.dz

ملخص المداخلة:

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز أهمية الطاقات المتجددة في حماية البيئة والحفاظ عليها وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقديم مختلف المفاهيم المرتبطة بالطاقات المتجددة، خصائصها، ومصادرها، بالإضافة إلى مفهوم البيئة وأهم وأسباب المشاكل التي تتعرض إليها، وكذا مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها، وأبعادها الرئيسية والثانوية، وباستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في عرض المعلومات، توصلنا إلى أن الطاقات المتجددة أحد وسائل حماية البيئة، وتساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، فهي تعد عامل أساسي في دفع عجلة الإنتاج وتحقيق النمو والاستقرار. لذلك نجد أن البيئة أصبحت محددا عالميا مهما يفرض نفسه ويؤثر على العلاقات الدولية المعاصرة والتعاملات المختلفة، وبالتالي لابد من التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة النظيفة، بدلا من الوقود الأحفوري وتكثيف التعاون والشراكة ما بين الدول من أجل الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، وبالتالي تحقيق تحقيق الأمن البيئي والأمن الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الطاقات المتجددة، البيئة، حماية البيئة، التنمية المستدامة.

Abstract :

The research paper aims to highlight the importance of renewable energies in protecting the environment, preserving it and achieving sustainable development, by presenting various concepts related to renewable energies, their characteristics, and sources, in addition to the concept of the environment and the most important and causes of the problems that are exposed to it, as well as the concept of sustainable development and its characteristics and main dimensions And secondary, and by using the descriptive approach and the analytical approach in presenting information, we have found that renewable energies are one of the means of protecting the environment, and contribute to achieving the dimensions of sustainable development, as they are an essential factor in advancing production and achieving growth and stability R.

Therefore, we find that the environment has become an important global determinant that imposes itself and affects contemporary international relations and various transactions, and therefore it is necessary to go towards the exploitation of clean renewable energies, instead of fossil fuels and to intensify cooperation and partnership between countries in order to benefit from the experiences of leading countries in this field, and therefore Achieving environmental and economic security.

Keywords : renewable energies, The environment, environment protection, sustainable development.

I. مقدمة:

إن الاستخدام المكثف والمبالغ للطاقة التقليدية والتي تعتمد على الوقود الأحفوري "البترول ومشتقاته والفحم والغاز الطبيعي" تسبب بأضرار بالغة الخطورة على الإنسان والبيئة وجميع الكائنات الحية، وأدى إلى تلوث بيئي لم يشهد له مثيل وإلى الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض والأمطار الحمضية، وإلى العديد من الكوارث البيئية والمشاكل الصحية التي يصعب تعدادها وحصرها، مما أدى إلى البحث عن مصادر للطاقة البديلة والنظيفة والتي تحقق التنمية المستدامة ولا تؤثر سلبا على صحة الإنسان والبيئة، وهذا ما يتحقق في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة التي تتولد بصورة طبيعية وبصفة مستدامة ودون أن ينتج عنها أي نوع من أنواع النفايات الضارة.

ولقد تزايد الاهتمام العالمي في الوقت الراهن بالبحث واستغلال مصادر الطاقة المتجددة، وذلك لكونها طاقات صديقة للبيئة (دائمة وغير ملوثة)، وبالتالي تساهم في التخفيف من حدة المشكلات البيئية الناجمة عن الاستخدام البشري المفرط لمصادر الطاقة التقليدية التي تتميز بأنها طاقات ناضبة (زائلة).

وأدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى "المستدامة"، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة لأجل تحقيق التنمية المستدامة، وباعتبار أن الطاقة المتجددة أحد وسائل حماية البيئة، نجد دولا عديدة تهتم بتطوير هذا المصدر من الطاقة وتضعة هدفا تسعى لتحقيقه.

وفي هذا الإطار يتم طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الطاقات المتجددة في حماية البيئة والحفاظ عليها وتحقيق التنمية المستدامة؟

ومما سبق يمكن القول أن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالطاقات المتجددة؟ وما هي أهم مميزاتها؟
- ما هي أهم المشاكل التي تتعرض إليها البيئة؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ وما هي أهم أبعادها؟
- كيف تحقق الطاقة المتجددة الأمن البيئي؟
- كيف تساهم الطاقات المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم الطاقات المتجددة، وعلى أهم مميزاتها ومصادرها.
- معرفة أهم أنواع المشاكل التي تتعرض إليها البيئة.
- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها الرئيسية والثانوية.
- معرفة دور الطاقات المتجددة في تحقيق الأمن البيئي.
- التعرف على دور الطاقات المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على موضوع اقتصادي بالغ الأهمية، يتمثل في أهمية الطاقات المتجددة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تحقيق الأمن البيئي والأمن الاقتصادي.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم التطرق إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول: مفهوم الطاقات المتجددة**
- **المحور الثاني: مفهوم البيئة ومشاكلها**
- **المحور الثالث: مدخل إلى التنمية المستدامة**
- **المحور الرابع: أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة.**

2. مفهوم الطاقات المتجددة:

1.2. تعريف الطاقات المتجددة:

- تأخذ الطاقة المتجددة عدة مصطلحات لتسميتها، فيعبر عنها بالطاقة غير التقليدية المستدامة لتميزها عن الطاقة الأحفورية الملوثة للبيئة والناضبة، إلى الطاقة البديلة عن الطاقة التقليدية، أو الطاقة المستدامة تعبيرا عن تجددها طبيعيا أو الطاقة النظيفة أو الطاقة الآمنة، كما يستعمل مصطلح الطاقات الخضراء أيضا كبديل لمصطلح الطاقات المتجددة، ويشير المصطلح تحديدا إلى الطاقة المنتجة من مصادر لا تخلق آثارا سلبية للبيئة[1].

- عرفت الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ **(IPCC)** الطاقات المتجددة (الطاقات البديلة، الطاقات الخضراء أو الطاقات المستدامة) على أنها:[2]

"كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيوفيزيائي أو بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة، كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، طاقة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح، ويوجد الكثير من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية، كالحرارة والطاقة الكهربائية، وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة، تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء".

- أما برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة: **(UNEP)** فعرف الطاقة المتجددة على أنها: "عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزونا ثابتا ومحدودا في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، طاقة باطن الأرض"[3].

- أما المشرع الجزائري فقد عدد الطاقات المتجددة ولم يعرفها، وإنما تطرق إلى أنواعها وطرق الحصول عليها كما يلي: " أشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية المحصل عليها انطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية وقوة الرياح والحرارة الجوفية والنفايات العضوية والطاقة المائية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية. مجموع الطرق التي تسمح باقتصاد معتبر في الطاقة باللجوء إلى تقنيات هندسة المناخ الحيوي في عملية البناء"[4].

2.2. مميزات الطاقة المتجددة:

توجد مجموعة من المميزات التي تتمتع بها الطاقة المتجددة، وتجعلها مصدرا مهما ومميزا للطاقة، نذكر منها ما يلي:[5]

- ❖ تتواجد الطاقة المتجددة بشكل جيد في كافة أنحاء العالم.
- ❖ تعد الطاقة المتجددة صديقة للبيئة ونظيفة.
- ❖ تساعد على خلق فرص عمل جديدة.
- ❖ يسهل استخدامها بالاعتماد على تقنيات وآليات بسيطة وتمتاز بأنها طاقة اقتصادية جدا.
- ❖ تتواجد بشكل دائم، وتكون قابلة للتجدد مرة أخرى.
- ❖ تساعد على التخفيف من أضرار الانبعاثات الغازية والحرارية.
- ❖ تعد عاملا مهما في التنمية البيئية والاجتماعية، وكافة المجالات.
- ❖ تمنع هطول الأمطار الحمضية الضارة وتحد من تجمع النفايات بكل أشكالها.
- ❖ تخلي المزروعات من الملوثات الكيميائية، وبالتالي ترفع الإنتاجية الزراعية.
- ❖ تستخدم تقنيات غير معقدة، ويمكن تصنيعها محليا في الدول النامية.

3.2. مصادر الطاقة المتجددة:

هناك عدة أنواع من الطاقات المتجددة نذكر منها ما يلي:

1.3.2. الطاقة الشمسية:

وتعد من أقوى أنواع الطاقات المتجددة لتلبية الاحتياجات الطاقوية وإلى أجل غير مسمى، وتعرف على أنها "طاقة الإشعاع الشمسي الواصل إلى الأرض والتي تسقط بشكل موجات كهرومغناطيسية"، وهناك طرق مختلفة لاستغلال الطاقة الشمسية كالتدفئة الشمسية حيث يتم استخدام حرارة الشمس لتسخين المياه أو استخدام مواد معينة لتسخين أو تبريد المباني. ويمكن أن تستخدم هذه العملية أيضا لتحلية المياه المالحة ومعالجة مياه الصرف الصحي. ويمكن أن تستخدم أيضا لتوفير الطاقة الكهربائية، حيث يتم تحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء بأحد وسيلتين، الوسيلة الأولى تسمى الطاقة الشمسية المركزة **(CSP)** حيث تستخدم المرايا لتركيز الطاقة الشمسية من أجل توليد الحرارة لغلي الماء ودفع التوربينات البخارية وتوليد الكهرباء، أما الوسيلة الثانية فتسمى الفولطا ضوئية **(PV)** حيث تحول خلايا أو ألواح الضوء مباشرة إلى كهرباء، وهذا النوع من الطاقة الشمسية شائع أيضا في تطوير الكهرباء على نطاق صغير، لتزويد الشبكات الصغيرة والمنازل الفردية[6].

2.3.2. الطاقة المائية:

تعتبر الطاقة المائية مصدرا من مصادر الطاقة القديمة حيث استعمل الإنسان الدواليب التي تدار بقوة الماء حيث يعتبر الماء موردا هاما لإنتاج الطاقة الكهربائية الرخيصة، وعليه يمكن القول بأن الطاقة المائية هي طاقة دائمة ومتجددة حيث أنها لا تؤدي إلى استغناء موارد المياه عند الاستعمال، وعلى هذا فهي تختلف كليا عن الطاقة المستمدة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي، حيث أن المصادر الأخيرة تتميز بالغناء والتبديد عند استعمالها مرة واحدة، ومن مميزات الطاقة المائية:

- ❖ أنها طاقة مستمرة لا تنضب؛
- ❖ أنها طاقة غير ملوثة للبيئة؛
- ❖ سهولة توليد الطاقة المائية منها[7].

3.3.2. طاقة الرياح (الهوائية):

إن استخدام الإنسان لطاقة الرياح ليس بالأمر الجديد، فمنذ القدم استخدمت الرياح في إدارة طواحين الهواء وتسير السفن الشراعية. فتعتبر طاقة الرياح صورة غير مباشرة من صور الطاقة الشمسية، حيث تنتج حركة الهواء عن فارق الضغط في الغلاف الجوي الذي يكون نتيجة اختلاف التأثيرات الحرارية للشمس وهذا ما يكون سبب في هبوب الرياح. فالرياح تولد طاقة أكثر كثافة من أشعة الشمس حيث تتمثل تقديرات الطاقة المولدة في:[8]

- ❖ حالة العواصف الشديدة تولد الرياح طاقة تقدر ب 10 كيلوات/م^2.
- ❖ حالة الأعاصير تولد الرياح طاقة تقدر ب 25 كيلوات/ م^2.
- ❖ حالة هبوب نسيم تولد الرياح طاقة تقدر ب 0.075 كيلوات/ م^2.

4.3.2. الطاقة الحرارية الجوفية:

يتمثل مبدأ حرارة الأرض الجوفية في استخراج الطاقة الموجودة في التربة لاستعمالها في شكل تدفئة أو كهرباء، حيث ترتفع الحرارة أساسا من سطح الأرض نحو باطنها وارتفاع درجة الحرارة يتغير حسب العمق ويتم إنتاج هذه الحرارة أساسا عن طريق النشاط الإشعاعي الطبيعي للصخور المكونة للقشرة الأرضية، ولا يتم الحصول على هذه الحرارة إلا إذا كانت المكونات الجيولوجية لباطن الأرض تحتوي على مسامات وتحتوي أيضا على طبقات خازنة للماء (طبقات جوفية بها ماء أو بخار الماء)[9].

5.3.2. طاقة الكتلة الحيوية:

يطلق مصطلح الكتلة الحيوية لوصف جميع المواد العضوية المتكونة من عملية التمثيل الضوئي الموجود على الأرض، وهي الطاقة الناتجة من أي مواد صلبة وغير خطرة، ومن مواد النفايات السليلوزية التي يتم فصلها عن مواد النفايات الأخرى والمشتقة من الموارد ذات الصلة بالغابات (ما عدا الأخشاب القديمة النمو)، ومن مواد النفايات الخشبية الصلبة، ومن المصادر الزراعية كالأشجار والحبوب...إلخ. ويمكن لهذه المواد أن تكون مصدرا للطاقة عن طريق استخدام تقنيات التحويل الكيميائي الحراري أو التحول الحيوي[10].

6.3.2. طاقة الهيدروجين:

الهيدروجين هو أكثر العناصر وجودا في الكون، وهو المكون الرئيسي للنجوم ومن ضمنها الشمس، حيث تنتج الحرارة والضوء عبر عملية الاندماج النووي ومن خلالها يتحول الهيدروجين إلى غاز الهليوم، بينما لا يتواجد عنصر الهيدروجين بصورة مستقلة وبكميات كبيرة على سطح الأرض، ولهذا يتوجب إنتاجه قصد سد الاحتياجات الصناعية من هذا العنصر الذي يستخدم على نطاق واسع من التطبيقات. ويقدر الإنتاج العالمي من الهيدروجين ب 65 مليون طن سنويا، كما يعتبر الهيدروجين بصفة عامة وقودا مثاليا، سواء من حيث الجدوى التقنية والاقتصادية أو من حيث آثاره على البيئة، حيث يعطي 1 كلغ من الهيدروجين 3 أضعاف الطاقة الناجمة عن نفس المقدار من البنزين، ويمكن توفير الهيدروجين من خلال التحلل الكهربائي للماء، أو تحلل الماء حراريا بالتسخين

المباشر لحوالي 3500 درجة مئوية أو أكثر، أو من خلال تأثير الأشعة الشمسية مباشرة بصورة شبيهة بعملية التمثيل الضوئي للنباتات[11].

4.2. أهمية الطاقات المتجددة:

يمكن إيجاز الأهمية المكتسبة لاستعمال الطاقة المتجددة في النقاط التالية:[12]

- ❖ متوافرة بكثرة في جميع أنحاء العالم.
- ❖ تقلل الاعتماد على واردات الطاقة وتوفر بديلا محليا ذو قيمة.
- ❖ تمثل الأساس لإمداد الدول الصناعية والنامية بالطاقة بشكل مستدام.
- ❖ واحدة من الأسواق التي تشهد نموا معتبرا في العالم.
- ❖ اقتصادية في الكثير من الاستخدامات وذات عائد اقتصادي كبير.
- ❖ مصدر محلي لا ينتقل، ويتلاءم مع واقع تنمية المناطق النائية والريفية واحتياجاتها.
- ❖ تتمتع مصادر الطاقة المتجددة بالديمومة والتجدد.

3. مفهوم البيئة ومشاكلها:

1.3. تعريف البيئة:

هناك عدة تعاريف للبيئة، نذكر منها ما يلي:

- البيئة هي الغلاف المحيط بكوكب الكرة الأرضية ومكونات التربة وطبقة الأوزون، البيئة هي الأكسجين الذي نتنفسه لنعيش، هي الأرض التي التي نزرعها للأمن الغذائي، هي مصدر المياه أساس الحياة هي المعادن التي نحتاجها للصنع، هي مصدر مواد البناء والحراريات والغازات والكيماويات، البيئة هي الموازن بين الإنسان والحيوان والنبات[13].

- كما تعرف البيئة أيضا بأنها: "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، يتأثر به، ويؤثر فيه، بكل ما يشمله هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات، سواء كانت طبيعية كالصخور وما تضمه من معادن، ومصادر طاقة، وتربة، وموارد مياه، وعناصر مناخية من حرارة، وضغط، ورياح، وأمطار، ونباتات طبيعية، وحيوانات بحرية وبرية، أو معطيات بشرية، أسهم الإنسان في وجودها من عمران، وطرق نقل، ومواصلات، ومزارع، ومصانع، وسدود...إلخ"[14].

- وتعرف أيضا على أنها: "المحيط المادي والحيوي والمعنوي الذي يعيش فيه الإنسان، ويتمثل هذا المحيط في التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية أو كائنات حية، أو هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته من غذاء، وكساء ودواء، ومأوى ويمارس فيه حياته مع أقرانه من البشر"[15].

2.3. مظاهر الاختلال البيئي (مشاكل البيئة):

تتعرض البيئة إلى مشاكل عديدة أهمها استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث، نذكرهما كما يلي:[16]

1.2.3. استنزاف الموارد الطبيعية: يعتبر نفاذ الموارد الطبيعية أو نقصها من مظاهر الاختلال البيئي، وهناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى استنزاف الموارد من أهمها:

- ❖ **الانفجار السكاني:** وكلما كانت هذه الزيادة السكانية هائلة كان ضغطها كبير على الموارد الطبيعية؛

- ❖ **تقدم التنمية:** فالقوة الهائلة للتكنولوجيا الحديثة الذي شهدها القرن **(20)** فرضت ضغوطا هائلة على البيئة من خلال استنزاف الموارد الطبيعية، وإحداث تأثيرات سلبية كثيرة في مختلف أجزاء النظام الإيكولوجي.

2.2.3. التلوث: إذ يعرف التلوث على أنه "كل ما يضر بالطبيعة والموارد البيولوجية والنظام الإيكولوجي وصحة الإنسان ويسبب له الإزعاج أو الأمراض أو الوفاة".

- ينقسم التلوث حسب الوسط البيئي الذي يمتد فيه إلى قسمين رئيسيين هما: التلوث المادي والتلوث غير المادي:

- ❖ **التلوث المادي:** ويضم تلوث الهواء والماء والتربة.
- ❖ **التلوث غير المادي:** كالضوضاء التي تنتج عن محركات السيارات والآلات والورشات والماكينات، وغيرها مما تسبب ضجيج يؤثر على أعصاب الإنسان ويلحق به الكثير من الأذى وتزيد من توتره وهياجه.

3.3. أسباب الإختلال البيئي:

اختلال البيئة هو اختلال أنظمتها البيئية على نحو تعجز فيه عن العمل طبقا لأنساقها الطبيعية، كما تعجز عن استعادة توازنها التلقائي في زمن مناسب، وتضطرب الأنظمة البيئية لأسباب طبيعية ترجع إلى البيئة، أو لأسباب ترجع إلى نشاط الإنسان كما يلي:[17]

1.3.3. الأسباب الطبيعية: السيول والحرائق وظواهر الجفاف والتصحر وهبوب الرمال كلها أسباب طبيعية لاضطراب البيئة، فالتصحر أي زحف الصحراء الناتج عن تغيرات المناخ من الأسباب الطبيعية لاضطرابها، والبرق أو انبعاث غاز الميتان القابل للاشتعال من المخلفات، وما ينتج عنها من تعرض التربة للإنجراف.

2.3.3. تدخل الإنسان: لقد زاد اضطراب البيئة مع ظهور الثورة الصناعية، وبلغت مرحلة الخطر في القرن **20**، ويأتي استنزاف الموارد الطبيعية في مقدمة ما لحق البيئة من اضطراب، بسبب نشاط الإنسان، بالإضافة إلى نشوء مشكلة من أخطر مشكلات العصر هي تلوث البيئة الذي أصبح سمة عالمنا الراهن، إذ تتغلغل في مكونات البيئة الحية وغير الحية.

4. مدخل إلى التنمية المستدامة:

1.4. مفهوم التنمية المستدامة:

- لقد تم التطرق لأول مرة بشكل رسمي إلى مفهوم التنمية المستدامة سنة **1987** من خلال لجنة **(Brundtland)** التي عرفتها بأنها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة فهي مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل، فالتنمية المستدامة ليست نقلة واحدة ولكنها عملية مستمرة تمكن جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني ثمارها الجيل الحاضر كما تجني ثمارها الأجيال القادمة[18].

– توجد عدة مسميات للتنمية المستدامة فتسمى أيضا التنمية المستديمة والتنمية المطردة والتنمية المتواصلة والتنمية المستمرة. وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحاضرة دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية[19].

- ويعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة –التنمية المستدامة – على أنها "تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"[20].

- ويمكن القول أيضا أن التنمية المستدامة جوهرها هو الإنسان وذلك بالمحافظة على كيانه وموارده وبيئته التي يعيش فيها، وهذا يقتضي مراعاة الأمد البيئي بكيفية تحقق أو تؤمن شروط الاستمرار والديمومة بالنسبة للنظام البيئي، وبالتالي للأنظمة الأخرى وذلك لتجنب الإخلال الذي من شأنه أن يقلل أو يعدم إمكانات الأجيال المقبلة من العيش في ظروف مرضية[21].

2.4. خصائص التنمية المستدامة:

يمكن تلخيص خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:[22]

- ❖ هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- ❖ هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
- ❖ وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.
- ❖ هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.
- ❖ هي تنمية تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

3.4. مبادئ التنمية المستدامة:

ويمكن الاسترشاد بما وضعه المجلس الدولي للتنقيب واستخراج المعادن، من مبادئ خاصة بالتنمية المستدامة والتي يجب على المنشأة التي تعمل في هذا المجال الالتزام بها وتطبيقها، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[23]

- ❖ تنفيذ الممارسات الأخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة المنشأة؛
- ❖ دمج اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرار داخل المنشأة؛
- ❖ دعم حقوق الإنسان الأساسية، واحترام الثقافات والعادات والقيم لجميع أصحاب المصالح؛
- ❖ تنفيذ استراتيجيات إدارة الخطر على أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة؛

- ❖ البحث عن التحسين المستمر للصحة وسلامة الأداء؛
- ❖ البحث عن التحسين المستمر لأدائنا البيئي؛
- ❖ المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل المنشأة فيها؛
- ❖ تقديم تقارير تتصف بالفعالية والشفافية لأصحاب المصلحة.

4.4. أبعاد التنمية المستدامة:

يمكننا حصر الأبعاد التي ترتكز عليها التنمية فيما يلي:[24]

1.4.4. البعد الاقتصادي: إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة فضلا عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية. ويتجسد كل ما سبق من خلال تغيير أسلوب الإنتاج ذلك أن الإنتاج المتوافق من النظام البيئي سيختلف اختلافا عميقا عن الإنتاج الحالي، ويكون ذلك من خلال إدخال إصلاحات أساسية وبشكل أولوي على نظام الإنتاج، كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية) ويعتبر تغير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي (التنمية) مثل التحول من استخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى استخدام الطاقات المتجددة والتحول من استخدام مواد خام إلى مواد مستعملة، بالإضافة إلى ذلك العمل على تقليص المخرجات (المخلفات) من نفايات وملوثات وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية وكذا كثافة استغلال الموارد للوصول بها إلى مستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية.

2.4.4. البعد الاجتماعي: تتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى

التعليم والرعاية الصحية، فضلا عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، ولابد من الإشارة إلى أن هناك نوعين من الإنصاف وهما:

- ❖ إنصاف الأجيال المقبلة.
- ❖ وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم، ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية.

لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعليم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ولجميع فئات المجتمع.

3.4.4. البعد البيئي: إن فلسفة التنمية المستدامة ترتكز على حقيقة مفادها أن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.

وما يمكن استنتاجه هو أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية

لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوط عليها.

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السابقة هناك من يضيف أبعادا ثانوية تتمثل في ثلاث أبعاد أيضا وهما البعد التكنولوجي أو (البعد الإداري والتقني) إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجيا: إنتاج حد أدني من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تودي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا. فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فإنه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف الموارد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد علي رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة وعليه فان العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة وهي صيانة الموارد .

ويضاف خامسا بعد آخر يسمى **بالبعد الثقافي** وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي. وأخيرا يضاف إليهم بعدا سادسا ويسمى **بالبعد السياسي** وهو يرمز إلى أن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل والأجيال المقبلة وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية[25].

5 .أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة

1.5. الطاقة المتجددة والأمن البيئي:

- تعد قضية الأمن البيئي من أهم وأخطر القضايا المعاصرة وأكثرها تعقيدا، ويعرف الأمن البيئي على أنه مجموعة من السلوكيات الإيجابية التي لا تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في البيئة، يمكن أن تسبب في تلويثها أو تدهورها أو تخريب بعض مكوناتها مما يؤدي بالنتيجة إلى اختلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

- ولكي تكون الدعامة البيئية صلبة وجب القضاء على كل مظاهر الإضرار بها والحفاظ على كل مظاهر ترقيتها والحفاظ عليها، ومن ذلك الحد من انبعاث الغازات السامة من المصانع ومن ثم المساهمة في مكافحة التغيرات المناخية والتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري، وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك بالحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، وكذا تشجيع الصناعات الصديقة للبيئة والبحوث في مجال البيئة، وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد وهو ما تسعى إليه السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بتثمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم استعمالها وتحقيق 10 % من الطاقة المتجددة سنة 2030.ذلك أن موارد الطاقة مستدامة، ما يعني أنها لن تستنفذ أبدا أو تلحق الضرر بالبيئة المحلية أو الوطنية أو العالمية، كما أنها تساهم في تقليص حجم الآثار والتكاليف البيئية، ذلك أن مصادر الطاقة المتجددة ومختلف تطبيقاتها صديقة للبيئة، لا تلوث هذه الموارد الهواء أو اليابسة

أو البحر، في حين أن تلوث الهواء بفعل قطاعي النقل والطاقة قد حول العديد من المدن إلى مصدر خطر يهدد صحتنا[26].

2.5. دور الطاقات المتجددة والبديلة في حماية الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة:

تعرض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين إلى العلاقات بين الطاقة والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، وبصفة خاصة تلك التي تتعلق بحماية الغلاف الجوي من أضرار التلوث الناجم عن استخدام الطاقة في كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وقطاعي الصناعة والنقل على وجه الخصوص، لهذا فقد دعت الأجندة 21 إلى تجسيد مجموعة من الأهداف المرتبطة بحماية الغلاف الجوي والحد من التأثيرات السلبية لقطاع الطاقة مع مراعاة العدالة في توزيع مصادر الطاقة وظروف الدول التي يعتمد دخلها القومي على مصادر الطاقة الأولية أو تلك التي يصعب عليها تغيير نظم الطاقة القائمة لديها، وذلك بتطوير سياسات وبرامج الطاقة المستدامة من خلال العمل على تطوير مزيج من مصادر الطاقة القائمة لديها، وذلك بتطوير سياسات وبرامج الطاقة المتجددة والبديلة المستدامة من خلال العمل على تطوير مزيج من مصادر الطاقة المتوفرة الأقل تلويثا، وذلك من أجل الحد من التأثيرات البيئية غير المرغوبة لقطاع الطاقة، مثل انبعاث غازات الاحتباس الحراري، ودعم برامج البحوث اللازمة للرفع من درجة كفاءة نظم وأساليب استخدام الطاقة، بالإضافة إلى تحقيق التكامل بين سياسات قطاع الطاقة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وخصوصا قطاعي النقل والصناعة[27].

3.5. دور الطاقات المتجددة والبديلة في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة:

لقد أدى تزايد الطلب على الطاقة استجابة للتصنيع والتمدن وثراء المجتمع وتقدمه إلى توزيع عالمي لإستهلاك الطاقة الأولية توزيعا شديد التفاوت، فاستهلاك الفرد الواحد من الطاقة في اقتصاديات السوق الصناعية يعادل ثلاثة أرباع الطاقة الأولية في العالم ككل، ونجد أن التنمية الاقتصادية تعتمد على توافر خدمات الطاقة اللازمة سواء لرفع وتحسين الإنتاجية أو للمساعدة على زيادة الدخل القومي من خلال تحسين التنمية الزراعية وتوفير فرص عمل خارج القطاع الريعي. ومن المؤكد أنه بدون توافر خدمات طاقة ومصادر وقود حديثة ومتجددة يصبح توافر فرص العمل وزيادة الإنتاجية، وبالتالي الفرص الاقتصادية المتاحة محدودة بصورة كبيرة مما ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل واردات الطاقة حاليا من منظور ميزان المدفوعات للدول أحد أكبر مصادر الديون الاجنبية في العديد من الدول خصوصا الأكثر فقرا. كذلك من شأن تطبيقات الاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة والبديلة كالسخان الشمسي والخلايا الضوئية، وعمليات تدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلى سماد عضوي أن تساهم في القضاء على البطالة واجتثاث الفقر وفي الحفاظ على الموارد المالية والمادية من الهدر. إضافة إلى دور مشاريع الطاقات المتجددة والبديلة في استحداث الوظائف الجديدة، حيث تلعب دورا بارزا في استحداث فرص العمل الدائمة، فالطاقة المتجددة والبديلة يمكن أن تشجع السياسات الاقتصادية الكلية والمبادرات الاقتصادية الجديدة التي تتماشى مع التنمية المستدامة[28].

6. الخاتمة:

من خلال ما سبق نستخلص، أن الطاقات المتجددة تعتبر من العناصر الهامة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فهي تعد عاملا أساسيا في دفع عجلة الإنتاج والتنمية وتحقيق النمو والاستقرار، مما يساعد على توفير فرص العمل والحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، كما تساهم الطاقة المتجددة في حماية

البيئة، باعتبارها طاقة نظيفة غير ملوثة، وإن التوسع في استخدامها يؤدي إلى التقليص من استخدام مصادر الطاقة التقليدية (الملوثة للبيئة)، وبالتالي تحقيق الأمن البيئي والأمن الاقتصادي.

اقتراحات الدراسة:

- ❖ تخصيص اعتمادات مالية لتطوير البحث في مجال الطاقة المتجددة.
- ❖ نظرا لارتفاع تكاليف استغلال الطاقات المتجددة، يستوجب تكثيف التعاون والشراكة الدولية من أجل الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.
- ❖ ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية العالمية لبعض الدول الرائدة في مجال الطاقات المتجددة والبديلة، التطور التكنولوجي، وأنظمة المعلومات في هذا المجال وتوجيهه نحو خدمة البيئة والتنمية المستدامة.
- ❖ سن قوانين وتشريعات خاصة بالطاقات المتجددة وحماية الابتكارات في هذا المجال وتنسيق القوانين والتشريعات الوطنية، تدعيما لمسعى التوجه نحو الطاقات المتجددة تعزيزا للتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة .

قائمة المراجع:

[1]عايدة مصطفاوي، **"الطاقات المتجددة كبديل لمواجهة تهديدات الأمن البيئي"**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الثاني، جوان 2019، ص ص: 113-114.

[2]بوعمامة خامرة، الطاهر خامرة وبوحفص رواني،**"الاستثمار في الطاقات المتجددة لاستحداث مناصب العمل – مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص: 273.

[3]منى طواهرية، **" الطاقات المتجددة كمدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة 2- علي لونيسي- ، يومي 05-06 ديسمبر 2018، ص: 03.

[4]عايدة مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

[5]أحمد إبراهيم عبد العال حسن، **"الطاقة المتجددة والبديلة كمدخل للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الخامس حول القانون والبيئة، كلية الحقوق جامعة طنطا، يومي 23-24 أفريل 2018، ص ص: 8-9.

[6]بوعمامة خامرة، الطاهر خامرة، بوحفص رواني، مرجع سبق ذكره، ص: 273

[7]سليم بوقنة، ناصر بوعزيز، برهان الدين بوقنة، **"الطاقات المتجددة وتأثيرها على أبعاد التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر"**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 4، ديسمبر 2018، ص: 172.

[8]وافية فروخي، **"برهان الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة تجربة مدينة –مصدر- الإماراتية"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 23-24 أفريل 2018، ص: 6 .

[9]مختارية دين وفاطمة الزهراء زرواط، **"الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر دراسة مشروع المحطة النموذجية بالطاقة الشمسية بحقل "بئر ربع شمال"-ورقلة"**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 07، جوان 2018، ص: 75.

[10]بوعمامة خامرة، الطاهر خامرة، بوحفص رواني، مرجع سبق ذكره، ص: 274.

[11]نور الدين قريني، **"استغلال الطاقات المتجددة لأجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- عرض البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 أنموذجا"**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 1، ص: 136.

[12]وافية فروخي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7-8.

[13]محمد طالي ، محمد ساحلي، **"أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة –عرض تجربة ألمانيا"**، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص: 202.

[14]أحمد عبد الصبور الدلجاوي، **"دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث"**، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، ديسمبر 2018، ص: 87.

[15]محمد طالي، محمد ساحلي، المرجع نفسه.

[16]عبد القادر عوينان، **"تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، 2008، ص ص: 7-8.

[17]المرجع نفسه، ص: 6.

[18]يزيد تقرارت، أحمد رشاد مرداسي، صبرينة بوطبة، **"الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017، ص: 564.

[19]نعيمة باديس، **"اقتصاديات الطاقة كآلية لحماية البيئة في الجزائر-دراسة حالة مؤسسة سونطراك"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص: 12.

[20]المرجع نفسه.

[21]المرجع نفسه، ص ص: 12-13.

[22]ساندي صبري أبو السعد وآخرون، **"الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر"**، المركز الديمقراطي العربي، 2017، على الرابط: https://democraticac.de/?p=47167 ، تاريخ الإطلاع: 2019/09/22، على الساعة 14:45.

[23]سليم بوقنة، ناصر بوعزيز، برهان الدين بوقنة، مرجع سبق ذكره، ص: 175

[24]عبد الهادي مختار، **"الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر"**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية،العدد 9، 2017، ص ص: 573-574.

[25]ساندي صبري أبو السعد وآخرون، مرجع سبق ذكره.

[26]عايدة مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 116-117.

[27]أحمد إبراهيم عبد العال حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

[28]نفس المرجع السابق، ص: 20.

محور المداخلة: الاقتصاد البيئي

عنوان المداخلة: اختبار العلاقة بين نمو القيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة و بين التدهور البيئي الممثل بالانبعاثات الغازية الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد خلال الفترة الممتدة بين 2000-2014 بالجزائر بالاعتماد على نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

بلفضيل كمال– طالب دكتوراه – جامعة مستغانم Kamel.belfodil@univ-mosta.dz

قدال زين الدين – جامعة مستغانم zinedine.gueddal@univ-mosta.dz

ملخص المداخلة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية اختبار العلاقة بين التطور في قطاع الصناعة و الممثل في نمو القيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة و بين التدهور البيئي الممثل بالانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد خلال الفترة الممتدة بين 2000-2014 بالجزائر، لتحقيق هذا الهدف تطرقنا نظريا لمفهوم التلوث البيئي الصناعي و طرق مواجهته بالجزائر ، كما تطرقنا كذلك بتبيان مفهوم النمو الصناعي وواقعه بالجزائر ، اما الجانب التطبيقي القياسي فقد تناولنا فيه اختبار العلاقة بين النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة و الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد خلال الفترة الممتدة بين 2000-2014 بالجزائر باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR . تشير النتائج المتحصل عليها انه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة على المدى الطويل كذلك لا توجد علاقة سببية بين السلسلتين، اما العلاقة التوازنية على المدى القصير فهي موجودة نتيجة استقرار السلسلتين في نفس الدرجة مع استقرار سلسلة البواقي في الدرجة الاولى .، اما العلاقة الاقتصادية بين المتغيرتين محل الدراسة فهي طردية.

الكلمات المفتاحية:- قطاع الصناعة، التدهور البيئي، نموذج VAR، غرانجر للسببية.

Abstract :

Through this article, we have tried to test the relationship between the evolution of the industry sector and the representative of the growth in value added resulting from this sector between the environmental degradation represented by emissions of dioxide carbon from manufacturing and construction during the period 2000-2014. Algeria, To reach this objective, we theoretically approached the concept of pollution of the industrial environment and the means to fight it in Algeria, it also presents us the concept of industrial growth and its reality in Algeria. In terms of standard applications, we have examined the relationship between the annual growth in value added from the industrial sector and the gas (carbon dioxide) emissions from manufacturing and construction over the period 2000- 2014 in Algeria, Use of the VAR self-regression vector model. The results obtained indicate that there is no common integration between the two variables studied in the long term and that there is no cause and effect relationship between the two chains. Between the two variables under study, they are direct

Keyword: Industry sector, environmental degradation, VAR model, Granger Causality

1. مقدمة:

ان الوضع البيئي الراهن يدعونا للاهتمام أكثر فاكثر بالأثر الذي نتركه، فرديا و جماعيـــا ، على بيئتنا، و تعتبر مسالة تسيير النفايات كالنفايات الصناعية و النفـــتايات العائلية مشكلة عالمية، فلا يقتصـــر وجودها على منطقة دون الأخرى في العالم، حيث تؤثر القرارات و السياسات التي تتخذها السلطات المعنيـــة و المتعلقة بتصريف و معالجة النفايات على درجـــة تلوث البيئة (سعيدي نبيهة، 2012: 02). و يعد التـطور الصناعي نقطة التقاطع بين التلوث البيئي و النمو الاقتصـادي و بالتالي تحقيق الرفاهية، مما جعل دول العالم بكافة مؤسساتها تسعى للتوفيـــــــق بين هذين الأخيرين، و جاء اول تعريف لها من طرف (لجنة برونتلاند Brandt land1987) على انها تلبية احتياجات الحاضر دون ان تؤدي الى تدمير قدرة الأجـيـــال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. و الجزائر واحدة من بين الدول التي تسعى جاهدة لإدماج البعد البيئي في مختلف أنشطتها ، و هذا تجاوبا مع الاتفاقيات و المؤتمرات العالمية المنعقدة في هذا الإطار التي تحـــث على التقليل او الازالـــة من الأثر السلبي لمختلف الأنشطة و المواد المسببة للتلوث بمختلف انواعه. و التوسع الصنـــاعي التي ســـعت اليه الحكومة الجزائرية بغية إعطاء دفعة للاقتصاد الوطني من اجل خلق ارقام إيجـــابية للنمو الاقتـــصادي، كان له بعض الانعكاســـات اتجاه البيئـــــة و ذلك من خلال النفايات المختلفـــة و التي تفرزها بعض المنشئات الصناعية و الغير العاملة بالنظام الحديث الواقي من التلوث البيئي، و من خلال ما سبق حاولنا من خـــلال ورقتنا البحثية المتواضعة طرح السؤال التالي:

-الى أي درجة يكون للتطور الصناعي بالجزائر له تأثير على البيئة المحلية؟

الأسئلة الفرعية:

و بغية إعطاء توضيح أوسع لهذا التساؤل، شكلنا هذه الأسئلة الفرعية:

-ماهي درجة تأثير على المدى الطويل التطور في النمو لقطاع الصناعة على التلوث البيئي؟

-ماهي العلاقة السببية بين النمو في قطاع الصناعة والتلوث البيئي؟

فرضيات البحث:

- هناك تكامل مشترك بين النمو الصناعي و التدهور البيئي .
- النمو الصناعي هو الذي يسبب في التلوث البيئي و ليس العكس

2. مفهوم التلوث البيئي الصناعي و طرق مواجهته بالجزائر.

2-1 التلوث البيئي الصناعي

2-1-1 ماهية البيئة:

في عام 1866، استعمـل مصطلح البيئوية للإشارة الى العلم الذي يدرس العلاقات بين الكائنات الحيـة و الموضع الذي تعيش فيه، فمند اول استعمال الى هذا لمصطلح و مع تقدم الانسان و سعيه لحقيق التنمية تطور مفهـوم البيئة حسب الفترات الزمنيـــة و مدى لوعي بأهميته. و التي تدل على الاطار الشامل الذي توجد فيه المجتمعات البشرية ضمن أوضاع فعل ذو تفـــاعل تبادلة تشغل كل عناصر المحيط الطبيعي و لأجل ذلك شـــاع استخدام

مصطلح البيئة البشرية خلال تلك الفترة، ان اللفظة الإنجليزي environment تعني المحيط الطبيـــعي، رغم انها تستعمل حاليـــا كترجمة البيئة الطبيعية بهذا المعنى. يقصد بالمحيط الطبيعي الموضع الذي لم يغيره الانسان(مصباح الصمد، 2006 ص824).

1-1-1-2 تعريف البيئة:

بغية التعريف لمصطلح البيئـــة ، علينا المرور الى عدة تعاريف الشائعة نذكر منها على سبيل الحصر:

- البيئة هي محيط و نظام علاقات في ان واحد، هذا التعريف يشمل البيئة كنظام و بعبارة أخرى العناصر البيئية(البحار، المحيطات، الكائنات الحية،.....) هي المدخلات التي تتفاعل فيما بينها عن طريق دورات بيئية مرتبطة.(geoge,1971 P:307).

-مؤتمر الأمم المتحدة و الذي انعقد في ستوكهولم عام 1972، عرف البيئة بانها رصيد الموارد المادية و الاجتماعية المتاحة في وقت ما، و في مكان ما لاستنتاج حاجات الانسان و تطلعاته(علقة.م،كتافة.ش،2008،ص:02).

- المقصود بالبيئة كل ما يحيط بالإنســـان و الحيوان و النبات من مظاهر و عوامل تؤثر في نشأته و تطـــوره و مختلف مظاهر حياته، و خصوصا فيما يؤثر على هذه الحياة من سلبيات أهمها الاخطار الصحيـــة الناتجة من التلوث بمختلف اشكاله و درجاته في الهواء و الماء و البحار و التربة و الغداء(فتحي.د، 2003،ص:02).

2-1-1-2 المشاكل البيئية واهم أسبابها:

هناك جملة من الأسباب جعلت مشكلة البيئة تتفاقم بشكل متسارع من هذه الأسباب:

1-2-1-1-2 أسباب تتعلق بالنمو و التطور عموما: الزيادات السكانية الكبيرة، و الذي يؤدي الى تجمع البشر في تجمعات سكانية كبيـــرة تصل في العديد من مدن العالـــم الى اكثر من عشرة ملايين نسمة، و يصاحب ذلك النمو الاقتصادي استنزاف الموارد الطبيعية و تقال البيئة و التحولات التقنية الاقتصادية الضارة بالبيئة.

2-2-1-1-2 أسباب اقتصادية اجتماعية:

- ✓ من أهم أسباب التدمير البيئي هو كون البيئة الطبيعية ملكية عامة مشاعة مفتوحة امام الجميع، أي عدم وجود مالك محدود لموجودات البيئة.
- ✓ وجود ما يســـمى بالتكاليف البيئيـــة الخارجية و تعني التكاليف الخارجية التي يتحملها المجتمع دون ان تظهر او يشار اليها في حسابات المنشاة او في الحسابات الاقتصادية الوطنية، و تعتبر هذه التكاليف الخارجيـــة الناجمة عن الاثار الجانبية الخارجية للنشاط الاقتصادي من اهم مظاهر التدميـــر البيئي بحيث لا يكون لها ظهور في السوق كالتأثيرات الكيميائية و الفيزيائية و التأثيرات الأخرى التي لا تقيم تقييما نقديا.

3-1-1-2 التلوث الصناعي:

تختلف نوعية و كمية الملوثات التي تصدر من الصناعة اختلافا كبيرا من صناعة الى أخرى و تتوقف على عدة عوامل أهمها:

- نوع الصناعة
- حجم المصنع و عمره و نظام الصيانة به.
- نظام العمل بالمصنع و كمية الإنتاج.

- التقنيات المستخدمة في العمليات المستخدمة.
- نوعية الوقود و المواد الأولية المستخدمة.
- وجود وسائل المختلفة للحد من اصدار الملوثات و مدى كفاءة العمل بها.
- و على الرغم من الجهود المبذولة على المستويين القومي و العالي، فان الحالة تزداد سوءا و ذلك بسبب النمو المطرد و السريع في التقنيات المستخدمة حديثا في الصناعة.

2-1-1-4 مظاهر التدهور البيئي في الجزائر:

تتعرض المناظر البيئية الاحيائية لتدهور مستمر يمكن ا يؤدي في الأمد الطويل لى اثار و خيمة سواء على الصعيد البيئي او الاجتماعي و الاقتصادي.

2-1-1-4-1 انجراف التربة في الجزائر: تظهـــر دراسات علم التربة و التضاريس ان التربـة الجزائرية قابلة للانجراف بفعل عوامل طبيعية من 12% في 50% من مجموع ارضي المنطقة الرطبة. في الجزائر ، فان اكثر من 12 مليون هكتار من التربة عرضة للانجراف المائي تزع من الاحواض الدافقة للأطلس التلى بحيث يلقي من التربة عرضـــة رواسب التربـــــة المنجرفة في البحر سنويا ما مقداره 120 مليون طن منها الرواسب الطينية (تقرير وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، 2005، ص54).

2-1-1-4-2 التلوث البيئي عن طريق النفايات:

ترمى الصناعات نفاياتها الصلـــــبة و السائلة و الغازية في الأراضي الفلاحية التي أضحت مفاغر عشوائية تتسبب في ثلوث التربة في الفضاء الفلاحي في الجزائر، كما تسبب النفايات أيضا في احداث ثلوث جوي في ثلوث المياه الجوفية.

2-1-1-5 تدهور الغطاء النباتي في الجزائر:

يتدهور الغطاء السهي في الجزائر نتيجة العوامل التالية:

الجفاف، الرعي المفرط، عمليات التنظيف، اقتلاع الأعشاب ذات الاستعمال الطبي و الصناعي، تقـــلص الغطاء النباتي الا ان هناك مؤشرات تسمح بتعديل ديناميكية التدهور(تقرير وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، 2005، ص56). و في الجزائر تقدر حاليا المتدهورة أو المتقدمة التدهور حاليا بسبعة ملايين هكتـــار على الأقل، كما يتعرض الغطاء النباتي بدوره الى التدهور بسبب عوامل متعددة أهمها حرائق الغـــابات و المقدرة بـ 36000 هكتار سنـــويا(تقرير وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، 2005، ص64)، إضافة الى عوامـل أخرى كقطع الأشجار، أيضا لا ننسى مهاجمة الطفيليات لغطاء النباتي و التي نذكر منها عل سبيل المثال لا الحصر ذبول أشجار البلـــوط، و الكاليتـــوس، و الصنوبر الحلبي في كل من ولاية مستغانم، البيض، جيجل.

2-1-1-5-1 انقراض الحيوانات واختفاء بعض الأصناف النباتية في الجزائر:

فقدت الجزائر أكثر من ثلاثين صنفا من الكائنات الحية في الفترة الممتدة من القرن السادس عشر الى القرن العشرين، كما فقدت بعض المواقع الى الابد، مثل حالة بحيرة هلولة الواقعة في حوض متيجة و التي تحتل مساحة اكثر من عشرة الالف هكتار و بحيرة راس السوطة بمنطقة الجزائر.

2-1-2التلوث الصناعي وطرق مواجهته بالجزائر:

2-1-2-1 التلوث الصناعي: لا مجال لإنكار تضرر الجزائر من ظاهرة التلوث الصناعي نتيجة لما تخلفه أغلب هذه الصناعات من أمراض وأوبئة على كل من صحة الإنسان والبيئة المحيطة به.

التلوث الصناعي هو ذلك الضـــرر الذي يلحق بالنظام البيئي نتيجة للنشـــاط الصناعي للمؤسسة الصناعية، وتنتقص من قدرته على توفير حياة صحية من الناحية البيئية والنفســـية والاجتماعية للإنسان، تلك الأضرار عادة ما تنتج عن سلوك المؤسسة الصناعية في سعيها لتعظيم الربح دون مراعاة البيئـــة المحيطة التي تتلوث بمخلفات هذه العـــملية. تختلف كميـــة ونوعيـــة الملوثات التي تخلفها الصناعة اختلافـــــا كبيرا من صناعة لأخرى وتتوقف على عدة عوامل أهمها نـــوع الصناعة وحجم المصنع وعمره ونظـــام الصيانة به، نظـــام العمل بالمصنع وكمية الإنتاج، التقنيـــات المستخدمة في العمليات الصناعية، نوعية الوقود والمواد الأولية المستخدمة، وجود الوسائل المختلفة للحد من إصدار الملوثات ومدى كفاءة العمل بها.

2-1-2-1-1 النفايات لصناعية: تتعدد الأنشطـــة الصناعية في الـــدول، و ينتج عنها مخلفات مثل النفايات الصلبة الصناعية، المياه الصرف الصناعي، الملوثات الاشعاعية، الملوثات الحرارية و الضجيج، و تختلف نوعية و كمية النفايات الصناعية باختلاف نوعية الصناعة و طرقة الإنتاج فيها.

بالنسبة للجزائر فيما يخص النفايات الصناعية هي كالاتي:

- النفايات الغير عضوية: اكثر من 26500طن في الستة.
- النفايات المزيتة: اكثر من9800طن في السنة.
- النفايات المتحللة بيولوجيا: اكثر من 9500 طن في السنة.
- النفايات قليلة السمامة: اكثر من1148300طن في السنة.

2-1-2-2 طرق مواجهة التلوث الصناعي بالجزائر:

- ✓ وضع خطّةٍ تتضمّن برامج محدّدةً، امتدّت من عام 2001م إلى نهاية عام 2010م، حيث دُعمت ووُفّرت السيولة النقدية لها من الصندوق الوطنيّ، إذ يقـــدّم هذا الصنـــدوق المساعدات النقديّة والفنيّة للشـــركات والمؤسّسات الصناعيّة؛ للتخفيف من مصـــادر التلوث، والتخلّص من النفايات بطريقةٍ آمنةٍ.
- ✓ وضع تشريعٍ لدفع الجهات التي تتسبّب بالتلوث رسوماً، على قاعدة من يلوّث يدفع، وسُمِّي برسم التلوث البيئيّ؛ وذلك لتشجيع المؤسسات التي تعالج موضوع التلوّث لديها.
- ✓ انشاء عددٍ من الهيئات الشعبيّة والمؤسسات المجتمعيّة؛ لنشر الوعي البيئيّ بين الناس، وبيان أنّ البيئـــة ملكٌ للجميع، وعليهم المحافظة عليهـــا، كما تشجع هذه المؤسّسات نمط الزراعة المستدامة، والتعقّل في استثمار الموارد الطبيعيّة.

وضـــع أدواتٍ لإدارة البيئة على مستوى المؤسّسات الاقتصـــاديّة، ومن هذه الأدوات: إجراء الدراسات المستمرّة حول الأثر البيئيّ في المؤسّسات الصناعيّة، والتدقيـــق البيئيّ لها، واستحداث منصبٍ وظيفيّ يُسمّى مندوب البيئة، يشرف عليها.

- ✓ سياسة منتهجة من قبل الحكومة في شكل منح الإعانات و ذلك بتقديم بعص التسهيلات للتأثير في معدلات التلوث على منح قروض طويلة الاجل ذات الشروط الميسرة لتمـــويل عمليات معالجة التلوث من طرف المؤسسات قبل القائها في وسط طبيعي.

- ✓ عادة ما تلجا الحكومة و على شكل نصـــوص قانونية تقوم بإصـــدارها، تمنع بها اشكال التلوث الصارة بالإنسان او الوسط الطبيعي و بالتالي يصبح هذا القانون وســـيلة تواجه بها الحكومة الضرر البيئي.
- ✓ السياسة النقدية و التجارية و المتمثلة في التسهيلات و الإعفاءات المتعلقة على الأجهزة لمعالجة التلوث من الرسوم و خاصة المستوردة.

3- مفهوم النمو الصناعي وواقعه بالجزائر

1-3 تعريف النمو الصناعي:

يمكن تحديد مفهوم النمو الصناعي بانه ذلك يؤدي الى تحقيق زيادة مستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد و التي يكون لها تأثير في زيادة معدلات نمو الدخل القومي و الناتج القومي ، كما يمكن تعريفه بانه ظاهرة كمية و تحول تدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج و خلق الرفاهية (الحيالي، المشهداني والاخرون، 2001، ص:01).كذلك يمكن ان يعد النمو الصناعي بانه ذلك الجزء الفعال الذي يسهم في النمو الاقتصادي من خلال مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي و يجب ان يلازم التنمية الصناعية التي تعد مكملة لعملية التنمية الاقتصادية(التميمي، 1985،ص14-16).

2-3 مصادر النمو الصناعي:

يرتكز النمو الصناعي على ثلاث عوامل رئيسية و تشمل:)(المشهداني، الحيالي و الاخرون، 2011، ص:4-7)

1-2-3 الاستثمار في الراس المال المادي و البشري: يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بانه كل ما يزيـــد من إنتاجية العاملين من خلال المهارات المعرفية و التقنية التي يكتسبونها بالتدريب و الذي يغير من سلوك العاملين ة تنمية قدراتهم البشرية و جعلها في مستوى الحاجات لمتطورة للنمـــو الاقتصادي مما يؤدي الى الزيادة و تحسين الا نتاج بالكم و النوع اذ يعد العنصر البشري من اهم عناصر الإنتاج و الذي يمكن ان يساهم في تحقيق التنمية و لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم و تدريب اذ يساهم التعليم و التدريب في تراكم راس المال البشري.

2-2-3 التقدم التقني و التكنولوجي: إضـــافة الى العمـــل و الراس المـــــال، التقدم التقني و المتمثل في التجهيزات الحديثة، يؤدي الى حدوث تغيرات واسعة في الإنتاج و العمل الذي يستلزم كوادر بشرية خاصة تتناسب مع التقدم التقني الحاصل و قد اصبح التعليم مسؤولا عن اعداد الافراد و الاسهام بوعي و ادراك في دفع عملية التنمية الى الامام.

3-2-3 التنظيم الاقتصادي الكفؤ: يعد التنظيم احد عناصر الإنتاج و يؤثر في بقيـــة مدخلات الإنتاج و مخرجاته فهو الذي يحدد حاجات المجتمع و الأساليب التنظيمية التي تهدف لإشباع تلك الحاجات التي لا ابد ان تتلاءم مع خصائص و ظروف الوحدة الإنتاجية ذاتها وزيادة كفاءاتها عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و هنا لابد من الإشارة الى أنواع التنظيمات الاقتصادية (الكفري، 2004، ض:01)اذ هناك نوعين من هذه التنظيمات

- ✓ التنظيم الاقتصادي الحر
- ✓ التنظيم الاقتصادي الموجه.

3-3 العوامل المحددة للنمو الصناعي:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في النمو الصناعي و قد ارتانا تناول بعض العوامل :

1-3-3 التضخم: هو ذلك الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية معينة، و معدلات التضخم التي تقل عن نسب 0.05 تعتبر ضمن الاطار المقبول لزيادة الاسعار(الوازني، الرفاعي و الاخرون، 2004، ص:178) .

2-3-3 الفساد الاقتصادي: عرف البنك الدولي الفساد بانه إساءة استعمال الوظيفـــة العامة للكسب الخاص، كما عرفته منظمة الشفافية الدولية بانه إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيـــق مكاسب خاصة و جاء في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفساد بانه إساءة استخدام السلطـــة العامة او الممضي لتحقيق المنفعة الخاصة ، و يؤدي الفساد الى جملة من النتائج السلبية على البلاد، اقتصادية و اجتماعية و سياسية.

3-3-3 السكان: السياسات السكانية جزء مكملا للاستراتيجية العامة للتنمية و انه من الضروري الجمع بين التغير السكاني و التقدم الاجتماعي و الاقتصادي، و يعد النمو السكاني عامل مؤثر في النمو الصناعي اذ يمكن دراسة هذا الأثر من خلال الربط بين النمو السكاني و قوة العمل ، اذ يؤثر النمـــو السكاني في عرض قوة العمل مما يدل على وجود علاقة طردية بينهما.

4-3-3 الصادرات: فقد أشار (توماس مون) في عام 1664 الى ان الدولة بمقدورها ان تلعب دورا اكثـــر فاعلية في عملية توحيه التنمية الاقتصادية و العمل على زيادة النمو الاقتصادي من خلال الحث و العمل على زيادة الصادرات من خلال خلـــق وفرة محليـــة زائدة في شكل فائض بإمكاننا تصديره.(الجومرد، الدباغ، 1995، ص: 163).

4-3 واقع النمو الصناعي بالجزائر:

تعتبر السياسة الصناعية احد السياسات الهيكلية طويلة الاجل و من اهم الاستراتيجيات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة، كونها تسمح بتوفير مستلزمات القطاعات الأخرى ، و توفير فرص عمل و تحسين وضعية ميزاتها التجاري من خلال عملية التصدير.

لقد اولت الجزائر أهمية كبيرة للقطاع الصناعي منذ الاستقلال، الا انه لم تفلح في بناء قطاع صناعي قوي يكون بديل على القطاع النفطي، و لقد تأثر بنماذج التنموية المطبقـــة. و لقد اختارت الجـــزائر من اجل تنميتها النموذج الصناعات المصنعة من طرف (G.Destan de Bernis) جيرار ديستان دو برنيس و اقـــطاب التنمية(F.Perroux) فرنسوا بيرو عام 1966 و هكذا برزت في تلك الفتـــرة عدة مناطق تعرف بالأقطاب و هي:

- قطب الحديد و الصلب و المعادن بعنابة
- قطبان بتروكياويان ارزيو و سكيكدة
- قطبان في الصناعة الميكانيكية رويبة و قسنطينة

و هكذا فان الاستراتيجية التي اتبعت في الجزائر كانت تهدف أساسا الى تحقيق أهداف ثلاثة:

- ❖ الاستثمار في قطاع المحروقات لرفع الصادرات لأجل تغطية الاستثمارات الصناعية بحوالي 75%.
- ❖ الاستثمار في القطاع الصناعي لتزويد البلاد بقدرات صناعية تحل محل المحـــروقات في ضمان وسائل الدفه الضرورية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.

❖ خلق اقطاب النمو لتحفيز عملية تنمية قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى.

الا ان النتائج كانت ضعيفة و ذلك لعدة أسباب ابرزها:

- ضعف إنتاجية القطاع الصناعي في الجزائر خارج المحروقات ، الراجعة أساسا انداك الى ارتفاع الكبير لنسبة العاملين غي المنتجين و التي قدرت سنة 1978 بـ 52% من مجموع القوة العاملة من جهة، و ضعف معدل استخدام الطاقات الإنتاجية الذي كان متدبدبا 40 و 50 % من جهي ثانية.
- التكاليف الزائدة الناتجة عن تأخر الإنجاز و الأعباء المضخمة للدراسات التقنية ، و التي تراوحت كقيم تقديرية لفترة 1967-1978 في حدود 18 مليار دولار، حيث ان تأخر في الإنجاز لمدة 12 شهرا في مشروع استثمار بقيمة اربع مليار دج كان يولد أعباء إضافية بـ 1.5 مليار دج ، مما يعني ان كل تأخير في الإنجاز بسنة واحدة يكلف أعباء إضافية تزيد عن ثلث قيمة المشروع الاستثماري.
- التراجع الكبير لمعدل تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي الذي سجل موازاة مع النمو المتزايد في مخصصات الاستثمار الصناعي على مدار الفترة 1976-1978 تراجعا مستمر، منتقلا من 48% سنة 1967 الى 38% سنة 1973 ثم 26% وصولا 24% سنة 1977.

و من النتائج المحققة تقرر إعادة الهيكلة وفق تصور جديد حقق نتائج إيجابية لأول مرة، حيث انتقل الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من79.7 مليـــار دج سنة 1979 الى 122.8 مليار دج سنة 1982 مسجلا نمو قدر ب 44.1% و انتقل من 142 مليـــــار دج سنة 1983 الى 220.3 مليار دج سنة 1987 مسجلا نمو قدر بـ 78.3% و تطور كبير في معدل استخدام الطاقة الإنتاجية حيث بلغ المتوسط الوطني 80% كمتوسط سنتي 1984-1985 مقابل40-50% سابقا.

4- تحليل اختبار علاقة النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة و الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد. للفترة الممتدة 2000-2014 بالجزائر.

تتناول هذه لدراسة الجانب القياسي اختبار علاقة النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة و الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد. للفترة الممتدة 2000-2014 بالجزائر.

، و يستند التحليل على سلسلة بيانات سنوية 2000-2014،حيث سوف يتـــم الاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR .يتطلب هذا النموذج تحديد المتغيرات التي من المتوقع ان تتفاعل مع بعضها البعض ،و التي يتم اختيارها بناءا على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية و الدراسات العلمية ، و فيما يخدم أهداف الدراسة ، يمكن كتابة نموذج VAR على النحو التالي:

$$X_t = \sum_{i=1}^{n} A_i x_{t-i} + U_i$$

و قد تم تجميع البيانات من خلال التقارير السنوية للبنك العالمي و كذا الإحصائيات التي ينشرا بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات.

و بغية الوصول الى الدراسة ينبغي التعريف بالمتغيرات:

LTCAVA : لوغاريتم النمو السنوي للقيمة المضافة للقطاع الصناعة.

$LECO_2I$: لوغاريتم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الصناعات التحويلية والتشييد.

1-4 تحليل استقرارية السلاسل الزمنية:

تعد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية الحديثة و لمعرفة ان السلسلة مستقرة او غير مستقرة هناك العديد من الاختبارات ، نعتمد على اختبار ديكي فـــولر الموسع Dickey et fuller و حسب ديكي فولر السلسلة التي تحتوي على جدر الوحدة غير مستقرة و يستخدم هذا الاختبار لتجنب الارتباط الزائف بين المتغيرات نتيجة استقرار عدم استقرار السلسلة الزمنية .

1-1-4 فرضيات الاختبار:

-قبول هذه الفرضية يعني قبول عدم الاستقرار ووجود جدر الوحدة $(\rho = 1 : \mathrm{H}_0)$ ،

- قبول هذه الفرضية يعني قبول الاستقرار وعدم وجود جدر الوحدة $(\rho \langle 1 : \mathrm{H}_0)$

2-1-4 تحديد درجات التباطؤ الزمني :

قبل اجراء اختبار جدر الوحدة لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى، و الطريقة المثلى تعتمد على اخد القيم الصغرى للمعايير التالية:

-Akaike Criterion (AIC) : $AIC\left(P\right) = Ln\left|\sum_e\right| + \frac{2k^2 p}{n}$

-Shwartz Criterion (SC) : $SC\left(P\right) = Ln\left|\sum_e\right| + \frac{k^2 p.Ln(n)}{n}$

و تم تلخيص النتائج المتحصل عليا في الجدول التالي:

جدول رقم 01 : تحديد درجات التباطؤ الزمني للمتغيرات

عدد فترات الابطاء		0	1	2	3	4	فترة
LTCAVA	Akaike	1.212554*	1.386722	1.427314	1.602157	1.935282	00
	Schwarz	1.248726*	1.459067	1.535831	1.746846	1.935282	
$LECO_2I$	Akaike	-3.142214	-3.513228	-3.345758	3.164866-	-3.534946*	01
	Schwarz	-3.106042	-3.440883	-3.237251	-3.201777	-3.648954*	

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

يبدو من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم 01 ان درجات الابطاء التي تعطي اقل قيمة لمعياري AICو SC هي الدرجة الصفر بالنسبة لسلسلة لوغاريتم النمو السنوي للقيمة المضافة للقطاع الصناعة و الدرجة الرابعة بالنسبة لـ سلسلة لوغاريتم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الصناعات التحويلية والتشييد.

3-1-4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

1-3-1-4 اختبار ديكي.فولر الموسع:

النموذج الرابع..... $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi_j x_{t-j+1} + \varepsilon_t$

النموذج الخامس.....

النموذج السادس..... $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi_j x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi_j x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

الفرضية:

H_0: السلسلة تحتوي على جدر الوحدة (غير مستقرة) .

H_1 السلسة لا تحتـــوي على جدر الوحدة (مستقرة).

جدول رقم 02 :اختبار ديكي فوللر الموسع للسلاسل الزمنية الاصلية

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

النموذج	القيمة المحسوبة LTCAVA (القيمة الحرجة)	القيمة المحسوبة $LECO_2I$ (القيمة الحرجة)
01	-3.272570	-0.653044
	(-3.098896)	(-3.098896)
02	-3.503416	2.751466
	(-3.791172)	(-3.933364)
03	-0.997673	-0.674782
	(-1.970978)	(-1.968430)

من خلال جدول رقم 02 لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية الاصلية و جدنا بان كل من لسلسلة لوغاريتم النمو السنوي للقيمة المضافة للقطاع الصناعة و سلسلة لوغاريتم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الصناعات التحويلية والتشييد يحتويان على جدر الوحدوي ، و ذلك بمقارنة القيم المحسوبة و التي هي اقل من القيم الجدولية (الحرجة) عند مستوى دلالة 5% اي نقبل الفرضية الصفرية،

✓ و الخطوة الموالية نقوم بتطبيق طريقة الفروقات (عبد القادر عطية،2004،ص672)على السلسلتين الغير مستقرتين ، و عند الفرق الاول نقوم بإعادة اختبار استقرارية السلسلتين معتمدين نفس الاختبار ADF.

جدول رقم 03 :اختبار ديكي فوللر الموسع للسلاسل الزمنية عند الفرق الاول

النموذج	القيمة المحسوبة LTCAVA (القيمة الحرجة)	القيمة المحسوبة $LECO_2I$ (القيمة الحرجة)
01	-6.713536	-3.973818
	3.119910)	(-3.212696)
02	-6.415747	-2.712568
	(-3.828975)	(-1.731825)
03	-7.044276	-6.289943
	(-1.970978)	(-1.950117)

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

من خلال جدول رقم 03 نلاحظ بان القيم المحسوبة للوغاريتم كل من السلسلتين المحولتين عن طريق الفروق من الدرجة الاولى النمو السنوي للقيمة المضافة للقطاع الصناعة و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الصناعات التحويلية والتشييد لا يحتويان على جدر الوحدوية و ذلك مقارنة القيم المحسوبة و التي هي اكبر من المجدولة عند مستوى دلالة 5% و منه فان السلسلتين مستقرتين عند الفرق الاول $I(1)$ ، و بذلك تكون السلاسل اللوغاريتمية النمو السنوي للقيمة المضافة للقطاع الصناعة و سلسلة لوغاريتم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الصناعات التحويلية والتشييد متكاملتين من الدرجة الاولى $I(1)$.

2-4 اختبار علاقة النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة و الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد

عند تحليلنا لاستقرارية السلسلتين و معالجتها و جدنا انهما متكاملتين من نفس الدرجة و هذ ضمن الشروط الاساسية لنموذج VAR و التكامل المشترك

1-2-4 اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذجVAR

لتحديد العدد الامثل لفترات التباطؤ الزمني نقوم باختيار القيم الصغرى بالنسبة لـAIC وSC و التي يقابلها التباطؤ الزمني الامثل. و عند قيامنا بتطبيق هذين المعيارين تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم 05 فترات التباطؤ الزمني لنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria

Exogenous variables: C

Date: 08/23/19 Time: 09:44

Sample: 1972 2010

Included observations: 36						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	12.63121	NA	0.000497	-1.932946	-1.860602*	-.1978550
1	16.77761	6.033113 8	0.000497	-1.959566*	-1.742532	-2.096375
2	19.60549	3.084959	0.000690	-1.746453	-.1384730	-1.974469
3	22.99247	2.332178	0.001109	-1.602225	-1.095813	-1.921447

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول رقم 05 و الذي يبين ان قيمة AIC وSC الدنيا هي عند فترات التباطؤ زمني تساوي 01 اي ضرورة اخد 01 فجوة زمنية.

4-2-2 اختبار التكامل المشترك:

يستخدم اختبار التكامل المشترك(عبد القادر عطيه،2004،ص665) لمعرفة طبيعة العلاقة لتوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل ، باستخدام اختبار التكامل المشترك جوهانس-جوسيلاس(Johansen &Juselius)

4-2-2-1 فرضية الاختبار:

: لا يوجد تكامل مشترك . H_0

H_1 : يوجد تكامل مشترك

من خلال الجدول نلاحظ بان القيمة المحسوبة $\lambda_{trace} = 10.99151$ اصغر من القيم الحرجة التي تساوي 15.49471 عند مستوى معنوية 5% و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بانه لا توجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة. و بين الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد، اي ليس لهم نفس السلوك على المدى الطويل.

*اذن مادام كل من السلسلتين لوغاريتم النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة و لوغاريتم الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد مستقرتين في الفرق الاول و سلسلة البواقي مستقرة في الفرق الاول فهذا يدل على وجود علاقة توازنية بين المتغيرتين على المدى القصير.

4-2-3 اختبار غرانجر للسببية بين النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة و معدل التضخم الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد:

من خلال هذا الاختبار (Granger Causality Test) يمكننا تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، سواء كانت لا تسبب او احادية او تبادلية الاتجاه و باستخدام هذا الاخير من خلال مخرجات Eviews و عند درجة التأخير lag تساوي 02 تحصلنا على النتائج التالية:

4-2-3-1 فرضية الاختبار:

H_0: توجد علاقة سببية بين معدل التضخم و معدل البطالة .

H_1: :لا توجد علاقة سببية بين معدل التضخم و معدل البطالة

جدول رقم 07 نتائج اختبار سببية غرانجر بين النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة والانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد

من خلال الجدول و حسب القيم الاحصائية prob لكلتا المعدلتين و اللتان هما اكبر من $\alpha = 0.05$ ، فإننا نقبل الفردية البديلة و التي تنص على ان لا توجد علاقة سببية من كلتا الاتجاهين بين النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة و الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد اي: ان التغيير في النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة لا يسبب التغيير في الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد و في حالة التغيير في الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد لا يسبب في السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة.

4-2-4 تقدير النموذج VAR.

بعد التعريف بمتغيرات محل الدراسة (**LECO2I. LTCAVA**)، زيادة عن تحديد درجة استقرار السلاسل الزمنية و تحديد درجات التباطؤ الزمني للمتغيرات و المقدر بـ(1)، نقوم بتقدير النموذج.

VAR Model - Substituted Coefficients:

==========

LECO2I = 0.827318340936***LECO2I**(-1) + 0.00542863758731***LTCAVA**(-1) + 0.167885485999

LTCAVA = - 4.00359713993***LECO2I**(-1) + 0.0772558328343***LTCAVA**(-1) + 4.37100697631

4-2-5 التفسير الاقتصادي:

- من خلال نتائج التقدير ،نرى بان لوغاريتم الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد يفسر في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول للوغاريتم الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد و التأخر الأول للوغاريتم النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة زائد الثابت.
- يؤثر لوغاريتم النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة في السنة السابقة طرديا على الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد الحالي ، حيث ان ارتفاع للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة في السنة الماضية ، سوف نتوقع ارتفاع في

الانبعاثات الغـــازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد في السنة المقبلة و العكس في حالة الانخفاض

- يفسر لوغاريتم النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجــة عن قطاع الصناعة بدلالة التأخر الاول لوغاريتم النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجـــة عن قطاع الصناعة و التأخر الاول للوغاريتم الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجـــــة عن الصناعات التحويلية و التشييد زائد التابث.
- عند زيادة النمو الســنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة بنسبة 1% ، يكون هناك ثلوث بيئي الناتج عن ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.082 في الجو مع ثبات العوامل الأخرى، و هذا انبعات قليل أي غير مضر على البيئة في المدى القصير.

5- الخاتمة:

ان أهمية دراسة علاقة الاقتصاد بالبيئة كان موضوع عدة باحثين، تفـــــرعت الدراسات و الأبحاث من خلال عدة تفاصيل كل باحث درس هذه العلاقـــــة من منظور معين، اما النتائج فكانت تصب في قالب واحد و هو ان الاقتصاد و الممثل في قطاع الصناعة مضرة للبيئة بشرط ان لم نقم بالاحتياطات اللازمة، و الاعتماد على العقلانية و الاهتمام بالتوصيات المشارة من المنظمـــات المختصــة و الشروع في تطبيقها.

اما فيما يخص علاقة النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة بالانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصـــــناعات التحويلية و التشييد ،اثبتـــت عدة دراسات بالعلاقة الطردية بينهما كون البقايا و النفـــــايات الصناعية تذهب مباشرة الى الطبيعة . و من خلال بحثنا هذا توصلنا الي النتائج التالية: بالنسبة للفرضية الاولى القائلة هناك تكامـــــل مشترك بين النمو الصناعي و التدهور البيئي، من خلال دراستنا و جدنا بانه لا يوجد تكامل مشتـــــرك بين النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قـطاع الصناعة و الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييـــد على المدى الطويل اي ليس لهما نفس السلـــوك على المـــــدى الطويل وذلك من خـــلال اختبار جوهانس-جوسيلاس (Johansen&Juselius) للتكامل المشترك، أما على المدى القصير فتوجد العلاقة هذا نتيجة تكاملهما في نفس درجة الاستقرارية مع استقرار سلسلة البواقي في الدرجة الأولى،

بالنسبة للفرضية الثانيـــة القائلة النمـــو الصناعي هو الذي يسبب في التلوث البيئي و ليس العكس، من خلال دراستنا و باعتمادنا على اختبار(Granger Causality Test) و جـــــدنا بان لا توجد علاقة سببية بين النمو السنوي للقيمة المضـــــافة الناتجـــة عن قطاع الصناعة و بين الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييـــد، أي النمو الســنـــوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة لا يؤثـــر في الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد و العكس صحيح.

من خلال نتائـــج التقدير ، نرى بان لوغاريتم الانبعـــــاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد يفسر في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول للوغاريتم الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد و التأخر الأول للوغاريتم النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة زائد الثابت.

يؤثر لوغاريتم النمو السنـوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة في السنة السابقة طرديا على الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد الحالي ، حيث ان ارتفاع للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة في السنة الماضية ، سوف نتوقع ارتفاع في الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد في السنة المقبلة و العكس في حالة الانخفاض يفسر لوغاريتم النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة بدلالة التأخر الاول لوغاريتم النمو السنـــوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة و التـــأخر الاول للوغاريتم الانبعاثات الغازية (ثاني أوكسيد الكربون)الناتجة عن الصناعات التحويلية و التشييد زائد الثابت.

- ✓ عند زيادة النمو السنوي للقيمة المضافة الناتجة عن قطاع الصناعة بنسبة 1% ، يكون هناك ثلوث بيئي الناتج عن ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.082 في الجو مع ثبات العوامل الأخرى، و هذا انبعات قليل أي غير مضر على البيئة في المدى القصير.

الهوامش:

-سعيدي نبيهة، **تسيير النفايات الحصرية في الجزائر بين الواقع و الفعالية المطلوبة-دراسة حالة الجزائر العاصمة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستار، 2012، جامعة بومرداس، الجزائر

-مصباح الصمد، **معجم الاثنولوجيا و الانتروبولوجيا**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات مع المعهد العربي العالي للترجمة، لبنان، 2006.

-علقمة مليكة، كثافة شافية، **مداخلة الاستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في اطار قواعد التنمية المستدامة**، ملتقى علمي حول التنمية المستدامة و الكفائة الاستخداية للمواد المتاحة، جامعة فرحات عباس،08-07 افريل 2008، سطيف.

-فتحي دردار، **البيئة في مواجهة الثلوث**، نشر مشترك بين المؤلف و دار الأمل، تيزي وزو، 2003.

-وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، **تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر2005**، طبع دار الحقائق، شرفة

-خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبدئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، دار وائل للنشر، الطبعة السابعة، الأردن، 2005

-إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004

-عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،**الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق** ،السعودية،200 .

-المشهداني، خالد حمادي، والحيالي، يسرى حازم، **العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة**، مقبول للنشر، مجلة العلوم الادارية، 2011، جامعة تكريث.

-عباس علي التميمي، **النمو الصناعي في الوطن العربي**، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة الموصل، كلية التربية، 1985، قسم الجغرافية.

-الكفري، مصطفى العبد الله، **النظام الاقتصادي و التنظيم الاقتصادي**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1051، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة دمشق.

-الوازني، خالد واصف، و الرفاعي، احمد الحسين، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، دار وائل للنشر، 2002، عمان، الأردن.

-الجومرد، اثيل عبد الجبار، و الدباغ، مثنى عبد الرزاق، **اثر نمو الصادرات على النمو في الدول النامية مع إشارة خاصة لتركيا**، مجلة الرافدين، العدد 46، دامعة الموصل ، كلية الاجارة و الاقتصاد، 1995، العراق.

-البنك الدولي،الموقع الالكتروني www.data.albankaldawli.org/indicator

- -Régis bourbonnais ,**cour et exercices corrigés** ,9e édition, France,2015.
- -George, l'hommes d sahel,flammarion,paris,1971

محور المداخلة: اقتصاد البيئي

عنوان المداخلة: دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)

The role of renewable énergies in achieving sustainable development (case study Algeria)

منصور شريفة – جامعة وهران2 محمد بن أحمد – cheri.mansour@univ-oran2.dz
حاكمي بوحفص – جامعة وهران2 محمد بن أحمد – hakmib2001@yahoo.fr

ملخص المداخلة:

يتناول هذا البحث موضوع الطاقات المتجددة التي تعتبر من أهم البدائل الطاقوية المتاحة في العالم حاليا وعنصر رئيسي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، حيث استحوذ التحول الطاقوي على اهتمام الاقتصاديين على كثير من الدول من بينها ألمانيا التي خطت خطوة كبيرة في هذا المجال، كما تسعى الجزائر جاهدة لتكريس مبدأ المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة اعتمادا على سياسات طاقوية تنطلق من إيجاد عناصر بديلة فعلية التي تحقق ذلك من أجل المحافظة على مواردها البترولية و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : الطاقات المتجددة، التنمية المستدامة.

Abstract :

This research deals with the topic of renewable energies, which is considered one of the most important energy alternatives available in the world today and a key component for achieving sustainable development, as the energy transformation has captured the interest of economists on many countries, including Germany, which has made a big step in this field, and Algeria is also striving To devote the principle of preserving the environment and sustainable development based on energy policies that start from finding actual alternative elements that achieve this in order to preserve its petroleum resources and achieve economic and social goals.

Keywords : Renewable energies, sustainable development.

1. مقدمة:

تؤدي الطاقة دورا حيويا لا غنى عنه في عالمنا المعاصر، فقد اتضحت أهميتها في عملية التنمية وارتباطها الوثيق بمختلف مجالات التنمية المستدامة وأبعادها، هذا الارتباط ولد ضغوطا كبيرة على البيئة، نتيجة لسيطرة مصادر الطاقة الاحفورية على هيكل المزيج الطاقوي العالمي، هذه الوضعية تبين حالة الإدمان الكبير للاقتصاد العالمي على تلك المصادر الطاقوية الناضبة، والتي يتم إنتاجها واستهلاكها بأساليب تؤدي إلى الإضرار بمختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات البشرية.

عرفت ألمانيا تغيير كبير في المشهد السياسي الطاقوي بعد حادثة المحطة النووية بفوكوشيما اليابانية في مارس 011 ، حيث عملت الحكومة الألمانية منذ 2011 على إحداث "تحول طاقوي" جذري بغية تحقيق العديد من الأهداف بحلول سنة 2050.

تحظى تنمية الطاقات المتجددة اهتمام كبير من قبل السلطات العمومية الجزائرية التي تسعى الى إحلالها كبديل للطاقات الاحفورية في مختلف القطاعات، من أجل تحقيق أهداف متطلبات التنمية المستدامة، ولذلك تسعى الجزائر للبحث من مصادر للدخل متجددة لمواجهة مخاطر وإشكاليات نذرت هذه الموارد و الحفاظ على البيئة.

الإشكالية: وفي هذا الإطار يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال التالي:

ما هو دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

و للإجابة على هذه الإشكالية تعتمد الدراسة على المحاور الآتية:

1: مفاهيم عامة حول الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة.

2: الطاقات المتجددة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة (تجربة ألمانيا).

3: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر.

4: الخاتمة.

2. مفاهيم عامة حول الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة:

1.2. الطاقات المتجددة: إن مفهوم الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيوفيزيائي، أو بيولوجي و التي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، و تتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح ...الخ، وتوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر الى طاقة أولية كالحرارة و الطاقة الكهربائية باستخدام تكنولوجيا متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود و كهرباء [1].

تعرف أيضا الطاقات المتجددة هي الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد، أو التي لا يمكن أن تنفذ (طاقة مستدامة و مصدرها يختلف جوهريا عن الوقود الاحفوري من بترول وفحم و غاز طبيعي، حيث تنتج

الطاقات المتجددة من المياه والرياح والشمس، كما يمكن إنتاجها من حركة الأمواج والمد والجزر، أو من طاقة حرارية أرضية، وكذلك من المحاصيل الزراعية[2].

مزايا و فوائد الطاقات المتجددة: يوجد العديد من مزايا و فوائد الطاقات المتجددة من أهمها نجد:

- مصدر الطاقات المتجددة لا يمكن أن يدمر البيئة المحلية أو العالمية.
- الاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة في نظم توليد الكهرباء كونها أقل عرضة لانقطاع التيار من الأنظمة المركزية.
- الطاقة المتجددة لا تتسبب في تلويث الجو أو الأرض أو البحار.
- توفير فرص عمل جديدة للعاملين المؤهلين.
- تسعى الطاقات المتجددة للقضاء على الفقر في المجتمعات النامية.

ترتكز أهم متطلبات الطاقات المتجددة على ما يلي[3] :

- وجود رغبة سياسية واضحة من القيادة العلية للدولة في التخلي التدريجي عن الطاقات التقليدية لصالح الطاقات المتجددة.

- توفير السيولة المالية اللازمة لعملية التحول عن طريق البحث عن سبل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، باشتراك القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي في هذا المجال.

- إبرام اتفاقيات دولية و عقد شراكة لتطوير توليد وصناعة الطاقات المتجددة.

- تشجيع البحث العلمي و التكنولوجي في مجال الطاقات المتجددة.

ـ فتح أسواق خاصة للطاقات المتجددة تتسم بالمرونة والوضوح في التعاملات.

تواجه إستراتيجية الطاقات المتجددة عدة عقبات و تحديات كالتالي:

- **العقبات:** تتمثل في[4]:

- اعتماد اقتصاديات الدول النفطية بشكل كبير على مصادر الطاقة التقليدية ما يؤدي في بعض الحالات الى تخفيف الاندفاع نحو الطاقة المتجددة خوفا من إحداث تأثير سلبي في منظومة إنتاج النفط.

- ارتفاع رأس المال اللازم لمشروعات الطاقة المتجددة يجعل دولا كثيرة بحاجة إلى الاعتماد على مشاركة الاستثمار الأجنبي أو المنح الخارجية المرتبطة بصناديق التنمية النظيفة وخاصة إن العائد على الاستثمار يحتاج إلى وقت أطوال من الاستثمار من مصادر الطاقة التقليدية.

- المساحات الكبيرة التي يجيب تخصيصها لمشروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية، تتطلب سياسات وبرامج واضحة لاستخدامات الأراضي وتمليكها للدولة لتقليل نفقات استئجارها أو شرائها.

- افتقار العديد من الدول خاصة الدول النامية الى تكنولوجيا متطورة للاستثمار في تخزين الطاقة خاصة الشمسية منها.

- تتطلب صناعات الطاقة المتجددة وما يرافقها من تحول إلى الاقتصاد المعتمد على الكهرباء على عناصر نادرة مثل الغاليوم، التيتانيوم والكادميوم وغيرها، حيث ليزال التنقيب عنها في الكثير من أنحاء العالم محدودا، كما أن استخراج هذه العناصر من باطن الأرض وطرائق تنقيتها من الشوائب .

- **الرهانات :** أهمها[5]:

- على المستوى المالي: تواجه جهود إنتاج الطاقة المتجددة مشاكل تتعلق بعدم وجود قدرة تنافسية لأسعارها مقارنة بأسعار الطاقة التقليدية، وقد أكد ذلك بعض المهتمين بالمجال الطاقوي على أن المشكلة الأساسية للطاقة البديلة عموما هي عدم قدرتها على منافسة وسائل إنتاج الطاقة الأخرى من حيث الأسعار.

كما أن هناك تحد أخر مرتبط بمخاطر تقلبات سعر الصرف، لان الطاقة بشكل عام من المنتجات السريعة التأثر بتقلبات سعر الصرف الأجنبي، وبالنسبة للاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة فهي عادة مرتبطة إما بالشركات المنتجة للطاقة أو بمشاريع الدول، وعلى الرغم من أن الإجماع الآن تحقق حول التغيرات المناخية التي سببها الانبعاث الحراري والغازي.

- على مستوى السياسي: هناك مخاطر تواجه مشاريع الطاقة المتجددة، تتمثل في احتمالات أن تتراجع البلدان عن اتفاقيات شراء الطاقة التي تؤمن العائدات على المدى الطويل لمشاريع الطاقة، والتي يتم مقابلتها تقديم القروض.

كما أن هناك عدم نضج في البيئة القانونية الخاصة بإنتاج الطاقة المتجددة، مما يزيد من المخاطر التعاقدية، كما أن مجال الطاقة قد يخضع لتغيير في المواقف السياسة مما ينعكس سلبا على هذا النوع من المشاريع.

- على المستوى الفني والتقني : تتعرض هذه المشاريع إلى العديد من التحديات من حيث الأداء الفني و الافتقار الى الخدمات الهندسية المتخصصة، وعدم التأكد من العناصر المتوفرة كأداء الرياح مثلا، إضافة إلى مشكلة سرقات حقوق الملكية الفكرية التي تتعرض إليها الأسواق الناشئة في مجال الطاقة المتجددة و البديلة.

2.2. التنمية المستدامة: إن المفهوم الحديث للتنمية لم يعد محصورا في التنمية دون الأخذ بعين الاعتبار عناصر الاستدامة والمحافظة على البيئة، وقد تدعم هذا التوجه في ندوة ستوكهولم لسنة 1972، حول" التخطيط المندمج للتنمية "، كما تعددت تعار يف للتنمية المستدامة، فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة، والبعض يطلق عليها التنمية الموصولة، والبعض يسميها التنمية القابلة للاستمرار، وعرفت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، أو ما يسمى بتقرير برونتلاند (سنة 1987) التنمية المستدامة على أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد و توجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم، وبالتالي نستنتج في هذا التعريف انه ربط بين تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم .

وبرز اهتمام التنمية المستدامة خلال المؤتمرات الدولية و الاتفاقيات و الإعلانات الجهوية و الإقليمية، و من أهمها:

➢ **قمة الأرض لسنة 1992** : نظم المجتمع الدولي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة وأطلق عليها تسمية "قمة الأرض"، وهي ربط بين حماية البيئة والتنمية المستدامة ووضع شرط من اجل تحقيق التنمية المستدامة يجب الالتزام بما يلي:

ـ ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة.

ـ عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها حتى لا تفنى.

ـ عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات التي تقذف بها فيه.

➢ **قمة جوها نسبرج بشأن التنمية المستدامة لسنة 2002:** كما أكدت على الالتزام بالجوانب التي تخص التنمية المستدامة، والتي من أهمها:

- الالتزام بالتنمية المستدامة لإقامة مجتمع عالمي إنساني وتحقيق التنمية المحلية والاجتماعية.
- نقل تقنيات لمحاربة التصحر والجفاف والفيضانات.
- تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة .

❖ **عناصر التنمية المستدامة :** إن نتائج كل من قمة الأرض و جوها نسبرج أكدت على أهمية العنصر البيئي في التنمية المستدامة بالإضافة إلى كل:

-**العنصر البيئي:** وهو استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية حتى نوفر ما تحتاجه الأجيال الحالية ونحفظ حقوق الأجيال القادمة.

- **العنصر الاقتصادي :** هو استغلال الأمثل للمارد الطبيعية لتحقيق رفاه المجتمع والقضاء على الفقر.

- **العنصر الاجتماعي:** هو العلاقة بين الطبيعة والبشر وتوفير الصحة، التعليم، الأمن.

❖ **أهداف التنمية المستدامة:** تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أهمها نذكر:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان.
- احترام البيئة الطبيعية.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية.
- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع.

3. الطاقات المتجددة كأداة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة (تجربة ألمانيا):

1.3. دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة:

***الجانب الاقتصادي :** أدى تزايد الطلب على الطاقة استجابة للتصنيع والتمدن وثراء المجتمع الى توزيع عالمي لاستهلاك الطاقة الأولية توزيعا شديد التفاوت، كما تعتمد التنمية الاقتصادية على توافر خدمات الطاقة اللازمة سواء لرفع وتحسين الإنتاجية أو للمساعدة على زيادة الدخل المحلي، من خلال تحسين التنمية الزراعية وتوفير فرص عمل خارج القطاع الريعي، ويمكن عرض فرص عمل دائمة عن طريق المشاريع الطاقوية منها:

- إنشاء مبادرات اقتصادية جديدة ناتجة عن تشجيع السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات التنمية القطاعية تتماشى مع التنمية المستدامة لاسيما الخدمات وإنتاج منتجات الملائمة للبيئة والبحث عن البدائل الطاقوية غير التقليدية في تحويل توجه الأنشطة الاقتصادية باتجاه استحداث الوظائف في القطاعات المستدامة بيئيا.

- أيضا القطاعات الصناعية في مجال إنتاج الوقود الحيوي المستند أساسا إلى الإنتاج الزراعي، ومشاريع تشييد محطات الطاقات المتجددة باختلاف أشكالها أن تساهم في خلق القيمة المضافة للدخل القومي.

- الطاقات المتجددة تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي الذي يترتب عنه تحسين الظروف المعيشية مع احترام البيئة .

***في الجانب الاجتماعي:** تتضمن القضايا الاجتماعية المرتبطة باستخدام الطاقة التخفيف من وطأة الفقر، وإتاحة الفرص أمام المرأة والتحول الديموغرافي والحضري، إذ يؤدي الوصول المحدود الى تهميش الفئات الفقيرة وإلى تقليل قدرتها بشكل حاد على تحسين ظروفها المعيشية، فحوالي ثلث سكان العالم لاتصل إليهم مصادر الطاقة الضرورية، بينما تصل إلى ثلث الأخر بصورة ضعيفة، كما أن اعتماد سكان المناطق الريفية على أنواع الوقود التقليدية في التدفئة والطهي له تأثيرات سلبية على البيئة وعلى صحة السكان .

* **في الجانب البيئي:** بعد الانعكاس السلبي للطاقات التقليدية عن البيئة والتنمية المستدامة عموما أهم الأسباب التي دفعت بدول المعمورة للبحث عن الطاقات البديلة والكفيلة بإصلاح ما أفسدته الطاقات التقليدية، وعلى الأقل التخفيف من حدته الى جانب تحقيق التنمية المستدامة.

2.3. الطاقات المتجددة في ألمانيا : تعتبر ألمانيا رائدة في تطوير الطاقات المتجددة مقارنة ببقية الدول الأوربية، فقدت اتفقت الحكومة الفيدرالية مع أهم المؤسسات في سنة 2000 حول "التوافق النووي " الذي نوقش سنة 2010 من خلال قانون يمدد نشاط 17 مفاعلا نوويا، وكانت كارثة فوكو شيما سبب في إعادة توجيه ألمانيا في اتجاه الطاقة المتجددة، كما ظهرت الأهداف السياسية المتعلقة بحماية المناخ" لسنة 2010 كامتداد للأهداف المشتركة لـ أوربا 2020"، والبرنامج الألماني الشامل للطاقة والمناخ لسنة 2007، وتبنت الحكومة الألمانية "التصور الطاقوي" سنة 2010 يمثل برنامج عمل طاقوي على المدى البعيد يتكون من أكثر من 140 إجراء.

بالرغم من تجربة ألمانيا في ميدان التكنولوجيا النووية وهي أكثر تحفظا على هذه الصناعة، إلا أنها تبنت القانون الأول للتخلي عن الصناعة النووية الذي حدد سنة 2021 لغلق أخر المحطات النووية بألمانيا، والاقتناء بالتحول الطاقوي والتخلي عن الطاقة النووية.

بعد غلق المحطات النووية الثمانية، توسع إنتاج الطاقات المتجددة، وبلغ الطاقة الكهربائية الألمانية من الطاقة المتجددة في 2012 حوالي 23 % ومن المتوقع إن تصل في سنة 2020 إلى بين 35 و 40 % ، ويبقى هدف ألمانيا هو بلوغ 80% سنة 2050.

ترى السلطات الألمانية في تطور الغاز الصخري في الو.م.أ اتجاها مقلقا، لآن ذلك سيؤدي الى انخفاض سعر الفحم في أوربا مما يدفع الدول التحول من الغاز إلى فحم، وذلك لا يخدم الأهداف المناخية، وتوضح الأرقام الألمانية

بأن النمو الاقتصادي للدولة لا يتوقف على زيادة الاستهلاك من الطاقة الكهربائية، حيث حقق الاقتصاد الألماني خلال سنة 2012 نمو بنسبة 0,8 % مع تراجع الاستهلاك الصافي للطاقة الكهربائية ب 2% [6] .

- **. إستراتيجية التحول الطاقوي بألمانيا:** يعتبر التحول الطاقوي في ألمانيا من أهم المواضيع الاقتصادية والبيئية والسياسية، وذلك من خلال أهدافه الذي تفرض العديد من التحديات وأهمها :
  - تطوير شبكة التوزيع وتقبل السكان.
  - الارتفاع السريع للتكاليف الطاقات (الكهرباء).
  - ضمان مرونة الإمداد.
  - تراجع الطاقات المتجددة.
  - عوائق تخزين الطاقات المتجددة و تطويرها.
  - التخلص من النفايات النووية
- **. تكاليف التحول الطاقوي الألماني :** بلغ مجموع الإعانات الموجهة للطاقة الشمسية الذي تمثل 3,5 % من الإنتاج الكلي للطاقة الكهربائية 110 مليار أورو، و 20 مليار بالنسبة لطاقة الرياح سنة 2011، وفي نفس السنة قدر بنك الدولة (KFW) الممول لمشاريع طاقة الرياح البحرية قيمة استثمارية متوقعة حتى سنة 2020 بين 350 و 415 مليار أورو ، والتي تتمثل أساسا في مضاعفة القدرات الإنتاجية.

وقدرت إحدى الدراسات المتعلقة بمتعاملين الشبكة سنة 2012 بأن فاتورة التخلي الكلي عن النووي قبل سنة 2022 ستكون بين 200 و 400 مليار أورو ، بينما قدمت دراسة من جامعة شتوتغارت أرقاما تتجاوز 2000 مليار أورو و هو مبلغ يضاهي ما أنفق لتوحيد ألمانيا.

تتجه الحكومة الألمانية إلى تحميل تكلفة التحول الطاقوي على الأسر، وحماية القدرات التنافسية لمؤسساتها من خلال اعتماد استثناءات ضريبية لصالح أكبر المؤسسات المستهلكة للطاقة.

- **. التحول الطاقوي و الصناعة الألمانية :**في ألمانيا من أجل دعم إنتاج الطاقة المتجددة تعفى المصانع المستهلكة للطاقة بكثافة من الضريبة، ومن جهة أن التحول الطاقوي يهدد العديد من المؤسسات ويمكن أن يضر بألمانيا كاقتصاد صناعي ذكرته دراسة الأبحاث الاقتصادية (IW)، و كنتيجة توصلت لها هذه الدراسة أنه تم تسجيل منذ بداية الألفية صافي استثمار سلبي في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة أقل من أن يتناسب مع فقدان القيمة الذي نشأ عادة في عملية الإنتاج وفي ذلك خسارة لألمانيا كمنطقة صناعية .

- **ارتفاع سعر الطاقة المتجددة:** إن دعم ألمانيا من خلال ضريبة عملية التحول الطاقوي، وضمان الدولة لمنتجي الكهرباء المتجددة سعرا ثابتا لضمان ربحية استثماراتهم لان سعر الطاقة أعلى من سعر السوق، إضافة الى ذلك استياء ألمانيا لتزايد المعروض من إنتاج الكهرباء المتجددة الذي يؤدي الى ارتفاع مطرد لقيمة هذه الضريبة، بينما تعفى مؤسسات الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة من هذه الضريبة، فيؤدي الى ارتفاع الأسعار ، مما جعل الحكومة تفكر في فرض ضريبة بسيطة على هذه المؤسسات.

- **قوة الارتباط بين المنتجين والموردين**: يعتقد مدير" المعهد أبحاث الاقتصاد" بأن حجم خسائر الاقتصاد الألماني في حالة هجرة بعض المؤسسات، وأن أكثر من 80% من المؤسسات الصناعات التجهيزية يتعاملون مع موردين من قطاع الصناعات ذات الاستهلاك الواسع للطاقة، ويتوقع من التشابك الوثيق بين المؤسسات الصناعية و المؤسسة الموردة في ألمانيا، و بالتالي هجرتها تعني خسارة مضاعفة.

- **تخوف مؤسسات قطاع كهرباء النووية** : ان المؤسسات الناجحة في هذا القطاع بدأت تتراجع، حيث تراجعت ثقة المستثمرين في قطاع الطاقات المتجددة بفعل تقلب السياسات العمومية، لاسيما حول يعر الشراء المضمون وارتباط مردودية محطات الفحم بفترات طلب ضعيفة جدا.

-**ارتفاع الأسعاروتنافسية المؤسسات الألمانية**: إن رفع الأسعار الكهرباء يعود حتما الى رفع تكاليف الإنتاج بسبب استبدال وسيلة إنتاج مهتلكة وذات تكلفة ضعيفة إلى وسائل أخرى تعمل بالغاز والفحم، أو بالطاقات المتجددة، ووفقا لهذه الدراسات سترفع هذه الأسعار ب 70% قبل سنة 2050، و يؤثر ذلك على تنافسية المؤسسات الصناعية الكبيرة.

- **ـ الحلول المقترحة لمواجهة تحديات التحول الطاقوي:**

تتميز ألمانيا بحيازة مهارات تكنولوجية و يمكن لأبحاثها في مجالات الطاقات المتجددة أن تشكل مصدر الهام لبقية الدول:

- التكنولوجيات الذكية والفعالية الطاقوية: تسعى الكثير من المؤسسات بتطوير استراتيجيات من أجل تحقيق الاستهلاك الذكي للطاقة .

كما تقوم الحكومة الفيدرالية عملا بتوصية الاتحاد الأوربي بدراسة إمكانية استعمال "العدادات الكهربائية الذكية" 'SMART METERS ' بجميع البيوت الألمانية والهدف منها هو فوتره الكهرباء وفقا لوقت الاستهلاك في تكتيف سلوك المستهلكين مع معروض الطاقة الكهربائية.

وتسمح هذه العدادات الكهربائية الذكية بمرونة الحمولة الكهربائية وتخفيف الاستهلاك .

- الاعتماد على الطاقات الحفرية كمرحلة انتقالية: لمواجهة اختلال التوازن المحتمل بين العرض والطلب على المدى القريب، ترى الحكومة الألمانية بضرورة اللجوء إلى الإنتاج الحراري (محطات الفحم الحجري، الفحم والغاز) لتعويض الغلق المبكر للمحطات النووية.

اتبعت ألمانيا مؤخرا سياسة انفتاح مع روسيا قائمة على الثقة والمنفعة المتبادلة، حيث تم مد أنبوب للغاز يربط البلدين تحت بحر البلطيق سنة 2005، ومشروع ربط روسيا بأوربا الوسطى عبر البحر الأسود، يمثل الغاز الأولوية لألمانيا التي تسعى لتكون قطبا غازيا في قلب أوربا.

- تأسيس أرضية وطنية للبحث، يوجد في ألمانيا أكثر من 180 جامعة و 120 مركز جامعي و معهد للبحث بأنشطة ومشاريع بحثية حول موضوع التحول الطاقوي، حيث تم في مارس 2013 إنشاء أرضية وطنية برعاية حكومية ومشاركة الأكاديميات الألمانية للعلوم للبحث في هذا المجال.

- الاعتماد على البحر لتطوير الطاقات المتجددة: بالرغم من الأولوية القانونية لدعم الطاقات المتجددة، إلا أن هذه التجهيزات لا يمكن استهلاك طاقتها ولا تخزينها أو نقلها بسبب الإنسدادات بالشبكة الكهربائية الوطنية، كما يوجد فراغ قانوني بألمانيا حول الشبكات البحرية مما يتسبب في تعطيل تطويرها.
- تطوير القدرات التخزينية للطاقة: تخطط ألمانيا لإنشاء عددا من محطات التخزين الطاقوي بقدرة تخزين تقارب 5 ألاف ميغاواط .
- تطوير المصادر البديلة للطاقة: مع تزايد ارتفاع تكاليف الطاقة يحاول الخبراء اكتشاف طرق بديلة للحصول عليها مثل:

ـ حرارة الأرض للتدفئة والتبريد.

ـ الطاقة الباطنية لتوليد الكهرباء والتدفئة.

4. واقع الطاقات المتجددة في الجزائر:

أولت الجزائر في السنوات الأخيرة اهتماما بقطاع الطاقات المتجددة و التحول الطاقوي، وذلك بهدف تخفيف من التبعية لقطاع المحروقات، سوف نتطرق في هذا العنصر أسباب التحول الطاقوي في الجزائر، مع أبرز القوانين الصادرة، وكذا المشاريع المنجزة و المخطط لها، مع الإشارة الى التحديات التي تواجهه.

4.1. أسباب التحول الطاقوي في الجزائر: تعود ضرورة التحول الطاقوي في الجزائر إلى عدة أسباب أهمها: الاستهلاك الطاقوي المتزايد وتأثيره السلبي على كفاءة استخدام الطاقة وهذا راجع الى:

- انخفاض أسعار مختلف أنواع الطاقة مقارنة مع الدول المجاورة [7] مثل تونس والمغرب بحوالي 50.7 % [8] ، بالإضافة إلى انخفاض أسعار الغاز مما يشجع استعماله بقوة أمام المنتجات البترولية والغازات الأخرى.

- إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بتطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي مع تبني مشاريع استثمارية ضمن ميزانية التجهيز لدعم الانتعاش لاسيما مجال الأشغال العمومية والبناء والتطور في صناعات الطاقة لاسيما مصانع الغاز الطبيعي المميع ومحطات توليد الكهرباء .

- برنامج التكميلي لدعم النمو أين خصص له نسبة 45.4 % .

- ارتفاع كثافة الطاقة كمؤشر للفعالية الطاقوية، جعلها بعيدة كل البعد عن الانخفاض المسجل على المستوى العالمي وعلى مستوى الدول الصناعية مشيرا إلى عدم وجود اللامادية في التصنيع وما يعكسه من الأفعال الطاقوية وهذا ما تم تسليط الضوء عليه لأول مرة في 2013 من قبل مجلس الطاقة العالمي [9] ، حيث صنفت الجزائر في المرتبة 88 عالميا من حيث مؤشر استدامة الطاقة تراجعت بذلك بـ7 مرات بعد ما كانت 81 سنة 2011 فأداءها الطاقوي في انخفاض.

- تراجع في المراتب التي تحتلها الجزائر من حيث الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي على المستوى العالمي، خلال العقدين الماضيين بخمسة مراتب أضعف إلى ذلك أنها تحوز على أقل حصة بين دول الأوبك[10] ، وعلى الرغم من الانتعاش المسجل في مجال الحفر منذ التسعينات بغض تجديد قاعدة الاحتياطات إلا أن هده الجهود تبقى غير كافية وهي محدودة في حجمها مقارنة بحجم العمليات المشابهة لها في العديد من دول العالم[11] ، فالاقتصاد

الجزائري لن يستطيع بشكل متزامن المواصلة في استهلاك الغاز بمعدلات سريعة عند مستوى أسعار منخفضة من ناحية، والالتزام بالعقود الطويلة الأجل المبرمة وتحقيق الأهداف التصديرية لقطاع الطاقة لتمويل اقتصاد جديد منتج للثروة من ناحية أخرى.

فالجزائر أمام تحدي كبير و الذي حافزا مشجعا في حد ذاته لتطوير سياسة وطنية متكاملة للطاقة في الجزائر، وذلك بالتدخل في سوق الطاقة بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر من خلال الإجراءات التشريعية، بهدف تأمين توازن مقبول بين العرض و الطلب على الطاقة.

تبقى الاستفادة من آلية التحول الطاقوي في الجزائر من أهم الفرص التي يمكن أن تقتنصها في إطار ضمان أمنها الطاقوي، إلا أن الحكم على نجاحها أو فشلها يرتبط بالمرحلة المستقبلية، وما تفرض من تحديات أو مكاسب.

. **القوانين و التشريعات الصادرة في مجال الطاقات المتجددة :** قامت الجزائر بإصدار العديد من القوانين لتشجيع العمل بالطاقات المتجددة والاستثمار بها، والحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ومن بينها مايلي[12]:

- قانون رقم 04-07 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
- المرسوم التنفيذي رقم 33-11 المتعلق بإنشاء وتنظيم وتسيير المعهد الجزائري للطاقات المتجددة.
- المرسوم التنفيذي رقم 218-13 المتعلق بتحديد شروط منح العلاوات بعنوان تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء.
- المرسوم التنفيذي رقم 423-11 المتعلق بتحديد كيفيات تسيير الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والإنتاج المشترك.
- المرسوم التنفيذي المتعلق بإصدار شهادات المنشأ للكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة، ويحدد كيفية إصدارها واستعمالها.
- المرسوم التنفيذي المتعلق بتسعيرة الشراء المضمونة (تحديد تسعيرة شراء الكهرباء من المصادر المتجددة:شمسي حراري، شمسي كهرو ضوئي، الرياح).
- القانون رقم 09-99 المؤرخ في 28 جويلية 1999، المتضمن التحكم في الطاقة ووسائل تطويرها ووضعها حيز التنفيذ[13].
- القانون رقم 01-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 يتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز.
- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 04 أوت 2004 يتعلق بكيفية ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة[14].

إضافة الى المؤسسات الاقتصادية والتعليمية المعنية بالموضوع مباشرة، أنشئت العديد من الهيئات وهي[15]:

- مركز تطوير الطاقات المتجددة.

- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية.
- وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم.
- الوكالة الوطنية لتطوير استخدام الطاقة وترشيدها.

كما تكفل القطاع المعني مباشرة بالموضوع، أي قطاع الطاقة وترقية المناجم بترقية الطاقة المتجددة من خلال المؤسسات التالية:

- وكالة ترقية وعقلنه استعمال الطاقة.
- مركز البحث لتطوير الكهرباء والغاز، يعمل على صيانة التجهيزات الشمسية والتي تم انجازها في إطار البرنامج الوطني للإنارة الريفية.

أما على مستوى المتعاملين الاقتصاديين، فهناك عدة شركات تنشط في ميدان الطاقة المتجددة، حيث يوجد عشرات المتعاملين الخواص في هذا الميدان، كما تم وضع عدة برامج في هذا الإطار يمكن إدراجها كمايلي:

- برنامج شمس الجزائر: يسعى الى تشجيع استعمال الطاقة الشمسية من خلال القيام ببعض المشاريع النموذجية.
- برنامج الاقتصاد في الإنارة: يسعى هذا البرنامج الى تحقيق مايلي:
  - إدخال الإنارة ذات الأداء العالي في أوساط الأسر الجزائرية.
  - تحسين الرفاهية وتخفيض فاتورة استهلاك الكهرباء.
  - تشجيع على ظهور سوق وطنية في مجال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض.
- برنامج أوج الصناعة : يهدف الى تحقيق مايلي:
  - تعيين مكامن اقتصاد الطاقة و اقتراح الأعمال الملائمة للتحكم في استهلاك الطاقة.
  - تقليل من تكاليف إنتاج الطاقة، وخلق روح المنافسة.
  - ترقية مؤسسات الخدمة الطاقوية.

على الرغم من وجود الإطار التشريعي الخاص بميدان الطاقة المتجددة والإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر، إلا أنه لا يوجد تكفل حقيقي بهذا الموضوع، لهذا يجب وضع إستراتيجية وطنية تهدف الى الإحلال التدريجي للطاقة المتجددة ضمن الفضاء الطاقوي الجزائري.

2.4. إستراتيجية الطاقات المتجددة في الجزائر:

الفرع الأول: البرنامج الجزائري الطموح للطاقة الشمسية: ينقسم الى مايلي:

- (2011-2014) : مرحلة تجريبية أولى تمتد على ثلاث سنوات تتعلق بالتكفل وتأطير البرنامج.
- (2014-2020) : تحسين التسيير في مجال البحث والتنمية.
- (2020-2030): وهي المرحلة الأخيرة تخص التطبيقات الاقتصادية للأبحاث والشروع في مشاريع التنمية.

يسعى البرنامج الى توليد الطاقة من المصادر المتجددة في الفترة (2011-2030) ما يصل الى 22.000 ميغاواط من الطاقة لتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة الكهربائية والباقي سوف يتم تصديرها.

و يعرف برنامج الطاقات المتجددة بالمراحل التالية:

- سنة 2013 تركيب يقدر بـ 110 ميغاواط منها 30 ميغاواط من محطة حاسي مسعود.
- سنة 2015 تركيب يقدر بـ 650 ميغاواط.
- في أفق 2020 من المتوقع تركيب طاقة إجمالية حوالي (2600 ميغاواط) للسوق المحلية، واحتمال تصدير ما يقارب 2000 ميغاواط.
- في أفق 2030 من المتوقع تركيب طاقة إجمالية حوالي 12000 ميغاواط للسوق المحلية وتصدير ما يقارب 100000 ميغاواط.

الفرع الثاني: برنامج تطوير الطاقات المتجددة: ينقسم الى مرحلتين:

المرحلة الأولى: 2015-2020 : تعمل هذه المرحلة على إنجاز طاقة تقدر 4000 ميغاواط بين الشمسية والرياح، و500 ميغاواط بين الكتلة الحيوية والتوليد المشترك والحرارة الجوفية.

المرحلة الثانية: 2021-2030 : ربط الكهرباء بين الشمال والصحراء (أدرار)، وتركيب محطات كبرى للطاقات المتجددة في مناطق عين صالح، أدرار، تيميمون، بشار، ودمجها في منظومة الطاقة الوطنية.

والجدول الموالي يوضح لنا هذه المراحل:

الجدول رقم 01: القدرات المتراكمة لبرنامج الطاقة المتجددة حسب النوع والمرحلة خلال الفترة(2015 – 2030) الوحدة ميغاواط .

أنواع الطاقة المتجددة	المرحلة الأولى 2015-2020	المرحلة الثانية 2021-2030	المجموع
الطاقة الشمسية الضوئية	3000	10575	13575
طاقة الرياح	1010	4000	5010
الطاقة الشمسية الحرارية	0	2000	2000
التوليد المشترك	150	250	400
طاقة الكتلة الحيوية	360	640	1000
الطاقة الحرارية الجوفية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

Source : CDER ,Renewables Overview Algeria , September 2016,p01

الفرع الثالث: الاهتمامات الأجنبية بالاستثمار بالطاقة المتجددة في الجزائر:

الاهتمام الجزائري : قامت الجزائر بإنجاز أكبر برج عالمي للطاقة الشمسية والغاز في إطار شراكة الجزائر (80%) و ألمانيا(20%) ببورقيقة تيبازة بقيمة (مليار دينار) في 2011 تبلغ طاقته (7 ميغاواط) .

ـ كهربة 18 قرية في الجنوب الجزائري بالطاقة الشمسية.

ـ بناء أول محطة هجينة للطاقة الشمسية والغاز بحاسي رمل عن طريق الشراكة الجزائرية إسبانية (ABENER NEAL) سنة 2010، تقدر طاقته بـ150 ميغاواط (غاز 120 و شمسي 30 ميغاواط).

ـ مشروع الطاقات المتجددة بالمدينة الجديدة بوغزول: انجاز محطة هجينة (شمسية و هوائية) تهدف الى بلوغ نسبة 10% من برنامج الطاقوي الوطني للطاقات المتجددة في أفق 2030.

ـ مركز تطوير الطاقات المتجددة CDER الموصلة بشبكة الكهرباء الوطنية، يندرج هذا المشروع في إطار التعاون الجزائري، الاسباني بإنتاج 200 كيلو واط.

ـ مصنع لإنتاج الألواح الشمسية بالرويبة: المقاول الرئيسي له المجمع الألماني (سانترو ثارم كينيتيكس)، تقدر طاقته بـ120 ميغاواط .

ـ مصنع لإنتاج الألواح الشمسية بباتنة: المقاول الرئيسي للمصنع الشركة الجزائرية الفرنسية (أوراس سولار) بقدرة 25 ميغاواط سنويا.

ـ مشروع إنارة الطريق السيار (شرق-غرب): انجاز 10 محطات الطاقة الشمسية بطاقة 10 كيلو واط – محطة .

الاهتمام الألماني: تسعى ألمانيا بتنسيق جهود التعاون الجزائري الألماني في مجال تسيير واستغلال الطاقة المتجددة كمشروع ديزرتيك، وهذا بعد الدراسات التي قامت بها ألمانيا ان صحراء الجزائر تتوفر على أكثر مخزون من الطاقة الشمسية الممكن توظيفها لإنتاج الكهرباء، وهي كبديل حتمي للطاقات النافذة والعمل على توسيع المشاريع الخاصة بالاستثمار.

الاهتمام الأمريكي: يتم على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات دراسة نحو 12 مشروعا استثماريا أمريكي حول الطاقات المتجددة.

الاهتمام الياباني: سعت اليابان سنة 2011 بإطلاق مشروع "SSB" (صحراء سولار بريدر) استنادا الى الأرضية التكنولوجية المسماة المزرعة الشمسية التجريبية المبرمج إنجازها بسعيدة، والذي يتكلف بتمويلها بشكل كلي الطرق الياباني في مدة 5 سنوات وتستفيد في هذا الإطار الجزائر بمركز للبحوث مخصص لتطوير تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

❖ **رهانات نجاح التحول الطاقوي في الجزائر:**

التحويل الطاقوي يتطلب :

- الصرامة والجدية في تطبيق رزنامة الانجاز في أجالها المحددة لبرنامج الطاقات الجديدة والمتجددة .

- الاستفادة الفعلية من خيرات الدول السابقة في الميدان التي تستغل هذه الطاقات على نطاق واسع.

ولإنجاح فعالية التحول الطاقوي يجب:

-توعية و زيادة ثقافة المستهلكين وباستمرار لمختلف أساليب الترشيد في استخدام الطاقة.

-تفعيل مراكز خدمة العملاء لدى المؤسسات والهيئات الطاقوية بغرض تقديم الخدمات الاستشارية لمستهلكي الطاقة وبالمجان الخاصة بتطبيق تدابير توفير الطاقة المؤكدة والفرص الناجمة عنها.

- إصدار قوانين للحد من استهلاك الطاقة كفرض رسوم جمركية عالية على الأجهزة والمعدات كثيفة استخدام الطاقة.

- منح حوافز تشجيعيه للصناعات الوطنية التي تخفض من استهلاكها من الطاقة لكل وحدة تنتجها.

- تطوير قطاع النقل والتركيز على تشغيل وسائل النقل العمومي.

- ضرورة تدعيم العلاقة مع الدول الأخرى بإدراج مشاريع مشتركة تستفيد من السوق الأوسع واقتصاديات الحجم الأكبر كما هو الحال في استعمال الطاقات المتجددة وربط الشبكات الكهربائية.

5. الخاتمة:

لقد استعرضنا في هذه الورقة البحثية العديد من النقاط التي ركز من خلالها على الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار تجربة ألمانيا التي خطت خطوة كبيرة في هذا المجال.

إن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الورقة البحثية، يمكن تلخيصها في النقط التالية :

- مشاكل نموذج الطاقة العالمية ليست مشكلة موارد بالدرجة الأولى بقدر ما هي مشكلة سياسات وتكنولوجيا.
- اعتماد ألمانيا على تطوير طاقاتها المتجددة تهدف الى تفعيل التحول الطاقوي الى أفق 2050، وهو التاريخ الذي يجب أن تختفي عنده الطاقات الحفرية من المزيج الطاقوي الألماني لصالح الطاقات المتجددة.
- تمتلك الجزائر قدرات كامنة ضخمة من الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، حيث تعتبر الأولى عالما من ناحية تلقي الأشعة الشمسية، لكن استغلال هذه الطاقات يبقى بعيدا كل البعد عن مستويات استغلالها في دول أقل إمكانيات وموارد.

ولذلك يمكن تقديم توصيات بخصوص هذا الموضوع:

على الجزائر لاحتكاك بتجارب الدول الرائدة في الطاقات المتجددة، وربط كل المعابر السياسية والاقتصادية والعلمية والمعرفية والتكنولوجية حتى تستطيع النهوض بالبرنامج الوطني للطاقات المتجددة في آفاق 2030 .

الهوامش:

(1) شنوفي نور الدين، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر- الطاقة الشمسية كطاقة بديلة مستقبلية- مجلة العلوم االتجارية ، العدد 20 ص 9.

(2) خبابة عبد الله، خباية صهيب كعرار احمد (2013)، تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة و تحديات التنفيذ دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لالمانيا، مجلة العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير و العلوم التجارية عدد 10. ص 43 .

(3) عبد الرزاق فوزي. حسناوي بلبال (2015) إشكالية التحول الطاقوي كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية ،عرض نموذج ألماني مداخلة مؤتمر دولي حول سياسة استخدامات الموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية الفطرية و تامين الاحتياجات الدولية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ص07 .

(4) المرجع السابق، ص ص 04، 05 .

(5) فريدة طاجين ، الطاقة النظيفة و الأمن البيئي : الرهانات و التحديات ،مجلة دفاتر السياسي و القانون ،عدد 06 ،جانفي 2012 ،ص ص 254، 255.

(6) file://D:/colloques / transition%20 énergétique %20 allemande/I.allemagne-face-sa-transition-energetique.htm réduction paris par Audrey Duquesne-Mardi 5 Mars 2013.

(7) IMF. Energy subsidies in the middle East and north africa : lessons for reform, march,2014 .

(8) www .eia.org /subsidy/index-html.

(9) word energ concil, world energy trilemma 2013 :energy sustainability index, 2014 .

(10) bp, statistic energy review 2014 , june 2015 .

(11) حابيلي محمد، الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات ، الاصلاح الاقتصادي، العدد 20 ص 44.

(12) جامعة الدول العربية، دليل الطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة في الدول العربية، جامعة الدول العربية ، القطاع الاقتصادي، إدارة الطاقة، القاهرة ص 62، 69.

(13) منشور وزارة الطاقة و المناجم، دليل الطاقات المتجددة ، الجزائر، 2007، ص 36.

(14) مرجع نفسه، ص 36.

(15) عبد الحكيم مهوبي (2011) التغيرات المناخية، الاسباب، المخاطر و مستقبل البيئة العالمي ، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، ص 235.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1) جامعة الدول العربية، دليل الطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة في الدول العربية، جامعة الدول العربية ، القطاع الاقتصادي، إدارة الطاقة، القاهرة.

2) حابيلي محمد، الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات ، الإصلاح الاقتصادي، العدد 20.

3) خبابة عبد الله، خباية صهيب كعرار احمد (2013)، تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة و تحديات التنفيذ دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا، مجلة العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير و العلوم التجارية عدد 10.

4) شنوفي نور الدين، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر- الطاقة الشمسية كطاقة بديلة مستقبلية- مجلة العلوم التجارية ، العدد 20.

5) عبد الحكيم مهوبي (2011) التغيرات المناخية، الأسباب، المخاطر و مستقبل البيئة العالمي ، دار الخلدونية للنشر، الجزائر.

6) عبد الرزاق فوزي. حسناوي بلبال (2015) إشكالية التحول الطاقوي كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية،عرض نموذج ألماني مداخلة مؤتمر دولي حول سياسة استخدامات الموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية الفطرية و امين الاحتياجات الدولية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف .

7) فريدة طاجين، الطاقة النظيفة و الأمن البيئي : الرهانات و التحديات، مجلة دفاتر السياسي و القانون، عدد 6 ،جانفي 2012.

8) منشور وزارة الطاقة و المناجم، دليل الطاقات المتجددة، الجزائر، 2007.

باللغة الأجنبية:

9) bp, statistic energy review 2014 , june 2015 .

10) file://D:/colloques / transition%20 énergétique %20 allemande/I.allemagne-face-sa-transition-energetique.htm réduction paris par Audrey Duquesne-Mardi 5 Mars 2013.

11) IMF. Energy subsidies in the middle East and north africa : lessons for reform, march,2014 .

12) word energ concil, world energy trilemma 2013 :energy sustainability index, 2014 .

13) www .eia.org /subsidy/index-html.

محور المداخلة: اقتصاد البيئة.

مداخلة بعنوان: التكنولوجيا الخضراء وفرص الاستدامة البيئية دراسة حالة بالجزائر.

Green technology and opportunities for environmental sustainability A case study in Algeria.

د. يسعد عبد الرحمن abderrahmane.yessad@univ-mosta.dz

د. مكاوي محمد الأمين mikaamine27@gmail.com

طالبة دكتوراه ولد علي لطيفة ouldali27@yahoo.com

ملخص المداخلة:

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز دور التكنولوجيا الخضراء في تحقيق الاستدامة البيئية ضمن برنامج الألفية وأبعاد التنمية المستدامة بحلول 2030. من خلال الانتقال من الاقتصاد الخطي الذي يعتمد على هدر الموارد إلى اقتصاد دائري يقضي على مشكل الندرة ويحقق أهداف التنمية المستدامة.

توصلنا من خلال البحث إلى أن مسؤولية الاستدامة البيئية عملية مشتركة بين الدول بنسب متفاوتة مع وجود رغبة دولية في الحد من الأخطار المحيطة بالبيئة مثل التصحر وظاهرة الانبعاثات الكربونية وهدر الموارد الطبيعية وتحقيق بيئة مستدامة تتسع للجميع.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التكنولوجيا الخضراء، البيئة المستدامة، التنمية المستدامة.

Abstract:

The paper aims to highlight the role of green technology in achieving environmental sustainability within the Millennium Program and the dimensions of sustainable development by 2030. By moving from a linear economy based on waste of resources to a circular economy that eliminates the problem of scarcity and achieves the Sustainable Development Goals.

We found that the responsibility for environmental sustainability is an inter-state process in varying proportions with an international desire to reduce environmental risks such as desertification, carbon emissions, waste of natural resources and achieving a sustainable environment for all.

Keywords: green economy, green technology, sustainable environment. Sustainable development.

1- مقدمة:

لازالت المعركة العالمية ضد تغير المناخ وتقديم التزامات جديدة لخفض الانبعاثات. بتحالف متزايد بين القطاع العام والقطاع الخاص، من خلال عمل مبادرة تمويل المناخ .(CFLI) تحت قيادة مايكل بلومبرغ، المبعوث الخاص للأمم المتحدة للعمل المناخي، حيث تم إنشاء مبادرة تمويل المناخ لتعبئة رأس المال الخاص على المستوى العالمي استجابة لهذه القضية الحرجة.، كما أصدرت مبادرة قيادة تمويل المناخ تقريراً بعنوان «**تمويل مستقبل خال من الكربون**»، والذي يحدد الطرق التي يمكن من خلالها زيادة التمويل الأخضر لدعم الانتقال المُنظم إلى اقتصاد منخفض الكربون، كما يُحدد فرص الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف اتفاقية باريس حول المناخ2015[1]وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبرنامج الألفية الثالثة المعدة من طرف الأمم المتحدة من أجلب بيئة نظيفة ومستدامة. .

ومن هنا يبقى **السؤال** المطروح كيف نخلص العالم من الأضرار الناتجة عن تداعيات استعمال الطاقات الغير نظيفة لسلامة الأجيال الحالية والأجيال القادمة ؟.

سنقسم بحثنا هذا إلى أربعة محاور كالتالي:

- الانتقال من برنامج الألفية إلى أبعاد التنمية المستدامة. .
- التكنولوجيا الخضراء والبيئة المستدامة.
- الجهود العالمية لتبني التكنولوجيا الخضراء.
- الجهود الجزائرية من أجل الاستدامة البيئية.

أهداف الورقة البحثية: تهدف الورقة البحثية إلى الأهداف التالية:

- التعرف على أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030.
- الإلمام بمفهوم التكنولوجيا الخضراء و البيئة المستدامة. .
- التطلع لأفاق التكنولوجيا الخضراء والبيئة المستدامة في الجزائر.

2- الانتقال من برنامج الألفية إلى أبعاد التنمية المستدامة 2030 .

بعد " إعلان الألفية " الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة والتزمت به 189 دولة عضواً ووقع عليه 147رئيس دولة في عام 2000، من أبرز قراراته الحفاظ على البيئة وسد الانبعاثات الغازية المضرة،[2] حيث كان إعلان الألفية علامة بارزة في التعاون الدولي، وجهود التنمية الملهمة التي عملت على تحسين حياة مئات الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم. ويأتي إعلان الألفية خلاصة لحزمة أهداف مأخوذة عن توصيات لمؤتمرات عالمية.حيث انعقدت في التسعينيات من القرن الماضي كقمة الأرض بالبرازيل (1992) ، المؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة (1994)، مؤتمر المرأة في بكين (1995) ، المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في ديربان (1996)وصولاً إلى أهداف التنمية المستدامة عام 2015 لتوق لنتائج إيجابية بحلول عام 2030.

1-2 أهداف الألفية: تمخض عن الإعلان تبني ثمانية أهداف أساسية كالآتي:3

- ✓ التحرر من الجوع و الفقر المدقع ،
- ✓ تحسين جودة التعليم،
- ✓ الاهتمام بالعمالة المنتجة واللائقة.
- ✓ تحسين الصحة الجيدة والمأوى،
- ✓ حق النساء في الحمل والولادة دون تعرض حياتهم للخطر،
- ✓ الاستدامة البيئية.
- ✓ المساواة بين والنساء والرجال .
- ✓ إقامة شراكة عالمية واسعة النطاق من أجل التنمية ولتحقيق هذه الأهداف الشاملة[4].

أشار الهدف السادس من برنامج الألفية بصراحة إلى مستقبل البيئة المستدامة وتخفيض الانبعاثات المضرة والاعتماد على الاقتصاد التدويري من أجل المحافظة على الموارد المتاحة للأجيال القادمة، وللوقوف على تحديات الألفية، ففي عام 2007 ارتفعت كمية الانبعاث من غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 عالمياً، لتصل إلى 30 مليار طن متري، أي بزيادة قدرها 3,2 في المائة عن العام السابق .وهذا يمثل 35 في المائة زيادة عن مستوى عام .1990 ولا يزال معدل نصيب الفرد من الانبعاث في المناطق المتقدمة هو الأعلى، حيث بلغ حوالي 12 طناً متريا من غاز ثاني أكسيد الكربون)CO2 للشخص الواحد سنوياً في عام2007 ، مقارنة بمتوسط 3 أطنان مترية للفرد الواحد في المناطق النامية، و 0,9طن متري في جنوب الصحراء الكبرى - أفريقيا، وهي أدنى القيم الإقليمية التي سجلت .منذ عام 1990، انخفض الانبعاث بنسبة تزيد على 26 في المائة لكل وحدة من الناتج الاقتصادي في المناطق المتقدمة، ونحو 11في المائة في المناطق النامية.[5]

جاءت أهداف التنمية المستدامة لتوسع أهداف الألفية وتكميلها نتيجة تفاقم الأخطار البيئية على المستوى العالمي، ولاسيما التصحر العالمي ، حيث لا يزال معدل التصحر مرتفع في كثير من الدول .فعلى مدى العقد الماضي، تم تحويل نحو 13 مليون هكتار من الغابات في جميع أنحاء العالم إلى استخدامات أخرى، أو فقدت لأسباب طبيعية سنوياً، بالمقارنة مع 16 مليون هكتار سنوياً في فترة التسعينات.

ولا تزال الدول النامية لاسيما دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا تشهدان الكم الأكبر من الخسائر للغابات والتي تصل إلى أقل بقليل من 4 ملايين و 3,4مليون هكتار في السنة على التوالي، خلال الفترة ما بين 2000 و .2010. وفي المناطق متقدمة النمو، شهدت استراليا خسائر كبيرة، ذلك بسبب الجفاف الشديد والحرائق منذ عام .2000. جاء برنامج الأمم المتحدة 2015 ليحدد أهداف بحول 2030 لتشمل ثمانة عشر هدفا مركزا على الاستدامة البيئية والاقتصاد الأخضر بالاعتماد على التكنولوجيا الخضراء والطاقة النظيفة بالدرجة الأولى ..

أهداف التنمية المستدامة بحلول2030:[6]

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
2. القضاء على الجوع وتوفير الآمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط معيشية صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص الهدف التعليم مدى الحياة للجميع
5. المساواة بين الجنسين
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
8. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار.
10. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
11. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
12. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره السلبية.
13. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
14. النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام،
15. الحد من التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16. المساواة والعدل والمؤسسات القوية.
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

نلاحظ من الجدول أن الصفة الغالبة على أهداف البرنامج هو الاستدامة في جميع النشاطات بالدرجة الأولى ثم الاهتمام بالجانب البشري كونه العامل الأساسي في المعادلة بالاعتماد على الاقتصاد الأخضر في اليابسة والاقتصاد الأزرق على المسطحات المائية مثل البحار والمحيطات. حيث ركزت الأهداف في تبني الاقتصاد الأخضر بالاعتماد على الطاقات النظيفة التي تستعمل بدورها التكنولوجيا الخضراء من جهة واستدامة الموارد الطبيعية بالاستغلال الأمثل لها. ومن جهة أخرى إدارة تدوير النفايات لتحقيق استدامة بيئية والقضاء على مشكل الندرة الذي يلاحق الاقتصاد والبشرية بشكل عام.

2-2- الاقتصاد الدائري (التدويري): هو بديل للاقتصاد الخطي التقليدي (موارد ، صناعة ، نفايات). يسعى إلى تقليل النفايات، واستعادة الموارد في نهاية حياة المنتج، وتوجيهه مرة أخرى إلى الإنتاج، وبالتالي تقليل الضغط على البيئة بشكل كبير. بالإضافة إلى خلق فرص جديدة للنمو ، وحل مشكل الندرة في الاقتصاد ومن مميزاته:[7]

- ✓ الحد من النفايات
- ✓ دفع إنتاجية أكبر للموارد
- ✓ تقديم اقتصاد أكثر تنافسية
- ✓ وضع حد لمشكل الندرة بشكل أفضل في المستقبل.

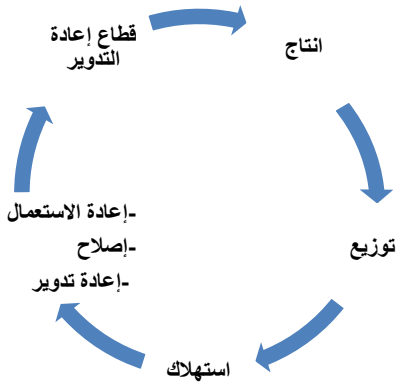

الشكل رقم (01): مخطط الاقتصاد الدائري

2-3- الاقتصاد الأزرق: يعني الإدارة الجيدة للموارد المائية وحماية البحار والمحيطات بشكل مستدام للحفاظ عليها من أجل الأجيال الحالية والقادمة[8].

في نهاية نوفمبر2018، استضافت العاصمة الكينية "نيروبي" مؤتمر "استدامة الاقتصاد الأزرق"، الذي حضره ما يقرب من 18000 مندوب من 184 دولة، وأشارت تقديرات المؤتمر إلى أن "**الاقتصاد الأزرق**" سينمو ضعف معدلات نمو الاقتصاد التقليدي حتى عام 2030، وربما يزيد المعدل إذا تنامت اتجاهات اللجوء إلى البحار والمحيطات في توليد الطاقة وتحلية المياه. وأكد المؤتمر أن تأسيس "اقتصاد أزرق" يعني بشكل أساسي ضمان الاستخدام المستدام طويل المدى للمحيطات والموارد البحرية، كما أكد الإمكانيات الهائلة التي يمكن استغلالها وتسخيرها في خدمة الموارد الساحلية والبحرية، ليس فقط في أفريقيا بل في جميع أنحاء العالم[9].

3- التكنولوجيا الخضراء والتنمية المستدامة:

1-3 **التكنولوجيا الخضراء:** هي فرع من العلوم التي تحاول الحفاظ على البيئة الطبيعية وتقليل الآثار السلبية للنشاط البشري. وخلق تنمية مستدامة.[10] كما عرفت التكنولوجيا الخضراء على أنها المصدر البديل للتكنولوجيا التي تقلل من استخدام الوقود وتوقع أقل الأضرار التي تلحق بالحيوانات والإنسان والنبات, فضلا عن الأضرار التي تلحق بالعالم.. بوجه عام[11]..

ومنه فالتكنولوجيا الخضراء هي المنتجات التي يمكن إعادة استعمالها وإعادة تدويرها. ومن المفترض أن يكون استعمال التكنولوجيا الخضراء (التكنولوجيا النظيفة) لتقليل كمية النفايات والتلوث الذي ينتج خلال الإنتاج والاستهلاك. ومن بين منتجات التكنولوجيا الخضراء نذكر ما يلي[12]:

2-3 رذاذ شمسي: من المعروف أن الألواح الشمسية تستخدم لتحويل أشعة الشمس إلى طاقة ولكنها باهظة الثمن في أغلب الأحيان وضخمة وليست جذابة بشكل خاص. وهنا يأتي الرذاذ الشمسي الذي طوّرته شركة نروجية اسمها "إنسول EnSol "والذي يتم رشّه على نوافذك العادية، ليحوّلها إلى ألواح شمسية تحوّل أشعة الشمس إلى طاقة بإمكانك استخدامها لتزود منزلك بالطاقة. والجانب الأفضل في هذا كلّه أن الرذاذ شفاف !

3-3 **القوة في الخطوة :** حين تفكّر الشركات في مصادر الطاقة البديلة، تتطلّع إلى الشمس وطاقة الرياح، إلاّ أن "باورليب Powerleap "أي خطوة القوة، قررت أن تقوم بالعكس تماماً. فالفكرة البديلة لديها تستخدم الطاقة الداخلية التي ينتجها البشر عند السير على الأقدام، لاستخراج الطاقة. ومن الأمثلة الجيدة على الأماكن حيث يمكن تطبيق هذه التكنولوجيا هي محطات القطار وأرصفة المشاة والحدائق العامة.

4-3 **نظام التدفئة لـ"ساينس سيتي" أو "مدينة العلوم:(Science City) ":** في الكثير من أجزاء العالم، تستخدم كمية كبيرة من الطاقة لتبريد المنازل في الصيف، ويستخدم القدر نفسه لتدفئة هذه المنازل في الشتاء. وفي سويسرا قامت" ساينس سيتيScience City "، وهي جزء من حرم "المعهد السويسري الفدرالي للتكنولوجيا" في زوريخ، بتطوير نظام رائد يخزّن حرارة الصيف تحت الأرض ليقوم في الشتاء بضخها لتدفئة المنازل.

5-3 تكنولوجيا النانو الخضراء: إحدى مجالات علوم المواد واتصالات هذه العلوم مع الفيزياء، الهندسة الميكانيكية والهندسة الحيوية والهندسة الكيميائية تشكل تفرعات واختصاصات فرعية متعددة ضمن هذه العلوم وجميعها يتعلق ببحث خواص المادة على هذا المستوى الصغير[13].

يشير استخدام تكنولوجيا النانو لتعزيز الاستدامة البيئية. وتقنية النانو الخضراء هي تطوير التقنيات النظيفة "للحد من المنتجات المضرة بالبيئة وللحد من المخاطر على صحة الإنسان المرتبطة بتصنيع واستخدام المنتجات، والتشجيع على الاستعاضة عن المنتجات القائمة مع منتجات نانوية جديدة محتملة التي هي أكثر ملائمة للبيئة".

ويعني استعمال تكنولوجيا النانو جعل عمليات التصنيع الحالية للمواد والمنتجات الغير النانوية أكثر صديقة للبيئة. على سبيل المثال, أغشية النانو يمكنها المساعدة لفصل منتجات التفاعل الكيميائي المطلوب من مواد النفايات. محفزات النانو يمكن أن تجعل التفاعلات الكيميائية أكثر كفاءة وأقل إسرافا.

أجهزة الاستشعار أو المحسسات في مقياس النانو يمكن أن يشكل جزء من نظم التحكم في العمليات,والعمل مع نظم معلومات النانو.

6-3 خصائص تكنولوجيا النانو الخضراء:

✓ استخدام نظم الطاقة البديلة ,أصبحت ممكنة بفضل تكنولوجيا نانو ,التي هي وسيلة أخرى خضراء في عمليات التصنيع.و يمكنه استعمالها في تنظيف مواقع النفايات الخطرة, تحلية المياه, معالجة الملوثات, وتحسس ورصد الملوثات البيئية.

✓ مركبة النانو خفيفة الوزن لسيارات وغيرها من وسائل النقل يمكن أن توفر وقود وتقلل من المواد المستخدمة في الإنتاج.

✓ يمكنها تمكين خلايا الوقود والمصابيح من خفض التلوث الناجم عن توليد الطاقة وتساعد بالحفاظ على الوقود الاحفوري.

✓ التنظيف الذاتي لسطح طلاء نانو يمكنه تخفيض أو القضاء على العديد من المنظفات الكيميائية, وزيادة عمر البطارية ويمكن أن يؤدي إلى استخدام مواد اقل وبأقل النفايات.

6-3 **الطاقة المتجدّدة (الطاقة البديلة):**تعتبر الطاقة المتجدّدة (الطاقة البديلة) أوRenewable Energy، وهي نوع من أنواع الطّاقة التي لا تنضب ولا تنفذ، وتشير تسميتها إلى أنّها كلما شارفت على الانتهاء تتولد مجدّداً، ويكون مصدرها أحد الموارد الطبيعيّة، كالرّياح، والمياه، والشّمس، وأهمّ ما يميزها أنّها طاقة نظيفة وصديقة للبيئة، كونها لا تخلّف غازات ضارّة كثاني أكسيد الكربون، ولا تؤثّر سلباً على البيئة المحيطة بها، عكس الغاز الطبيعي، والوقود النّووي؛ حيث تؤدّي هذه المصادر إلى الاحتباس الحراري، وإطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون عند استخدامها.

7-3 **تعريف الطاقة المتجدّدة**: أوضحت الهيئات الرسمية العالمية لهذه الطاقة كما يلي[14]:

✓ **تعريف وكالة الطاقة العالمية**: (**IEA**) الطاقة المتجددة هي الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح، والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها .

✓ **تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ** :(**IPCC**) الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيو فيزيائي أو بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، حركة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح، وتوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كالحرارة والطاقة الكهربائية وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء.

✓ **تعريف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة (UNEP):** هي طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الأرض.

وعليه فإن جميع مصادر الطاقات المتجددة متولدة عن مصادر الطاقات غير الأحفورية.

8-3 مميزات الطاقة المتجددة: هناك ميّزات تتمتّع بها الطاقة المتجدّدة، وتجعلها مصدراً مميّزاً للطاقة، وأهمّها:

- ✓ تتواجد الطّاقة المتجدّدة بشكل جيّد في كافّة أنحاء العالم.
- ✓ تعتبر الطّاقة المتجدّدة صديقةً للبيئة ونظيفةً.
- ✓ تتواجد بشكل دائم، وتكون قابلةً للتجدّد مرّةً أخرى. يسهل استخدامها بالاعتماد على تقنيات وآليات بسيطة.
- ✓ تمتاز بأنّها طاقة اقتصاديّة جدّاً. تعدّ عاملاً مهمّاً في التّنمية البيئيّة، والاجتماعيّة، وكافّة المجالات.
- ✓ تساعد على خلق فرص عمل جديدة. تساعد على التّخفيف من أضرار الانبعاثات الغازيّة والحراريّة.
- ✓ تمنع هطول الأمطار الحامضيّة الضّارّة. تحدّ من تجمّع النّفايات بكلّ أشكالها. تخليّ المزروعات من الملوّثات الكيميائيّة، وبالتّالي ترفع الإنتاجيّة الزراعيّة.
- ✓ تستخدم تقنيات غير معقّدة، ويمكن تصنيعها محليّاً في الدّول النّامية.

الشكل رقم (02): يبين مصادر الطاقة المتجددة.

المصدر: من إعداد الباحثين

4 الجهود العالمية لتبني التكنولوجيا الخضراء.

1-4 جهود الأمم المتحدة: يجتمع قادة العالم كل مرة بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، لتقييم المعركة العالمية ضد تغير المناخ وتقديم التزامات جديدة بخفض الانبعاثات. نظراً إلى حجم أزمة المناخ، والحث على تحالف متزايد من القطاع الخاص لمكافحة أزمة تغير المناخ، من خلال عمل مبادرة تمويل المناخ .(CFLI) تحت قيادة مايكل بلومبرغ، المبعوث الخاص للأمم المتحدة للعمل المناخي، تم إنشاء مبادرة تمويل المناخ لتعبئة رأس المال الخاص على المستوى العالمي استجابة لهذه القضية الحرجة. هذا الشهر، أصدرت مبادرة قيادة تمويل المناخ تقريراً جديداً بعنوان «**تمويل مستقبل خال من الكربون**»، والذي يحدد الطرق التي يمكن من خلالها زيادة التمويل الأخضر لدعم الانتقال المُنظم إلى اقتصاد منخفض الكربون، كما يُحدد فرص الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف اتفاقية باريس حول المناخ التي انطلقت عام 2015[15].

يُعد بنك الاستثمار الأوروبي أكبر مستثمر متعدد الأطراف في المشاريع المتعلقة بالمناخ في العالم، حيث صرحت رئيسة المفوضية الأوروبية المُنتخبة أورسولا فون دير لين،" نعتزم مضاعفة طموحاتنا وتعزيز دور بنك الاستثمار

الأوروبي باعتباره بنك المناخ المُخصص للاتحاد الأوروبي. من خلال دمج اعتبارات المناخ واستهداف الاستثمارات منخفضة الكربون، سيكون بنك الاستثمار الأوروبي قادراً على توجيه ما لا يقل عن مليار يورو (1.1 مليار دولار) نحو مشاريع منخفضة الكربون خلال العقد المقبل".[16]

وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تخصيص 50% على الأقل من تمويل بنك الاستثمار الأوروبي للعمل المناخي والاستدامة البيئية بحلول عام 2025. وبحلول نهاية عام 2020، كما أضافت رئيسة المفوضية أنها ستتمكن من ربط جميع أنشطتنا التمويلية مع أهداف اتفاقية باريس للمناخ. كخطوة أولى مهمة، وتعمل على التخلص التدريجي من مشاريع الطاقة التي تعتمد على الوقود الأحفوري. وسيكون بنك الاستثمار الأوروبي مركز التمويل الأخضر والخبرات لتعبئة المشاريع الأخرى، ما سيساعد جميع الاقتصاديات على التحول إلى مستقبل منخفض الكربون.

سيؤدي تغيير أنماط الاستثمار إلى تسريع عملية التحول عن الوقود الأحفوري، التي دخلت حيز التنفيذ بالفعل. تُفضل قوى الأسواق بشكل متزايد الطاقة النظيفة على الوقود الأحفوري، وقد تم إغلاق أكثر من نصف محطات الطاقة التي تعمل بالفحم في الولايات المتحدة منذ عام 2011، وتوجد الآن في البلاد 3.3 ملايين وظيفة في مجال الطاقة النظيفة، مقارنة بأقل من 100.000 في مجال تعدين الفحم. علاوة على ذلك، التزمت العديد من المدن والولايات الأمريكية بتحقيق صافي انبعاثات صفر بحلول عام 2050، وذلك بدعم من مبادرة «خال من الكربون»، وهي مبادرة أطلقتها مؤسسة بلومبرغ الخيرية في العام الماضي للدعوة إلى إزالة الكربون بالكامل من الاقتصاد الأمريكي.

وخلصت النتائج إلى ضرورة زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة، التي تقود عملية التحول الأخضر. وسيكون لهذه الاستثمارات فوائد بعيدة المدى، والتي تتمثل في تقليل المخاطر التي يسببها تلوث الهواء على الصحة العامة. علاوة على ذلك، هناك عدد من الخطوات الإضافية التي وضعتها الهيئة كما يلي:.

أولاً: تحسين معايير البيانات والإفصاح. نظراً لعدم وعي الشركات والمستثمرين بالمخاطر المتعلقة بالمناخ، فإنهم لم يروا سبباً لخفض انبعاثات الكربون أو حماية الأصول من الظروف الجوية القاسية، لكن الأمور لم تبقَ على حالها. تُساعد توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ الشركات على تخصيص رأس المال بشكل أكثر استدامة، وتمكين المستثمرين من مكافأة الشركات التي تأخذ أزمة تغير المناخ على محمل الجد.

ثانياً: توضيح مخاطر الاستثمار المرتبطة بالتمويل الأخضر. تُعتبر المدن مسؤولة بشكل كبير عن أكثر من 70 % من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ولكن فقط بضع مدن في العالم النامي لديها تصنيف ائتماني. نتيجة لذلك، واجه الاستثمار الكلي في النقل الجماعي النظيف، والمباني المُوفرة للطاقة، وغيرها من المشاريع لخفض الانبعاثات، تحديات هائلة. يمكن للحكومات والبنوك العامة بذل جهود أكبر لمساعدة المدن على جذب رؤوس الأموال لمثل هذه

المشاريع من خلال مبادرات مثل الاتفاقية العالمية لرؤساء البلديات للمناخ والطاقة، التي يدعمها بنك الاستثمار الأوروبي وتُشارك في قيادتها منظمة بلومبرغ للأعمال الخيرية.

ثالثاً: تحديث شبكة الكهرباء. مثل التخفيضات والائتمانات الضريبية في توسيع طاقة الرياح والطاقة الشمسية، من خلال خفض التكاليف للشركات والمستهلكين. و تقديم برامج مماثلة لتسريع تعميم تقنيات تخزين البطاريات وغيرها من التقنيات الواعدة المُوجهة نحو التغلب على مشكلة انقطاع الكهرباء. علاوة على ذلك، فإن شبكة الكهرباء الأفضل من شأنها أن تسمح للمناطق التي لديها فائض من الرياح والطاقة الشمسية بتزويد المناطق التي لديها طلب أكبر من العرض. ويمكن للحكومات أن تأخذ زمام المبادرة في كلا المجالين لتشجيع المزيد من الاستثمار الخاص في الطاقة النظيفة.

رابعا: توسيع سوق الاستثمارات الخضراء. حيث أطلق بنك الاستثمار الأوروبي أول سندات خضراء في العالم في بورصة لوكسمبورغ عام 2007، ، وحققت سوق السندات الخضراء أكثر من 136 مليار دولار، لكن هذا لا يشكل فرقاً مقارنة بسوق السندات العالمية بقيمة 100 مليار دولار. وبالتالي، فإن بنك الاستثمار الأوروبي يساعد الاتحاد الأوروبي في تطوير تصنيف موحد للتمويل المستدام، كما هو الحال في السندات المعيارية. وسيسمح توفير المعلومات للمستثمرين حول الطبيعة الكربونية لأي استثمار باتخاذ قرارات مستنيرة، وبالتالي دفع المزيد من الاستثمارات الخاصة إلى مشاريع منخفضة الكربون. هذه هي الطريقة التي تمكن من خلالها تمويل التحول الأخضر.

2-4 النموذج الصيني : تقود الصين العالم حاليا في اعتماد مصادر الطاقة المتجددة غير الكربونية مثل طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والكتلة الحيوية الحرارية الأرضية. إذ في عام 2018، كان استهلاك الطاقة المتجددة في الصين أكبر بنسبة 38٪ من استهلاكها في الولايات المتحدة، وثلاثة أضعاف استهلاك ألمانيا. وفي حين لا تزال مصادر الطاقة المتجددة تمثل 4٪ فقط من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في الصين، فقد نمت بنسبة 25٪ سنويًا على مدار السنوات الخمس الماضية (بما في ذلك 29٪ من النمو في عام 2018). وإذا بقيت الصين على هذا المسار، فإن الطاقة المتجددة قد تصل إلى 20٪ من إجمالي استهلاك الطاقة في الصين بحلول عام 2025- وهو إنجاز كبير نحو اقتصاد أكثر نظافة، وأقل كثافة للكربون.[17].

ويعد نموذج النقل الذي يتغير بوتيرة سريعة في الصين مكونًا رئيسيًا ثالثًا في استراتيجية الاستدامة. إذ تملك الصين أكبر شبكة سكة حديد عالية السرعة في العالم، ونظام مترو أنفاق الأسرع نمواً، وتقود كل الجهود لاعتماد السيارات الكهربائية. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، من المتوقع أن تتجاوز الصين 30000 كيلومتر (18641 ميلاً) من السكك الحديدية عالية السرعة المثبتة بحلول العام2020، مقارنة مع أكثر من 25000 كيلومتر في عام 2017، ومن المتوقع أيضاً أن تضيف المزيد من الكيلومترات في السنوات المقبلة. ويتناقض هذا الربط ذات المسافات الطويلة والموفر للطاقة، بشكل حاد، مع شبكة النقل الكثيفة الكربون التي أنشأت نظام الطرق السريعة بين مدن الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات.

أما البيئة الحضرية - التي تعد مهمة للغاية لأي تحدٍ يواجه الاستدامة - مهمة بشكل خاص في الصين، حيث لا يزال أمام التوسع الحضري السريع حوالي ثلاثة عقود، مع احتمال ارتفاع الحصة الحضرية لسكانها من حوالي 60٪ في الوقت الحالي إلى 80٪ بحلول عام 2050. نعم، كما هو الحال في البلدان الأخرى، فإن الطرق في المدن الرئيسية في الصين مكتظة بشدة. لكن الصين تفعل شيئًا حيال ذلك، فهي تضم سبعة من أطول 12 شبكة مترو في العالم. وفضلاً عن ذلك، فإن السيارات الكهربائية الصينية تتفوق على تلك الموجودة في أماكن أخرى، حيث بلغت مبيعاتها أكثر من 500000 في عام 2017، مقابل أقل بقليل من 200000 في الولايات المتحدة وأوروبا. ومن المتوقع أن تتعزز الريادة الصينية في صناعة السيارات الكهربائية إلى حدٍ كبيرٍ خلال العقد المقبل[18].

وتَبرز الصين أيضًا في تركيزها على نموذج حضري جديد للمدينة الإيكولوجية، يتميز باعتماده على مواد بناء منخفضة الطاقة، والنقل الجماعي الخفيف، وجيوب حضرية لـ«مساحات خضراء» مخطط لها جيداً. وتجدر الإشارة إلى أن منطقة شيونغان الجديدة، المخطط لها لتكون «مركزًا فرعيًا» في جنوب بكين، جديرة بالذكر بشكل خاص في هذا الصدد، وكذلك خطة تيانجين البيئية بين الصين، وسنغافورة وهاينان التي أعلنت مؤخرًا عن التحول إلى جميع سيارات الطاقة النظيفة. ووفقاً لأحد التقديرات الأخيرة، فإن الصين لديها حالياً خطط لبناء أكثر من 250 مدينة إيكولوجية. وباعتبار الصين دخلت متأخرة إلى حد ما إلى مجال التوسع الحضري، فإن لديها الفرصة للاعتماد على نماذج جديدة لتخطيط المدن، وكفاءة استخدام الطاقة التي لم تكن متاحة لأول من انتقل إلى العالم الصناعي.

5 الجهود الجزائرية من أجل الاستدامة البيئية.

5-1 **مشروع المدن المستدامة:** تسعى الجزائر لاعتماد سياسات عدة في إلى إدخال مبادئ الاستدامة في المدن الحالية والمستقبلية .وتشمل جهود الحكومة وضع سياسات لإدارة النفايات على مستوى المدن، وإنشاء أنظمة نقل عام مستدام باستخدام الترام والوقود النظيف، وتحسين الأوضاع المعيشية، وإنشاء مساحات ومتنزهات وممرات خضراء في المدن.

وتُعَد مدينة سيدي عبد الله الجديدة، التي تقع على بعد 25 كلم جنوب غرب العاصمة الجزائر، شاهداً على حرص الحكومة الجزائرية على دمج مبدأ التنمية المستدامة في تصميم وإدارة المدينة – التي تبلغ مساحتها 7,000 هكتار – لتوفير بيئة مستدامة صالحة للعيش لسكان هذه المدينة بشكل أساسي .في هذا الإطار، اتخذت الحكومة تدابير محددة لضمان تحقيق هذا الهدف بنجاح، بما في ذلك إعداد عدة دلائل للمحافظة على الموارد وإنشاء شبكات مواصلات وتسهيل حركة المرور والحد من التلوث.

5-2 **مشروع تطهير وتهيئة وادي الحراش:** عزمت الحكومة على اتخاذ تدابير للاستدامة .يجري وادي الحراش عبر الجزائر العاصمة، وتبلغ مساحة حوض النهر 1,200 كلم مربع يقيم فيها حوالى 3,000,000 نسمة .ويهدف المشروع إلى إصلاح الممر الطبيعي لنهر وادي الحراش من خلال شبكة خضراء مستدامة، بتنظيف مياه الواد وإنشاء مساحات عامة مفتوحة للاستجمام، واستعادة الوظائف الهيدروليكية للوادي، والحد من خطر

الفيضانات المدمرة .ويمتد المشروع ليغطي مساحة 18.2 كلم عبر المدينة، وتبلغ قيمة تنفيذه 380 مليون يورو[19] .

من هنا، يتضح سعي الحكومة الجزائرية لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة، وحرصها على التعاون مع الدول المجاورة ومشاركتها في التجارب وأفضل الممارسات، وبناء القدرات المحلية من خلال التدريب والتوعية، وتعميم الاستدامة كونها هدفاً استراتيجياً وأولوية من خلال استخدام أطر مختلفة، منها القانوني والتنظيمي وغيره.

3-5 **مشروع المباني المستدامة:** منذ أن أطلقت الحكومة برنامجها الإسكاني الضخم سنة 2001 لتلبية الطلب المتزايد على السكن، ومواجهة التحديات المستقبلية للتنمية الحضرية، تم وضع برامج حكومية لبناء مليون مسكن جديد في السنوات الممتدة بين 2010 و2014، و 1,2مليون مسكن آخر في السنوات بين 2015 و2019، تضاف إلى مليون مسكن في السنوات بين 2005 و.2009وتهدف البرامج إلى تشييد مبانٍ سكنية مؤلفة من 6 إلى 14 طبقة في مدن وأحياء سكنية جديدة .مع ذلك، ونظراً إلى الأهمية الملحة للقضايا الراهنة، تم وضع وتصور هذه البرامج من دون استحواذ مفهوم الاستدامة على العناية اللازمة .بالرغم من ذلك، يزداد رواج مفهوم المباني والمدن المستدامة لدى السكان، والجهات التنظيمية، والحكومة الجزائرية .ويخضع حالياً عدد من المبادرات، والبرامج، والمشاريع التجريبية للمراجعة تمهيداً لإمكانية تطبيقها .كما تجري دراسة سياسات وأنظمة جديدة وأفضل الممارسات في هذا المجال ودمجها في النظام .وتهدف برامج البناء الجديدة للسنوات 2015-2019إلى إرساء معايير جديدة في المباني ذات الأداء العالي للطاقة، ومنها منصة المبنى البيئي» إيكوبات ECOBAT)) «التي أطلقتها الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة استعمال الطاقة)APRUE(، فيما يرمز اسم »إيكوبات« اختصاراً إلى العلامة التجارية لهذه المنصة .من جهة أخرى، دعمت شركة» لافارج الجزائر «متعددة الجنسيات والناشطة في قطاع البناء، مبادرات تسعى إلى الحد بشكل كبير من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن صناعة الأسمنت .وتطرح» لافارج «أيضاً مفاهيم إضافية للبناء الذكي تقوم على حلول مستدامة . علاوة على ذلك، تم إنشاء منصة» كونستروكسيون))Construction 21 21« التعاونية الدولية التي تشكل بوابة معلوماتية مكرسة للمحترفين في قطاع البناء ووضعها في متناول المهتمين منهم بالمباني والمدن المستدامة . ويأتي إطلاق المنصة بهدف المساعدة على ابتكار طرق جديدة في البناء وترميم المباني مع تسريع النقلة إلى الاقتصاد الأخضر .كما اختارت شبكة» كونستروكسيون 21« الإلكترونية مجمعاً سكنياً للترويج للبناء البيئي في مدينة وهران الجزائرية[20].

4-5 **السياسات والمعايير الفنية:** تضمن السلطات الوطنية حالياً فرض معايير البناء المستوحاة من الكود الأوروبي للبناء، بدعم من المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء) CNERIB (وبإشراف وزارة السكن والعمران والمدينة.

ومع أن الفصل 21 من لائحة المعايير والتوجيهات الفنية المنظمة) DTR (الصادرة في 1 مارس 2011 يغطي العزل الحراري، الذي يخضع لمراقبة مركز التحكم الفني للمنشآت))CTC، ويغطي البند 22 العزل الصوتي.

رغم ذلك امتثال الإطار التنظيمي للمعايير الدولية، إلا أنه لا يرتبط تحديداً بتحسين أداء الاستدامة .وبالرغم من الجهود المبذولة في وضع إطار تنظيمي، وما من طرق تضمن تطبيق معايير ضبط الانبعاثات، ومستويات العزل الحراري، واستهلاك الطاقة الكهربائية .كما، لا توجد هناك معايير لاستخدام الطاقة الشمسية المنزلية، ويتعذر بيع فائض ما يتم توليده منها .كما تبرز الحاجة إلى وضع إطار تنظيمي ومعياري، واعتماد المزيد من إجراءات الاستدامة المحددة لضمان تطبيقها.

5-5 **أفاق مستقبلية في مجال التكنولوجيا الخضراء:** تعكف الجزائر على إعداد برامج مؤسسية تجريبية لنشر التوعية حول قضايا الاستدامة، ووضع معايير وأنظمة جديدة للمباني المستدامة .وفي هذا السياق، وضعت الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة استعمال الطاقة) APRUE (برامج عدة تدعم: مايلي:

- ✓ استخدام مصابيح LED الموفرة للطاقة بدلاً من مصابيح التنجستون السلكية؛
- ✓ المباني المعزولة حرارياً بواسطة الصوف الزجاجي والصوف الصخري؛
- ✓ استخدام النوافذ المزججة المزدوجة بدلاً من النوافذ المزججة المفردة
- ✓ وفي سنة 2015 ، تم إنجاز برنامج تجريبي لإنشاء600 مسكن، كما تم طرح برنامج جديد ل» أفق 2030«قائم على:
- ✓ العزل الحراري في المباني القائمة – تركيب 10,000 متر مربع من الواجهات المزججة المزدوجة؛
- ✓ تركيب 4,000 متر مربع من سخانات المياه الشمسية
- ✓ تركيب سخان مياه شمسي جماعي بقدرة 3,000 متر مربع؛
- ✓ توزيع مليون مصباح كهربائي موفر للطاقة
- ✓ استبدال 50,000 مصباح زئبقي بمصابيح صوديوم عالية الضغط، واستبدال التجهيزات الحالية بإنارة أكثر كفاءة، وتركيب أنظمة للتحكم بالإنارة العامة؛
- ✓ تضمين أنظمة وبرامج البناء تدابير لكفاءة استخدام الطاقة بالإضافة إلى ذلك، تروج الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة استعمال الطاقة) APRUE (استخدام الأجهزة الكهربائية المنزلية الموفرة للطاقة من خلال وضع آلية تصنيف لها. يتضمن برنامج ECO-BAT الأهداف التالية:
  - تحسين الراحة الحرارية في السكن والحد من استهلاك الطاقة للتدفئة وتكييف الهواء ؛
  - حشد أصحاب المصلحة حول مسألة كفاءة الطاقة ؛
  - تحقيق عمل توضيحي ، دليل على جدوى مشاريع الطاقة العالية الأداء في الجزائر
  - استفزاز تأثير تموج ممارسات النظر في جوانب التحكم في الطاقة في التصميم المعماري.

6-5 أفاق أخرى: سيركز البرنامج على بناء 600 منزل موفرة للطاقة. تعمل هذه المنازل على دمج مبادئ الراحة الحرارية وتوفير الطاقة في التصميم المعماري ، واختيار مواد البناء وكذلك في تفاصيل التنفيذ.

سيتم دعم تنفيذ برنامج ECO-BAT من خلال حوافز في شكل خبرة ودعم مالي من الصندوق الوطني لإدارة الطاقة ، كما سيرافقه أيضًا تعويضات مالية وإطلاق دورات تدريبية لمكاتب التصميم وأصحاب المباني.

أخيرًا ، سيتم تنظيم أيام تقنية تجمع جميع اللاعبين في قطاع البناء.

توقيع اتفاقية بين APRUE و OPGI لتحقيق 600 منزل عالي الأداء في مجال الطاقة دعوة للتعبير عن الاهتمام للخبراء الحراريين في البناء. الهدف من النعمة:

- مكتب OPGI للترويج والإدارة العقارية.

- مصدر تمويل : - الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة

.6- الخاتمة:

لقد حان الوقت لأن يتحمل أولئك الذين أحدثوا أزمة المناخ المسؤولية عن معالجتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على حكومات البلدان المتقدمة أن تأخذ زمام المبادرة في خفض الانبعاثات بشكل كبير عند المنبع من خلال ملاحقة تحول شامل في أنظمة الطاقة والنقل والغذاء والاقتصاد التي تديرها.

تشمل الخطوات الأساسية إنهاء الاستثمار في الوقود الأحفوري، وتحويل أنظمة الطاقة نحو أنظمة الطاقة المتجددة المجتمعية والعامة؛ وإعادة تنظيم الحياة الحضرية لدعم الاستدامة.

ومن الأهمية بامكان أن نعمل على عكس اتجاه الاتفاقيات التجارية والاستثمارية النيوليبرالية التي تعطي الأولوية لمصالح الشركات قبل الاستدامة البيئية وحقوق الإنسان، من أجل تمكين هذه الحلول.

من ناحية أخرى، يتعين على حكومات البلدان المتقدمة أن توفر التمويل العام على نطاق واسع لدعم التحول المطلوب بشدة في العالم النامي. ولتحقيق هذه الغاية بنجاح، لا بد أن يكون الانتقال عادلاً وأن يضمن حقوق العمال، والفلاحين، والنساء، والمهاجرين، والشعوب الأصلية. وهنا تشكل الملكية العامة والمجتمعية أهمية بالغة.

تحتاج الحكومة إلى اتخاذ إجراءات، ووضع معايير ومواصفات فنية تنسجم مع مفهوم المدن والمباني المستدامة . كما ينبغي صياغة مقاربة محلية شاملة للمباني الخضراء تراعي المعايير والتوجهات العامة المحددة بهدف الترويج لمفاهيم التخطيط والتصميم الهندسيين المستدامين .بالإضافة إلى ذلك، يجب اعتماد مبادرات بناء القدرات، ووضع نقاط معيارية للمقارنة، ونقل المعرفة عبر بلدان المنطقة..في السياق نفسه، ثمة حاجة إلى تأسيس مجلس جزائري للأبنية الخضراء ورفع الوعي بالاستدامة لدى الجهات المعني.

الهوامش:

[1] ويرنر هوير، تمويل التحوّل الأخضر والمخاطر الاستثمارية التاريخ 30 :سبتمبر 2019
https://www.albayan.ae/knowledge/2019-09-30-1.3661278.

[2] .الأمم المتحدة ، " تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالألفية " دور الأمم المتحدة في القرن 21 نيويورك ، 2003 .

[3]تقرير عام 2010 عن الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة،
https://www.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/2010Report.pdf

[4]تقر يرعن الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية، عام 2010

[5]تقرير عام 2010 عن الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة،
https://www.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/2010Report.pdf

[6]م .نزار الهلسة التنمية المستدامة وأجندة التنمية2030 ، مركز الإسكوا للتكنولوجيا عمان -الأردن أيار2017

[7]**World Health Organization 2018** , CIRCULAR ECONOMY AND HEALTH: OPPORTUNITIES AND RISKS p:03 available on site web: http://www.euro.who.int/__data/assets/pdf_file/0004/374917/Circular-Economy_EN_WHO_web_august-2018.pdf?ua=1

[8] أتى مفهوم الاقتصاد الأزرق الذي أنشأه رجل الاقتصاد البلجيكي غونتر باولي في أعقاب مؤتمر "ريو +20" عام 2012، وهو يؤكد على صون الإدارة المستدامة للموارد المائية، استنادا إلى فرضية أن النظم الإيكولوجية السليمة للمحيطات هي أكثر إنتاجية وهي واجبة من أجل استدامة الاقتصاديات القائمة على المحيطات.

[9] جريدة العين الإخبارية:" الاقتصاد الأزرق".. الاستخدام المستدام للبحار والمحيطات بتوقيت 12/2/2019 11:48 م أبوظبي https://al-ain.com/article/blue-economy-sustainable-oceans-marine

[10] Kunjlata Lal ,"**Green Globalization as Green Technology and Renewable Energy**" Journal of Engineering Research and Application www.ijera.com ISSN : 2248-9622, Vol. 8, Issue 9 (Part -II) Sep 2018, pp 41-53 DOI: 10.9790/9622-0809024153 41 | P a g e 06 , www.ijera.com

[11] . محمد الشاعر :الموقع نيوز **التكنولوجيا-الخضراء-المعنى-والأهداف**/ https://www.elmawke3.com/

[12]شيماء الحاج - موقع ومضة مجلة يوم جديد الالكترونية على الموقع :https://yomgedid.kenanaonline.com/posts/587203

[13] موسوعة الويكيبديا، **تقنية النانو** تاريخ الاطلاع: 2019/09/13 https://ar.wikipedia.org/wiki/

[14]محمد رأفت اسماعيل رمضان، **"الطاقة المتجددة"**،كلية العلوم، دار الشروق، الطبعة الأولى 1986 ،ص31 .

[15] ويرنر هوير **تمويل التحوّل الأخضروالمخاطر الاستثمارية مجلة البيان الالكترونية المغربية، التاريخ** 30 :سبتمبر 2019 https://www.albayan.ae/knowledge/2019-09-30-1.3661278

[16] ويرنر هوير **نفس المرجع السابق.**

[17] ستيفن س. روش **التاريخ** 30 :سبتمبر 2019 مجلة البيان https://www.albayan.ae/knowledge/2019-09-30-1.3661277

[18] ستيفن س. روش نفس المرجع.

[19]مدينة سيدي عبد الله http://www.vnsa.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=3

[20] تقرير الأمم المتحدة للبيئة ، **الوضع الراهن للمدن المستدامة في المنطقة العربية،2017 . لمزيد من المعلومات انظر الموقع:** file:///C:/Users/Administrateur/Desktop/التخلف/AR_SSCBAR_UN_2017.pdf

قائمة المراجع:

1- ويرنر هوير **تمويل التحوّل الأخضروالمخاطر الاستثمارية مجلة البيان الالكترونية ، تاريخ**30 **:** الاطلاع سبتمبر 2019 https://www.albayan.ae/knowledge/2019-09-30-1.3661278

2- الأمم المتحدة ، " **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالألفية** " دور الأمم المتحدة في القرن 21 نيويورك ، 2003 .

3- **تقرير عام 2010 عن الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة،** https://www.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/2010Report.pdf

4- تقرير عام 2010 عن **الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة،** https://www.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/2010Report.pdf

5- م .نزار الهلسة، **التنمية المستدامة وأجندة التنمية2030** ، مركز الإسكوا للتكنولوجيا عمان -الأردن أيار.017..

6- جريدة العين الإخبارية:" **الاقتصاد الأزرق**".. الاستخدام المستدام للبحار والمحيطات بتوقيت 12/2/.2019 11:48 م أبوظبي https://al-ain.com/article/blue-economy-sustainable-oceans-marine.

7- محمد الشاعر :الموقع نيوز **التكنولوجيا-الخضراء-المعنى-والأهداف**/ https://www.elmawke3.com/.

8- شيماء الحاج - موقع ومضة مجلة يوم جديد الالكترونية على الموقع : https://yomgedid.kenanaonline.com/posts/587203

9- محمد رأفت اسماعيل رمضان، **"الطاقة المتجددة"**،كلية العلوم، دار الشروق، الطبعة الأولى 1986 .

10- ويرنر هوير **تمويل التحوّل الأخضر والمخاطر الاستثمارية التاريخ** 30 :سبتمبر 2019 https://www.albayan.ae/knowledge/2019-09-30-1.3661278

11- ستيفن س. روش **التاريخ** 30 :سبتمبر 2019 مجلة البيان https://www.albayan.ae/knowledge/2019-09-30-1.3661277

12- مدينة سيدي عبد الله http://www.vnsa.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=3

13- تقرير الأمم المتحدة للبيئة ، **الوضع الراهن للمدن المستدامة في المنطقة العربية،2017 . لمزيد من المعلومات** انظر الموقع: file:///C:/Users/Administrateur/DesktopAR_SSCBAR_UN_2017.pdf

14- World Health Organization **2018** , **CIRCULAR ECONOMY AND HEALTH: OPPORTUNITIES AND RISKS** p:03 available on site web: http://www.euro.who.int/__data/assets/pdf_file/0004/374917/Circular-conomy_EN_WHO_web_august-2018.pdf?ua=1

15- Kunjlata Lal ,"**Green Globalization as Green Technology and Renewable Energy**" Journal of Engineering Research and Application www.ijera.com ISSN : 2248-9622, Vol. 8, Issue 9 (Part -II) Sep 2018, pp 41-53 DOI: 10.9790/9622-0809024153 41 | P a g e 06 , www.ijera.com.

المحور الرابع:

الاقتصاد القانوني

محور المداخلة: الاقتصاد القانوني

عنوان المداخلة: التحليل الاقتصادي للقانون باستخدام نماذج معيارية دولية.

Economic analysis of the law using international standard models

د.هدوقة حسيبة – جامعة قسنطينة 2 – hadouga.hassiba@yahoo.fr

ملخص المداخلة:

يعتمد منهج التحليل الاقتصادي تجاه القانون على استخدام النماذج الاقتصادية ، ومعظمها رياضية ، لفهم طبيعة القانون ووظيفته، عليه جاء المقال لغرض عرض مجموعة أساليب النمذجة الحديثة ومعرفة كيفية استخدامها على حد سواء لصياغة أسئلة مهمة وحل مشكلات قانونية معينة.

يبدأ المقال بوصف طبيعة النماذج الاقتصادية بشكل عام ، ثم ينتقل إلى التطبيق المحدد للنماذج الاقتصادية على القانون، يميز النقاش بين "التحليل الاقتصادي للقانون" - والذي يتعلق باستخدام النظرية الاقتصادية لوصف الآثار الحافزة للقواعد القانونية (التحليل الإيجابي) ووصف قواعد (التحليل المعياري) ؛ "القانون والاقتصاد" - الذي يتعلق بالعلاقة بين القانون والأسواق كمؤسسات بديلة لتنظيم النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التحليل الاقتصادي للقانون، القواعد القانونية، النماذج الاقتصادية.

Abstract :

The approach of economic analysis towards law depends on the use of economic models, most of which are mathematical, to understand the nature and function of the law, therefore the article came for the purpose of presenting a set of modern modeling methods and knowing how they are used both to formulate important questions and solve specific legal problems.

The article begins with a description of the nature of economic models in general, then proceeds to the specific application of economic models to law, distinguishing the debate between "economic analysis of law" - which relates to the use of economic theory to describe the motivating effects of legal norms (positive analysis) and a description of the rules (normative analysis); " Law and Economy "- which relates to the relationship between law and markets as alternative institutions for regulating economic activity.

Keywords : economic analysis of law, legal rules, economic models.

أ. مقدمة:

يعد تطبيق النماذج الاقتصادية على القانون بمثابة تطور أكثر حداثة ، مما يعكس التوسع العام في التفكير الاقتصادي إلى السلوكيات خارج إطار السوق التقليدي، يمثل هذا الاتجاه اعترافا بأن الاقتصاد لا يتم تعريفه بالموضوع الذي يدرسه ، ولكن وفقًا للمنهجية التي يضعها في وصف عملية صنع القرار العقلاني في أي سياق يحدث.

القانون هو موضوع مثالي في هذا الصدد لأنه ، مثل الاقتصاد ، يهتم إلى حد كبير بالحوافز، وفقًا لبديهية العقلانية، والتي هي أساس اتخاذ القرارات الاقتصادية ، يعمل الأفراد على زيادة رفاهيتهم إلى الحد الأقصى، مع ذلك يتم قياسه، مع مراعاة القيود المختلفة التي يواجهونها، في وضع السوق ، وتتكون هذه القيود من الدخل والأسعار ، أما في القانون تتكون من عقوبات قانونية، كما أن تطبيق التحليل الاقتصادي على القانون يفترض على وجه التحديد أن الأفراد ينظرون إلى التهديد بفرض عقوبات - سواء في شكل غرامات أو أضرار أو السجن - على أنها أسعار ضمنية يمكن ضبطها لتوجيه السلوك في اتجاهات معينة مرغوبة اجتماعيًا، بمعنى آخر، ضمن مفاهيم "الشرعية" و "عدم الشرعية".

وعليه، عملية التحليل الاقتصادي للقانون ، في العقود الأخيرة ، بدأت تظهر كنموذج نظري مهيمن ومنهجية علمية للأوساط القانونية ، وهي تستهدف تدريجياً شرائح مختلفة من الممارسة القانونية، كما تم الاعتراف أيضًا بالقانون والاقتصاد مؤخرًا كمجال فرعي لعلم الاقتصاد ، وعلم القانون أصبح أحد أهم مجالات الاقتصاد التطبيقي.

بناء على ما سبق وفي اطار ما تم التطرق اليه يمكن صياغة اشكالية الدراسة كالتالي:
ماذا يقصد بالتحليل الاقتصادي للقانون؟ وماهي النماذج المعتمدة في هذا التحليل؟
للاجابة على الاشكالية السابقة، سيتم تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين كالتالي:

المحور الأول : الاطار المفاهيمي لعملية التحليل الاقتصادي للقانون.
المحور الثاني: نماذج التحليل الاقتصادي للقانون.

2.المحور الأول : الاطار المفاهيمي لعملية التحليل الاقتصادي للقانون.

1.2نشأة مفهوم التحليل الاقتصادي للقانون:

التحليل الاقتصادي للقانون هو استخدام الأدوات ومعايير الحكم للاقتصاديين لدراسة القضايا في المجال القانوني. إنها مسألة تحليل الطريقة التي يفهم بها الوكلاء الاقتصاديون البيئة القانونية ، من أجل فهم ظهور قواعد القانون وتقييم مدى ملاءمتها.[1]

إن اهتمام الاقتصاديين بالموضوع القانوني ليس حديثًا بشكل أساسي ،وتجسد ضمن عدة مفكرين، يمكننا أن نذكر آدم سميث ، الذي علم الفقه كجزء من مقرره في الفلسفة الأخلاقية في جامعة غلاسكو ، أو ديفيد هيوم، من خلال نهجه لمفاهيم العدالة ،ومع ذلك ، نشأت اقتصاديات القانون ، باعتبارها مجموعة من التحليلات ، في عام 1950 ، عندما تحولت النظرية الاقتصادية إلى التخصصات ذات الصلة في المجال غير السوقي.على وجه الخصوص ، يمكننا الاستشهاد بعمل غاري بيكر في قضايا الخصوبة والسلوك الإجرامي ، وكذلك عمل رونالد كواس من خلال نهجه في التكلفة الاجتماعية. تجدر الإشارة أيضًا إلى مساهمات جورج ستيجلر في تحليل اللوائح ودور مجموعات الضغط ، وكذلك مساهمة جيمس بوكانان في دراسة عملية صنع القرار السياسي. هذا التحول من النظرية الاقتصادية إلى تحليل الظواهر الخارجية ،ساهم بشكل طبيعي في تنمية الاقتصاد القانوني ، والتي كانت تسمى أحيانًا بالامبريالية، والتي بدأتها مدرسة شيكاغو. وبادخال أداء البيئات التاريخية والثقافية والمؤسسية التي يعمل فيها الوكلاء للسياق الفكري ، انطلق التحليل الاقتصادي للقانون حقًا في سبعينيات القرن الماضي1972 تحت رعاية اثنين من المفكرين ، غويدو كالابريسي وريتشارد بوسنر. على هذا الأساس ، انطلق التحليل الاقتصادي للقانون حقًا في سبعينيات القرن الماضي تحت رعاية اثنين من الفقهاء ، غويدو كالابريسي وريتشارد بوسنر، وتم تعميم مقاربة كوزيان وبيكريان للتحليل المتعددة للنظام القانوني، ، مثل قانون المسؤولية المدنية أو قانون العقود أو حقوق الملكية، وفي تحليل قانون المسؤولية المدنية ، يحدد العالم كالابريسي المبدأ التأسيسي لتقليل التكلفة الاجتماعية للحوادث ، المرتبطة بتكلفة منع الضرر وتوقعه ، وبالتالي يتم تحليل المسؤولية المدنية كأداة وقائية لإدارة المخاطر، مع نشر العالم ريتشارد بوسنر عمله الرئيسي في عام 1972 ، المتمثل في تحليل نهج النظر في القانون كآلية محفز، لتوجيه السلوك الفردي نحو الكفاءة، وتستند أطروحة بوسنر المركزية على الحجة التي يمكن أن تجعل من القاعدة القانونية ، الهدف المتمثل في تحسين الكفاءة الاقتصادية .

واستمر البحث في مجال التحليل المزدوج لنظرية القانون والاقتصاد، حيث أشار العالم جان فرانسوا نيور، أن الليبرالية الاقتصادية توفرترجمتها القانونية ، حيث يستند هذا البناء إلى مواجهة بين المبادئ الفلسفية والسياسية والقانونية والضرورات الاقتصادية ، التي اعتمدها المفكرون في أوائل القرن التاسع عشر ، ومن وجهة نظر أكثر حداثة ، تكمن مساهمة العلوم الاقتصادية في دراسة القانون بشكل أساسي وفي توفير مجموعة تحليلية تسمح بتقييم آثار البيئة القانونية على السلوك الفردي والاجتماعي، حيث يعتمد المفهوم الاقتصادي على فكرة أن الوكيل ينتزع حكم القانون ، من خلال عملية التحسين ، من أجل دعم سلوكه ، وفقًا للقيود التي يواجهها، وبالتالي ، فإن اقتصاديات القانون تتألف من البعد النظري في القاعدة القانونية ، كقاعدة تسنها السياسة التي يتبعها الوكيل في اتباع عملية حتمية، يستجيب من خلالها الوكلاء للبيئة القانونية، وأيضا دراسة هذه السلوكيات ضرورية لفهم الآثار الاقتصادية لهذه البيئة.[2]

وبالتالي فإن دراسة القواعد القانونية من منظور التحليل الاقتصادي هي وسيلة توجيه للمعلومات للمشرع والقاضي ، والتي ينبغي أن تسمح لهما بتحسين نوعية التشريع القانوني ، والكفاءة الاقتصادية

2.2مفهوم التحليل الاقتصادي للقانون:

التقاطع بين القانون والاقتصاد ليس ظاهرة جديدة، فبعض المجالات القانونية تهدف إلى تنظيم الأنشطة في الأسواق الاقتصادية التقليدية، وتستمد القوانين والمفاهيم القانونية في تلك المجالات من التحليل الاقتصادي التقليدي للأسواق ، وخصائصها الخاصة وإخفاقاتها، ويعد قانون الشركات وقانون مكافحة الاحتكار أو قانون المنافسة وقانون الضرائب أمثلة على الفروع القانونية ذات الصلة في هذا المجال.[3]

عليه، يعمل التحليل الاقتثادي للقانون في مجالين مختلفين: التحليل المعياري والتحليل الإيجابي ، ويضيف بعض العلماء النمط الثالث من العمل الوصفي، فالقانون الوصفي والاقتصاد هو محاولة لوصف القواعد القانونية أو القرارات القضائية أو المؤسسات القانونية التي تستخدم لغة الاقتصاد.

فيعمل التحليل الاقتصادي للقانون على التركيز في الوصف التحليلي والتنبؤ ، فهذا المستوى من التحليل هو محاولة وصف القانون العام على أنه مجموعة فعالة من القواعد أو كموازنة سوقية، والذي يسعى بمساعدة الرياضيات والنماذج والأدوات التجريبية لتزويدنا بتفسيرات للعلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة ، وكذلك التنبؤات لتأثير التغييرات في متغير واحد على الآخرين، كما يمكن اختبار هذه الروابط السببية النظرية تجريبيا عن طريق فرع آخر للاقتصاد ، ألا وهو الاقتصاد القياسي وأداته الرئيسية ، المتمثلة في الانحدار المتعدد.

بمعنى التحليل الاقتصادي في مجال القانون ، هو كل ما يهتم به علماء القانون والاقتصاد بشكل أساسي ، على مستوى التحليل الإيجابي ، و تأثير القواعد القانونية المختلفة على مختلف الظواهر التي تم إعداد القانون للتعامل معها ، وكذلك تأثير العوامل المؤسسية المختلفة على اتخاذ القرارات القانونية والقضائية.[4]

3.المحور الثاني: نماذج التحليل الاقتصادي للقانون.

سيتم تقديم بعض التطبيقات المختارة للتحليل الاقتصادي للقانون، سنبدأ بعرض مفصل لنموذج يتعلق بقانون الضرر ، وهو مجال شائع لتطبيق التحليل الاقتصادي للقانون. وسيتبع ذلك مثالان أقصر ، أحدهما يتعلق بقانون العقود والآخر فيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي للجريمة.

1.3 نموذج حوافز قواعد المسؤولية:

من وجهة نظر التحليل الاقتصادي للقانون ، لا تتمثل الوظيفة الأساسية للقواعد القانونية المتعلقة بالمسؤولية بموجب قانون الضرر في ضمان منح التعويض عن أي ضرر - اهتمام المحامي المباشر - بل ممارسة تأثير على السلوك المستقبلي للمجرمين المحتملين و الضحايا، في حين أن المنظور القانوني هو تحليل آخر، فعندما يقومون بتقييم حالة من الأضرار ، فإن الاقتصاديين لا يهتمون بشكل أساسي بالحادث الذي وقع بالفعل ، ولكن في الحالات التي قد تنشأ في المستقبل، فالاقتصاديون يهتمون بالتأثير السابق للقانون.

بموجب التحليل الاقتصادي للقانون ، فإن هدف قانون المسؤولية هو تقليل التكاليف الاجتماعية للحوادث. في هذا الصدد ، طور Guido Calabresi جهاز الجدال لـ "متجنب التكلفة الأقل": على الطرف الذي يمكنه تجنب الضرر بأقل تكلفة أن يتحمل مسؤولية الضرر، والأضرار ، من وجهة النظر الاقتصادية ، هي شكل من أشكال المنافسة غير المنسقة في السوق على استخدام الموارد الشحيحة ، وبالتالي يمكن تفسيرها على أنها عوامل خارجية.[5]

نظرًا لأن تحليل المفكرCoase ، يتطلب الأمرفيه، دائمًا ما لا يقل عن طرفين لإحداث تأثيرات خارجية (يعمل كل منهما كعامل سببي) ، يجب أن تطلب قاعدة المسؤولية الفعالة من كلا الطرفين في حادثة الضرر تحديد مسار العمل الأمثل من خلال اتخاذ التكاليف الكاملة (الداخلية والخارجية) في الاعتبار.

وعليه يقسم نموذج حوافز قواعد المسؤولية إلى النماذج التالية:

1.1.3نموذج لتقليل التكاليف الاجتماعية للحوادث:

في النموذج التالي ، يمكن حساب التكاليف الاجتماعية المتوقعة C للحادث من تكاليف الاحتياطات المتخذة لمنعه ، والضرر المتوقع من الحادث. مبدأ الكفاءة يتطلب التقليل إلى الحد الأدنى من التكاليف الاجتماعية المتوقعة للحوادث.[6]

حيث x يمثل مدى الاحتياطات ، ووحدة واحدة من الاحتياطات تكلف مبلغ معين من الوحدات النقدية . ويترتب على ذلك أن يتم احتساب مستوى الاحتياطات من w_x التي يتم رسمها كخط مستقيم من خلال الأصل مع ميل إيجابي من المنحنى، فكلما تم اتخاذ مزيد من الاحتياطات ، تقل احتمالية وقوع حادث ، وهذا هو السبب لتناقص دالة الضرر$p(x)$.

باعتبار A يكون الضرر الناجم عن الحوادث كمياً من الناحية النقدية ؛ وبالتالي ، فإن القيمة المتوقعة للتلف الناتج عن الحادث هي $p(x)A$، سوف نفترض أن A ثابت حتى أن $p(x)A$ دالة هبوط أيضًا. مجموع تكاليف الاحتياطات وقيمة الضرر المتوقعة يعطينا وظيفة لمتوقع التكاليف الاجتماعية:

$$C(x) = wx + p(x)A.....(1)$$

في الشكل 1 ، تكون النقطة الدنيا لهذا المنحنى هي x^* ، وهو ما يمثل مستوى الاحتياطات الفعالة اجتماعيًا، من الناحية الرياضية ، تكون التكاليف الاجتماعية للحوادث عند الحد الأدنى عندما يكون المشتق الأول للمعادلة (1) يساوي الصفر: 0

$$C'(x) = w + p'(x)A = 0 .....(2)$$

$$w = -p'(x^*)A .....(3)$$

الشكل رقم 1: يمثل التكاليف الاجتماعية للحوادث

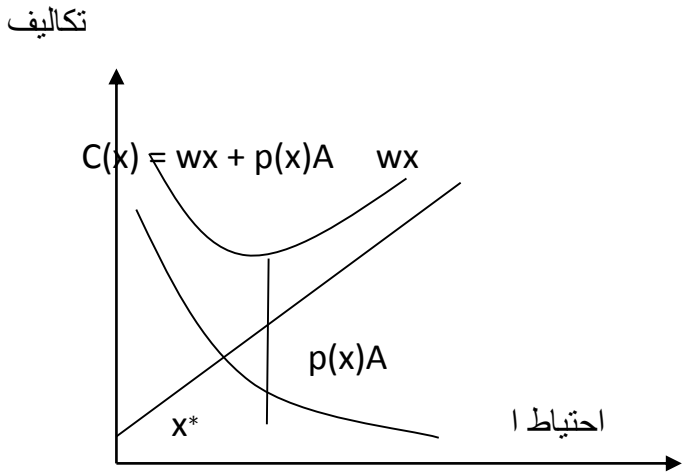

المصدر: DOUGLASS C. NORTH, INSTITUTIONS, INSTITUTIONAL CHANGE AND ECONOMIC PERFORMANCE (1990) , p203.

على النحو الأمثل ، تساوي التكلفة الحدية لوحدة إضافية من الاحتياطات، التكلفة الحدية المحفوظة للضرر المتوقع $-p / A(x^*)$، إذا تم اختيار مستوى الاحتياطات وفقًا لهذه المعادلة ، يكون الحل فعالًا اجتماعيًا.[7]

هذا يعني أنه يجب اتخاذ الاحتياطات حتى النقطة التي يكون فيها الضرر الهامشي المحتمل الوقاية منه أكبر على الأقل من التكلفة الحدية لتجنب مقدار الضرر الهامشي ، على النحو الأمثل ، الأضرار الحدية والتكلفة الحدية مرتفعة على حد سواء.

***-شرح مع مثال توضيحي:**

لنفترض أن مصنع ينتج نفايات سائلة ذات تأثيرات مسرطنة محتملة على السكان القريبين، إذا لم تتم معالجة النفايات السائلة ، فسوف تتضرر صحة الناس لتصل قيمتها إلى 10 ملايين دينار، من خلال تركيب مرفق لمعالجة المياه على مرحلة واحدة بتكلفة 4 ملايين دينار ، يمكن تقليل ضررًا للصحة بمقدار 5 ملايين دينار، بواسطة تركيب المرحلة الثانية من التنقية ، بتكلفة 4 ملايين دينار أخرى ، يمكن تحقيق تخفيض إضافي في التأثيرات الصحية التي تصل إلى 3 ملايين دينار، تكون المرحلة الأولى من التطهير فعالة اجتماعيًا: 4 ملايين دينارفي التكاليف تقارن بشكل إيجابي بتخفيض متوقع قدره 5 ملايين دينار ، مما يؤدي إلى مكسب اجتماعي صافي 1 مليون دينار، غير أن الاستثمار في المرحلة الثانية من التنقية لن يكون فعالاً ، حيث إن التخفيض الإضافي المتوقع في الأضرار البالغة 3 ملايين دينار، سيؤدي إلى تكاليف إضافية قدرها 4 ملايين دينار ، مما يؤدي إلى القضاء على 1 مليون من القيمة الاجتماعية.[8]

2.1.3 نموذج الاحتياطات من جانب واحد من قبل الضحية:

لم يحدد النموذج المقدم من الذي سيتخذ الاحتياطات المحددة، في بعض الأحيان ، يمكن فقط للضرر المحتمل اتخاذ الاحتياطات ، على سبيل المثال عندما يعمل الجراح على مريض فاقد الوعي، ومع ذلك ، في بعض الأحيان ، يمكن لكل من الجاني والضحية اتخاذ الاحتياطات اللازمة ، مثلا عندما تضمن الشركة المصنعة للدواء نقاءها ويتمسك المستهلك بالجرعة الموصى بها.

النموذج الذي طرحه كوتر وUlen يُظهر العلاقة بين التكاليف الاجتماعية والاحتياطات التي تتخذها الضحية والجاني.

والسؤال هو ما هي الحوافز التي تفرضها قواعد المسؤولية المختلفة على سلوك الأطراف المعنية. للإجابة على هذا ، سيتم بتحليل قواعد المسؤولية التالية: "عدم المسؤولية" ، حيث يتحمل الضحية التكلفة ، و "المسؤولية الصارمة" ، حيث يتم تعويض الضحية عن كامل الضرر ، بغض النظر عن الخطأ. سيتم أولاً بتحليل الحالة التي يتخذ فيها الضحية وحده الاحتياطات اللازمة، والتكاليف ذات الصلة $w_v x_v$

(أ) حالة عدم المسؤولية:

بموجب قاعدة "عدم المسؤولية" ، يتحمل الضحية بنفسه التكلفة الكاملة للضرر المتوقع ، والقيمة المتوقعة له هي $p(x_v) A$، إلى جانب تكاليف الاحتياطات ، فإن تكاليف الضحية هي:

$$C_v(x_v) = w_v x_v + p(x_v) \ldots\ldots (4)$$

الضحية لديها مصلحة في تقليل هذه التكاليف، المعادلة (4) تقابل المعادلة (1) ، وذلك بقياس من نتيجة المعادلة (3):

$$w_v = -p' (x^*_v) A \ldots\ldots\ldots (5)$$

هذه النتيجة تعني أن الضحية تتخذ الاحتياطات بكفاءة، إذا لم يتمكنوا من المطالبة بالتعويضات ، يكون لدى الضحايا حافز لاتخاذ مستوى فعال من الناحية الاجتماعية من الاحتياطات.[9]

(ب) حالة المسؤولية الصارمة:

سنناقش الآن الحالة الثانية التي تنص على تعويض الضحية عن الضرر بالكامل، كما في الحالة (أ) ، تبلغ تكلفة احتياطات الضحية $w_v x_v$ ، والخسارة المتوقعة تصل إلى $p(x_v) A$، ولكن في حالة وقوع حادث ، تتلقى الضحية أضرارًا، الأضرار تغطي كامل مبلغ الخسارة($D = A$ ، وبالتالي $A - D = 0$)، ثم تبلغ تكاليف الضحية ما يلي:

$$C_v(x_v) = w_v x_v + p(x_v)(A - D) \ldots\ldots (6)$$

$$C_v(x_v) = w_v x_v \text{ .....(7)}$$

احتياطات الضحية $w_v x_v$ ستتقلص، نظرًا لأن x لا يمكن أن تكون سالبة ، فإن النقطة الدنيا هي $x_v = 0$. لكن الحل الفعال هو أن تتصرف وفقًا للمعادلة (5)، تحت المسؤولية الصارمة مع التعويض الكامل عن الضرر ، ليس لدى الضحية أي حافز لاتخاذ الاحتياطات ، وهي نتيجة غير فعالة من وجهة نظر المجتمع[10].

3.1.3 نموذج الاحتياطات الانفرادية من قبل المصاب:

سيتم تحليل كيفية تأثير حوافز قاعدتي المسؤولية على سلوك الجاني، أولا دعنا نفترض أن المصاب يأخذ الاحتياطات ؛ وبالتالي يتحمل عبء التكاليف المقابلة $w_v x_v$.

(أ) حالة عدم المسؤولية:

إذا كان الجاني غير مسؤول عن دفع الأضرار ، فكل ما يتحمله هو تكاليف الاحتياطات $w_i x_i$، تكون هذه التكاليف في حدها الأدنى $x_i = 0$، الخيار الأكثر فاعلية ، مع ذلك ، هو أن يتصرف وفقا للمعادلة (5)، إذا لم يتحمل الجاني أية مسؤولية ، فلا يوجد لديه حافز لاتخاذ الاحتياطات اللازمة، وهذا غير فعال اجتماعيا.

(ب)حالة المسؤولية الصارمة:

بموجب قاعدة المسؤولية، هذه يتحمل الجاني كلاً من تكاليف الاحتياطات وتكاليف أي حادث:

$$C_i(x_i) = w_i x_i + p(x_i)A \text{..... (8)}$$

سوف يقلل المصاب من هذه التكاليف، بما أن المعادلة (8) تقابل المعادلة (1) ، مرة أخرى عن طريق القياس من نتيجة المعادلة (3) ، تعطى المعادلة التالية:

$$w_i = -p' (x^*_i)A \text{ .....(9)}$$

هذه النتيجة تعني أن المصاب يأخذ الاحتياطات بكفاءة، نظرًا لأنه يتعين عليه تعويض الضرر بالكامل ، فهذا يعد حافزا له على اتخاذ المستوى الفعال اجتماعيًا من الاحتياطات.[11]

*الآثار المترتبة:

نلاحظ تماثل النتائج: حوافز الضحية بموجب قاعدة مسؤولية واحدة تتوافق مع حوافز الضحية بموجب قاعدة المسؤولية الأخرى، تداعيات ذلك هي كما يلي: إذا كان الضحية هو الوحيد القادر على اتخاذ الاحتياطات ، فستكون النتيجة فعالة اجتماعيًا بشرط أن يتحمل هذا الطرف تكلفة الضرر، إذا كان المصاب هو الوحيد القادر على اتخاذ الاحتياطات اللازمة ، من ناحية أخرى فإن المسؤولية الصارمة مع التعويض الكامل عن الضرر هي قاعدة المسؤولية الفعالة اجتماعيا.[12]

3.1.3 نموذج الاحتياطات الثنائية:

فيما حالة يمكن فيها لكل من الضحية والجاني اتخاذ الاحتياطات اللازمة، على هذا الأساس ، تكون دالة التكلفة الاجتماعية على النحو التالي:

$$C(x) = w_v x_v + w_i x_i + p(x_v, x_i)A \text{ .....(10)}$$

يتم تقليل التكاليف الاجتماعية عن طريق تحديد x_v * و x_i *.

تنطبق نتائج التحليل السابق بالتساوي على الاحتياطات الثنائية، إن قاعدة "المسؤولية الصارمة" مع التعويض الكامل عن الضرر تؤدي إلى سلوك فعال في الجاني ؛ تفعل قاعدة "عدم المسؤولية" نفس الشيء بالنسبة للضحية، في كلتا الحالتين ، ومع ذلك ، في كلتا الحالتين ، يتصرف الطرف الآخر بشكل غير فعال.

وبالتالي تنشأ معضلة: لا توجد قاعدة مسؤولية واحدة أو أخرى تخلق حوافز للسلوك الفعال اجتماعيًا في كلا الطرفين ، كما تتطلب إمكانية الاحتياطات الثنائية، المشكلة لا يمكن حلها ببساطة عن طريق تقاسم الخسارة بالمشا ركة، عندها سيكون لدى الطرفين حافز لاتخاذ بعض الاحتياطات ، ولكن ليس بالقدر المطلوب، وبالتالي ستكون النتيجة دون المستوى الأمثل.

(أ)حالة المسؤولية عن الإهمال:

نظرًا لأن قواعد المسؤولية التي تمت مناقشتها أعلاه لم تسفر عن نتيجة مرضية حيث كان هناك احتمال لاتخاذ احتياطات ثنائية ، فسوف ندرس الآن ما إذا كانت المسؤولية عن الإهمال تؤدي إلى نتيجة أكثر كفاءة، تحدد قاعدة المسؤولية هذا الحد الأدنى القانوني للرعاية x° الذي يجب أن يلتزم به الجاني المحتمل.[13]

من أجل تجنب المسؤولية عن الأضرار، تم وضع مستوى الرعاية المطلوب قانونًا على المستوى الفعال اجتماعيًا ($x^* = x^{\circ}$) ،ويتم اعتبار وظيفة تكلفة المصاب، في مجال عدم الامتثال ($x < x^{\circ}$) يتحمل المصاب المسؤولية، يتحمل تكلفة الاحتياطات $w_i x_i$ بالإضافة إلى الضرر المتوقع $p(x_i) A$، وظيفة التكلفة في مجال عدم الامتثال هو $w_i x_i + p(x_i) A$، أما في مجال الامتثال ($x \geq x^{\circ}$) الجاني غير مسؤول ويجب عليه فقط دفع تكاليف احتياطاته الخاصة wi xi في هذا المجال ، وبالتالي ، فإن وظيفة التكلفة هي خط w_x في الشكل2 ، لاحظ توقف القفز في وظيفة تكلفة المصاب عند x° ، وهو أيضًا مكان الحد الأدنى للتكلفة، إذا كان هناك حد أدنى محدد قانونيًا للرعاية الواجبة ، وكان على الجاني دفع تعويض عن كامل الضرر ، عندئذ يكون لديه حافز للامتثال لهذا المعيار، إذا كان المعيار القانوني للرعاية يعادل المستوى الفعال من الاحتياطات ، فعندئذ يكون سلوك الجاني المحتمل فعالا اجتماعيًا.

شكل رقم 2: يمثل التكاليف المتوقعة مع معيار محدد للرعاية

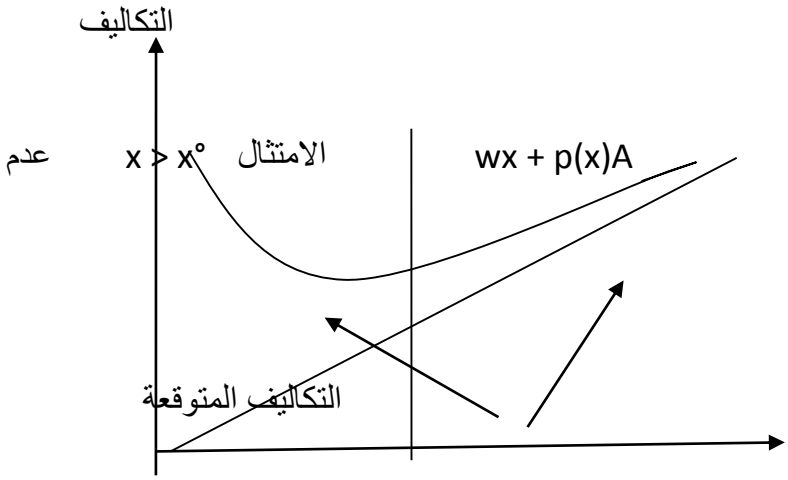

المصدر: Goldberg (1974). Another potentially useful policy is supplying information about risk to customers, on which see Magat and Viscusi (1992) and Viscusi and Magat (1987),p122

السؤال الحاسم هو كيف يتصرف الضحية المحتملة في هذه الحالة، إذا كان بإمكان الجاني تجنب المسؤولية عن الأضرار عن طريق الامتثال لمعايير معينة من الرعاية ، فسيتصرف الضحية وفقًا لقاعدة "عدم المسؤولية"، كما نعلم ، في هذه الحالة ، لديه أيضًا حافز لاتخاذ المستوى الفعال من الاحتياطات. وبالتالي فإن المسؤولية عن الإهمال تؤدي إلى سلوك فعال ، سواء في الجاني أو الضحية ،طالما أن المعيار القانوني للرعاية يتوافق مع المستوى الفعال[14].

(ب) "قاعدة اليد" لتحديد مقياس الإهمال:

في نموذج مسؤوليتنا عن الإهمال ، افترضنا أن معيار الرعاية المحدد قانونًا يتوافق مع المستوى الفعال. من البديهي أنه لا يمكن تحقيق نتيجة فعالة بأي طريقة أخرى.

في عام 1947 - قبل فترة طويلة من ظهور حركة القانون والاقتصاد - توصل قاضٍ اتحادي أمريكي يدعى Learned Hand إلى صيغة اقتصادية لتحديد مستوى الرعاية الفعال.

في الرأي الذي استمر في تقديمه ، عبر القاضي هاند عن هذه الحجج في صيغة رياضية. إذا كانت B تمثل تكاليف احتياطات المُتضرِر ، P هي احتمالية حدوث ضرر و L هي الحجم المحتمل للضرر ، فهناك مسؤولية ضارة عن الإهمال أينما:

$$B < P*L \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

سيكون المستوى الأمثل من الاحتياطات من جانب المصاب المحتمل هو:

$$B = P^*L \quad \text{.....(12)}$$

وهذا يعني أن تكلفة التجنب يتوافق مع القيمة المتوقعة لتكاليف الإصابة. بموجب قاعدة اليد ، تبدأ المسؤولية عن الإهمال في هذه النقطة بالتحديد

حيث تتجاوز القيمة المتوقعة للضرر تكلفة التجنب، من الواضح أن هذا المفهوم الاقتصادي للإهمال يرسل إشارة رادعة واضحة للمجرمين المحتملين. يمكن لأي شخص التدرب على نفسه تقريبًا ما إذا كان هناك نشاط معين يحتمل أن يكون خطيرًا يعتبر مهملاً في القانون وسيؤدي إلى مسؤولية مضرة.

ومع ذلك ، يفترض هذا أن يكون الجاني المحتمل على علم تام بالمخاطر والحجم المحتمل للخسارة.

حكم اليد في شكله الأصلي ليس تحليلًا هامشيًا حقيقيًا. ومع ذلك ، فإن القاعدة هي محاولة رائعة لدمج الاعتبارات الاقتصادية في القرارات القضائية. علاوة على ذلك ، يمكن بسهولة ترجمة قاعدة اليد إلى شكل هامشي ("قاعدة اليد الهامشية")، للقيام بذلك ، سوف نستخدم المصطلحات من نموذجنا

مصطلح اليد	المصطلح المتفق عليه	
B العبء	w_i	التكلفة الحدية لاحتياطات
L مسؤولية	A	(الحوادث) الضرر
P الاحتمال	$p / (xi)$	احتمال هامشي

المصدر: van Wijck, P., and B. van Velthoven (2000), "An economic analysis of the American and the continental rule for allocating legal costs", European Journal of Law and Economics 9:115-125

يمكننا الآن استبدال مصطلحاتنا في المعادلات (4.11) و (4.12) والحصول على الصيغ التالية:

$$w_i < - p / (x_i)A \quad \text{..... (13)}$$

$$w_i = -p / (x^*_i)A \quad \text{..... (14)}$$

سيكون من الواضح على الفور أن المعادلة (14) تتوافق مع معادلاتنا السابقة (3) و (9)، قد لا يكون القاضي هاند قد عبر عن حكمه بالشكل الهامشي ، لكن جوهره يتوقع بالتأكيد نتيجة التحليل.

تستخدم المحاكم الأمريكية قاعدة اليد في كثير من الأحيان لتسوية قضايا الإهمال، ميزة تطبيق كل حالة على حدة للقاعدة هي أنه يمكن وضع معيار الرعاية بشكل فردي في كل نزاع قانوني ، على الرغم من أن هذا يمثل عبئًا كبيرًا على المعلومات أمام المحاكم، ولكن يمكن أيضًا تحديد مستوى الرعاية في القانون، وهناك احتمال آخر هو أن المحاكم يمكن أن ننظر إلى العادات أو أفضل الممارسات في المجال ذات الصلة للحصول على التوجيه.

2.3 نموذج الخرق الفعال للعقد:

مجال القانون الآخر الذي يمكن تحليله على أساس الإطار Coasean هو قانون العقود، على عكس الأمثلة السابقة ، التي تناولت جميعها حالات الضرر ، تتفاوض أطراف العقد على شروطها لتجنب النزاع إذا كان ذلك ممكنًا.

بالنظر إلى أن الأطراف في وضع يمكنها من وضع أحكام بشأن أي عيوب محتملة في التنافس مقدما ، فقد يسأل المرء عن سبب الحاجة إلى القواعد القانونية المتعلقة بخرق العقد على الإطلاق، والسبب هو أن المفاوضات تتطلب قدرا كبيرا من الجهد ، ونتيجة لذلك ، لا تمتد الأحكام في كثير من الأحيان إلى كل احتمال يمكن تصوره، لذلك ، يتعين على قانون العقود ، وفقًا للعالم أ. ميتشل بولينسكي ، ملء الثغرات في العقود.[15]

يمكن النظر إلى قانون العقود على أنه "يملأ" هذه "الفجوات" في العقد - في محاولة لإعادة إنتاج ما كانت الأطراف ستوافق عليه إذا كان من الممكن أن يخططوا للحدث في البداية دون تكلفة.

للقيام بذلك ، يجب أن القواعد المطبقة ضمان نتيجة فعالة اقتصاديا، وهذا يعني أن المكاسب المشتركة للأطراف المتعاقدة من التجارة ينبغي أن يكون الحد الأقصى .في المثال أدناه ، سيتم تقييم مطالبتين قانونيتين مختلفتين عن خرق العقد في إطار هذا الجانب: أولاً ، التعويض عن خسارة الاعتماد (أضرار الاعتماد) ، وثانياً ، التعويض عن الخسارة المتوقعة (أضرار توقع).

1.2.3 حالة خرق العقد في حالة البيع المزدوج:

دعنا نفترض أن الفنان م يمكنه إنتاج صورة لـ 1200دينار، يريد المشتري "أ" شراء الصورة التي يقدرها بـ 2000 دينار يتفق "أ" و "م" على سعر شراء بقيمة 1600 دينارو الذي يدفعه "أ" مقدمًا.

بالاعتماد على تسليم الصورة ، المشتري "أ" ينفق دينار100 على التجهيزات لعرض الصورة في معرضه، المشتري "ب "مهتم أيضًا بالصورة ويقدم عرضًا بقيمة 2500 دينار، كل مبلغ يمثل القيمة الدقيقة للصورة له.

2.2.3حالة تعويض خسارة الاعتماد (أضرار الاعتماد):

إذا شرع الفنان "م" الآن في خرق العقد مع "أ" ، فيجب تعويض الأخير كما لو أن العقد لم يتم (مصلحة تعاقدية سلبية)، في هذه الحالة ، تبلغ خسائر الاعتماد 100 دينارمن النفقات التي تكبدتها بالفعل "أ" استعدادًا للتسليم، كما يمكن المشتري "أ" ، بالطبع ، من حقه أن يطلب أيضًا استرداد سعر الشراء 1600 دينار، يجب أن يدفع الفنان "م" ما مجموعه 1700دينار للمشتري "أ".

نظرًا لأن 1700 دينارهي المبلغ الذي يجب على "م" دفعه للمشتري "أ" في حالة خرقه للعقد ، فإن عرضًا بقيمة 2500 دينارمن المشتري "ب"، سيحثه على خرقه، ولكن هذا ليس كل شيء: "م" سيخرق العقد إذا كان "ب" يقدم له فقط

1800 دينار ، لذا في ظل السيناريوهات البديلة ، فإن "م" سيحقق ربحًا إضافيًا بقيمة 800 أو 100دينار، في الحالة الأولى ، تكون النتيجة فعالة: "ب" يقدر الصورة بـ2500 دينار ، بينما يقدر "أ" الصورة بقيمة 2000 دينار فقط.

ومع ذلك ، فإن خرق العقد غير فعال: لا تنتهي الصورة بالمشتري الذي يقدّرها بدرجة عالية ، لأنه على الرغم من أن قيمتها تساوي 2000 دينار للمشتري "أ" ، إلا أنه تم شراؤها أخيرًا بواسطة المشتري "بـB

الذي يقدر الصورة بـ1800دينار، ويترتب على ذلك أن القاعدة القانونية التي تلزم البائع فقط في خرق العقد بدفع تعويضات الاعتماد ليست قادرة على ضمان نتيجة فعالة.[17]

3.2.3 حالة التعويض عن الخسارة المتوقعة (أضرار توقعية):

عند منح التعويض عن الخسارة المتوقعة ، يجب وضع "أ" في نفس الموقف كما لو كان العقد قد تم تنفيذه (فائدة تعاقدية إيجابية)، في هذه الحالة ، كان بإمكان "أ" أن يستفيد كما يلي: القيمة 2000 دينارالتي يضعها على الصورة ، مطروحًا منها سعر الشراء البالغ 1600 دينار والنفقات الإضافية بقيمة 100دينار ، تعطي صافيًا مبلغ 300دينار، بناءا على مبدأ الفائدة التعاقدية الإيجابية ، لدى "أ" مطالبة بالتعويض عن هذا الربح الضائع وعن مصاريفه (إجمالي دينار400)، يمكن أيضًا المطالبة باسترداد سعر الشراء 1600دينار ، لذلك يجب على "م" دفع 2000 دينار، وهو ما يتزامن تمامًا مع تقييم "أ" للصورة، نظرًا لأن 2000دينارهو المبلغ الذي يتعين على "م" دفعه للمشتري "أ" في حالة خرقه للعقد ، فإن عرضًا بقيمة 2500دينار من "ب" سيحثه على خرقه ، لأن هذا سيكسب له ربحًا إضافيًا بقيمة 500دينار من ناحية أخرى ، إذا عرض "ب" فقط 1800دينار ، فلن يخرق "م" العقد، هذه النتيجة فعالة: ينتهي المنتج بالمشتري الذي يقدره أكثر، القاعدة القانونية التي تلزم البائع في خرق العقد لدفع تعويضات التوقع تحدد الحوافز المناسبة فيما يتعلق بالكفاءة.

3.3 نموذج العقوبة المثلى:

إن فكرة تطبيق الاقتصاد في مجال القانون الجنائي ليست بالأمر الجديد، منذ فترة طويلة تعود إلى القرن الثامن عشر ، طور كل من Cesare Beccaria و Jeremy Bentham معايير لتقليل التكاليف الاجتماعية للجريمة والمقاضاة. في مقاله "الجريمة والعقاب" ، وسنعرض النموذج التالي:

1.3.3نموذج المتأخر العقلاني:

كما هو الحال في النموذج الاقتصادي للسلوك ، يرتكب الشخص جريمة إذا تجاوزت المنفعة المتوقعة المستمدة منه التكاليف المتوقعة، قد تكون فائدة الجريمة ملموسة (مثل عائدات السرقة) أو غير ملموسة بالفعل(كما هو الحال مع الجرائم الجنسية)، تنشأ التكاليف من الإنفاق بمختلف أنواعه (مثل الأسلحة وأدوات السطو ، وما إلى ذلك) ، وتكاليف الفرصة البديلة للوقت المخصص للنشاط الإجرامي ، والتكاليف المحتملة للعقاب ، والتي هي محور

التركيز الرئيسي للتحليل هنا. وبشكل أساسي ، تكون العقوبة رادعًا إذا كان احتمال القبض على مرتكب الجريمة مرتفعًا نسبيًا وكانت العقوبة المحتمل فرضها طويلة نسبيًا.[18]

ولكن من الممكن أيضًا تقليل الجريمة عن طريق زيادة تكاليف الفرصة البديلة للوقت المخصص لها، هذا يعتمد بشكل كبير على الفرص المتاحة لمجرم محتمل لكسب عيش نزيه، حتى برامج الدولة لمكافحة الفقر قد تقلل من الحافز على ارتكاب جرائم جنائية،وعموما ، ينبغي تحديد التدابير لضمان ألا تحمل الإجراءات الجنائية أي مكافآت.

*** حالة معدل الجريمة الأمثل:**

التكاليف الاجتماعية للجريمة تنبع من الضرر الذي تسببه ، من ناحية ، وتكاليف السيطرة على الجريمة ، من ناحية أخرى، في الشكل3 ، تمثل x_0 حالة افتراضية خالية من الجريمة حيث تكون تكاليف مكافحة الجريمة مرتفعة بما يتناسب ، بينما x_{max}، كما ستكون دولة افتراضية دون أي تدابير لمكافحة الجريمة على الإطلاق ، ومع ارتفاع معدل الجريمة في المقابل.

يتم الوصول إلى معدل الجريمة الأمثل x * ، بالمثل ، المستوى الأمثل للتحكم في الجريمة عندما تكون التكاليف الاجتماعية الإجمالية للجريمة في حدها الأدنى ، ستكون دولة افتراضية دون أي تدابير لمكافحة الجريمة على الإطلاق ، ومع ارتفاع معدل الجريمة في المقابل، يتم الوصول إلى معدل الجريمة الأمثل *x ، بالمثل ، المستوى الأمثل للتحكم في الجريمة عندما تكون التكاليف الاجتماعية الإجمالية للجريمة في حدها الأدنى.

***الهدف الاقتصادي للقانون الجنائي:**

تفرض الجريمة تكاليف مختلفة على المجتمع ، مما يقلل من نوعين أساسيين. أولاً ، يكسب المجرمون شيئًا ويعاني الضحايا من ضرر لأشخاصهم أو ممتلكاتهم، الضرر الاجتماعي الناتج ، وفقًا للرأي المعياري بين الاقتصاديين ، يساوي صافي الخسارة في القيمة، للتوضيح بواسطة المثال ،

إذا حطم اللص نافذة سيارة تكلف 100 دولار وسرق جهاز راديو بقيمة 75 دولارًا ، فحينئذٍ يكسب المجرم 75 دولارًا ويخسر الضحية 175 دولارًا ، مقابل خسارة اجتماعية صافية قدرها 100 دولار. الخسارة الصافية تساوي القيمة المدمرة ، وليس القيمة المعاد توزيعها. ثانياً ، تنفق الدولة وضحايا الجريمة المحتملين موارد للحماية منها، وعلى سبيل المثال ، يقوم مالكو المنازل بتثبيت الحانات على نوافذهم ، وتوظف المدينة ضباط شرطة للقيام بدوريات في الشوارع، للتعبير عن هذه الحجة في التدوين ، افترض أن ارتكاب أي مخالفات فائدة فورية في الوقت 1 ، يشير b1 إلى احتمال التعرض لعقوبة مستقبلية في الوقت 2 ، يشير إلى c_2 مقابل التكلفة، دعنا نشير إلى المعدل الذي يقوم

فيه الفاعل بخصم تكاليف عدم اليقين وعدم اليقين، وبالتالي فإن الفاعل الذي يتجاوز معدل خصمه r * يرتكب الخطأ ، والممثل الذي يقل معدل الخصم عن r * لا يرتكب الخطأ، وفق المعادلة التالية:

$$b_1 - \frac{c2}{r} < 0 \quad \rightarrow \text{لاترتكب الخطأ}$$

شكل رقم 4: تكلفة الخصم للجريمة

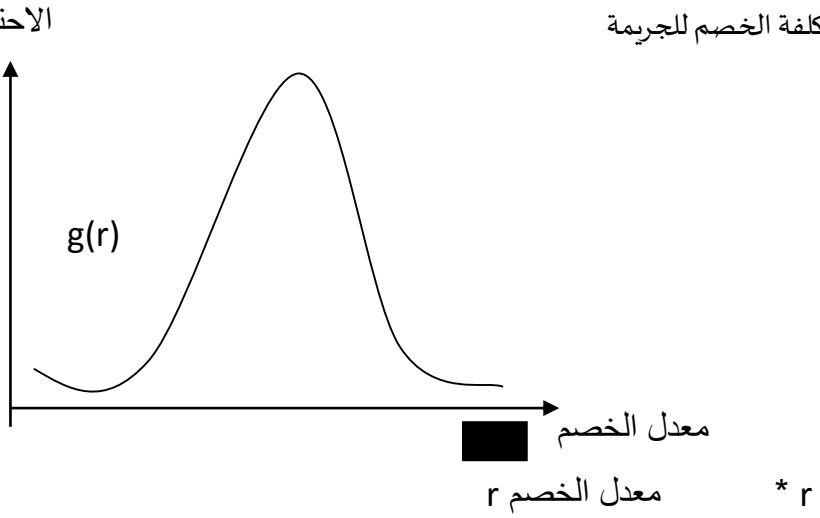

المصدر: David S. Lee & Justin McCrary, Crime, Punishment, and Myopia

NBER Working Paper 11491 (200),p213.

مع تغير الحالة المزاجية ، يمكن للشخص خصم المستقبل بمعدلات مختلفة، يصور المحور الأفقي في الشكل 4 ، القيم المحتملة لمعدل الخصم r اعتمادًا على مزاج الممثل، يصور المحور العمودي توزيع الاحتمال(r) g الذي سيكون للممثل قيم مختلفة من r في أي وقت، إذا كانت القيمة الفعلية ص

مستمدة من التوزيع (r) g يساوي أو يتجاوز r *، الفاعل يرتكب الخطأ، تمثل المساحة المظللة الصغيرة في الجزء الأيمن من التوزيع احتمال قيام الفاعل بارتكاب الخطأ، على العكس ، إذا كانت القيمة الفعلية المستخرجة من التوزيع r) g) أقل من r * ، فإن الفاعل لا يرتكب الخطأ.

تمثل المنطقة غير المظللة في التوزيع احتمال عدم ارتكاب الفاعل للخطأ، المزاج ، الذي يحدد سعر الخصم الخاص بالممثل بسبب عدم اليقين والمستقبل ، في الواقع ، يفترض الشكل 4 أن الحالة المزاجية لا يمكن التنبؤ بها في أي وقت من الأوقات ولكنها توزع بشكل متوقع مع مرور الوقت، في حالة الاحتمال المنخفض ، يرسم الممثل قيمة r أكبر من r * ويرتكب الخطأ. مع الاحتمال الكبير ، يرسم الفاعل قيمة r أصغر من r * ولا يرتكب الخطأ، تتوافق خصائص التوزيع مع الافتراض بأن الجريمة غير عادية.

زيادة في تقلب المزاج يزيد من احتمال ارتكاب مخالفات من قبل الممثل، فإن التوزيع عن طريق تحويل الكثافة إلى قطع، يزيد من المساحة على يمين r *ما يعني زيادة في احتمال ارتكاب مخالفات، على العكس ، انخفاض في تقلبات الحالة المزاجية يقلل من احتمال ارتكاب أخطاء، لتوضيح ذلك ، فإن المشاعر المتقلبة ، والتي تتوافق مع التباين الكبير في التوزيع (g) ، تجعل الشباب يرتكبون العديد من الجرائم بشكل غير متناسب.[19]

4.الخاتمة:

غالبًا ما يكون من الصعب معرفة كيفية وصف البحوث المتنامية التي تتطور عند تقاطع الاقتصاد والقانون، وبالضبط مع المصطلحان العامان - "التحليل الاقتصادي للقانون" و "اقتصاد القانون" .

كان الغرض من هذا المقال هو توضيح هذا التمييز ، من خلال إظهار أنه يجب التمييز بشكل أساسي بين التحليل الاقتصادي للقانون وسيادة القانون ، وتسليط الضوء على بعض النماذج المستخدمة جزء من التحليل الاقتصادي للقانون.

فبإظهار المراحل الرئيسية لتطوير التحليل الاقتصادي للقانون من أوائل s1970 إلى أحدث الأعمال، لوحظ أن التحليل الاقتصادي للقانون، يعتبر الاقتصاد وسيلة لدراسة النصوص والقواعد القانونية، وأن التحليل الاقتصادي للقانون، يحدد الاقتصاد بموضوعه أو مجال دراسته ، كما أن للتحليل الاقتصادي للقانون بعد إيجابي ومعياري، من ناحية ، إنها مسألة دراسة الطريقة التي تتفاعل بها السلوكيات الفردية والجماعية مع الحوافز التي تنقلها قواعد القانون ، من ناحية أخرى ، في استخدام النظرية الاقتصادية كأداة تحليلية لشرح ظهور هذه القواعد، كما يتم ترشيد قرارات القضاة على أساس التحليل الاقتصادي للقانون.

لكن لتفسير القرارات القانونية كقواعد مؤسسية للكفاءة الاقتصادية، يعتبر تحديا في البعد المعياري للتحليل الاقتصادي للقانون ، فمن خلال الإشارة إلى أن اقتصاديات القانون لا تطالب بأي شكل من الأشكال فرض معايير التقييم على الانضباط القانوني، ولكن ببساطة لوصف العقلانية الكامنة في النصوص والقرارات الصادرة عن المحاكم، إلا أنه لابد من دراسة تحليلية للكفاء الاقتصادية للقانون

لأن الكفاءة الاقتصادية هي قيمة أساسية للقانون، والقيمة الأساسية ، التي ارتبطت دائما بالقانون ، هو مبدأ العدالة، وهو ما يفترض أن الكفاءة الاقتصادية هي قيمة تتحقق في القانون بجانب العدالة.

قائمة المراجع:

1-William M. Landes and Richard A. Posner, "The Influence of Economics on Law: A Quantitative Study", 36 J.L. and Econ . (1993) 385, p398
2-Uriel Procaccia, "On the Spiritual in Law", 3 Haifa La w Review (2007) 127 (in Hebrew),p140.
3-Eli Salzberger, "A Positive Analysis of the Doctrine of Separation of Powers, or: Why Do We Have an Independent Judiciary", 13 Int'l Rev. L . andEcon . (1993),p 349.

4-Francesco Parisi, "Positive, Normative and Functional Schools in Law and Economics", 18 Europ. J. La w Econ . (2004) 259, pp.264
5-Nicholas Mercuro and Steven G. Medema, Economics and the Law : From Posner to PostModernis m and Beyond (2006) c. 5,p120.
6-generally Hermann, The Fallacy of Legal Procedure As Predominant over Substantive Justice: A Critique of "The Rule of Law" in John Rawls' A Theory of Justice, 23 DEPAuL L. REv. - (1974),p145.
7-Guido Calabresi, The Costs of Accidents. A Légal and Economie Analysis
,Revue internationale de droit comparé ,1970 (22-2), pp 410-411
8-Nobel lecture: the economic way of looking at behavior. Journal of Political Economy, (1993) 101(3), pp385-409
9-Cooter, Robert D. and Rubinfeld, Daniel L. Economic analysis of legal disputes and their resolution. Journal of Economic Literature, (1989) 27, 1067-97
10-Cooter, Robert D. and Ulen, Thomas. Law and Economics. 4nd ed., Reading, MA: Addison-Wesley, (2003),pp124-126.
11-Etzioni, Amitai. Socio-Economics: a budding challenge. in Amitai Etzioni and Paul R. Lawrence eds., Socio-Economics: Toward a New Synthesis, New York: M.E. Sharpe, (1991),p45
12-Chief Judge, United States Court of Appeals for the Seventh Circuit; Senior Lecturer, University of Chicago Law School. This is the text of a Coase Lecture given at the University of Chicago Law School on January 6, 1998,p72.
13-Remarks of Anthony T. Kronman, The Second Driker Forum for Excellence in the Law, 42 Wayne Law Review 115, (1995), p160.
14-Michael Sandel, "The Baby Bazaar," New Republic, Oct. 20, 1997, p. 25.
15-Daniel A. Farber, "Economic Analysis and Just Compensation," 12 International Review of Law and Economics 125, (1992), 131–132.

16-Richard A. Epstein, The Path to The T. J. Hooper: The Theory and History of Custom in the Law of Tort (August 1991),p32.
17-Alan O. Sykes, The Welfare Economics of Immigration Law: A Theoretical Survey With An Analysis of U.S. Policy (September 1992),p88.
19-Alan O. Sykes, An Introduction to Regression Analysis (October 1993),p65.

Bibliographie :

ABOUETTAHIR R., (2013), « Management intégré : Qualité, hygiène, sécurité et environnement dans une démarche de développement durable, cas des entreprises marocaines. Modélisation et simulation. », Faculté des Sciences de TETOUAN.

BOIREL O., (2004), « Environnement et économie : une relation équivoque », vertigo- la revue électronique en science de l'environnement, Écologie et Economie, vol 5 - N° 2.

BONTEMS P., ROTILLON G., (2003), L'économie De L'environnement, Edition la découverte, France.

DESTAIS G., (2011), « Les théorisations économiques du développement durable Proposition de décryptage critique », Colloque international francophone, « Le développement durable : débats et controverses », 15 et 16 décembre, Université Blaise Pascal, Clermont-Ferrand.

DOHOU-RENAUD A., (2009), « Le Système De Management Environnemental Comme Moyen De Contrôle De La Déclinaison Et De L'émergence Des Stratégies Environnementales ». Gestion et management. Université de Poitiers.

GODARD O., (2004), « La pensée économique face à la question de l'environnement », Centre National De La Recherche Scientifique, Ecole Polytechnique, Cahier n° 2004-025, Paris.

GENDRON C., (2006), Le Développement Durable Comme Compromis. La Modernisation Ecologique De L'économie A L'ère De La Mondialisation. Québec : Presses de l'université du Québec, p 276.

ISO 14001, 2004, www.ISO.org.

MAHDJOUBI N H., MEKHELFI A., BOUALI L., (2017), "Impact du Système de Management Environnemental, selon ISO 14001, sur la performance environnementale de la compagnie pétrolière Algérienne Sonatrach « Cas de l'unité de traitement de Brut Sud – UTBS » Hassi-Messaoud." , Revue des Sciences Humaines – Université Mohamed Khider Biskra, No 46.

MASSIERA A., (2014), De La Croissance Economique Au Développement Durable, Edition l'harmattan, France.

RAHMANI M., (2016), « Les Enjeux De L'adoption De La Norme Iso 14001 », Maghreb Review of Economic and Management, Vol 03 - N° 02.

8. Conclusion :

l'approche du management environnemental réponds aux besoins environnementaux du développement durable et la préservation du patrimoine naturel, elle est devenue une exigence pour les entreprises par la mise en place d'un système de management environnementale, selon la norme ISO 14001, qui permet à l'entreprise de se conformer aux exigences légales, de réduire les risques, de maîtriser les situations d'urgence et d'avoir une bonne image vis-à-vis des parties intéressées,

Cependant, on ne peut pas oublier que le SME a des inconvénients les coûts de mise en place qui restent relatifs et dépendent de la capacité des entreprises à financer une t'elle démarche d'où la nécessité de faire une analyse préalable. La certification selon la norme ISO 14001 implique une bonne planification, une communication efficace et d'une répartition équitable des responsabilités. En guise de conclusion, il convient de dire que l'application du système de management environnemental selon la norme ISO14001, pourra être qualifiée de réussite lorsque que chaque individu de l'entreprise soit conscient de son important rôle dans la préservation de l'environnement et de la diminution des risques environnementaux.

Référence :

[1] GODARD O., (2004), « La pensée économique face à la question de l'environnement », P2.
[2] GENDRON C., (2006), Le Développement Durable Comme Compromis. La Modernisation Ecologique De L'économie A L'ère De La Mondialisation, P58.
[3] Op.cit., GODARD O., (2004), P3.
[4] BONTEMS P., ROTILLON G., (2003), L'économie De L'environnement, Edition la découverte, France, P3.
[5] Op.cit., BONTEMS P., ROTILLON G., (2003), P98.
[6] DOHOU-RENAUD A., (2009), « Le Système De Management Environnemental Comme Moyen De Contrôle De La Déclinaison Et De L'émergence Des Stratégies Environnementales », P13.
[7] BOIREL O., (2004), « Environnement et économie : une relation équivoque », vertigo- la revue électronique en science de l'environnement, Écologie et Economie, vol 5 - N° 2, P9.
[8] ISO 14001, (2004), « système de management environnemental – exigences et lignes directrices pour son utilisation » AFNOR, PARIS, P2.
[9] Op.cit., DOHOU-RENAUD A., (2009), P14.
[10] MAHDJOUBI N H., MEKHELFI A., BOUALI L., (2017), ''Impact du Système de Management Environnemental, selon ISO 14001, sur la performance environnementale de la compagnie pétrolière Algérienne Sonatrach, P15
[11] Op.cit., MAHDJOUBI N H., MEKHELFI A., BOUALI L., (2017), P16-17

5. Le contrôle du système par le biais d'audits périodiques effectués par des personnes compétentes pour établir des actions préventives ou correctives afin d'évaluer les performances environnementales.

6. Etablir une revue de direction bien documentée qui aborde les changements de politique et de mise en œuvre survenues par la révision du système de management environnemental à afin de garantir la pertinence, l'efficacité, et l'amélioration continue.

5. Les améliorations introduites par la version 2015 de la norme ISO 14001 :

Les principales améliorations introduites dans cette nouvelle version peuvent être énumérées comme suit :

- La modification de la structure de la norme en dix chapitres au lieu de quatre dans la version 2004,
- L'importance du management environnemental dans l'orientation stratégique de l'organisme : une analyse du contexte doit précéder la définition de la politique environnementale de l'organisme.
- L'accent est mis sur le leadership, qui doit afficher l'implication de la direction dans le SME, par la planification, la mobilisation des ressources nécessaires au système etc.
- La nouvelle version met davantage l'accent sur l'identification de toutes les circonstances qui peuvent avoir des conséquences indésirables et d'empêcher l'amélioration continue.
- Dans la version 2015 de la norme ISO 14001, les aspects environnementaux doivent être abordés du début jusqu'à la fin de vie du produit.
- L'évaluation des performances : une exigence accrue en matière de mise en œuvre d'indicateurs pour la gestion environnementale.

6. Les avantages de l'application du SME :

Les principaux avantages qu'un système de management environnemental :

- ❖ Démontrer la conformité aux exigences légales et réglementaires.
- ❖ Améliorer l'implication de la direction et des employés.
- ❖ Améliorer l'image de l'entreprise et instaurer la confiance des parties prenantes.
- ❖ Atteindre les objectifs en prenant en compte les aspects environnementaux dans la gestion de l'entreprise.
- ❖ Gagner en un avantage concurrentiel et financier suite à l'amélioration de l'efficacité et à la réduction des coûts.

7. Les inconvénients de la norme ISO 14001 :

Les principaux inconvénients de la mise en œuvre d'un SME sont :

- ➢ Le temps à consacrer par une entreprise pour être certifiée dépend de la situation de l'entreprise, des ressources et des compétences, l'implication de sa direction, etc.
- ➢ Le coût change d'une entreprise à une autre selon secteur d'activités et de son ancienneté.

instances de l'Union européenne. Cependant, suite à l'apparition de plusieurs normes dans plusieurs pays et la crainte que cela soit une barrière au libre-échange, l'organisation internationale de normalisation a mis en œuvre une norme internationale pour concrétiser le système de management environnemental pour n'importe quelle activité ou pays des entreprises.

A cet effet, la norme internationale ISO 14001 a été créée en 1996 et révisée en 2004, 2008 et en 2015. « Cette norme est censée être applicable à tous les types et tailles d'organismes et s'adapter à des situations géographiques, culturelles et sociales diverses. (…) Elle n'a pas pour objet d'être utilisée pour créer des entraves non tarifaires aux échanges commerciaux ou pour accroître les obligations légales d'un organisme » (ISO 14001, 2004)[8]. L'ISO 14001 repose sur une démarche volontaire, son approche par l'organisation de l'entreprise se fonde sur l'engagement d'une politique, elle obéit au principe de l'amélioration continue (Renaud, 2009)[9].

4. Les exigences de la norme ISO 14001 :

Selon la norme ISO 14001 (2004)[10], le système de management environnemental désigne la composante du système de management global qui inclut la structure organisationnelle, les activités de planification, les responsabilités, les pratiques, les procédures, les procédés et les ressources pour élaborer, mettre en œuvre, réaliser, passer en revue et maintenir la politique environnementale.

Par ailleurs, la norme ISO 14001 suit le principe de la "roue de DEMING", qui doit permettre une maîtrise de l'amélioration continue du système de management environnemental. L'organisation du management environnemental repose sur la réalisation de cinq étapes (ISO 14001, 2004)[11] :

1. La politique environnementale communique les principes et les engagements environnementaux décidés par l'organisme. Elle comprend l'engagement au respect de la réglementation, l'engagement à la prévention de la pollution, l'engagement amélioration et définit les objectifs environnementaux continue.
2. L'établissement d'un plan environnemental donne un contenu concret au système de management environnemental. Il prend en considération les aspects réglementaires, les aspects environnementaux significatifs, les exigences commerciales et les points de vue des parties intéressées. Il attribue les responsabilités et précise les objectifs, l'échéancier de leur réalisation,
3. La mise en œuvre du plan environnemental suppose l'engagement et l'adhésion de l'ensemble du personnel suite à la sensibilisation, à la formation et à l'acquisition de compétences lui permettant d'être opérationnel dans le domaine environnemental. Cette mise en œuvre comprend également
4. L'élaboration d'un système documentaire relatif dans lequel on trouve une formalisation des procédures, de veille réglementaire et technologique et de communication interne et externe.

volontairement par les entreprises ; Plus particulièrement, les grandes lignes du système de management environnemental selon l'ISO 14001.

2. L'émergence du développement durable :

A partir des années 80, les problèmes d'ordre Environnemental ont connu un essor important sur notre planète ce qui a incité à une forte sensibilisation et à une prise de conscience sur les modes de production et leurs impacts sur la nature. Cependant, la publication du Rapport Brundtland en 1987 ainsi que la Conférence de Rio de Janeiro en 1992 sur l'environnement et le développement durable viennent concilier entre les deux dimensions de développement économique et environnemental. (Bontems & rotillon, 2003)[4]

Le développement durable est « un développement qui permet de satisfaire les besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures de satisfaire leurs propres besoins » (Bruntland 1987 cité dans Bontems et Rotillon, 2003)[5]

L'intégration de la question de l'environnement dans le développement économique conduit à :

- Prendre en compte les dimensions sociales et environnementales lors de la prise de décision et ne pas la réduire aux deux critères de croissance et de rentabilité ;
- Penser à la durabilité sur le long terme d'où la nécessité d'avoir une vision stratégique et de penser aux générations futures ;
- Prendre les précautions nécessaires pour éviter les risques et réduire les chances d'engendrer des catastrophes naturelles.

C'est ainsi, que toute personne est impliquée pour arriver à trouver un équilibre entre les trois dimensions du développement durable (économique, social et environnemental). Pour se faire, la prise en charge des aspects environnementaux dans le but de préserver la planète a poussé de nombreuses entreprises à intégrer l'approche du développement durable en instaurant une politique de gestion environnementale dans leurs routines organisationnelles qui se concrétise par l'implantation d'un système de management environnemental (SME). Ces systèmes de management viennes modifier les habitudes de gestion, les comportements des employés et la culture des entreprises tout en étant rigoureux sur la gestion environnementale (Boiral, 2000 cité dans Renaud, 2009)[6].

3. Le système de management environnemental (SME) :

Selon (Boiral, 2004)[7] Le système de management environnemental (SME) permet de proposer des lignes directrices structurées pour la prise en charge des aspects environnementaux du sommet stratégique jusqu'aux activités opérationnelles ; et celui de rendre compte aux parties prenantes des actions écologiques (clients, citoyens et pouvoirs publics) afin d'assurer leur légitimité sociale.

Dans cette optique, des systèmes de management ont été mis au point par des organisations professionnelles, entreprises modèles, instances de normalisation nationale et internationale,

1. introduction :

Au cours des dernières années, la pensée économique a été confrontée à maintes reprises à la question de l'environnement. Certes, plusieurs théories ont vu le jour bien avant abordant les questions qui concernent : la pollution par l'analyse de Pigou (1920), de l'écart entre coûts sociaux et coûts privés dû aux externalités de Coase (1960), des problèmes d'exploitation et de gestion des ressources naturelles par Hotelling (1931) et Gordon (1954), et Shaefer (1955) concernant les ressources renouvelables comme ce qui est le cas des pêcheries. De ce fait, ce champ d'étude est marqué par la multiplicité des écoles qui se sont structurées autour de trois approches principales :

Pour l'approche « néoclassique », la dégradation de l'environnement est le résultat d'une surutilisation des ressources naturelles épuisables suite à une sous-évaluation économique (Godard, 2004)[1]. Des lors, elle voit dans la marchandisation de l'environnement une solution pour la préservation des ressources naturelles et une opportunité pour appliquer des concepts et méthodes issus de la discipline économique aux problèmes environnementaux. Par contre, l'approche de « l'économie écologique » propose d'aborder l'environnement selon une perspective transdisciplinaire selon laquelle l'économie et le système environnemental sont interreliés (Gendron, 2006)[2]. Des lors, La troisième approche « la socio-économie » met en exergue le lien entre les comportements d'utilisation des ressources et des milieux et les institutions et les cultures par le biais d'un fonctionnement social (Kapp, 1950 ; Bromley, 1995cité dans Godard, 2004)[3].

Cependant, l'environnement a progressivement prit une place prédominante parmi les préoccupations de la communauté des affaires et des milieux industriels. La prise de conscience à l'égard de l'environnement s'est déclenchée suite aux défaillances du fonctionnement du système de production qui ont causés : des catastrophes écologiques Torrey Canyon (1968), Amoco Cadiz (1978), des accidents technologiques Bhopal (1984), Seveso (1986) et Tchernobyl (1986). Sans oublier le trou dans la couche d'ozone, l'effet de serre et la destruction de la forêt amazonienne. Tous ces évènements ont contribués à l'émergence d'organisations écologistes et à la sensibilisation vis-à-vis de la protection de l'environnement par le biais de conférences mondiales, nous citerons celle de Stockholm(1972), de Rio (1992) et bien d'autres qui lui succèderont, jusqu'à nos jours qui ont contribué à modeler progressivement le concept de développement durable.

Cette présente communication s'intéresse aux enjeux entrainés par l'application des principes du Développement Durable, par le biais de l'adoption d'un système de management environnemental selon la norme ISO 14001. On abordera dans ce texte, tout d'abord, l'émergence de la notion du développement durable et l'apparition de normes environnementales adoptées

Axe de participation : économie de l'environnement

Les enjeux de l'application d'un système de management environnemental sur l'évolution de l'entreprise
The challenges of the application of an environmental management system on the evolution of the company
تحديات تطبيق نظام الإدارة البيئية لتطوير المؤسسة

OUIDDIR Samira– Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed – ouiddir.samira@gmail.com

Résumé :

L'environnement a progressivement prit une place prépondérante parmi les préoccupations de la communauté des affaires et des milieux industriels. La prise de conscience à l'égard de l'environnement s'est déclenchée suite aux défaillances du fonctionnement du système de production qui ont causés des catastrophes écologiques, des accidents technologiques et bien d'autres sinistres qui ont engendré une certaine opposition à la croissance économique. Cependant, la publication du Rapport Brundtland en 1987, ainsi que la Conférence de Rio de Janeiro en 1992 sur l'environnement et le développement durable, viennent concilier entre les deux dimensions du développement économique et du développement environnemental. L'objet de cette communication est de faire le point sur les enjeux entrainés par l'application des principes du développement durable, par le biais de l'adoption d'un système de management environnemental (SME).

Mots clés : Développement Durable, Système de Management Environnemental, ISO 14001.

ملخص المداخلة:

لقد احتلت البيئة تدريجيا مكانا بارزا بين اهتمامات رجال الاعمال والمجتمع الصناعي. حيث نام الوعي البيئي نتيجة للفشل في تشغيل نظام الإنتاج الذي تسبب في كوارث إيكولوجية وحوادث تكنولوجية والعديد من الكوارث الأخرى التي أدت إلى معارضه النمو الاقتصادي. ومع ذلك، نشر تقرير بروندتلاند في 1987 ومؤتمر ريو دي جانيرو في 1992 المعني بالبيئة والتنمية المستدامة وفق بين البعدين المتعلقين بالتنمية الاقتصادية والتنمية البيئية. والغرض من هذه المداخلة هو تقييم التحديات الناشئة عن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، من خلال اعتماد نظام الإدارة البيئية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، نظام الإدارة البيئية، ايزو14001.

Caroline GALLEZ, Aurore MORONCINI, Le manager et l'environnement : outils d'aide à la décision stratégique, 2003

Desaigues, F. B. (1998). Economie et politique de l'environnement. Paris.

Jon Nicolasen, A. D. (n°26). Economie et environnement: Problèmes et orientations possibles. Revue économique de l'OCDE, 13.

Leila, B. (2012). Contribution à l'intégration d'une politique environementale dans les activités des entreprises algériennes en vue d'une amélioration de leurs performances environementales. Dans B. Leila, Thèse de Doctorat (p. 33). Batna: Univéristé Hadj Lakhdar.

Mahi, T.-A. (1998). Développemnt durable et stratégie de l'environnement. Alger.

wiki-envirment. (2019, Octobre). Récupéré sur https://fr.wikipedia.org/wiki/Environnement

aborder cette problématique, nous nous sommes intéressées à l'Intégration de l'Environnement en Production (IEP).

En effet, l'amélioration des performances environnementales par la mise en place d'une démarche d'analyse environnementale (ou d'un SME) permet, en plus de la réutilisation des connaissances acquises, la production de nouvelles connaissances.

L'élaboration de l'analyse environnementale et la rédaction des procédures édictés dans le SME font appel à des savoirs et à des expériences des opérateurs techniques que le responsable environnement utilise, il en est de même pour les opérateurs techniques qui en contribuant à l'élaboration de cette analyse environnementale découvrent une partie de la réglementation.

Si l'Algérie a décidé d'investir dans le développement durable à travers la mise en phase d'une stratégie environnementale, cette stratégie doit permettre de relever les défis environnementaux et poser les premiers jalons du développement durable à ceux, à l'aube de la mondialisation des échanges.

L'Algérie est confrontée aujourd'hui à un dilemme : celui de renouveler son parc technologique ou de le réhabiliter en fonction des normes internationales en matière de management environnemental.

Références :

- Les coefficients de calcul des impacts potentiels sont déterminés par les scientifiques de chaque domaine. Ainsi, par exemple, les coefficients de calcul de l'effet de serre proviennent de l'IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change).

- Il est important de mentionner que les concepts de croissance économique et de développement économique sont différents. La croissance économique pouvant être associée à l'augmentation du PIB réel, tandis que le développement économique est plus associé au niveau de PIB réel . Cependant, la littérature qui traite de la relation entre la croissance économique et l'environnement s'entend pour dire que la croissance et le développement économique vont dans le même sens.

Bibliographie :

Bahmed L, S. M. (2009). Implementing the ISO 14001 certification: an empirical study of an Algerian company in the process of certification. Management of environmental quality: an international journal, 156.

Bourque, J. (1999). L'impact de la libération des échanges commerciaux sur l'environnement. Montréal.

de ces données par l'utilisation de coefficient préétablis permettant de calcules la contribution de chaque flux entrants aux différents impacts environnementaux.

Figure 3 : Cadre méthodologique d'une ACV selon ISO 14040

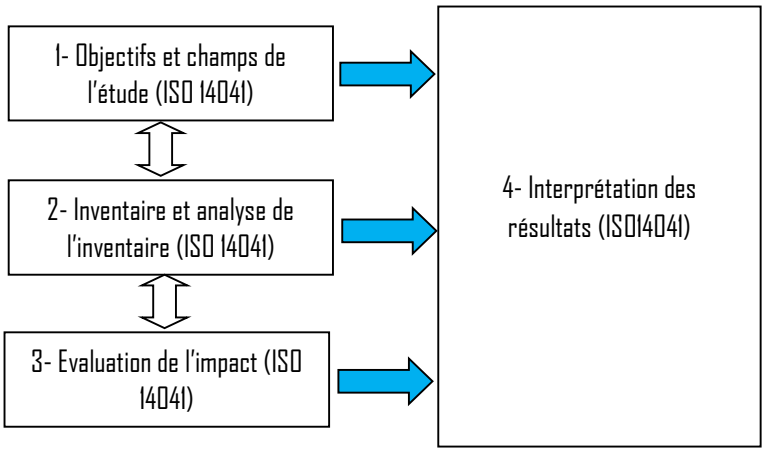

Source : Caroline GALLEZ, Aurore MORONCINI, Le manager et l'environnement : outils d'aide à la décision stratégique, 2003

4. conclusion :

Les activités économiques, qu'elles relèvent de la production ou de la consommation, génèrent des effets externes, en particulier les pollutions, qu'il convient d'évaluer pour pouvoir mettre en place des politiques correctives au moindre cout pour la société.

Le problème est que ce type de comportement conduit tous les pays à un cercle vicieux. En effet, dès lors qu'un pays maintient une politique environnementale plutôt laxiste, les pays concurrents sont incités à adopter la même stratégie afin de ne pas compromettre leur propre attractivité.

Dans le contexte nouveau de prise en charge des questions environnementales, la prise de conscience des entreprises est grandissante. On peut ainsi, noter que dans le domaine de la production des biens, l'élaboration de réglementations de plus en plus exigeantes, imposées aux industriels pour réduire les impacts environnementaux liés à la production, à l'utilisation ainsi qu'aux modes de recyclage de leurs produits.

La mise à disposition d'outils permettant l'Évaluation des Performances Environnementales (EPE) en vue d'aider la vérification de la satisfaction des objectifs fixés s'avère nécessaire. Pour

❖ Méthodes d'évaluation de la performance environnementale

• Méthodes d'analyse environnementale

La base de l'évaluation environnementale est constituée d'indicateurs environnementaux. Il s'agit d'évaluer les performances environnementales d'un système dans une démarche de planification et de prise de décision pour la prévision et la gestion des impacts environnementaux. Suivant cette logique, l'idée consiste à définir des indicateurs environnementaux par le biais de méthodes spécifiques telles que les éco-indicateurs, MIPS (Matériel Intensity Per Service Unit) ou bien réévaluation des couts du cycle de vie par (Janin, 2000) : ELCC, TCA, LCC ou FCA.

D'autres méthodes, à dominance quantitative ou qualitative, ont pour principe d'utiliser les indicateurs environnementaux comme point de départ pour mener à bien une évaluation environnementale plus poussée suivant la logique de la gestion des risques environnementaux. (Leila, 2012, p. 34)

La **figure 2** nous montre une méthodologie permettant réévaluation des impacts environnementaux et la consommation des ressources dans toutes les étapes de la vie du produit : extraction de la matière première qui le compose, fabrication, transport, distribution, réutilisation, maintenance, recyclage ou mise en décharge soit « *du berceau a la tombe* »

Figure 2 : Flux de matières tout le long du cycle de vie

Extraction	*Production*	*Utilisation*	*Fin de vie*
- Énergie - Matières premières - Information Pollution de l'air	Production de ciment Pollution de l'eau Déchets solides	Ensachage / cet distribution	Recyclage Collecte Mise en décharge

Source : Perspectives de l'environnement de l'ODCE à l'horizon 2030

En pratique, les flux de matières et d'énergies entrants et sortants a chaque étape de cycle de vie sont inventories. On procède ensuite à réévaluation des impacts environnementaux a partir

3.2. De la politique environnementale à l'évaluation de la performance environnementale

Les évolutions de la marche sont à l'origine des changements qu'a connus l'entreprise. Pour faire face à ces changements, l'entreprise a utilisé la performance pour assurer sa pérennité. En effet, animée par un souci légitime de performance et de pérennité, toute entreprise désireuse de s'affirmer dans un monde industriel versatile se doit d'être performante. La performance est la motivation essentielle de toute entreprise. Car, toute action menée est dictée par une volonté de performance.

❖ Définition de la performance environnementale

Tout récemment la notion de performance environnementale a connu un regain d'usage avec l'apparition de concepts tels que les normes et référentiels ISO 14001.

Tableau 1 : Matrice de la performance environnementale

Axe Interne-Externe / Axe Processus-Résultats	Interne	Externe
Processus	Amélioration des produits et des processus	Relations avec les parties prenantes
Résultats	Conformité réglementaire et Impacts financiers	Impacts environnementaux et image de l'entreprise

Source : OCDE : « Indicateurs clé de l'environnement », direction de l'environnement, France, 2008

- **La performance environnementale est l'objectif principal de la politique environnementale**

Rappelons que l'EPE peut être utilisée pour accompagner une démarche de certification ISO 14001. En effet, la mise en place d'un SME suggère une démarche rigoureuse, organisée et participative pour réévaluation efficace des performances environnementales d'une entreprise. Les performances environnementales nécessitent un ensemble d'étapes structurées pour progresser et atteindre des objectifs fixes et les moyens de les mettre en œuvre, en cela elles constituent un catalyseur de maitrise des aspects environnementaux. Dans ce cadre, elle devient l'objectif principal d'une politique environnementale. (Leila, 2012)

Figure 1: Politique environnementale du groupe SONATRACH

4.1 POLITIQUE DE GESTION DE LA SECURITE

La Direction Régionale - Rhourde Nouss - de Sonatrach DP a fait sien de la politique du groupe Sonatrach sa propre politique HSE.

L'entreprise dispose d'une déclaration de politique écrite en matière de HSE :

سونطراك
sonatrach

Déclaration de Politique HSE du Groupe Sonatrach

Le Groupe Sonatrach s'engage à faire de ses performances en matière de Santé, de Sécurité et d'environnement un critère de progrès et un atout aussi bien sur le plan interne que dans ses relations avec ses partenaires et toutes autres parties tierces.

Le Groupe Sonatrach s'engage à tout mettre en œuvre pour assurer la sécurité de ses activités, la préservation de la santé au travail, la protection de l'environnement et à minimiser pour les populations riveraines, les risques éventuels découlant de ses activités.

Le Groupe Sonatrach s'engage à mettre en place des principes de gestion qui assurent la protection des ressources naturelles ainsi que leur préservation pour les générations futures.

Le Groupe Sonatrach déclare solennellement :

- Se conformer aux dispositions légales et réglementaires en matière de Santé, Sécurité et Environnement et à élaborer ses propres standards dans ce domaine ;
- Développer une démarche préventive de gestion des risques d'accidents, d'incidents, d'atteintes à la santé au travail et à l'environnement ;
- Veiller à l'évaluation et à l'amélioration continue de ses performances en matière de Santé, de Sécurité et d'Environnement ;
- Assurer la formation de ses employés en matière de Santé, de Sécurité et d'Environnement ;
- Développer l'information et la communication en matière de Santé, de Sécurité et d'Environnement envers ses employés, ses partenaires et toutes autres parties tierces ;

Le Groupe Sonatrach s'engage à mettre en place les ressources humaines et matérielles nécessaires pour atteindre tous ces objectifs.

La Santé, la Sécurité et l'Environnement sont l'affaire de tous.

Chacun dans son poste et dans son activité est responsable de l'application de la politique de Sonatrach dans ce domaine.

Le Président Directeur Général,

M. MEZIANE

SONATRACH

Alger, le 27 avril 2004

démarche de management environnemental est impossible. Cet engagement montre le « cap » à suivre en fixant les axes d'amélioration.

Une politique environnementale établit pour un organisme ses principes d'action. Elle a pour objectif de fixer le niveau de responsabilité vis-à-vis de l´environnement et le niveau de performance environnementale requis. Ce niveau sert de référence pour évaluer toutes les actions ultérieures de l'organisme. Il convient que la politique soit adaptée aux impacts environnementaux des activités, produits et services de l'organisme (couverts par le domaine d'application du système de management environnemental) et serve de guide lors de l'établissement de ses objectifs et cibles.

Il convient que la politique environnementale reflète que toutes les activités, produits et services, inclus dans le domaine d'application du système de management environnemental, peuvent avoir des impacts sur l´environnement. La politique environnementale peut aussi inclure d'autres engagements pour minimiser les impacts environnementaux significatifs négatifs des nouveaux développements à travers l'utilisation de procédures intégrées de management environnemental et la planification, prendre en compte les aspects environnementaux dans la conception des produits, et établir un exemple de leadership dans le domaine du management environnemental.

Les indicateurs de performance environnementale sont utiles pour l'ISO 14001. Ils concernent la mesure de l'intégration du SME et la mesure d'Amélioration continue.

Pour améliorer leurs performances environnementales, les entreprises utilisent des outils normalises tels que :

- L'Évaluation des Performances Environnementales (ISO 14031, 2000) ;
- L'Analyse de Cycle de Vie (ISO 14040, 2006 ; 14044, 2006) ;
- Système de Management Environnemental : Exigences et lignes directrices pour son utilisation (ISO 14001, 2004). (Desaigues, 1998, p. 119)

❖ Exemples de politiques environnementales

Rappelons que depuis quelques années, un certain nombre d'entreprises algériennes ont opté pour la certification, pour cadrer leurs politiques environnementales. A titre d'illustration, nous en citons ici deux exemples : le premier est celui d'une entreprise multinationale a l'image du groupe SONTRACH et le second est celui d'une entreprise nationale en l'occurrence la Société des Ciments d'Ain Touta Batna (SCIMAT). La figure de la page suivante capitalise la politique HSE du groupe SONATRACH

- **inventaire** et action en vue de lutter contre la pollution provoquée par les industries actuelles,
- **recyclage** et utilisation des déchets industriels,
- **définition** de stratégies industrielles qui tiennent compte de l'environnement,
- **utilisation** de technologies moins polluantes par le transfert technologique, la réduction des besoins d'énergie et la mise en œuvre aux niveaux national, régional et international de banques de données principalement dans le domaine des technologies propres et du traitement des déchets,
- **coopération** internationale en matière de protection des ressources communes. (Mahi, 1998, p. 51)

3. Les politiques environnementales en Algérie

Jusqu'à une période récente, le monde industriel semblait adopter une attitude passive ou défensive face aux objectifs environnementaux. Aujourd'hui, au lieu de subir les politiques environnementales, les entreprises semblent y prendre part.

L 'Algérie compte parmi les pays qui ont connu un développement industriel important, mais hélas, le processus d'industrialisation s'est effectué à une époque (les années 70) ou les impératifs environnementaux étaient d'ordre secondaires et a eu pour principale conséquence des impacts négatifs sur l'environnement. Pour y remédier, l'Algérie, a pris conscience que la préservation de l'environnement est un gage de pérennité. Cet impératif de préservation de l'environnement s'impose d'autant plus que l'Algérie est confrontée, a l'instar des pays émergents, aux enjeux environnementaux. Il est donc question pour les entreprises algériennes d'adopter des démarches qui intègrent la dimension environnementale dans leurs activités quotidiennes. (Bahmed L, 2009)

Ces entreprises doivent apprendre à intégrer, dans leur processus de production de façon responsable, les préoccupations environnementales à chacune de leurs procédures de gestion afin de tourner à leur avantage les pressions croissantes pour une diminution des externalités négatives. De ce fait et en réponse aux préoccupations environnementales qui se traduisent par des enjeux réglementaires, environnementaux et sociétaux, les entreprises algériennes doivent prendre en compte leur responsabilité environnementale. Dans ce contexte, la norme ISO 14001 constitue le modèle de référence en matière de protection de l'environnement. Sa mise en œuvre a pour principal objectif d'améliorer la performance environnementale de l'entreprise.

3.1. A propos de la politique environnementale

La politique environnementale est un engagement de la direction sans laquelle toute

❖ Développement durable et stratégie environnementale

Depuis ses débuts, la mondialisation suscite auprès des populations de nombreuses inquiétudes sur le plan économique et social. Sa contribution à la dégradation de l'environnement a également été mise en avant, à travers des questions telles que l'exploitation des ressources naturelles des pays pauvres ou l'augmentation du trafic international dû au morcellement des processus de production.

Néanmoins, l'impact écologique de la mondialisation est difficile à déterminer. En effet, celle-ci provoque de multiples phénomènes économiques - spécialisation internationale, délocalisation de la production, développement des échanges, transferts technologiques, renforcement de la croissance et de la concurrence - dont les conséquences sur l'état de l'environnement sont ambivalentes. (Mahi, 1998, p. 17)

❖ Environnement et industrie

Dans la plupart des pays du Sud, le développement du secteur industriel pose des problèmes à tous les niveaux. Les gouvernements ont investi principalement pour répondre aux exigences d'une économie axée vers l'exportation et les produits de consommation. L'industrie n'est pas réglementée dans la plupart des pays du Sud, qui n'ont pas encore introduit des normes appropriées en matière de santé et d'environnement.

Les coûts de plus en plus élevés de la pollution et l'épuisement des ressources créent une pression supplémentaire sur les ressources publiques qui s'amenuisent. Si l'on ne développe pas des programmes appropriés de santé publique, et de restauration de l'environnement, le lot des générations à venir sera de voir les problèmes écologiques s'accumuler, les ressources naturelles diminuer et les perspectives économiques s'assombrir.

La quasi-totalité des entreprises en Algérie est plus préoccupée par l'approvisionnement en matières premières et en pièces de rechange pour l'entretien des équipements, que par la protection de leur environnement. L'absence de coopération, entre l'industrie et les administrations publiques d'une part et les institutions d'enseignement supérieur et de recherches d'autre part, fait que ces dernières ne peuvent ni valoriser leurs travaux ni avoir un impact quelconque sur l'environnement, parce qu'elles se trouvent coupées de leur milieu d'action.

Dans le cadre des liens entre l'environnement et le développement, il faut privilégier les objectifs suivants:

La *dimension inter temporelle* est importante lorsque les dommages sont dus à l'accumulation de stocks de polluants et aux flux de polluants. Certains problèmes de pollution peuvent être considères comme de stricts problèmes de flux dans la mesure ou la substance en question se désintègrera ou se dissoudra assez rapidement sans causer d'autres dommages a l'environnement.

❖ Croissance durable : concept et interprétation

Le concept de croissance économique durable n'est certainement pas nouveau. Selon certains, les possibilités de substitution entre les deux catégories de capital sont importantes, si bien que l'accumulation de capital crée par l'homme et les gains d'efficience qui en découlent du fait du progrès technique compenseront facilement la dégradation de l'environnement. Dans ces conditions, il ne devrait guère y avoir de raison de s'inquiéter de la viabilité de la croissance, dans la mesure où les générations futures pourront exploiter de nouvelles possibilités.

Par conséquent, il y a de bonnes raisons de penser qu'une croissance durable, telle qu'elle est définie ci-dessus, n'est possible à long terme que si les couts réels de la pollution supportes par le marché se rapprochent des couts implicites réels de la dégradation de l'environnement.

❖ Croissance économique et environnement

La relation entre l'augmentation du commerce et la qualité environnementale est loin d'être évidente et de faire l'unanimité lorsqu'on considère les trois mécanismes présentés précédemment. Parmi les études qui ont analysé l'impact de la croissance économique sur l'environnement, deux approches ont été proposées. Une première estime la relation entre le revenu et différents indicateurs de qualité environnementale. La seconde approche utilise plutôt un indice qui mesure l'intensité toxique de la production manufacturière sectorielle pour refléter la qualité de l'environnement.

Par la suite, une série de facteurs fait en sorte que lorsqu'un certain niveau de développement économique a été atteint, une amélioration relative de l'environnement s'ensuit, du moins pour certains polluants. Ces facteurs consistent en :

1) une élasticité revenu positive pour la qualité environnementale;

2) des changements dans la composition de la consommation et de la production;

3) une augmentation du niveau d'éducation et de sensibilité environnementale; et

4) des systèmes politiques plus ouverts. (Bourque, 1999, p. 06)

2.3. La dimension économique des problèmes environnementaux

❖ Externalités liées à l'environnement

Le processus de production et la consommation de biens s'accompagnent souvent de couts environnementaux externes. Ces externalités sont dues au fait que les biens environnementaux sont accessibles à tous. Étant donné que ces ressources ne font pas l'objet de droits de propriété, l'environnement est, de ce point de vue, un bien public. Dans une économie de marche, certains couts seront externes et la dégradation de l'environnement aura tendance à être « excessive », a moins que des agents prives ne soient directement lésés. Par conséquent, certains problèmes environnementaux pourraient être résolus par l'établissement de droits de propriété en la matière.

Pour voir quel serait le meilleur moyen de traiter le problème des externalités, il convient de tenir compte de leur dimension à la fois spatiale et inter temporelle. (Jon Nicolasen, n°26)

Graphique 3 : Fonction des couts de dommages et de ceux de la lutte contre la pollution

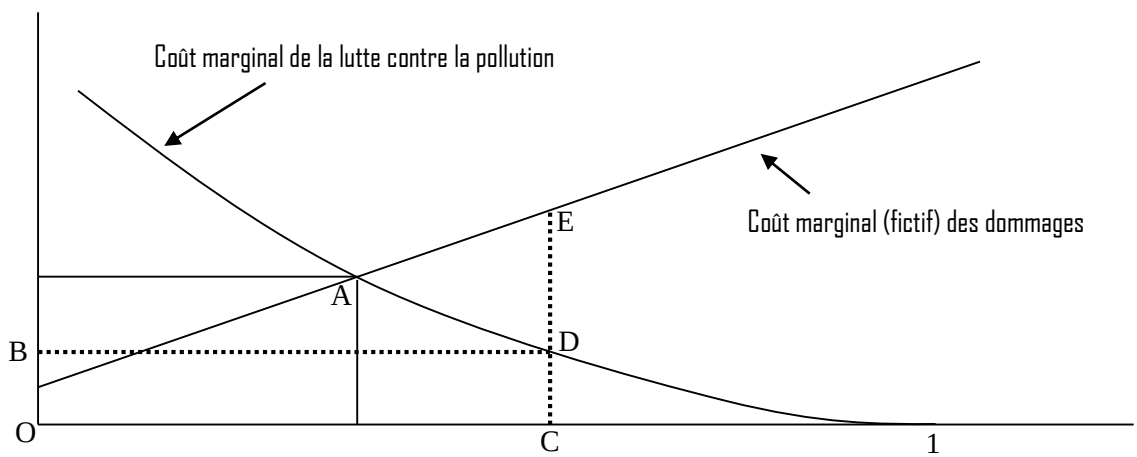

Source: Revue économique de l'OCDE

La *dimension spatiale* est importante car la diffusion géographique des couts externes, et donc le choix optimal des instruments d'action à utiliser, varient suivant les conditions géographiques.

Graphique 1 : La relation entre la pollution et la qualité

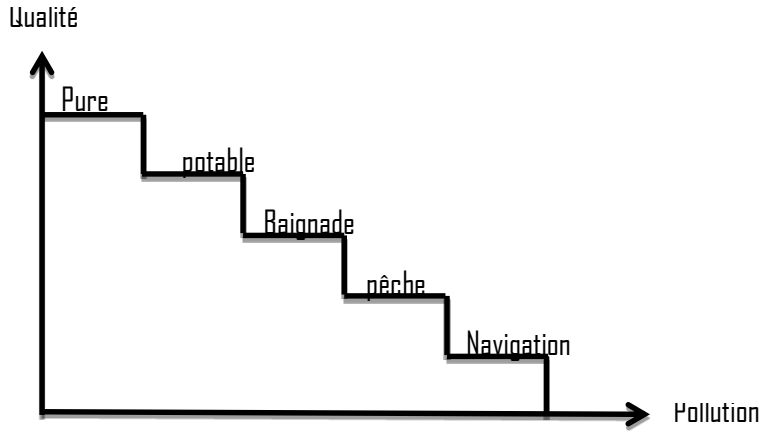

Source: (Desaigues, 1998, p. 10)

Une pollution décroissante implique, selon ce modèle, une augmentation de la qualité de l'environnement donc des possibilités d'usage et par conséquent des avantages que procure le plan d'eau à la société. La relation croissante qui lie la qualité de l'environnement aux bénéfices totaux est représentée sur le **graphique 2** par une courbe à pente décroissante. Cette forme de la concavité traduit l'hypothèse selon laquelle au-delà d'un niveau donné de qualité les bénéfices n'augmentent que faiblement.

Graphique 2 : La détermination de l'optimum de qualité de l'environnement

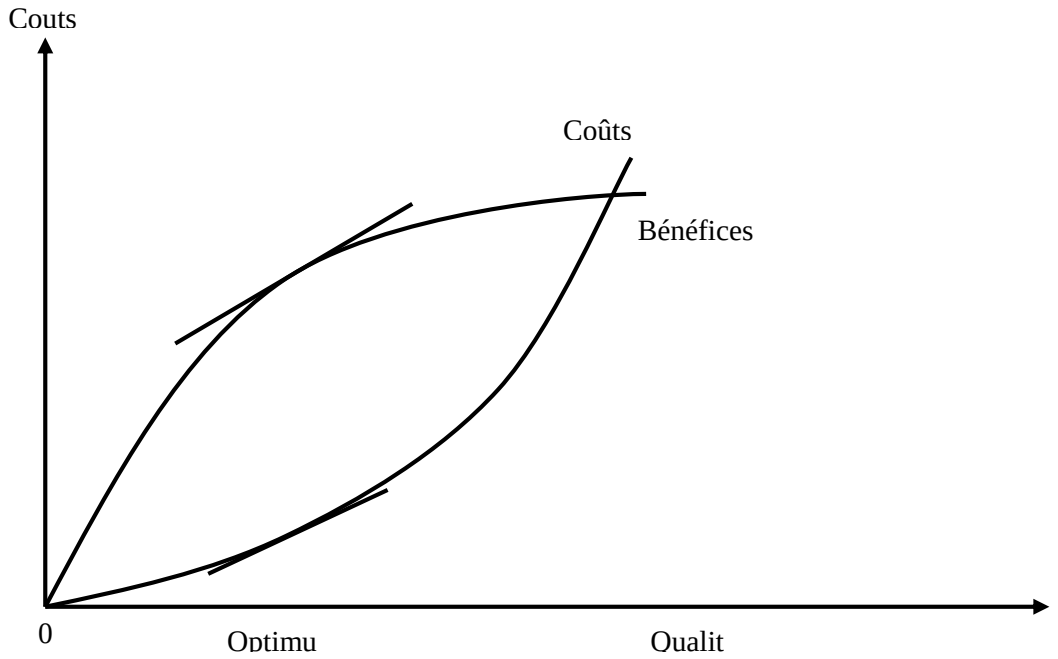

Source: (Desaigues, 1998, p. 13)

- ***La gestion des ressources renouvelables***

Les problèmes environnementaux sont le plus souvent associés à des ressources renouvelables qui permettent d'assurer plusieurs usages. Les ressources en eau en fournissent un exemple très pertinent. L'eau est tout d'abord un bien de consommation nécessaire et sert de support à des écosystèmes qui permettent la vie des populations halieutiques et donc la pêche. Mais c'est aussi un facteur de production pour l'agriculture et l'industrie puisqu'elle intervient dans des processus de fabrication et de refroidissement ainsi que dans la production d'hydroélectricité.

L'usage d'une ressource peut affecter les autres ressources par l'intermédiaire d'un réseau de relations, on a ainsi des systèmes complexes d'externalités. Les bilans sur l'état de l'environnement réalisés au niveau national et international convergent quant au diagnostic et aux tendances. Les grandes préoccupations actuelles concernent :

- les questions atmosphériques globales avec en particulier l'effet de serre,
- la pollution de l'air, urbaine et transfrontalière,
- les ressources en eau tant en qualité qu'en quantité,
- l'environnement marin et l'exploitation des ressources halieutiques,
- la dégradation des sols et la diminution de la fertilité,
- la gestion des risques et des accidents,
- la gestion des ressources forestières,
- la gestion de la faune et de la flore sauvages,
- la gestion des déchets,
- le bruit et la qualité de la vie.

- ***Rôle de l'économie***

La solution des problèmes environnementaux passe par une approche pluridisciplinaire. La compréhension des relations entre les activités humaines et la biosphère fait appel aux sciences naturelles, à la physique et à la chimie. L'économie de l'environnement doit donc intégrer les acquis de ces disciplines. Par ailleurs l'analyse des problèmes, la conception et la mise en œuvre des politiques font appel à l'ensemble des sciences sociales, économie, droit, sciences politiques et administratives. L'économie a pour ambition d'apporter un éclairage spécifique mais qui ne constitue qu'une réponse partielle aux problèmes qui se posent à la société dans le champ qui nous intéresse.

2.2. Les spécificités de l'économie environnementale

❖ Généralités sur l'économie environnementale

- ***Croissance, ressources et environnement***

La croissance économique est un phénomène relativement récent dont l'origine remonte aux années quinze cents. Les pays exploitent leur supériorité technique dans les domaines de la construction navale, de l'armement et de la navigation en développant le commerce international. Le développement de ce capitalisme commercial est fondé en particulier sur l'exploitation des ressources minières et forestières pour la construction des navires. Dès la fin du dix-huitième siècle dans les pays les plus avancés, la révolution agricole puis la révolution industrielle vont se traduire par un changement radical des techniques et de l'organisation sociale de la production. Ce changement qui s'accompagne de progrès scientifiques et médicaux va entraîner une accélération des taux de croissance de la population et de la production. (Desaigues, 1998, p. 07)

- ***Les principes de la thermodynamique et l'environnement***

Au cours des années soixante la question de la dépendance du développement économique vis-à-vis des ressources naturelles est ré-aptitude à amplifier l'énergie. Ce type d'analyse ne connaîtra que de rares applications. L'interprétation qui est faite du second principe de thermodynamique selon lequel, dans un système fermé, l'énergie se dégrade inexorablement, complète cette approche.

- ***L'économie écologique***

L'intérêt de ces interprétations est de mettre l'accent sur les coûts en termes physiques de la croissance économique, celle-ci accélérant ce processus de dégradation de l'énergie en des formes de moins en moins disponibles. L'accumulation des déchets qui ne peuvent pas être complètement éliminés, menace les capacités d'épuration du milieu naturel fixant ainsi des limites au développement économique. Cette approche inspirée de la physique a le mérite d'introduire les contraintes environnementales dans l'analyse économique. Elle a conduit au développement de l'économie écologique.

- ***Les limites de la croissance***

Parallèlement, des travaux encouragés proposent une vision millénariste du développement. La thèse qui est défendue est celle de l'existence de limites physiques à la poursuite du processus de croissance des économies développés du fait de l'épuisement des ressources naturelles. Certes la démonstration est relativement naïve puisqu'elle repose pour l'essentiel sur des projections des tendances et un modèle démographique simplifié. Mais ces travaux ont eu le mérite de favoriser la prise de conscience des difficultés posées par la gestion des ressources naturelles.

comprendre les conditions d'émergence d'une économie environnementale dans la croissance mondiale ?

Il nous apparait donc essentiel de cerner le cadre d'expression de l'économie environnementale et de la protection de l'environnement et de mettre ensuite en lumière les interactions entre ces deux logiques.

2. Introduction à l'environnement:

2.1. Environnement (wiki-envirment, 2019)**:** Les ressources naturelles abiotiques et biotiques telles que l'air, l'atmosphère, l'eau, le sol et le sous-sol, la faune et la flore y compris le patrimoine génétique, les interactions entre les dites ressources ainsi que les sites, les paysages et les monuments naturels.

❖ Les menaces sur l'environnement

Ce sont toutes les actions, sur le milieu, provoquées par l'Homme pour son propre épanouissement.

Les services : ce sont toutes les activités du tertiaire représentées par le commerce, l'administration, les professions libérales, l'artisanat… Les nuisances provoquées par ces activités sont diverses :

- Production de déchets de diverses natures (papiers, cartons, divers emballages, chutes de tissus, sciure de bois, limailles de divers métaux, peintures, huiles, graisses…)
- Rejet d'eaux usées chargées de particules solides, d'huiles de mécaniques, de colorants…
- Dégagement de fumées (torréfaction, grillades…)
- Bruits (machines, outils, tôlerie, mécanique…)

L'industrie : c'est l'ensemble des professions qui produisent des biens matériels par la mise en œuvre des matières premières. Les nuisances sur l'environnement, la santé et les ressources sont :

- Émission de grandes quantités de polluants dans l'atmosphère ;
- Déversement, dans les eaux, de déchets toxiques ;
- Production de déchets industriels dangereux ;
- Nuisances phoniques ;
- Maladies professionnelles…

1. introduction :

L'épuisement des ressources naturelles limitent les possibilités de développement des pays avancés comme de ceux du tiers-monde. De plus en plus, la planète est menacée par des formes de développement qui ne peuvent être soutenues.

Toute activité économique entraîne un impact sur l'environnement et les ressources naturelles, le milieu se transforme dès que se développent des activités telles que la construction de villes, l'utilisation de la terre pour la production agricole, l'aménagement du paysage naturel à des fins de loisir, le déversement dans l'eau de résidus rejetés par la vie urbaine ou la production industrielle.

En tant qu'instrument de développement de la croissance économique, de réaffectation des ressources et de réalisation d'économies d'échelle, le commerce international tend à modifier le comportement des agents économiques (investisseurs, entrepreneurs et consommateurs) en élargissant ou en réduisant les possibilités d'affaires et d'emploi dans les différents secteurs commerciaux et industriels. L'économie de l'environnement tente de donner un éclairage aux questions environnementales en s'intéressant à l'efficacité dans l'interaction entre l'homme et l'environnement, ou encore au niveau d'interaction involontaire entre agents, telles les pollutions.

D'une part, plusieurs accords environnementaux prévoient des mesures qui affectent le commerce international. Parmi ces accords, quelques-uns semblent entrer en conflit avec des accords commerciaux, notamment avec les principes de la nation la plus favorisée et du traitement national. D'autre part, le régime commercial entre parfois en conflit avec les objectifs fixés dans les accords environnementaux.

Les entreprises en Algérie, soumises à des contraintes diverses, surtout de natures économiques, ne voyaient dans l'engagement d'une telle réflexion que pure perte de temps et d'énergie. Or, il se trouve que sous le poids d'une nécessaire refonte des modes de gestion et d'organisation de nos entreprises, ces dernières ne peuvent plus échapper à leur responsabilité écologique.

Leur principal défi ne concerne plus la reconnaissance de la problématique environnementale, ni leur engagement formel pour la protection de l'environnement, mais plutôt l'amélioration de leur performance environnementale.

La question qui se pose est la suivante : S'agit-il de déterminer les facteurs à intégrer et à maitriser pour une gestion plus respectueuse de l'environnement, ou s'agit-il simplement de

Axe de participation : économie environnementale

La genèse d'une croissance économique de l'environnement
The genesis of environmental economic growth
عنوان المداخلة: نشأة النمو الاقتصادي البيئي

KEBIR Hadia – Université de Mostaganem – hadia.kebir@univ-mosta.dz
KARA MOSTEFA Yamna – Université d'Oran – yamnayamna7@gmail.com

Résumé :

Partout dans le monde, la croissance économique transforment notre façon de vivre et de travailler. Les flux commerciaux, ainsi que les règles qui les régissent œuvrent massivement aux changements économiques, environnementaux et sociaux.

L'interdépendance croissante des économies nationales et l'internationalisation des marchés impliquent pour les États des restructurations internes fondamentales pour répondre au besoin de performance environnementale.

Ce débat s'articule autour de deux principales tendances : d'une part, la croissance économique par l'élimination des obstacles de toutes sortes augmente le revenu global d'une société; d'autre part, il y a la conviction que toute croissance économique contribue à l'exploitation excessive des ressources naturelles qu'on considère comme nuisible à l'environnement.

Mots clés : Economie, croissance économique, environnement.

ملخص المداخلة:

في جميع أنحاء العالم، يعمل النمو الاقتصادي على تغيير الطريقة التي نعيش بها ونعمل بها .إن التدفقات التجارية، وكذلك القواعد التي تحكمها، تعمل بكثافة على التغيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

إن الترابط المتزايد للاقتصاديات الوطنية وتدويل الأسواق يعني ضمناً للدول إعادة الهيكلة الداخلية الأساسية لتلبية الحاجة إلى الأداء البيئي.

يدور هذا النقاش حول اتجاهين رئيسيين :فمن ناحية، يزيد النمو الاقتصادي عن طريق إزالة الحواجز بجميع أنواعها من الدخل الإجمالي للمجتمع؛ من ناحية أخرى، هناك اقتناع بأن أي نمو اقتصادي يسهم في الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية التي تعتبر ضارة بالبيئة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، النمو الاقتصادي، البيئة.

-Adopter des mesures pour prévenir aux différents risques liés à la pollution de l'environnement.

-La nécessité de vulgariser tout aspect ayant relation vaec la politique environnementale, tel que les journées de sensibilisation au près du personnel et de la communauté citoyenne.

-La formation du personnel sur les thématiques du développement durable et de la certification environnementale.

-Montrer et diffuser les intérêts majeurs concernant la gestion environnementale grâce au différentes structures au sein de l'entreprise.

Enfin, Lafarge Algérie doit sensibiliser et encourager d'avantage Les actions liées à la protection et la valorisation de l'environnement, et participer réellement à ces opérations.

Références bibliographiques :

[1] Natarel Elisabeth : La Douane Face aux Enjeux de la Protection de l'Environnement, Alger : Éditions ITCIS 2012.

[2] Jounot Alain : 100 Questions pour Comprendre et Agir : RSE et Développement Durable, Paris : Éditions AFNOR 2010.

[3] Schneider Ludovic : Le Développement Durable Territorial, Paris : Éditions AFNOR 2010.

[4] Châtaigner Jean-Marc, Caron Patrick : Un Défi pour la Planète :Les Objectifs de Développement Durable en Débat, Paris :Éditions QUAE 2017.

[5] Pluchart Jean-Jacques : Master Management des Grand Projets, Paris : Éditions MA Editions Eska 2016.

[6] Vaute Loetitia,Grevêche Marie-Paule :Au Cœur de l'ISO 14001 :2015 :le Système de Management Environnemental au Cœur de la Stratégie, Paris :Éditions AFNOR 2015.

[7] Desjardins Xavier,Géneaux de Lamarlière Isabelle :L'Aménagement du Territoire en France, Paris :Éditions La Documentation Française 2016.

[8] Grevêche Marie-Paule, Vaute Loetitia : Certification ISO 14001 :Les Dix Pièges à Éviter, Paris :Éditions AFNOR 2012.

[9] Renaud Angèle : Management et Contrôle de Gestion Environnemental, Caen : Éditions EMS 2015.

[10] Rapport de Communication Interne Lafarge Ciment d'Oggaz 2018.

-La gestion des déchets :

- ✓ Déchets dangereux : **DD** (déchet dangereux), **DSD** (déchets spéciaux dangereux).
- ✓ Autres déchets : Ferraille, bois, plastique.

L'entreprise prend en considération aussi l'impact sur la perte de la biodiversité pour cela :

Elle met en place un **SME** efficace, car elle se conforme à ça car pour être **SME** il faut respecter tout les aspects :

- ✓ Rejet matières.
- ✓ Poussières diffuses.
- ✓ Poussières canalisées : tout ce qui est chimique.
- ✓ La gestion des huiles et grâces.
- ✓ La gestion des déchets produits chimiques.
- ✓ Tous ce qui est bruit, vibration et rejet liquide (rejet des vidanges, de la station de traitement de l'eau).

L'entrevu à permis aussi de dire que l'entreprise prend en compte toutes les valeurs humaines, économiques et environnementales, car elle s'oriente vers ces aspects, pour cela elle prend vraiment en compte la gestion environnementale pour garantir son développement.

9. Conclusion :

Dans notre étude sur la gestion environnemental comme outil de développement et d'efficacité chez Lafarge Algérie ,nous avons pu voir l'effort qu'adopte Lafarge Algérie durant l'année 2018 pour les action de gestion environnementale qui ont portés leurs fruits en réduction de CO2 ,et la Co incinération de plusieurs millions de déchets ,ainsi que la dimunition de la consommation de l'eau fraiche.

Nous avons aussi pu conclure que l'entreprise œuvre aux éco gestes pour plusieurs intérêts et qui sont :

-Un intérêt économique : qui est de minimiser les coûts de production. **Exemple** : l'arrêt des broyeurs dans les heures creuses, éteindre la lumière, les climatiseurs, cela va élever le niveau de conscience par rapport aux coûts et aux actions environnementale.

-Un intérêt dans le développement durable de « durabilité » : qui concerne l'image de marque de l'entreprise et son impact sur l'environnement, **exemple** : le niveau élevé de conscience des employés en respectant l'**OHSAS 18001.**

Nous avons pu regrouper quelques recommandations suivantes :

-L'entreprise Lafarge Algérie doit sensibiliser son personnel sur la gestion environnementale.

Prendre en considération la réduction des déchets qui est un élément primordial.

Donc Lafarge Algérie adopte une gestion environnementale grâce a sa politique dédiée à ça, et surtout qu'elle à été certifiée récemment en Mai 2019.

8.2. Empreinte de Lafarge en 2018 :

Grâce à sa bonne gouvernance et à sa vision et, l'entreprise Lafarge à pu laisser une empreinte forte en Algérie depuis son implantation jusqu'à aujourd'hui, avec un taux d'intégration de **97%,**capitaux employés de **3 Milliards d'euros,** investissement des sept dernières années de **70 Milliard de Dinars,** et un **total de 5500** collaborateurs, le tableau ci-dessous comporte son empreinte.

Tableau N° 02 : Empreinte de Lafarge en Algérie jusqu'à l'année 2018.

Année / Libellé	2018
Taux d'intégration en Algérie	97 %
Capitaux employés	3 Milliards d'Euros
Investissement sept dernières années	70 Milliards de Dinars
Collaborateurs	5500

Source : Rapport de Communication interne Lafarge Ciment d'Oggaz Algérie, 2018.

8.3.Entrevu réalisé avec le Manager de l'environnement industriel de Lafarge Ciment d'Oggaz sur la gestion environnementale :

L'entrevu réalisé avec le Manager de l'environnement industriel d'une longue expérience montre la place très importante que porte la gestion environnementale au sein de l'entreprise, pour lui c'est une image de marque pour l'entreprise et c'est un axe très important d'adopter cette démarche.

Aussi la norme **ISO 14001** qui concerne le système de management environnemental donne une bonne image de marque, et pour que l'entreprise se conforme à la réglementation Algérienne et groupe, créer un cadre agréable et favorable.

Il existe plusieurs aspects environnementaux à respecter tel que:

-Respecter les émissions atmosphérique poussière et gaz parce qu'il y à des normes Algériennes à respecter.

-Une bonne gestion de l'eau (l'eau c'est la vie).

La responsabilité est de traduire ces priorités en réalisations, comme peut en témoigner cette certification qui vient souligner notre ambition et performance environnementales en Algérie», tient à réaffirmer le Groupe en rappelant les propos du directeur général de Lafarge Holcim Algérie, Toufik Tabbara. La cimenterie d'Oggaz a une capacité de production de 3,8 millions de tonnes/an dont 3,2 mi t/an (Gris) et 0,6 mi t/an (Blanc).

Selon le même communiqué, cette cimenterie qui a été certifiée ISO 14001 dispose d'une installation de traitement des déchets industriels

Lafarge Holcim Algérie est l'entreprise leader sur le marché des matériaux de construction. Présente sur toute la chaîne de valeur des matériaux de construction : agrégats, ciments, mortiers, granulats, bétons, plâtres, sacs, logistique et distribution.

Le groupe possède trois cimenteries (M'Sila et Oggaz) et Cilas à Biskra en partenariat avec le Groupe Souakri pour une capacité totale de production de 11.5 Mt/an. L'activité Béton Prêt à l'Emploi opère 19 centrales à travers le pays pour une capacité de 1 mit/an. Lafarge Holcim Algérie emploie 4.500 collaborateurs et est fortement engagée dans le développement économique, social et environnemental en Algérie.

Tableau N° 01 : Action de gestion environnementale de Lafarge l'année 2018.

Année / Libellé	**2018**
Réduction CO2	25 % réduction CO2
Co-incinération de déchets	52 millions de tonnes
Diminution de consommation d'eau fraîche	19%

Sources : Lafarge Holcim Algérie : Certification environnementale version 2015 disponible sur le lien *https://www.elwatan.com › edition › economie › lafarge-holcim-algerie-ce*.Consulté le 25-08-2019.

D'après le tableau ci-dessus représente les actions en matière de développement durable ont permis en 2018, précise encore la même source, une réduction de 25% des émissions de CO_2 par tonne de ciment produit (référence 1990), la co-incinération de 52 millions de tonnes de déchets comme énergies alternatives pour nos opérations, faisant de notre solution de co-processing comme l'une des plus importantes dans le monde», et enfin «la diminution de 19% de consommation d'eau fraîche par tonne de ciment produit (référence 2015).

qui demeure sous la responsabilité des pouvoirs publics, mais plutôt à intégrer aux fonctions traditionnelles de la gestion des organisations de nouveaux paramètres écologiques qui sont définis dans le cadre de politiques publiques de gestion de l'environnement (Gendron, **2004**).

En d'autres termes, il s'agit de favoriser la prise en compte des questions environnementales du sommet de l'organisation jusqu'aux activités opérationnelles (Boiral, **2006**).

Ceci suppose l'instauration d'un ensemble de dispositifs visant à assurer la cohérence entre les décisions prises par les dirigeants et les actions quotidiennes réalisées par les opérationnels. Il semble alors nécessaire de concevoir un système complet de contrôle de gestion adapté aux problématiques environnementales.

À l'instar de Bouquin (**2010**), nous situons le contrôle de gestion au cœur du management, car toutes ses problématiques, techniques, humaines et désormais environnementales, le touchent.

8.La certification environnementale version 2015 chez Lafarge Holcim Algérie :

8.1. L'obtention par LCO de la certification environnementale ISO 14001 /2015 :

La cimenterie Lafarge Ciment Oggaz située dans la région de Mascara a obtenu la certification environnementale ISO 14001 le mois de Mai 2019, selon un communiqué du groupe.

C'est la première cimenterie en Algérie à être certifiée ISO 14001 version 2015 et distinguée pour sa performance environnementale», indique la même source qui parle d'une «vraie reconnaissance qui récompense le management environnemental de notre cimenterie LCO et souligne le principe d'amélioration continue de notre performance environnementale par la maîtrise des impacts liés à l'activité de notre entreprise».

Cette certification s'inscrit, affirme le communiqué, «pleinement dans la dynamique du Groupe Lafarge Holcim en matière de protection de l'environnement et de développement durable dans notre développement»

Le développement durable, la protection de l'environnement et la santé & sécurité de nos collaborateurs et parties prenantes font partie de l'ADN du Groupe Lafarge Holcim et sont pleinement inclus dans tous nos plans de développement.

d'une population, d'une communauté à différentes échelles spatiales », selon le site internet de Géo confluences.

6. Le Système de management environnemental ISO 14001 :

La norme NF EN ISO 14001 « Systèmes de management environnemental. Exigences et lignes directrices pour son utilisation » décrit les exigences auxquelles un système de management environnemental doit satisfaire

Ces exigences peuvent être auditées dans un but de certification. La norme **EN ISO 14001** donne comme définition du système de management environnemental.

Selon **NF** EN **ISO 14001** : Le système de management environnemental est la composante du système de management d'un organisme utilisée pour développer et mettre en œuvre sa politique environnementale et aussi gérer ses aspects environnementaux.

Note 1 : un système de management est un ensemble d'éléments liés entre eux, utilisé pour établir une politique et des objectifs et d'atteindre ces objectifs.

Note 2 : un système de management comprend la structure organisationnelle, les activités de planification, les responsabilités, les procédures, les pratiques, les procédés et les ressources

La norme **NF EN ISO 14001** vise les éléments des activités, produits et services d'un organisme susceptibles d'interactions avec l'environnement (aspects environnementaux). Elle donne un cadre pour maîtriser les impacts environnementaux conduit et engendrés à une amélioration permanente de sa performance environnementale.

Le management environnemental permet, par exemple, à l'entreprise :

- ✓ D'avoir une connaissance précise des éventuels problèmes environnementaux.
- ✓ De bien maîtriser les risques environnementaux.
- ✓ De satisfaire aux demandes des parties intéressées (riverains, autorités, associations de naturaliste, élus, et actionnaire).
- ✓ D'impliquer l'ensemble du personnel interne ainsi que les sous traitants.
- ✓ De planifier les investissements pour l'amélioration des performances environnementales.

7. Qu'est ce que la gestion environnementale ou management environnemental ?

La gestion environnementale management environnemental ou aussi appelée management environnemental ou management vert, ne sert pas à gérer l'environnement naturel,

Les principales références applicables en faveur de la protection de l'environnement et de la préservation des ressources sont les suivants :

*La Directive Européenne de **1985** (**85/337/CE**) et la norme EMAS (**1995**), qui définissent la politique environnementale européenne et fixent les objectifs d'amélioration de performance environnementale (système de management environnemental, formation, évaluation objective, information du public et des parties intéressées), elles obligent l'entreprise à mettre à disposition des parties prenantes une déclaration environnementale.

*Le **règlement REACH** (**2007**) il oblige les importateurs, producteurs et utilisateurs, à enregistrer les substances chimiques pour une quantité de plus de 1 tonne sur le territoire de l'Union Européenne, par le dépôt d'un dossier technique, pour la détermination des effets des substances sur l'homme ou l'environnement et de réduire le nombre de cancers.

*En France, le texte dit du « **Grenelle 1** » (**2008**) prépare la transition énergétique et la mutation durable de la société autour des thèmes des ressources naturelles, du changement climatique, de l'environnement et de la santé, de la production, de la consommation, la gouvernance, de la compétitivité, les Organismes Génétiquement Modifiés (**OGM**) et les déchets. Les engagements sont de en quatre les émissions de gaz entre **1990** et **2050**, la création d'un carnet de santé du salarié aux expositions de substances dangereuses (**2012**), des constructions neuves présentant une consommation d'énergie inférieure à **50 kWh** (Kilo Watt Heure).

Le texte du « **Grenelle 2** » (**2009**) vise notamment à réorganiser la gouvernance environnementale au sein des entreprises et au niveau local, et prévoit en (**2011**) un étiquetage du « coût carbone » des produits et des emballages et de certaines prestations de transport.

*Les normes environnementales et notamment la norme **ISO 14000**, qui traite du management de l'environnement.

5. Définition de l'environnement :

Nous pouvons citer les deux définitions suivantes :

5.1. L'environnement selon la norme ISO 14001:2015 se défini comme : « le milieu dans lequel un organisme fonctionne, incluant l'air, l'eau, le sol, les ressources naturelles, la faune, la flore, les êtres humains et leurs interrelations.

5.2. L'environnement se définit avant tout dans une logique d'interrelation avec les sociétés : il « traite de la combinaison des éléments naturel (le champ de force physico-chimiques et biotiques) et socio-économiques qui constituent le cadre et les conditions de vie d'un individu,

2.2. Le développement durable, c'est aussi se préoccuper des « générations futures » (enfants, petits-enfants et tous ceux qui suivront, ici et ailleurs). Leur proposer des conditions de vie au moins aussi bonnes que celles qui ont été les nôtres.

3. Les objectifs de développement durable de l'agenda 2030 :

Concernant les objectifs de développement durable de l'agenda 2030, ils sont aux nombres de dix sept 17 objectifs et qui sont comme suit :

1-Éliminer la pauvreté sous toutes ses formes et partout dans le monde.

2-Éliminer la fin, assurer la sécurité alimentaire, améliorer la nutrition et promouvoir l'agriculture durable.

3-Permettre à tous de vivre en bonne santé et promouvoir le bien- être de tous à tout âge.

4-Assurer l'accès de tous à une éducation de qualité, sur un pied d'égalité, et promouvoir les possibilités d'apprentissage tout au long de la vie.

5-Parvenir à l'égalité des sexes et autonomiser toutes les femmes et les filles.

6-Garantir l'accès à l'eau et à l'assainissement et assurer une gestion durable des ressources en eau.

7-Garantir l'accès à tous à des services énergétiques fiables, durables et modernes, à un coût abordable.

8-Promouvoir une croissance économique durable et partagée, l'emploi et le travail décent pour tous.

9-Bâtir une infrastructure résiliente, promouvoir une industrialisation durable qui profite à tous et encourager l'innovation.

10-Réduire les inégalités dans les pays et d'un pays à l'autre.

11-Faire en sorte que les villes et les établissements humains soient ouverts à tous, sûrs, résilients, et durables.

12-Établir des modes de consommation et de production durables.

13-Prendre en urgence des mesures pour lutter contre les changements climatiques et leurs répercussions.

4.Les leviers environnementaux de la performance du développement durable:

Les actions prioritaires doivent viser à respecter les lois et les normes, et à limiter les risques environnementaux, à construire de nouveaux avantages concurrentiels par l'économie de ressources ou par la différenciation de l'offre.

1. Introduction:

Les questions environnementales ont une vocation internationale, elles concernent chaque être vivant à titre individuel et collectif, elles ignorent les frontières physiques, nationales, et aussi temporelles, en reliant les générations entre elles. Elles rééquilibrent le lien fondamental entre l'homme et son milieu, car ce dernier n'est plus maitre et possesseur de la nature dont il dit au contraire gérer les ressources dans une logique de développement durable. Il a désormais autant de droits que de devoirs envers elle, il y va de sa survie.

L'environnement implique la solidarité et le consensus. Il n'est donc pas étonnant que les sources du droit de l'environnement soient internationales : les organisations internationales sont les premières à élaboré les grandes convention de protection dites accords environnementaux multilatéraux, permettant de dégager les principes structurants du droit de l'environnement.

Pour autant, cette prise de conscience intervient à la fin de la période dite des « Trente Glorieuses » alors que le libéralisme économique règne en maitre absolu dans les règles d'un commerce qui, s'il n'est pas encore mondial, est du moins international.Dans notre présent article nous allons voir la gestion environnementale qui est considérée comme outil de développement et d'efficacité chez Lafarge Algérie, qui récemment obtenue sa certification environnementale 2015 le mois de Mai 2019,nous allons voir une introduction, une définition du développement durable, les objectifs du développement durable de l'agenda 2030 , les leviers environnementaux de la performance du développement durable , la définition del'environnement, Le Système de management environnemental ISO 14001 , la gestion environnementale ou management environnemental et puis son impact environnementale durant l'année 2018 et enfin une conclusion, tout en répondant à la question suivante :

Est-ce que l'entreprise Lafarge Algérie adopte t'elle une gestion environnementale efficace ?

2. Définition du développement durable :

On peut citer les deux définitions qui suivent :

2.1. La publication en **1987** du rapport Brundtland par la Commission Mondiale pour l'Environnement et le Développement (**CMED**) constitue une étape importante pour la formalisation de ce concept. Ce rapport définit le développement durable comme : « un développement qui répond aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures de répondre aux leurs ».

Axe de participation : économie de l'environnement

La gestion environnementale comme outil de développement et d'efficacité : Le Cas de Lafarge Algérie
Environmental management as a tool for development and efficiency: The case of Lafarge Algeria

الإدارة البيئية كأداة للتطوير و الفعالية
دراسة حالة لافارج الجزائر

Dr Kateb Karim – Université de la Formation Continue Centre d'Oran –karim.kateb@gmail.com
Mr Kateb Mohammed Lakhdar– Université de Mostaganem– (mohammed.kateb@univ-mosta.dz

Résumé :

De nos jours la gestion environnementale devient de plus en plus importante pour l'entreprise, d'une part pour la protection de l'environnement et d'autre part pour garantir son développement et son efficacité et même son image.

Pour plus de transparence, et un souci d'éthique le partage des informations environnementales avec l'ensemble de ses parties prenantes installe la confiance et démontre l'engagement quotidien des entreprises pour préserver l'environnement.

Dans notre présent article nous allons voir la gestion environnementale au sein de Lafarge Algérie et sa politique adoptée durant l'année 2018.

Mots clés : Gestion environnementale, outil, développement durable, Algérie.

.

ملخص المداخلة:

اصبحت الإدارة البيئية في الوقت الحاضر أكثر أهمية بالنسبة للشركة ، من ناحية لحماية البيئة ومن ناحية أخرى لضمان تطورها وكفاءتها وحتى صورتها.

لمزيد من الشفافية والقلق الأخلاقي ، فإن تبادل المعلومات البيئية مع جميع أصحاب المصلحة يبني الثقة ويظهر التزام الشركات اليومي بالحفاظ على البيئة.

في مقالتنا الحالية، سوف نرى الإدارة البيئية في Lafarge الجزائر وسياستها المعتمدة خلال عام 2018.

الكلمات المفتاحية الإدارة البيئية ، أداة ، التنمية المستدامة ، الجزائر.

Axe 03 : économie environnementale

Références :

[1] Fatiha Talahite, (2010) « réformes et transformations économiques en Algérie », habilitation Présentée et soutenue publiquement à Paris en 2010.

[2] En effet, le taux d'employabilité chez les femmes bénéficiant d'une formation professionnelle (instituts, écoles, centres) atteint 37.1 %. Pour les hommes, aussi, le diplôme constitue un facteur discriminant, le taux de chômage est de 42.4% chez ceux qui ont bénéficié d'une formation professionnelle et d'un diplôme universitaire. Sans diplôme, seulement 6,6 % des femmes trouvent un emploi alors qu'ils sont 59,5% chez les hommes, en 2017.

[3] Pour plus d'information veillez consulté le site web de l'ANEM http://www.anem.dz/fr/stats

[4] http://www.ansej.org.dz/index.pho/fr/nos-statistiques lien consulté le 15/09/2019

[5]https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_PresentationCNAC.aspx, consulter le 16/09/2019

[6] https://www.angem.dz/article/presentation/, consulter le 16/09/2019

[7] http://www.andi.dz/index.php/fr/a-propos, consulter le 17/09/2019.

[8] On cite le travail de Bassanini A. et Duval R. (2006) qui s'est porté sur les déterminants du chômage dans les pays de l'OCDE, qui réévalue le rôle des politique et des institutions dans le combat contre le chômage.

[9] Phillips (1958) : « The Relation between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in United Kingdom, 1861-1957».

[10]Hervé Le Bihan (2009) : «1958-2008, avatars et enjeux de la courbe de Phillips », Revue de L'OFCE, vol 4, n° 111, Pages 81 à 101.

[11] NAIRU (non accelerating rate of unemployment) est le taux de chômage qui n'accélère pas l'inflation, ou au taux de chômage naturel, selon l'expression de Milton Friedman

[12] Bénassy- Quéré A ; Coeuré B ; Jacquet P, et Pisani-Ferry J. (2009), « politique économique »,2eme édition, de Boeck université, P25

[13] L'avantage de l'utilisation de cette méthode est qu'elle permet d'une part, d'exploiter les dimensions temps et variable et d'autre part, de prendre en compte l'hétérogénéité présente dans notre échantillon.

Rapport du Conseil National Economique et Social (2004) : évaluation des dispositifs d'emploi, Alger.

Rapport du Conseil National Economique et Social (2005) : Regards sur la politique monétaire en Algérie, Alger Mai 2005.

Sites :

http://données banque mondiale.org

http://www.andi.dz/index.php/fr/

https://www.angem.dz/home.php

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_Accueil.aspx

http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/

https://www.programme-afeq.org/afeq/index.php/programme/apercu-des-secteurs-et-dispositifs

http://www.anem.dz/fr/stats

Annexes :

Graphique 15: les résidus

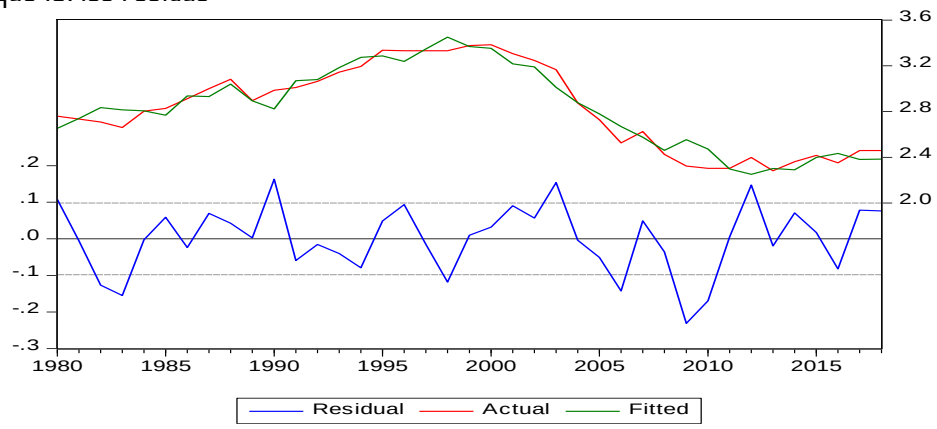

Source : élaborer par l'auteur à partir des données du FMI avec le logiciel EViews 10

Tableau N° 9: l'histogramme des résidus

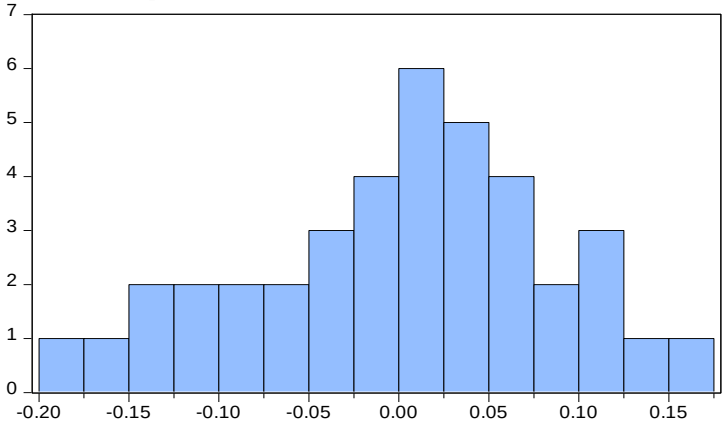

Series: Residuals	
Sample 1980 2018	
Observations 39	
Mean	2.18e-15
Median	0.006674
Maximum	0.173999
Minimum	-0.188873
Std. Dev.	0.084244
Skewness	-0.278965
Kurtosis	2.564654
Jarque-Bera	0.813819
Probability	0.665705

Source : élaborer par l'auteur à partir des données du FMI avec le logiciel EViews 10

inverse entre chômage et l'inflation, la croissance économiques, le taux de change et les recettes pétrolière et une relation positive entre le chômage et la croissance démographique.

D'autre part, l'ensemble de ces variables occupent une place importante dans la maitrise du chômage en Algérie. Cependant, on signale que malgré l'adoption de différents programmes d'aide à la création d'emploi, l'économie algérienne n'a pas pu réduire considérablement le taux de chômage qui affecte les différentes catégories de la population active, essentiellement la population des jeunes diplômé qui alimente les activités informelles.

Néanmoins, on peut dire que les dispositifs d'emplois adoptés en Algérie, depuis leurs créations, ce sont devenus des dispositifs d'attente de l'amélioration de la croissance et constituent une caractéristique structurelle de l'économie algérienne et répondent à des objectifs spécifique dans le domaine social. Au final, on constate que les déséquilibres du marché du travail en Algérie persistent et s'accentuent avec le temps. Ce qui n'entraine pas une rupture significative dans l'évolution du chômage.

Bibliographie:

Alban William Philips (1958): « Relation between unemployment and the rate of change of money wages in the United Kingdom 1861-1957 » Economica, New Series, Vol. 25, No. 100. (Nov., 1958), pp. 283-299.

Bénassy- Quéré A ; Coeuré B ; Jacquet P, et Pisani-Ferry J. (2009) : «politique économique», 2eme édition, de Boeck université

Bouklia-Hassane R. et Talahite F. (2007) : Marché du travail, régulation ey croissance économique en Algérie. 8th Mediterranean Research Meeting, European University Institute, Florence, Montecatini Terme.

Bassanini A. et Duval R. (2006) : les déterminants du chômage dans les pays de l'OCDE, Revue économque de l'OCDE, n° 42, pages 7 à 96.

Dhutil G., (1994) : " Economie de l'emploi et du chômage ", Edition Ellipses.

Dictionnaire de l'économie, (2007) : « Emploi » de Bernard Gazier, édition Universalis et Albin Michel .

Fatiha Talahite, (2010) « réformes et transformations économiques en Algérie », habilitation Présentée et soutenue publiquement à Paris en 2010.

Gérard Duthil, 1994, "Economie de l'emploi et du chômage», Edition ellipses p.13

Hervé Le Bihan (2009) : «1958-2008, avatars et enjeux de la courbe de Phillips », Revue de L'OFCE, vol 4, n° 111, Pages 81 à 101

Nickell S., Nunziata L. et Ochel W., 2005, «Unemployment in the OECD since the 1960s: what do we know, Economic Journal, vol. 115, no 500, pp1-27.

Phillips (1958) : « The Relation between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in United Kingdom, 1861-1957»,

Sample: 1980 2018
Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP	0.475417	0.154200	3.083116	0.0041
INFLATION	-0.063336	0.020740	-3.053784	0.0044
PIB	-1.125762	0.229403	-4.907356	0.0000
CH	-0.297272	0.026582	11.18312	0.0000
RP	-0.299269	0.045427	-6.587842	0.0000
C	34.84114	6.743913	5.166309	0.0000

R-squared	0.938436	Mean dependent var	2.831479
Adjusted R-squared	0.929108	S.D. dependent var	0.367961
S.E. of regression	0.097971	Akaike info criterion	-1.667646
Sum squared resid	0.316747	Schwarz criterion	-1.411713
Log likelihood	38.51909	Hannan-Quinn criter.	-1.575819
F-statistic	100.6058	Durbin-Watson stat	1.484794
Prob(F-statistic)	0.000000		

Source : élaborer par l'auteur à partir des données du FMI avec le logiciel EViews 10

Avant d'examiner les résultats de nos estimations, il faut s'assurer de la signification des coefficients de la régression en examinant leurs t-statistic. A partir de la lecture des tableaux des résultats issus de la manipulation d'Eviews 10, comme les t-statistic des coefficients de la régression dépassent t = 2,467 (1%), pour n -k = 33 degrés de liberté au seuil de signification de 5 %, les coefficients des variables de la régression sont tous statistiquement signifiants au seuil de 1%. D'autre part, avec un coefficient de détermination multiple R^2 = 93 %, qui défini la proportion de la variabilité totale du chômage expliquée par la régression de celle-ci par rapport à (POP, INF, PIB, CH, BP). Cette valeur nous permet de dire que l'équation de régression explique 93 % de la variation totale en terme du chômage est expliquée par les variables retenues dans le modèle. Les 7 % restants peuvent être attribués à des facteurs inclus dans le terme d'erreur.

Toutes les variables étudiées ont les signes théoriques attendus. Donc notre modèle est accepté. Ces résultats indiquent qu'une augmentation de 1% dans la population en âge de travailler, provoque une augmentation de 0.47% du taux de chômage, une augmentation de 1% de l'inflation, ce traduit une baisse de 0,06% du taux de chômage, une augmentation de 1% du PIB, provoque une baisse de 1.12% du chômage, une augmentation de 1% de change provoque une baisse de 0.29% du chômage et une augmentation de 1% des recettes pétrolière ce traduit par une baisse de 0.29% de chômage.

Le coefficient constant C = 34.84 prends un signe positif cela montre que le chômage ne peut pas être éradiqué totalement. Cependant, on signal qu'une partie du chômage en Algérie est absorbée par le secteur dit informel qui pourrait être considéré comme le secteur le plus dynamique en matière d'ajustement du marché du travail algérien.

5. Conclusion:

Il ressort de notre étude que la relation entre le chômage et les variables retenues dans son explication converge vers les constatations théoriques qui stipulent l'existence d'une relation

Dans le but de faire une estimation de l'équation (1), nous transformons les variables de notre modèle en log-népérien, est ceci dans le but de stationnariser les séries de données. . La forme du modèle retenu est la suivante :

$$Ln\ U = \beta_0 + \beta 1\ ln\ POP + \beta_2\ ln\ INF + \beta_3\ ln\ PIB + \beta_4\ ln\ CH + \beta_5\ ln\ RP + \varepsilon \quad (2)$$

Où : $\beta_0\ \beta_1\ \beta_2\ \beta_3\ \beta_4\ \beta_5$: son des coefficients de pondération de chaque variable.

ε : Le terme d'erreur qui tient compte de toutes les variables quantitatives ou qualitatives non intégrées dans le modèle, en s'attend à ce que les résidus soit faible.

Pour estimer ce modèle linéaire, nous appliquons la méthode des moindres carrés ordinaires (MCO)[13], cette méthode est un procédés qui permet de tester les hypothèses portant sur la relation entre la variable dépendante (lnU) et ses variables explicatives.

Toutefois, l'application de cette méthode nécessite la vérification des hypothèses suivantes :

H_1 : les variables X et Y sont observées sans erreur ; la variable X est certaine : elle prend des valeurs fixes dans l'échantillon réitérés, de sorte que X_i et ε_i ne sont pas corrélés ;

H_2 : le terme d'erreur est de moyenne (ou d'espérance mathématique) nulle (hypothèse fondamentale) $E(\varepsilon_i) = 0$. Dans ce cas même avec les calcules en moyenne nous aurons un modèle bien spécifié et de moyenne nulle ;

H_3 : il suit une loi de distribution normale (hypothèse de normalité) ;

H_4 : sa variance est constante (hypothèse d'homoscédasticité) $E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2, \forall\ i\ (pour\ tout\ i)$. Dans ce cas le risque d'erreur est le même quelle que soit l'intervalle de temps.

H_5 : il n'y a pas de corrélation entre les termes d'erreur (hypothèse d'indépendance des diverses observations) $E\ (u_i\ u_j) = 0\ pour\ i = j$. Ainsi, une erreur qui se produit à l'instant t n'a aucun impact sur les erreurs suivantes,

H_6 : il n'existe pas de relation linéaire exacte entre les X_j (absence de colinéarité). Ainsi, les variables indépendantes n'interviennent pas dans la prévision de (ε_i).

L'ensemble de ces hypothèses seront vérifié, sur Eviews, avant l'interprétation des résultats et leurs valeurs seront fournies dans nos annexes. S'agissant des signes attendus des coefficients des variables retenues dans notre modèle, on s'attend à retrouver les signes qui sont regroupés dans le Tableau 3.

Tableau N°3: Récapitulatif des signes attendus des coefficients de la régression

Variables	POP	INF	PIB	Change	RP
Signe	(+)	(-)	(-)	(-)	(-)

L'ensemble des résultats obtenus sont regroupés dans le tableau N°4.

Tableau N°4: Les résultats de l'estimation du modèle

Dependent Variable: CHOMAGE
Method: Least Squares
Date: 09/27/19 Time: 11:48

facteurs comme : l'augmentation du niveau d'instruction des couples, l'âge tardif du mariage, la politique de l'espacement des naissances, la pénurie de logements, et la participation de la femmes dans le marché du travail.

4.1.1.5. Les recettes pétrolières : La baisse des prix du pétrole à des répercutions direct sur la croissance économique, car la fiscalité pétrolier représente presque 90% des ressource de l'économie algérienne, une fois baissé, l'investissement public va baisser et le chômage augmente, donc il existe une relation inverse et négative entre les recettes pétrolières et le chômage. Cette relation est confirmée par le graphique N°14.

Graphique N°14 : Evolution du taux de chômage et les recettes pétrolières (1980-2018)

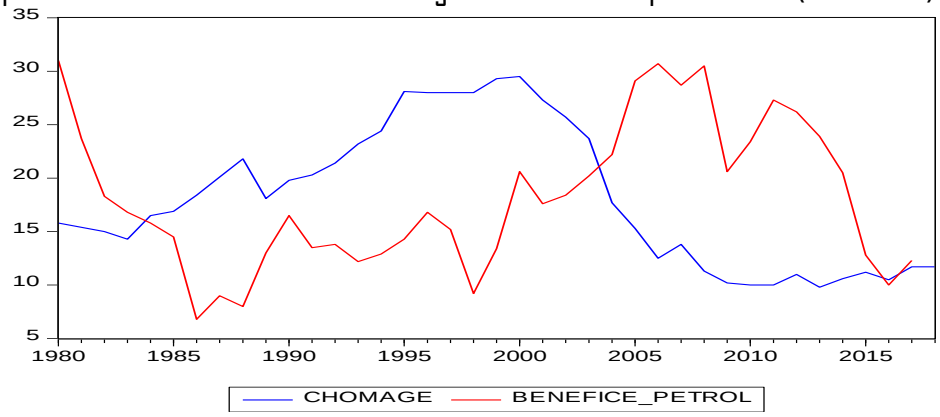

Source : élaborer par l'auteur à partir des données du FMI avec le logiciel EViews 10

4.2. Estimation empirique :

Le modèle utilisée dans notre travail, s'inspire du modèle de base de Nichell, Nunziata et ochel (2005), c'est un modèle dynamique dont lequel le taux de chômage est expliqué en fonction de ses valeurs antérieures, les institutions du marché du travail et des chocs macroéconomique tel que les chocs d'offre ou de demande et le taux d'intérêt.

Dans le cadre de notre travail empirique nous estimons le modèle dont la forme est la suivante :

U=f(POP,INF,PIB,CH,RP) (1)

Où :U: le taux de chômage,

POP: le taux de croissance démographique de la population âgée de 15 à 64 ans,

INF: le taux d'inflation,

PIB: la croissance économique (PIB),

CH: le taux de change,

RP: Les recettes pétrolières.

de Phillips qui repose essentiellement sur la relation inverse entre le taux de chômage et le taux d'inflation.

4.1.1.3. Le taux de change : Le taux de change et en particulier, les dévaluations ont souvent été un moyen des pouvoirs publics, pour résoudre les problèmes des échanges extérieurs. On suppose qu'il y a une relation négative entre le taux change et le taux de chômage. Une augmentation du taux de change pourrait avoir des retombées économiques positives en termes d'exportations, donc d'activité et de croissance économique et par conséquent d'emplois et baisse du taux de chômage. Pour le cas de l'Algérie comme nous le montre le graphique N°12 cette relation est confirmée pour la période de 2007 à 2018.

Graphique N°12: Evolution de taux de chômage et du change (1980-2018)

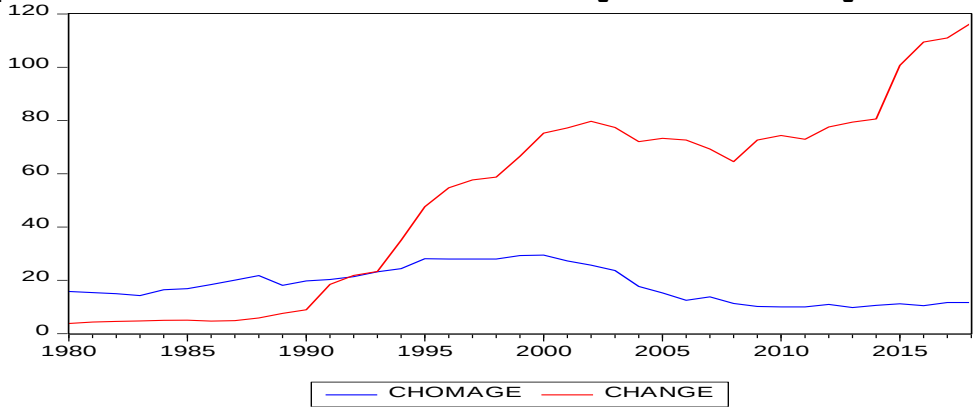

Source : élaborer par l'auteur à partir des données du FMI avec le logiciel EViews 10

4.1.1.4. Taux de croissance démographique de la population âgée de 15 à 64 ans (POP) : Le choix de ce taux est justifié par le fait qu'il cible que la population en âge de travailler de 15 ans à 64 ans.

Graphique N°13 : Evolution de taux de chômage et du POP (1980-2018)

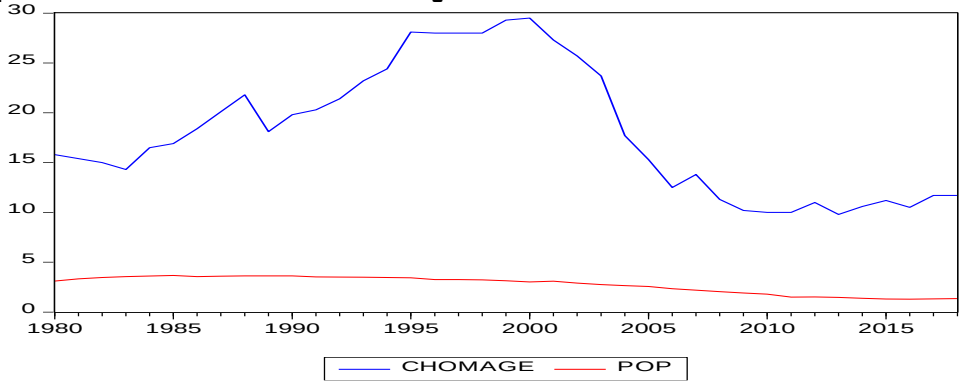

Source : élaborer par l'auteur à partir des données du FMI avec le logiciel EViews 10

D'après le graphique N° 13, en remarque que la croissance démographique a entamé sa baise en 1991 avec un taux de 3.52% contre 3.66% en 1985, cela est due essentiellement à la décennie noire puis il a maintenu le même rythme à la baisse jusqu'à 2016, cela est dû à plusieurs

l'existence d'un taux de chômage pour lequel le salaire nominal est constant, représenter par l'intersection de la courbe avec l'axe horizontal correspond au N.A.I.R.U.[11].Phillips avait trouvé que pour un taux de chômage de 5%, les salaires nominaux restaient stables et pour un taux de chômage légèrement inferieur à 2.5%, les salaires s'accroissaient d'environ 2%. Bénassy- Quéré et all (2009), suggérait qu'une réduction du chômage d'un point de pourcentage devait être payée par une hausse de taux d'inflation[12]. Par la suite, la courbe de phillips a été étendue à la représentation d'une relation inverse entre inflation et chômage.

L'inflation en Algérie a connu une augmentation fulgurante durant la période de l'ajustement structurel pour atteindre son niveaux maximale de 31.7% en 1992 ensuite l'inflation a été stabilisée jusqu'en 1995, mais à un niveau relativement élevé à 30 % pour entamer une nouvelle baisse à partir de 1996 et atteindre son niveau le plus bas de 0,3 % en 2000. La mise en œuvre des programmes de stabilisation et d'ajustement structurel ont permis de lutter de manière efficace contre l'inflation durant la période de 1997 à 2005. Cette tendance, baissière, de l'inflation a été accompagnée d'une forte accélération du taux de chômage.

Mais à partir des années 2008 nous remarquons une légère relance de l'inflation, qui passe de 2.3% en 2006 à 4.9 % en 2008, et atteint 8.9% en 2012, durant la période de 2013 à 2018 le taux d'inflation est instable il baisse en 2013 avec un taux de 3.3% et 2.9% en 2014, puis augmenté avec un pic de 6.4% en 2015 contre 4.3% en 2018.(graphique N°11)

Graphique N°11 : Evolution du taux de chômage et de l'inflation (1980-2018)

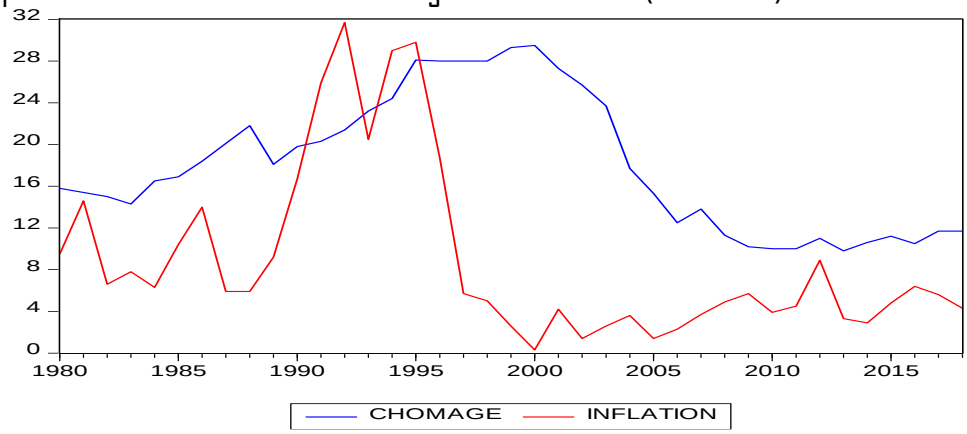

Source : élaborer par l'auteur à partir des données du FMI avec le logiciel EViews 10

La lecture du graphique nous montre que durant la période 1980-1995 l'Algérie entre dans une période de stagflation, le chômage et l'inflation ont tendance à augmenter et varier dans le même sens il se rejoigne en 1990 puisque le chômage était à 19% et l'inflation à 16.7% et en 1993 le chômage était à 23 % et l'inflation à 20.5% et enfin en 1995 le chômage était à 28% et l'inflation à 29.8%. De 1995 à 2000 le chômage augment et l'inflation baisse ensuite de 2001 à 2011 le chômage baisse et l'inflation augmente à l'exception de 2007 et 2012 et enfin de 2013 à 2018 le chômage augmente et l'inflation baisse, ce qui semble confirmer la logique établie par la courbe

régression en 1994 et entamer sa pente positive dès 1995 avec un taux de 3,8 % et un maximum de 6.2 % en 1998 pour entrer dans une phase de relâchement avec un taux de 3% en 2001, puis la croissance économique s'est stabilité au tours des 2% à 3%. Quant au chômage, il ne pouvait qu'augmenter face à une croissance économique encore trop faible, pendant que des dizaines de milliers de travailleurs sont mis en chômage suite à la fermeture de plusieurs entreprises publiques.

4.1.1.2. L'inflation : L'inflation est un phénomène multidimensionnels, soulèvent de nombreuses questions théoriques et pratiques. Selon les économistes la définition la plus courante c'est la hausse continue et significative du niveau général des prix dans un pays. L'inflation est caractérisée par de multiples types, mais ils ont une caractéristique commune : c'est l'incapacité de la monnaie à remplir pleinement ses fonction.

Selon les classiques, il n'ya aucune relation entre chômage et inflation, où l'économie fonctionne en plein emploie tant que l'État n'intervient pas sur le marché du travail. Ainsi, le chômage est volontaire. Par conséquent, une augmentation d'un certain pourcentage de la masse monétaire dans l'économie entraîne une augmentation du niveau général des prix qui est le même, ceci n'entraîne en aucun cas une augmentation de la production ou de l'emploi. Par contre, Keynes a critiqué le point de vue des classiques sur la flexibilité des salaires et des prix qu'il les considère comme un moyen d'éliminer le chômage, et toute baisse du taux de chômage entraine une augmentation du niveau général des prix.

Phillips (1958)[9] a été le premier a expliquer l'existence d'une relation inverse entre le chômage et le taux de progression du salaire nominal (plus le chômage est faible et plus les salariés peuvent revendiquer des augmentations des salaires, et inversement en cas de chômage élevé). Cette relation est décroissante, ce que l'on traduit par un signe moins[10].

Graphique N°10 : La courbe de Phillips

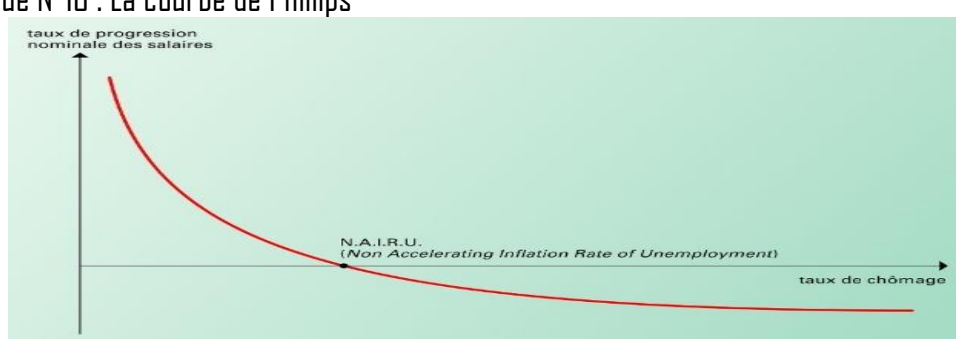

Source : Dictionnaire de l'économie, (2007) : « Emploi » de Bernard Gazier, Universalis et Albin Michel

D'âpres la lecture du graphique N°10, on confirme la relation décroissante non linéaire entre le taux de croissance du salaire nominal et le taux de chômage. En remarque aussi

4.1. Le choix des variables :

Dans cette partir nous allons définir les variables du modèle ainsi que leurs évolution dans le temps. Ces variables ont été choisies sur la base de la disponibilité des données. Le taux de chômage a été pris comme variable dépendante et la croissance économique PIB (en unités de devises locales constantes), le taux d'inflation, le taux de croissance démographique de la population en âge de travaille de 15 ans à 65ans, les bénéfices tirer du pétrole (en % du PIB) et le taux de change sont considérés comme des variables explicatives.

4.1.1. Les faits observés :

4.1.1.1. La croissance économique (PIB) : Les politiques visant à réduire le chômage découlent de l'approche supposant que le chômage est directement lié à la croissance économique, où elle est considérée comme une variable censé à réduire le chômage au sein de l'économie nationale. Chaque augmentation de la croissance économique est supposée entraîner une baisse du chômage. Cependant, il faut distinguer entre croissance économique basée sur le travail et croissance économique basée sur la technologie, où une augmentation des taux de croissance économique basée sur le travail réduit le chômage, alors que la croissance économique dépendante de la technologie augmente le chômage, où l'utilisation de la technologie mène au licenciement des travailleurs afin de réduire les coûts de production liés aux salaires.

Selon Okun, il existence une relation inverse et négative entre la croissance économique et les variations du taux du chômage, il a noté que la croissance du produit national est en général plus rapide que la baisse du chômage, en précisant qu'une réduction d'un point du taux de chômage entraînera une hausse du PIB de 3%, ceci dans un intervalle de taux de chômage qui varie entre 3 et 7,5%. (Dhutil, 1994).

Appliqué à notre cas, cette relation semble être confirmée durant les périodes suivantes : (1980-1992) (1999-2004) et (2013-2018) (graphique N°9)

Graphique N°9 : Evolution du taux de chômage et PIB (1980-2018)

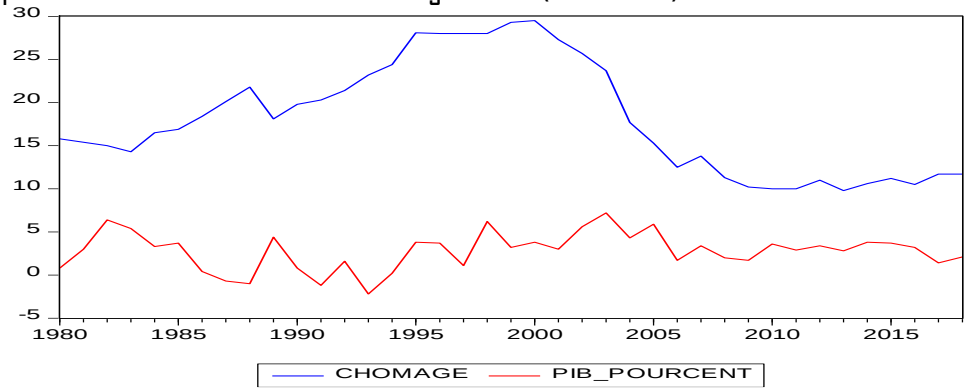

Source : élaborer par l'auteur à partir des données du FMI avec le logiciel EViews 10

La croissance économique en Algérie à connue un ralentissement à partir de l'année 1986 avec un taux de 0.4% contre 6.4% en 1982, à cause du choque pétrolier, pour terminer sa

- ✓ la qualification des projets, leur évaluation et l'établissement de la convention d'investissement à soumettre à l'approbation du conseil national de l'investissement.

Les prestations de l'ANDI couvrent les secteurs suivant : l'agriculture, la pèche, le tourisme, l'industrie, la santé, le transport, l'énergie renouvelable, les TIC et mine.

Les projets réalisés sous l'égide de l'ANDI durant la période 2000-2007, ont permis la création de 1231594 (Graphique N° 8) emplois pour un nombre de 63235 projets d'un montant total de 14300664 DA, dont 1098011 emplois locaux pour un nombre de 62334 projets locaux d'un montant totale de 11780833 DA et 133583 emplois en partenariat pour un nombre de 901 projets en partenariat d'un montant totale de 2519831 DA.

Graphique N°8 : Emploi généré par l'Andi par secteur d'activité

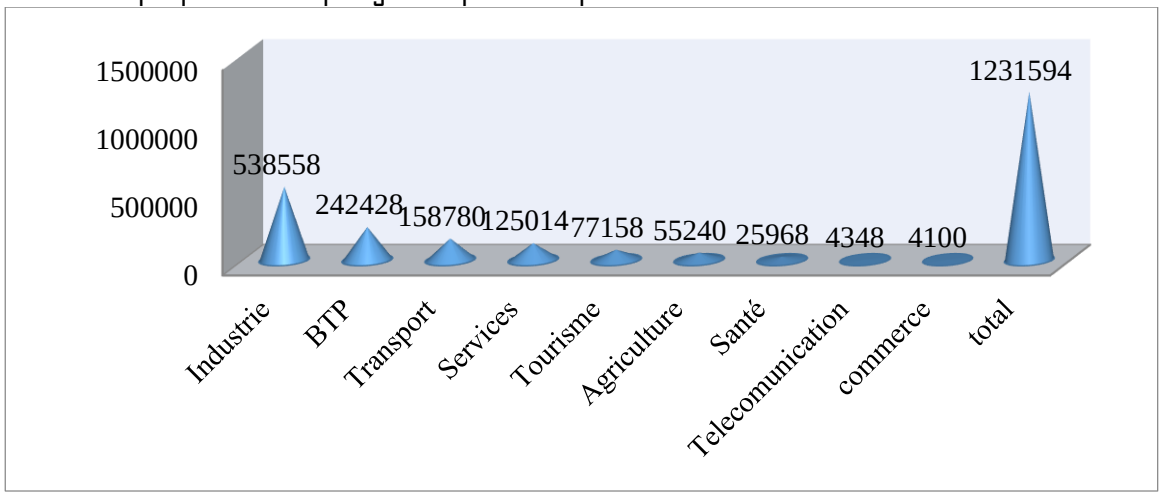

Source : élaborer par l'auteur à partir des données de l'ANEM

4. étude exhaustive et empirique :

Après la phase d'analyse descriptive du chômage, du marché de travail et des politiques d'emploi en Algérie, à présent on procède à une évaluation économétrique des déterminants du chômage en Algérie. A cet effet, dans un premier temps nous définissons les variables étudiées et leurs relations avec le chômage, puis, nous procéderons à la spécification du modèle de notre étude empirique. Ensuite, nous présenterons son estimation et on interprète les résultats obtenus.

Plusieurs études ont été faites pour expliquer les variations du taux de chômage surtout dans les pays de l'OCDE[8]. Ces études ont utilisé des modèles reposant pratiquement sur l'influence de deux grandes catégories de facteurs, les uns sont liés aux institutions du marché du travail et les autres sont relatifs aux chocs macroéconomiques. En observant l'évolution du marché du travail Algérien de 1980 à 2018, on s'aperçoit que le taux de chômage est affecté par plusieurs facteurs, les uns d'ordre économiques tel que les réformes économiques, le taux d'inflation, le taux de change et d'autres d'ordres institutionnels liées directement à la règlementation du marché du travail.

- ✓ Assister les bénéficiaires du microcrédit, en cas de besoin, auprès des institutions et organismes concernés par la mise en œuvre de leurs projets.

Depuis sa création, jusqu'à juin 2019, l'ANGEM à participé à la création de 1317195 emplois, dont 1188651 emplois dans le programme de financement d'achat de matières premières et 128544 emplois, dans le programme de financement triangulaire (ANGEM, banque et promoteur).

Le nombre de crédit accordes atteint les 889148 crédits, dont 804254 crédits été destiné au financement d'achat de matières premières et 84894 crédits par financement triangulaire, du coté de la répartition des crédits octroyés par genre, 563675 crédits qui représente plus de 63% des crédits été destiné aux femmes contre 325473 crédits aux hommes

3.3.2.6. Agence Nationale de Développement de l'Investissement ANDI : Initialement APSI, Agence de Promotion, de Soutien et de Suivi de l'Investissement de 1993 à 2001, puis ANDI, Agence Nationale de Développement de l'Investissement, cette institution gouvernementale s'est vue confier la mission de facilitation, de promotion et d'accompagnement de l'investissement[7].

Forte d'une expérience et d'une expertise avérées en matière de promotion de l'investissement, l'ANDI s'est assurée une place au sein des réseaux internationaux des agences de promotion des investissements et entretien une coopération notamment avec ses homologues européens, arabes et asiatiques tels que : l'Association Mondiale des Agences de Promotion des Investissements WAIPA, le Réseau Euro-méditerranéen des Agences de Promotion des Investissements ANIMA, ANIMA Investment Network, l'Association des Agences de Promotion des Investissements Africaines AFRICANET, et la conclusions de plusieurs accords et conventions bilatérales avec des API visant l'échange d'expérience et de bonnes pratiques en matière de promotion d'investissement.

Afin de fournir des prestations selon les normes et standards internationaux, l'ANDI œuvre avec diverses institutions et organismes internationaux tels que : CNUCED pour le conseil et l'expertise, à l'occasion de l'examen de la politique d'investissement en Algérie, ONUDI pour la formation et le perfectionnement des cadres de l'Agence sur les méthodes d'évaluation des projets d'investissements, et la Banque Mondiale pour l'audit du processus de création d'entreprises et propositions de mesures d'amélioration dans le cadre de son programme DOING BUSINESS.

L'ANDI a pour missions :

- ✓ l'enregistrement des investissements ;
- ✓ la promotion des investissements en Algérie et à l'étranger ;
- ✓ la promotion des opportunités et potentialités territoriales ;
- ✓ la facilitation de la pratique des affaires, du suivi de la constitution des sociétés et de la réalisation des projets ;
- ✓ l'assistance, l'aide et l'accompagnement des investisseurs ;
- ✓ l'information et la sensibilisation des milieux d'affaires ;

techniques de recherche d'emploi, 2311 chômeurs ont été accompagnés dans la création de leur micro-entreprise, 12780 chômeurs ont suivi, à partir de 1998, des formations destinées à leur permettre d'acquérir de nouvelles qualifications en vue d'accroître leurs chances de réinsertion dans la vie professionnelle. Depuis l'avènement du dispositif, en 2004, environ 200 000 ex salariés ont bénéficié d'une indemnité d'assurance chômage pendant une durée moyenne de 23 mois.

Dans le cadre du Plan de soutien à la croissance économique (PSCE) et de l'application du programme de la lutte contre le chômage et la précarité, la CNAC à partir de 2004, à mis en œuvre des dispositifs de soutien à la création d'activité pour les chômeurs promoteurs âgés de 35 à 50 ans et ce jusqu'à juin 2010.

Dés 2010 le nouveau dispositif de Soutien à la création et à l'extension d'activités pour les chômeurs promoteurs âgés de 30 à 50 ans à permis à la population âgée de 30 à 50 ans d'accéder à plusieurs avantages, le montant global du seuil d'investissement est porté à 10 millions DA au lieu de 5 millions de DA, ainsi que la possibilité de l'extension des capacités de production de biens et de services pour les promoteurs qui ont déjà leur activité ainsi que des bonifications sur les intérêts du crédit bancaire à 100%.

3.3.2.5. Agence Nationale de gestion du Micro crédit ANGEM : L'ANGEM créée par le décret exécutif N° 04-14 du 22 Janvier 2004[6], s'inscrit dans la stratégie nationale de lutte contre la pauvreté et la précarité.

- ✓ La lutte contre le chômage et la précarité dans les zones urbaines et rurales en favorisant l'auto-emploi, le travail à domicile et les activités artisanales et de métiers, en particulier chez la population féminine ;
- ✓ La stabilisation des populations rurales dans ses zones d'origine par l'émergence d'activités économiques, culturelles, de production de biens et services, génératrices de revenus ;
- ✓ Le développement de l'esprit d'entreprenariat qui remplacerait celui d'assistanat, et aiderait ainsi à l'intégration sociale et à l'épanouissement individuel des personnes ;

L'ANGEM représente un instrument de réalisation de la politique du gouvernement pour la lutte contre le chômage et la précarité. Ses principales missions sont celles de :

- ✓ Gérer le dispositif du microcrédit conformément à la législation et la réglementation en vigueur ;
- ✓ Soutenir, conseiller et accompagner les bénéficiaires du microcrédit dans la mise en œuvre de leurs activités ;
- ✓ Notifier aux bénéficiaires dont les projets sont éligibles au dispositif, les différentes aides qui leur sont accordées ;
- ✓ Assurer le suivi des activités réalisées par les bénéficiaires en veillant au respect des clauses des cahiers des charges qui les lient à l'Agence.

Le tableau suivant est un récapulatif de l'ensemble des projets financés et emploi généré par l'ANSEJ depuis sa création jusqu'a l'année 2016. Le totale des projets financés par l'ANSEJ est de 367980 projets, dont 37189 projets sont financés au profit des femmes, 94792 projets pour les jeunes issus de la formation professionnelle et 32552 projet pour les universitaires, en ce qui concerne les projets d'extension ils sont au nombre de 5089 projets. Enfin depuis sa création à l'année 2016, l'ANSEJ à participé a la création de 878264 emplois.

Tableau N°2 : Emplois généré et projets financés et par l'ANSEJ

	Emploi généré	Projets financés femmes	Projets d'extension	Formation professionnelle	Universitaire	Projets financés TIC	Totale des projets financés
Depuis sa création à 2016	878 264	37 189	5 089	94 792	32 552	10 549	367980

Source : élaborer par l'auteur à partir des données de l'ANSEJ.

3.3.2.4. La caisse nationale de d'assurance chômage (CNAC) : Depuis sa création en 1994, en tant qu'institution publique de sécurité sociale, sous tutelle du Ministère du Travail, ayant reçu pour vocation d'atténuer ou amortir les effets lié au licenciements massifs des travailleurs salariés en application du plan d'ajustement structurel (PAS), la CNAC a connu différentes étapes dans son parcours, toutes caractérisées à chaque fois par la prise en charge de nouvelles missions qui lui sont confiées par les pouvoirs publics[5].

A partir de 1994, la CNAC a mis en application un régime juridique d'indemnisation du chômage au profit des travailleurs salariés ayant perdu involontairement leur emploi pour des motifs économiques, l'indemnisation du chômage, a bénéficié à la fin 2006, à 189830 chômeurs allocataires sur un total de 201505 travailleurs licenciés dont les dossiers d'inscription ont été réceptionnés. Parmi les 189830 allocataires pris en charge, 176769 des allocataires ont épuisé leurs droits à la fin 2006. Les allocataires ayant retrouvé un emploi en CDD ou bien maintenus dans les entreprises en voie de liquidation, sont au nombre de 5275. La plus grande partie des entrées à l'assurance chômage s'étant produite entre 1996 et 1999, période de mise en œuvre intensive des mesures prévues par le PAS, une tendance à la baisse des effectifs des chômeurs inscrits à la CNAC s'est amorcée depuis.

A partir de 1998 et jusqu'en 2004, la CNAC met en œuvre des mesures actives d'aide à la recherche d'emploi, d'aide au travail indépendant et de la formation reconversion par des conseillers animateurs et dans des centres dotés d'infrastructures et d'équipements destinés à cette fin. C'est ainsi que 11583 chômeurs ont été formés par les conseillers animateurs aux

- ✓ Mettre à la disposition des jeunes promoteurs toute information économique, technique, législative et réglementaire relative à leurs activités ;
- ✓ Développer des relations avec les différents partenaires du dispositif (banques, impôts, CNAS et CASNOS, etc.) ;
- ✓ Développer un partenariat intersectoriel pour l'identification des opportunités d'investissement – divers secteurs ;
- ✓ Assurer une formation sur la technique de gestion de la micro-entreprise au profit des jeunes promoteurs ;
- ✓ Encourager toute autre forme d'actions et de mesures pour la promotion de la création et l'extension d'activité.[4]

Principales orientation du dispositif par rapport au financement :

- ✓ Orientation du dispositif vers des activités créatrices de richesse et d'emplois, à l'effet de contribuer à la réduction du chômage, à la diminution de la pauvreté, à la participation au développement local et à la baisse de la facture des importations.
- ✓ Réduction des inégalités sociales.
- ✓ Diversification des activités des promoteurs dans le sens des priorités retenues par le programme gouvernemental en matière de développement de filières (industrie, agriculture, environnement, TIC, tourisme, etc.).
- ✓ Encouragement de la création de projets innovants et de qualité et à forte valeur ajoutée (TIC et start-up) en privilégiant les jeunes diplômés de la formation professionnelle et des universités.
- ✓ Régulation des activités selon les besoins économiques locaux et du pays.
- ✓ Encouragement de l'entrepreneuriat féminin à travers un accompagnement spécifique.
- ✓ Accompagnement des promoteurs en post-création (commande publique, signature de conventions de partenariat, etc.).

L'ANSEJ propose deux formules de financement pour un coût global de l'investissement qui ne peut dépasser 10 millions de DA, pour chacune des phases : création ou extension : financement triangulaire, financement mixte.

Tableau N° 1 : les formes de financement des projets financés par l'ANSEJ

	Financement triangulaire		Financement mixte	
Montant d'investissement	>5*10^6 DA	5*10^6 DA<10*10^6 DA	>5*10^6 DA	5*10^6 DA <10*10^6 DA
Apport personnel	1%	2%	71%	72%
Prêt non rémunéré de l'ANSEJ	29%	28%	29%	28%
Crédit bancaire	70%	70%	/	/

Source : élaborer par l'auteur à partir des données de l'ANSEJ

3.3.2.2. Le Dispositif d'Aide a l'Insertion Professionnelle (D.A.I.P) : Après l'échec de l'ancien système C.P.E, un nouveau dispositif d'aide a l'insertion professionnelle, à vu le jour, le décret exécutif n° 08 du 19-04-2008 fixe le cadre général du D.A.I.P et défini les modalités de sa mise en œuvre. Se dispositif est géré, contrôlé et suivi par l'A.N.E.M en relation avec les directions de l'emploi et parfois de l'action sociale (DEW et DAS) des Wilayas. Cette aide vise à encourager la formation et le recrutement en fin de contrat d'insertion. Trois nouveaux contrats ont été alors créés :

- ✓ le contrat d'insertion des diplômés (CID) : destiné aux jeunes diplômés de l'enseignement supérieur et les techniciens supérieurs issus des établissements nationaux de formation professionnelle ;
- ✓ le contrat d'insertion professionnelle (CIP) : destiné aux jeunes de l'enseignement secondaire de l'éducation nationale, des centres de formation professionnelle, ou ayant suivi un stage d'apprentissage ;
- ✓ le contrat de formation insertion (CFI) : destiné aux jeunes sans formation ni qualification.

Les entreprises d'accueil peuvent être des entreprises publiques ou privées, des institutions et des administrations publiques, des chantiers d'utilité publique et des maîtres artisans (formation par l'apprentissage).

Les contrats sont de durée variable : de 6 mois renouvelable une seule fois pour les chantiers d'utilité publique à 3 ans renouvelables dans le secteur des institutions et administrations publiques et assimilés. Pour les formations auprès des maitres artisans, le contrat est d'une année non renouvelable. Les bénéficiaires des contrats d'insertion perçoivent une rémunération ou une bourse mensuelle :

- 12.000 DA net par mois pour les universitaires pour un contrat de (03) années renouvelables.
- 10.000 DA net par mois pour les techniciens supérieurs pour un contrat de (03) années
  renouvelables.
- 8.000 DA net par mois pour les contrats de travail aidé conclus dans le cadre du contrat d'insertion professionnelle pour un contrat de (03) années renouvelables.

3.3.2.3. L'agence nationale de soutien de l'emploi des jeunes (ANSEJ) : Créée en 1996, l'ANSEJ est un organisme public à caractère spécifique, placé sous la tutelle du Ministre de l'emploi, il a pour objectifs : favoriser la création et l'extension d'activité des biens et services par les jeunes promoteurs, encourager toutes formes d'actions et de mesures tendant à promouvoir l'entrepreneuriat. Tandis que ses missions sont :

- ✓ Soutenir, conseiller et accompagner les jeunes promoteurs à la création d'activités ;

précaires et rarement à un recrutement définitifs. Faute d'encadrement et de formation, les jeunes diplômé se retrouvent à nouveau au chômage en fin de parcours sans acquérir une réelle expérience, alors que les entreprises continuent de recruter sur concours.

3.3.2. Les dispositifs de deuxième génération d'aides à la création d'emploi :

3.3.2.1 L'Agence nationale de l'emploi A.N.E.M : Créée en 2004, l'A.N.E.M s'inscrit dans la ligné des programmes gouvernementaux de lutte contre le chômage telle le (DIPJ), elle a pour mission de mettre en relation l'offre et la demande d'emploi. Aujourd'hui, l'A.N.E.M est la premiere agence public de l'emploi en Algérie, tout les primo demandeurs d'emplois et chômeurs, entreprises publiques et privées, création d'activité ou d'entreprise (ANGEM, ANSEJ, CNAC) sont obliger de passé par l'ANEM.

Selon les statistique de l'A.N.E.M, en moyenne, près de 250000 demandeurs effectuent au moins une inscription dans une agence locale de l'emploi au cours d'une année, la tendance indique une augmentation, avec une moyenne actuelle de 400000 inscrits par an, en 2015 les demandes d'emplois été de 811115 demandes, pour l'année 2016 654460 demandes, pour l'année 2017 757824 demandes et en 2018 1412018 demandes. La moyenne des offres d'emplois enregistrées en 2015 est de l'ordre de 441812 offres. Cependant on observe une tendance à la hausse, pour l'année 2016 avec 465901 offres et une baisse pour l'année 2017 avec 414136 offres par an et 456885 offres pour l'année 2018. Tandis que les placements effectués sont de 338121 placements au cours de l'année 2015 contre 370144 pour l'année 2016 et 316845 pour l'année 2017 et 340713 pour l'année 2018.[3] Ce qui traduit un déséquilibre entre l'offre et la demande et un dysfonctionnement du marché du travail.

Par contre en ce qui concerne les placements effectués par l'ANEM par Secteur d'activité (Graphique N° 7), c'est le secteur des services qui domine avec 35% des placement, ce qui confirme la tertiarisation de l'emploi en Algérie, suivie par l'industrie, BTP et l'agriculture avec seulement 3%.

Graphique N° 7 : Placements effectués par l'ANEM par Secteur d'activité

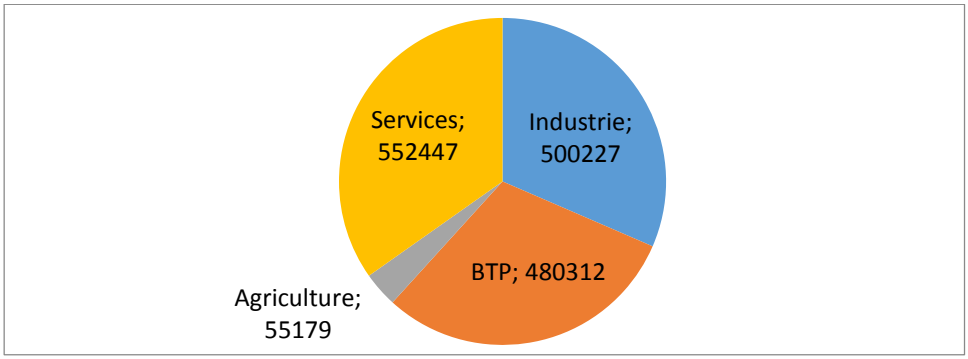

Source : élaborer par l'auteur à partir des données de l'ANEM

terme, à travers la création d'emploi temporaires dans les chantiers publics visant les jeunes chômeurs de 16 à 24 ans et la prise en charge de la formation des personnes non qualifiées qui cherchent leurs premier emploi, afin de facilité leurs insertion professionnelle dans divers domaines (agriculture, bâtiment, industrie, etc.)

3.3.1.2. Les dispositifs d'Insertion Professionnelle des Jeune (D.I.P.J) : En complémentarité avec le P.I.J, le D.I.P.J est mis en œuvre en 1990, sous le contrôle du ministère est assurer par F.A.E.J, avait pour mission la prise en charge des travailleurs ayant perdu leur emploi à travers la création de coopératives, l'aide à la création de petites et moyennes entreprises, création d'emplois salariés par les collectivités locales et formation professionnelle et l'apprentissage.

3.3.1.3. Les dispositifs gérés par l'Agence de Développement Social (A.D.S) : Afin d'atténuer les effets du programme d'ajustement structurelle sur les catégories sociales les plus vulnérable (les jeunes et les pauvres), l'A.D.S été lancer en 1996, il avait pour mission d'en faire bénéficier les membres des familles sans revenu, d'une indemnité mensuelle en contre partir de leurs participation à des activités d'intérêt général. Un deuxième programme a été lancé en 1997 pour des travaux d'utilité publique à haute intensité de main d'œuvre, cela a permis la création de micro activité pour les jeunes chômeurs, ce programme été financé par l'Etat via le fond social de développement et un prêt de la Banque Mondiale. Faute d'encadrement et l'absence de coordination intersectorielle, ce programme a vu sa fin en 2000.

En 2002, l'A.D.S a pris en charge la gestion du dispositif des emplois saisonniers d'intérêt local, ce dispositif a vu le jour en 1990, sa mission été la prise en charge des jeunes de moins de 30 ans, ils sont recrutés pour une période de six à douze mois par des administrations locales, des entreprises relevant des collectivités locale, la rémunération est fixée au SMIG et couverte par l'Etat, Les pouvoirs publics attendent de l'employeur qu'il recrute définitivement une partie des jeunes insérés en contrepartie de cette subvention.

Actuellement, l'ADS gère et suit sept programmes sociaux avec un budget annuel d'environ 30 milliards de DA. Le filet social (Allocation Forfaitaire de Solidarité et Indemnité pour Activités d'Intérêt général) bénéficie, à lui seul, à plus de 800.000 personnes. Les autres programmes, représentant plusieurs dizaines de milliers d'emplois d'attente créés dans le cadre des dispositifs des contrats de pré-emploi (CPE), Emplois Salariés d'initiative locale (ESIL) et des Travaux d'Utilité Publique à Haute Intensité de Main-d'œuvre (TUP-HIMO).

3.3.1.4. Le dispositif du Contrat de Pré-emploi C.P.E : Instauré en 1998, sa mission été de gérer l'insertion professionnelle des jeunes diplômés de l'enseignement supérieur et des techniciens supérieurs issus des instituts nationaux de formation. L'objectif étant de favoriser leur insertion après une phase d'adaptation et d'essai soutenu par le budget de l'état à hauteur de 80% du salaire pour une durée d'un an dans le secteur public et six mois pour le secteur privé. Ce système n'a pas donné les résultats attendus, dans la majorité des cas il a débouché sur des emplois

3.2. Les politiques de promotion d'emploi en Algérie :

L'économie algérienne a connus plusieurs transformations qui ont affecté le marché de travail, durant les années 1970 et 1980, l'état à adopté un modèle économique à orientation socialiste, sont premier objectif été le plein emploi des facteurs de production dont l'éradication du chômage. Le modèle de développement adopté à cette époque fait de la dynamisation de l'entreprise publique le moteur de cette stratégie. Ce qui fait de l'Etat le premier investisseur et le premier employeur, même si le secteur privé n'étai pas totalement éradiqué, il reste minimaliste et dépendant de l'Etat. Le marché de travail été marqué par une forte rigidité. Suite à la dégradation de la situation économique, en 1986 à cause de la chute des prix de pétrole l'Algérie a connue une détérioration de ces ressources et par conséquence une chute dans la croissance économique, qui a sont tour a affecté l'investissement public et la création de nouveaux d'emplois durant les années qui ont suivi. Selon les statistiques de l'ONS, durant cette année le nombre de postes disponibles été de 75000 postes. Suite aux réformes économiques appliquées à partir de 1989, le modèle d'économie planifier a cédé sa place à un nouveau modèle d'économie de marché avec l'avènement de la loi 90-10, et le plan d'ajustement structurel (1994-1997) cette transition et ces nouvelles réformes ont eu des répercussions considérables sur le marché du travail, de lourdes conséquences en termes de chômage, et d'exclusion sociale. En effet, de lourdes mesures étaient appliquées tel que le licenciement des travailleurs, la compression d'effectifs, la liquidation des entreprises publiques jugées défaillantes et non rentables et la retraite anticipée.

Afin de promouvoir l'emploi, lutter contre le chômage et relancer l'économie, les pouvoirs publics ont été conduit à mettre en œuvre des réformes et des dispositifs d'aide à la création d'emploie.

3.3. Les dispositifs d'aides à la création d'emploi :

De l'avis de plusieurs spécialistes, en Algérie, les dispositifs d'aide à la création d'emploi sont nombreux et d'une complexité qui nuit parfois à la cohérence du fonctionnement du marché du travail et au repérage des demandeurs d'emploi ou des jeunes qui souhaite créer une activité. Trouver un emploi, choisir et accéder à une formation, monter une activité, une micro-entreprise, ou tout simplement exercer son métier selon ses qualifications et ses diplômes n'est pas un parcours linéaire. La première difficulté est de repérer le champ qui convient à chaque personne, les différents dispositifs d'insertion professionnelle et d'aide à l'emploi en Algérie depuis les années 80 à nos jours sont : P.E.J, D.I.P.J, A.D.S, C.P.E, DAIP ANSEJ ANEM, CNAC, ANGEM et ANDI.

3.3.1Les dispositifs de 1ère génération d'aides à la création d'emploi en Algérie :

3.3.1.1. Le programme d'emploi des jeunes (P.E.J) : initié en 1987 et mis en application en 1988, gérer et financer par le Fonds d'Aide à l'emploi des jeunes (F.A.E.J) du Ministère du travail, d'Emploi et des Affaire sociales, le P.E.J a pour objectif d'alléger le problème du chômage à court

secteur public, à l'exception de l'année 2009 et l'année 2010. Par contre, c'est l'emploi des hommes qui domine le secteur privé ou mixte.

Graphique N°6: La distribution de l'emploi selon le secteur juridique

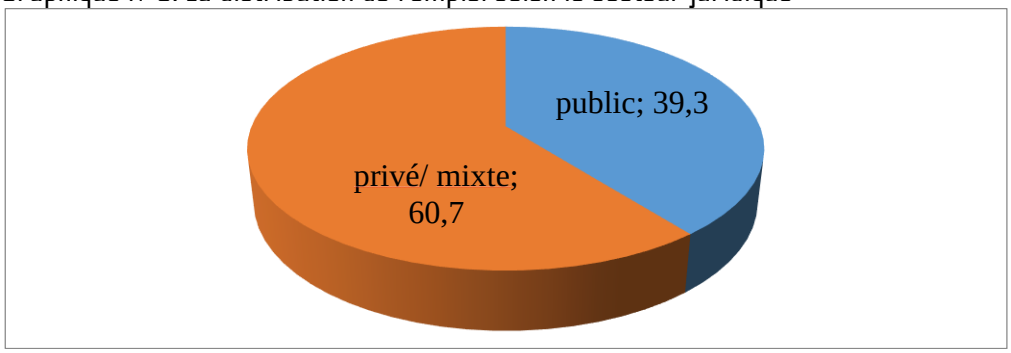

Source : élaborer par l'auteur sur la base de données de l'ONS

3. La politique d'emploi :

3.1. Définition des politiques d'emplois :

Les politiques d'emploi regroupent l'ensemble des actions et des mesures entreprises par le gouvernement afin de réduire le chômage et assurer le plein emploi. Il existe deux types de politique d'emploi, l'une est active et l'autre est passive, le schéma suivant groupes quelque dispositifs.

Schéma N°1 : les types de la politique d'emploi

Politique d'emploi

Mesures active: génératrice d'emplois

-Inciter les entreprises a l'embauche: primes à l'embauche, baisse du coût du travail, les cotisations sociales;

-Inciter à la creation d'emploi par la création d'entreprises: baise du taux d'interet, aides fiscales, etc;

-Augmenter l'efficience du marché du travail: les conseillers d'orientation ont pour mission d'orienter la mains d'oeuvre vert le travaille adéquoi à sa qualification et au exigence des employeurs cela réduire la durée du chômage.
-l'incitation à la formation des travailleurs à la maitrise des nouvelle technologie, afin de s'adapter à la modernisation.

-la flexibilité du marché du travail en matière d'embauche et de licenciment.

Mesures passives: cherche à rendre le chômage supportable

-Les dispositifs d'assurance-chômage et d'indemnisation des chômeurs;
-les départs en préretraite
-L'abaissement de l'âge de la retraite
-Le partage du travail par la réduction du temps de travail.

Graphique N°4 : Evolution du chômage selon le niveau d'instruction

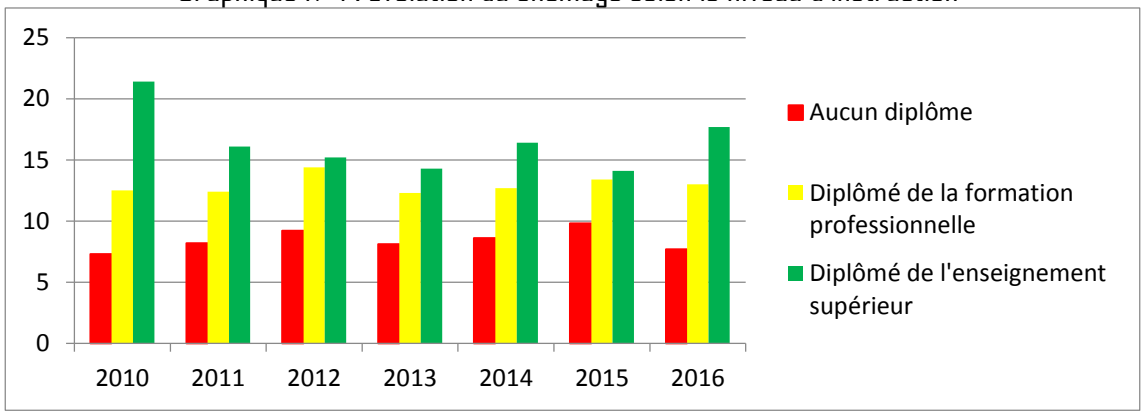

Source : élaborer par l'auteur sur la base de données de l'ONS

2.6.4. L'emploi selon le secteur d'activité :

La structure de l'emploi selon le secteur d'activité fait ressortir une tertiarisation de l'emploi en Algérie, le secteur tertiaire (commerce et services) a absorbé en moyenne plus de la moitié des emplois à savoir 57% durant la période qui s'étale de 2003 à 2016 , suivi par le BTP (Bâtiments et Travaux Public) à 16 %, l'agriculture à 14 % et enfin l'industrie à 13%.

Graphique N°5 : Les secteurs d'activité

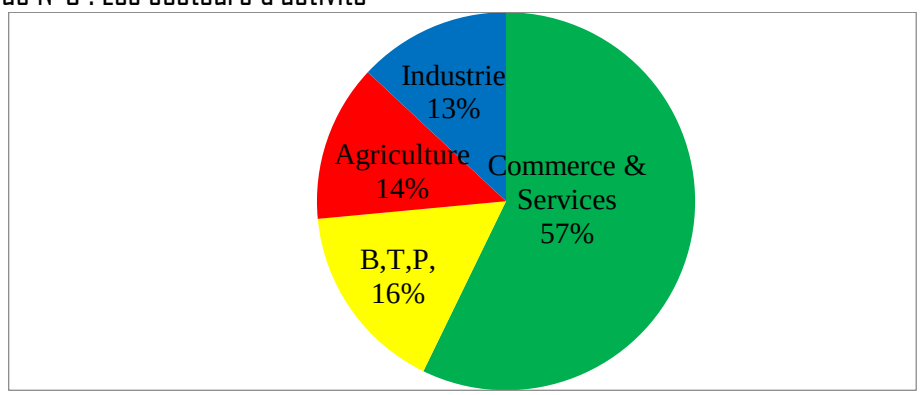

Source : élaborer par l'auteur sur la base de données de l'ONS

2.6.5. L'emploi selon le secteur juridique :

La distribution de la population occupé selon le secteur juridique fait ressortir que le secteur privé ou mixte absorbe l'emploi plus que le secteur public, comme le montre le graphique, en moyenne et durant la période qui s'étal de 2009 à 2016 le secteur privé représenté près de 60% de l'emploi tan disque le secteur public il représenté a peine 40% de l'emploi.

D'après le graphique on observe une importante disparité dans la distribution de l'emploi selon le genre. . L'emploi des femmes se caractérise par une plus grande concentration dans le

deux taux évolues dans un sens inverse, cette même tendance a été confirmée par l'évolution de la population active femmes/hommes.

Graphique N°3 : Evolution du chômage des jeunes, femme et homme.

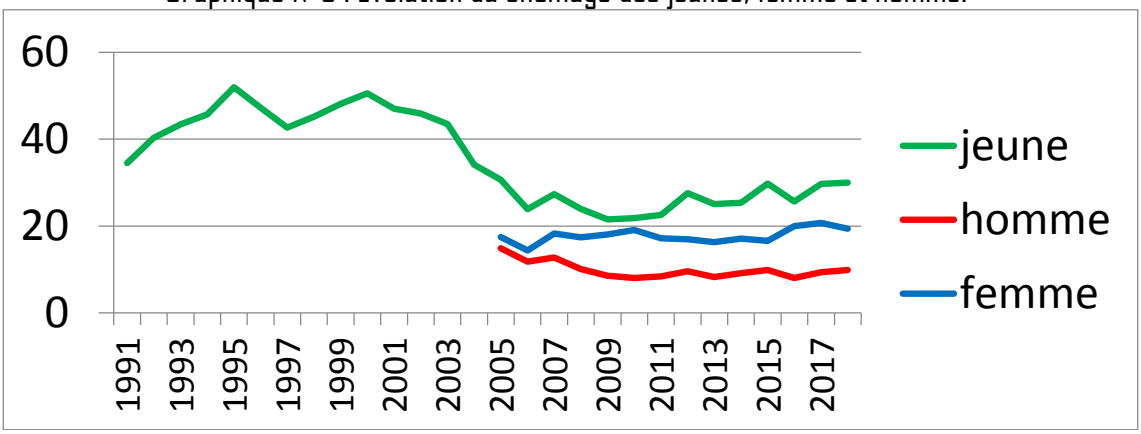

Source : élaborer par l'auteur sur la base de données de l'ONS

2.6.3. Le chômage selon le niveau d'instruction :

La qualification est un facteur important dans le travail, que l'on soit un homme ou une femme[2], une qualification peut être individuelle (diplôme, formation et expérience professionnelle) et/ ou une qualification de l'emploi, l'employeur peut exiger certain nombres de critères nécessaires pour l'occupation de l'emploi.

En Algérie, le niveau d'éducation de la population active a considérablement progressé. Cette évolution peut s'expliquer par la gratuité de la scolarisation et sa généralisation à toutes les classes sociales. Le facteur le plus discriminant dans l'évolution du taux de chômage réside dans le niveau d'instruction, on relève un chômage qui touche davantage les instruits et plus particulièrement les diplômés de l'enseignement supérieur (Graphique N°4), à cause de l'inadéquation entre l'offre et la demande du travail d'où l'augmentation du taux de chômage. Alors que le taux de chômage parmi la population n'ayant aucun diplôme est estimé à 7.7 % en 2016, celui des diplômés de la formation professionnelle atteint les 13% alors que celui des diplômés de l'enseignement supérieur est estimé à 17.7%.

Le système d'éducation et de formation se déconnecte progressivement du marché du travail en provoquant de plus en plus une accentuation de son déséquilibre. Cette situation peu avoir des répercussions négatives : le recours au secteur informelle, un gaspillage de ressources financière de la part de l'état, car un investissement en éducation à été réalisé et un gaspillage de capitale humain qui n'est pas pleinement utilisé ou male exploité et qui ne contribue pas à la croissance.

le montre le Graphique N°2. D'âpres la lecture de ce Graphique, en remarque une baisse du taux d'activité de la femme à partir de 2014 pour atteindre 17,87 en 2017, et montre aussi que plus de 80% de la population active sont des hommes.

Même si on se projette dans le future, le taux de la participation de la femme restera tributaire de certains facteurs culturels et économiques: les normes sociales, la discrimination, le niveau d'urbanisation de la population[1]. Néanmoins un niveau d'instruction élevé et bonne qualification peuvent favoriser l'intégration à la population active. Par ailleurs, la dégradation du niveau de vie des ménages est également un élément favorisant à la participation de la femme à l'emploi.

Graphique N°2 : Evolution de la population active (1991-2018)

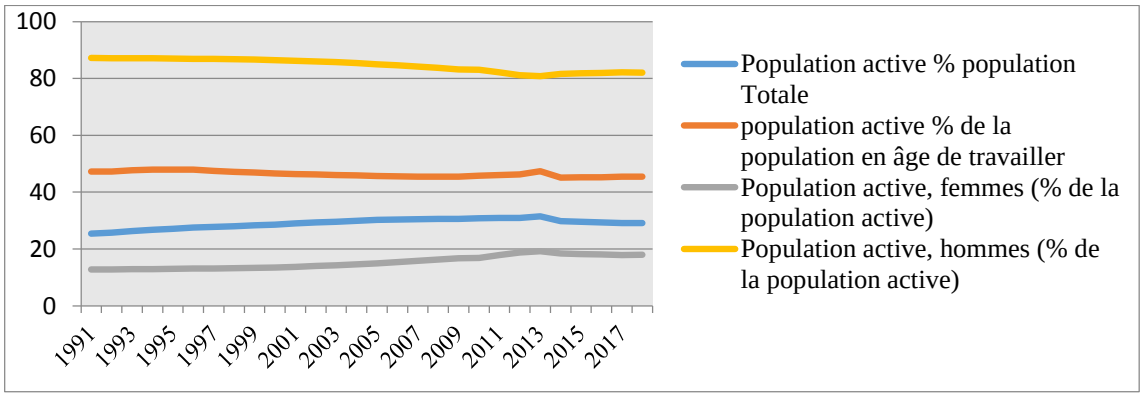

Source : élaborer par l'auteur sur la base de données de l'ONS

2.6.2 Le chômage en Algérie est jeune et le chômage des femmes :

L'économie algérienne n'a pas pu absorber rapidement les chocs subis au cours des années 80 comme le montre l'évolution du taux de chômage (Graphique N°1). Cette hausse du chômage a affecté de différentes façons les segments du marché du travail, on assiste à des disparités assez significatives selon l'âge, le genre et le niveau d'instruction. Le chômage concerne de façon prédominante les jeunes (Graphique N°3) à la recherche du premier emploi. Durant la période 1994-2002 près de la moitié des chômeurs été des jeunes de moins de 25ans, mais avec les différents dispositifs et programmes d'aide à l'emploi entrepris par le gouvernement ce taux a baissé pour atteindre les 21.5% en 2009, mais à partir de 2012 le taux a augmenté et atteint 30% en 2018 suite à la baisse des dépenses publics. Si cette situation perdure, elle se traduit par une accentuation du déséquilibre du marché du travail et de son dysfonctionnement.

En conséquence de l'inégalité subsistent selon le genre, le taux de chômage est moins accentué chez les hommes que chez les femmes, d'après le graphique on remarque aussi que ces

- ✓ la faiblesse du secteur privé qui ne peut constituer une alternative immédiate et suffisante au secteur public en matière d'investissement ;
- ✓ la mondialisation ;
- ✓ l'instabilité politique et sociale durant les années 1990 ;
- ✓ une croissance démographique rapide qui n'a pas suivi le rythme de la croissance économique ;
- ✓ le manque de qualification de la main d'œuvre algérienne et son incompatibilité avec les exigences de l'emploi et le progrès technique ;
- ✓ l'entré des femmes au marché de travail ;
- ✓ l'exode rural.

2.5. Les conséquences du chômage:

Le phénomène du chômage représente l'un des problèmes des plus cruciaux dans le monde et peut être à tout moment un danger pour la sécurité et la stabilité de l'économie mondiale, pour l'Algérie il constitue aussi l'un des effets négatifs des changements économiques et sociaux après la mise en application des programmes de réformes économiques et structurelles. Les effets du chômage sont :

- ✓ la perte de revenu et baisse du pouvoir d'achat ;
- ✓ l'accentuation du phénomène de la pauvreté;
- ✓ le sentiment d'exclusion et d'infériorité ;
- ✓ l'immigration clandestine ;
- ✓ la détérioration des relations sociales ;
- ✓ la progression de l'emploi informel qui constitue un refuge pour les chromeurs ;
- ✓ l'exode massif des compétences vers l'étranger.

2.6. Quelques caractéristiques du marché du travail et du chômage en Algérie :

2.6.1 La population active en Algérie :

La population active est définie comme l'ensemble des personnes qui déclarent exercer ou chercher à exercer une activité professionnelle rémunérée, les chômeurs font partie de la population active.

En Algérie, la population active représente environ 30% de la population total de 2018 et 45.5% de la population en âge de travailler (15ans à 64 ans), d'où le taux élever du chômage. (Graphique N°2). La participation des femmes au marché du travail a connu, une progression lente et faible, le taux de la population active féminine atteint 19,21% en 2013 contre seulement 12,8% en 1991 de la population active totale. En plus, la population active féminine est moins importante que la population active masculine et plus vulnérable en période de récession comme

profond déséquilibre du marché du travail. Dés lors, le chômage a connu une hausse brutale, son taux passe de 16.9% en 1985 à 21.8% en 1988, pour atteindre le taux de 29.5 en 2000 (graphique N° 1) faisant de l'Algérie, l'une des économies les plus touchée par le chômage au monde. Cette hausse brutale du chômage est essentiellement due à la politique d'ajustement structurel lancé en 1995 en étroite collaboration avec le FMI, ce programme a connu certaines victoires au prix d'opérations de restructuration et de liquidation d'entreprises étatiques et du désengagement de l'Etat. Le taux de chômage a été par la suite réduit de moitié en 2005 avec un taux de 15.3%, suite au plan de relance économique entre 2001-2004, ensuite au programme d'investissement publics de 2006 à 2010, au plan complémentaire de soutien à la croissance (2005-2009) et aux dispositifs de la promotion de l'emploi des jeunes, ce qui a engendré une importante création d'emplois et à l'amélioration du niveau de l'investissement privé. L'objectif déclaré de ces programmes successifs étant de réduire le chômage à un niveau inférieur de 10%, celui-ci a atteint 9.8% en 2013. Par contre, en 2018 il a repris sa tendance haussière avec un taux de 11.7%. Cette augmentation est due à plusieurs facteurs à savoir : l'augmentation de la population active et la baisse des investissements résultant de la détérioration des ressources financières du pays.

Graphique N° 1 : évolution du chômage (1980-2018)

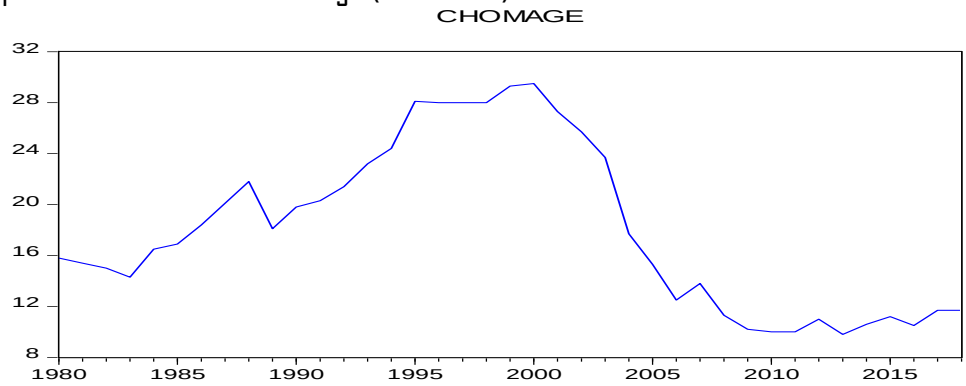

Source : élaborer par l'auteur a partir des données du FMI avec le logiciel EViews 10

2.4. Les causes du chômage :

Le chômage est un problème complexe ayant des causes différentes et communes dans les pays en développement, il est généralement cité : le sous-développement, l'endettement extérieur, en plus de la colonisation directe et indirecte par les institutions et les multinationales. En Algérie, les causes du chômage peuvent être regroupées dans les éléments suivants :

- ✓ les crises économiques qu'a connues l'Algérie à la fin des années 1980 et les réformes politiques et économiques, en particulier la politique de privatisation et de licenciement ;
- ✓ dépendance totale aux revenus pétroliers et politiques de diversification économique faible ;
- ✓ l'absence d'une industrie de base capable de dynamiser l'économie nationale;

En Algérie, l'O.N.S reprend la définition du chômage adoptée par le bureau internationale du travail (B.I.T). Selon cette définition, toute personne est comptée comme chômeur si elle répond simultanément aux critères suivants :

- ✓ Etre en âge de travailler (avoir quinze ans ou plus) ;
- ✓ Ne pas avoir travaillé au cours de la semaine de références de l'enquête ;
- ✓ Etre disponible pour travailler dans les deux semaines à venir ;
- ✓ Avoir entrepris, au cours des quatre dernières semaines, une démarche de recherche d'emploi (réponse à une petite annonce, inscription dans une agence d'intérim…) ou avoir trouvé un emploi qui commence dans moins de trois mois.

Par ailleurs, le taux de chômage est le rapport entre le nombre de chômeurs et le nombre de personnes en activité (travaillant ou au chômage). On peut calculer un taux de chômage par tranche d'âge en mettant en rapport les chômeurs d'une classe d'âge avec les actifs de cette même classe d'âge. De la même manière se calculent le taux de chômage par sexe, par région, par niveau de diplôme etc.

2.2. Les forme du chômage :

La littérature économique distingue plusieurs types de chômage à savoir : chômage naturel ou frictionnel, chômage conjoncturel ou keynésien, chômage structurel, chômage partiel, chômage saisonnier et chômage de longue durée.

En Algérie, le chômage est de type conjoncturel (keynésien), celui-ci résulte d'un ralentissement plus ou moins durable de l'activité économique, provoquant une réduction temporaire des besoins de main d'œuvre dans l'économie. Les entreprises licencient pour adapter leur capacité de production à la baisse de l'activité économique. Théoriquement, le chômage conjoncturel se résorbe avec le retour de la croissance économique qui nécessite des embauches de la part des entreprises. Lorsque le cycle économique connaît un ralentissement celui-ci peut être une cause du chômage. C'est pour cela qu'on l'appel aussi chômage cyclique.

Par contre, le chômage structurel est lié à des changements de structures économiques dans un pays, provoquant une inadéquation qualitative entre l'offre et la demande de travail. L'évolution des qualifications dues aux évolutions techniques conduit à rendre inemployable une partie de la population active qui ne trouve plus d'emplois correspondant à ses qualifications.

2.3. Le chômage en Algérie :

L'économie algérienne a subi au cours des années 80 des crises économiques liées entre autre à l'effondrement des prix du pétrole sur les marchés internationaux. La structure de l'économie ne lui a pas permis d'atténuer ces crises. Au cours des années 70 l'endettement externe a été le mode de financement privilégié des investissements (rapport du FMI 2005). Sans diversification économique l'état ne pouvait pas rembourser ses emprunts externes.

Le contre choc pétrolier de 1986 marque clairement une rupture dans la croissance en Algérie comme nous le montre le Graphique n°1. Cet effondrement de la croissance, a entraîné un

1. introduction :

Les questions du fonctionnement du marché du travail sont liées à celles du développement économique. La littérature économique traite le marché du travail, essentiellement, à travers les déterminants de l'accumulation du capital humain tel que : l'éducation, la formation professionnelle. Ainsi, le fonctionnement du marché du travail est aussi un rouage important dans ce système. A cet égard, une bonne compréhension du fonctionnement de celui-ci permet de déterminer l'impact des réformes économiques sur celui-ci. Donc, il constitue un enjeu capital pour les politiques publiques, lorsqu'elles s'attachent à accompagner le citoyen dans ses démarches de formation et d'insertion dans le marché du travail. En effet, la qualification du travail et sa formation jouent un rôle très important dans la croissance économique. Ainsi, la qualité de la main d'œuvre est décisive.

Actuellement, la tendance du chômage, dans le monde, traverse une des phases la plus dangereuse, après celle de 1929. c'est l'un des défies majeur qu'affronte toutes les économies du monde depuis toujours et essentiellement durant cette période de récession après la crise de 2007, il constitue en lui même un phénomène économique qui peut engendrer des dégâts sur le plan économique ainsi que plan social et politique s'il n'est pas traiter a temps.

L'importance d'étudier et d'analyser le problème du chômage tient au fait que le capital humain est à la base de tout processus de développement. De plus, le chômage a des conséquences sociales d'une importance non négligeables : un environnement fertile et propice à la croissance de la criminalité, de l'extrémisme et de la violence, etc.

Dans ce sens, notre travail s'articule au tour des deux questions suivantes :

Quelles sont les politiques économiques qui sont susceptibles de créer de l'emploi ?

Quelle est la relation entre le chômage est ces différentes variables explicatives ?

Partant de l'hypothèse, que les questions de la création d'emplois et de la lutte contre le chômage étaient tous le temps au cœur de la problématique du développement en Algérie, on a jugé utile dans un premier temps d'analyser les caractéristiques du chômage et celles du marché de travail en Algérie. Cette analyse sera suivie d'un exposé des différentes mesures d'accompagnement et de création d'emplois (ANEM, ANSEJ, CNAC, ANGEM, ANDI) mis en œuvre par le gouvernement algérien, surtout depuis, l'ajustement structurel et ceci dans le but d'atténué les effets néfastes de ce dernier sur le chômage. Ensuite, et dans un objectif de détermination de la sensibilité du chômage aux variations de certaines variables économiques, nous proposons une étude empirique.

2. Caractéristique du chômage en Algérie:

2.1. Définition du chômage:

Axe de participation : économie du travail

Détermination du chômage en Algérie : une étude exploratoire et empirique
Determining unemployment in Algeria: an exploratory and empirical study
تحديد البطالة في الجزائر: دراسة استكشافية وتجريبية

Mebarki Imene Nour El houda - Université d'Oran 2 – mebarki.imene@univ-oran2.dz

Résumé :

L'objectif de cette étude est de mètre en lumière le fonctionnement du marché de travail en Algérie et de déterminé si les politique d'emploi mis en œuvre par le gouvernement afin de luter contre le chômage et la relance économique on belle et bien contribuer à générer de l'emploi et baisser le chômage, et enfin nous allons examiner l'effet des différentes variables économiques et sociales qui affect soit d'une manière négative ou positive l'évolution du chômage et ce en estimant la fonction de réaction du taux de chômage au variations du taux d'inflation, la croissance démographique, le produit intérieur brut, le taux de change et les recettes pétrolière et ce durant la période de 1980 à 2018. A cet égard, nos conclusions arrivent à identifier, à long terme, l'existence d'une relation négative entre le chômage et les différentes variables de notre modèle et qu'il est essentiellement dépondant de la croissance ainsi que de la démographie.

Mots clés : marché de travail, politique d'emploi, chômage, croissance.

ملخص المداخلة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سير سوق العمل في الجزائر وتحديد ما إذا كانت سياسات التوظيف التي نفذتها الحكومات المتعاقبة من أجل مكافحة البطالة والانتعاش الاقتصادي تساهم بشكل جيد وحقيقي في خلق فرص للعمل وخفض البطالة ، وأخيراً نقوم بدراسة أثر مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على تطور البطالة بطريقة سلبية أو إيجابية ومن خلال تقدير وظيفة رد فعل معدل البطالة على تغير التضخم، النمو السكاني، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف و مداخيل الجباية البترولية و هذا خلال الفترة 1980 إلى 2018. في هذا الصدد ، فإن نتائج دراستنا تؤكد، على المدى الطويل ، وجود علاقة سلبية بين البطالة و مختلف متغيرات النموذج المعتمد وبالخصوص النمو الاقتصادي والديموغرافي.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، سياسة التشغيل، البطالة، النمو.

Okun A. (1962) Potential GNP: Its Measurement and Significance, *in Proceedings of the Business and Economics Statistics Section*, American Statistical Association, pp. 98-104.

Phelps E. S. (1967) Phillips Curves, Expectations of Inflation and Optimal Unemployment Over Time, *Economica,* vol.34, pp. 254-281.

Phillips A. (1958) The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957, *Economica*, vol. 25, n° 2, pp. 283-299.

Pissarides C. (2000) *Equilibrium Unemployment Theory*, 2nd eds., Cambridge, MA: MIT Press.

Pissarides C. (1990) *Equilibrium Unemployment Theory,* New York, Basil Blackwell.

Reynaud B. (2013) L'invention du chômage, *Regards croisés sur l'économie*, n° 13, pp. 11-20.

Ross A. M. (1948) *Trade Union Wage Policy*, University of California Press, Berkeley and Los Angeles.

Salais R., Baverez N. et Reynaud B. (1986) *L'invention du chômage. Histoire et transformation d'une catégorie en France de 1890 à 1980*, Paris, Presses Universitaires de France (PUF).

Say J. B. (1803) *Traité d'Économie Politique*, réédition, Paris, Calmann-Lévy.

Solow R. (1979) Another Possible Source of Wage Stickiness, *Journal of Macroeconomics*, vol. 1, n° 1, pp.79-82.

Solow R. and Samuelson P. A. (1960) Problem of Achieving and Maintaining a Stable Price Level, *The American Economic Review*, vol. 50, n° 2, pp. 94-177.

Spence A. M. (1973) Job Market Signalling, *Quarterly Journal of Economics*, n° 3, pp. 355-374.

Stigler G. (1962) Information in the Labor Market, *Journal of Political Economy*, vol. 70, n° 5, pp. 94-105.

Stiglitz J. E. (1974) Alternatives Theories of Wage Determination and Unemployment in LDCs: the Labour Turnover Model, *Quarterly Journal of Economics*, vol. 88, n° 2, pp. 194-227.

Teulon F. (1996) *Le chômage et les politiques de l'emploi*, Paris, Économica.

Thurow L. C. (1975) *Generating Inequality,* New York, Basic Books.

Todaro M. P. (1969) A Model of Labour Migration and Urban Unemployment in Less Developed Countries, *American Economic Review,* vol. 59, n° 1, pp. 138-148.

Topalov C. (1994) *Naissance du chômeur, 1880-1910*, Paris, Albin Michel.

Weiss A. (1980) Job Queues and Layoffs in the Labor Markets with Flexible Wages, *Journal of Political Economy,* vol. 88, n° 3, pp. 526-538.

Friedman M. (1968) The Role of Monetary Policy, *The American Economic Review*, vol. LVIII, n° 1, pp. 1-17.

Gautié J. et L'Horty Y. (2013) Emploi et chômage, *in Croissance, emploi et développement. Les grandes questions économiques et sociales*. Paris, La Découverte, pp. 65-102.

Harris J. R. and Todaro M. P. (1970) Migration, Unemployment and Development: A Two Sectors Analysis, *American Economic Review*, vol. 60, n° 1, pp. 126-142.

Hicks J. R. (1937) Mr. Keynes and the Classics: a Suggested Interpretation, *Econometrica*, vol. 5, n° 2, pp. 147-159.

Keynes J. M. (1936) *Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie*. Trad. De Largentaye (1942), Paris, Payot, Réimpression (1968).

Kramarz F. (2008) Document de synthèse relatif aux causes du chômage, Conseil d'orientation pour l'emploi, janvier.

Kramarz F. (2005) Document préparatoire du groupe de travail sur les causes du chômage, Conseil d'orientation pour l'emploi.

Layard R., Nickell S. and Jackman R. (1991) *Unemployment, Macroeconomic Performance and Labor Market*, Oxford University Press.

Layard R. and Nickell S. (1986) Unemployment in Britain, *Economica*, n° 53, pp. 121-169.

Leclercq E. (1999) *Les théories du marché du travail*, Paris, Éditions du Seuil.

Leibenstein F. (1957) The Theory of Underemployment in Backward Economies, *Journal of Political Economy*, vol. 65, n° 2, pp. 91-103.

Lewis A. (1954) Economic Development with Unlimited Supplies of Labour, *The Manchester School of Economic and Social Studies*, vol. 22, n° 2, pp. 139-191.

Lindbeck A. and Snower D. (1988) *The Insider-Outsider Theory of Employment and Unemployment*, Cambridge, MIT-Press.

Lippman S. and McCall J. (1976) Job Search in a Dynamic Economy, *Journal of Economic Theory*, vol. 12, n° 3, pp. 365-390.

Mac Donald I. and Solow R. (1981) Wage Bargaining and Unemployment, *American Economic Review*, vol. 71, n° 5, pp. 896-908.

Malinvaud E. (1976) *Réexamen de la théorie du chômage*, Paris, Calmann-Lévy.

Malthus R. (1820) *Principes d'économie politique*, Calmann-Lévy, 1969.

Marx K. (1867) *Le Capital*, livre I, édition populaire, 1919.

Mincer J. (1974) *Schooling, Experience and Earning,* New York, National Bureau of Economic Research.

Mortensen D. and Pissarides C. (1994) Job Creation and Job Destruction in the Theory of Unemployment, *The Review of Economic Studies*, vol. 61, n° 3, pp. 397-415

Nickell S. (1997) Unemployment and Labor Market Rigidities: Europe versus North America, *Journal of Economic Perspectives*, vol. 11, n° 3, pp. 55-74.

Nickell S. (1982) A Bargaining Model of the Philips Curve, *Discussion Paper*, n° 130, Center for Labor Economics, London School of Economics.

Nickell S., Nunziata L. and Ochel W. (2005) Unemployment in the OECD since the 1960s: what do we know, *The Economic Journal*, vol. 115, n° 500, pp. 1-27.

Okun A. (1980) The Invisible Handshake and the Inflationary Process, *Challenge*, vol. 23, pp. 5-12.

[4] L'expression, qui signifie *Homme économique* en latin, est la représentation théorique du comportement de l'être humain, qui est à la base du modèle économique classique. L'origine de cette notion reste cependant incertaine.

[5] Le terme « classique » désigne ici les théories précédentes à celle de Keynes.

[6] Durant l'époque classique, cette relation entre chômage et insuffisance de croissance est déjà esquissée par Malthus (1820). Keynes écrira du reste un essai en 1933 intitulé « Robert Malthus, the first of the Cambridge Economists ».

[7] Pour Okun (1980) ce type de relation d'emploi s'apparente à « une poignée de main invisible » (*invisible handshake)*.

Bibliographie :

Abraham K. (1983) Structural/Frictional vs. Efficient Demand Unemployment: Some New Evidence, *American Economic Review,* vol. 73, n° 4, pp.708-724.

Akerlof G. (1984) Gift Exchange and Efficiency Wage Theory: Four Views, *American Economic Review*, vol. 74, pp.79-83.

Arrow K. (1973) Higher Education as a Filter, *Journal of Public Economics*, vol. 2, n° 3, pp. 193-216.

Azariadis C. (1975) Implicit Contracts and Underemployment Equilibria, *Journal of Political Economy*, n° 83, pp. 1183-1202.

Bassanini A. and Duval R. (2006) Employment Patterns in OECD Countries: Reassessing the Role of Policies and Institutions, Working Paper, OECD Economic Department, n° 486, Organization for Economic Co-operation and Development, Paris.

Becker G. S. (1964) *Human Capital*, 2nd eds., New York, Columbia University Press.

Becker G. S. (1962) Investment in Human Capital: A Theoretical Analysis, *Journal of Political Economy*, vol. 70, pp. 9-49.

Beveridge W. (1944) *Full Employment in a Free Society,* Domat-Montchrestien.

Blanchard O. and Wolfers J. (2000) The Role of Shocks and Institution in the Rise of the European Unemployment: the Aggregate Evidence, *The Economic Journal*, vol. 110, n° 462, pp. 1-33.

Blanchard O. and Summers L. (1986) Hysteresis and the European Unemployment Problem, Working Paper, n° 1950, NBER.

Doeringer P. and Piore M. (1971) *Internal Labor Markets and Manpower Analysis*, Lexington, D.C. Heath and Co.

Dunlop J. (1944) *Wage Determination Under Trade Unions*, New York, Macmillan.

Erhel C. (2009) *Les politiques de l'emploi*, Paris, Presses Universitaires de France (PUF).

Fields G. S. (1990) Labour Market Modeling and the Urban Informal Sector: Theory and Evidence, *in* Turnham, D., Salomé B. and Schwarz A. (eds.), *The Informal Sector Revisited,* Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, pp. 49-69.

Fields G.S. (1975) Rural-Urban Migration, Urban Unemployment and Underemployment and Job Search Activity in Less Developed Countries, *Journal of Development Economics*, n° 2, pp. 165-187.

Fitoussi J. P., Passet O. et Freyssinet J. (2000) Réduction du chômage : les réussites en Europe, rapport du conseil d'analyse économique, La documentation française.

n'ont pas d'effets directs sur le chômage compte tenu de leur stabilité relative comparée aux variations importantes du taux de chômage durant la seconde moitié du XX[e] siècle. En revanche, elles peuvent amplifier ou au contraire atténuer l'effet des chocs macro-économiques sur le chômage. Les différences de trajectoires du chômage résulteraient ainsi d'une succession de chocs communs subis par certains pays connaissant des contextes institutionnels différents. Enfin, le troisième groupe s'oppose au précédant dans la mesure où il défend l'idée selon laquelle les institutions seraient au contraire directement responsables du chômage (Nickell *et al.*, 2005 ; Bassanini et Duval, 2006). La générosité des prestations de chômage augmenterait le taux de chômage, tandis qu'un degré élevé de coordination des négociations salariales tendrait à le diminuer. La protection de l'emploi interviendrait, quant à elle, davantage sur le dualisme du marché du travail que sur le niveau du chômage. Les trois approches admettent en définitive un impact notable, direct ou indirect, des institutions du marché du travail sur le taux de chômage.

5. Conclusion :

La problématique du chômage a pris une importance notable dans les travaux économiques modernes faisant du travail un argument central des politiques publiques contemporaines.

L'analyse de la littérature théorique et empirique a permis de mettre en évidence les mécanismes susceptibles d'expliquer l'apparition et le développement du phénomène de chômage. Alors que les interprétations traditionnelles placent les contraintes de l'offre et l'insuffisance de la demande à l'origine du chômage, les récentes analyses s'orientent plus particulièrement vers la qualité de l'appariement entre l'offre et la demande de travail ainsi que le rôle des chocs macroéconomiques et des institutions sur la dynamique de l'emploi et du chômage. Ces deux facteurs se trouvent au cœur de la définition et la mise en œuvre des politiques de l'emploi conformément aux orientations de l'OCDE qui offrent un cadre de référence des « bonnes pratiques » en matière de politiques de l'emploi et il incombe à tout pays d'en tenir compte afin de redéfinir ses instruments d'intervention sur le marché du travail.

En définitive, il s'avère crucial de comprendre l'évolution des représentations du chômage dans un contexte de mutation économique, technologique et sociale, car cela constitue de nouveaux défis pour les politiques de l'emploi devant être mises-en-œuvre pour la lutte contre la recrudescence de ce phénomène sous toutes ses formes.

Références :

[1] Les théories dites traditionnelles regroupent les analyses orthodoxes et hétérodoxes.

[2] La délimitation de la pensée classique dans le temps reste délicate puisqu'il s'agit d'une période transitoire entre l'école physiocratique et la révolution industrielle. Il est communément admis de la situer entre Smith (1776) et Mill (1848).

[3] *« Accumulation du capital signifie donc accroissement du prolétariat »* (Marx, 1867, 141).

Figure 2 – Courbe de Beveridge

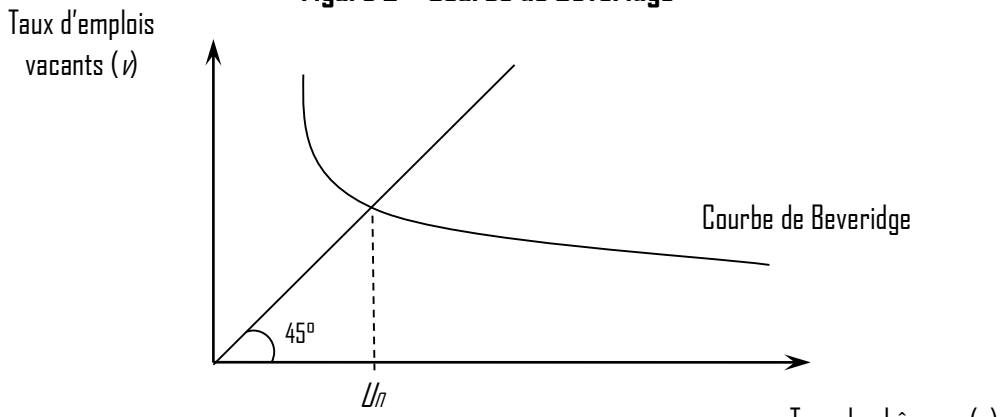

Source : Beveridge (1944)

4.2. Les chocs macro-économiques et les institutions du marché du travail :

Les économies occidentales ont connu dès le début des années 1970 une succession de chocs adverses d'ordre macro-économique (chocs pétroliers, ralentissement de la productivité globale, variation de taux d'intérêt réel) auxquels les chercheurs attribuent la hausse massive du chômage par déplacement de la courbe de demande de travail. Cependant, l'effet de ces chocs sur la variation du taux de chômage ne peut expliquer à lui seul la divergence des niveaux de chômage entre ces pays alors qu'ils ont connu les mêmes chocs. Ceci amène les économistes à s'intéresser à partir des années 1990 à l'analyse du cadre institutionnel des différents pays. Les institutions du marché du travail (droit du travail, existence d'un salaire minimum, générosité de la protection sociale) peuvent jouer un rôle dans la capacité de chaque économie à absorber les chocs. Les institutions de chaque pays peuvent en effet réagir différemment aux cycles conjoncturels et contribuer à des degrés divers à la décrue du chômage (Kramarz, 2005).

Les études empiriques consacrées à l'analyse des effets des institutions du marché du travail sur le chômage donnent cependant des résultats contradictoires. Les travaux macro-économétriques peuvent être classés principalement en trois groupes. Le premier groupe attribue un rôle quasi-exclusif aux institutions dans l'apparition du chômage. En analysant l'impact des institutions sur le chômage de plusieurs pays de l'Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE), Nickell (1997) estime que le niveau et la durée des indemnisations chômage, le taux de syndicalisation (élevé et faible), la coordination des décisions entre employeurs et salariés, une fiscalité sur le travail ou un salaire minimum élevés, une mauvaise performance du système de formation impactent significativement le niveau du chômage (Kramarz, 2008). Le deuxième groupe s'intéresse quant à lui aux interactions entre les chocs macro-économiques et les institutions du marché du travail. Blanchard et Wolfers (2000) considèrent que les institutions

effet, ces modèles permettent d'appréhender l'effet du chômage sur les incitations à s'éduquer et inversement l'influence de l'éducation des travailleurs dans la demande de travail qui s'adresse à eux dans un environnement frictionnel. Ces approches contribuent en définitive à expliquer la part involontaire du chômage structurel.

Encadré 1 – Le dilemme inflation-chômage : apports keynésiens et néoclassiques

Au cours des années 1950 et 1960, la théorie économique s'enrichit d'apports keynésiens et néoclassiques de façon à mieux comprendre le phénomène de chômage. Pour le premier courant, la relation de Philips et la loi d'Okun constituent les apports les plus significatifs. Pour ce qui est du second, on se concentrera sur la notion de chômage naturel instaurée par Phelps et Friedman.

1. Relation de Phillips et loi d'Okun

Phillips (1958) illustre, à travers une étude empirique reposant sur des données britanniques (1861-1957), l'existence d'une relation négative entre le taux de chômage et le taux de croissance des salaires nominaux. Cette relation met en évidence l'influence des tensions (manque ou excès de main-d'œuvre) sur le marché du travail en matière de formation des salaires. Les variations positives (négatives) du taux de chômage exerceraient une pression à la baisse (hausse) sur les salaires nominaux. Manifestement novatrice, la *relation de Phillips* sera réinterprétée par Solow et Samuelson (1960) à travers la *courbe de Phillips,* faisant apparaître une relation inverse entre le taux de chômage et le taux d'inflation en substituant les salaires nominaux, dans le postulat originel, par l'inflation. Si l'on considère que toute augmentation salariale est compensée par les entreprises par une hausse des prix en vue de conserver des marges constantes, la variation des salaires expliquerait alors celle de l'inflation. En concurrence imparfaite, les entreprises ont en effet un pouvoir de marché et influencent donc le prix de vente : $P = (1 + \mu)\ W$; où W est le salaire nominal et μ le taux de marge des entreprises (leur pouvoir de marché). La courbe de Phillips devint dès lors fondamentale en offrant aux pouvoirs publics une possibilité d'arbitrage entre le taux d'inflation et le taux de chômage. Un arbitrage nécessaire selon ses auteurs bien qu'il demeure un « cruels marchandage », les responsables de la régulation conjoncturelle devront choisir, parmi différentes combinaisons, celle qui permettrait d'atteindre un faible taux de chômage tout en tolérant une forte inflation ou, à l'inverse, assurer une stabilité des prix en se résignant à accepter un fort taux de chômage. Elle traduit ainsi l'idée d'un dilemme entre chômage et inflation. Parallèlement, les travaux d'Okun (1962) se concentrent sur la relation entre croissance et chômage formulée auparavant par Keynes (1936). L'économiste américain démontre qu'un ralentissement de l'activité économique réduit la demande de travail et donc le niveau général d'emploi. Ce mécanisme est connu sous le nom de *loi d'Okun*. Celle-ci suggère qu'un recul de 3% du PIB réel, s'accompagnerait d'une hausse de 1 point du taux chômage. Il existe ainsi une corrélation négative entre croissance économique et chômage. Ce chômage est de type conjoncturel, ce qui conduit les keynésiens à défendre des politiques de plein emploi inflationnistes.

2. Phelps, Friedman et le chômage naturel

Vers la fin des années soixante, Friedmann et Phelps remettent en cause l'existence d'un arbitrage entre inflation et chômage sur le long terme. En cherchant des fondements microéconomiques à la courbe de Philips, Phelps (1967) propose l'équation de la courbe de Phillips « augmentée » des anticipations mettant en évidence un phénomène éphémère *d'illusion monétaire* des salariés qui, sous la dynamique spontanée de l'économie, amènera le taux de chômage à son niveau naturel, lorsque les anticipations se seront adaptées. Ce qui se traduit sur le moyen et long terme par une droite verticale correspondant au niveau d'emploi d'*équilibre*. Dans le prolongement de Phelps, Friedman (1968) met en évidence la notion de taux de chômage naturel qui n'accélère pas l'inflation, appelé communément le *Non Accelerating Inflation Rate of Unemployment* (NAIRU), pour désigner le niveau de chômage minimum incompressible nécessaire à la réalisation des équilibres macroéconomiques. Le NAIRU permet ainsi d'estimer la part du chômage conjoncturel et structurel sur la base d'un arbitrage inflation-chômage, en prenant en compte les anticipations d'inflation des individus. Ainsi, pour Friedman et Phelps, s'il est possible d'arbitrer entre chômage et inflation sur le court terme, cette action serait nuisible sur le long terme car se traduira par une forte augmentation de l'inflation sans effet sur l'emploi.

La coexistence d'un niveau élevé d'inflation et d'un chômage de masse (situation de *stagflation*) durant les années 1970 vient confirmer les intuitions du monétariste Friedman quant à l'impossibilité d'arbitrage entre inflation et chômage.

Source : réalisé par l'auteure

4.1. Les modèles d'appariement :

Il y a *appariement* entre offre et demande de travail lorsque celles-ci se rencontrent. Un défaut d'appariement entraîne une forme de chômage accompagnée paradoxalement d'un volume non négligeable d'emplois vacants. Le phénomène de mésappariement (*mismatching*) sur le marché du travail peut traduire soit une défaillance du processus et structures d'appariement dans lesquels s'organisent l'offre et la demande de travail, soit l'inadéquation qualitative entre l'offre et la demande de main-d'œuvre. Le chômage résultant du premier cas – chômage frictionnel (ou de réallocation) – met en cause le processus de transition professionnelle (insertion et réinsertion professionnelle, mobilité, etc.) et leurs déterminants (transparence du système d'emploi, règlementation du travail et stratégies individuelles de mobilité et de prospection, etc.), ainsi que les structures institutionnelles de gestion des flux de main-d'œuvre (organismes de placement, système de protection sociale, etc.). L'ampleur de ce mésappariement peut se mesurer en fonction de la durée des transitions. Le chômage qui apparait dans le second cas – chômage structurel (ou d'inadéquation) – met en cause les relations entre formation, qualification et emploi.

Cette approche du chômage trouve son fondement théorique dans les travaux de Beveridge (1944) à travers la courbe portant le même nom qui met en relation le taux de chômage et le taux d'emplois non satisfaits. La courbe est décroissante (figure 2), le chômage étant inversement corrélé au taux d'emplois vacants. L'indicateur de « tension » sur le marché est défini par le rapport *taux de vacances/taux de chômage*. Le taux de chômage u_0, correspondant au point d'égalité entre taux de chômage et taux de vacances déterminé par le croisement de la courbe et de la bissectrice, est ainsi considéré comme le taux de chômage de plein emploi. Pour les taux de chômage supérieurs (inferieurs) à u_0, plus la tension diminue (s'élève) plus la probabilité pour le chômeur (pour l'entreprise) de trouver (pourvoir) un emploi diminue. Le chômage u_0 représente ainsi le plein emploi d'équilibre.

Les travaux empiriques ont mis l'accent dans un premier temps sur le chômage de mésappariement dû aux dysfonctionnements frictionnels plus que d'une demande insuffisante (Abraham, 1983), puis sur l'évaluation de la sensibilité des embauches aux emplois vacants et au chômage (Pissarides, 1990). Les modèles d'appariement développés notamment par Mortensen et Pissarides (1994) et Pissarides (2000) constituent le cadre de référence des analyses contemporaines du marché du travail (Gautié et L'Horty, 2013). Ces modèles permettent d'interpréter la coexistence d'un chômage élevé et d'emplois vacants en présence de frictions (information imparfaite, rigidités entravant la mobilité des facteurs, coût de transaction, coût de recherche d'emploi, etc.). Ils tiennent compte en outre de nouveaux facteurs structurels (protection de l'emploi, mesures d'accompagnement) dans l'interprétation de la persistance du chômage. Par ailleurs, les modèles d'appariement enrichissent l'analyse des interactions entre éducation et chômage dans un cadre où la recherche d'emploi est soumise à des frictions. En

sont, le chômage augmente (licenciement et non-embauche) compte tenu des salaires devenus fort élevés. Le chômage perdurera même après les reprises économiques (anticipées) en raison des salaires élevés négociés *ex ante* par les *insiders* ou leurs représentants. La persistance du chômage peut résulter en outre de la faible employabilité des chômeurs de longue durée en raison de la dépréciation de leur capital humain (Layard et Nickell, 1986). Ainsi, un déséquilibre transitoire sur la demande de travail est susceptible d'avoir un effet permanent sur le chômage, dans la mesure où les salariés licenciés suite au choc peuvent devenir des chômeurs de longue durée inemployables (Kramarz, 2008). Cette conception fournit un argument supplémentaire aux politiques de stabilisation macro-économiques.

Le modèle WS-PS et le chômage d'équilibre : les niveaux d'emploi et de chômage sont fixés par l'équilibre de l'offre et de la demande sur le marché du travail. L'évaluation du taux de chômage repose principalement sur le NAIRU et le modèle WS-PS (*Wage Setting-Price Setting*). Le NAIRU permet d'estimer la part du chômage conjoncturel et structurel sur la base d'un arbitrage inflation-chômage (*Cf.* Enacdré 1).

Le modèle WS-PS développé par Layard *et al.* (1991) apparait comme un modèle d'équilibre général en concurrence imparfaite dans lequel le niveau du taux de chômage d'équilibre résulte de l'intersection de deux courbes : (i) la courbe de formation des salaires (WS) est une courbe de quasi-offre de travail qui traduit une relation décroissante entre salaire réel et taux de chômage. Cela résulte des fixations de salaire à un niveau supérieur à celui du marché tel que relevé par différents modèles microéconomiques (négociations salariales, salaire d'efficience, *insider-outsider*) ; (ii) la courbe de formation des prix (PS) est une courbe de quasi-demande de travail qui traduit une relation croissante entre salaire réel et taux de chômage compte tenu de l'hypothèse de productivité marginale décroissante.

Ce taux de chômage d'équilibre est fonction de l'ensemble des facteurs susceptibles de modifier les niveaux de salaire : les allocations chômage, le pouvoir de négociation (syndicats ou travailleurs), les cotisations sociales patronales ainsi que le taux de marge des entreprises (Erhel, 2009). Le chômage dans le modèle WS-PS est de type classique résultant principalement des niveaux élevés des salaires et de la générosité des prestations de chômage.

4. Les récents apports de l'économie à la compréhension du chômage :

Les développements théoriques apparus à partir des années 1990 ont considérablement enrichi l'état des connaissances sur les causes du chômage. Dans ce cadre d'analyses, les structures et les institutions du marché du travail sont privilégiées. Les modèles d'appariement enrichissent l'analyse des déterminants de chômage en incluant des facteurs structurels aux facteurs traditionnellement admis. L'approche par les chocs macro-économiques et les institutions du marché du travail met en évidence leurs rôles respectifs dans l'explication du chômage. On parle dès lors de chômage *structurel.* Celui-ci constitue la part du chômage qui persisterait au-delà des fluctuations conjoncturelles.

aptitudes des candidats (anti-sélection), une politique salariale basée sur des salaires élevés permettrait d'attirer les meilleurs employés, l'hétérogénéité du facteur travail étant postulée. Akerlof (1984) propose quant à lui une approche « sociologique » du salaire d'efficience. La détermination du salaire étant fonction de la « norme » de productivité de chaque travailleur, la relation de l'emploi s'inscrit dans une logique de « dons » et « contre dons », selon la distance du salarié par rapport à cette norme. La formation des salaires et les choix d'embauche (ou de licenciement) dépendrait donc davantage d'une politique de gestion interne du personnel (Gautié et L'Horty, 2013) que des mécanismes macroéconomiques.

La théorie des contrats implicites présente une approche « assurantielle » de la distribution des salaires. La garantie donnée aux travailleurs averses au risque prend la forme d'un maintien de l'emploi, indépendamment de l'état de la conjoncture. Il existe donc un contrat « implicite[7] » entre le salarié et l'employeur qui rend le salaire fixe. Ce salaire peut être supérieur au salaire d'équilibre, ce qui expliquerait l'existence du chômage. Azariadis (1975) considère ainsi que la rigidité du salaire serait le produit de stratégies individuelles et non pas d'un dysfonctionnement du marché. Le postulat d'une plus grande aversion pour le risque chez les salariés relativement aux employeurs met en évidence le caractère involontaire du chômage.

La théorie *insider-outsider* et le phénomène d'hystérésis : le modèle développé par Lindbeck et Snower (1988) offre une explication du phénomène de persistance du chômage à travers l'opposition *insider-outsider*. Les *insiders* sont les employés titulaires expérimentés jouissant d'une protection de leur emploi, ce qui rend leur licenciement coûteux pour l'entreprise. Les *outsiders* (ou entrants) sont chômeurs ou travaillent dans le secteur informel. Ils ne disposent de ce fait d'aucune protection de l'emploi. La rigidité à la baisse des salaires découle de l'existence de coûts de licenciement et de recrutement (frais de recherche d'un nouveau travailleur, frais de sélection et frais de formation notamment) induits par le *turn-over*. L'ensemble de ces frais donnent un certain pouvoir au travailleur en poste. Il peut alors se voir offrir un salaire supérieur à celui du marché faisant apparaître un volant de chômage. Les auteurs démontrent ainsi que le pouvoir de négociation initié par Dunlop (1944) existe indépendamment de la présence ou non de syndicats. Cette théorie s'apparente à celle du salaire d'efficience, en revanche la source des rigidités des salaires diffère. Pour la théorie du salaire d'efficience, c'est l'entreprise qui opte pour des salaires élevés tandis que dans le modèle présent se sont les *insiders* (particulièrement s'ils sont représentés par des syndicats) qui contribuent à la dégradation des conditions d'emploi en s'accaparant la « rente ».

Au-delà de la partition entre *insider* et *outsider,* ce modèle contribue à expliquer l'hystérèse du chômage initialement formulée par Blanchard et Summers (1986). Ce phénomène traduit la forte dépendance du niveau de chômage en t par rapport à son niveau en t-1. Dans le cadre du présent modèle, l'hystérèse du chômage peut être justifiée par le pouvoir de négociation des *insiders.* En effet, lorsque les chocs ne sont pas correctement anticipés par les syndicats et les reprises le

Tableau 1 – Typologie des équilibres à prix fixes sur les marchés des biens et du travail

		Marché des biens	
		Excès d'offre	Excès de demande
Marché du travail	Excès d'offre	Chômage keynésien (a)	Chômage classique (b)
	Excès de demande	(cas de surproduction)	Inflation contenue (c)

Source : Malinvaud (1976)

(a) Le chômage keynésien résulterait d'une insuffisance de la demande sur le marché des biens (les entreprises sont disposées à produire davantage mais elles ne trouvent pas de débouchés) impliquant une insuffisance de la demande de travail (les travailleurs se présentent sur le marché du travail mais ils ne trouvent pas d'emplois). Les solutions proposées à ce type de chômage résident dans les politiques de relance de la demande ;

(b) Le chômage classique est quant à lui dû à une insuffisance de l'offre de biens induite par une insuffisance de profitabilité des entreprises. Cette situation trouve son origine sur le marché du travail compte tenu du niveau élevé des salaires, les entreprises limitent ainsi leur production et leur embauche. Les politiques de flexibilisation du salaire réel et d'allègement des coûts de production permettraient de réduire les déséquilibres ;

(c) Un autre déséquilibre est mis en évidence dans la typologie proposée par Malinvaud. Il se caractérise par une demande excédentaire sur les deux marchés que l'auteur qualifie d'inflation contenue. Cette situation traduit un rationnement simultané des ménages et des entreprises. Seules des politiques de stabilisation de la demande peuvent contenir ce déséquilibre.

La théorie du déséquilibre est ainsi utile pour comprendre la nature du chômage à travers les différentes situations de rigidité. En revanche, les sources de celles-ci ne sont pas prises en charge dans ce modèle. Apparaît alors une série de travaux visant à combler cette limite.

Les théories du salaire d'efficience s'inscrivent dans le cadre de la seconde approche. Elles visent à expliquer la rigidité des salaires dans un contexte informationnel imparfait. Dans le but de réduire ses coûts, une entreprise peut proposer des niveaux de salaire relativement élevés par rapport au salaire du marché de façon à fidéliser ses employés. Les théories du salaire d'efficience sont apparues sous diverses variantes : Leibenstein (1957) considère, contrairement au modèle de base, que la productivité individuelle serait une fonction non décroissante du salaire réel. Ainsi, l'amélioration des conditions de travail et la revue à la hausse du niveau de salaire augmente la motivation (*X-efficiency*) des travailleurs et donc leur productivité. L'arbitrage efficacité/coût du travail donne lieu à un salaire optimal appelé « salaire d'efficience ». Pour Stiglitz (1974), les firmes offrent des rémunérations élevées de façon à retenir leurs salariés et éviter les coûts de rotation de la main-d'œuvre (coûts d'embauche, de licenciement ou de formation). Solow (1979) démontre un phénomène de rigidité à la baisse des salaires même en cas de retournement conjoncturel : les entreprises opteront pour le licenciement d'une partie des employés plutôt que de réduire les salaires, évitant ainsi le risque de baisse de la productivité moyenne des travailleurs. Weiss (1980) suggère que dans un contexte d'incertitude quant aux

Négociations et chômage : l'analyse traditionnelle des contrats de travail ne tient pas compte des négociations entre employeurs et employés. Cette notion à été introduite par le courant « institutionnaliste » qui reconnut le *syndicalisme* en tant que variable opérant sur le marché du travail dotée d'un pouvoir dans les négociations salariales ou encore dans le recrutement des travailleurs (Dunlop, 1944 ; Ross, 1948). Dans le prolongement de ces travaux, les théories des négociations salariales (Mac Donald et Solow, 1981 ; Nickell, 1982) permettent d'analyser, en s'appuyant sur des outils néoclassiques, la détermination du couple emploi-salaire par une firme et un syndicat représentant chacun les intérêts de ses membres. Une absence de coordination des décisions (entre syndicats ou entre firmes) conduirait à l'émergence d'un sous-emploi involontaire. Une coordination des actions aboutirait à un niveau de salaire nominal plus faible, garantissant des prix plus bas, une demande accrue et un niveau d'emploi supérieur. Le chômage est ainsi fonction du degré de coordination et donc du niveau de centralisation des négociations salariales. Le niveau de centralisation optimal permettant de pallier les imperfections de la concurrence réside dans les deux solutions extrêmes (système centralisé/coordonné et systèmes décentralisé et faiblement coordonné) les plus favorables à l'emploi ou le chômage comparé aux solutions intermédiaires (dominance de la négociation de branche) (Fitoussi *et al.,* 2000).

3.3. Les prolongements du modèle keynésien :

Le développement du modèle keynésien s'inscrit dans une démarche de recherche des fondements microéconomiques de la macroéconomie keynésienne. Ce qui constitue une sorte de synthèse entre les théories keynésienne et néo-classique. Il y a lieu de noter toutefois que contrairement aux auteurs de la synthèse néoclassique qui interprètent le modèle keynésien comme un cas particulier de l'équilibre général dans lequel l'imperfection des marchés et les rigidités expliquent les déséquilibres (Hicks, 1937), les néo-keynésiens estiment que celui-ci représente plutôt la règle générale, l'équilibre étant un cas particulier. La réponse à la synthèse néoclassique évolue suivant deux voies principales : la première est représentée par le courant du déséquilibre. La seconde rassemble les principaux apports néo-keynésiens dans l'explication des rigidités en intégrant les comportements microéconomiques de maximisation et les anticipations rationnelles, tout en restant dans le cadre keynésien du chômage involontaire.

Le courant du déséquilibre : ce programme de recherche, lancé par Clower et Leijonhufvud dès la fin des années 1960 est articulé autour du concept de « déséquilibre » qui est à l'origine de l'économie dite du « déséquilibre » (ou « équilibres à prix fixes » ou encore « équilibres non-walrasiens »). Malinvaud (1976) développe cette théorie en mettant en évidence la coexistence de deux types de chômage distincts mais non contradictoires. Ses travaux reposent sur l'hypothèse de rigidité des prix en courte période. L'ajustement se fait ainsi par les quantités et non par les prix. Il en résulte des déséquilibres sur les marchés des biens et du travail. Le tableau 1.1 présente trois situations possibles :

3.2. L'emprunt de l'économie du travail au courant hétérodoxe :

Contrairement à la pensée orthodoxe ce courant ne confère pas au postulat de rationalité des agents économiques un rôle central dans l'analyse du marché du travail. Il s'oriente davantage vers la structure du marché du travail (théorie de la segmentation) et le contexte institutionnel au sein duquel s'effectuent les relations de travail (syndicats et négociations).

Dualisme et segmentation du marché du travail : La question de la dualité du marché du travail est abordée initialement dans le courant néoclassique par Lewis (1954) proposant un modèle économique qui tient compte des mouvements de population entre un secteur traditionnel (agricole) dont la productivité du travail est proche de zéro, et un secteur moderne (industriel) où la productivité est croissante et positive en raison de l'accumulation du capital. Le salaire industriel étant supérieur au salaire agricole, un transfert géographique du surplus de main-d'œuvre agricole vers le secteur moderne est alors enclenché. Dans ce cadre, une création d'emplois dans le secteur moderne entraînerait une diminution du chômage. Le manque de réalisme de cette approche a laissé place à d'autres modèles avec sous-emploi.

Todaro (1969) puis Harris et Todaro (1970) remettent en cause les prédictions de ce modèle en soutenant que la création d'emplois dans le secteur moderne aurait pour effet pervers une augmentation du niveau de chômage urbain (paradoxe de Todaro), sous un effet d'« appel d'air » qui attire de nouveaux migrants. En effet, les incitations à migrer représentent dans ce modèle la réponse au différentiel de salaire urbain-rural. Dans le sillage du modèle de comportement probabiliste de type Harris-Todaro, Fields (1975) introduit le secteur informel urbain, puis postule (Fields, 1990) une segmentation au sein même du secteur informel (segment inferieur et segment supérieur). A travers l'opposition entre secteur formel et informel, l'auteur met en évidence de nouvelles stratégies individuelles de recherche d'emploi : chômage ou emploi (dans le secteur formel ou informel) en comparant le revenu rural au revenu anticipé urbain (formel ou informel). Contrairement à l'approche néoclassique de rationalité des acteurs dans l'analyse du dualisme du marché du travail, la théorie de la segmentation et la distribution de l'emploi (Doeringer et Piore, 1971) met en évidence une forte concentration de certains types d'individus en fonction des « segments » occupés. Les auteurs opposent deux segments entre lesquels la mobilité des travailleurs est fort réduite : (i) un segment secondaire caractérisé par des emplois vulnérables, peu qualifiés, faiblement rémunérés et des conditions de travail de moindre qualité. Ce segment regroupe généralement les minorités ethniques, les femmes et les personnes âgées ; (ii) et un segment primaire offrant des emplois de meilleure qualité, des rémunérations relativement plus élevées et une meilleure sécurité de l'emploi. Ce segment se divise à son tour en deux niveaux : le marché du travail primaire subordonné (*lower-jobs tier*) et le marché du travail primaire supérieur (*upper-jobs tier*). Ces deux niveaux se différencient par les mêmes clivages qui opposent le segment primaire et secondaire, dans une moindre mesure.

de l'expérience professionnelle. L'auteur distingue en effet deux composantes complémentaires d'acquisition et d'accumulation du capital humain : les investissements scolaires d'une part et les investissements postscolaires d'autre part comprenant principalement l'apprentissage au cours de la vie active et l'expérience professionnelle.

La théorie néo-classique du capital humain admet que dans le cadre d'un marché parfaitement concurrentiel, la distribution des revenus est conditionnée par le niveau de capital humain (éducation et expérience professionnelle) des agents intervenant sur le marché du travail. Mieux (moins) ils seront formés, plus (moins) ils seront productifs et plus (moins) importante sera leur rémunération. L'éducation est ainsi considérée comme un investissement générateur d'externalités positives ; elle constitue un facteur de croissance économique et d'accroissement des rémunérations individuelles dont l'accumulation permettrait d'accroître le niveau de la production. En débit de sa pertinence, la théorie du capital humain n'a pas fait l'unanimité auprès des économistes. D'où le développement de nouvelles approches concurrentes à partir des années 1970.

Les modèles de tri exploitent d'autres indicateurs pour l'interprétation de la corrélation entre éducation et salaire. *La théorie du filtre* initiée par Arrow (1973) estime que la décision d'embauche s'appuie sur le niveau de diplôme du candidat, non pas pour évaluer sa productivité potentielle, mais plutôt en tant qu'indicateur servant uniquement à faire le tri parmi les différents candidats avant l'embauche, l'éducation ne rendant pas l'individu davantage productif selon cette théorie.

Dans le prolongement de cette approche, *la théorie du signal* (Spence, 1973) traite des conséquences de l'asymétrie d'information sur les stratégies individuelles des agents économiques en situation d'incertitude. Devant l'absence d'informations quant aux compétences réelles du candidat lors de l'embauche, l'employeur tient compte de deux catégories de variables observables : (i) des caractéristiques inaltérables (tels que le sexe, l'âge, la couleur de peau, etc.) qu'il nomme *indice* ; (ii) et d'autres contrôlables par l'individu (notamment le niveau de capital humain) qu'il nomme *signaux*. En fonction de son expérience antérieure, l'employeur procède à la construction de correspondances entre signaux d'aptitudes et indices de productivités réelles, supposées ou anticipées, découlant sur des disparités salariales et occupationnelle entre individus.

Au sein des modèles de signalement se distingue le modèle de concurrence pour l'emploi (Thurow, 1975) qui envisage une explication alternative du mécanisme de régulation du marché du travail en substitution à l'hypothèse de concurrence par le salaire. Le phénomène de file d'attente (*labor queue*) résulterait selon ce modèle des anticipations des employeurs de plus faibles coûts de formation en privilégiant les candidats engageant de moindres charges. Les caractéristiques des actifs, telles que le niveau de capital humain, peuvent de ce fait expliquer leur positionnement dans la file d'attente pour accéder à certains emplois.

l'analyse du marché du travail ont connu un redéploiement manifeste durant la période contemporaine, tant au niveau des problématiques que des méthodes d'analyse à travers l'extension des modèles traditionnels classique et keynésien. Il est présenté dans un premier temps les apports dégagés du relâchement progressif des hypothèses du modèle de base, puis dans un second temps un recensement des principaux développements du modèle keynésien, pour aboutir aux tendances actuelles d'interprétation du chômage. Notre démarche consiste à regrouper les principales théories qui touchent au chômage en fonction des leviers mobilisés dans l'interprétation de celui-ci.

3.1. Des assouplissements aux dépassements du modèle néoclassique de base :

Face aux critiques adressées à la théorie traditionnelle quant à son incapacité à expliquer les réalités du chômage, des auteurs ont procédé à la levée progressive de certaines hypothèses de base tout en restant dans le cadre néoclassique. La levée de l'hypothèse de perfection de l'information aboutie à la théorie du *job search*. Le relâchement de l'hypothèse d'homogénéité du travail donne lieu à la théorie du capital humain. D'autres auteurs néo-keynésiens ont cependant tenté de dépasser la théorie standard en y introduisant des fondements macroéconomiques, c'est le cas des modèles de tri qui se fondent également sur le postulat de l'imperfection de l'information.

La théorie du *job search* propose une nouvelle application du postulat de rationalité des agents économiques. Stigler (1962) décrit le calcul optimisateur auquel se livre l'offreur de travail : tant que le coût marginal de la durée de prospection est supérieur au gain marginal espéré, l'individu poursuivra sa prospection. Lippman et McCall (1976) introduisent la notion de *salaire de réservation* (ou d'acceptation, ou de réserve) pour mettre en évidence l'arbitrage qu'effectue le chômeur dans le cadre de sa recherche d'emploi. Le chômeur se fixe un salaire d'acceptation en dessous duquel tout emploi proposé sera refusé. Dès lors, plus (moins) les ressources alternatives sont importantes (faibles), plus (moins) le salaire de réserve est élevé (faible), et plus longue (courte) sera la durée de prospection d'emploi et donc de chômage (Gautié et L'Horty, 2013). Le sous-emploi (chômage *frictionnel* ou *de prospection*) qui en résulte ne peut être que la conséquence d'un choix délibéré.

La théorie du capital humain analyse la relation causale entre éducation et salaires dans le prolongement théorique de la tradition néo-classique. Elle demeure une référence dans l'analyse rationnelle des choix individuels en matière de formation ; l'individu étant un agent rationnel, arbitrera entre gains présents ou gains anticipés supérieurs suite à une formation.
Les travaux de Becker (1964 ; 1967) considèrent l'éducation comme un investissement en capital humain, au même titre qu'un investissement matériel, dont le rendement serait fonction du coût (direct et indirect) et du gain induits par un temps de formation supplémentaire. Mincer (1974) propose à travers la fonction de gain, un modèle économétrique d'évaluation du rendement d'un investissement en capital humain. Il exprime les revenus des agents en fonction de l'éducation et

sont utilisés. Cet équilibre de plein-emploi ne laisse pas de place au chômage et si ce dernier apparait sur le marché, il ne peut être que volontaire, émanant des individus eux même car refusant de travailler en deçà d'un certain niveau de salaire. La variation de celui-ci permet de revenir à cet équilibre de plein-emploi.

2.4. Keynes et la première théorie de l'emploi

Dans son approche, Keynes (1936) introduit une quadruple rupture dans la pensée économique : (i) son raisonnement est avant tout macroéconomique s'intéressant aux facteurs qui influent sur le volume de l'emploi plutôt qu'aux comportements des entreprises et consommateurs. Et c'est en 1936 que l'auteur intègre dans son analyse de nouveaux agrégats économiques tels que l'investissement, la consommation l'intérêt et la monnaie pour tenter d'appréhender le phénomène de chômage ; (ii) il réfute l'existence d'un marché de travail et raisonne en termes d'offre et de demande d'emploi plutôt qu'en termes de travail, ce n'est donc plus le travailleur qui est en position de force de l'offreur mais l'employeur qui serait le principal responsable dans l'apparition du chômage ; (iii) il adhère au postulat classique[5] de la demande de travail (offre d'emploi) mais conteste la représentation de l'offre de travail (demande d'emploi) proposée par ses prédécesseurs en stipulant que ce n'est pas le salaire qui détermine le niveau d'emploi mais que le comportement des individus obéissait en premier lieu à des facteurs démographiques et sociaux. Le plein-emploi est alors utopique car fort dépendant de la conjoncture ; (iv) enfin, la notion de *demande effective* détient une place centrale dans la représentation keynésienne du chômage : elle désigne la demande globale anticipée par les entreprises. Ces anticipations déterminent les investissements et l'embauche, lorsqu'elles sont pessimistes (optimistes), les revenus distribués sous forme de salaire baissent (augmentent) et les débouchés des entreprises s'engorgent (se développent). Son hypothèse démontre ainsi que la demande constitue le principal facteur déterminant le niveau de la production et par conséquent celui de l'emploi. Partant de ces ruptures, l'approche keynésienne a démontré que la baisse généralisée des salaires provoquerait une baisse de la demande de consommation[6] qui entrainerait une baisse des prix, pouvant conduire à une baisse de l'offre, c'est-à-dire à une augmentation du chômage. La baisse de la demande effective sur le marché des biens et des services impacte donc la production et le chômage. En d'autres termes, le niveau de l'emploi dépendrait du niveau de la production, qui dépendrait à son tour de la demande effective. En définitive, Keynes ne rejette pas l'existence d'un chômage volontaire mais soutient celle d'un chômage involontaire induit par le niveau de la demande effective. Pour lui, l'intervention de l'État est nécessaire pour résoudre le problème de chômage.

3. Les interprétations contemporaines du chômage :

L'économie du travail a acquis une place essentielle à partir de la fin de la Seconde Guerre mondiale aux États-Unis et du début des années soixante en Europe. Les travaux consacrés à

phénomène qui disparaitrait avec la fin du capitalisme puisqu'il ne représente que la conséquence de l'accumulation de capital et du progrès industriel[3].

2.3. Les néoclassiques et la théorie du chômage volontaire

La valeur d'un produit dans l'approche néoclassique réside dans sa valeur d'usage plutôt que sa valeur d'échange qui prévaut chez les classiques. L'utilité et la rareté sont ainsi à l'origine des choses. Le travail représente de ce fait un bien comme tout autre bien échangeable (marchandise ou service) sur un marché nommé marché du travail, un lieu fictif de confrontation entre l'offre et la demande de travail qui aboutit à la formation d'un équilibre. Celui-ci repose sur les cinq conditions d'une concurrence pure et parfaite : atomicité, homogénéité, libre accès, transparence et mobilité. Dans le modèle néoclassique, le comportement des agents économiques (offreurs et demandeurs de travail) s'apparente à celui de l'*Homo œconomicus*[4], cet individu rationnel est *maximisateur* effectuant ses choix uniquement sur la base du *calcul intéressé*. Par conséquent, l'offre de travail émanant des ménages obéit à un arbitrage entre le travail et les loisirs dans le but de maximiser leur satisfaction. Quant à la demande de travail provenant des entreprises, elle est déterminée par les stratégies de maximisation de leurs profits en recherchant la combinaison optimale de facteurs de production (travail et capital). La théorie néo-classique formalise ainsi la loi de l'offre et de la demande (figure 1) : l'offre de travail est une fonction croissante du salaire réel alors que la demande de travail est une fonction décroissante du coût réel du travail (salaire).

Figure 1 – L'équilibre sur le marché du travail néoclassique

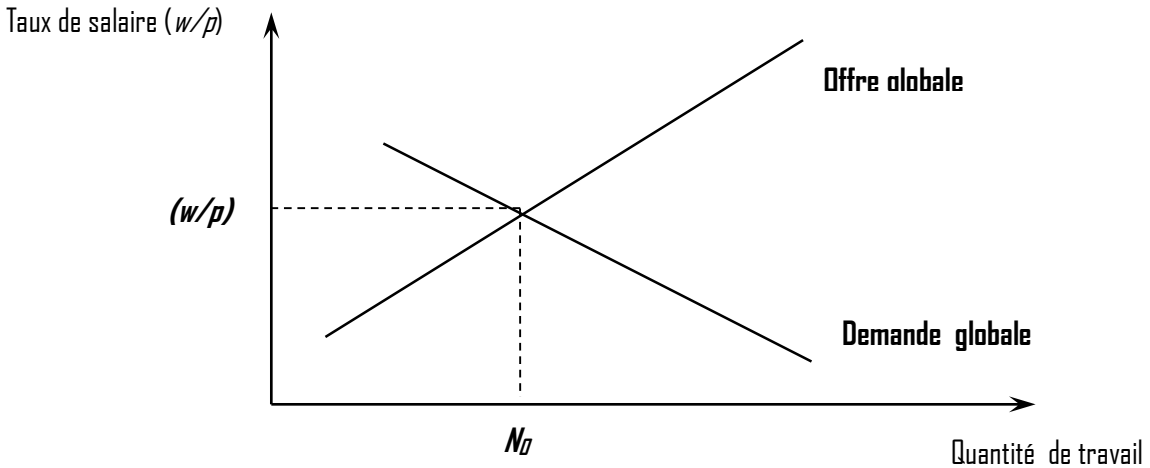

Source : Leclercq (1999, 65)

Systématisé par la théorie de l'équilibre général walrasien, l'équilibre sur le marché du travail trouve son origine dans le prolongement de la loi de Say (1803), il est déterminé par un certain niveau de salaire (prix de la force de travail ($w/p)_0$) pour lequel chacune des offres et des demandes qui résultent des comportements des entreprises et des ménages est satisfaite à un volume optimal d'emploi (N_0) : toute la population active est alors occupée et tous les capitaux

théorie traditionnelle. La troisième section revient sur les récents apports de la théorie économique à la compréhension du phénomène de chômage.

2. Les interprétations traditionnelles[1] du chômage :

2.1. Les classiques et l'impossibilité de chômage :

De position globalement libérale, les classiques[2] estiment que le fondement de la valeur est le travail puisqu'il contribue à l'enrichissement de la nation. Sa rémunération s'établit à un niveau naturel minimum qui assure la subsistance à l'ouvrier et à sa famille. Les économistes classiques n'excluent toutefois pas la possibilité de fluctuation du prix du travail (le salaire) par le rapport de l'offre et de la demande mais il ne peut exister de surnombre de main-d'œuvre dans un système qui obéit à un mécanisme de régulation naturelle de l'activité économique. Le marché du travail est ainsi parfait et rationnel ; il se réajuste de lui-même. L'approche malthusienne du chômage considère que la régulation du marché du travail s'effectue par l'élimination physique des travailleurs les plus pauvres (Malthus, 1820). Dans le même cadre de réflexion libérale, Say (1803) développe la loi des débouchés selon laquelle « l'offre crée sa propre demande » et non l'inverse. La demande s'ajuste à l'offre et la possibilité d'un déséquilibre provoqué par une insuffisance de la demande ne peut se concevoir dans la mesure où l'offre d'un produit assure un débouché à d'autres produits. Ce postulat sera le fondement de l'analyse néo-classique.

2.2. Marx et l'armée industrielle de réserve

Tout comme les classiques, Marx considère le travail comme essence de la valeur et principal élément de croissance des capitalistes industriels. Son raisonnement récuse toutefois l'idée du salaire *naturel* développée par les classiques. Il estime que la rémunération de la force de travail est dictée par une logique de maximisation du profit à travers des forces productives. Le prix du travail est réduit par la classe dominante (la bourgeoisie) à un niveau minimum qui permettra au dominé (l'ouvrier) et à sa famille d'assurer sa stricte subsistance, ce qui conduit à la dégradation des conditions de travail des prolétaires et au développement de la précarité. Tout au long de ce processus d'accumulation de capital s'entretient une vile exploitation du prolétaire par l'extorsion d'une partie de son travail, soit la *plus-value* (i.e. la différence entre la valeur d'usage de la force de travail et sa valeur d'échange) que celui-ci crée. Le rapport entre la part non rémunérée (*surtravail*) et celle qui l'est (*force de travail*) mesure le *degré d'exploitation*. Le syllogisme marxien du prolétariat à travers cette notion d'exploitation se distingue de la pensée classique bien qu'il y soit souvent associé. Le postulat marxien soutient que la baisse du salaire au minimum vital admis par les économistes classiques n'évite guère l'apparition du chômage ; il affirme l'existence d'un excédent de main-d'œuvre par rapport aux besoins des capitalises, nommé *surpopulation relative* ou *armée industrielle de réserve* qui, lorsque les affaires sont prospères, sont enrôlés immédiatement dans l'armée active (Marx, 1867, 154). Le chômage serait ainsi un

1. Introduction :

Le travail constitue un vecteur d'intégration économique et sociale de tout individu. D'une simple activité de subsistance dans les sociétés primitives, le travail se transforme en une activité productive « dominée » à travers l'esclavage et le servage dans la cité grecque, pour acquérir à partir de la révolution industrielle une dimension productive. De nos jours, le travail représente le fondement du lien social, il symbolise l'autonomie des individus car il permet à la fois l'émancipation et l'enrichissement individuel. Ainsi, toute personne en situation de chômage se voit exclue socialement et privée de cette liberté créatrice que le travail permet d'accomplir.

Il semble à ce stade important de revenir sur la genèse de la catégorie de chômeur puisqu'elle constitue l'histoire du chômage. Les travaux historiques dédiés à la question du chômage attribuent l'« invention du chômage » à celle du salariat moderne (Salais *et al.*, 1986 ; Topalov, 1994). Le chômage acquiert un statut à travers les premiers travaux économiques de Marshall, Lazard et Beveridge. Les préoccupations focalisées jusqu'alors sur les pauvres se dessinent autour du chômage, conduisant préalablement à une catégorisation et un classement des indigents à partir du double critère de l'aptitude physique et du rapport au travail. Dans un contexte de crises économiques et sociales et des insurrections ouvrières de la fin du XIX^{e} siècle, est apparue la nécessité de dénombrer les chômeurs, cette catégorie de la population longtemps répertoriée parmi les sans-professions aux côtés des vagabonds, des personnes âgées et des infirmes (Teulon, 1996). Ces premiers dénombrements sont venus apporter une vision positiviste et objective du chômage (Topalov, 1994 ; Reynaud, 2013) et seront le point de départ de débats divisés quant à sa conceptualisation. Ce qui a suscité – en réponse à la « question sociale » – la création d'associations internationales, en l'occurrence l'Office International du Travail (OIT) en 1919 et le Bureau International du Travail (BIT) en 1931. Les avancées en termes de techniques de sondage, notamment celles pratiquées par les États-Unis durant les années 1930, marquent le passage effectif de la comptabilité des chômeurs à la mesure du chômage (Gautié, 2002).

L'accroissement du nombre d'individus sans activité et la persistance de la pauvreté durant la révolution industrielle ont fait apparaitre les ébauches explicatives du chômage. Le débat sur la nature du chômage oppose traditionnellement deux approches : la première place les contraintes d'offre (rigidité du salaire, insuffisante rentabilité du capital) à l'origine du chômage, et la seconde estime que le chômage résulterait plutôt d'une insuffisance de la demande. Le présent travail questionne les représentations du chômage dans les nouvelles théories du marché du travail. Nous proposons dans une première section de présenter les ébauches explicatives du phénomène de chômage durant la période dite « traditionnelle » qui oppose le courant orthodoxe, conduit par les classiques et les néoclassiques, et le courant hétérodoxe représenté par Marx et Keynes. La deuxième section traite des différentes réactualisations de la

Axe de participation : économie du Travail

Les représentations du chômage dans les nouvelles théories du marché du travail

Unemployment Interpretations in the New Theories of the Labor Market

تفسيرات البطالة في نظريات سوق العمل الجديدة

Benhabib Lamia – Université de Mostaganem et Université de Tlemcen – lamia.benhabib@univ-mosta.dz

Résumé :

Le chômage a vu son interprétation évoluer depuis plus d'un siècle opposant principalement deux courants : la pensée économique orthodoxe conduite par les classiques et les néoclassiques et les approches hétérodoxes représentées par Marx et Keynes, avec des tentatives de synthèse à partir des années 1960. Alors que les interprétations traditionnelles placent les contraintes de l'offre et l'insuffisance de la demande à l'origine du chômage, les récentes analyses s'orientent plus particulièrement vers la qualité de l'appariement entre l'offre et la demande de travail ainsi que le rôle des chocs macroéconomiques et des institutions sur la dynamique de l'emploi et du chômage. Ces deux facteurs se trouvent à l'heure actuelle au cœur de la définition et la mise en œuvre des politiques de lutte contre la recrudescence du chômage sous toutes ses formes.

Mots clés : Chômage, marché du travail, théorie économique

ملخص المداخلة:

شهدت تفسيرات البطالة تطورًا ملحوظا منذ أكثر من قرن حيث يتعارض الفكر الاقتصادي الأرثوذكسي بقيادة المدرسة الكلاسيكية مع النُهج غير التقليدية التي يمثلها ماركس وكينيز. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أهم النظريات الاقتصادية الجديدة المفسرة لظاهرة البطالة والتي تتوجه بشكل خاص نحو جودة التطابق بين العرض والطلب في سوق العمل و دور صدمات الاقتصاد الكلي ومؤسسات سوق العمل في ديناميات العمالة والبطالة. فتشكل التفسيرات الحديثة في الوقت الحالي الركيزة الأساسية لصياغة السياسات الملائمة لمكافحة ظاهرة البطالة بمختلف أشكالها.

الكلمات المفتاحية: البطالة، سوق العمل، النظرية الاقتصادية

Legros F. (2005). Retraite et marché du travail: Introduction, *Revue d'économie politique*, Vol. 115 (2), p. 161-162.

Mekideche M. (2008), *L'économie algérienne à la croisée des chemins : repères actuels et éléments prospectifs*, Editions Dahlab, Alger.

Parienty A. (2005), Productivité, Croissance, Emploi, Armand Colin.

Paul J-J. (1993). Les relations entre éducation et marché du travail : quelques réflexions économiques, *Revue française de pédagogie*, No. 105, p. 19-30.

Semmoud B. (2010), *Maghreb et Moyen-Orient dans la mondialisation*, Armand Colin, Paris.

Solignac M. et Tô M. (2016). Le niveau de chômage dans le voisinage affecte-t-il l'entrée sur le marché du travail? *Revue économique*, Vol. 67(3), p. 495-524.

7. Bibliographie :

Anne D. et L'Horty Y. (2012), Economie de l'emploi et du chômage, Armand Colin.

Arestoff F. (2000). Taux de rendement de l'éducation sur le marché du travail d'un pays en développement: Une analyse micro-économétrique, *Revue économique*, Vol. 52(3), p. 705-715.

Beddi N. (2014), *Ouverture ou couverture : quel système pour l'économie Algérienne ?*, Elalmamia Editions, Algérie.

Belorgey J-M. et Outin J-L., Padis M-O. et Théry M. (2012). La pauvreté est-elle soluble dans le marché du travail?, *Esprit*, No. 388(10), p. 80-90.

Blanchet D. (2001). L'impact des changements démographiques sur la croissance et le marché du travail : faits, théories et incertitudes, *Revue d'économie politique*, Vol. 111 (4), p. 511-564.

Bouklia-Hassane R. et Talahite F. (2008). Marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie, *Revue Tiers Monde*, Vol. 49(194), p. 413-437.

Chabane M. (2010), L'Algérie otage de ses hydrocarbures : obligation de réformes, urgence d'une reconversion, *Cahiers de la Méditerranée*, N° 81, p. 319-330.

Chenntouf T. (2008), L'Algérie face à la mondialisation, CODERSIA, Sénégal.

De Villé P. et De Vroey M. (1985). Salaire et marché du travail chez Marx et Keynes : Orthodoxie ou hétérodoxie ?, *Cahiers d'économie politique,* No. 10/11, p. 67-90.

Ferrant G. (2012). Les réseaux sur le marché du travail sud-africain: Une efficacité inégale selon le sexe et l'ethnie, *Revue économique*, Vol. 63 (3), p. 465-474.

FMI (2015/19), Les rapports sur l'économie algérienne.

Forgeot G. (2002). Risque de pauvreté et marché du travail au cours des années 1990, *Revue économique*, Vol. 53(6), p. 1253-1271.

Kamionka T. et Vu Ngoc X. (2016). Insertion des jeunes sur le marché du travail, diplôme et quartier d'origine : une modélisation dynamique, *Revue économique*, Vol. 67(3), p. 463-494.

Laffineur C. (2014). Ouverture commerciale et marché du travail : une revue de la littérature, *Revue d'économie politique*, Vol. 124(3), p. 361-408.

Cependant, en Algérie, il y a une parfaite égalité de salaire pour le même emploi. Ceci résulte d'une profonde conviction que le développement du pays ne peut s'effectuer sans la participation pleine et entière de la femme. Pour le gouvernement, il convient, à cet égard, de procéder à l'adaptation des dispositifs d'aides à l'emploi et à l'entrepreneuriat, à même de permettre à la femme de concilier entre ses engagements professionnels et ses responsabilités familiales afin de contribuer à la croissance économique, à la création de l'emploi et, surtout, de considérer la femme comme un moteur déterminant du renouveau de notre tissu industriel.

5. conclusion :

Cette étude a permis d'analyses l'évolution du marché du travail algérien dans un contexte marqué d'une baisse des prix du pétrole sur le marché international et de dépréciation du dinar, alors que notre pays se trouve confrontée à une crise multidimensionnelle : budgétaire, économique et structurelle.

Toutefois, on a constaté que, depuis la crise financière et le choc pétrolier de juin 2014, les effets de la dégringolade des prix du pétrole commencent à impacter très lourdement les finances publiques, sonnant à la fois la fin de l'ère des excédents des années 2000 et l'entrée du pays dans une période de fortes incertitudes. Désormais, le fameux Fonds de régulation des recettes, créé en 2000 pour y placer des excédents de recettes pétrolières, n'est plus, alors qu'il était déjà trop sollicité pour couvrir des déficits publics qui commencent à se creuser dangereusement. Ceci a poussé le gouvernement à geler ces programmes de relance économique, et par conséquent, un blocage d'embauche dans des projets qui ont été déjà lancés auparavant.

À ce titre, les institutions internationales appellent à une remise à plat du système de subventions, où ils préconisent une révision progressive et une réorientation vers les couches sociales les plus défavorisées, tout en prenant compte et conscience de l'impact d'une telle mesure dans les circonstances actuelles, internationale et nationale.

6. Références :

1. Gillis et *al.* (2002), p. 282-283.
2. Guerrien B. (2004). Economie du travail, p.175-176
3. IMF Country Report No. 18/168

Tableau 3. Evolution des principaux indicateurs économiques (milliards USD)

	2010	2012	2014	2016	2018
Prix du baril (moyenne/an)	77.38	109.45	96.29	40.68	69.52
Revenus pétroliers	55.52	70.58	58.46	27.91	37.92
Balance commerciale	16.58	20.16	0.45	-20.12	-9.42
Taux de croissance (%)	3.63	3.37	3.79	3.30	2.10
Réserves de change	157	190.66	178.93	114.13	79.88

Source : www.imf.org

Pour en revenir à la vision strictement économique, l'institution du FMI[3], estime que l'Algérie doit miser sur «la valeur ajoutée de ses ressources en matières premières et les transformer en produits finis». C'est ainsi que, selon cette institution, la base de l'industrie locale se renforcera et permettra au pays de se défaire d'une dépendance aux exportations brutes. Pour le FMI, «la précarité des industries en Algérie est en grande partie responsable de la faible position du pays en matière de développement à l'échelle régionale, voire mondiale.

Face à cette mauvaise conjoncture, **le marché de l'emploi algérien a subit de plein fouet dont la mesure de licenciement n'est pas loin.** Pour faire face à cette situation de crise, le gouvernement semble à court d'option afin d'endiguer le flux de capitaux qui saignent nos réserves et nos ressources. Il a de ce fait associé l'autorité monétaire afin de trouver des solutions administratives pour freiner les flux puisque **cette** baisse des recettes pétrolières vient d'assécher le système bancaire et qui posait le problème de la redynamisation de la place bancaire dans la collecte des ressources, voire leur placement dans les investissements plus productifs. Cela oblige les banques algériennes de jouer un rôle beaucoup plus actif et efficace. Sachant que, depuis 2015, **le gouvernement a introduit une série de mesures pour rationaliser les dépenses et limiter la perte de devises dont la décision du gel de l'importation d'environ 800 produits. En parallèle,** on assiste depuis quelques années à une dévaluation en catimini du dinar face aux principales devises, en particulier, un glissement par rapport au dollar.

Tableau 4. Répartition de l'emploi selon le secteur d'activité (% de l'emploi total)

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
Secteur agricole	23.60	22.79	22.04	18.66	11.84	8.66	9.30
Secteur d'industrie	25.70	25.33	25.10	26.31	30.31	31.15	30.73
Secteur de service	50.69	51.89	52.86	55.04	57.85	60.20	59.98

Source : www.imf.org

l'exploitation n'apparait pas rentable aux firmes du secteur structuré. Il arrive souvent que ce secteur assure des emplois aux travailleurs migrants qui ont quitté les zones rurales pour chercher en ville un emploi dans le secteur structuré, mais ont échoué à le trouver. Toutefois, les études faites dans plusieurs agglomérations du Tiers monde indiquent qu'un grand nombre de ceux qui tirent leurs revenus de ce secteur résident en ville depuis longtemps et jouissent d'une longue expérience dans leurs secteurs d'activité spécifiques.

- ***Marché de l'emploi rural***: dans les zones rurales des pays à faible revenu, qui dit emploi dit habituellement travail des membres d'une famille, non pour un salaire, mais pour une part de production d'une entreprise familiale. Cependant, il existe presque toujours un marché pour des emplois contractuels, particulièrement en saison haute. Suivant l'importance de la pression démographique et du schéma dominant des structures foncières, on comptera un nombre élevé ou réduit de gens contraints de vivre avec des emplois salariaux, faute d'avoir une terre à cultiver ou parce que leur exploitation ne suffit pas à nourrir leur famille. Ces travailleurs agricoles représentent habituellement la tranche de revenu la plus basse dans un pays pauvre. Toutefois, même si le nombre de ces ouvriers agricoles est réduit, il est courant, pour les foyers ruraux, d'échanger de la main-d'œuvre à diverses périodes de l'année, parfois sur la base d'une coopération ou d'un troc, mais plus fréquemment pour les salaires en espèces ou en nature. Les ruraux se consacrent principalement au travail agricole, mais ils comptent fréquemment sur des petits travaux non agricoles pour compléter notablement leur revenu agricole.

4. La politique d'emploi en Algérie : quel effet de la récente crise pétrolière ?

Depuis le recul des prix de pétrole, en été 2014, la croissance économique, en Algérie, a été constamment marquée par une chute continue et remarquable (*cf.* tableau 1). Cette baisse des cours du pétrole, enregistré depuis 2014, affecte les comptes publics et extérieurs, avec pour corollaires un épuisement de l'épargne budgétaire et une baisse du stock de devises ayant atteint 79 milliards de dollars à fin 2018 contre 179 milliards en 2014. De même, le fait est que la baisse brutale de l'excédent de la balance commerciale est issue de l'effet combiné du recul des exportations en valeur, notamment en hydrocarbures, et de la hausse de la facture à l'importation. Il est vrai que malgré la chute des cours du brut les exportations des hydrocarbures en la matière ont reculé plus de 50% passant d'environ de 58 milliards de dollars en 2014 à un peu moins de 28 milliards de dollars en 2016.

Il est utile de considérer que le travail s'achète et se vend sur les marchés comme d'autres biens et services. Le marché parfait, tel que le conçoivent les économistes, se décrit comme un marché qui, à partir d'hypothèses données, procède à une affectation efficace des biens au moyen des prix. Malheureusement, ces marchés montrent, pour les pays en développement, une imperfection notoire. Les forces de la concurrence ne déterminent pas totalement les salaires.

Un pays en développement « typique » pourrait de représenter au moyen d'une structure d'emplois à trois niveaux (*cf.* figure 1):

- ***Le secteur urbain non structuré*** : est celui où pratiquement tous les actifs des deux sexes voudraient travailler si cela était possible. Il comprend l'administration et les grandes entreprises (banques, compagnies d'assurances, usines et sociétés de commerce…). Les gens sont heureux de travailler dans des installations modernes et d'être associés à un nom prestigieux, mais le secteur doit ses principaux attraits aux salaires élevés qu'il propose et à la grande stabilité des emplois offerts. Si ce secteur paie mieux, c'est d'abord parce qu'il recrute pratiquement tous les actifs qui, dans le pays, possèdent une formation universitaire et secondaire. Mais les entreprises de ce secteur tendent aussi à rémunérer davantage que les petites firmes des catégories d'emplois données, davantage, en fait, qu'elles n'auraient à le faire pour attirer simplement le nombre de travailleurs dont elles ont besoin.

Figure 1. La structure d'emplois à trois niveaux

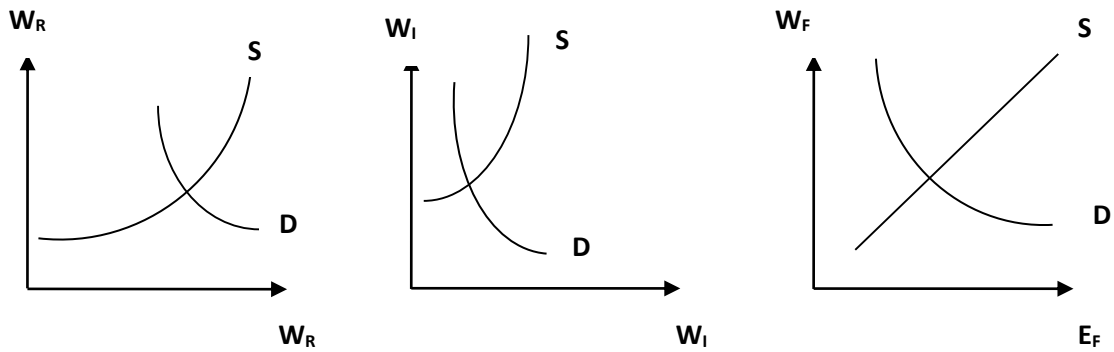

Marché rural ***Marché urbain non structuré*** ***Marché structuré***

- ***Le secteur urbain non structuré*** : les boutiques et unités de productions en question fabriquent et vendent une vaste gamme de biens et de services, en faisant parfois concurrence aux entreprises de plus grande taille et en occupant plus fréquemment les créneaux dont

Tableau 1. Evolution du taux d'activité par sexe en Algérie

Main-d'œuvre, dont :	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
Totale (en millions)	6,45	7,80	8,89	10,00	11,09	11,75	12,30
Sexe Masculin (%)	87.19	86.99	86.48	85.02	83.12	81.79	82.05
Sexe féminin (%)	12,81	13,01	13,52	14,98	16,88	18,21	17,95

Source : https://ilostat.ilo.org/

On observe également une masculinisation de la population active suite à une augmentation des taux d'activité masculins à partir des années 1990 avec un léger recul au profit de femmes à partir de l'année 2010.

Tableau 2. Taux d'activité par sexe et âge en Algérie (2017)

	Hommes	Femmes	Ensemble
15 ans ou plus	60	13.5	36.9
15-64 ans	64.6	14.6	39.9
15-24 ans	32.9	5.2	19.5
25-54 ans	81.8	19.9	50.7
55-64 ans	43.6	5.5	25.2
65 ans ou plus	10	1.2	5.5

Source : https://ilostat.ilo.org/

Au niveau sectoriel, l'activité agricole diminue tendanciellement depuis les années 1980. Cette baisse s'accélère dans les années 1990, période où la croissance de la part du secteur tertiaire s'accélère tandis que celle de l'emploi industriel croît assez régulièrement depuis les années 2000. Cette évolution se retrouve dans la répartition de la population active en catégories socio-professionnelles. De plus, ce changement de la structure des emplois traduit également une évolution des qualifications depuis les années 1980. D'après l'ONS, on observe une certaine polarisation des qualifications.

D'autre part, ces transformations de la structure des emplois ne sont pas dans conséquences sur leur localisation : la baisse des actifs agricoles est accompagnée d'une diminution de la population rurale ; la population active et les emplois se sont urbanisés ; certaines régions se sont densifiées, d'autre ont perdu en emplois et en population active (Bouklia et Talahite, 2008).

3. La structure du marché du travail dans les économies en développement :

De même, Karl Marx reprend en bonne partie cette analyse, qui lui permet de distinguer entre la valeur de la force de travail et celle du produit de la force du travail, et d'introduire ainsi la notion d'exploitation. Cependant, les théoriciens de la régulation se sont tout particulièrement intéressés à l'évolution de la norme salariale depuis la fin du XIX[e] siècle, en s'inspirant de la démarche du Marx. Ils ont toutefois remplacé la logique de la subsistance par celle de la reproduction du système. Ce type d'analyse se fonde donc sur l'observation de l'évolution des rapports sociaux dans des sociétés précises, en tenant compte notamment de leurs spécificités historiques et institutionnelles[2].

2.1. Définitions :

La population active représente l'ensemble des personnes qui occupent ou recherchent une activité professionnelle rémunérée. En termes de marché du travail, elle mesure donc « l'offre de travail », désireuse de vendre sa « force de travail ». Au sens du l'office nationale des statistiques (ONS), les actives représentent 12,463 millions de personnes en Algérie en septembre 2018.

Le taux d'activité est le rapport entre le nombre d'actifs et la population totale correspondante. Le taux d'activité global rapporte la population active à l'ensemble de la population. Il est en Algérie de 30.82 en 2018 (ONS, 2019). Il donne donc la primauté de la population inactive sur la population active : un algérien sur trois est actif en Algérie ; autrement dit, Un algérien sur trois est au chômage. Cet indicateur, très général, n'indique pas la participation réelle de la population au marché du travail puisqu'il la compare à toute la population, dont une partie est incapable d'activité.

Si on se limite à l'analyse par genre, les femmes diplômées sont plus lésées puisqu'elles constituent 18,3% des chômeurs, alors qu'elles ne représentent que 9,2% de la population active et 3,8% de la population en âge de travailler (16 ans et plus). La recherche d'un emploi est caractérisée par sa longue durée, 57% de plus d'une année, dont 37% de plus de deux années.

2.2. Evolutions :

En rapportant la population active à la population active disponible, on obtient le taux d'activité ou le taux de participation au marché du travail. Il mesure la participation la propension à l'activité de la population. Son niveau varie fortement selon les années, essentiellement du fait des différences dans les taux d'activité des jeunes et des seniors ainsi que dans l'activité féminine.

depuis le début de la crise pétrolière, en particulier à l'occasion de ces dernières lois de finances complémentaires, tels que : obligation du paiement par chèque, révision de la subvention aux carburants, licences d'importations, notamment pour le secteur de l'automobile, régulation du commerce extérieur, réduction des importations…etc.

A partir de là, notre modeste papier tente de mettre en exergue le rapport entre le recul de prix du pétrole enregistré, depuis juin 2014, et les politiques économiques adoptées récemment afin d'atténuer le chômage. Une question est en droit d'être soulevée aux chercheurs et praticiens : ***Un déficit budgétaire, en Algérie, peut-il nuire la politique d'emploi en Algérie ?***

Au vu de l'importance de ces questions, nous analysons, dans une première section, les arguments théoriques relatifs à l'économie du travail. Ensuite, nous discutons l'état de lieux et la structure du marché du travail en Algérie. L'effet de la récente crise pétrolière serait aussi discuté avec la mise en point sur la problématique du chômage. La dernière partie conclura cette étude.

2. Économie du travail : définitions et concepts de base

Depuis l'émergence de la conception moderne du travail, au XIX^{e} siècle, de profondes transformations ont marqué le travail et l'emploi. Ainsi, dans les milieux académiques, l'économie du travail peut se définir, en termes généraux, en tant qu'ensemble et d'observations sur la façon dont est organisée la relation de travail – dans l'entreprise ou dans la société tout entière, selon le cas.

Partant de ce constat, on observe que le travail n'est pas une marchandise comme autre. Pour les classiques et pour Karl Marx, il constitue la principale source de valeur. En outre, comme la grande majorité de la population d'un pays « vit de son travail », il est clair que la rémunération de celui-ci est un élément essentiel du lien social ; autrement dit, la rémunération du travail se conçoit difficilement en dehors de toute référence au fait que les hommes vivent en société – et de façon relativement paisible. Ainsi, la notion de salaire de subsistance a longtemps occupé une place centrale dans les analyses économiques.

Pour les classiques, ce salaire joue un rôle déterminant, car, le salaire prévalant dans une société ne peut durablement s'en éloigner puisque la population active aurait tendance à s'accroitre à un rythme plus rapide que celui des ressources disponibles (loi de Malthus), ce qui limiterait ses possibilités de consommation et la ramènerait au niveau de subsistance.

1. introduction :

L'analyse du travail et de l'emploi met particulièrement en évidence la double fonction qu'exercent les humains - à la fois bénéficiaire du développement économique et producteurs essentiels. L'affectation d'actifs à une activité économique représente sans doute un coût, comme l'utilisation d'autres ressources productives. Mais, elle peut être aussi profitable, de deux manières. En premier lieu, les imperfections du marché permettant d'accroitre la productivité au moyen de politiques qui favorisent une meilleure utilisation de la main d'ouvre disponible et par l'adoption de techniques plus adaptées aux dotations en facteurs des pays en développement. Ensuite, même si la production globale ne s'en trouve pas augmentée, l'accroissement de l'emploi des démunis peut constituer une méthode efficace et relativement bon marché pour accroitre leur part du revenu total et, ainsi, réduire la pauvreté et les inégalités dans la répartition des revenus[1].

En effet, le problème du chômage dans les pays en développement demeurent parmi les préoccupations majeures des institutions financières internationales (World Bank, FMI). Ces deux institutions qui se sont intéressées aux difficultés économiques dans plusieurs pays en développement à savoir la région d'Afrique du Nord et de Moyen-Orient (MENA), estiment que ces pays sont confrontés à des difficultés économiques similaires. Il s'agit d'une croissance instable qui reste bien en delà de son potentiel, des marges de manœuvre budgétaire étroites du fait de la hausse des déficits et de la dette publique ainsi que du recul des réserves de change. Ces facteurs contribuant, en générale, à réduire l'épargne disponible pour l'investissement public et privé tandis que ce dernier, le secteur privé, est peu développé et loin de pouvoir devenir un moteur de croissance et de création d'emplois.

L'Algérie, et comme tout État rentier qui place son économie en position d'otage du seul secteur des hydrocarbures, a tout à craindre d'une chute continue des prix du pétrole qui serait fatale pour son économie. Il faut savoir que notre économie est étroitement tributaire de l'exploitation d'un nombre limité de ressources naturelles, principalement les hydrocarbures. Par conséquent, elle est très sensible parce qu'elle est liée à cette volatilité des prix. Pour le gouvernement, la meilleure solution est d'avoir un baril stable entre 70 et 80 dollars, et ce, pour le plus long terme afin de pouvoir planifier et faire des projets. Malheureusement, les prix se négocient, aujourd'hui, vers 60 dollars et ce n'est ni bon pour notre économie ni pour les pays consommateurs. Devant la gravité de la situation, le gouvernement algérien semble résolu à la nécessité d'ajustements douloureux, et qui en veulent pour preuve à une série de mesures prises

Axe de participation : Économie du travail

Les déterminants du marché du travail en Algérie entre 1990-2018
Labour market determinants in Algeria between 1990-2018
محددات سوق العمل في الجزائر ما بين 1990- 2018

M'hamed ZIAD
Faculté des sciences économiques de Mascara
ziad.mhamed@gmail.com

Résumé :
Cette étude cherche à analyser les déterminants du marché du travail en Algérie, dans le contexte actuel de chute des prix pétroliers, sur des données macroéconomiques fournies par des institutions internationales (FMI, World bank). Notre diagnostic pour cette mauvaise conjoncture pétrolière place l'Algérie devant des choix difficiles accompagnée par un recul de 30% de la fiscalité pétrolière, une essence pour les plans de dépenses du gouvernement.
Mots clés : Marché du travail, Politique économique, Prix de pétrole, Economie algérienne.

Abstract:
This study seeks to analyse the determinants of the labour market in Algeria, in the current context of falling oil prices, based on macroeconomic data provided by international institutions (IMF, World Bank). Our diagnosis for this bad oil situation puts Algeria before difficult choices accompanied by a 30% drop in oil taxation, a petrol for the government's spending plans.
Keywords : Labour market, Economic policy, Oil prices, Algerian economy.

ملخص المداخلة:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات سوق العمل في الجزائر وهذا في السياق الحالي لانخفاض أسعار النفط، على البيانات الاقتصادية الكلية المقدمة من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). إن تشخيصنا لهذه الظروف النفطية السيئة يضع الجزائر في مواجهة خيارات صعبة مصحوبة بانخفاض بنسبة 30٪ في فرض الضرائب على النفط، وهو أمر أساسي لخطط الإنفاق الحكومية.
الكلمات المفتاحية: سوق العمل، السياسة الاقتصادية، أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري.

Axe 02 : économie du travail

Références :

[1] de Kervasdoué, J., Caniard, É. & Bouton, R. (2004). **Faut-il contrôler les dépenses de santé ?**. Le journal de l'école de Paris du management, 45(1), p. 13-20.

[2] Newhouse, J-P (1977), **Medical care expenditure: a cross-national survey**, Journal of Human Ressources, Vol 12, p. 115-125.

[3] Martin, G (1992), **Adam Smith as Health Economist, Redux Professor Smith on the Market for Physician Services**, Journal of Health Economics, 13, p. 119-122.

[4] Kenneth Arrow (1963), **Uncertainty and the Welfare Economics of Medical Care**, American Economic Reviews, 53(5), p. 941-973.

[5] *Ibid*

[6] Majnoni d'Intignano, B (2001), **Economie de la santé**, Presses Universitaires de France, 1er Edition, Paris, p. 10.

[7] Grossman, M (1972), **On the Concept of Health Capital and the Demand for Health**, Journal of Political Economy, 80 (2).

[8] Evans R.G (1974), **Supplier-Induced Demand: Some Empirical Evidence and Implications**. In: Perlman M. (eds) The Economics of Health and Medical Care. International Economic Association Series. Palgrave Macmillan, London, p. 162-173.

[9] Chambaretaud, S. & Hartmann, L. (2004). **Économie de la santé : avancées théoriques et opérationnelles**. Revue de l'OFCE, no 91(4), 235-268.

[10] *Ibid.*

[11] Le Pen, C (1997). **Théorie de l'utilité et mesure des états de santé, le débat QALYs-HYEs.** In: Économie & prévision, n°129-130, Nouvelles approches micro-économiques de la santé. p. 37-54

[12] World Bank. (1993). **World Development Report 1993 : Investing in Health**. New York: Oxford University Press.

[13] Majnoni d'Intignano, B (2001), Op.cit, p. 184.

[14] Wagstaff, A (1986), **The demand for health: theory and applications**, Journal of Epidemiology and Community Health, 40, p. 1-11.

[15] *Ibid.*

[16] Baumol. W, (1967) **Macro-economics of unbalanced growth: the anatomy of urban crisis**, American Economic Review, vol. 57, n° 3, p. 415-426.

[17] Baumol, W. (1993). **Health Care, Education and the Cost Disease: A Looming Crisis for Public Choice**. Public Choice. 77(1), p. 17-28.

[18] Jensen M.C.et Meckling W.H (1976), **Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure**, Journal of Financial Economics, vol. 3, no 4, p. 305-360.

[19] Akerlof, G (1970) **" The Market for Lemons " : Quality Uncertainty and the Market Mechanism**, Quartely Journal of Economics, vol. 84, no 3, p. 488-500.

[20] Rothschild, M, Stiglitz, J (1976), **Equilibrium in Competitive Insurance Markets: An Essay on the Economics of Imperfect Information,** The Quarterly Journal of Economics, 90 (4), p. 629-649.

[21] Zweifel,P et *al;* (2009), **Health Economics**, Springer, Second Edition, New York, p. 5.

[22] *Ibid.*

[23] Zweifel,P et *al;* (2009), *Op.cit*, p. 10.

[24] *Ibid.*

5. Annexes :

Tableau (1) : Dépenses de santé (en %) du PIB

	1960	1980	1990	2000	2017
Autriche	4.3	7.5	8.4	9.9	10.4
Canada	5.4	7.0	8.9	8.8	10.6
Allemagne	-	8.4	8.3	10.3	11.3
France	3.8	7.0	8.4	9.6	11.0
Italie	-	-	7.7	8.1	8.9
Japon	3.0	6.5	6.0	7.7	10.9
Suède	-	8.9	8.2	8.2	11.0
Suisse	4.9	7.3	8.2	10.3	12.4
Royaume-Unis	3.9	5.6	6.0	7.2	9.7
Etats-Unis	5.1	8.7	11.9	13.2	17.2

La source : OCDE, 2018

Figure (1) : Espérance de vie 1960-2000

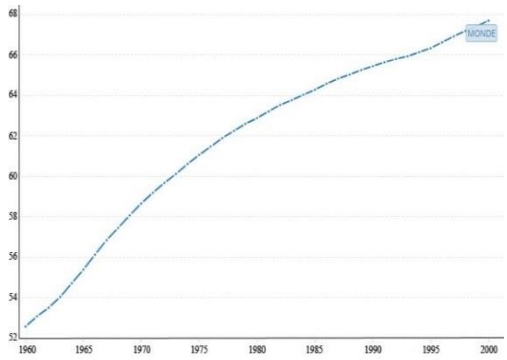

La source : Données de la banque mondiale, 2018

Figure (2) : Santé, consommation et part optimale des revenus consacrés à la santé

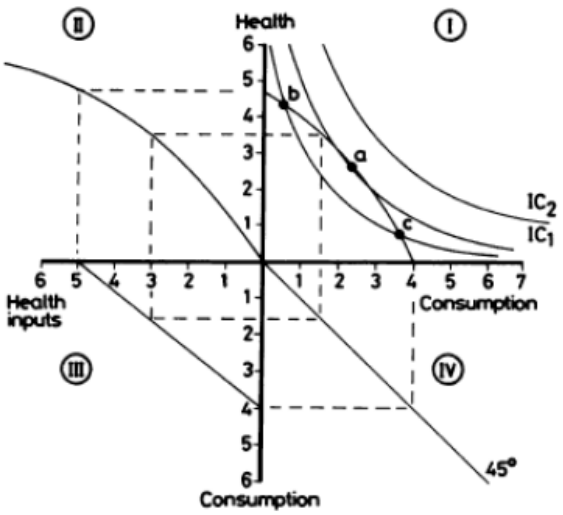

La source : Wagstaff, A (1986), *Op.cit*.

Figure (3) : Gain en espérance et en qualité de vie

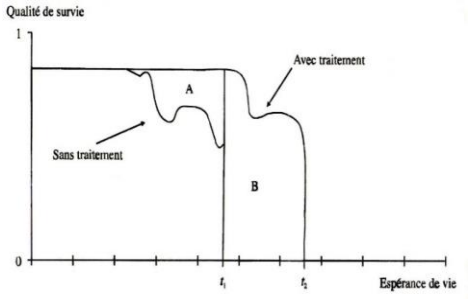

La Source : Majnoni d'Intignano, B (2001), *Op.cit*, p. 181.

rapport à d'autres objectifs, en particulier la consommation d'autres biens. Cette question normative («Quelle quantité de consommation la société devrait-elle sacrifier pour augmenter son espérance de vie moyenne d'un an? Combien vaut l'amélioration de l'état de santé mesurée par des indicateurs appropriés ?) Se pose principalement en relation avec des projets publics financés par les prélèvements, tels que les taxes ou les cotisations de sécurité sociale, dès lors qu'ils ont un effet sur l'espérance de vie ou la santé des citoyens. La caractéristique typique est que l'individu ne se mesure pas à la santé par rapport à la consommation. Au contraire, le gouvernement ou le parlement décident au nom des citoyens et il incombe à l'économie de la santé de fournir à ces autorités des règles décisionnelles bien fondées en matière d'économie sociale[23].

La branche positive de l'économie de la santé, en revanche, traite des comportements de santé individuels, en utilisant les instruments de la théorie microéconomique moderne. Le paradigme de base du choix rationnel est appliqué à la santé, c'est-à-dire que l'individu est considéré comme maximisant l'utilité, ce qui dépend, entre autres, de la consommation matérielle et de la santé. On peut examiner l'effet sur la demande de santé de l'individu (c.-à-d. son comportement sanitaire) des changements de sa contrainte budgétaire, c'est-à-dire de son revenu ou de l'évolution des prix[24].

4. conclusion :

La spécificité de l'économie de la santé comme branche de l'économie réside dans la spécificité du marché des soins de santé, comme nous l'avons évoqué ci-dessus, beaucoup d'études dans cette branche tendent à expliquer l'impact de l'asymétrie de l'information sur l'augmentation des dépenses de santé.

La micro-économie de la santé s'est vouée à l'étude des comportements des acteurs de marché des soins de santé : patient, médecin, assureur…etc. En utilisant les concepts de l'économie néo-classique, relation entre offre et demande, santé et revenu, consommation ou santé et autres biens et services. Alors que la macro-économie de la santé s'est bornée à analyser les dépenses de santé en fonction des systèmes de santé données, tout en apportant des solutions à la maitrise de ces dépenses, afin d'assoir in fine une politique de santé efficiente.

L'économie de la santé s'est avérée une outil majeur aux décideurs politiques, elle explique les évolutions des dépenses de santé devenue insoutenable pour les états développés que pour les états en développement, la différence entre ces états c'est la nature des maladies, où les pays en développement occasionnent des maladies liées à la précarité, alors que les pays développées occasionnent les maladies chroniques liées au vieillissement de ces populations.

par la suite très marquant, avec leur modèle ou ils illustrent l'asymétrie de l'information dans un marché d'assurances imparfait[20]. On y trouve déjà l'anti-sélection appelé ainsi entre assureur et assuré, pour celui qui a un grand risque de tomber malade. L'aléa-moral étant définit par un changement de comportement post-contractuel trouve son intérêt dans ce champ d'études, on parle d'une aléa-moral de sous-prévention par l'assureur qui est ex ante ou une aléa-moral de surconsommation des patients qui est ex post.

La relation principal-agent souvent conflictuelle en présence d'asymétrie d'information entre le couple principal-agent. Cela oblige qu'on revoit les caractéristiques du marché des soins de santé qui le différencie des autres marchés des biens et services, et qui explique cette asymétrie :

- La demande des soins de santé émane d'un besoin de restaurer un équilibre de l'état de santé d'une personne perdu à cause d'une maladie, le patient est prêt à casser sa tirelire afin de rétablir sa santé, il fait confiance à son médecin afin qu'il puisse le guérir, le médecin étant formé pour cela, le malade ne connait pas réellement son état de santé le jour où il va consulter le médecin ;

- La maladie est aléatoire on ne peut pas la prédire, et même pour certains agissements des personnes, elles ne constituent pas une volonté de tomber malade. Un grand fumeur ne veut pas contracter le cancer des poumons, par contre, certaines maladies épidémiques, peuvent être traitées par des compagnes de vaccination qui constitue un moyen de prévention contre ces épidémies ;

- Les services de soins de santé ne garantissent pas le bon rétablissement des malades, le chirurgien ne peut pas garantir chaque opération qu'il fait. Et comme on l'a souligné précédemment le rétablissement d'une personne malade ne dépend pas seulement des soins de santé, il faut prendre en considération les autres aspects de la vie courante, tel que, la nourriture, l'habillement, l'hygiène de vie…etc.

Différence entre économie de la santé et économie de soins de santé

Dans leurs titres, certaines publications sur le terrain (manuels et volumes édités) traitent de «l'économie de la santé», tandis que d'autres font référence à «l'économie des soins de santé» ou «l'économie des soins médicaux».[21] Question économique. En effet, de nombreuses questions liées à la santé n'ont rien à voir avec les «soins de santé», à savoir la fourniture de services médicaux par des médecins et d'autres fournisseurs professionnels. Celles-ci traitent à la fois des aspects positifs et normatifs de la santé.[22]

L'une des questions les plus importantes soulevées par l'économie de la santé concerne l'évaluation de la santé en termes monétaires, c'est-à-dire la pondération de la bonne santé par

meilleur état de santé possible, et ce dernier va accroitre la fonction de santé Quadrant II (cf. figure (2))[15].

La macro-économie de la santé

Les dépenses de santé constituent l'important champ d'étude de la macro-économie de la santé, l'évolution des dépenses de santé largement supérieure à celle du PIB pose des questions sur leur hausse, augmentation de population, progrès technologiques médicales, ou nouveaux médicaments plus couteux et dont l'efficacité est contestée, qui s'ajoutent à la panoplie des causes de cette augmentation, toutes les politiques de santé tendent à faire baisser ces dépenses sans pour autant détériorer la qualité de santé.

La maladie de Baumol et croissance des dépenses de santé

Baumol a analysé dans son article (1967)[16] la relation entre productivité et croissance, pour lui, une part croissante du revenu national sera dépensée dans les activités à faible productivité du travail, aussi longtemps qu'une demande pour ces activités existera, ce phénomène porte le nom de « maladie de Baumol » ou « maladie des couts ». L'évolution de la part des dépenses de santé supérieur au taux de croissance de productivité du travail dans le secteur de santé est une illustration de cette maladie.

Il reprend son étude en 1993[17,] ou il attire l'attention sur le phénomène de la hausse continue et aggravée des couts des soins de santé, ou il conclut que la part de productivité des heures de travail des soins de santé et l'éducation par rapport au PIB en 1990 étant moins de 20% va atteindre dans 50 ans les 50% avec les mêmes proportions des heures de travail. Cela montre que la hausse continue des prix relatifs des activités à gains de productivité faible, largement représentées par les biens collectifs. Cette « croissance déséquilibrée » contribue à aggraver les écarts de richesse et de bien-être au sein des populations.

Le problème d'agence

La théorie de l'agence définit un contrat par lequel une ou plusieurs personnes (le principal) engagent une autre personne (l'agent) pour exécuter en son nom une tâche quelconque qui implique une délégation d'un certain pouvoir de décision à l'agent.[18] Dans un marché des soins de santé, tous les acteurs de marché peuvent être principal ou agent, si on étudie la relation entre médecin et patient ou le médecin est principal et le patient est agent, ou la relation entre assureur et médecin, ou le l'assureur est principal et le médecin est agent, ou encore assureur et patient qui est l'assuré, ou l'assureur est principal et le patient est agent.

L'asymétrie de l'information

Les études faites par Akerlof sur le phénomène de la sélection adverse concernant le marché des voitures d'occasion appelé « Lemons »,[19] ont pu expliquer certaines pratiques des patients vis-à-vis des assureurs. L'asymétrie de l'information entre patient qui ne divulgue pas toutes les informations médicales lors de la souscription d'une police d'assurance et qui conduit à des remboursements des soins exorbitants pris en charge par l'assureur, on parle d'une asymétrie ex ante. L'apport des économistes de l'information tel que Stiglitz et Rothschild sera

sous la contrainte de temps et de revenu en rapprochant le capital-santé réel au capital-santé souhaité. Il définit un modèle de demande de santé en investissement et en consommation. Evans quant à lui évoque la demande induite par l'offre ou il avance que le médecin stimule la demande des soins des malades dans le but d'augmenter son revenu[8]. L'exemple retenu pour ce cas est sans doute l'accouchement par césarienne préféré des médecins à l'accouchement naturel ou mis bas et cela sans raison médical.

QALY's et mesure de la qualité de vie

Le capital-santé de Grossman s'est élargi avec des mesures plus tangibles afin d'estimer l'utilité des états de santé. Ces mesures prennent la forme de questionnaires que les patients doivent renseigner et qui concernent plusieurs dimensions de leur qualité de vie, différentes échelles médicales permettent ainsi d'évaluer la qualité de vie comme une variable définie sur un continuum allant de 0 (mort) à 1 (parfaite santé) et de comparer l'utilité de traitements de nature très différente[9]. L'intérêt de cette approche s'illustre tout particulièrement dans l'usage des QALY's (Quality Adjusted Life Years) qui sont définis comme les années de vie en parfaite santé jugées équivalentes aux années effectivement vécues dans un état de santé donné[10].

La méthode consiste à pondérer l'espérance de vie par un indicateur de qualité compris entre zéro, pour la mort, et à un, pour une vie en parfaite santé, ce qui permet d'obtenir un nombre d'années de survie équivalent à une santé parfaite[11]. La figure (3) illustre le choix d'un traitement qui peut améliorer la durée et la qualité de la survie, mais il peut aussi raccourcir l'espérance de vie en améliorant sa qualité, on voit que sans traitement l'individu vivra jusqu'à t1, avec une qualité de vie médiocre. Avec traitement il vivra jusqu'à t2, avec une qualité de vie supérieure. La zone A correspond à une amélioration de la qualité. La zone B à un allongement de la durée de vie.

La banque mondiale a introduit les DALY's (Disability Ajusted Life Years) dans son rapport sur le développement de 1993, Investing in Health,[12] et les définit comme l'espérance de vie en bonne santé ou l'espérance de vie pondérée par un indicateur de handicap[13]. Cet indicateur vient s'ajouter au QALY's et a été surtout utilisé dans les pays en développement.

La micro-économie de la santé

Le modèle de Grossman a été développé quelques années plus tard par Wagstaff qui a étudié la demande de santé en développant un appareil conceptuel permettant d'analyser l'interaction des déterminants socio-économiques de la santé, l'état de santé est définit en fonction de deux variables la santé appelé (H), et l'ensemble d'activités de consommation appelé (C).[14] Pour avoir un meilleur état de santé, la personne doit sacrifier une partie de sa consommation à la santé Quadrant I (cf. figure (2)). Sous contrainte de son revenu Quadrant III (cf. figure (2)), puisque, plus il paye pour sa santé il consommera moins, ce qui conduira à une meilleur santé représenté par une courbe d'indifférence qui veut dire que quel que soit la combinaison entre santé et consommation, plus l'état de santé augment on passe d'un niveau supérieur de la courbe d'indifférence Quadrant I (cf. figure (2)). L'optimum c'est de chercher le

des soins de santé, car les personnes âgées développent des maladies chroniques couteuses telles que les maladies cardio-vasculaires ou rhumatismales. En parallèle, les dépenses de santé ont connu eux aussi une hausse remarquable, le tableau (1) nous démontre que pour la plupart des pays de l'OCDE la part des dépenses de santé par rapport au PIB s'est doublé sur les cinquante dernières années elle avoisinait une moyenne de 4,5% en 1960 contre 9% en 2017, alors que seul les Etats-Unis ont un taux de 17.2% pour l'année 2017, cela confirme l'hypothèse de Newhouse que la santé serait l'exemple type d'un bien supérieur[2].

Les questions concernant les dépenses de santé budgétivores ont pris part, faut-t-il diminuer ou bien rationaliser ou encore maitriser les dépenses ?, si on opte pour la diminution des dépenses cela va se répercuter sur la qualité des services de santé qui sera conséquente pour la qualité de vie. Donc toutes les politiques de santé cherchent à trouver la meilleure formule entre qualité/cout de santé afin de subvenir au besoin de la population en termes de santé sans porter préjudice à l'état de santé.

3. Genèse et développement :

Beaucoup d'études tendent à diverger quant à l'apparition de l'économie de la santé, mais on note comme même que le père de l'économie moderne Adam Smith, a mentionné déjà dans son livre « La Richesse des Nations ; 1776 » les déterminants de santé, et de marché de soins de santé[3].

Cela étant dit, l'année de référence reste 1963, ou un certain économiste Kenneth Arrow, prix Nobel 1972. A publié un article qui sera le premier article en économie de la santé.[4] En effet, il analyse le marché des soins médicaux à travers ces acteurs : patient, médecin, assureur, et se pose une double incertitude à l'efficience du système de santé, liée d'une part entre l'asymétrie d'information entre le médecin et le malade, et entre le médecin et l'assureur. Il conclut que l'incertitude concernant l'incidence de la maladie et l'efficacité des traitements conduit à dire que la santé n'est pas toujours liée aux soins médicaux, que d'autres facteurs comme l'alimentation, la nutrition, le logement, l'habillement et l'hygiène peuvent revêtir une importance plus grande, notamment pour des couches de la population à faible revenu.[5] Il note aussi que la spécificité de marché des soins médicaux impose une autre façon d'analyse par rapport aux marchés des biens et services.

Pauly en 1963, utilise le concept « d'aléa moral » (Moral hazard) cher aux assureurs pour analyser les abus auxquels peuvent conduire ces particularités et montre comment l'assurance augmente les comportements à risque[6].

L'apport des néo-classiques

L'approche néo-classique a marqué le développement de l'économie de la santé, la micro-économie de la santé a vu le jour, avec l'étude de comportement des acteurs de marché des soins de santé entre offre et demande. Grossman définit le capital-santé, ou chaque personne hérite à sa naissance un capital-santé qui se déprécie au cours de sa vie à un taux croissant avec l'âge[7], la rationalité de la personne exige qu'il doit optimiser son capital-santé en maximisant son utilité

1. introduction :

L'économie de la santé n'a connu sans doute pas de l'engouement pour les chercheurs médico-économiques qu'à partir des constats faits par les pouvoirs publics quant à l'évolution des dépenses de santé supérieur à l'évolution de la richesse nationale.

Cette chère santé qui est restée hors d'atteinte car elle n'a pas de prix est devenue une épée de Damoclès, et n'a trouvé que le calcul et la rationalisation des couts de la maladie comme seul bouclier face à cette épée.

Si on se fie à la définition de la santé comme étant un état complet de bien-être physique, mental et social, qui ne consiste pas seulement en l'absence de maladies ou d'infirmité (OMS, 1946). On peut dire que chaque dépense engagée par une nation tel que les dépenses dédiées à l'éducation, la nutrition, le logement, a pour but d'améliorer le bien-être de la population. La santé est donc une préoccupation individuelle car elle concerne la personne, mais aussi une préoccupation collective car elle est le cœur de tous les débats, et chaque politique est dans l'obligation de fournir à son électorat cet impératif.

Cela nous amène à formuler la problématique suivante : **Quel est la différence entre l'économie de la santé et les autres branches de l'économie ainsi que la différence entre le marché des services de santé par rapport aux autres marchés ?**

Dans ce papier, nous allons exposer les différentes phases qu'a connues l'économie de la santé de son apparition à son développement à travers une revue de littérature, tout on situant les principales recherches dans ce sens, et tout en justifiant les aspects particuliers de cette branche qui combine entre santé et économie que tout oppose, et qui est pourvue de certaines spécificités qui ont font d'elle un champ de recherche assez particulier.

2. Une branche incertaine :

L'incertitude d'une telle branche de l'économie réside dans la complexité de la relation entre santé et économie, la santé une discipline qui est toujours liée à la médecine, une bonne santé veux dire une bonne médecine, pas vraiment selon certains, car les soins de santé ne constituent qu'un aspect de la santé.[1] Le médecin est un praticien de la santé qui a pour but de sauvegarder la vie humaine quel que soit les circonstances (serment *d'Hippocrate)*. Alors que l'économie tend à allouer des ressources rarissimes afin de satisfaire tous les besoins de la population, entre médecin et économiste, on se demande bien si l'économie ne freine pas la santé.

La deuxième moitié du siècle passé a connu une avancée technologique en matière de la santé qui a fait déplacer l'espérance de vie des populations en 1960 de 52 ans à 67 ans en l'an 2000, le monde a gagné 15 ans (cf. figure (1)). Mais a vu apparaitre des maladies dévastatrices telles que le VIH ou SIDA, et le vieillissement de la population occidentale explosant la demande

Axe de participation : économie de la santé

Economie de la santé : entre émergence et perspective

CHOUAL Imed Eddine – UMMTO – imadreams@gmail.com

Résumé :
Cette communication propose aux chercheurs en économie de la santé une revue de littérature non exhaustive des apports scientifiques concernant cette branche de l'économie. Les différentes approches dans l'étude et l'analyse des dépenses de santé, et les spécificités du marché des soins de santé par rapport aux autres marchés des biens et services.

Mots clés : Santé ; Economie de la santé ; Dépense de santé ; Soins de santé

ملخص المداخلة:
تهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء حول اقتصاد الصحة وذلك كوسيلة لمساعدة الطلبة والباحثين في هذا المجال من خلال سرد أهم أدبيات هذا الفرع من الاقتصاد، وذلك من خلال دراسة التحليل الاقتصادي للصحة وخصوصيات سوق الخدمات الصحية وأهم الفروقات بينه وبين سوق السلع الخدمات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الصحة، اقتصاد الصحة، نفقات الصحة، الرعاية الصحية.

[3]https://www.tobaccocontrollaws.org/files/live/Algeria/Algeria%20-%20Prevention%20and%20control%20of%20non-communicable%20diseases%20-%20national.pdf
[4] RACHID GHEBBI, « Historique de la réglementation du médicament en Algérie »
[5] RACHID GHEBBI, « Historique de la réglementation du médicament en Algérie »
[6] http://www.douane.gov.dz/pdf/diverses%20reglementations/LOI%20N08-13.pdf
[7] https://www.djazairess.com/fr/latribune/10631
[8] http://www.elmoudjahid.com/fr/mobile/detail-article/id/18297
[9] http://www.aps.dz/sante-science-technologie/88973-ministere-de-la-sante-des-mesures-urgentes-pour-palier-la-penurie-de-medicaments
[10] https://www.commerce.gov.dz/bureau-de-liaison
[11]http://www.douane.gov.dz/pdf/diverses%20reglementations/ARRETE%20DU%2008-05-2011.pdf
[12] Med Meraoui, ministre de la santé, 09/09/2019, dans « l'invité de la rédaction » sur ALGER CHAINE 3.
[13] Syndicat National Algérien des pharmaciens d'officines.

Bibliographie :

Abdellatif KEDDAD, « Le Bulletin du pharmacien », novembre 2017, https://pharmainvest.dz/wp-content/uploads/2017/11/bulletin_officinal_PI_novembre2017b.pdf, consulté le 25/09/2019.
Rachid GHEBBI, « Historique de la reglementation du médicament en Algérie »,Avril 2018, https://www.researchgate.net/publication/325060341_HISTORIQUE_DE_LA_REGLEMENTATION_DU_MEDICAMENT_EN_ALGERIE, consulté 03/09/2019.
MEROUANI.W et al, « LE SYSTEME ALGERIEN DE PROTECTION SOCIALE : ENTRE BISMARCKIEN ET BEVERIDGIEN », Les cahiers du cread n°107-108 2014, P1.
Med Meraoui, ministre de la santé, 09/09/2019, dans « l'invité de la rédaction » sur ALGER CHAINE 3.
www.ons.dz
http://www.sante.gov.dz
https://www.djazairess.com/fr/latribune/10631
http://www.elmoudjahid.com/fr/mobile/detail-article/id/18297
http://www.aps.dz/sante-science-technologie/88973-ministere-de-la-sante-des-mesures-urgentes-pour-palier-la-penurie-de-medicaments
https://www.commerce.gov.dz/bureau-de-liaison
http://www.douane.gov.dz/pdf/diverses%20reglementations/ARRETE%20DU%2008-05-2011.pdf

Puis, dans le but de promouvoir la production nationale, et toujours dans le but de réduire les factures d'importation, le gouvernement a réduit la liste des médicaments remboursables de la liste des médicaments importés. Sans oublier de rappeler que la sécurité sociale a un rôle primordiale dans la vie du citoyen Algérien, puisqu'elle a la principale fonction de protéger les personnes en difficultés financières en raison de risque social. Ces prestations sont généralisées pour toute la population Algérienne, quel que soit le statut social, la différence ne se fait qu'en matière de pourcentage de recouvrement et, selon l'âge et les maladies chroniques du citoyen.

Les cotisations sociales contribuent au financement de la sécurité sociale.

Les organismes concernés par la sécurité sociale sont, pour les salariés la CNAS, pour les non-salariés la CASNOS, pour les retraités CNR, pour les personnes sans-emplois la CNAC

Parmi les prestations assurées par la sécurité sociale, nous retrouvons : les risques de maladie, maternité, invalidité, décès, accidents du travail et maladies professionnelles.

4. Conclusion :

L'économie Algérienne est passée vers un système capitaliste dans les années 90, et vers une économie de libre échange pour assurer la satisfaction des besoins du citoyen. Mais l'augmentation des factures d'importation en matière de médicament et autres, a clairement alerté les autorités Algériennes sur la dépendance du pays à l'importation ;

Cela a incité le gouvernement Algérien à adopter une politique protectionniste, en réduisant la liste des produits autorisés à l'importation afin de promouvoir la production nationale dans tous les secteurs confondus, mai plus précisément le secteur du médicament dont la consommation est de plus en plus importante et dont les frais sont couverts par la sécurité sociale.

Les efforts de l'Etat Algérien pour assurer une bonne économie de santé ont été, l'industrialisation du secteur, la réduction puis l'élimination de l'importation des médicaments dont leurs production se fait à l'échelle nationale, l'adhésion d'une cellule de veille afin d'étudier chaque semaine l'Etat du marché du médicament nationale, la réduction de la liste des médicaments importés, de la liste des médicaments remboursables afin d'inciter le consommateur de santé à consommer les médicaments nationaux, et le gouvernement a abrogé la loi qui n'autorise les entreprises étrangères à installer que des bureaux d'études des, ce changement de loi leurs facilite l'élaboration de stratégies de développement en Algérie.

Références :

[1] SOUHILA HACHEMI et Dr MESSAOUD BELAMRI, dans « l'actualité de la rédaction », Alger chaine 3 17/09/2019

[2] MEROUANI.W et al, « LE SYSTEME ALGERIEN DE PROTECTION SOCIALE : ENTRE BISMARCKIEN ET BEVERIDGIEN », Les cahiers du cread n°107-108 2014, pl.

Cette situation à pousser les pouvoirs publics à changer de cap. Il a été décidé, en 2008[6], d'interdire l'importation d'une cinquantaine de médicaments, car ils étaient déjà produits localement, et à dans la même année a été créée une structure nommée « l'agence du médicament », qui avait pour principale fonction la régulation du marché, afin d'assurer l'équilibre entre l'offre et la demande en matière de médicament. Ainsi, un revirement s'est opéré : le passage d'une économie de marché vers une économie protectionniste à travers, une politique d'industrialisation.

Cette structure est composée de 25 personnes, alors que la même structure compte 2000 personnes en Turquies et au Nigéria. Nous trouverons aussi la même structure composée de 400 personnes dans les pays voisins.

En 2009, pour contribuer à réduire les factures d'importation, le DG du laboratoire de SAIDAL annonce dans un communiqué[7], « ***Une enveloppe évaluée entre 200 et 300 millions de dollars sera consacrée à cet investissement important, à raison de 30 millions de dollars par unité*** »

Puis en 2010, le premier ministre a décidé que les importateurs de médicaments, qui exercent leurs activités d'importations depuis plus de cinq ans devront se lancer dans la production locale, et donc de passer d'une activité commerciale vers une activité industrielle, l'objectif était d'atteindre les 70% de satisfaction des besoins en 2014[8].

En 2018, Selon M. Bourkaib, la facture du marché national des médicaments entre médicaments produits localement et ceux importés s'élève, à 3,8 milliards USD, dont 55% de production locale[9].

Pour assurer une stratégie de développement de l'industrie pharmaceutique nationale, le gouvernement Algérien a abrogé la loi n°78-02[10] afin, qui stipule que la seule forme d'implantation des entreprises étrangères était à travers des bureaux de liaison a été abrogée. Ce changement de loi a permis d'intensifier leurs présences en Algérie, ce qui leurs permet d'accéder à des avantages d'ordre fiscaux (la vente directe évite les taxes sur l'activité professionnelles) et d'alléger les coûts d'exploitation (dédouanements de marchandises.)

En 2011, la loi interdit l'importation totale de tous les médicaments existants déjà de production nationale[11].

En 2016, l'agence du médicament structure est mise sous la tutelle du ministère de la santé, et sera active à partir de Janvier 2020[12].

Aujourd'hui, il existe une cellule de veille, composée du ministère de la santé, du conseil de l'ordre des pharmaciens, du SNAPO[13] , des distributeurs et des fabricants de médicaments, qui se réunissent chaque semaine pour évaluer la situation sur le marché du médicament et apporter des solution sur le long terme, afin de faire avancer et évoluer le secteur de la santé.

Quels ont été les principaux apports du gouvernement afin d'améliorer la santé publique en Algérie tout en maitrisant le budget destiné au secteur de la santé ?

Depuis quelques décennies, le secteur médical subit un changement perpétuel dû aux changements réglementaires définis par l'Etat.

Tout d'abord, il est important de savoir qu'en 1976, l'Etat a promulgué le premier texte qui est « LE CODE DE LA SANTE ». Il englobe de manière détaillée les activités de médicament et les bonnes méthodes de conception de ce dernier, et détermine l'importance d'avoir des locaux bien aménagés et contrôlés durant leurs activités de fabrication des médicaments.

Puis en 1985, la loi sanitaire 85-05[3], a annulée le code de la santé précédent et s'est basé sur un système politique et économique contrôlé par l'Etat et a négligée l'essentiel, c'est-à-dire l'importation, la production, la distribution, l'information médicale relative au médicament, en déléguant ceci aux structures étatiques qui ne se sont limitaient qu'à des textes d'application dont la pratique a été négligée. Puis en 1988, l'Etat Algérien s'est tournée vers un système libéral, et la loi 88/02 vers une réforme économique et politique[4].

En 1990, la loi sur la monnaie et le crédit 90/16, autorise l'installation des représentants commerciaux (concessionnaires) grossistes privés dans le pays, pour ce qui est du secteur du médicament nombreuses sont les sociétés qui ont été agréées par l'Etat, ce qui représentait la réelle mise en œuvre d'une réforme politique et économique.

En 1991, par le biais du le décret 91/37[5] , nous passons vers une économie de marché et de libre échange puisque le passage vers une économie de marché et de libre échange se fait ressentir par l'autorisation de l'Etat a toutes sortes d'importations permet d'autoriser toutes les importations sauf pour ce qui est des activités réglementées tel que le médicament, et débute l'installation des laboratoires étrangers en passant par le ministère de la santé afin de déposer leurs demandes d'autorisation d'importer leurs produits, une autorisation qui n'existait pas encore de manière formelle.

Sauf que dans la même année, le changement législatif a connu des difficultés importantes suite à l'instabilité politique, aux nombreux changements des membres du gouvernement et à la disparition des institutions impliquées dans ce changement de lois.

Face à ces instabilités générales, la modification de la loi de 1985 était impossible puisque ce changement impliquait la promulgation d'une autre loi.

Grace à des astuces juridiques et en passant par la signature du premier ministre la modification au niveau du décret exécutif a pu se faire et cela sans être dans l'obligation de passer par le parlement.

Puis entre 2000 et 2012, les factures de la sécurité sociale, plus précisément les factures du remboursement des médicaments se sont multipliées par six et passe en dix ans de 568US$ millions à 3,45 US$ milliards, ce qui s'est répercuté sur les caisses de la sécurité sociale et la balance de paiement.

1. introduction :

L'économie de la santé est une branche de l'économie qui a pour principal objectif de satisfaire les besoins de chaque citoyen en matière de biens matériels ou immatériels, tout en respectant le budget alloué au secteur de la santé.

Lorsqu'il s'agit de la santé publique, il ne s'agit pas uniquement d'une problématique administrative ou politique, mais bien plus que cela.

Au regard de chaque individu la santé n'a pas de prix. Les efforts de l'Etat Algérien ont été considérablement remarquables, avec un budget de 4 milliards de $ annuel destiné au secteur de la santé, dont 3 milliards de $ destinés au médicament[1].

Et avec l'adhésion d'un système de protection sociale en 1949[2] en Algérie et sa généralisation, à compter aussi, l'augmentation de la population Algérienne de 1 million d'Algérien en plus chaque année, et la propagation de certaines pathologies et maladies chroniques, les coûts ont connus une augmentation importante et la maitrise des dépenses de santé est devenue difficile.

Dans ce secteur qui est très vaste, nous allons précisément nous intéresser à l'accès au médicament, notre problématique sera la suivante :

« Quelle est la politique de santé adoptée par le gouvernement Algérien afin d'assurer une bonne économie de santé : cas des médicaments ? »

2. le secteur de la santé :

Dans le but de répondre aux besoins des citoyens en matière de soins et de médicament tout en maitrisant le budget de la santé, l'Etat se réfère aux bases de l'économie de la santé, qui permet de rendre les besoins des citoyens accessibles.

Dans le secteur de la santé et dans le cadre d'un système de sécurité sociale, l'économie de la santé offre plusieurs prestations. Nous y retrouverons, les prestations de service, à titre hospitaliers ou privés, les prestations de biens, dont les médicaments à usage hospitaliers (disponible, uniquement dans les hôpitaux), et les médicaments à usages personnels en vente dans les officines.

3. Le secteur pharmaceutique :

Il est à noter que, le secteur pharmaceutique est en perpétuel changement et la consommation de médicament ne cesse d'augmenter, l'instabilité de ce secteur est en grande partie due à l'instabilité législative et politique du pays. Parmi les grands changements apportés, nous citerons le passage vers une économie protectionniste.

Nous allons donc voir quelles stratégies ont été adoptées par le gouvernement Algérien, afin de répondre aux besoins des citoyens en termes de médicament tout en minimisant les dépenses.

Axe de participation : économie de la santé

La politique de santé Algérienne, entre maitrise du budget, satisfaction du citoyen et accès au médicament

Algerian health policy, between budget control, citizen satisfaction and access to medication

السياسة الصحية الجزائرية، بين مراقبة الميزانية ورضا المواطنين والوصول إلى الأدوية

Mme DJELOUAT Ouardia – Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed – ouardiadjelouat@yahoo.fr
Dr LAHLOU Chérif – Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed – cherif.lahlou@gmail.com

Résumé :
L'un des principaux objectifs de l'économie de santé est de trouver un compromis entre disponibilité des biens et des services et respect du budget de l'Etat consacré au secteur de la santé, la plus grande partie de ce budget est consacrée à l'importation, la production et le remboursement du médicament, pour se faire, le gouvernement Algérien a instauré plusieurs mesures modifiants la politique de santé du pays ; nous noterons important de souligner le passage vers une économie protectionniste, l'objectif de cette communication est de voir quels mesures ont été prises par l'Etat Algérien pour assurer cette transaction économique, l'équilibre financier et la satisfaction du citoyen Algérien.
Mots clés : économie de santé, importation, médicament, protectionnisme.

ملخص المداخلة:
يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للاقتصاد الصحي في التخصيص بين توفر السلع والخدمات واحترام ميزانية الدولة المخصصة لقطاع الصحة، حيث يتم تخصيص الجزء الأكبر من هذه الميزانية لاستيراد وإنتاج وتسديد الدواء، وللقيام بذلك، اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من التدابير التي تعدل السياسة الصحية للبلد؛ سنلاحظ أهمية التأكيد على الانتقال نحو الاقتصاد الحمائي، والهدف من هذا التواصل هو معرفة التدابير التي اتخذتها الدولة الجزائرية لضمان هذه الصفقة الاقتصادية، والتوازن المالي ورضا المواطن الجزائري.
الكلمات المفتاحية: اقتصاديات الصحة، الاستيراد، الادوية، الحمائية.

Axe 01 : économie de la santé

Sommaire :

Communications	Page
Axe 01 : économie de la santé	**07**
La politique de santé Algérienne, entre maitrise du budget, satisfaction du citoyen et accès au médicament DJELOUAT Ouardia - LAHLOU Chérif – Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed	**08**
Economie de la santé : entre émergence et perspective CHOUAL Imed Eddine – UMMTO	**14**
Axe 02 : économie du travail	**23**
Les déterminants du marché du travail en Algérie entre 1990-2018 **M'hamed ZIAD université** de Mascara	**24**
Les représentations du chômage dans les nouvelles théories du marché du travail Benhabib Lamia – Université de Mostaganem	**35**
Détermination du chômage en Algérie : une étude exploratoire et empirique Mebarki Imene Nour El houda - Université d'Oran 2	**54**
Axe 03 : économie environnementale	**82**
La gestion environnementale comme outil de développement et d'efficacité : Le Cas de Lafarge Algérie Kateb Karim – Kateb Mohammed Lakhdar - Université de la Formation Continue Centre d'Oran	**83**
La genèse d'une croissance économique de l'environnement KEBIR Hadia – KARA MOSTEFA Yamna – Université de Mostaganem	**93**
Les enjeux de l'application d'un système de management environnemental sur l'évolution de l'entreprise OUIDDIR Samira– Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed	**110**

Comité scientifique du colloque : Dr. BENHAMOUDA Youcef président du comité scientifique

Pr. ZEROUAT Fatima Zohra	Dr. BRAHIMI Omar
Pr. LAID Mohamed	Dr. OUDDANE Bouabdellah
Dr. DOUAH Belkacem	Dr. OULD MOHAMED Aissa Mohamed
Pr. BABA Abdelkader	BOUZIANE Larbi
Pr. SAHEL Sidi Mohamed	Dr. BOUZIANE Ladjel
Pr. BELMOKADDEM Mostapha	Dr. BENAMER Mustapha
Pr. ACHOUI Nasreddine	Dr. KABDANI Sidahmed
Pr. ADALA Ladjel	Dr. GUEDDEL Zineddine
Pr. BENBOUZIANE Mohamed	Dr. BOUTHELJA Abdelnacer
Dr. OUAHRANI Majdoub	Dr. AMRANI Mohamed
Dr. DEKKICHE Mokhtar	Dr. HAOUAS Amine
Dr. RAMDANI Mohamed	SAHRAOUI Said
Dr. BENHAMMOU Ismet Mohamed	Dr. BENBOUZIANE Mohamed
Dr. GAOUAR Habib	Dr. IZNASNI Ali

Colloque national sur « les nouvelles applications de l'économie »

L'économie du travail traite une branche essentielle et très importante il s'agit du travail et du marché du travail concernant le comportement des demandeurs et des offreurs du travail ainsi que les politiques économiques au domaine d'emploi et de la performance auxquelles s'ajoute les relations de travail.

Concernant l'économie environnementale, L'urgence environnementale implique de repenser globalement nos modes de fonctionnement. Cette nouvelle dynamique engendre de nouvelles problématiques au cœur des quelles les produits et les procédés de production industriels, mais aussi les procédures de gestion se trouvent directement concernés. Tous les pays du monde doivent impérativement s'engager dans une perspective de développement durable qui vise à protéger l'environnement et qui consiste à trouver un équilibre entre développement économique, bien-être social et préservation de l'environnement.

L'économie du droit se propose d'appliquer les outils d'analyse et les critères de jugements des économistes à l'explication et à l'évaluation des règles juridiques. Ce mouvement présente à la fois une dimension positive et normative la première cherche le comportement des individus la deuxième considère que certaines solutions juridiques peuvent permettre d'accroitre l'efficacité.

Objectifs du colloque :

- Ce colloque vise à éclaircir les nouveaux champs d'applications de la théorie économique.
- le colloque vise à chercher à travers les nouvelles applications de l'économie des nouvelles opportunités pour la relance économique en Algérie.
- Le colloque vise à éclaircir la vision des enseignants et chercheurs algériens concernant l'ouverture de nouvelles spécialités suivant les besoins de notre économie.

Les axes du colloque

Axe 01 : économie de la santé

Axe 02 : économie du travail

Axe 03 : économie environnementale

Axe 04 : économie du droit

Colloque national sur « les nouvelles applications de l'économie »

Comité du colloque :

Président d'honneur : Pr. BELHAKEM Mustapha - Recteur de l'université

Coordinateur générale : Dr. CHAA Abdelkader - Doyen de la faculté

Président du colloque : Dr. BENHAMOUDA Youcef

Problématique du colloque :

La théorie économique peut être considérée comme un outil tourné vers l'action et la volonté de rapprocher la théorie économique du fonctionnement réel des systèmes économiques a toujours été forte chez les économistes.

L'idée du colloque s'agit d'accueillir l'ensemble des chercheurs dont les travaux originaux contribuent à élargir et enrichir les champs d'application de la théorie économique. Ce colloque qui sera organisé chaque année traitera chaque fois un ensemble de problématiques et d'applications de l'économie qui convient à chaque période et à chaque situation de notre économie national dans l'objectif de proposer des solutions et des contributions permettant de fonder un fort potentiel économique Algérien.

Les contributions peuvent couvrir les domaines suivants : économie industrielle et des organisations, économie du travail, économie de l'éducation, économie de la santé, économie publique, économie spatiale et géographique, économie des transports, micro-économie financière, économie du développement et de la pauvreté, économie de l'agriculture, économie de l'environnement, économie du droit, économie comportementale et expérimentale.

Dans sa première édition nous avons choisi les quatre nouvelles applications suivantes : économie de la santé, économie du travail, économie de l'environnement, économie du droit. L'économie de la santé est une branche spécifique de l'économie car elle touche à la santé du citoyen ; et en considérant la santé comme un bien cette dernière représente un bien très particulier ce qui complique sa manipulation avec les anciens concepts ce qui rond l'économie de la santé un excellent champ d'application des nouveaux concepts de la micro-économie tel que l'asymétrie d'information, l'anti sélection et le risque moral.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE ABDELHAMID IBN BADIS DE MOSTAGANEM

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

En collaboration avec :

Laboratoire de Recherche Dynamique Macro-économique et Changements Structurelles

Le colloque national sous le thème :

Les Nouvelles Applications de l'Economie :

- Economie de la Santé
- Economie du Travail
- Economie de l'Environnement
- Economie du Droit

Le 12 Novembre 2019

Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion – université de Mostaganem

04/2021

ISBN 978-9931-9751-0-6

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE ABDELHAMID IBN BADIS DE MOSTAGANEM
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des Sciences de Gestion

ACTES DE COLLOQUE NATIONAL :

LES NOUVELLES APPLICATIONS DE L'ÉCONOMIE

ORGANISÉ LE 12 NOVEMBRE 2019

ISBN 978-9931-9751-0-6

ARTICLES SCIENTIFIQUES APPROUVÉS :

LES NOUVELLES APPLICATIONS DE L'ÉCONOMIE :

ÉCONOMIE DE LA SANTÉ
ÉCONOMIE DU TRAVAIL
ÉCONOMIE DE L'ENVIRONNEMENT
ÉCONOMIE DU DROIT

PRÉSIDENT DU COLLOQUE :
DR. BENHAMOUDA YOUCEF